

الموطأ للإمام محمد

١٣٢ - ١٨٩ هـ

مع الحاشية السماة

ب

التعليق للمحمد

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكتوي رحمه الله

١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ

المجلد الأول

طبعة مبدية مطبعة مبدية

مكتبة الشريعة
كرنتي - بستان

الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السماة

ب

التعليق للمعجم

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي رَحِمَهُ اللهُ

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الأول

طبعة مبدية مصممة مازنة



اسم الكتاب : **الموطا للامام محمد** (المجلد الأول)

عدد الصفحات : **540**

السعر : مجموع المجلدين **350/- روبية**

الطبعة الأولى : **۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء**

اسم الناشر : **مکتبہ البشرى**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

الهاتف : **+92-21-37740738 +92-21-34541739**

الفاكس : **+92-21-34023113**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

الموقع على الإنترنت : **www.ibnabbasaisha.edu.pk**

يطلب من : **مكتبة البشرية، كراچی۔ +92-321-2196170**

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 37223210 - 042-37124656

بك لينڈ، شی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341 - 5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مكتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله الذي جعل لنا طريق الوحي هدى ورشداً، فلولاه ما اهتدينا، ولا تصدقنا ولا صلينا، والصلاة والسلام على من نطق بالحق، ففتح الله به أعينا عمياً وآذاناً صُمّاً وقلوباً غُلُفاً، وعلى آله وأصحابه المهادين المهديين إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن علم الحديث من أشرف العلوم الدينية وأعزها مكانة، حيث دعا رسول الله ﷺ لأهله فقال: **نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمع**، فممن قصرُوا نفوسهم لخدمة الحديث الإمام الهمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله المتوفى سنة ١٨٩هـ، فجمع جملة من الأدلة والمستدللات على مذهب أقدم الأئمة الأربعة المتبوعين أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وعن أتباعه أجمعين؛ لأن الحاجة قد مست إليها حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فقالوا: إن مذهبه غير مؤيد بالحديث، وإنه يقدم القياس والرأي على الحديث الصحيح وإلى غير ذلك من الدعاوي التي لا أصل لها، فأراد الإمام الهمام أن يجمع أدلة المذهب في كتاب فقدم للأمة هذه المجموعة في أحسن حلة وأجمل صورة.

ثم اعلم أن كتاب **موطأ الإمام محمد** من أشهر كتب الحديث الذي قد تفوق على موطأ الإمام مالك رحمه الله من حيث الاعتبار العلمي والفني، قد ذكر فيه أحاديث مرفوعة وموقوفات الصحابة، وعدد مسند الروايات ومرسلها فيه ١١٨٥، منها ١٠٠٥ ما قد رويت عن الإمام مالك رحمه الله و١٧٥ من طرق أخر، فثلاثة عشر منها عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله وأربعاً منها عن القاضي أبي يوسف رحمه الله، وروى الإمام محمد رحمه الله فيه روايات ومسائل عن غير الإمام مالك رحمه الله فلذا انتسب موطؤه إليه دون الإمام مالك رحمه الله.

وإننا **مكتبة البشرية** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوة طباعة **موطأ الإمام محمد** وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تنضيدته وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشرية

كراتشي باكستان

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب **موطأ الإمام محمد** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، بل أصل الأصول في فقهننا الحنفي أيضاً، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطوينا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات ليسهل فهمها.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وقمنا بتحلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب بـ "أسود ثقيل" في المتن.
- وشكّلنا ما يلتبس أو يُشكل على إخواننا الطلبة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر للتوضيح وضعناها في الهامش بالمعكوفين هكذا: [].

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر والقول أن **كتاب موطأ الإمام محمد** أصبح بعد هذا التحقيق والرجوع إلى المصادر الأصلية من أهم الكتب للسادّة الحنفيه. وقد قام بتحقيق الكتاب لجنة من شباب العلماء والمحققين فلا تجد منهجه إلا منهجاً سليماً من العيوب، بذل فيه الباحثون غاية جهد، وقاموا بعمل جليل أخذ وقتاً طويلاً، على أنهم لا يدعون لأنفسهم العصمة والكمال، ولكن الواقع يشهد لهم بذلك، فجزاهم الله تعالى خيراً.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

باب وقوت الصلاة

١- قال محمد بن الحسن: أخبرنا مالك بن أنس، عن يزيد بن زياد مولى بني هاشم، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، عن أبي هريرة أنه سأل....

بسم الله الرحمن الرحيم: مقتصراً عليها كأكثر المتقدمين دون الحمد والشهادة مع ورود قوله ﷺ: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع، وقوله ﷺ: كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالكيد الجذماء، أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة. قال الحافظ: لأن الحديثين في كل منهما مقال سلمنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك متعين بالنطق والكتابة معا فلعله حمد وتشهد نطقا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسملة؛ لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها. ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) فطريق التأسي به الافتتاح بالبسملة والاقتصار عليها، ويؤيده أيضاً وقوع كتب النبي ﷺ إلى الملوك، وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون الحمدلة وغيرها، هذا من شرح موطأ مالك للزرقاني محمد بن عبد الباقي المالكي. باب: قدمه؛ لأنها أصل في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجب الوضوء وغيره. [شرح الزرقاني: ٣٨/١]

وقوت الصلاة: في رواية ابن بكير: أوقات جمع قلة وهو أظهر؛ لكونها خمسة، لكن وجه رواية الأكثرين وقوت جمع كثرة، لأنها وإن كانت خمسة لكن لتكررها كل يوم صارت كأنها كثيرة، كقولهم: شمس وأقمار، ولأن الصلاة فرضت خمسين وثوابها كنواب الخمسين، ولأن كل واحد من الجمعين قد يقوم مقام الآخر توسعاً، أو لأنها يشتركان في المبدأ من ثلاثة ويفترقان في الغاية على ما ذهب إليه بعض المحققين، أو لأن لكل صلاة ثلاثة أوقات اختياري وضروري وقضاء. [شرح الزرقاني: ٣٨/١]

يزيد بن زياد: قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": يزيد بن زياد بن أبي زياد، وقد ينسب لجدّه مولى بني مخزوم، مدني ثقة [١١٠/٤، ١١١]. عبد الله: قال ابن حجر: عبد الله بن رافع المخزومي أبو رافع المدني مولى أم سلمة، ثقة. [تقريب التهذيب: ٢٠٦/٢] أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية - واسمه حذيفة - القرشية المخزومية، تزوجها رسول الله ﷺ عقب وقعة بدر، وماتت في شوال ٦٢ هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ٥٠]. زوج النبي: الزوج البعل والمرأة أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْحَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥) وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ﴾ (الأحزاب: ٢٨) كذا في "جواهر القرآن" لمحمد بن أبي بكر الرازي. أبي هريرة: هو حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال كثيرة، أرجحها عند الأكثر عبد الرحمن بن صخر، مات ٥٩ هـ، وقيل: قبلها بسنة أو سنتين، كذا في "التقريب" [٢٨٨/٤]. أنه: أن أبا رافع سأل أبا هريرة.

عن وَقْتِ الصلاة فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا أُخْبِرُكَ: صَلِّ الظَّهْرَ
 الواحدة أو الجنس

فقال أبو هريرة إلخ: هذا الحديث موقوف من رواية مالك عن أبي هريرة وقد ذكرنا عنه مرفوعاً في "التمهيد" واقتصر فيه على ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائلها، فكانه قال له: صل الظهر من الزوال إلى أن يكون ظلك مثلك، والعصر من ذلك الوقت إلى أن يكون ظلك مثلك، وجعل للمغرب وقتاً واحداً، وذكر من العشاء أيضاً آخر الوقت المستحب. [الاستذكار لابن عبد البر المالكي: ٢٤٢/١]

صل الظهر إلخ: أجمع علماء المسلمين على أن أول وقت صلاة الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك إذا استوفى ذلك في الأرض بالتأمل، واختلفوا في آخر وقت الظهر، فقال مالك وأصحابه: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي زالت عليه الشمس، وهو أول وقت العصر بلا فصل، وبذلك قال ابن المبارك وجماعة، وفي الأحاديث الواردة بإمامة جبريل ما يوضح لك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر، وقال الشافعي وأبو ثور وداود: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله إلا أن بين آخر وقت الظهر وأول وقت العصر فاصلة وهو أن يزيد الظل أدنى زيادة على المثل.

وقال الحسن بن صالح بن حي والثوري وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله ثم يدخل وقت العصر ولم يذكروا فاصلة، وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر حين يصير ظل كل شيء مثليه، وخالفه أصحابه في ذلك، وذكر الطحاوي رواية أخرى عنه أنه قال: آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله مثل قول الجماعة، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وهذا لم يتابع عليه، وأما أول وقت العصر: فقد تبين من قول مالك ما ذكرنا فيه، ومن قول الشافعي ومن تابعه على ما وصفناه، وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر من حين يصير الظل مثلين، وهذا لخلاف الآثار وخلاف الجمهور، وهو قول عند الفقهاء من أصحابه وغيرهم مهجور.

واختلفوا في آخر وقت العصر، فقال مالك: آخره حين يصير ظل كل شيء مثليه، وهو عندنا محمول على وقت الاختيار، وما دامت الشمس بيضاء نقية فهو وقت مختار أيضاً للعصر عنده وعند سائر العلماء، وقال ابن وهب عن مالك: الظهر والعصر آخر وقتها غروب الشمس، وهذا كله لأهل الضرورة كالحائض تطهر، وقال أبو يوسف ومحمد: وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله إلى أن تغيب الشمس، وقال أبو ثور: إلى أن تصفر الشمس وهو قول أحمد بن حنبل، وقال إسحاق: آخر وقته أن يدرك المصلي منها ركعة قبل الغروب وهو قول داود لكل الناس معذور وغير معذور. واختلفوا في آخر وقت المغرب بعد ما اتفقوا على أن أول وقتها غروب الشمس، فالظاهر من قول مالك أنه عند مغيب الشفق، وهذا قال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف والحسن بن صالح وأبو ثور، والشفق عندهم الحمرة، وقال الشافعي في وقت المغرب قولين: أحدهما: أنه ممدود إلى مغيب الشفق، والثاني: أن وقتها وقت واحد في حالة الاختيار... وأجمعوا على أن أول وقت العشاء مغيب الشفق، واختلفوا في آخر وقتها، =

إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك،

= فالمشهور من مذهب مالك لغير أصحاب الضرورات ثلث الليل، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تفوت إلا بطلوع الفجر، وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر وانصداعه، وهو البياض المعترض في الأفق الشرقي، وروى القاسم عن مالك: أن آخر وقتها الإسفار، وقال ابن وهب عن مالك: آخر وقتها طلوع الشمس وهو قول الثوري والجماعة إلا أن منهم من شرط إدراك ركعة منها قبل الطلوع، هذا ملخص من الاستذكار شرح الموطأ. [١٩٠/١، ٢٠٤]

إذا كان ظلك مثلك: قال الزرقاني: أي مثل ظلك يعني قريباً منه بغير فيء الزوال [شرح الزرقاني: ٥٥/١] ووجه تفسيره: أنه إذا كان الظل مثلاً يخرج وقت الظهر فلذا فسرهُ بالقرب، وهذا الوقت هو الذي صلى فيه النبي ﷺ بحبريل في اليوم الثاني من يومى إمامته، وصلى في ذلك اليوم العصر إذا صار الظل مثلين، وأما في اليوم الأول: فصلى الظهر حين زالت الشمس، وصار الفيء مثل الشراك، والعصر حين كان ظل كل شيء مثله، هكذا ورد في رواية أبي داود [رقم: ٣٩٣] والحاكم وصححه من حديث ابن عباس، وفي روايتهم من حديث جابر، وفي رواية البيهقي والطبراني وإسحاق بن راهويه من حديث أبي مسعود الأنصاري، وفي رواية البزار والنسائي من حديث أبي هريرة، وفي رواية عبد الرزاق من حديث عمرو بن حزم، وفي رواية أحمد من حديث أبي سعيد الخدري وغيرهم. وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١١٢/١، ١١٣، باب مواقيت الصلاة] بعد ذكر الروايات: ذكر عن النبي ﷺ أنه صلى الظهر حين زالت الشمس وعلى ذلك اتفاق المسلمين أن ذلك أول وقتها.

وأما آخر وقتها: فإن ابن عباس وأبا سعيد وجابراً وأبا هريرة رووا أنه صلاها في اليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثله، فاحتمل أن يكون ذلك بعد ما صار ظل كل شيء مثله، فيكون هو وقت الظهر، ويحتمل أن يكون ذلك على قرب أن يصير ظل كل شيء مثله، وهذا جائز في اللغة، فما روي "أنه صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله" يحتمل أن يكون على قرب أن يصير ظل كل شيء مثله فيكون الظل إذا صار مثله فقد خرج وقت الظهر. والدليل على ما ذكرنا من ذلك أن الذين ذكروا هذا عنه قد ذكروا عنه أيضاً أنه صلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، ثم قال: ما بين هذين وقت، فاستحال أن يكون ما بينهما وقت، وقد جمعهما في وقت واحد، وقد دل على ذلك أيضاً ما في حديث أبي موسى، وذلك أنه قال في ما أخر عن صلاته ﷺ في اليوم الثاني: "ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من العصر" فأخبر أنه صلاها في ذلك اليوم في قرب دخول وقت العصر لا في وقت العصر، فثبت بذلك إذا أجمعوا في هذه الروايات أن بعد ما يصير ظل كل شيء مثله وقت العصر، وأنه محال أن يكون وقت الظهر. وأما ما ذكر عنه في صلاة العصر فلم يختلف عنه أنه صلاها في اليوم الأول في الوقت الذي ذكرناه عنه، فثبت بذلك أنه أول وقتها، وذكر عنه أنه صلاها في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، فاحتمل أن يكون هو آخر وقتها الذي خرج، واحتمل أن يكون هو الوقت الذي =

والمغرب إذا غرَبَتِ الشَّمْسُ، والعِشاءُ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِنْ نِمْتَ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ فَلَا نَامَتْ عَيْنَاكَ،

« لا ينبغي أن يؤخر الصلاة عنه، وأن من صلاها بعده وإن كان قد صلاها في وقتها مفترط، وقد دل عليه ما حدثنا ربيع المؤذن حدثنا أسد حدثنا محمد بن الفضل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنْ أَوَّلُ وَقْتُ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنْ آخِرُ وَقْتُهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ.** ففي هذا أن آخر وقتها حين تصفر الشمس غير أن قوماً ذهبوا إلى أن آخر وقتها إلى غروب الشمس واحتجوا بما حدثنا ابن مرزوق حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ،** انتهى كلام الطحاوي ملخصاً.

إذا غربت الشمس: قال الطحاوي [شرح معاني الآثار ١/١١٤، ١١٥]: وقد ذهب قوم إلى خلاف ذلك فقالوا: أول وقت المغرب حين يطلع النجم، واحتجوا بما حدثنا فهد حدثنا عبد الله بن صالح أخبرني الليث ابن سعد عن جبير بن نعيم عن ابن هبيرة الشيباني عن أبي تميم عن أبي نصر الغفاري قال: صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فقال: **إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عَرَضَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَضِعْوَها، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَيْها مِنْكُمْ أَوْ فِي أَجْرِها مَرَّتَيْنِ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَها حَتَّى يَطْلُعَ الشَّاهِدُ،** ويحتمل أن يكون الشاهد هو الليل، وقد تواترت الآثار عن النبي ﷺ أنه كان يصلي المغرب إذا توارت الشمس بالحجاب.

ما بينك: تكلم الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١/١١٦] ههنا كلاماً حسناً ملخصه أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى وأبا سعيد رَوَوْا أن النبي ﷺ أخرها إلى ثلث الليل، وروى أبو هريرة وأنس أنه أخرها حتى انتصف الليل، وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب ثلث الليل، وروى عائشة أنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل، وكل هذه الروايات في "الصحيح". قال: فثبت بهذا كله أن الليل كله وقت لها، ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل فأفضل وقت صليت فيه، وأما من بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل، ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل فلهو، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال: كتب عمر إلى أبي موسى: وصل العشاء أي الليل شئت ولا تفضلها، ولمسلم [رقم: ١٥٦ باب قضاء الصلاة الفائتة] في قصة التعريس عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: **لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ إِنَّمَا التَّقْرِيطُ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الأُخْرَى،** فدل على بقاء وقت الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى، كذا في "نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [١/٢٣٤، ٢٣٥] **ثلث:** بضمين، وقد يسكن الوسط، وقد جاءت على الوجهين أخواته إلى العشر، ذكره النووي في شرح صحيح مسلم. **فلا نامت عينك:** هو دعاء بنفي الاستراحة على من يسهر عن صلاة العشاء وينام قبل أدائها، كذا في "جمع البحار" [٤/٨٠٤] أحمد طاهر الفتني رحمه الله.

وَصَلَّ الصُّبْحَ بَغْلَسٍ.

قال محمد: هذا قول أبي حنيفة رحمته الله في وقت العصر، وكان يرى الإسفار في الفجر،
وفي نسخة: بالفجر

وصل: أعاد العامل اهتماماً أو لطول الكلام فصلاً. **بغلس:** هو بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة وسين معجمة، وفي رواية يحيى بن يحيى وزاد يعني الغلس، وفي رواية يحيى بن بكير القعني وسويد بن سعيد بغلس، قال الرافعي: هي ظلمة آخر الليل، وقيل: اختلاط ضياء الصباح بظلمة الليل، وقال الخطابي: الغبش بالباء والشين المعجمة، قيل: الغبش بالسين المهملة، وبعده الغلس باللام وهي كلها في آخر الليل، كذا في "توير الحوالمك" [٢٢/١ - ٢٥].

قول أبي حنيفة إلخ: إشارة إلى ما يشهد به ظاهر حديث أبي هريرة، فإنه يدل على بقاء وقت الظهر إلى المثل حيث جَوَزَ الظهر عند كون الظل بقدر المثل، وعلى أن وقت العصر حين يدخل ظل كل شيء مثليه حيث أخبر عن وقت العصر بأنه إذا صار ظل كل شيء مثليه، والذي يقتضيه النظر أنه ليس غرض أبي هريرة من هذا الكلام بيان أوائل أوقات الصلاة، ولا بيان أواخرها، فإنه لو حمل على الأول لم يصح كلامه في الظهر؛ فإن أول وقته عند دلوك الشمس، ولو حمل على الثاني لم يصح كلامه في العصر والصبح، فإن صيرورة الظل مثلين ليس آخر وقت العصر، ولا الغلس آخر وقت الصبح بل غرضه بيان الأوقات التي صلى فيهما النبي ﷺ بحيريل في اليوم الثاني من يومي إمامته؛ ليعرف به منتهى الأوقات المستحبة؛ فإنه قد ورد في روايات أشرنا إليها سابقاً

وغيرهم أن حيريل أم النبي ﷺ في يومين فصلى معه الظهر في اليوم الأول حين زوال الشمس، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، والمغرب عند الغروب، والعشاء عند غيبوبة الشفق، والصبح بغلس. ثم صلى معه في اليوم الثاني الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، والعصر حين صار ظل كل شيء مثليه، والمغرب في الوقت الأول، والعشاء عند ثلث الليل، والصبح بحيث أسفر جداً، فبين أبو هريرة تلك الأوقات مشيراً إلى ذلك، وزاد في العشاء ما يشير إلى أن وقته إلى نصف الليل آخداً ذلك مما سمع عن رسول الله ﷺ **إن للصلاة أولاً وآخرأ وإن أول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وأن آخر وقتها حين ينتصف الليل**، أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" من حديثه، والترمذي أيضاً في جامعه [رقم: ١٥١، أبواب الصلاة]

وأما الصبح: فإن كان قد صلاها حيريل مع رسول الله ﷺ في اليوم الثاني حين أسفر، لكن لما كان النبي ﷺ داوم على الغلس بعد ذلك إلا أحياناً أشار إلى كونه مستحباً، واكفى بذكره، وإذا تحقق هذا فليس في هذا الأثر ما يفيد مذهب أبي حنيفة أنه يجوز الظهر إلى الظل ولا يدخل وقت العصر إلا عند الظلين.

وكان يرى الإسفار إلخ: أي كان يعتقد أبو حنيفة استحباب الإسفار بالفجر، وقد اختلفت فيه الأخبار القولية والفعلية والآثار، أما اختلاف الأخبار: فمنها ما ورد في الإسفار، ومنها ما ورد في التغليس، أما أحاديث الإسفار: فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من حديث محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال: =

وأما حديث العلس: فأخرج ابن ماجة عن معيث قال: "صليت مع عبد الله بن الربيع الصبح بعس، فبما سلمته أقبلت على ابن عمر فقلت: ما هذه الصلاة؟ قال: هذه صلاتنا كانت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلما طلع عمر أسفر بها عثمان"، وأخرج مالك والبخاري [رقم: ٥٧٨] ومسلم [رقم: ١٤٥٨] وغيرهم عن عائشة: "كن ساء المؤمنين يصيبن مع رسول الله ﷺ الصبح ثم يصرفن متلفعات مروطهن ما يعرفن من العلس"، وأخرج أبو داود [رقم: ٣٩٤] وابن حبان في "صحيحه" [رقم: ١٤٤٩] والبخاري في "كتاب الناسخ والمنسوخ" عن أبي مسعود "أنه ﷺ صلى الصبح بعس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك بالعلس إلى أن مات، ولم يعد إلى أن يسفر"، وأخرج الطبراني في "معجمه" من حديث جابر: "كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حية، والمغرب إذا وجدت الشمس، والعشاء إذا كثرت الناس عجل، وإذا قلوا أخر، والصبح بعس". =

وأما في قولنا فإننا نقول: إذا زاد الظل على المثل فصار مثل الشيء.....

= وفي الباب أحاديث كثيرة مروية في كتب شهيرة، وأما اختلاف الآثار: فآثر أبي هريرة المذكور في الكتاب يدل على اختيار العلس، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٣٢/١، ١٣٣] عن قرّة بن حيان: "تسحرنا مع عليّ فلما فرغ من السحور أمر المؤذن فأقام الصلاة"، وعن داود بن يزيد الأودي عن أبيه كان عليّ يصلي با الفجر ونحن نترأى بالشمس محافة أن تكون قد طلعت" وعن عبد حمير "كان علي بنور بالفجر أحياناً ويفلس بها أحياناً"، وعن حرشة كان عمر بن الخطاب يور بالفجر ويفلس ويصلي في ما بين ذلك ويقرأ بسورة يوسف ويوس وقصار المثالي والمفضل، وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة "صلينا وراء عمر بن الخطاب صلاة الصبح، فقرأ فيها سورة يوسف والحج قراءة بطيئة فقلت: والله! إذا لقد كان يقوم حين يطلع الفجر؟ قال: أجل"، وعن السائب "صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالقرّة فلما انصرفوا استشرفوا الشمس، فقالوا: طلعت، فقال: لو طلعت لم نجدنا غافلين"، وعن ريد بن وهب "صلى با عمر صلاة الصبح فقرأ بي إسرائيل والكهف حتى جعلت أنظر إلى جدار المسجد هل طلعت الشمس"، وعن محمد بن سيرين عن المهاجر "أن عمر كتب إلى أبي موسى: أن صل الفجر بسواد أو قال: بعلس وأطل القراءة".

وعن أنس بن مالك "صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرأ بسورة آل عمران، فقالوا: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم نجدنا غافلين"، وعن عبد الرحمن بن يزيد "كنا نصلي مع ابن مسعود، فكان يسهر بصلاة الصبح"، وعن جبير بن نعيم "صلى بنا معاوية الصبح فعلس فقال أبو الدرداء: أسعروا هذه الصلاة"، وعن إبراهيم النخعي قال: 'ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير"، وفي الباب آثار كثيرة، وقد وقع الاختلاف باختلاف الأحبار والآثار، فذهب الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثر العراقيين إلى أن الإسفار أفضل من التغليس في الأزمنة كلها.

وذهب مالك والليث بن سعد والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو ثور وداود بن علي وأبو جعفر الطبري إلى أن الغلس أفضل، كذا ذكره ابن عبد البر، وقد استدلل كل فرقة بما يوافقها، وأجاب عما يخالفها فمن المغلسين من قال: تأويل الإسفار حصول اليقين بطلوع الصبح وهو تأويل باطل يرده اللغة ويرده أيضاً بعض ألفاظ الخبر الدالة صريحاً على التنوير كما مر، ومنهم من قال: الإسفار منسوخ؛ لأنه ﷺ أسفر، ثم غلس إلى أن مات وهذا أيضاً باطل؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والاجتهاد ما لم يوجد نص صريح على ذلك، ويتعذر الجمع، ومنهم من قال: لو كان الإسفار أفضل لما دوام النبي ﷺ على خلافه، وهذا جواب غير شاف بعد ثبوت أحاديث الإسفار.

ومنهم من ناقش في طرق أحاديث الإسفار وهي مناقشة لا طائل تحتها؛ إذ لا شك في ثبوت بعض طرقها، وضعف بعضها لا يضر على أن الجمع مقدم على الترجيح على المذهب الراجح، ومن المسفرين من قال: التغليس كان في الابتداء ثم نسخ، وفيه أنه نسخ اجتهادي مع ثبوت حديث الغلس إلى وفاته ﷺ، ومنهم من قال: =

وزيادة من حين زالت الشمس، فقد دخل وقت العصر، وأما أبو حنيفة فإنه قال:
لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه.

- لو كان العسل مستحاً لما اجتمع الصحابة على خلافه، وفيه أن الإجماع غير ثابت لمكان الاختلاف فيما بينهم، ومنهم من ادعى انتفاء العسل عن النبي ﷺ أحداً من حديث ابن مسعود وغيره، وهذا كقول بعض المعسرين: إن الإسفار لم يثبت عن النبي ﷺ باطل، فإن كلاً منهما ثابت وإن كان العسل أكثر. ومنهم من قال: لما اختلفت الأحاديث المرفوعة تركناها، ورجعنا إلى الآثار في الإسفار، وفيه أن الآثار أيضاً مختلفة، ومنهم من سلك مسلك المناقشة في طرق أحاديث العسل وهي مناقشة أخرى من المناقشة الأولى، ومنهم من سلك مسلك الجمع باختيار الانتداء في العسل والاحتفاء في الإسفار بتطويل القراءة، وبه يحتج أكثر الأحرار والآثار، وهذا الذي اختاره الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٣٦] وحكم بأنه المستحب، وأن أحاديث الإسفار محمولة على الاحتفاء في الإسفار، وأحاديث العسل على الانتداء فيه، وقال: هذا هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وهو جمع حسن لو لا ما ذكر عليه حديث عائشة من انصراف النساء بعد الصلاة عن وضوئهن لا يعرفن من العسل، إلا أن يقال: إنه كان أحياناً، والكلام في هذا المسحط طويل لا يتحمله هذا التعليق، بل المتكلم له شرحي لشرح الوقاية.

وزيادة إلخ: وهي كمية الفقيه باختلاف الفصول والأمكنة.

فقد دخل وقت العصر به قال أبو يوسف والحسن ورهم والشافعي وأحمد والطحاوي وغيرهم، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على ما في عامة الكتب، ورواية محمد بن علي ما في 'المسوط'، كذا في 'حلية المحلي' شرح مية المصلي [٣٥٩/١] محمد بن أمير الحاج الحنفي، وفي 'عمر الأذكار'. هو المأخوذ به، وفي 'الزهد' شرح مواهب الرحمن، هو الأطهر، وفي 'القبض المكرمي'. عليه عمل الناس اليوم وبقي، كذا في 'الذر المختار'، والاستناد هم بأحاديث: منها: أحاديث التعجيل التي ستأتي في الكتاب، ومنها: أحاديث إمامة جبريل التي مرت الإشارة إليها وهي أنصرح من أحاديث التعجيل، ومنها: حديث جابر المزوي في سنن النسائي وغيره أنه ﷺ صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، وفي الباب آثار وأحاديث كثيرة تدل على ذلك مبسطة في موضعها.

وأما أبو حنيفة. قد ذكر جمع من الفقهاء رجوعه عنه إلى المثل **يصير الظل مثليه** أي سوى في الزوال في بلدة بوحدها، واستدلناه بأحاديث: منها: حديث عبي بن شياب. "قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء بقية" رواه أبو داود [رقم: ٤٠٨] وابن ماجه [رقم: ٦٦٧] وهذا يدل على أنه كان يصلي العصر عند المثلين، ومنها: حديث جابر: "صلى بنا رسول الله ﷺ العصر حين صار ظل كل شيء مثليه". رواه ابن أبي شيبة سند لا بأس به، كذا ذكره العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري [٣٣/٥]، وفيه أهمما إنما يدلان على جواز الصلاة عند المثلين لا على أنه لا يدخل وقت العصر إلا عند ذلك، -

٢ - أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب الزهري، عن عروة قال: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ
 فِي دَاخِلِ بَيْتِهَا

= ومنها: أثر أبي هريرة المذكور في الكتاب، وقد مر ما له وما عليه، والإصاف في هذا المقام أن أحاديث المثل صريحة صحيحة، وأحار المثليين ليست صريحة في أنه لا يدخل وقت العصر إلى المثليين، وأكثر من احتار المثليين إنما ذكر في توجيهه أحاديث استبسط منها هذا الأمر، والأمر المستبسط لا يعارض الصريح، ولقد أطل الكلام في هذا المبحث صاحب "البحر الرائق" فيه، وفي رسالة مستقلة فلم يأت بما يعيد المدعى ويثبت الدعوى فتفطّل.

ابن شهاب: قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" [٩٠/١]: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي أبو بكر القرشي الزهري المدني، سكن الشام وكان بأيلة، ويقولون تارة: الزهري، وتارة: ابن شهاب، يسمونه إلى جد حده، تابعي صغير، سمع أسنًا وسهل بن سعد والسائب بن يزيد وأنا أمانة وأنا الطفيل، وروى عنه حلائق من كبار التابعين وأتباعهم، رويًا عن الليث بن سعد وقال: ما رأيت قط عالماً أجمع من ابن شهاب ولا أكثر علماً منه، وقال الشافعي: "لو لا الزهري لذهبت السنن من المدينة"، توفي في رمضان سنة ١٢٤ هـ ودفن بقرية بأطراف الشام، يقال لها: شعب. الزهري: بضم الراء وسكون الهاء نسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، كذا في "الأنساب". عروة: هو ابن الربيع بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني، قال ابن عيينة: أعمم الناس حديث عائشة ثلاثة: القاسم وعروة وعمرة بنت عبد الرحمن، مات سنة أربع وتسعين. [إسعاد السيوطي: ٢٩]

عائشة: هي بنت أبي بكر الصديق روضة النبي صلى الله عليه وسلم وأحب أرواحه إليه، تزوجها وهي بنت ست سنين أو سبع قبل الهجرة بستين أو ثلاث، وبني بها بالمدينة وهي ابنة تسع، وتوفيت ٥٧ هـ، وقيل: ٥٨ هـ، قال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى عدم جميع أرواح رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل، كذا في "الاستيعاب" لابن عبد البر [٤/٤٣٥، ٤٣٨]. والشمس: المراد من الشمس ضوءها لا عيها، والواو في قوله: "والشمس" للحال، كذا في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" للمقسطالي [١/٤٩٢].

في حجرتها: [قال السيوطي: الحجر - بضم الحاء وسكون الجيم البيت سمي به لمعها المال. (تنوير الخواص: ١٩/١)] أي بيت عائشة كأما جردت واحدة من النساء، وأثبت لها حجرة وأخبرت بما أخبرت به وإلا فالقياس التعبير بـ "حجري"، كذا في "إرشاد الساري" [١/٤٩١، ٤٩٢]. قبل إلح: فإن قال قائل: ما معنى قولها: "قل أن تظهر الشمس" والشمس ظاهرة على كل شيء من طوعها إلى غروها؟ فاجواب: أنها أرادت والفيء في حجرتها قبل أن يعلو على البيوت فكنت بالشمس عن الفيء؛ لأن الفيء عن الشمس كما سمي المطر سماء؛ لأنه ينزل من السماء، وفي بعض الروايات: لم يظهر الفيء، كذا في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" للكرماي [٤/١٩٣].

أَنْ تَظْهَرَ.

٣ - أَحْبَبَنَا مَالِكٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ:
كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ.....

أَنْ تَظْهَرَ أي قبل أن تطلع على الحدار، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٣/٤]، يقال. طهرت السطح أي علوته. قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤١/١]: ولا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الحدار فلم يكن الشمس يختبئ عنها إلا بقرب عروها فيدل على التأخير، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أرواح النبي ﷺ لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة، كذا في 'فتح الباري' شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر [٣٢/٢] **أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ** هو حادده رسول الله ﷺ خدمه عشرة سنين، دعا له رسول الله ﷺ بقوله: **إِنَّهُمْ كَتُمُوا وَوَدَّهُمْ دَحْهُمُ حَتَّى مَاتَ ١٠٢ هـ**، وقيل: ٩٢ هـ، وقد جاوز المائة، كذا في "إسعاف الميطأ برجال الموطأ" للسيوطي.

كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ: قال ابن عبد البر [التمهيد: ١/١٨٠]. هكذا هو في الموطأ، ببس فيه ذكر النبي ﷺ، ورواه عبد الله بن نافع وابن وهب في رواية يونس بن عبد الأعلى عنه، وحالده بن محمد وأبو عامر العقدي كلهم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ثم يذهب الداهب....، وكذلك رواه عبد الله بن المبارك عن مالك عن الزهري وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة جميعاً عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ثم يذهب الداهب إلى قباء قال أحدهما: فيأتيهم وهم يصلون، وقال الآخر: فيأتيهم والشمس مرتفعة، ورواه أيضاً كذلك معمر وغيره من الحفاظ عن الزهري، فهو حديث مرفوع.

قلت: هو كذلك عند البحاري [رقم: ٥٥٠] من طريق شعيب عن الزهري، وعند مسلم [رقم: ١٤٠٨] وأبي داود وابن ماجه من طريق الليث عن الزهري، وعند الدار قطني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري، كذا في "تنوير الخوالك على موطأ مالك" للسيوطي [٢٦/١].

يَذْهَبُ الدَّاهِبُ: [أي ممن صلى مع رسول الله ﷺ] قال الحافظ ابن حجر: أراد نفسه لما أخرجه البساني والطحاوي من طريق أبي الأبيض عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ "يصلي بنا العصر والشمس بيضاء مخلقة ثم أرجع إلى قومي [وهم جلوس] في ناحية المدينة فأقول لهم: قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى، قلت: بل أعم من ذلك لما أخرجه الدار قطني والطبراني من طريق عاصم بن عمر بن قتادة عن أنس قال: كان أبعد رجلين من الأنصار من رسول الله ﷺ دار أبي لباية بن عبد المنذر وأهله نساء، وأبو عيس بن جبر ومسكته في بني حارثة، فكأنما يصليان مع رسول الله ﷺ ثم يأتيان قومهما، وما صلوا للتعجيل رسول الله ﷺ بها. [تنوير الخوالك. ٢٦/١]

إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة.

طاهرة عالية

٤ - أخبرنا مالك. أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، قال: كنا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدّهم يصلّون العصر.

في مسجد المدينة

إلى قباء: قال النسائي: لم يتابع مالك على قوله: "إلى قباء" والمعروف "إلى العوالي"، وقال الدار قطني: رواه إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري فقال: "إلى العوالي": وقال ابن عبد البر: الذي قاله جماعة أصحاب ابن شهاب عنه "إلى العوالي" وهو الصواب عند أهل الحديث، وقول مالك "إلى قباء" وهم لا شك فيه إلا أن المعنى متقارب، فإن العوالي مختلفة المسافة فأقرها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومنها ما يكون على ثمانية أميال أو عشرة، ومثل هذا هي المسافة بين قباء والمدينة، وقد رواه حالد بن مخلد عن مالك فقال: "إلى العوالي" وسائر رواة 'الموطأ' يقولون: "إلى قباء"، وقال الحافظ ابن حجر: نسبة الوهم فيه إلى مالك متقدمة؛ فإنه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكاً؛ فإن الساجي نقل عن الدار قطني أن ابن أبي ذؤيب رواه عن الزهري "إلى قباء". [تنوير الحوالك: ٢٦/١، ٢٧]

قباء: قال النووي: يمد ويقصر، ويصرف ولا يصرف، ويذكر ويؤث ويأفصح التذكير والصرف والمد، وهو على ثلاثة أميال من المدينة. [تنوير الحوالك: ٢٦/١] **فيأتيهم:** أي يأتي الذاهب إلى أهل قباء. **والشمس مرتفعة:** المعنى الذي أدخل مالك هذا الحديث في موطئه تعجيل العصر خلافاً لأهل العراق الذين يقولون تأخيرها فنقل ذلك حلهم عن سلمهم بالبصرة والكوفة، قال الأعمش: كان إبراهيم يؤخر العصر وقال أبو قلابة: إنما سميت العصر لتعصر، وأما أهل الحجاز فعلى تعجيل العصر سلفهم وخلفهم. [الاستدكار: ٢٤٤/١، ٢٤٥]

إسحاق: قال السيوطي: وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: ثقة حجة، مات ١٣٤هـ. [إسعاد المسألة: ٦] **كما نصلي العصر إلخ:** هذا الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك والنسائي وغيرهم، قال ابن عبد البر: هذا يدخل عددهم في المسد وصرح برفعه ابن المبارك وعتيق بن يعقوب الزبيري كلاهما عن مالك بلفظ "كنا نصلي العصر مع النبي ﷺ". وهذا اختيار الحاكم أن قول الصحابي: "كنا نعمل كذا" مسد ولو لم يصرح بإضافته إلى رمان النبي ﷺ، وقال الدار قطني والخطيب: هو موقوف، قال الحافظ: والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً. [شرح الزرقاني: ٥٥/١]

يخرج الإنسان: ممن صلى مع النبي ﷺ **بني عمرو:** قال العيني في "عمدة القاري" شرح صحيح البخاري [٣٦/٥]: كانت منازلهم على ميلين من المدينة بـ"قباء". **يصلّون:** كان رسول الله ﷺ يعجل العصر في أول وقتها، ولعل تأخيرهم لكونهم كانوا أهل أعمال في زروعهم وحوادثهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة بالطهارة وغيرها، ثم اجتمعوا لها فتأخرت صلاتهم إلى وسط الوقت، قال النووي: هذا الحديث حجة على الخفية حيث قالوا: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٥/٤].

قال محمد: تأخير العصر أفضل

لا في يوم عيم

أفضل. عليه صاحب "الهداية" وغيره من أصحابنا بأن في تأخيره تكثير الوافل لكرهاتها بعده، وهو تعليل في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على فضيلة التعجيل، وهي كثيرة مروية في الصحاح الستة وغيرها، وقد مر سد منها في الكتاب، وذكر العيني في "أشياء شرح الهداية" [٤٣، ٤٢/٢] لأفضلية التأخير أحاديث: الأول: ما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه عن جده قال: 'قدما على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية'. والثاني: ما أخرجه الدار قطني عن رافع بن خديج "أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة يعني العصر". والثالث: ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة "كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً لظهور منكم". والرابع: ما أخرجه الطحاوي عن أنس "كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء" ولا يخفى على الماهر ما في الاستناد بهذه الأحاديث.

أما الحديث الأول: فلا يدل إلا على أنه كان يؤخر العصر ما دام كون الشمس بيضاء، وهذا أمر غير مستكر، فإنه لم يقل أحد بعدم حوار ذلك، والكلام إنما هو في أفضلية التأخير، وهو ليس ثابت منه، لا يقال: هذا الحديث يدل على أن التأخير كان عادته يشهد به لفظ "كان" المستعمل في أكثر الأحاديث لبيان عادته المستمرة لا ما يقور: لو دل على ذلك لعارضه كثير من الأحاديث القوية الدالة على أن عادته كانت التعجيل، فالأولى أن لا يحمل هذا الحديث على الدوام دفعاً للمعارضة واعتباراً لتقدم الأحاديث القوية. وأما الثاني: فقد رواه الدار قطني في سنده عن عبد الواحد بن نافع قال: دحمت مسجد الكوفة فأذن مؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه، وقال: إن أبي أخبرني أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة فسألت عنه فقالوا: هذا عبد الله بن رافع بن خديج، ورواه البيهقي في "سننه" وقال: قال الدار قطني في ما أخبرنا عنه أبو بكر بن الحارث: هذا حديث ضعيف الإسناد، والصحيح عن رافع ضده، ولم يروه عن عبد الله بن رافع غير عبد الواحد بن نافع وهو يروي عن أهل الحجاز والمقلوبات، وعن أهل الشام الموصوعات، لا يدل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه.

ورواه البحاري في "تاريخه الكبير" في ترجمة عبد الله بن رافع حدثنا أبو عاصم عن عبد الواحد بن نافع، وقال: لا يتابع عليه يعني عن عبد الله بن رافع، وقال ابن القطان: عبد الواحد بن نافع مجهول الحال مختلف في حديثه، كذا ذكره الربيعي في "تخريج أحاديث الهداية". وأما الثالث: فلما يدل على كون التعجيل في الظهر أشد من التعجيل في العصر لا على استحباب تأخير العصر. وأما الرابع: فلا يدل أيضاً على استحباب التأخير، ومن الآثار المقتضية للتأخير ما روي عن زياد بن عبد الله النخعي "كما جلوساً مع عبي الله ﷺ في المسجد الأعظم فجاء المؤذن فقال: الصلاة. فقال: اجلس، فجلس، ثم عاد، فقال له ذلك، فقال عبي: هذا الكلب يعمنا بالسنة، فقام علي فصلى بنا العصر، ثم انصرفا فرجعا إلى المكان الذي كما فيه جلوساً فجنونا للركب فتروور الشمس لعميب نترأها"، أخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأخرجه الدار قطني وأعله بأن زياد بن عبد الله مجهول، ومما يدل على التأخير ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤٢/١] عن عكرمة قال: كما في حجارة =

عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء نقيّة لم تدخلها صفرة، وبذلك جاءت
 عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة، وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر؛ لأنها
 أي التأخير
 تعصر وتؤخر.

مع أبي هريرة فلم يصل العصر حتى رأيا الشمس على رأس أضول حل بالمدينة، وقد أورد الطحاوي آثاراً أخر
 أنت منها التأخير، وأجاب عن أحاديث التعجيل بخوات لا يخلو واحد منها عن مناقشة وليس هذا موضع بسطه.
 عندنا معاشر الحنفية أو معاشر أهل الكوفة، نقيّة أي مطهرة من احتلاط الاصرار.

لم تدخلها صفرة فإن دخلتها صفرة كرهت الصلاة، ذكره الطحاوي في 'شرح معالي الآثار' [١٤٢/١]
 واحتلوا في مقدار تغير الشمس، فقدّره بعضهم بأنه إذا بقي مقدار رمح م يتغير ودونه يتغير، وعن إبراهيم
 السحي وسفيان الثوري والأوراعي أنه يعتد التغير في صوتها وبه قال الحاكم الشهيد، وعليه طاهر ما في "محيط
 رصي الدين"، وذكر محمد في 'الوارد' عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتد التغير في قرص الشمس لا في الضوء،
 ونسبه شمس الأئمة السرخسي إلى الشعبي، كذا في "حلية المحلي" شرح مية المصني.

عامة الآثار أي أكثر الأحبار المأثورة عن النبي ﷺ أو عن أصحابه؛ فإن الأثر في عرف القدماء يطلق على كل مروي
 مرفوعاً كان أو موقوفاً، ومن ثم سمي الطحاوي كتابه "شرح معالي الآثار" وكتاباً آخر سماه 'مشكل الآثار' مع أنه
 ذكر فيه الأحاديث المرفوعة أكثر، وقال اسوي في "شرح صحيح مسلم" [٦١]: المذهب المختار الذي قاله المحدثون
 وغيرهم وصطنح عليه السلف وجهاهم اختلف: أن الأثر يصدق على المروي مطلقاً، وقال الفقهاء احراسيون: الأثر
 ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. وقد بسطت الكلام فيه في شرح "رسالة أصول الحديث" المسبوبة إلى السيد
 الشريف المسمى بـ "ظفر الأماني في المختصر المسبوت إلى الخرجاني" [٢٦، ٢٥] فليطاع.

قول أبي حنيفة وبه قال أبو قلابة محمد بن عبد الملك، وإبراهيم السحي، والثوري، واس شيرمة، وأحمد في
 رواية وهو قول أبي هريرة واس مسعود، وقال الليث والأوراعي والشافعي وإسحاق وغيرهم: إن الأفضل
 التعجيل كذا في 'الساية' للعبسي، وأخرج الطحاوي في "شرح معالي الآثار" [١٤٢/١] عن صالح بن عبد الرحمن
 حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أحرأ خالد عن أبي قلابة إنما سميت العصر لتعصر، ثم قال الطحاوي:
 فأحبر أبو قلابة أن اسمها هذا؛ لأن سبها أن تعصر وهذا الذي استحساه من تأخير العصر من غير أن يكون ذلك
 إلى وقت قد تغيرت فيه الشمس، أو دخلتها صفرة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وبه بأحد، وأخرج
 أيضاً عن إبراهيم السحي استحباب التأخير وأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يؤخرون.

وقد قال تأييد لما ذهب إليه بالاستسباط من لفظ العصر التأخير. بعض الفقهاء. المراد به أبو قلابة كما يعنم من
 الاستدكار [٢٤٥/١]. تعصر وتؤخر. قد يقال: إنما سمي العصر عصرًا؛ لأنها تعصر، وتقع في آخر النهار، فهي
 مؤخرة عن جميع صلوات النهار ووقتها مؤخر عن جميع أوقات صلوات النهار، لا لأنها تعصر عن أول وقتها.

باب ابتداء الوضوء

٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه يحيى أنه سمع جدّه أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم وكان من أصحاب رسول الله ﷺ قال: هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضّأ؟

عمرو. وثقه النسائي وأبو حاتم قاله السيوطي. يحيى: وثقه النسائي قاله السيوطي. سمع وقع في رواية يحيى الأندلسي عن مالك أنه أي يحيى بن عمارة قال لعبد الله بن زيد، فسب السؤال إليه وهو على المحار. أبا حسن قيل: اسمه كنيته لا اسم له غير ذلك، وقيل: اسمه تميم بن عبد بن عمرو وهو جد يحيى بن عمارة، والد عمرو بن يحيى شيخ مالك، مدني، له صحة، يقال: إنه ممن شهد العقبة وندراً، كذا في الاستيعاب في أحوال الأصحاب لابن عبد البر [١٩٧/٤]. يسأل الخ كذا ساقه سحنون في "المدونة"، ولأبي مصعب وأكثر رواة الموضأ أن رجلاً قال لعبد الله، ولعمري عن عيسى عن عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع أبا حسن وهو جد عمرو بن يحيى، وعند البخاري من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد، وعنده أيضاً من طريق سليمان عن عمرو بن يحيى عن أبيه، قال: كان عمرو يكثر الوضوء، فقال لعبد الله وفي "المستخرج" لأبي نعيم من طريق الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن، قال الحافظ ابن حجر: والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال: اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الأصباري وابنه عمرو، وابن ابنه يحيى فسألوه عن صفة الوضوء، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن، فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة، وحيث نسب إلى أبي حسن فعلى المحار؛ لكونه الأكبر، وكان حاضراً وحيث نسب ليحيى فعلى المجاز أيضاً، كذا في تنوير الخواالك [٣٩/١].

عبد الله بن زيد. وقع في رواية يحيى الأندلسي عن مالك ههنا: وهو جد عمرو بن يحيى، فظنوا أن الضمير يعود إلى عبد الله، وبناء عليه قال صاحب "الكمال" و"تهذيب الكمال" في ترجمة عمرو بن يحيى بن عمارة: إنه ابن بنت عبد الله بن زيد بن عاصم، وليس كذلك، بل الضمير يعود إلى السائل عن عبد الله، كذا في 'تهذيب التهذيب' للحافظ ابن حجر [٣٧٤/٤] وكان. أي عبد الله بن زيد بن عاصم وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه راوي حديث الأذان، ووجه من قال باتحادهما، وذكر السيوطي أن عبد الله المازني هذا مات ٦٣ هـ. [إسعاف المبطأ: ص ٢٢] أن تريني [من الإراءة أي تصري وتعلمي] أي أرني، قال الحافظ: فيه ملاطفة الطالب لشيخه، وكأنه أراد الإراءة بالفعل ليكون أبلغ في التعليم، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون سبي ذلك لعبد العهد. [شرح الزرقاني: ٨٢/١]

قال عبد الله بن زَيْدٍ: نَعَمْ ، فدعا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

أي يستطيع
اليدين

بوضوء: هو - بالفتح - الماء الذي يتوضأ به، وبالضم إذا أردت الفعل، وقال الحليل: الفتح في الوجهين، ولم يعرف الصم، وكذا عندهم الظهور والظهور، والغسل والغسل، وحكي غسلًا وغسلًا بمعنى، وقال ابن الأباري: الأوجه هو الأول أي التمريق بينهما وهو المعروف الذي عليه أهل اللغة، كذا في "مشارك الأوبار على صحاح الآثار" للفاضل عياض. **مرتين:** قال الحافظ: كذا لما لك، ووقع في رواية وهيب عبد البحاري وحالد بن عبد الله عبد مسلم، والدروردي عبد أبي نعيم: "ثلاثًا" قال: فهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا، وروايتهم مقدمة على رواية الحافظ الواحد، وفي رواية أبي مصعب: "يده" بالإفراد على إرادة الحسن. [تنوير الحوالك: ٤٠/١]

ثم مضمض: [يَحْتَمِلُ مَرَّتَيْنِ نَظْرًا لِمَا قَبْلَهُ وَيَحْتَمِلُ ثَلَاثًا اعْتِنَاءً بِمَا بَعْدَهُ] واستشر كذا في رواية يحيى، وفي رواية أبي مصعب بذله "استششق"، قال الشيخ ولي الدين: فيه إطلاق استشار على استنشاق، وفي "شرح مسلم" للبووي الذي عليه الجمهور من أهل اللغة وغيرهم أن الاستشار غير الاستنشاق، وأنه إحراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق، مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف، وأما الاستنشاق: فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف، وجذبه بالنفس إلى أقصاه. [تنوير الحوالك: ٤٠/١]

مرتين مَرَّتَيْنِ: قال الشيخ ولي الدين: المقول في علم العربية أن أسماء الأعداد والمصادر والأجاس إذا كررت كان المراد حصولها مكررة لا للتوكيد اللطفي، فإنه قليل الفائدة، مثال ذلك جاء القوم اثنين اثنين، أو رجلاً رجلاً... وهذا الموضع منه أي غسلهما مرتين بعد مرتين أي أفرد كل واحدة منهما بالغسل مرتين، وقال الحافظ: لم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين، لكن في "مسلم" من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ يتوضأ، وفيه وغسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيحمل على أنه وضوء آخر؛ لكون مخرج الحديث غير متحد. [تنوير الحوالك: ٤١/١]

ثم مسح إلخ: قال ابن عبد البر: روى سفيان بن عيينة هذا الحديث، فذكر فيه "مسح الرأس مرتين"، وهو خطأ لم يذكره أحد غيره، وقال القرطبي في "شرح مسلم": لم يحيى في حديث عبد الله بن زيد للأدبين ذكر، ويمكن أن يكون ذلك؛ لأن اسم الرأس يضمهما، وتعقبه الشيخ ولي الدين بأن الحاكم والبيهقي أخرجا من حديثه "رايت رسول الله ﷺ يتوضأ فأحد ماء لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه"، وقالوا: صحيح. [تنوير الحوالك: ٤١/١، ٤٢] **قفاه:** بالفتح منتهى الرأس من المؤخر. **رجليه:** راد وهيب في روايته عبد البحاري إلى الكعبين.

قال محمد: هذا حسن، والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنان يجزيان، والواحدة إذا أسبغت تجزئ أيضاً، وهو قول أبي حنيفة.

٦ - أخرجه **مسند** حدثنا أبو الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة قال: "إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه، ثم ليستنثر".

هذا حسن إشارة إلى ما ورد في رواية عبد الله بن زيد من تثيبت غسل بعض الأعضاء، وثنية غسل بعضها، وقد احتفت الروايات عن النبي ﷺ في ذلك باختلاف الأحوال، ففي بعضها تثيبت غسل الكل، وفي بعضها تثيبت غسل الرأس، ورد في بعضها الأفراد، وفي بعضها التعدد، والكل حائز ثلث، غاية ما في الباب أن يكون بعضها أقوى ثبوتاً من بعض. **والوضوء ثلاثاً:** أي في المغسولات دون المسح.

أفضل لما روي أنه توضأ مرة مرة، وقال **مسند** وتوضأ مرتين مرتين، وقال: **هذا حسن** **مسند** وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال **مسند** أخرجه الدارقطني [رقم: ٨١٠٦، ٦] والبيهقي، وروى نحوه ابن ماجة وأحمد وإسحاق وابن حبان وغيرهم بأسانيد يقوي بعضها بعضاً، والتكفل لبسطه شرحي شرح الوفاة يسمى بـ "السعاية في كشف ما في شرح الوفاة" [٤٩/١]. **استعب** صبغة الحطاب أو بالتأنيث مجهولاً إذا استوعت الأعضاء. [فتح المعطى: ١٩٠١]

تخرى أيضاً أي بلا كراهة كما في "جامع المصمرات عن 'شرح الصحاوي'، أو مع كراهة كما هو ظاهر كلام الجمهور حيث عدد التثليث من السنن المؤكدة، وذكر في 'السبابة' و'جامع المصمرات' و'المختار' و'إخلاصة' وغيرها أنه إن اعتاد الاكتفاء بالواحدة أو الاثنين أتم، وإلا لا.

وهو أي كون الثلاث أفضل وجوار الاكتفاء بالواحدة والثنتين. أبو الرناد بكسر الراء، هو عبد الله بن دكران، وأبو الرناد لقبه، وكان يعصب منه؛ لما فيه من معنى يلازم النار، لكنه اشتهر به لخوذة دهبه، قال السجستاني: أصبح أسابيد أبي هريرة أبو الرناد عن الأعرج عنه، قال الواقدي: مات ١٣٠ هـ. [إسعاف النبط: ص ٢٢]

عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن هرم، اشتهر بالأعرج، وثقه يحيى والعجلي، مات ١١٧ هـ بالإسكندرية. **الأعرج** قال السمعاني في "الأسباب" [١٨٨/١، ١٨٩]: الأعرج - بفتح الألف وسكون العين المهملة وفتح الراء في آخره الحميم - هذه النسبة إلى العرج والمشهور بها أبو حارم عبد الرحمن بن هرم بن كيسان الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب يروي عن أبي هريرة، روى عنه الزهري وأبو الرناد.

في أنفه رواه القسبي وابن بكير وأكثر الرواة فقالوا: في أنفه. [تنوير الخواص: ٤٢/١] **ليستنثر** قال الفراء: يقال: نثر وانتثر واستنثر إذا حرك الشرة في الطهارة هي طرف الأنف.

٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من توضأ فليستثر ومن استجمر فليوتر".
قال محمد: وهذا نأخذ، ينبغي للمتوضئ أن يتمضمض ويستثر، وينبغي له أيضاً أن يستجمر، والاستجمار: الاستنجاء،

أبي إدريس اسمه عائد الله بن عبد الله بن عمرو القاري العابد، أبوه صحابي، وولد هو في العهد السوي ثقة حجة، مات ٨٠هـ. [إسعاف المبطل: ص ٢١] الخولاني سبته إلى قبيلة بالشام. فليستثر [استبطلوا منه أن الاستنثار سنة على حدة غير الاستنشاق] ليس في الموطأ في حديث مسند لفظ الاستنشاق، ولا يكون الاستنثار إلا بعد الاستنشاق. [الاستذكار: ٣٨/٢] استجمر الاستجمار المسح بالحمار وهي الأحجار الصغار. فليوتر أي تدباً لزيادة أبي داود وابن ماجه بإسناد حسن: من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، وهذا أخذ مالك وأبو حنيفة في أن الإيتار مستحب لا شرط. [شرح الرقابي: ٨٧/١]

سعي إلح. المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء، فرصان في الحاة عند أبي حنيفة وأصحابه والثوري، وعند الشافعي ومالك والأوزاعي والليث بن سعد والطبري سنتان فيهما، وعند ابن أبي ليلى وإسحاق بن راهويه رمضان فيهما وعند أبي ثور وأبي عبيد المضمضة سنة والاستنشاق واجب، كذا في 'الاستذكار'، وذكر ابن حجر في 'فتح الباري' [٣٤٨/١] أن طاهر أمر الاستنثار للوجوب، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به القول بوجوبه وهو ظاهر كلام "المعني" من الحائلة، وصرح ابن بطلان بأن بعض العلماء قال بوجوبه، إذا عرفت هذا فنقول: استعمال محمد "ينبغي" ههنا معني على أنه أراد به المعنى الأعم لا الذي شاع في المتأخرين من كونه بمعنى "يستحب"، وقد صرح الحموي في "شرح الأشباه" وغيره أن لفظ 'ينبغي' يستعمل في عرف القدماء في ما هو أعم من الاستحباب والاستئذان والوجوب، وقس عليه أكثر المواضع التي استعمل فيها محمد "ينبغي" فتفسير "ينبغي" ههنا بـ "يستحب" كما صدر عن القاري ليس كما ينبغي.

أن يستجمر. قبل أن يشرع في التوضئ. الاستنجاء هو إزالة النجس أي الأذى من المخرج بالماء أو الأحجار، وقال ابن القصار: يجوز أن يقال: إنه مأخوذ من الاستجمار بالبحور الذي يطيب به الرائحة، وقد احتلف قول مالك في معنى الاستجمار المذكور في هذا الحديث فقيل: الاستنجاء، وقيل: المراد به في الحور أن يأخذ منه ثلاث قطع أو يأخذ ثلاث مرات يستعمل واحدة بعد أخرى، قال عياض: والأور أظهر، وقال النووي: إنه الصحيح المعروف. [تنوير الحوالك: ٤٢/١]

وهو قول أبي حنيفة.

٨ - أحبرنا مالك أحبرنا نعيم بن عبد الله المجرم، أنه سمع أبا هريرة يقول: من تَوْضَأً فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمِدُ

وهو قول أبي حنيفة: احتنف الفقهاء في الاستنجاء هل هو واجب أم سنة؟ فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن ذلك ليس بواجب وأنه سنة لا يسعي تركها، فإن صلى كذلك فلا إعادة عليه إلا أن مالكا يستحب الإعادة في الوقت [وعلى ذلك أصحابه]، وأبو حنيفة يراعي ما خرج عن فم المخرج مقدار الدرهم على أصله، وقال الشافعي وأحمد: الاستنجاء واجب لا يخرج صلاة من صلى من دون أن يستنجي بالأحجار أو بالماء، كذا في 'الاستدكار' [٤٢/٢] **نعيم** أبو عبد الله المدني وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما. [إسعاف الميطأ: ص ١٤]

المجرم. بضم الميم وسكون الحيم وكسر الميم صفة لنعيم، بضم النون؛ لأنه كان يأخذ المجرم قدام عمر رضي الله عنه إذا خرج إلى الصلاة في رمضان قاله ابن حبان، وقال ابن مأكولا: كان يجرم المسجد، لم يعم أنا هريرة عشرين سنة وروى عنه كثيراً، كذا في "أسباب لسعالي" [٢٠٣/٥]، وفي "فتح الباري" وصف هو وأبوه عبد الله بذلك؛ لألهما كانا يحتران مسجد النبي ﷺ، ورغم بعض العلماء أنه وصف أبيه حقيقة، ووصف به نعيم بذلك بحار، وفيه نظر.

يقول: أي موقوفاً، قال ابن عبد البر [التمهيد: ١٩٩/٢]: كان نعيم يوقف كثيراً من حديث أبي هريرة، ومثل هذا لا يقال بالرأي فهو مسند، وقد ورد معناه من حديث أبي هريرة وغيره بأسانيد صحاح. [فتح المعطى: ٢٤/١]

فأحسن وضوءه: بإتيانه بفرائضه وسنته وفضائله وتجنب منهياته.

ثم خرج من بيته، وفيه دلالة على فصل الوضوء وقيل الخروج. **إلى الصلاة** فإن قلت: لو أراد الاعتكاف هل يدخل في هذا الحكم أم لا؟ قلت: نعم! إذ المراد أنه لا يريد إلا العبادة وما كان الغالب منها الصلاة فيه ذكر لفظ الصلاة. كذا في 'الكواكب الدراري'. **فهو في صلاة** أي في حكمها من جهة كونه مأموراً بترك العث، وفي استعمال الخشوع، ولو سائل حكم المقاصد، وهذا الحكم مستمر ما دام يعمد - بكسر الميم يقصد ورناً ومعنى وماصيه عمد كـ "قصد" وفي لغة قبيلة من باب فرح، ثم المراد أن يكون باعث حروجه قصد الصلاة وإن عرض به في حروجه أمر ديوي فقضاه، والمندار على الإخلاص، وفي معناه ما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً: **إدته صاً** أحكم في سنة ثم تنى مسجد كان في حده حتى جمع ولا يفعل هناك شيئاً من أصابعه، وروى أحمد وأبو داود [رقم: ٥٦٢] والترمذي [رقم: ٣٨٦] وصححه ابن حبان عن كعب بن عجرة مرفوعاً: **إدته صاً** أحكم فأحسن وضوءه ثم خرج عمد إلى حده وبسكن من حده في صلاة [شرح الررقاني: ١١٩/١]

ما كان يعمد. أي ما دام مستمراً على ما يريد، وفيه إشارة إلى ما ورد أن الحسنة يكتب بقصدها وبيتها وإن لم يفعلها، فإذا خرج عامداً إلى الصلاة فهو في صلاة من حيث الثواب ما لم يطل قصدها بعمل آخر مناف له.

باب غسل اليدين في الوضوء

٩ - أخرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده....."

غسل اليدين يفتح العين بمعنى إزالة الوسخ وحده بمرار الماء عليه، وأما بالنصب: فهو اسم من الاعتسال، وهو غسل تمام الجسد، واسم للماء الذي يغتسل به، والكسر اسم ما يغسل به الرأس، كذا في "المغرب" عن أبي هريرة هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي وأحمد وغيرهم من حديثه بالفاظ متقاربة، وأخرج نحوه ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر وجابر، وقد استنط الفقهاء من هذا الحديث: استأن تقدم غسل اليدين إلى الرسعين عند بداية الوضوء، وقالوا: قيد الاستيقاظ من النوم اتفاقاً. **استنط حدكم** فيه رمز إلى أن يوم السبت غير ناقص للوضوء.

من يومه أحد بعمومه الشافعي والجمهور، فاستحوه عقيب كل يوم، وحصة أحمد يوم السبت لقوله في آخر الحديث: "لأن حقيقة السبت تكون بالليل، وفي رواية لأبي داود ساق مسلم إسنادها: ... وكذا للترمذي من وجه آخر صحيح، ولأي عناية في رواية ساق مسلم إسنادها أيضاً ...". لكن التعجيل يقتضي إلحاق يوم شهر يوم السبت، وإنما حص يوم الليل بالذكر للعلية. قال الرافعي في "شرح المسند": ويمكن أن يقال: الكراهة في العمس من نام نياماً أشد منها من نام هواراً؛ لأن الاحتمال في يوم السبت أقرب لصوله عادة، ثم الأمر عند الجمهور للندب، وحمله أحمد على الوجوب في يوم الليل دون النهار، وعنه في رواية استحسانه في يوم النهار، وافقوا على أنه لو عمس يده لم يضر الماء، وقال إسحاق وداود والطبري: يحسن واستدلوا بما ورد من الأمر بإراقة، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي، والقربة انصافاً للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعجيل بأمر يقتضي لشدة؛ لأن الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة، واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه من الشئ المعلق بعد قيامه من اليوم، وتعقب بأن قوله: "نه يقتضي اختصاصه بغيره" وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل إدحاهما الإناء في حال اليقظة، فاستحسانه بعد النوم أولى، ويكون تركه بين الخوار. وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات المسلم وأبي داود وغيرهما: ... وفي رواية: ... والتقييد بالعدد في غير الحاسة العينية يدل على الندية، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ... والنهي فيه للتشريح، والمراد باليد ههنا الكف دون ما راد عنهما، كذا في "فتح الباري" [٤٩٢/٢].

فليغسل يده في هذا الحديث من لفظه إيجاب الوضوء من نوم لقوله: "فليغسل يده" ... وهو أمر مجمع عليه في النائم المضطجع إذا غلب عليه النوم، واستثقل يوماً أن الوضوء عليه واجب. [الاستدكار. ٦٩/٢]

قبل أن يُدْخِلَهَا فِي وَضُوءِهِ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

قال محمد: هذا حسن، وهكذا ينبغي أن يفعل، وليس من الأمر الواجب الذي إن تركه تارك أثم، وهو قول أبي حنيفة ^{أي مستحسن} ~~حسن~~ _{أي كونه حسناً لا واجباً}.

قبل أن يدخلها ولمسلم [رقم: ٦٤٣] وابن حزيمة وغيرهما من طرق: ولا يغسل يده في الماء حتى يغتفر منه إناء صغير من غير أن يلامس يده الماء. [فتح الباري: ٣٤٦/١]

في وضوئه أي الإناء الذي أعد للوضوء، وفي رواية لمسلم [رقم: ٦٤٣] أن لا يغسل يده في إناء حزمة. وذكره ^{حسنه} على الشك، والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ويلتحق به إناء العسل، وكذا باقي الآية قياساً، وخرج بذكر الإناء الحيض التي لا تقصد تعمس اليد فيها على تقدير بحاستها فلا يتناولها النهي. [فتح الباري: ٣٤٦/١]

فإن أحدكم. قال البيضاوي: فيه إيماء إلى أن الساعت على الأمر بذلك احتمال النجاسة؛ لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها، ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط فمات: ^{حسنه} حكماً بعد فميتهم عن تطبيقه فيه على علة النهي، وهي كونها محرماً، وعبرة الشيخ أكمل الدين: إذا ذكر الشارع حكماً وعقبه أمراً مصدرًا بالفاء كان ذلك إيماء إلى أن ثبوت الحكم لأجله، نظيره: المرأة ليست بحسنة، فإنها من الطوافين عليكم والطوافات، وقال الشافعي: كانوا يستحجمون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو عني بشرة أو دم حيوان أو قدر أو غير ذلك، وذكر غير واحد أن ^{حسنه} في هذا الحديث بمعنى صارت، منهم ابن عصفور. [تنوير الحوالك: ٤٤٣/١، ٤٤٤]

لا يدري. أي لا يدري تعيين الموضع الذي باتت يده فيه فلعلمها أصابها نجاسة. ^{بانت يده} راد ابن حزيمة والدارقطني "منه" أي من جسده. هذا حسن أي تقدم غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء عند الاستيقاظ على ما دل عليه الحديث. وهكذا ينبغي أن يفعل إشارة إلى أن الأمر محمول على الندب كما صرح به بقوله: "وليس من الأمر الواجب" ولذا روى سعيد بن منصور في "سننه" عن ابن عمر أنه أدخل يده في الإناء قبل أن يغسل، وروى ابن أبي شيبة عن الراء أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها، وروى عن الشعبي: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها، وهذا عند عدم تيقن النجاسة على يده وضنها، وأما عند ذلك. فلا يجوز إدخال اليد قبل الغسل لئلا يتنجس الماء.

تركه تارك أثم. قد رعم بعض من في عصرنا بأن الإثم منوط بترك الواجب وما فوقه، ولا يلحق الإثم بترك السنة المؤكدة، واعتبر هذه العبارة وأمثالها، وليس كذلك فقد صرح الأصوليون كما في "كشف أصول الردوي" وغيره أن تارك السنة المؤكدة يلحقه إثم دون إثم تارك الواجب، وصرح صاحب "التنوير" وغيره بأن ترك السنة قريب =

باب الوضوء في الاستنجاء

١٠ - أحبرنا مات. أخبرنا يحيى بن محمد بن طحلاء، عن عثمان بن عبد الرحمن...

- من الحرام، وهذا هو الصحيح لما أخرجه البخاري [رقم: ٥٠٦٣] ومسلم [رقم: ٣٤٠٣] من حديث أنس
ومسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: من ركب عن سبي فليس منه. وأخرج الصيرافي في المعجم الكبير وابن
حنبل والحاكم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «سه عسيه» يعني في ذلك ما لا يمكن حمله.
مسند علي بن أبي حمزة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من سجد لله سجدة أكتب له بها حسنة أو يرفع الله به درجة من دون مقامه». ومسند أحمد بن حنبل عن
إسحاق بن عيسى، وأخرج مسلم [رقم: ١٤٨٨] عن ابن مسعود: "من سره أن يلقي الله عدداً مسلماً فليحافظ على
هؤلاء الصلوات الخمس حيث يبادى هن' الحديث، وفيه: "ولو أنكم صليتُم في بيوتكم كما يصلي هذا الرجل
المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم"، وأخرج أبو يعين في "حياة الأولياء" عن معاذ بن
جل: "لا تقل: إن لي مصلحة في بيتي فأصلي فيه، فإنكم إن فعلتم ذلك تركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم
لضلتم"، والأخبار المفيدة لهذا الطبط كثيرة شهيرة، وقد سبق أس اهمام في "فتح القدير" على أن الإثم موطن
بترك الواجب، ورده صاحب "البحر الرائق" وغيره بأحسن رد.

إذا عرفت هذا كله فقول: المراد من الواجب في الكتاب الالزام أعظم من أن يكون لزوم سنة أو لزوم وجوب أو لزوم افتراض، فإن اللزوم يختلف فلزوم العرض أعظم، ولزوم الواجب أوسط، ولزوم السنة أدنى، وعلى هذا الترتيب ترتيب الإثم، لا الواجب الاصطلاحي الذي جعلوه قسمًا للافتراض والاستثناء، وحينئذ فلا دلالة للكلام محمد على قصر الإثم على الواجب، أو بقول بعد تسليم: إن المراد بالواجب في كلامه هذا ما يشمل العرض والواجب دون السنة، أن التبيين في قوله: "تارك" للتذكير فلا يستفاد منه إلا أن الواجب يندرج تحت أي تارك كان، ولو تركه مرة أثم، وهو أمر لا ريب فيه، فإن العرض والواجب يلزم من تركهما ولو مرة بشرط أن يكون لغير عذر أثم، ولا كذلك السنة، فإنه لو تركها مرة أو مرتين لا بأس به، لكن إن اعتاد ذلك أو جعل الفعل وعدمه متساويين أثم كما صرح به في "شرح تحرير الأصول" لاس أمير الحاج، فلا يفيد حينئذ كلامه إلا قصر الإثم على سبيل العموم، والإطلاق على الواجب لا قصر مطلق الإثم عليه، أو نقول: المراد بالإثم مقابل الملامة التي يلزم ترك السنة المؤكدة فلا يفيد كلامه حينئذ إلا قصر الإثم العظيم على الواجب لا مطلق الإثم، وهذا كله إذا سلم دلالة كلامه على القصر، وإلا فالافتراض ساقط من نصه، وقد استدل من لم يوجب ترك السنة إثمًا بأحاديث لا تفيد مدعاه عبد الماهر، ولولا حشية التطويل لطولت الكلام في ما له وما عليه.

المصوء. بالفتح قد يراد به غسل بعض الأعضاء من الوضوء وهي الخمس، كذا في "النهاية" وهو المراد ههنا، وانقصود به غسل موضع الاستنجاء بالماء. **يحيى الخ:** هو يحيى بن محمد بن ضحلاء بندي التيمي، روى عن أبيه وعثمان، وعنه مالك والدروردي وآخرون، ذكره ابن حبان في ثقات الطبقة الثالثة من التابعين، كذا ذكره الررقاني [١/٨٩].

أن أباه أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره.

أي يتطهر زاد يحيى "بالماء"

قال محمد: وبهذا نأخذ، والاستنجاء بالماء أحب إلينا من غيره، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

أن أباه: هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي المدني صحابي قتل مع ابن الربيع وابنه عثمان من الخامسة ثقة، كذا في "التقريب" [٣٢٧/٢، رقم: ٣٩٤٤]. **عمر بن الخطاب:** هو أبو حفص عمر بن الخطاب العدوي القرشي أحد العشرة وأحد الخلفاء الراشدين الملقب بالفاروق أسلم سنة ست من النبوة، وقيل: سنة خمس، وظهر الإسلام بإسلامه، قال ابن مسعود: والله إني لأحب لو أن علم عمر وضع في كفة الميزان ووضع علم سائر أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر، له فضائل كثيرة، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، كذا في "أسماء رجال المشكاة" لصاحب المشكاة [ص: ٦٠٢].

يتوضأ الخ. أدخل مالك هذا الحديث في الموطأ رداً على من قال: إن عمر كان لا يستنجي بالماء، وإنما كان استنجاؤه وسائر المهاجرين بالأحجار، وذكر قول سعيد بن المسيب في الاستنجاء بالماء: إنما ذلك وضوء النساء، وذكر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن حذيفة أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا ترال يدي في نثر، وهو مذهب معروف عن المهاجرين. وأما الأنصار: فالمشهور عنهم أنهم كانوا يتوضؤون بالماء، ومهم من كان يجمع بين الطهارتين فيستنجي بالأحجار، ثم يشع آثار الأحجار الماء. [الاستدكار: ٥٤/٢، ٥٥] **لما تحت إزاره** كناية عن موضع الاستنجاء أي به الماء أفضل منه بالحجر.

أحب والجمع بينهما أفضل إجماعاً خلافاً للشيعة حيث لم يكتفوا بغير الماء.

من غيره: أي من الاكتفاء بالأحجار خلافاً للبعض أحدًا مما أخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا ترال يدي في نثر، وعن باقر أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء، وعن ابن الربيع: ما كنا نفعله، ووجه كون الاستنجاء بالماء أفضل: كونه أكمل في التطهير، وشوته عن النبي ﷺ، ففي صحيح البخاري: [رقم: ١٥٠] عن أسد "كان رسول الله ﷺ إذا خرج لحاجته أجيء أنا وعلام معنا إداوة من ماء يعي يستنجي به"، وللحارثي أيضاً عن أسد "كان ﷺ إذا تبرز لحاجته أتيته ماء فيعسل به"، ولأس حزيمة عن حرير: "أنه ﷺ دخل العيضة فقضى حاجته، فأتاه حرير بإداوة فاستنجى بها"، وللترمذي [رقم: ١٩٠] عن عائشة قالت: "مرن أرواحكن أن يعسلوا أثر البول والعائط فإن النبي ﷺ كان يفعله"، ولأس حبان من حديث عائشة: "ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا استنجى من ماء"، وبهذا الأحاديث يرد على من أنكر وقوع الاستنجاء بالماء من النبي ﷺ، كذا في "فتح الباري" و"إرشاد الساري". وأما الجمع بين الماء والحجر فهو أفضل الأحوال، وفيه نزلت: ﴿فِيهِ﴾ أي في مسجد قباء ﴿رَجُلٌ يُحْسِنُ أَنْ يَتَضَوَّطَ﴾ (التوبة: ١٠٨) وكان أهل قباء يجمعون بينهما، أخرج ابن حزيمة والرازي وغيرهما وقد سقت الأخبار فيه في رسالتي "مديلة الدراية لمقدمة الهداية" =

باب الوضوء من مس الذكر

١١ - حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مصعب بن سعد قال: كنت أمسك المصحف على سعد فاحتككت، فقال: لعلك مسست ذكرك، فقلت: نعم، قال: قم فتوضأ، قال: فقم فتوضأت ثم رجعت.

أي أعذه أي لأجله حال قراءته تحت إراري

= والمعلوم من الأحاديث المروية في الصحاح أن الجمع كان على أحواله وهذا كله في الاستحشاء من العائط، وأما الاستحشاء من البول: فلم نعم فيه حرأ يدل على إبقاء الحجر لا ما يخفى عن عمر أنه نال ومسح ذكره على التراب، وقد فصلته في رسالتي المذكورة.

إسماعيل: قال ابن معين ثقة حجة مات ١٣٤هـ، كذا قال السيوطي.

مصعب بن سعد هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو ررة المدي ثقة، مات ١٠٣هـ، وأبوه سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق أحد العشرة المبشرة بالجنة، سابقه كثيرة، وهو آخر العشرة وفاة، مات عن مشهور ٥٥هـ وس ابنه إسماعيل بن محمد بن سعد أبو محمد المدي ثقة حجة من التابعين مات ١٣٤هـ، كذا في "التقريب التهذيب" [٣/٣٨٢، رقم: ٦٦٨٨، و ١٩/٢، رقم: ٢٢٥٦، و ١/١٣٩، رقم: ٤٧٩].

كتب المسند ح هذا الأثر أخرجه الصحاوي في 'شرح معالي الآثار' [٦١/١]، باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا [عن أبي بكرة عن أبي داود حدثنا شعبة عن الحكم قال: سمعت مصعب بن سعد بن أبي وقاص يقول: كنت أمسك المصحف على أبي فمسست فرجتي، فأمرني أن أتوضأ، ثم روى عن إبراهيم بن مروق حدثنا أبو عامر حدثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد عن مصعب بن سعد: كنت أمسك المصحف على أبي، فاحتككت فأصبت فرجتي، فقال: أصبت فرجك؟ قلت: نعم، قال: اغسل يديك في التراب، وم يأمرني أن أتوضأ، ثم روى عن ابن حريمة حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا رثدة، عن إسماعيل، عن أبي خالد، عن الربيع بن عدي، عن مصعب بن سعد مثله، غير أنه قال: "قم فاعسل يديك" ثم قال الصحاوي: فقد يجوز أن يكون الوضوء الذي رواه الحكم في حديثه عن مصعب هو غسل اليد على ما بينه عنه الربيع حتى لا يتصاد الروايتان.

مسند بكسر السين الأولى وفتحها، أي مسست بكف يديك. **شعر** لأنه لا لمس القرآن إلا طاهر.

شعر يتحمل أن يراد به الوضوء التعوي وهو غسل اليد. دفعاً لشبهة ملاقات الحجاسة، فإنه القاري [فتح المغطى: ٣١/١] وهو مستبعد.

١٢ - **أحرقنا مالك**، أخبرني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنه كان يغتسل ثم يتوضأ، فقال له: أما يُجزئك الغسل من الوضوء؟ قال: بلى، ولكني أحياناً ^{أي يجب} أمس ذكرى فأتوضأ.

سالم هو سالم بن عبد الله بن عمر أبو عمر أو أبو عبد الله المدني الفقيه، قال مالك: لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الرهد والفضل منه، وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: أصح الأسانيد ابن شهاب الزهري عن سالم عن أبيه، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة مات ١٠٦هـ على الأصح، وأبوه عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي أبو عبد الرحمن أسلم قديماً وهو صغير، وهاجر مع أبيه وشهد الخندق والمشاهد كلها وسماه رسول الله ﷺ بالعد الصالح، وله مناقب جمّة مات ٧٣هـ، وقيل: ٧٤هـ، كذا في 'تدبير التهذيب' للحافظ ابن حجر [٢/٢٦٠، رقم: ٢٥٦١، و ٣/٢٠١، ٢٠٢، رقم: ٤٠٤٥].

عن أبيه هذا الأثر يكشف أن ابن عمر كان يرى الوضوء من مس الذكر ويشيذه ما رواه مالك في 'الموطأ' عن نافع عن سالم قال: كنت مع ابن عمر في سفر فرأيتُه بعد أن طمعت الشمس توضأ ثم صلى، فقلت له: إن هذه لصلاة ما كنت تصلها، قال: إني بعد أن توصات لصلاة الصبح مسست فرجتي ثم سبت أن أتوضأ فتوصات وعدت لصلائي، وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١/٦٢، باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا]: لم نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أفنى بالوضوء منه غير ابن عمر، وقد حاله في ذلك أكثر الصحابة. أقول: ليس كذلك فقد علما أن جمعاً من الصحابة أفنى مثله منهم عمر بن الخطاب، وأبو هريرة عن اختلاف عنه وزيد بن خالد الجهني، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص في رواية أهل المدينة عنه، كذا في "الاستذكار" [٣/٣٢].

وفيه أيضاً ذهب إليه من التابعين سعيد بن المسيب في رواية عبد الرحمن بن حرمة عنه، رواه ابن أبي دثب وحاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن عنه: أن الوضوء واجب على من مس ذكره وروى ابن أبي دثب عن الحارث بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب: أنه كان لا يرى في مس الذكر شيئاً، وهذا أصح عندي من حديث ابن حرمة؛ لأنه ليس بالحافظ عندهم كثيراً، وكان عطاء بن أبي رباح، وطاوس، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وأبان بن عثمان، وابن شهاب، ومجاهد، ومكحول، والشعبي، وحارث بن زيد، وإخس، وعكرمة، وجماعة من أهل الشام والمغرب كانوا يرون الوضوء من مس الذكر، ومنه قال الأوراعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، واضطرب قول مالك، والذي تقرر عليه المذهب عند أهل المغرب من أصحابه أنه من مس ذكره أمره بالوضوء ما لم يصل، فإن صلى أمره بالإعادة في الوقت فإن حرج فلا إعادة عليه. **أما يحزبك** أي لا يكفئك لاسيما مع سبق الوضوء الذي هو السنة. **أمس** في بعض الأوقات بعد العسل. **فاتوضأ** لا لأن الغسل لا يحزبي.

قال محمد: لا وضوء في مس الذكر، وهو قول أبي حنيفة، وفي ذلك آثار كثيرة.

١٣- **قال محمد:** أخبرنا أيوب بن عتبة التيمي قاضي اليمامة، عن قيس بن طلق، أن أباه حدثه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن رجلٍ مسَّ ذكره، أيتوضأ؟.....

لا وضوء: أي لا يجب، نعم. يستحب اعتذاراً لموضع الخلاف. **قول أبي حنيفة:** وإليه ذهب أصحابه وجمهور علماء العراق، وروى ذلك عن علي، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وأبي الدرداء، وعمران بن حصين، لم يختلف عنهم في ذلك، واحتج في ذلك عن أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وبه قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وسفيان الثوري، وشريك، والحسن بن صالح بن حي، كذا في 'الاستدكار' [٣٧/٣]، وفي جعله ابن عباس ممن لم يختلف عنه نظر فقد روى الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦١/١، ٦٣] عن سليمان بن شعيب، حدثنا عبد الرحمن بن رباد، حدثنا شعبة عن قتادة: كان ابن عمر وابن عباس يقولان في الرجل لمس ذكره: يتوضأ، فقلت لقتادة: عمن هذا؟ قال: عن عطاء بن أبي رباح، ثم روى بإساده عن ابن عباس أنه كان لا يرى الوضوء منه فثبت بالاختلاف عنه، وروى الطحاوي عن سعيد بن المسيب، والحسن البصري أيضاً أنهما كانا لا يريان الوضوء.

آثار. المراد بالأثر أعم من المرفوع والموقوف. **أيوب:** هو أيوب بن عتبة - نصح العين - أبو يحيى قاضي اليمامة من بني قيس بن ثعلبة، مختلف في توثيقه وتضعيفه، قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" [٣١٥/١، ٣١٦، رقم: ٧٥]: روى عن يحيى بن أبي كثير، وعطاء، وقيس بن طلق الحنفى وجماعة، وعنه أبو داود الطيالسي، وأسد بن عامر، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن يوسف وغيرهم، قال حبل عن أحمد: ضعيف، وقال في موضع آخر: ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وقال الدوري عن ابن معين: قال أبو كامل: ليس بشيء، وقال ابن المديني والخوارزمي وعمرو بن علي ومسلم: ضعيف، راد عمرو: وكان سيء الحفظ، وهو من أهل الصدق، وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال البخاري: هو عندهم لين، وشيخ أيوب قيس بن طلق من التابعين صدوق، وأبوه طلق بن علي بن المنذر الحنفى نسبة إلى قبيلة بني حبيشة أبو علي اليمامي معدود في الصحابة، ذكره ابن حجر في "التقريب" [١٢٦/٢، رقم: ٣٠٤٢] وغيره.

أن رجلاً إلخ: قال محي السنة العوي في "المصاييح" حديث طلق مسوح؛ لأن طلقاً قدم رسول الله ﷺ وهو بيني المسجد السوي، وذلك في السنة الأولى، وقد روى أبو هريرة وهو أسلم سنة سبع أنه ﷺ قال: إذا نفضى أحدكم يده إلى ذكره ليس بينه وبينها شيء فبتحاً وتعقه شارح "المصاييح" فصل الله التورثيني [الميسر في شرح مصاييح السنة: ١٢٨/١] على ما نقله الطيبي في "شرح المشكاة" بأن ادعاء إسح فيه مسي على الاحتمال وهو خارج عن الاحتياط إلا أن يثبت أن طلقاً توفي قبل إسلام أبي هريرة، أو رجع إلى أرضه ولم يبق له صحته بعد ذلك، =

قال: هل هو إلا بضعة من جسدك.

= وما يدري أن طلقاً سمع هذا الحديث بعد إسلام أبي هريرة، وقد ذكر الخطابي أن أحمد بن حنبل كان يرى الوضوء من مس الذكر وكان ابن معين يرى خلاف ذلك، وفي ذلك دليل ظاهر على أن لا سبيل إلى معرفة الناسخ والمنسوخ منهما. قلت: فيه ما فيه، فإن احتمال أن يكون طلقاً سمع هذا الحديث بعد إسلام أبي هريرة مردود بما جاء في رواية السائي عن هناد، عن ملارم حدثنا عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق بن علي، عن أبيه قال: خرجنا وقدأ حتى قدما رسول الله ﷺ، فابغاه وصيبا معه، فمما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله! ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ قال: وهل هو إلا مضعة مث، أو بضعة منك، ومثله في رواية ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق وغيرهما، فظاهر هذه الروايات أن سماع طلق هذا الحديث كان عند قدومه في المجلس النبوي، ومن المعلوم أن قدومه كان في السنة الأولى من الهجرة، ولم يثبت أنه قدم مرة ثانية أيضاً، وسمع الحديث عند ذلك، وتعقب العيني في "النسابة": كلام محي السنة بأن دعوى السجح إنما يصح بعد ثبوت صحة حديث أبي هريرة، ونحن لا نسلم صحته.

وفيه أيضاً ما فيه فإن حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في "المستدرک" وصححه، وأحمد في "مسنده" والطبراني، والبيهقي والدارقطني وفي مسنده يريد بن عبد الملك متكلم فيه، لكن ليس بحيث يترك حديثه مع أن حديث القصة مروى من طرق عن جماعة الصحابة منهم أم حبيبة، وعائشة، وعبد الله بن عمر، وسرة، وأبو أيوب، بل قد روي عن طلق بن علي راوي عدم القصة، قال: قال رسول الله ﷺ من مس ذكره فنبهوا، أخرجه الطبراني في "معجمه" عن الحسن بن علي، عن حماد بن محمد الحنفي، عن أيوب بن عتبة، عن قيس بن طلق، عن أبيه، والأولى أن يتعقب كلام محي السنة بما في "فتح المبان" وغيره أن رواية الصحابي المتأخر الإسلام لا يستلزم تأخر حديثه، فيجوز أن يكون المتأخر سمعه من صحابي مقدم، فرواه بعد ذلك، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، والإصاف في هذا البحث أن يقال: لا سبيل إلى الحرم بالسجح في هذا البحث في طرف من الطرفين، لكن الذي يقرب أنه إن كان هناك نسخ فهو لحديث طلق لا بالعكس.

بضعة هو بالفتح القطعة من اللحم، وقد تكسر، ومنه: **وضعة** وضعة مني، ومنه: **وهل هو** لا بضعة، كذا في "مجمع البحار". **من جسدك** هذا الحديث رواه عن قيس بن طلق الحنفي جماعة منهم أيوب بن عتبة كما أخرجه محمد ههنا، وأخرجه الطحاوي أيضاً عن محمد بن العباس اللؤلؤي حدثنا أسد حدثنا أيوب، ومنهم محمد بن جابر، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٨٣] عن علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا محمد بن جابر سمعت قيس بن طلق الحنفي عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ سئل عن مس الذكر، قال: ليس به وضوء، **وهل هو** مث، وأخرج الطحاوي عن يونس أخبرنا سفيان، عن محمد بن جابر، عن قيس، وعن أبي بكرة حدثنا مسدد حدثنا محمد بن جابر، ومنهم الأسود أخرجه الطحاوي عن أبي أمية حدثنا الأسود بن عامر، وحلف بن الوليد، وأحمد بن يونس، وسعيد بن سليمان عن أسود، =

١٤ - قال محمد أخبرنا طلحة بن عمرو المكي

= عن قيس، وذكر أبو داود أنه قد رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وحرير الرازي عن محمد بن جابر، عن قيس، ومهم عبد الله بن بدر، أخرجه السنائي [رقم: ١٦٥] عن هناد، عن ملارم عنه، عن قيس، عن أبيه: "خرجنا وقدأ حتى قدما على رسول الله فبايعناه وصليا معه، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله! ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ قال: ... وأخرج الترمذي [رقم: ٨٥] عن هناد بإسناد السنائي وقال: هذا الحديث أحسن شيء في الباب.

وقد روى هذا الحديث أيوب بن عنة، ومحمد بن جابر، عن جابر وقد نكته أهل الحديث في أيوب ومحمد، وحديث ملارم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس، عن أبيه أصح وأحسن، ورواه أبو داود عن مسدد، عن ملارم بالسند المذكور، ولهذه "قدما على رسول الله فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا بني الله! ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوصأ؟ فقال: ... والآثار ١: ٦١]: حديث ملارم صحيح مستقيم الإسناد غير مضطرب في إسناده، ولا في متنه. وفي رواية ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن طلق: "خرجنا وقدأ حتى قدما على رسول الله فبايعناه وصليا معه، فجاء رجل فقال: يا رسول الله! ما ترى في مس الذكر في الصلاة؟ فقال: ... وفي رواية ابن حبان عنه، أن رجلاً قال يا رسول الله! إن أحداً يكون في الصلاة فيحلك، فيصيب يده ذكره، قال: ...

فهذه طرق حديث طلق وألفاظه، ومما يشيده ما أخرجه ابن مسدة عن طريق سلام بن الصويح، عن إسماعيل بن رافع، عن حكيم بن سلمة، عن رجل من بني حبيفة، يقال له: حريصة أن رجلاً أتى رسول الله فقال: إني أكون في صلاتي فيقع يدي على فرجي، فقال: ... قال الخافظ ابن حجر في "الإصابة في أحوال الصحابة": سلام ضعيف، وكذا إسماعيل، وأخرج ابن ماجه عن أبي أمامة سئل رسول الله عن مس الذكر، فقال: ... وفي طريقه جعفر بن الزبير الرازي عن القاسم الرازي عن أبي أمامة، قال شعبة: كذاب، وقال السنائي والدارقطني: متروك الحديث، كذا في "تهذيب التهذيب" [٢١٧/١، رقم: ٩٤١]، وأخرج اندار قاضي عن عصمة ابن مالك الحطمي أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني احتككت في الصلاة، فأصاب يدي فرجي، فقال: ... وفي سنده الفصل بن مختار، قال ابن عدي أحاديثه منكورة، كذا قال الربيعة [نصب الراية ١: ٦٩]، وأخرج أبو يعنى في مسنده عن سيف بن عبد الله، قال: دحمت أنا ورجل معي على عائشة فسألناها عن الرجل لمس فرجه أو المرأة، فقالت: سمعت رسول الله يقول: ...

طلحة بن عمرو هو طلحة بن عمرو بن عثمان الخصرمي المكي متكلم فيه، قال في "تهذيب التهذيب": روى عن عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وابن الزبير، وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه جرير بن حازم، والثوري، وأبو داود الطيالسي، ووکیع وغيرهم، قال أحمد: لا شيء متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء ضعيف، ...

أخبرنا عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال في مس الذكر: وأنت في الصلاة، قال: ما أبالي مسسته أو مسست أنفي.

- وقال الجورجاني: غير مرص في حديثه، وروى له ابن عدي أحاديث، وقال: روى عنه قوم ثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عنه. وقال عبد الرزاق: سمعت معمرًا يقول: اجتمعت أنا وشعبة والثوري وابن جريح، فقدم علينا شيخ فأملئ علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب فما أخطأ إلا في موضعين، ونحن بنظر في الكتاب، ولم يكن الخطأ مما ولا منه، إنما كان من فوق، وكان ابرحل ضحكة من عمرو، وهذا الضعف لا يصح في أصل المقصود، فقد تابعه عن عطاء عكرمة بن عمار. وتابع عطاء سعيد بن حبيب في رواية الطحاوي

عطاء بن أبي رباح يفتح الراء المهملة هو عطاء بن أبي رباح أسلم أبو محمد القرشي المكي، روى عن عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وحقق، وعنه الأوراعي وابن جريح وأبو حيفة، والليث وغيرهم، ثقة فقيه فاضل مات، ١١٤ عبي المشهور، كذا في 'كاشف الذهبي' [٢٦٠/٢، رقم: ٣٨٤٠] و'تقريب ابن حجر' [١٣٣، ١٤، رقم: ٤٥٩١]

بن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ يقال له. الحر والنحر لكثرة علمه، وله فضائل شهيرة مذكورة في كتب الصحاح كـ "أسد الغابة" و"الإصابة" وغيرهما، مات ٦٨ هـ، وقيل: ٦٩ هـ، وقيل: سنة سبعين، ذكره في 'التهذيب' [١٧١/٣، ١٧٢، رقم: ٣٩٥٣]، قال العيني في 'السيرة شرح الهداية' في كتاب الخج في نخت الوقوف بمردقة: إذا أصق ابن عباس لا يراد به إلا عبد الله بن عباس، وذكر أيضاً في 'السيرة' في 'كتاب الخطر والإباحة': أن المحدثين اصطلاحوا على أنهم إذا ذكروا عبد الله من غير نسبة يريدون به عبد الله بن مسعود، وإن كان يتناول غيره حسب الظاهر، وكذلك يقولون: قال ابن عمر ويريدون به عبد الله ابن عمر مع أن عمر له أولاد غير عبد الله.

وقال عبي القاري المكي في "جمع لوسائل بشرح الشمائل" أي شمائل الترمذي: اصطلاح المحدثين على أنه إذا أطلق علي في آخر الأسماء فهو عبي بن أبي طالب، وإذا أطلق عبد الله فهو ابن مسعود، وإذا أطلق الحسن فهو الحسن البصري، وبطريقه إطلاق أبي بكر وعمر وعثمان. وقال القاري أيضاً في كتابه "الأثمار الحبية في طبقات الحفية": إذا أصق ابن عباس لا يراد به إلا عبد الله، وكذا إذا أطلق ابن عمر وابن الزبير، وأما إذا أطلق عبد الله فهو ابن مسعود في اصطلاح العلماء من الفقهاء والمحدثين. فليحفظ هذا، فإنه نافع.

ما أنا بي. متكلم من المبالاة أي لا أخاف، يعني مس الذكر ومس الذكر، ومس الأنف متساويان في عدم انتقاص الوضوء به فلا أنا بي مسست ذكرني أو أنفي، وعثله أخرج الطحاوي عن أبي بكره حدثنا يعقوب بن إسحاق حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا عطاء عن ابن عباس أنه قال: "ما أنا بي إياه مسست أو أنفي". وأخرج أيضاً عن صالح بن عبد الرحمن، حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنا الأعمش عن حبيب، عن سعيد بن حبيب، عن ابن عباس أنه كان لا يرى في مس الذكر وضوءاً.

١٥ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني، أخبرنا صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، قال: ليس في مس الذكر وضوء.

١٦ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني، أخبرنا الحارث بن أبي ذباب
أي لا يجب

إبراهيم بن محمد [وفي نسخة: محمد بن المدي] هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، واسمه سمعان الأسلمي أبو إسحاق المدني، مختلف في توثيقه وتصحيحه، قال في "تذويب الكمال" [١/١٣٣، رقم: ٢٣٢] و"تذويب التهذيب" [١/١٦٤، ١٦٥، رقم: ٢٨٤]: روى عن الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح مولى التوأمة، ومحمد بن المنكدر وغيرهم، وعنه الثوري، والشافعي وأبو نعيم، قال أبو طالب عن أحمد: لا يكتب حديثه، كان يروي أحاديث منكورة لا أصل لها وقال الشافعي: ثقة في الحديث، وقال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد يعني ابن عقدة هل تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم غير الشافعي؟ فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى سمعت حمدا بن الأصمعي، قتل: أتدري حديث إبراهيم؟ قال: نعم، ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: طمرت في حديث إبراهيم كثيرا وليس بمكر الحديث، قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد طمرت أنا أيضا في حديثه الكثير فم أجد فيه منكرا إلا عن شيوخ يهتملون، وهو في حملة من يكتب حديثه، وله "الموصا" أصعاف موطأ مالك، مات ١٨٤هـ، وقيل: ١٩١هـ.

صالح هو صالح بن أبي صالح سهاك المدني، روى عن ابن عباس، وعائشة، وأبي هريرة وغيرهم، وعنه ابن أبي ذئب، وابن جريح والسميان وغيرهم، قال بشر بن عمر: سألت مالكا عنه، فقال: ليس بثقة؛ وقال أحمد بن حنبل: كان مالكا أدركه، وقد احتلظ فم سمع منه قديما فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث ما نعيم به بأسا، وقال أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق: سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة، قلت: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وحرف، وقال الخوارجي: تغير أخيرا، فحديث بن أبي ذئب عنه مقبول؛ سماعه القصة، والثوري حائسه بعد التعير، وقال ابن عدي: لا بأس به إذا روى القدماء عنه مثل ابن أبي ذئب وابن جريح، ورياد بن سعد، وقال المعجلي: تابعي ثقة، مات ١٢٥هـ، كذا في "تذويب التهذيب" [٢/٥٣٥، ٥٣٦، رقم: ٣٣٦٨]

مولى التوأمة. فتح التاء اشتاء الفوقية، ثم الواو الساكنة بعدها همزة بعدها ميم ثم ناء، هي بت أمية بن حنبل المدني أخت ربيعة بن أمية بن حنبل، وكانت معها أخت لها في بطنها، فسميت تلك باسم التوأمة وإليها يسب صالح سهاك المدني، كذا قال أبو سعد السمعاني في "كتاب الأنساب". الحارث هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، وقيل: المعيرة بن أبي ذئاب الدوسي المدني روى عن أبيه وعمه، وسعيد بن المسيب، ومجاهد وغيرهم، وعنه ابن جريح، وإسماعيل بن أمية وغيرهم، قال أبو زرعة: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من المتقين، مات ١٢٦هـ، كذا في "تذويب التهذيب" [١/٤٧١، ٤٧٢، رقم: ١٢١١] ذئاب: تصم الذال المعجمة، كذا في التقريب

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء.

- ١٧ - قال محمد: أخبرنا أبو العوام البصري، قال: سأل رجل عطاء بن أبي رباح، قال: يا أبا محمد! رجلٌ مس فرجه بعد ما توضأ؟ قال رجل من القوم: إن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول: إن كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن أبي رباح: هذا والله قول ابن عباس. كنية العطاء الحاضرين في المجلس
- ١٨ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد،

سعيد بن المسيب: [يفتح الباب أشهر من كسرهما] هو أبو محمد القرشي المدني من سادات التابعين، قال مكحول: طفت الأرض كلها فلم ألق أعلم من ابن المسيب، ولد لستين مصتاً من خلافة عمر، ومات ٩٣ هـ، كذا ذكره صاحب المشكاة في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٥٩٨]

أبو العوام: قال ابن حجر في "التقريب" [٣٦٦/٢، رقم: ٤٠٩٢] عند العزيز بن الربيع - بالنسبة إلى الباهلي أبو العوام البصري، ثقة من السابعة، وفي "تهذيب التهذيب" [٤٣٧/٣، رقم: ٤٧٩٤] عند العزيز بن الربيع الباهلي أبو العوام البصري، روى عن أبي الربيع المنكي، وعطاء، وعنه الثوري والنضر بن شميل ووكيع وروح بن عباد، قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وطف بعض أفاضل عصرنا أن أبا العوام البصري المذكور في هذه الرواية هو عمران بن داود أبو العوام القطان البصري، قال في "تهذيب التهذيب" [٣٨١/٤، رقم: ٦٠٧٤] في ترجمته: روى عن قتادة، ومحمد بن سيرين، وأبي إسحاق الشيباني، وحيد الصويل، وعنه ابن مهدي، وأبو داود الطيالسي، وأبو عبيد الخمي وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرحو أنه صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحارثي: صدوق بهم، وقال العجلي: بصري ثقة.

فرجه: يفتح الفاء وسكون الراء، قال النووي في "التهذيب": قال أصحابنا: الفرج يطلق على القبل والدبر من الرجل والمرأة، ومما يستدل به لإطلاق الفرج على قبل الرجل حديث علي قال: أرسلنا المقداد إلى رسول الله ﷺ يسأله عن المدي، فقال رسول الله ﷺ: **بوصاً وصح فرجك**، رواه مسلم [رقم: ٦٩٧ باب المدي]. **تستحسه.** أي تعتقده نجساً في ذاته. **قال عطاء:** كما سمع من الرجل هذا الكلام.

حماد: هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، قال معمر: ما رأيت أحداً أفقه من هؤلاء: الرهري وحماد وقتادة، وقال ابن معين: حماد ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان أفقه أصحاب إبراهيم، وقال النسائي: ثقة إلا أنه مرجئ، مات ١٢٠ هـ، وقيل: ١١٩ هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [١٣/٢، رقم: ١٧٦٨]

عن إبراهيم النخعي عن علي بن أبي طالب **رحمه الله** في مس الذكر، قال: ما أبالي مسستهُ أو طرف أنفي.

١٩ - **رحمه الله** أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر، فقال: إن كان نجساً فاقطعه.

إبراهيم النخعي يفتح الهمزة والحاء المعجمة بعدها عين مهملة، سبة إلى "نخع" قبيلة من العرب، برزت الكوفة، ومنها اشترى ذكرهم، قال ابن مكيولا: ومن هذه القبيلة علقمة، والأسود، وإبراهيم، كذا في "أسباب السمعاني" [٤٧٣/٥]، وذكر في تهذيب التهذيب [١٧٦/١، رقمه ٣٢٥] أن إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو أبو عمران النخعي الكوفي، معني أهل الكوفة، كان رجلاً صاحباً فقيهاً، قال الأعمش: كان حياً في الحديث، وقال الشعبي: ما ترك أحداً أعده منه، وقال أبو سعيد العلائي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وقال الأعمش: قلت لإبراهيم: أسد لي عن ابن مسعود، فقال: إذا حدثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله، وقال أبو حاتم: لم يلق النخعي أحداً من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها، وأدرك أسأ ولم يسمع منه، مات ٩٦هـ، وولادته ٥٠هـ.

علي هو ابن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله **ﷺ** وروح بنت رسول الله **ﷺ** له مناقب كثيرة، استشهد سبعة أربعين كما في "أسد الغابة" وغيره، وله يعلم أن رواية إبراهيم النخعي عنه مرسله؛ لأنه لم يدرك زمانه. **قال ما أبي** هكذا رواه محمد في "كتاب الآثار" أيضاً، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦٢/١] بسنده عن قابوس عن أبي ضيفان عن علي أنه قال: "ما أبالي أنفي مسست أو أدبي أو ذكرني"، وأخرج عبد الرزاق في "مصفه" عن قيس بن السكن أن علياً وابن مسعود وحذيفة وأبا هريرة لا يرون من مس الذكر وضوءاً. **مسسه** أي حيث هما عصوان طاهران، وفي حق المنس متساويان.

ابن مسعود **رحمه الله** وكذا أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦٢/١] عن قيس بن السكن قال: قال ابن مسعود: "ما أبالي ذكرني مسست في الصلاة أم أدبي أم أنفي"، وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هذيل أن أحاه سأل ابن مسعود، فقال: إني أحتك فأقصي يدي إلى فرجي، فقال: "إن علمت أن منك بصعة نجسة فاقطعها"، وأخرج عن قيس بن السكن قال: قال عبد الله: ما أبالي مسست ذكرني أو أدبي أو إهامي أو أنفي، وابن مسعود هو عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي من خواص أصحاب رسول الله **ﷺ** وصاحب نعيه وسواكه هاجر الحبشة وشهد بدرأ وما بعدها، وولي قضاء الكوفة في خلافة عمر إلى صدر خلافة عثمان، ثم صار إلى المدينة فمات بها ٣٢هـ، كذا في "أسماء رجان المشكاة" [ص: ٦٠٥] **نجسا** يفتح الجيم هو المشهور عند الفقهاء، ويراد به عين النجاسة، بخلاف كسرها؛ فإنه المستحسن عندهم، وهما مصدران في أصل اللغة.

فقال مروان. ومن من الذكر الموصوء. قال عروة: ما علمت بهذا. فقال مروان: أحترتي سيرة ست صفوان أها سمعت رسول الله ﷺ من حديثه وأخرجه ابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن سيرة ست صفوان مثله. وأخرجه الترمذي لفظ: من من **دعوى حسن بن سعيد**. وقال: هذا حديث حسن صحيح. ونقل عن إسحاق أنه قال: أصبح شيء في هذا الباب حديث سيرة. وأخرج حديث سيرة أبو داود والبيهقي وابن حبان وإسحق وأبو حنيفة وغيرهم بألفاظ متقاربة. وذكر ابن عبد البر في "الاستدكار" (٣٠/٣): أن أحمد كان يصحح حديث سيرة. وأن جني بن معين صححه أيضاً. وفي الباب أبحار أخر توافق هذه الأحاديث لولا قصد الاختصار لأنتها. وقد ضال الكلام في هذا المسح من الحاشين والبراع من الفريقين. أما الكلام من القائلين بعدم الانتفاص على فائلي الانتفاص فمن وجوه. منها: أن أحاديث النقص ضعيفة. وفيه أن ضعف أكثرها لا يضر بعد صحة طرق بعضها. وضعف الكل مجموع. ومنها: أن حديث سيرة الذي صححوه مروان من طريق مروان ومعاد الله أن ينتج به. وفيه أنه صرح ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" أنه كان لا ينتج في حديث ومنها: أن سيرة مجهولة. وفيه أنها سيرة ست صفوان بن نوفل القرشية الأسدية لها سابقة قديمة وهجرة. وروى عنها جماعة من الصحابة وغيرهم كما لا يخفى على من طالع "الإصابة" وغيره من الكتب المصنعة في أحوال الصحابة. ومنها: أن خبر الأحاد فيما يعم به النبوى غير مقبول.

وفيه أنه قد رواد جمع من الصحابة مع أن في ثبوت هذه القاعدة نظرٌ ومنها: الحكم بالقص مسوح حديث طلق، وفيه أن السح لا يحكم به بالاحتمال، بل إذا ثبت أن حديث طلق مؤخر، وليس كذلك، بل الأمر بالعكس؛ أن قدوم طلق كان أو سنة من أجرة كما صرح به ابن حبان وغيره، وكان سماعه الحديث في عدم القص في ذلك المجلس، وحديث القص رواد أبو هريرة الذي أسس سنة سمع وغيره من أحداث الصحابة. =

٢١ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن منصور بن المعتمر،

- ومنها: أن القصة خلاف القياس، وفيه أنه لا دخل له بعد ورود الأحبار، وأما الكلام من القائلين بالقصة فمن وجوه أيضاً: منها: تضعيف رواه أحبار عدم القصة كأبيوب، ومحمد بن حابر، وفيه أنه لا عبرة به بعد ثبوت طريق عبد الله بن بدر. ومنها: كثرة طرق أحاديث القصة وهي من وجوه الترجيح، ومنها: كون حديث طلق مسوحاً، وفيه أن رواية الصحابي المتأخر الإسلام لا تدل على السج؛ لحوار أن يكون سمع من متقدم الإسلام، فيحور أن تكون أحاديث القصة مقدمة على حديث العدم، هذا ملخص الكلام فيما بينهم، وقد سلك جماعة مسلك الجمع: فمنهم من حمل الوضوء في أحاديث القصة على غسل اليدين. وفيه أنه يأباه صريح ألفاظ بعض الروايات. ومنهم من قال: مس الذكر كتابة عن النول، وفيه أنه يكره صريح كثير من الروايات. ومنهم من قال: أمر التوضي للاستحباب، وفيه أيضاً ما فيه، وتلك جماعة أخرى مسلك التعارض، وقالوا: إذا تعارضت الأحبار المرفوعة تركاها، ورجعنا إلى آثار الصحابة، وفيه أن آثار الصحابة أيضاً مختلفة، والإصناف في هذا المبحث أنه إن احتير طريق السج، فالظاهر انتساح حديث طلق لا العكس، وإن احتير طريق الترجيح ففي أحاديث القصة كثرة وقوة، وإن احتير طريق الجمع فالأولى أن يحمل الأمر على العزيمة، وعدم القصة على الضرورة.

سلام بن سليم الحنفي: الاسم الأول تشديد اللام وفتح السين، والثاني بضم السين وفتح اللام، والنسبة إلى بني حيفة قبيلة، قال السمعاني في "الأسباب" [٢٨٠/٢]: الحنفي - بفتح الحاء المهملة والنون - نسبة إلى بني حيفة، هم قوم أكثرهم برلو اليمامة، وكانوا قد تنعوا مسيئة الكذاب المشي، ثم أسلموا رمن أبي بكر، والمشهور بالنسبة إليها جماعة كثيرة. وفي "تهذيب التهذيب" [٤٥٨/٢، ٤٥٩]: سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي، روى عن أبي إسحاق السبيعي، وسمك بن حرب، ورياد بن علاقة، والأسود بن قيس، ومنصور وغيرهم، وعنه وكيع وابن مهدي وأبو نعيم وسعيد بن منصور وغيرهم، قال العجلي: كان ثقة صاحب سنة واتباع، وقال أبو زرعة واللساني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال البخاري: حدثني عبد الله بن أبي الأسود قال: مات ٧٩هـ يعني ومائة. وفي "المعني" للعتي: سلام كنه بالتشديد إلا عبد الله بن سلام، وأبو عبد الله محمد بن سلام شيخ البخاري، وشده جماعة، وفي غير الصحيحين ثلاثة أيضاً سلام بن محمد، ومحمد بن عبد الوهاب بن سلام، وسلام بن أبي الحقيق. وفيه أيضاً سليم كله بالضم إلا سليم بن حبان. ورأيت في شرح القاري [فتح المغطى: ٣٩/١] أنه وجه نسبة الحنفي بقوله: مسوب إلى أبي حيفة نخداف الزوائد كالفرصي. وهو خطأ واضح، والظن أنه من نساخ كتابه لا منه.

المعتمر: بضم الميم وسكون العين وفتح التاء وكسر الميم الثانية، هو أبو عتاب - بفتح العين وتشديد التاء - السلمي الكوفي ثقة ثبت، مات ١٣٢هـ، روى عنه الثوري وشعبة وسليمان التيمي وغيرهم، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الحرري "والتقريب" لاس حجر [٤٢٠/٣، رقم: ٦٩٠٨]

عن أبي قيس، عن أرقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: إني أحك جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى؟ فقال: إنما هو بضعة منك.

بفتح الباء

٢٢ - عن محمد بن أحمد بن منصور المصنف، عن منصور المصنف، عن السدوسي، عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان،

أبي قيس اسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي - فتح الهمة وسكون الواو في آخرها دال مهملة - نسبة إلى أود قبيلة من مدحج، كذا في "الأنساب"، وفي "كاشف الذهبي" [١٥٤/٢ رقم ٣١٩٢]: عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي عن شرحبيل، وعنه شعبة، وسفيان ثقة، وفي "التقريب" [٣١١/٢ رقم ٣٨٢٣] عبد الرحمن بن ثروان - مثلثة مفتوحة وراء ساكنة - أبو قيس الأودي الكوفي صدوق، مات سنة عشرين ومائة.

أرقم بن شرحبيل - الاسم الأول بفتح الهمة وسكون الواو المهملة وفتح القاف، والثاني بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الباء وسكون الياء بعدها لام، كذا صنفه الفتي وغيره، وقال في "تهذيب التهذيب" [١٨٩/١ رقم ٣٧٤] أرقم بن شرحبيل الكوفي الأودي، روى عن ابن عباس وابن مسعود، وعنه أبو إسحاق، وأخوه هذيل بن شرحبيل، قال أبو زرعة: ثقة، وأصح أحمد بن حنبل حديثه، وقال ابن عبد البر: هو حديث صحيح، وأرقم ثقة حليل، وأورد العقيلي بسند صحيح عن أبي إسحاق السبيعي قال: كان هذيل وأرقم ابنا شرحبيل من خيار أصحاب ابن مسعود. السدوسي هو بالفتح والضم نسبة إلى سدوس بن شيبان وبضميتين إلى سدوس بن نضع بن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد البجلي وليس في العرب سدوس بالضم غيره، كذا ذكره السيوطي في كتابه "لب اللباب في تحرير الأنساب"، والمراد به ههنا هو يباد بن لقيط كما صرح به في لرواية الآتية، وضبطه الفتي في "المعي" بكسر الهمة وفتح الياء ثمالة النخنية، في آخره دال مهملة، واسم أبيه بفتح اللام، وقال في "تهذيب التهذيب": [٣٠٢/١ رقم ٧٠٨] يباد بن لقيط السدوسي، روى عن البراء بن عازب، والحارث بن حسبان العامري، وأبي رمة وغيرهم، وعنه ابنه عبيد الله، والثوري، ومسعر وغيرهم، قال ابن معين والساجي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

البراء بن قيس قال ابن حبان في ثقات التابعين: البراء بن قيس أبو كبشة السكوي عدده في أهل الكوفة يروي عن حذيفة وسعد وروى عنه الناس. حديثه بن السبب بضم الحاء المهملة بعدها دال مفتوحة، واسم اليمان حصل بكسر الحاء وإسكان السين المهملتين، ويقال: حصيل بالتصغير، ابن جابر بن عمرو بن ربيعة العبسي حليف بني عبد الأشهل من الأنصار، ولقب والده باليمان؛ لأنه أصاب دماً في قومه، فهرب إلى المدينة وحالف الأنصار فسماه قومه اليمان؛ لأنه حالف الأنصار وهم من اليمن، أسلم حذيفة وأبوه وشهد أحداً وقتل اليمان في عروة =

عن الرجل مس ذكره، فقال: إنما هو كمسه رأسه.

٢٣ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، عن عمير بن سعد النخعي، قال: كنتُ في مجلسٍ فيه عمارُ بنُ ياسر فذكر مسَّ الذكر، فقال: إنما هو بضعة منك وإنَّ لكفك لموضعاً غيره.

٢٤ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، عن إيراد بن لقيط، عن البراء بن قيس قال: قال حذيفة بن اليمان في مسِّ الذكر: مثل أنفك.

٢٥ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، حدثنا قابوس

= أحد قتلهم المسلمون خطأ فوهب حذيفة لهم دمه، وكان حذيفة صاحب سر رسول الله ، وله مناقب كثيرة، مات بالمدائن سنة ست وثلاثين، كذا في "تذيب الأسماء واللغات" للووي.

عن الرجل كذا أخرجه عنه الطحاوي واس أبي شبة أيضاً. مسعر بن كدام بكسر الميم وسكون السين وفتح العين بعدها راء، وبكسر الكاف وفتح الدال، ابن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل مات ١٥٣هـ وقيل: ١٥٥هـ كذا في "التقريب" [٣/٣٦٩، رقم: ٦٦٥] مسعر بن سعد وقيل: سعيد النخعي الصهبائي - بضم الصاد المهملة وسكون الهاء - نسبة إلى صهبان بطن من البخع، كنيته أبو يحيى، ثقة ثبت، مات سنة سبع، وقيل: خمس عشرة ومائة، كذا في "الأسباب" [٣/٥٦٩] والتقريب [رقم: ٥١٨٢، ٣/١١٩]

عمار بن ياسر هو أبو اليقظان عمار - بفتح العين وتشديد الميم - ابن ياسر - بكسر السين - ابن عامر بن مالك بن كنانة، أسلم وهاجر إلى الحبشة والمدينة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، وقال له رسول الله : ... عنه ... فقتل بصميم مع علي . قتله أصحاب معاوية . سنة سبع وثلاثين. كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الحرري. هو بضعة منك وفي رواية الطحاوي: إنما هو بضعة منك مثل أنفي وأنفك.

وان لكفت. يعني الأولى أن لا يمس من غير ضرورة. قابوس قال الحافظ ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٥٤٤٥، ٣/١٦٧]: قابوس بن أبي ظبيان - بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتانية - الجبي - بفتح الجيم وسكون الون بعدها باء موحدة الكوفي فيه لين. وفي أسباب السمعي [٢/٩١، ٩٢] الجبي - بفتح الجيم وسكون الون وفي آخرها الباء المقوطة بواحدة - نسبة إلى جنب قبيلة من اليمن، وذكر المبرد أن جنباً عدة قبائل، وقيل: قبيلة من مدحج، والمتنسب إليه أبو ظبيان الجبي، واسمه حصير بن حنطب، يروي عن علي وابن مسعود ، وابنه قابوس بن أبي ظبيان الجبي.

عن أبي ظبيان، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ما أبالي إياه مسست أو أنفي أو أذني.
٢٦ - قال محمد: أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب، عن أبي إسحاق الشيباني،

أبي ظبيان. قال عبد العلي وابن مأكولا: هو بكسر الطاء المعجمة وسكون الراء الموحدة بعدها ياء تحتاية مشاة، وقال احارمي: أكثر أهل الحديث واللغة يقولونه بفتح الطاء وسكون الراء، احمد حصين بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة - ابن حنبل بن عمرو بن الحارث بن وحتي بن مالث بن ربيعة الحبي المدحجي - بفتح الميم وسكون الدال المعجمة وكسر الحاء المهملة - سبة إلى مدحج قبية من أهل الكوفة، تابعي مشهور سمع علياً وعماراً وأسامة بن زيد، وروى عنه ابنه قابوس والأعمش. مات بالكوفة ٩٠هـ، ذكره ابن الأثير الجزري في "جامع الأصول".

وفي "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٦١٦، ٦٠٨/١] روى عن عمر وعلي وابن مسعود وسلمان وأسامة بن زيد وعمار وحذيفة وأبي موسى وابن عباس وابن عمر وعائشة، ومن التابعين عن عثمة وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص وغيرهم، وعنه ابنه قابوس، وأبو إسحاق السبيعي وسدنة بن كهيل والأعمش وسماك بن حرب، قال ابن معين والعجلي وأبو زرعة واللساني والدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وسئل الدارقطني: ألقي أبو ظبيان عمر وعلياً؟ قال: نعم. قال ابن أبي عاصم: مات ٨٩هـ، وقال ابن سعد وغيره: مات ٩٠هـ، وقيل غير ذلك.

أبو كدينة: بضم الكاف وفتح الدال المهملة وسكون المثناة التحتية بعدها نون، يحيى بن المهلب بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة كذا ضبطه الفتى في "المعني"، قال في "التقريب" [رقم: ٧٦٥٤، ١٠٢/٤]: يحيى بن المهلب أبو كدينة البجلي الكوفي ثقة صدوق من أتباع التابعين.

أبي إسحاق الشيباني نسبة إلى شيبان - بفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية بعدها ياء موحدة - قبية في بكر بن وائل، ذكره اسمعالي في "الأنساب" [٤٨٢/٣]، وهو سليمان بن أبي سيمان أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي، يروي عن عبد الله بن أبي أوفى، ورر بن حبش، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الله بن شداد ابن الهاد، وعبد العزيز بن رفيع، وعكرمة، وإبراهيم السجعي وغيرهم، وعنه ابنه إسحاق، وأبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم بن طهمان وابن عبيدة وغيرهم، قال ابن معين: ثقة حجة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق صالح الحديث، وقال العجلي: كان ثقة من كبار أصحاب الشعبي، قال يحيى بن بكير: مات ١٢٩هـ وقال ابن نمير: مات ١٣٩هـ، واسم أبيه فيروز، ويقال: خاقان، وقيل: مهران، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٠٠١، ٤٠٧/٢]

عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن علقمة بن قيس،

ثروان. بفتح الثاء المثناة وسكون الراء المهملة بعدها واو ثم ألف ثم نون، كذا ضبطه الحافظ عبد العلي في "كتاب مشنبه النسبة". **علقمة بن قيس**. بعد ما كتبت ما كتبت سابقاً من الله علي بمطالعة "كتاب الحجج" فإذا فيه هذا الأثر بعينه سداً ومتناً، وفيه عن علقمة بن قيس فظهر قطعاً صحة ما في بعض النسخ، وأن المراد بعقمة هو ثالث الثلاثة الذي ذكرناهم، وتيقن أن ما فسره به القاري [فتح المعطى: ٤٣/١] خطأ بلا شبهة، والله الحمد على إظهار ما غميت ظهوره. **علقمة بن قيس**. قال القاري في "شرحه" [فتح المعطى: ٤٣/١]: هو علقمة بن أبي عقمة بلال مولى عائشة أم المؤمنين، روى عن أنس بن مالك، عن أمه، وعنه مالك بن أنس وغيره. والذي في ظني أنه غيره: لأن علقمة بن بلال عداؤه في أهل المدينة، والرواة في هذا السند من تقدم ومن تأخر كلهم من أهل الكوفة، فانظر أن علقمة هذا أيضاً من أهل الكوفة، وقد ذكر في "تدبير التهذيب" [رقم: ٥٤٨٣، ٥٤٨١، ٥٤٨٠، ٤/١٦٨، ١٦٩، ١٧٠] وتقريب التهذيب [رقم: ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٤، ٤/٣٤] رجالاً من أهل الكوفة مسمون بعقمة أحدهم: علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي روى عن أبيه، والمعيرة بن شعبة، وعنه أخوه عبد الحمار، وابن أخيه سعيد، وعبد الملك بن عمر، وعمرو بن مرة، وسماك بن حرب، وسمة بن كهيل وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث.

وثانيهم: علقمة بن مرثد الحضرمي أبو الحارث الكوفي، روى عن سعد بن عبيدة، وزر بن حبيش، وطارق بن شهاب، والمستورد بن الأحنف، وسليمان بن ريدة، وحفص بن عبد الله بن أنيس، والقاسم بن مخيمرة وغيرهم، وروى عنه شعبة، والثوري، ومسعر، والمسعودي، وإدريس بن يزيد الأودي، والحكم بن ظهير، وأبو حنيفة، وحفص بن سليمان القاري وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: صالح في الحديث، وقال السائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وثالثهم: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة أبو شبل النخعي الكوفي عم الأسود النخعي، ولد في حياة رسول الله ﷺ، وروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وحذيفة، وأبي الدرداء، وابن مسعود، وأبي موسى، وحالد بن الوليد، وسلمة بن يزيد الجعفي، وعائشة وغيرهم، وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن سويد النخعي، وعامر الشعبي، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم، قال ابن المديني: أعلم الناس بعبد الله بن مسعود علقمة، والأسود، وعبيدة، والحارث، وثقه ابن معين وشعبة، وابن سيرين وغيرهم، وأنشأ عليه حيراً، وهو من أجل أصحاب ابن مسعود، مات ١٦١هـ، وقيل: ١٦٢هـ، وقيل: ١٦٣هـ، وقيل: ١٦٥هـ، وقيل: ١٧٢هـ، وقيل: بعده، هذا فليظن في أن علقمة المذكور في هذه الرواية أيهم، ولم يظهر لي إلى الآن تشخيصه، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، والظاهر أن علقمة بن قيس وإن 'عن' في الكتاب من النسخ، وعمارته علقمة بن قيس كما هو في بعض النسخ، وإن كان عن قيس كما وجدنا في أكثر النسخ، =

قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود، قال: إني مسستُ ذكركي وأنا في الصلاة، فقال عبد الله: أفلا قطعته؟ ثم قال: وهل ذكرك إلا كسائر جسدك.

لا بأس بمسه

٢٧ - قال محمد: أخبرنا يحيى بن المهلب، عن إسماعيل بن أبي خالد،

= فالظاهر أن المراد بقيس هو قيس بن السكر الكوفي بدليل ما في "شرح معاني الآثار": حدثنا أبو بكرة حدثنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة، عن سليمان، عن المهال بن عمرو، عن قيس بن السكر، قال: قال عبد الله بن مسعود: 'ما أنالي مسست في الصلاة ذكري أم أدبي أم أنفي'، حدثنا بكر بن إدريس قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، حدثنا أبو قيس، قال: سمعت هذيلاً يحدث عن عبد الله نحوه، حدثنا صالح حدثنا سعيد حدثنا هشيم أخبرنا الأعمش، عن المهال بن عمرو، عن قيس بن السكر عن عبد الله مثله، قال في "التهذيب" [رقم: ٦٥٦، ٥٤٤/٤] و'تهذيبه': قيس بن السكر الأسدي الكوفي روى عن ابن مسعود، والأشعث بن قيس، وعنه ابنه العمان، وأبو إسحاق السبيعي، وعمارة بن عمير، وسعد بن عبيدة، والمهال بن عمرو، وأبو الشعثاء المحاربي، قال ابن معين: ثقة، وعنه أبو الشعثاء في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: توفي في زمن مصعب بن الزبير، له عندهما حديث واحد في صوم عاشوراء، وقال ابن سعد: توفي في زمن مصعب بالكوفة، وله أحاديث، وكان ثقة.

أفلا قطع أي إن كنت ترغم أنه لمس العيز، فإن وجوده مانع لصحة الصلاة. **كسائر جسدك** قد يعارض ما يفيد هذا الأثر وغيره من الآثار المتقدمة من تسوية الذكر مع سائر الأعضاء، وكونه كسائر الجسد كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **.....** أخرجه البخاري [رقم: ١٥٤] وأبو داود [رقم: ٣١] وغيرهما، فلو كان الذكر بمنزلة الإهام والأنف والأذن وسائر الجسد لكان لا بأس علينا أن نمسه بأيامنا، ويخاف منه بأن الهوى عن مس الذكر باليمين ليس مطلقاً، بل إذا لم يمس به عني أن محاور الشيء يعطى حكمه، وما ورد من الأحاديث المنطوق في النهي محمول على ذلك، كذا حققه ابن أبي حمزة في 'هجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري'، واستند على الإباحة في غير حالة البول بحديث صق: **.....**، لكن قد ذهب جماعة من العلماء إلى أن النهي عنه مطلق غير مقيد بحالة البول.

إسماعيل هو إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولا هم الكوفي نسبة إلى أحمد - فتح أهمرة وسكون إزاء أهممة طائفة من نخبة ثرلوا الكوفة، كما ذكره السمعاي [الأنساب ٩١/١]، روى عن أبيه وأبي جحيفة وعبد الله بن أبي أوفى وقيس بن أبي حارث، وأكثر عنه وغيرهم، وعنه شعبة، والسفيانان، وابن المبارك، ويحيى القطان، وغيرهم، قال ابن معين وابن مهدي والنسائي: ثقة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال أبو حاتم: لا أقدم عليه أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة، مات ١٢٦هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥٤٣، ٢٤٤/١، ٢٤٥]

عن قيس بن أبي حازم، قال: جاء رجلٌ إلى سعد بن أبي وقاص، قال: أيجلُّ لي أن أمسَّ ذكركي وأنا في الصلاة؟ فقال: إن علمت أن منك بضعة نجسة فاقطعها.
أي من جملة أعضائك

٢٨ - قال محمد. أخبرنا إسماعيل بن عياش، قال: حدثني حريز بن عثمان، عن حبيب

قيس بن أبي حازم هو أبو عبد الله السحلي الكوفي تابعي كبير هاجر إلى الكوفة، وفاته الصحة ليال، وروى عن أبي بكر، وعمر وغيرهما، وعنه بيان بن بشر، وإسماعيل بن أبي خالد، وحقق، وتقوه، ويقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة المبشرة، مات بعد التسعين أو قلها، وحاور المائة، كذا في 'التقريب' [رقم: ٥٥٦٦، ١٥٨/٣] 'واكتشف'، وذكر ابن الأثير في 'جامع الأصول' أنه روى عن العشرة المبشرة إلا عن عبد الرحمن بن عوف، قال ابن عيينة، ما كان بالكوفة أروى من أصحاب النبي ﷺ من قيس بن أبي حازم، واسم أبي حازم - بكسر الهمزة - حصين بن عوف، ويقال عبد عوف بن الحارث، وقيل: عوف بن الحارث من بني أسلم بن أمية بن العوث بن أنمار الأحمسي السحلي. بضعة نجسة وفي رواية الطحاوي عن إسماعيل بن قيس سئل سعد عن مس الذكر، فقال: إن كان نجسا فاقطعه.

إسماعيل بن عياش هو إسماعيل بن عياش - بفتح العين وتشديد الباء - العسبي أبو عتبة الحمصي، قال يعقوب بن سفيان: تكلم فيه قوم وهو ثقة، عدل، أعلم الناس بحدث أهل الشام، وأكثر ما قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما سفيان الثوري، وقال عثمان الدارمي: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه صاع فحلط في حفظه عنهم، مات ١٨١هـ، وقيل: ١٨٢هـ، كذا في 'تهذيب التهذيب' [رقم: ٥٨٤، ٢٦٢/١، ٢٦٤]

حريز بن عثمان بفتح حاء وكسر الراء المهملة وآخره راي، ذكره السمعاني في 'الأنساب' [٥٠/٣] في نسبة الرحبي فتحتين نسبة إلى بني ربيعة بطن من حمير، فقال: ومن المتسبين إليه أبو عثمان حريز بن عثمان بن حبيب ابن أحمير بن أسعد الرحبي الحمصي، ويقال: أبو عوف سمع عبد الله بن بسر الصحابي، ورأى سعد بن عبد الرحمن ابن ميسرة وغيرهم، وروى عنه بقية، وإسماعيل بن عياش، وعيسى بن يونس، ومعاذ بن معاذ الغنوي، والحكم بن باقر، وجماعة سواهم. كان ثقة ثباتاً، قال العجلي: حريز شامي ثقة، وحكي عنه أنه كان يشتم علي بن أبي طالب وحكي رجوعه عنه، ولد ٨٠هـ ومات ١٦٣هـ. حبيب: قال في 'تهذيب التهذيب' [رقم: ١٣٠٦، ٤٩٤/١]:

حبيب بن عبيد الرحبي أبو حفص الحمصي، روى عن العراب بن سارية والمقدام بن معد يكرب وجابر بن نفير وبلال بن أبي الدرداء وغيرهم، وعنه حريز بن عثمان، وثور بن يزيد، ومعاوية بن صالح، قال النسائي: ثقة، وقال حبيب بن عبيد: أدركت سبعين رجلاً من الصحابة، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

٢٩ - أخبرنا مالك، حدثنا وهب بن كيسان، قال: سمعتُ جابرَ بن عبد الله يقول:

الوضوء **الح** [أي طعام غيرته النار ووصل فيه أثره] قد احتفت أهل العلم في هذا الباب، فبعضهم ذهب إلى الوضوء مما مست النار، ومن ذهب إلى ذلك ابن عمر وأبو طلحة وأنس وأبو موسى وعائشة وريد بن ثابت وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وأبو محرز وأبو قلابة والحسن الصري والرهري، وذهب أكثر أهل العلم وفقهاء الأمصار إلى ترك الوضوء مما مست النار، ورأوه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ومن يرى منه وضوء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبو أمامة وأبو الدرداء وأبي بصير بن شعبة وجابر بن عبد الله، ومن التابعين عبيدة السلماني وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومالك والشافعي، وأهل الحجاز عامتهم، والثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وابن المبارك وأحمد وإسحاق، كذا في "لاعتبار في الداسح والمنسوخ من الأخبار" للحازمي.

وهب بفتح الكاف، قال في "الإسعاف" [ص: ٤١]: وهب بن كيسان القرشي مولاهم أبو نعيم المدني، وثقه النسائي وابن سعد، مات ١٢٧هـ. **جابر** هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن سواد بن سلمة الأنصاري، من مشاهير الصحابة، شهد بدرًا على ما قيل وما بعدها، وأبوه أحد القماء الاثني عشر، وكف بصر جابر آخر عمره، مات بالمدينة ٧٤هـ. وقيل: ٧٧هـ، وقيل: ٧٨هـ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، كذا في "جامع الأصول".

رَأَيْتُ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقِ أَكَلَ لَحْماً ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

مطبوخاً

٣٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ جَنْبَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

رَأَيْتُ: أَعْلَمَ مَالِكُ النَّاطِرُ فِي مَوْطِئِهِ أَنَّ عَمَلَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَتْهُ النَّارُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَسْحُوحٌ. وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ مَالِكٍ نَصّاً رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ عَمَلَا بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ وَتَرَكَمَا الْآخَرَ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي مَا عَمَلَا بِهِ، كَذَا فِي "الاستدكار". أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ أَبِي قُحَافَةَ - بَضْمُ الْقَافِ - ابْنُ عَامِرِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ، الْمَلَقُ بِالْعَتِيقِ، رَفِيقُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَارِ، الشَّاهِدُ مَعَهُ الْمَشَاهِدُ كُلُّهَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسْمَى مِنَ الرِّجَالِ، وَلَهُ مَنَاقِبُ مَشْهُورَةٌ، مَاتَ ١٣هـ، كَذَا فِي "أَسْمَاءِ رِحَالِ الْمَشْكَاةِ" [ص: ٥٨٧]

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ: هُوَ أَبُو أَسَامَةَ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رِيدُ بْنُ أَسْلَمَ الْمَدَنِيِّ الْفَقِيهَ مَوْلَى عُمَرَ، قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُرَاشٍ: ثِقَةٌ، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: ثِقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ، وَكَانَ عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ مَاتَ ١٣٦هـ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، كَذَا فِي "تَهْدِيدِ التَّهْدِيدِ" [٢/٢٣٦، رقم: ٢٤٨١]

عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: بَفَتْحِ الْيَاءِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَلَالِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، ثِقَةٌ فَاصِلٌ صَاحِبُ عِبَادَةٍ وَمَوَاعِظٍ، مِنْ اتَّابِعِينَ، مَاتَ ٩٤هـ وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ، كَذَا فِي التَّقْرِيبِ [رقم: ٤٦٥، ١٨/٣]

جَنْبَ شَاةٍ: [بَفَتْحِ الْحِيمِ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ] أَيُ لَحْمِهِ، وَلِلْمَحَارِيِّ فِي "الْأَطْعِمَةِ": تَعْرِقُ أَيُ أَكَلَ مَا عَلَى الْعِرْقِ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - هُوَ الْعِظْمُ، وَأَفَادَ الْقَاصِي إِسْمَاعِيلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي بَيْتِ صِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُصَلِّبِ، بِنْتِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ كَمَا عِنْدَ الْبَحَارِيِّ مِنْ حَدِيثِهَا أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَتَفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَهِيَ حَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَمَا أَنَّ ضَاعَةَ بِنْتِ عَمِّهِ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْبَارِي" [١/٤١١]

وَلَمْ يَتَوَضَّأْ: كَانَ الزَّهْرِيُّ يَرَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَتْ النَّارُ نَاسِجٌ لِأَحَادِيثِ الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ سَابِقَةٌ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ جَابِرٍ: "كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَتْ النَّارُ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزِيمَةَ، وَابْنُ حَبَانَ وَغَيْرُهُمَا؛ لَكِنْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ هَهُمَا الشَّأْنُ وَالْقِصَّةُ لَا مُقَابِلَ الْبَهِيمِ، وَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ الْمَشْهُورِ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي صَعَتَ لِسِيَّ ﷺ شَاةً، فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى الطَّهَرَ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونُ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَتْ النَّارَ، وَأَنَّ وَضُوءَ الظَّهْرِ كَانَ لِأَجْلِ حَدَثٍ لَا لِأَكْلِ الشَّاةِ، وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَثْمَانَ الدَّارِمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا اخْتَلَفَتْ أَحَادِيثُ النَّابِ وَلَمْ يَتَبَيَّنِ الرَّاجِحُ نَظَرْنَا إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، فَرَحَنَّا بِهِ أَحَدَ الْحَانَيْنِ، وَجَمَعَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ أَحَادِيثَ الْأَمْرِ مُحْمَلَةٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ" [١/٤٠٦، ٤٠٧]

٣١ - أخبرنا محمد بن المنكدر، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة عن عبد الله أنه تعشى مع عمر بن الخطاب، ثم صلى ولم يتوضأ.

محمد بن المنكدر - بضم الميم وسكون الهمزة وفتح الكاف وكسر الدال المهملة ابن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني، ثقة فاضل، مات ١٣٠هـ أو بعدها، كذا في 'التقريب' [رقم: ٦٣٢٧، ٣/٢٢٣] محمد بن إبراهيم - ابن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني، ثقة، مات ١٢٠هـ على الصحيح، كذا في 'التقريب'. ربيعة - هو ربيعة بن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني، روى عن عمر، وطلحة، وأبي سعيد الخدري، وعنه أنا أحياه محمد وأبو بكر ابن المنكدر بن عبد الله، وابن أبي مليكة، ذكره ابن حبان في 'الثقات'، وقال ابن سعد: ولد على عهد رسول الله ﷺ. وكان ثقة قليل الحديث، وقال العجلي: تابعي مدني ثقة، مات ٩٣، كذا في 'تهذيب التهذيب' [رقم: ٢٢٤٢، ١٥٧/٢]، والدليل على أن المراد بريعة المذكور ههنا هو، هذا كلام الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [٥٢/١] حدثنا يونس، قال: حدثنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن محمد بن المنكدر وصفوا بن سليم أنهما أحجراه عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه تعشى مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ. وقد أخطأ القاري [فتح المعطى ١/٤٦] حيث فسره ربيعة الرأي شيخ مالك، حيث قال عن ربيعة أي ابن أبي عبد الرحمن تابعي حليل القدر، أحد فقهاء المدينة، سمع أنس بن مالك والسائب بن يزيد، روى عنه الثوري ومالك، مات ١٣٦هـ.

عبد الله - هكذا في بعض النسخ وعليه كتب القاري إذا أطلق عبد الله عند المحدثين فهو عبد الله بن مسعود [فتح المعطى ١/٤٧]، فأشار إلى أن المتعشى مع عمر بن الخطاب هو ابن مسعود، وأن ربيعة روى عنه ذلك، وفي بعض النسخ الصحيحة ربيعة بن عبد الله أنه تعشى مع عمر، وهو الموافق لما ذكره الطحاوي من رواية مالك فحينئذ يكون المتعشى مع عمر هو ربيعة بن عبد الله بن الهدير.

عسى - أي أكل العشاء وهو يفتح العين الطعام الذي يؤكل في المساء، كذا في النهاية. ولم يتوضأ - قد أخرج الطحاوي [٥٢/١] عن جابر "أكلنا مع أبي بكر حراً ولحماً ثم صلى ولم يتوضأ"، وأكثنا مع عمر حراً ولحماً ثم قام إلى الصلاة ولم يمس ماء" وأخرج عن إبراهيم أن ابن مسعود وعلقمة حراً من بيت عبد الله بن مسعود يريدان الصلاة، فحجى بقصعة من بيت علقمة فيها ثريد ولحم، فأكلوا، فمضمض ابن مسعود وغسل أصابعه، ثم قام إلى الصلاة، وأخرج عن عبيد قال: رأيت عثمان أتى بثريد فأكل، ثم غضمض، ثم غسل يديه، ثم قام فصلى لباساً ولم يتوضأ، وأخرج عن أبي نوفل رأيت ابن عباس أكل حراً ولحماً حتى سال الودك على أصابعه فغسل يديه، وصلى المغرب، وأخرج عن سعيد بن جبير أن ابن عباس أتى بنجعة من ثريد ولحم عند العصر، فأكل منها، فأتي بماء، فغسل أطراف أصابعه، ثم صلى ولم يتوضأ، وأخرج عنه: دخل قوم على ابن عباس فأطعمهم صغماً، ثم صلى بهم على طنفسة فوضعوا عليها وجوههم وجباههم وما توضؤوا، وأخرج عن مجاهد عن ابن عمر قال: =

- ٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرني **ضمرة بن سعيد** المازني، عن **أبان بن عثمان** أن **عثمان بن عفان** أكل لحماً وخبزاً فتمضمضَ وغسلَ يديه، ثم مسحهما بوجهه، ثم صلى ولم يتوضأ.
- ٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا **يحيى بن سعيد**، قال: سألت **عبد الله بن عامر بن ربيعة**

= 'لا يتوضأ من شيء نأكله، وأخرج عن أبي أمامة أنه أكل خبزاً ولحماً فصلّى، ولم يتوضأ، وقال: الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل، وأخرج عن أس أكلت أنا وأبو طلحة وأبو أيوب طعاماً قد مسته النار، فقامت لأن أتوضأ، فقال: أتتوضأ من الطيبات؟ لقد جئت بها عراقية، وأخرج عن أس مسعود قال: "لأن أتوضأ من الكلمة الحبيثة أحب إلي من أن أتوضأ من اللقمة الطيبة، فهذه الآثار ونحوها تشيّد عدم انتقاص الوضوء مما مسته النار.

ضمرة بن سعيد. يفتح الضاد المعجمة أس أبي حنيفة - يفتح المهملة والنون المشددة - عمرو بن عزية الأصباري المازني سبعة إلى مارن كسر الراء قينة من الأصبار، ونفح أس معين، والسائي، وأبو حاتم، والعجلي، وذكره أس حنيفة في "الثقات"، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٤٧٢، ٥٧١/٢، ٥٧٢]

أبان. يفتح الهمزة وحقة الباء الموحدة، هو أس عثمان بن عفان أمير المؤمنين ثالث الخلفاء المهديين، أبو عبد الله المدني تابعي له روايات كثيرة، ثقة مات ١٠٥ هـ، وأبوه عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ذو النورين، له مناقب حمّة، استشهد في ذي الحجة ٣٥ هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ١٤١، ٨١/١] و"جامع الأصول". **وعسل يديه** فيه استحباب غسل اليدين بعد الفراغ من الأكل، وورد استحبابه أيضاً عند بدء الأكل في عدة روايات وأخطأ من أنكر استحبابه. **مسحهما بوجهه**. لعله حشي أن يعلق به شيء من الطعام.

يحيى بن سعيد هو شيخ الإسلام أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأصباري المدني قاضي المدينة، حدث عن أس، والسائب بن يزيد، وأبي أمامة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد وغيرهم، وعنه شعبة، ومالك، والسميعان، والحمادان، وأبو المبارك، وحلق سواهم، قال أيوب السختياني: ما تركت بالمدينة أفضقه منه، وقال يحيى القطان: هو مقدم على الزهري، وقال أبو حاتم: ثقة يوارى الزهري، وقال العجلي: ثقة فقيه فاضل، مات بالهاشمية ١٤٣ هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ" للذهبي.

عبد الله هو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن مالك بن عامر بن ربيعة بن حجير بن سلامان بن مالك بن ربيعة بن ربيعة - بالضم مصرراً - أس عترة - بالفتح ثم السكون - ابن وائل بن قاسط العربي، وفي نسبه خلاف، توفي النبي ﷺ وله أربع أو خمس سنين، وله أخ أكبر منه يسمى بعد الله، واستشهد الأكبر يوم الطائف، ومات الأصغر ٨٥ هـ، وقيل: ٧٠ هـ، وأبوهما عامر كان حليفاً لبني عدي بن كعب، ولذلك يقال له: العدوي، هاجر الهجرتين، وشهد بدرّاً وما بعده، مات ٣٢ هـ، وقيل: ٣٣ هـ، وقيل: ٣٥ هـ، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري.

الْعَدَوِي عَنْ الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَصِيبُ الطَّعَامَ قَدْ مَسَّتْهُ النَّارُ، أَيْتَوَضَّأَ مِنْهُ؟ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ أَبِي يَفْعَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ لَا يَتَوَضَّأُ.

٣٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّ سُؤْيِدَ بْنَ نَعْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ - وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ - صَلُّوا الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَزْوَادِ، فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَثَرَّى لَهُمْ بِالمَاءِ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرَبِ، فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

الْعَدَوِي يفتحين نسبة إلى بني عدي. قد مسته صفة للطعام تجعل لأمه للعهد الذهبي. أي عامر بن ربيعة، وهو ممن هاجر المحرطين. بشير هو بشير - بالضم - ابن يسار بالفتح - الحارثي الأنصاري مولاهم المدني، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان شيحاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة الصحابة، وكان قبيل الحديث، وقال السائي: ثقة، كذا في "تذويب التهذيب" [رقم: ٨٧٥، ٣٥٥/١، ٣٥٦] سويد هو بالصم، ابن نعمان بن مالك بن عائذ بن مجدة بن حشم بن حارثة الأنصاري الأوسي شهد بيعة الرضوان، وقيل: أحداً وما بعدها، يعد في أهل المدينة، وحديثه فيهم، كذا في "جامع الأصول". عام أي عام غزوة رسول الله ﷺ وهي سنة سبع من الهجرة.

خير غاء معجمة مفتوحة وتحتية ساكنة وموحدة مفتوحة وراء، غير مصروف، مدينة كبيرة على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام. أدنى خير أي طرفها مما يلي المدينة، وقال أبو عبيد البكري في 'معجم اللغات': هي على بر من خير، وبين الحارثي من حديث ابن عبيدة أن هذه الريادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت، كذا في 'فتح الباري' [٤١٣/١] ثم دعا فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان بعضهم أكثر أكلاً. بالأزواد. جمع زاد وهو ما يؤكل في السفر. فثري بلفظ مجهول الماضي من الثرية أي نل يقال: ثريت السوق إذا ملته، والسويق ما يؤخذ من الشعير والخططة وغيرهما للزاد، كذا في "الكواكب الدراري" [٥٧/٣] فمضمض أي قبل الدحول في الصلاة، وفائدة المضمضة من السوق وإن كان لا دسم له أن يحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشعله، كذا في "الفتح" [٤١٣/١] ولم يتوضأ قال الخطابي: فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار مسوخ؛ لأنه متقدم، وخير كانت سنة سبع، قلت: لا دلالة فيه؛ لأن أبا هريرة حصر بعد فتح خير، وروى الأمر بالوضوء، كما في 'صحيح مسلم' وكان يعني به بعد النبي ﷺ. كذا في "الفتح" [٤١٣/١]

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا وضوء مما مسته النار ولا مما دخل، إنما الوضوء مما خرج من الحدث، فأما ما دخل من الطعام مما مسته النار أو لم تمسه فلا وضوء فيه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
أي عدم الوضوء

وبهذا نأخذ: أي بما أفادته هذه الأحبار. **إنما الوضوء** كأنه يشير إلى ما روي عن ابن عباس أنه قال: الوضوء مما حرج وليس مما دخل، أخرج الدار قطني، وأخرج أيضاً في كتاب "عرائب مالك" عن ابن عمر مرفوعاً: لا وضوء لمن لم يخرج من مس له. وقال ابن الهمام في "فتح القدير": ضعف بشعة مولى ابن عباس، وقال في الكمال: بل بالفصل من المختار، وقال سعيد بن منصور: إنما يحفظ هذا من قول ابن عباس، وقال البيهقي: روي عن علي من قوله **من الحدث** كالعائط، والبول، والدم السائل، والمدي، والقيء وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقه.

فلا وضوء فيه لما مر من الأحبار المرفوعة والآثار الموقوفة، ويعارضها أحاديث الأمر بالوضوء مما مسته النار، فروى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: **من غلبت عليه النار، لم يضره**، فقال ابن عباس: أتوضأ من الحميم؟ فقال: يا ابن أخي! إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال، وروى عن عائشة مرفوعاً: **من غلبت عليه النار، لم يضره**، وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: **من غلبت عليه النار، لم يضره**، وروى عن سعيد بن المعيرة أنه دخل على أم حبيبة فسقته قدحاً من سويق فدعا ماء فمضمض، فقالت: يا ابن أخي! ألا توضأ؟ أن النبي ﷺ قال: **الوضوء مما غلبت عليه النار، لم يضره**، وروى الترمذي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **الوضوء مما غلبت عليه النار، لم يضره**، فقال له ابن عباس: أتوضأ من الدهن؟ أتوضأ من الحميم؟ فقال: يا ابن أخي! إذا سمعت حديثاً فلا تضرب له مثلاً، وروى النسائي عن المطلب بن عبد الله قال: قال ابن عباس: أتوضأ من طعام أحذه حلالاً في كتاب الله؟ لأن النار مسته؟ فجمع أبو هريرة حصي، وقال: أشهد عدد هذا الحصي أن رسول الله ﷺ قال: **الوضوء مما غلبت عليه النار، لم يضره**، وروى النسائي عن أبي أيوب مرفوعاً: **من غلبت عليه النار، لم يضره**.

وعن أبي طلحة مرفوعاً مثله، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً: **الوضوء مما غلبت عليه النار، لم يضره**، وروى الطحاوي عن أبي طلحة أن رسول الله ﷺ أكل ثور أقط فتوضأ منه، وروى عن زيد بن ثابت مرفوعاً: **الوضوء مما غيرت النار، وعن أم حبيبة مرفوعاً: من غلبت عليه النار، لم يضره**، وعن القاسم مولى معاوية: أتيت المسجد فرأيت الناس مجتمعين على شيخ يحدثهم، قلت: من هذا؟ قالوا: سهل بن الحظلة، فسمعتهم يقول: قال رسول الله ﷺ من أكل حراماً فغسل، وعن أي قلابة عن رجل من الصحابة قال: كنا نتوضأ مما غيرت النار، ومضمض من اللس، وعن أبي هريرة بأسانيد متعددة نحو ما مر، وعن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله! أتوضأ من لحوم العجم؟ قال: **رب شئ فعلت، وإن شئت لا تفعل**، قال: يا رسول الله! أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: **نعم**، وروى ابن ماجه [رقم: ٤٩٤، ٤٩٥] =

باب الرجل والمرأة يتوضآن من ماء واحد

..... ٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

= عن الثراء سئل رسول الله عن الوضوء من لحوم الإبل فقال: **لا بأس** وروى عن جابر قال: أمرنا رسول الله أن نتوضأ من حوم الإبل، ولا نتوضأ من لحوم العجم، ومثله في سنن أبي داود [رقم: ١٨٤] وغيره عن الثراء وغيره، ولا اختلاف الأحبار في هذا الباب اختلف العلماء فيه فمهم من جعله ناقصاً بل جعله الزهري باسحاً لعدم النقص. ومهم من لم يجعله ناقصاً، وحكموا بأن الأمر مسوخ بخديث جابر وغيره، وعليه الأكثر، ومهم من قال: من أكل لحم الإبل حاصة وجب عليه الوضوء، وليس عليه الوضوء في غيره أحياناً من حديث الثراء وغيره، وبه قال أحمد وإسحاق، وطائفة من أهل الحديث، وهو مذهب قوي من حيث الدليل، قد رجحه النووي وغيره، وقد سنن بعض العلماء مسلك الجمع، فاختار بعضهم أن الأمر الاستحباب، واختار بعضهم أن الأمر عزيمة والترك رحصة، واختار بعضهم أن الوضوء في أحاديث الأمر محمول على غسل اليدين، وهو قول ناضل أبطله ابن عبد البر وغيره، والكلام في هذا المبحث طويل.

بنو صالح : بأن يكون الماء موضوعاً في بناء واحد ويعترفان منه. **رفع** قال شيخ الإسلام الذهبي في "تذكرة الحفاظ": "نافع أبو عبد الله العدوي المدني، حدث عن مولاة ابن عمر وعن عائشة، وأبي هريرة، وأم سمية، ورافع بن حديج، وطائفة، وعنه أيوب، وعبيد الله، وابن جريح، والأوراعي، ومالك، والبيهقي، وحلق، قال البخاري وغيره: أصبح الأسايد مالك عن نافع عن ابن عمر، قال ابن وهب حدثني مالك، قال: كنت أتي نافعاً وأنا علام حديث السس فيحدثني، وكان يجلس بعد الصبح في المسجد لا يكاد يأتيه أحد، قال حماد بن زيد ومحمد بن سعد: مات نافع ١١٧هـ، وقال يحيى بن معين: نافع دليمي، وعن نافع قال: خدمت ابن عمر ثلاثين سنة، فأعطى ابن عمر في ثلاثين ألفاً فقال: إني أخاف أن تفنى دراهم، فأعطني.

وفي 'جامع الأصول': نافع بن سرجس - يفتح السين المهملة الأولى وسكون الراء المهملة وكسر الحيم - مولى ابن عمر، كان دليلاً من كبار اتابعين المديين من المشهورين بالحديث، ومن الثقات الذين يجمع على حديثهم ويعمل به، ومعظم حديث ابن عمر عليه دار، قال مالك: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أنالي أن لا أسمع من أحد، مات ١١٧هـ، وقيل: ١٢٠هـ. ومثله في 'إسعاد لمطأ برحال الموطأ' لسيوطي [ص: ٤٠] فإنه قال: نافع بن سرجس الدلمي مولى ابن عمر المدني عن موله، ورافع بن حديج، وأبي هريرة، وعائشة، وأم سلمة، وطائفة، وعنه نحوه عبد الله، وأبو بكر، وعمر، والزهري، وموسى بن عقة وأبو حنيفة، ومالك، والبيه، وحلق، قال البحاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، مات ١١٧هـ. والذي يعلم من ثقات ابن حبان أن نافعاً مولى ابن عمر ليس بابن سرجس، بل هو غيره، فإنه قال أولاً في حرف النون: نافع مولى =

عن ابن عمر: كان الرجال والنساء يتوضؤون جميعاً.....

= ابن عمر أصابه ابن عمر في بعض غرواته، كنيته أبو عبد الله، اختلف في نسبه ولم يصح فيه عدي شيء فأذكره، يروي عن ابن عمر، وأبي سعيد، وروى عنه الناس، مات ١١٧هـ. ثم قال: نافع بن سرجس الحجازي مولى بن ساع كنيته أبو سعيد، يروي عن أبي واقد الليثي، روى عنه عبد الله بن عثمان بن حشيم، وذكر صاحب المشكاة في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٦٢١] في نسبه مثل ما في "جامع الأصول" حيث قال: نافع بن سرجس - بفتح السين الأولى وسكون الراء وكسر الحيم - كان ديلمياً من كبار التابعين سمع ابن عمر، وأنا سعيد، وعنه خلق كثير منهم مالك، والرهري. وذكر في "تقريب التهذيب" [رقم: ٧٠٨٦، ٩/٤] و"تهذيبه" و"الكاشف" [رقم: ٥٨٦٨، ١٨٢/٣] نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر مات ١١٧هـ من غير ذكر نسبه.

اس **عمر** المراد به حيث أطلق عبد الله بن عمر بن الخطاب، وإن كان له أبناء آخرون أيضاً، كما أنه يراد بابن عباس وابن مسعود وابن الزبير عند الإطلاق هو عبد الله، ترجمته مبسطة في "تذكرة الحفاظ" للذهبي وغيره، وفي "الإسعاف" [ص: ٢٤] عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي أسلم قديماً مع أبيه وهو صغير، بل روي أنه أول مولود ولد في الإسلام، واستصغر يوم أحد، وشهد الخندق وما بعدها، وقال فيه النبي ﷺ: **رجل مسيح**، روى عنه بهو سالم، وحمرة، وعبد الله، وبلال، وعبيد الله، وعمر وريد، وحفيدة محمد بن زيد، أبو بكر بن عبيد الله ومولاه نافع، وزيد بن أسلم، وعطاء، وحلق، ومسنده عبد بقي بن مخلد ألفا حديث وست مائة وثلاثون حديثاً، توفي ٧٣هـ، وقيل: ٧٤هـ. **كان الرجال**. فإن قلت: يعارضه ما روي أن النبي ﷺ "لم يأتوا أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة"، قلت: حديث الإباحة أصح، كذا في "الكواكب الدراري" [٤١/٣]

يتوضؤون قال الرافعي: يريد كل رجل مع امرأته، وأقما كانا يأخذان من إماء واحد، وكذلك ورد في بعض الروايات، قلت: ما تكلم على هذا الحديث أحسن من الرافعي، فلقد خلط فيه جماعة، كذا في "التنوير" [٤٧/١] **جميعاً**. راد ابن ماجه [رقم: ٣٨١] عن هشام بن عروة، عن مالك في هذا الحديث من إماء واحد، وزاد أبو داود [رقم: ٨٠] ومن طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ندلي فيه أيدينا، وطاهر قوله: "جميعاً" أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة، وحكى ابن التين عن قوم أن معاه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة، والزيادة المتقدمة في قوله: "من إماء واحد" ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب، فقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سحنون أن معاه: كان الرجال يتوضؤون فيذهبون، ثم تأتي النساء فتتوضؤون، وهو خلاف الظاهر من قوله "جميعاً" وقد وقع مصرحاً بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إماء واحد كلهم يتطهر منه، والأولى في الجواب أن يقال: لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم، كذا في "فتح الباري" [٣٩٦/١، ٣٩٧]

في زمن رسول الله ﷺ.

قال محمد: لا بأس بأن يتوضأ المرأة وتغتسل مع الرجل

في رمس الح. [وفي نسخة ريادة "من إباء واحد"] يستفاد منه أن الصحابي إذا أضاف فعلاً إلى رمس رسول الله ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح، كذا في "الفتح" [٣٩٦/١]

لا بأس الح. قد وردت بذلك أخبار كثيرة، فمن ذلك ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني، وصححه لترمذي وابن حزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس، عن ميمونة قالت: أحست فاعتسلت من حفنة فقصت فيها فضة، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه، فقالت له: إني قد اعتسلت منه، فقال: ... واعتسل منه، هذا لفظ الدارقطني [رقم: ٣، ٥٢/١] وقد أعنه قوم بأن فيه سمك من حرب الراوي عن عكرمة، وكان يقبل التلقي، ورواه ابن حجر في "فتح الباري" [٣٩٧/١] بأنه قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشائخه إلا صحيح حديثهم وروى الشياح وغيرهما "أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إباء واحد"، وأخرج الطحاوي عن عائشة "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من إباء واحد"، وعن أم سلمة: "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من مركب واحد نقيص على أيدينا حتى نقيها، ثم نقيص علينا الماء".

وعن عائشة: "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من إباء واحد بدأ فني"، وفي رواية: "من إباء واحد تختلف فيه أيدينا من الحاة"، وعن عروة أن عائشة والنبي ﷺ كانا يغتسلان من إباء واحد يعترف قبلها وتعترف عنه، وعن ابن عباس عن بعض أرواح النبي ﷺ "غسلت من حابة، فجاء النبي ﷺ سواها، فقالت له، فقال: ...". وهناك أخبار وردت بالنسبة عن أنصوء بفصل المرأة، ففي سنن أبي داود والسنائي عن داود بن عبد الله قال: لقيت رجلاً صاحب النبي ﷺ كما صححه أبو هريرة أربع سنين، قال: "هي رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفصل الرجل ويغتسل الرجل بفصل المرأة، وليعترفا جميعاً"، وفي سنن أبي داود عن الحكم عن ابن عمر "أن رسول الله ﷺ هي أن يتوضأ الرجل بفصل ظهور المرأة"، وابن ماجه [رقم: ٣٧٤، ٣٧٥] عن علي "كان النبي ﷺ وأهله يغتسلون من إباء واحد، ولا يغتسل أحدهما بفصل صاحبه"، وله عن عبد الله بن سرجس "هي رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفصل وضوء امرأة، والمرأة بفصل وضوء الرجل" ولكن يشترعان جميعاً.

ولا اختلاف الأخبار اختلف الآراء على خمسة أقوال: الأول: كراهة تطهر امرأة بفصل الرجل وبالعكس. والثاني: كراهة تطهر الرجل بفصل ظهور المرأة وحوار العكس والثالث: حوار التطهر إذا اعترفا جميعاً، وإذا دخلت المرأة فلا حير في الوضوء بفصلها، والرابع: أنه لا بأس بتطهر كل منهما بفصل الآخر شرعاً جميعاً، أو تقدم أحدهما وعليه عامة الفقهاء. والخامس: حوار ذلك ما لم يكن الرجل حياً والمرأة حائضاً، وقد روي عن ابن عباس ويريد وجمهور الصحابة والتابعين حوار الوضوء بفصل امرأة إلا ابن عمر، فإنه كره فصل وضوء الحب والحائض، كذا في "الاستذكار" [١٢٨/٢، ١٢٩]، والحوار للجمهور عن أحاديث النهي بوجوه: أحدها: أنها ضعيفة بالنسبة =

من إناء واحد إن بدأت قبله أو بدأ قبلها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الوضوء من الرُعاف

٣٦ - أخبرنا **مالك**، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا رَعَفَ رَجَعَ فتوضأ ولم يتكلم، ثم رجع فبني على ما صلى.

٣٧ - أخبرنا **مالك**، حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه رأى سعيد بن المسيب رَعَفَ وهو يصلي فأتى حُجْرَةَ أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتي بوضوء فتوضأ، ثم رجع فبني على ما قد صلى.

٣٨ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الذي يَرَعُفُ فَيَكْثُرُ عليه الدَّمُ كيف يصلي؟ قال: يُؤمِّي إيماءً برأسه في الصلاة.

= إلى أحاديث الإباحة. والثاني: أن المراد النهي عن فضل أعضائها أي المتساقط منها، والثالث: أن النهي للاستحباب والأفضل، كذا قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٤٨/١]
من إناء واحد: [بأن يأخذ الماء منه لا أهما يتوضآن فيه] نقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اعتسال المرأة والرجل من الإناء الواحد، وفيه نظر، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس، وفيه نظر أيضاً، فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر، والشعبي، والأوزاعي المنع، لكن مقيداً بما إذا كانت حيضاً، وأما عكسه فصح، عن عبد الله بن سرجس رحمه الله وسعيد بن المسيب، والحسن البصري أنهم منعوا عن التطهير بفصل المرأة، وبه قال أحمد وإسحاق، لكن قيده بما إذا حلت به كذا في "الفتح" [١٩٧/١] **بدأت:** أي سواء كانت بداية المرأة قبل الرجل أو بالعكس. **الرُعاف:** قال المحمد: رَعَفَ كَنَصَرَ ومنع وكرم وعني وسمع، خرج من أنفه الدم رِعافاً ورعافاً كعُراب، والرُعاف أيضاً الدم بعينه. **ولم يتكلم:** حالية ولو تكلم بلا عذر بطلت صلاته.

يريد. قال في "التقريب" [رقم: ٧٧٤١، ١١٤/٤] يريد بن عبد الله بن قسيط - نقاف وسين مهملتين مصغراً ابن أسامة الليثي، أبو عبد الله المدني الأعرج ثقة، مات ١٢٢هـ. **حجرة:** لأنها أقرب موضع إلى المسحود ليقل المشي. **فيكثر:** أي يكثر سيلانه ولا يحتبس. **يؤمِّي:** مخافة تلويث ثيابه وتنجيس موضع سجوده.

٣٩ - أخبرنا عبد الرحمن بن المجبر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب: أنه رأى سالم بن عبد الله بن عمر يُدخِلُ إصبعه في أنفه أو إصبعيه، ثم يخرجها وفيها شيء من دم فيقتله ثم يصلي ولا يتوضأ. ^{الأصبع} ^{خرج من أنفه أي بحركة} ^{من محمد} وهذا كله نأخذ، فأما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك،

المخير بضم الميم وفتح الحميم وتشديد موحدة مفتوحة فراء، وإنما قيل له المخير؛ لأنه سقط فتكسر فجير، كذا قاله ابن عبد البر. وفي "جامع الأصول": المخير بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر، يقال: اسمه عبد الرحمن، وفي مشته النسبة للمحافظ عبد العبي محرم بالحليم والباء المخير بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، روى مالك عن ابنه عبد الرحمن، وفي "شرح الموطأ" للرفاعي: عبد الرحمن بن المخير القرشي العدوي، روى عن أبيه وسالم، وعنه ابنه محمد، ومالك وغيرهما، ووثقه الفلاس وغيره، وقال ابن مأكولا: لا يعرف في الرواة عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ثلاثة في سق واحد إلا هذا، فإن اسمه المخير عبد الرحمن، وأبوه عبد الرحمن الأصغر، قال الربيع بن نكار: إنه مات وهو حمل فلما ولد سمته حفصة باسم أبيه، وقالت: لعن الله بخره، وقال في "الاستيعاب" كان لعمر ثلاثة أولاد كلهم عبد الرحمن أكرهم صحابي، وأوسطهم يكنى أنا شحمة وهو الذي صر به أبوه عمر في الحمر والثالث والد المخير بالحليم والموحدة الثقيلة. [شرح الررفاعي: ١/ ٧٨]

ولا يوصد لأنه دم غير سائل، ونظيره ما ذكره البخاري تعبيراً أن عبد الله بن أبي أوفى برق دماً فمضى في صلاته، وذكر أيضاً عن الحسن أنه قال ما راى المسموم يصلون في جراحاتهم [صحيح البخاري باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والذبر] وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلاً، قال العيني في عمدة القاري [٣/ ٥١]: وإسناده صحيح وهو مذهب الحنفية وحجة لهم على الخصم.

وهذا كله من انتقاص الوضوء بالرعاف والساء به إذا حدث في الصلاة، والاكتفاء بالإيماء إذا كثر وعنده نقص غير المسائل. **بذلك** أي بانتقاص الوضوء بالرعاف، فإن عده لا يتوضأ من رعاف ولا قيء ولا قيح يسيل من الحسد، ولا يجب الوضوء إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو قبل ومن يوم، وعليه جماعة أصحابنا، وكذلك الدم عده يخرج من الدبر لا وضوء فيه؛ لأنه يشترط الخروج المعتاد، وقول الشافعي في الرعاف وسائر الدماء الخارجة من الحسد كقوله إلا ما يخرج من المخرجين سواء كان دماً أو حصة أو دوداً أو غير ذلك، ومن كان لا يرى في الدماء الخارجة من غير المخرجين الوضوء طائوس، ونجى بن سعيد الأنصاري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبو ثور، كذا قال ابن عبد البر في "الاستذكار" [٢/ ٢٦٩]، وذكر العيني في "السياسة" شرح الهداية [١/ ٢٦٠] أنه قول ابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة.

ويرى إذا رعف الرجل في صلاته أن يغسل الدم ويستقبل الصلاة، فأما أبو حنيفة

يعتقد ويظن مالك

فإنه يقول بما روى مالك عن ابن عمر، وعن سعيد بن المسيب: إنه ينصرف فيتوضأ،

فاعل يقول

مستنداً بما روى

أن يغسل الدم. وحمل الآثار الواردة في ذلك على أن المراد بالوضوء غسل الدم، فإنه يسمى وضوءاً؛ لكونه مشتقاً من الوضأة بمعنى الطافة، وأيده أصحابه بأنه نقل عن ابن عباس أنه غسل الدم وصلى، فحمل أفعالهم على الاتفاق منهم أولى، كذا قال ابن عبد البر، ثم قال: وحالفهم أهل العراق في هذا التأويل، فقالوا: إن الوضوء إذا أطلق ولم يقيد بغسل دم أو غيره فهو الوضوء المعلوم للصلاة، وهو الظاهر من إطلاق اللفظ مع أنه معروف من مذهب ابن عمر وأبيه عمر إيجاب الوضوء من الرعاف، وأنه كان عدماً حدثاً من الأحداث الناقضة للوضوء إذا كان سائلاً، وكذلك كل دم سائل من الجسد.

ويستقبل الصلاة ظاهره أنه لا يجوز مالك الباء مطلقاً، وليس كذلك كما يظهر من كلام ابن عبد البر، حيث قال: أما بقاء الراعف على ما قد صلى ما لم يتكلم، فقد ثبت ذلك عن عمر وعلي وابن عمر، وروى عن أبي بكر أيضاً، ولا يخالف لهم من الصحابة إلا المسور بن محزمة وحده، وروى أيضاً الساء للراعف عني ما قد صلى ما لم يتكلم عن جماعة من التابعين بإحجار والعراق والشام، ولا أعلم بينهم خلافاً إلا الحسن البصري، فإنه ذهب في ذلك مذهب المسور أنه لا يبي من استدبر القنلة في الرعاف، ولا في غيره، وهو أحد قولي الشافعي، وقال مالك: من رعف في صلاته قل أن يصلي بها ركعة تامة، فإنه يصرف فيعسل عه الدم، ويرجع فيستدئ الإقامة والتكبير والقراءة، ومن أصابه الرعاف في وسط صلاته أو بعد أن يركع منها ركعة بسجديتها، انصرف فعسل الدم، وبني على ما صلى حيث شاء إلا الجمعة، فإنه لا يصليها إلا في الجامع، قال مالك: ولو لا خلاف من مضى لكان أحب إلي للراعف أن يتكلم ويستدئ صلاته من أولها، قال مالك: ولا يبي أحد في القيء ولا في شيء من الأحداث، ولا يبي إلا الراعف وحده، وعلى ذلك جمهور أصحابه، وعن الشافعي في الراعف روايتان: أحدهما: يبي، والآخر لا يبي. [الاستدكار: ٢٧١/٢، ٢٧٢] فهذا يوضح أن مالك بن أنس يجوز الساء للراعف في بعض الصور.

فتوضأ ساء على أن اخرج من غير السيلين ناقض للوضوء إذا كان سائلاً، وبه قال العشرة المبشرة، وابن مسعود، وابن عمر، وريد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء، وثوبان، كذا ذكره العيني في "أساية" [٢٥٩/١، ٢٦٠] وهو قول الزهري، وعقمة، والأسود، وعامر الشعبي، وعروة بن الربير، والنخعي، وقتادة، والحكم بن عيسى، وحماد، والثوري، والحسن بن صالح بن حي، وعبد الله بن الحسين، والأوراعي: وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، كذا ذكره ابن عبد البر، ويشهد له من الأحبار ما أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأبو داود [رقم: ٢٣٨١] وغيرهم عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال: قاء فتوضأ، قال معاذان =

وإن كان يعرف كل حال سجد. وأما إذا أدخل الرجل إصبعه في أنفه فأخرج عليها شيئاً من دم فهذا لا وضوء فيه؛ لأنه غير سائل ولا قاطر، وإنما الوضوء في الدم مما ^{سواء أوماً أو سجد} _{من مخرجه} سال أو قطر، وهو قول أبي حنيفة.

- قوله في راعف الذي لا ينقطع رعاfe أنه يصلي بالإيماء، واحتلف في قوله في الصلاة في الطين والماء العال، وفي الصلاة في الطين حديث مرفوع من حديث يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ انتهى إلى مضيق ومعه أصحابه والسماء من فوقهم، والبلية من أسفلهم، وحضرت الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ المؤذن، فأذن وأقام، وتقدمهم رسول الله ﷺ فصلى بهم على راحلته، وهم على رواحلهم يؤمّون إيماء يجعل السجود أخفض من الركوع، وقد ذكرناه بإسناده في "التمهيد"، وعن أس بن مالك، وجابر بن ريد، وطاوس أنهم صلوا في الماء والطين بالإيماء، والدم أخرى بذلك، وذكر ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: إذا غلبه الرعاف، فلم يقدر على القيام والركوع والسجود أوماً برأسه إيماء. [الاستدكار: ٢/٢٨٨، ٢٨٩]

لا وضوء فيه. وكذا إذا عرض شيئاً بأسنانه، فرأى أثر الدم فيه، أو استشر فخرج من أنفه الدم عنقاً علقاً، وكذا إذا نزق ورأى في نزاقه أثر الدم بشرط أن لا يكون الدم عالاً إلى غير ذلك من الفروع المذكورة في كتب الفقه، وفيه خلاف زفر، فإنه يوجب الوضوء من غير السائل أيضاً، لظاهر بعض الأحاديث، وقد رده الحنفية في كتبهم بأحسن رد.

قول أبي حنيفة بل هو قول الكل إلا مجاهداً كما قال ابن عبد البر [الاستدكار: ٢/٢٦٨، ٢٦٩]، فإن كان الدم يسيراً غير خارج، ولا سائل، فإنه لا يقضى الوضوء عند جميعهم، ولا أعين أحداً أوجب الوضوء من يسير الدم إلا مجاهداً وحده، وقد احتج أحمد بن حنبل في ذلك بأن عبد الله بن عمر عصر بثره فخرج منها دم، فقتله بإصبعه ثم صلى ولم يتوصأ، قال: وقال ابن عباس: إذا فحش، وعبد الله بن أبي أوفى بصق دماً ثم صلى ولم يتوصأ.

باب الغسل من بول الصبي

٤٠ - حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أم قيس بنت محصن أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فوضعه النبي ﷺ في حجره، فبال على ثوبه،.....

الغسل يفتح العين أي غسل ما أصابه بوله. **بول الصبي** قال ابن عبد البر: أجمع المسمون على أن بول كل صبي يأكل الطعام ولا يرضع خس كبول أبيه، واحتلموا في بول الصبي والصبية إذا كانا يرضعان ولا يأكلان الطعام، فقال مانت وأبو حنيفة وأصحابهما: بول الصبي والصبية كبول الرجلين مرضعين كانا أو غير مرضعين، وقال الأوراعي: لا بأس ببول الصبي ما دام يشرب اللبن، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك، وقال الشافعي: بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ليس نجس حتى يأكل الطعام، وقال الطبري: بول الصبية يعسل عسلاً، وبول الصبي شبع ماء وهو قول الحسن البصري، وذكر عبد الرزاق عن معمر، وابن جريح عن ابن شهاب قال: مضت امرأة أن يبرش بول الصبي، ويعسل بول الحارية، وقد أجمع المسلمون على أنه لا فرق بين بول المرأة والرجل في القناس، فكذلك بول اعلام وحارية، وقد رويت بالترقية بينهما في أن بول الصبي لا يغسل، وبول الصبية يعسل آثار ليست بالقوية، وقد ذكرتها في "التمهيد". [الاسدكار: ٣/٣٥٣، ٣٥٥] وفيه ما فيه.

عبيد الله هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني الأعمى، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن أبيه، وابن عباس، وابن عمر، والعمام ابن بشير، وعنه الزهري، وسالم أبو الصر، وطائفة، وثقه أبو زرعة والعجلي وغير واحد، مات سنة أربع أو خمس وتسعين، وقيل: ثمان وتسعين، كذا في "إسعاف المطأ" لرجال المطأ [ص: ٢٨] **أم قيس** هي أخت عكاشة، أسلمت قديماً وهاجرت إلى المدينة، روى عنها مولاها عدي بن دينار، ووابضة بن معد وغيرهما، كذا في "إسعاف" [ص: ٥٠] وقال الرزقاني: اسمها حدامة، وقيل: آمة. [شرح الرزقاني: ١/١٩٢] **محصن** بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الصاد المهملتين بن حزن الأسدي.

ناس لها قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على تسميته: قال: وروى السائي أن ابنها هذا مات في عهد النبي ﷺ وهو صغير. [فتح الباري: ١/٤٣٣] **اطعام** المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي ترصعه، والتمر الذي يحنك به، والغسل الذي يلعبه بمدواة وغيرها، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتناء بغير اللبن على الاستقلال، هذا مقتضى كلام النووي في "شرح صحيح مسلم" [١/١٣٩] و"شرح المذهب" وقال ابن تين: يتعمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع. **حجره** يفتح الحاء على الأشهر وتكسر وتضم: الخض. **ثوبه** أي ثوب النبي ﷺ. وأغرب ابن شعان من المالكية فقال: المراد به ثوب الصبي، والصواب الأول: قاله ابن حجر. [فتح الباري: ١/٤٣٣]

فدعا بماء فنضح عليه ولم يغسله.

فصح. [النضح هو رش الماء من غير ذلك، والغسل إما يكون نصب الماء من غير مبالغة] قال النووي في 'شرح صحيح مسلم' [١٣٩/١] قد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح المشهور المختار أنه يكفي النضح في بول الصبي ولا يكفي في بول الجارية، بل لابد من غسسه كسائر النجاسات. والثاني: أنه يكفي النضح فيهما. والثالث: لا يكفي النضح فيهما، وهذا الوجهان حكاهما صاحب التتمة من أصحابنا، وهما شاذان، ومن قال بالفرق علي بن عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وأصحاب الحديث، وابن وهب من أصحاب مالك، وروى عن أبي حنيفة، ومن قال بوجوب غسلهما أبو حنيفة، ومالك في المشهور عنهما.

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي نال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته. ونقل بعض العلماء الإجماع على نجاسة بول الصبي، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الطاهري، قال الخطابي وغيره: وليس تجوز من جواز النضح في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس، ولكنه من أجل التحميم في إزالته، فهذا هو الصواب، وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطال ثم القاصي عياض عن الشافعي وغيرهم أنهم قالوا بطهارة بول الصبي فينضح فحكاية باطلة قطعاً، وأما حقيقة النضح ههنا: فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الحويني والنووي إلى أن معناه أن الشيء الذي أصابه البول يعمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإنما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين، وهذا لا يشترط بالاتفاق، وذهب إمام الحرمين والمحققون إلى أن النضح أن يعمر ويكثر بالماء مكاثرة لا يبلع جريان الماء وتقطره، وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولها: "فنضحه ولم يغسله".

عليه لمسلم [رقم: ٦٦٥]: من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يرد على أن نضح بالماء، وأنه من طريق ابن عبيدة عن ابن شهاب: "فرشه" راد أبو عوانة في صحيحه "عليه". ولم يغسله: قال ابن حجر: ادعى الأصمعي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب، وأن الحديث انتهى عند قوله: "فنضحه"، قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال: "فرشه" لم يزد على ذلك. وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه نحو سياق مالك، لكنه لم يقل: "و لم يغسله"، وقد قالهما مع مالك الليث، وعمر بن الخطاب، ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب، أخرجه ابن حزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم، وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية، أصحابنا الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية، وهو قول علي، وعطاء، والحسن، والزهري، وأحمد، وإسحاق، ورواه الوليد بن مسدد عن مالك، وقال أصحابنا: هي رواية شاذة، والثاني: يكفي النضح فيهما، وهو مذهب الأوراعي، وحكي عن مالك والشافعي. والثالث: هما سواء في وجوب الغسل، وبه قال الحنفية والمالكية، قال ابن دقيق العيد: -

قال محمد: قد جاءت رخصة في بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام، وأمر بغسل بول الجارية، وغسلهما جميعاً أحب إلينا، وهو قول أبي حنيفة.

= اتبعوا في ذلك القياس، وقالوا: المراد بقولها: "ولم يغسله" أي غسله مالم يأكل فيه وهو خلاف الظاهر، ويبيحه ما ورد في الأحاديث الأخرى في التفرقة، وقال الخطابي: ليس تخوير من جور الضح من أجل أن بول الصبيان غير نجس، وأنت الطحاوي الخلاف، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطلان، ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة، وكأهم أحادوا ذلك من طريق اللارم، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراده من غيرهم. [فتح الباري: ٤٣٤/١، ٤٣٥]

رخصة: أي بالنصح في بول الغلام ما لم يطعم الطعام دون الجارية، كما في حديث أم قيس 'فصحه وم يغسله' وفي سنن ابن ماجه [رقم: ٥٢٢] من حديث علي مرفوعاً: **صباح من بول الغلام يغسل به**، وفيه عن نساء قالت: قال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ **قلت: يا رسول الله! أعطني ثوبت والنس ثوباً غيره.** فقال: **يا حسين من بول الغلام يغسل به**، وفي سنن أبي داود عن علي وليلة مثل ما مر، وعن أبي السمع قال: كنت أخدم النبي ﷺ فكان إذا أراد أن يعتسل قال: **ولي قفاك فأوليه قفاي فأستره به، فأني نعمن أو حسين** فقال علي صدره، فحسنت أغسله فقال: **غسل من بول الغلام يغسل به**، وليسائي من حديث أبي السمع مثله، فهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بالرخصة في بول الغلام بالصبح، والفرق بينه وبين بول الجارية، وحمل أصحابها الصبح والرش على الصب الحفيف بغير مبالغة وذلك، والغسل على الغسل مبالغة، فاستويا في الغسل، وقالوا: **الضح يستعمل في الغسل كما في حديث علي في المدي من قوله ﷺ: صبح وجهه، أي يغسله، ويؤيده ما روى أبو داود [رقم: ٣٧٩] عن الحسن عن أمه: أنها أنصرت أم سلمة تصب على بول الغلام ما لم يطعم** فإذا طعم غسلته، وكانت تغسل بول الجارية.

وغسلهما جميعاً: لأنه يحتمل أن يكون المراد بالصبح صب الماء عليه، فقد يسمى ذلك نضحاً، وإنما فرق بينهما؛ لأن بول الغلام يكون في موضع واحد لضيق مجرجه، وبول الجارية يتفرق لسعة مجرجه، فأمر في الغلام بالضح أي صب الماء عليه في موضع واحد، وأراد بغسل بول الجارية أن يتبع بالماء؛ لأنه يقع في مواضع متفرقة، كذا ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار ٦٩/١] وأيده عما أخرجه عن سعيد بن المسيب أنه قال: **الرش بالرش، والصب بالصب، ثم أخرج حديث عائشة وفيه "فأتبعه الماء"، وقال: وأتبع الماء حكمه حكم الغسل ألا ترى أن رجلاً بو** أصاب ثوبه نخاسة فأتبعه الماء طهر ثوبه، ثم أخرج عن أم الفضل قالت: لما ولد الحسين أتيت به إلى النبي ﷺ، فوضعه على صدره، فقال عليه، فأصاب إزاره، فقلت: **يا رسول الله! أعطني إزارك أغسله، فقال: يا حسين من بول** الغلام يغسل به بول الجارية، ثم قال: فثبت أن الضح أراد به الصب حتى لا يتضاد الحديثان المحتملان.

قول أبي حنيفة: وكذا أبي يوسف ذكره الطحاوي.

٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أتني النبي صلى الله عليه وسلم بصبي فبال على ثوبه، فدعا بماء فأتبعه إياه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، تتبعه إياه غسلًا حتى تنقيه، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.
جميعاً من الاتقاء أو التقية

باب الوضوء من المذي

٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد بن معمر التيمي
الضاد المعجمة بضم العين

هشام. هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، روى عن أبيه، وعمه عبد الله بن الزبير، وعنه مالك، وأبو حنيفة، وشعبة، وثقة أبو حاتم وغيره، مات سنة خمس وأربعين ومائة، كذا في "إسعاف المطأ برجال المطأ" للسيوطي [ص: ٤١] أبيه: عروة بن الزبير أبو عبد الله، عن أبيه وأخيه عبد الله، وعلي وأبيه، وعائشة، وعنه بنوه عبد الله، ومحمد وعثمان وهشام، مات سنة أربع وتسعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩] عائشة بنت أبي بكر الصديق روح النبي صلى الله عليه وسلم أمها أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة بستين، هذا قول أبي عبيدة، وقال غيره: ثلاث سنين، وابنتيها بالمدينة وهي بنت تسع، وقال أبو الصحن عن مسروق: رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الأكابر يسألونها عن الفرائض، وقال عطاء: كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس، توفيت سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين بسبع عشرة حلت من رمضان. كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [٤/٤٣٥، رقم: ٣٤٦٣]. بصي. يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين، كذا في "الفتح" [١/٤٣٢] فأتبعه إياه: [الضمير المتصل للبول والمفصل للماء، ويجوز العكس] زاد مسلم [رقم: ٦٦٢] من طريق عبد الله بن عمر عن هشام: "ولم يغسله"، ولا بن المنذر من طريق الثوري عن هشام: "فصت عليه الماء"، وللطحاوي. "فنصحه عليه". تنعه: نصيغة الخطاب، وكذا قريه، والخطاب عام، وفي بعض النسخ "نقيه وتنعه" نصيغة المتكلم.

المدني: بفتح الميم وسكون الدال المعجمة وتخفيف الياء على الأفصح، ثم بكسر الذال وشد الياء، ثم الكسر مع التخفيف ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته.

سالم: [ابن أبي أمية القرشي] أبو النصر المدني، روى عن أنس، والسائب بن يزيد، وعنه مالك، والبيهقي والسفيانان، وثقة أحمد وغيره، مات ١٢٩هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٥] معمر. ابن عثمان بن عمرو بن سعد بن تيمم القرشي كان أحد وجوه قريش وأشرفها، مات بدمشق سنة اثنين وثلاثين، وجدّه معمر صحابي ابن عم أبي قحافة والد أبي بكر الصديق، قاله الزرقاني [١/١٣٥]

عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب عليه السلام أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه ؟ فإن عندي ابنته وأنا أستحي أن أسأله، فقال المقداد: فسأله، فقال: إذا وجد أحدكم أي تحت عقدي فاطمة ذلك فلينضح فرجه، وليتوضأ وضوءه للصلاة. أي مثل وضوئه

سليمان بن يسار. أحد الأعلام، قال السائي: كان أحد الأئمة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون فاضل، مات ١٠٧هـ، كذا في 'الإسعاف' [ص: ١٧] المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، والمعروف بابن الأسود، وكان الأسود بن عبد يعوث قد نساه وهو صغير فعرف به، شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات ٣٣هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٩] وقال ابن عبد البر: هذا الإسناد ليس مختص؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد، ولا من علي، ولم ير واحداً منهما، فإنه ولد سنة أربع وثلاثين ولا خلاف أن المقداد توفي سنة ثلاث وثلاثين، وبين سليمان وعلي في هذا الحديث ابن عباس أخرجه مسلم، كذا في 'توضيح'.

علي بن أبي طالب اسمه أي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، بشأ علي عبد النبي صلى الله عليه وآله، وصلى معه أول الناس، وشهد المشاهد كلها سوى توك، ومواقفه كثيرة فتل ليلة الجمعة لثلاث عشرة بقية من رمضان ٤٠هـ بالكوفة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠] أمره وللسائي [رقم: ١٥٥] أن عباً أمر عماراً أن يسأل، ولاس حيان: أن علياً قال: سألت. فإن عدي عمة لأمره بالسؤال وعدم سؤاله بنفسه.

وأنا أسححي ذكر الياضي في "الإرشاد والتطهير بفصل تلاوة القرآن العرير: أن الحياء على أقسام: حياء الحاية كأدم لما قيل له: أفراراً ما؟ قال: بل حياء منك. وحياء التقصير كحياء الملائكة يقولون: ما عبدك حق عبادتك. وحياء الإجلال كإسراييل نسرل نجاته حياءً من الله. وحياء الكرم كحياء النبي صلى الله عليه وآله كان يستحي من أمته أن يقول: أخرجوا، فقال الله: لا بأس بحسن حديثه (الأحاديث ٥٣) وحياء حشمة كحياء علي حين أمر المقداد بالسؤال عن المذي لمكان فاطمة. وحياء الاستحقاق كموسى قال: إني لتعرض لي الحاجة من الدنيا فأستحي أن أسئلك يا رب، فقال له: سني حتى عن ملح عجيت وعف شاتك. وحياء الإيعام هو حياء الرب تعالى حين يستر على عبده يوم القيامة، هذا ما نقله الياضي عن 'رسالة القشيري'.

فبصح ضطه النووي بكسر الصاد، وقال الرركشي: كلام الجوهري يشهد له، لكن نقل عن صاحب الجامع أن الكسر لغة، والأفصح الفتح.

للصلاة. قال الرافي: لقطع احتمال حمل التوصي على الوضوء الحاصلة بعسل الفرج.

٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرني زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إني لأجدّه يتحدّر مني مثل الخريزة، فإذا وجد أحدكم ذلك فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، يغسل موضع المذي ويتوضأ وضوءه للصلاة، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الصلت بن زبيد أنه سأل سليمان بن يسار عن بلل يحدّه، فقال: انضح ما تحت ثوبك وآله عنه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كثر ذلك من الإنسان وأدخل الشيطان عليه فيه الشك، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

زيد: أبو عبد الله، قال يعقوب بن شيبة: ثقة من أهل الفقه والعلم، كان عالماً بالتفسير له فيه كتاب، توفي ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٣، ١٤] عن أبيه. أسلم مولى عمر ثقة مخضرم، مات ٨٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٧] وغيره. الخريزة: تصغير الحررة وهي الجوهرة وفي رواية عنه: "مثل الحمامة" وهي اللؤلؤة.

موضع المذي: يشير إلى أن المراد بغسل الفرج هو موضع المذي لا غسل الفرج كاملاً، وإنما أصق ساء عني أنه غالباً يتفرق في مواضع من الذكر فيغسل كله احتياطاً، وأما إذا علم موضعه فيكتفي بعسله.

ويتوضأ: لا رحصة لأحد من علماء المسلمين في المذي الخارج على الصحة، وكلهم يوجب الوضوء منه، وهي سنة مجمع عليها بلا خلاف، فإذا كان حروجه لفساد أو غلة فلا وضوء فيه عند مالك، ولا عند سلفه وعلماء بلده؛ لأن ما لا يرقأ ولا ينقطع فلا وجه للوضوء منه، كذا في "الاستدكار" [٢٢، ٢١/٣] الصلت: بفتح الصاد المهملة وسكون اللام، ابن ربيع مصغر زيد، أو زياد الكندي، وثقة العجلي وغيره، قاله الررقاني [١٣٨/١]

والله عنه: أمر من هي يلهي كرصي يرصى اشتعل عنه بغيره دفعاً للوسواس، وقد قال رضي الله عنه: إذا توصأت فانتصح، رواه ابن ماجة عن أبي هريرة أي لدفع الوسواس حتى إذا أحس ببلل قدر أنه بقية الماء لثلا يشوش الشيطان فكره ويتسلط عليه بالوسوسة. وبهذا نأخذ: أي بتوضيح الماء والإعراض عنه.

باب الوضوء مما يشرب منه السباع وتلغ فيه

٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص، حتى وردوا حوضاً، فقال عمرو بن العاص:

السباع: هي ما يفترس الحيوان ويأكله قهراً كالأسد والنمر والدبب ونحوها، كذا في "النهاية" [٣٣٧/٢] وتلغ فيه: يقال: ولغ يبلغ ولغاً وولوعاً أي شرب منه بلسانه، وأكثر ما يكون الولوغ في السباع، كذا في "النهاية" [٢٢٦/٥] يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري أبو سعيد المدني قاصيها، روى عن أنس، وعدي بن ثابت، وعلي بن الحسين، وعنه أبو حيفة، ومالك، وشعبة، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، حجة ثبت، مات ١٤٣هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٢] محمد بن إبراهيم وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال أحمد: في حديثه شيء، يروي أحاديث مأكبر، مات ١٢٠هـ، وهو راوي حديث: يد لأعصاب في رواه محمد بن الحسن، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٥]

يحيى: ثقة من التابعين مات ١٠٤هـ، روى له مسلم والأربعة، قاله الزرقاني. [٩٧/١] بَلْتَعَةَ: بفتح الباء وسكون اللام بعده تاء فوقية مثناة مفتوحة ثم عين مهملة. عمر بن الخطاب منقطع؛ فإن يحيى لم يدرك عمر. ركب: المركب اسم جمع كفر ورهط، وقيل: هو جمع راكب كصاحب وصاحب.

عمرو بن العاص: هو عمرو - بالفتح - ابن العاص بن وائل السهمي الصحابي، أسلم عام الحديبية، وولي إمرة مصر مرتين، ومات بها سنة ثمان وأربعين، وقيل: بعد الخمسين، كذا ذكره الزرقاني في شرح "الموطأ" [٩٨/١]، وقال: هو في "شرح المواهب اللدنية"، العاص بالياء وحذفها، والصحيح الأول عند أهل العربية، وهو قول الجمهور كما قال النووي وغيره، وفي "تصدير المنته" قال النحاس: سمعت الأحفش يقول: سمعت المبرد يقول: هو بالياء لا يجوز حذفها، وقد لهجت العامة بحذفها، قال النحاس: هذا مخالف لجميع النحاة يعني أنه من الأسماء المقصورة، فيجوز فيه إثبات الياء وحذفها، والمبرد لم يخالف النحويين في هذا، وإنما زعم أنه سمي العاصي؛ لأنه أعيص بالسيف أي أقام السيف مقام العصا، وليس هو من العصيان كذا حكاه الآمدي عنه، قلت: وهذا إن مشى في العاصي بن وائل؛ لكنه لا يطرد؛ لأن النبي ﷺ غير اسم العاصي بن الأسود والد عبد الله، فسماه مطيعاً، فهذه يدل على أنه من العصيان، وقال جماعة: لم يسلم من عصاة قريش غيره، فهذا يدل لذلك أيضاً.

يا صاحبَ الحوضِ! هل تَرُدُّ حوضَكَ السَّبَّاحَ؟ فقال عمرُ بن الخطاب: يا صاحبَ الحوضِ! لا تُخْبِرْنَا، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَّاحِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا.

قال محمد: إذا كان الحوض عظيمًا إن حركت منه ناحية لم تتحرك به الناحية الأخرى

هل ترد: أي هل تأتي إليه فتشرب منه سباح كالثذب والصبع، والشعلب ونحوها، فإن سورها نجس عندنا كسور الكلب؛ لاختلاطه بلعاب متولد من لحم حرام أكله، ولعله كان حوضاً صغيراً ينحس بملاقات النجاسة، وإلا فلو كان كبيراً لما سئل، ومعنى قوله: "لا تخبرنا" أي لو كنت تعلم أنه ترده السباح؛ لأننا نحن لا نعلم ذلك، فالماء طاهر عندنا، فلو استعملناه استعملنا ماء طاهراً، كذا في "الحديقة الندية" لعبد الغني النابلسي شرح "الطريقة المحمدية" للبركلي. **السباح:** لأجل الشرب حتى نمتنع منه. **لا نخبرنا:** الأظهر أن يحمل على إرادة عدم التنجيس وبقاء الماء على طهارته الأصلية، ويدل عليه سؤال الصحابي، وإلا فيكون عبثاً، ثم تعليقه بقوله: "فإننا"، إشارة إلى أن هذا الحال من ضرورات السفر، وما كلفنا بالتحقيق، فلو فتحنا هذا الباب على أنفسنا لوقعنا في مشقة عظيمة، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" لعلي القاري - [١٧٥/٢]

فإننا نرد: هذا بظاهره يؤيد مذهب مالك أن الماء طهور لا ينحسه شيء إلا ما غير لونه، أو طعمه، أو ريحه. **وترد علينا:** قال ابن الأثير في "جامع الأصول": راد رزين قال: راد بعض الرواة في قول عمرو: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما أحب في صومها، وما هي في صومها، ونظيره ما رواه ابن ماجه [رقم: ٥١٩] عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباح والكلاب والحمير، وعن الطهارة منها، فقال: ما أحب في صومها، وما هي في صومها، وروى الدار قطني في "سننه" [رقم: ٢، ١/٦٢] عن جابر قيل: يا رسول الله! أنتوضأ بما أفصلت الحمير؟ قال: نعم، وما أفصل السباح، وفي سدهما متكلم فيه، وهذه الأحاديث ذهب الشافعية والمالكية إلى أن سور السباح طاهر لا يضر بحالطته بالماء.

وأما أصحابنا الحنفية فقالوا بنجاسة، وحملوا أثر عمر على أن غرضه من قوله: "لا نخبرنا" أنك لو أخبرتنا لضاق الحال فلا نخبرنا فإننا نرد على السباح وترد علينا، ولا يضرنا ورودها عند عدم علمنا، ولا يلزمنا الاستفسار من ذلك، ولو كان سور السباح طاهراً لما منع صاحب الحوض عن الإخبار؛ لأن إخباره حينئذ لا يضر، وأما حمله على أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا، فلا حاجة إلى إحارك كما ذكره المالكية والشافعية، فهو وإن كان محتماً لكن ظاهر سياق الكلام يأباه، وأما قول ابن عبد البر: المعروف عن عمر في احتياطه في الدين أنه لو كان ولوع السباح والحمير والكلب يفسد ماء الغدير لسأل عنه، ولكنه رأى أنه لا يضر الماء. فمستظهر فيه بأن مقتضى الاحتياط ليس أن يسأل عن كل أمر عن نجاسته وطهارته، فإن في الدين سعة. **إن حركت:** [الحمة صفة منية لمعنى العظم] بصيغة الخطاب العام وما بعده مفعول أو بصيغة المجهول وما بعده فاعل.

لم يفسد ذلك الماء ما وُلغ فيه من سبع، ولا ما وقع فيه من قدر إلا أن يغلب على ربح أو طعم، فإذا كان حوضاً صغيراً إن حركت منه ناحية تحركت الناحية الأخرى فولغ فيه السباع، أو وقع فيه القدر لا يتوضأ منه، ألا يرى أن عمر بن الخطاب أي شرب منه بهماً في نسخة: ألا ترى كره أن يخبره ونهاه عن ذلك وهذا قول أبي حنيفة أي عن الإخبار

لم يفسد أي لم يجهش شيء من الحاسات الواقعة فيه؛ لأنه كالماء الجاري، لعدم وصول الحاسة من جانب وقع فيه إلى جانب آخر فيجور أوصوء من الجانب الآخر، ووسع متأخرو أصحابنا فجوروا أوصوء من كل جوانبه إلحاقاً له بالجاري. أو **طعم** وكذا اللون، لحديث: لا حسنة سيئة إلا ما عير طعمه أو لونه. أخرجه الدار قطني [رقم: ٢٨/١، ١] والطحاوي [شرح معالي الآثار: ١٢/١] وغيرهما من طريق راشد بن سعد مرسلًا، فإن هذا الحديث محمول عند أصحابنا على الماء الجاري أو ما في حكمه.

لا يتوضأ منه: احتلاط النجاسة به وقد قال الله تعالى: **فَمَا جُحِمَ مِنْهُمْ** (الأعراف: ١٥٧) والنجاسة من
أحداث، ولم يفرق بين حائتي المرادها واحتلاطها، فوجب تحريم استعمال كل ما يتقرب فيه احتلاط النجاسة،
وورد في السنة: لا يمس أحدكم في ماء يده ثم يغسل منه، ومعناه أن البول في الماء الكثير لا يغير طعمه
ولونه وريحه، كذا في "البحر الرائق" [١٧٨، ١] **ألا يرى إلح** سدد لعدم حوار التوصي من الخوض الصغير عند
وقوع النجاسة فيه بأن عمر مع صاحب الخوض عن الإحار لئلا يشكك عليه الأمر وما دلت إلا لأنه لو أحر
به لزمه تركه. **قول أبي حنيفة:** المذاهب في هذا الباب خمسة عشر: الأول: مذهب الطاهرية: أن الماء لا يتنجس
مطلقاً وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه، لحديث: **ما صهر ولا سحره شيء**، أخرجه أبو داود [رقم: ٦٦]
وترمذي [رقم: ٦٦] والسنائي [رقم: ٣٢٦] وغيرهم، والثاني: مذهب المائكية: أنه لا يتنجس إلا ما تغير لونه أو
طعمه أو ريحه ما مر من حديث فيه الاستثناء، والثالث: مذهب الشافعية: أنه إن كان قلتين لا يتنجس وإلا
يتنجس لحديث: **إذا كثر ماء فتشرب من حوض أحب**، أخرجه أبو داود [رقم: ٦٣] والترمذي [رقم: ٦٧]
وغيرهما، هذه ثلاثة مذاهب، والباقية لأصحابنا.

الأول: ما ذكره محمد ههنا. وهو التحديد بالتحريك وهو مذاهب أبي حنيفة وأصحابه القدماء، وغلط من نسب إليه غيره. والثاني: التحديد بالكسرة. والثالث: التحديد بالضمة. والرابع: التحديد بالسبع في السبع. والخامس: التحديد بالثمانية في الثمانية والسادس: عشرين في عشرين. والسابع: العشر في العشر. وهو مذهب جمهور أصحابنا المتأخرين. والثامن: خمسة عشر في خمسة عشر. والتاسع: اثنا عشر في اثنا عشر. وفي المذهب الأول ثلاث روايات: التحريك باليد، والتحريك بالعسل، والتحريك بالوصوء، فاجمعو: اثنا عشر مذهباً لأصحابنا، فإذا صممته إلى ما تقدم صار المجموع خمسة عشر، ولقد حضنت في بحار هذه المباحث وطالعت بتحقيقها كتب أصحابنا =

باب الوضوء بماء البحر

٤٦ - **أحمرنا مالك**، حدثنا صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة بن الأزرق، عن
 المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ
 في نسخة آل بي

= المسوطة وكتب غيرهم المعتمدة، فوضح لنا ما هو الأرجح منها، وهو الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، وهو
 مذهب قدماء أصحابنا وأئمتنا، والباقي مذاهب ضعيفة، وقد أشعنا الكلام فيها في "السعاية".

ماء البحر قد جاء عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو كراهة الوضوء بماء البحر، وليس فيه لأحد حجة
 مع خلاف السنة، وقد روى قتادة عن موسى بن سلمة الهذلي قد سألت ابن عباس عن الوضوء بماء البحر، قال:
 'هما الحرام لا تنالي بأيهما توصأت"، كذا في "الاستدكار" [٩٩/٢]

عن أبي هريرة هذا الحديث أخرجه الشافعي من طريق مالك وأصحاب السس الأربعة [الترمذي رقم: ٩،
 والسنائي رقم: ٥٩، وأبو داود رقم: ٨٣، وابن ماجه رقم: ٣٨٦] وابن حبان، وابن خوارزمي، وابن الجارود،
 والحاكم والدارقطني والبيهقي، وصححه النجاشي، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً لأخرجه في
 صحيحه، ورده ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يلتزم استيعاب كل الصحيح، ثم حكم ابن عبد البر بصحته لتلقي
 العلماء له بالقول فقبه من حيث المعنى، ورده من حيث الإسناد، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث التي
 لا تبلغ درجة هذا، ورجح ابن مده صحته، وصححه الصياء وابن المنذر والنعوي، ومداره على صفوان بن
 سليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة.

قال الشافعي: في إسناده من لا أعرفه، قال البيهقي: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرِيدُ سَعِيداً وَالْمَغِيرَةَ أَوْ كِلَيْهِمَا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَرَدَّدْ بِهِ
 سَعِيدٌ، فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ الْمَغِيرَةِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ. فَرَوَاهُ ابْنُ عِيْسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
 رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ لَهُ: الْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ أَوْ نَاساً مِنْ بَنِي مَدْلَخٍ أَوْ نَاساً مِنَ الْيَمَنِ **فذكره**، وقيل: عنه عن
 المغيرة، عن رجل من بني مدلخ، وقيل: عنه عن المغيرة عن أبيه، وقيل: عنه عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله بن
 المغيرة، وقيل: عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدلخ اسمه عبد الله، وقيل: عنه عن المغيرة عن
 عبد الله بن المغيرة، عن أبي بردة مرفوعاً، وقيل: عنه عن المغيرة، عن عبد الله المدلخي، ذكر هذه كله الدارقطني،
 وقال: أشبهها بالصواب قول مالك، فأما المغيرة فقد روى عن أبي داود أنه قال: المغيرة عن أبي بردة معروف.

وقال ابن عبد البر: وجدت اسمه في معاري موسى بن نصير، وثقة السنائي، فمن قال: إنه مجهول لا يعرف فقد
 غلط، وأما سعيد بن سلمة - بفتح السين - فقد تابع صفوان عن رويته له عنه أبو كثير الجلاح، رواه عنه الليث بن
 سعد، وعمر بن الخطاب وغيرهما، ومن طريق الليث رواه أحمد والحاكم والبيهقي، وسياقه أتم، واختلف في اسم
 السائل في هذا الحديث فوقع في بعض الطرق التي ذكرها الدارقطني أن اسمه عبد الله المدلخي، وأورده الطبراني =

فقال: إنا نركبُ البَحْرَ ونَحْمِلُ معنا القليلَ من الماء، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا به عَطَشْنَا، أَفَتَوَضَّأُ
 أي نحن ورقاؤنا بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: "هُوَ الطَّهَوْرُ"

- في من اسمه عبد، وتعه أبو موسى، فقال: اسمه عبد بن زمعة البلوي، وقال ابن منيع: بلغني أن اسمه عبد، وقيل: عبيد مصغراً، وقال السمعاني في "الأنساب" [١٨٢/٤]: إن اسمه العركي وهو غلط، فإنما العركي وصف له وهو ملاح السفينة، وقال البعوي: اسمه حميد بن صحر، هذا ملخص ما في "التلخيص الحبير" في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني، وفي "إسعاف المبطل" صفوان بن سليم - بالضم - المدني الزهري مولاهم الفقيه، روى عن مولاة حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وابن عمر، وأنس وجماعة، وعنه مالك وريد بن أسلم ومحمد بن المنكدر والبيهقي والسفيان، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عابداً، وقال: هو رجل يستشفى بحديثه وينزل القطر من السماء بذكره، مات ١٢٤هـ، وسعيد بن سلمة - بفتحين - المخزومي، روى عنه صفوان والجلاح، وثقه النسائي، والمغيرة بن أبي بردة حجازي من بني عبد الدار، وثقه النسائي.

وقال الترمذي في "جامعه": سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: صحيح، فقلت: إن هشيماً يقول: فيه المعيرة بن برزة - أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة ثم زاي معجمة - فقال: وهم فيه، إنما هو المعيرة بن أبي بردة بضم الباء وسكون الراء المهملة بعدها دال مهملة. وفي "الإكمال": سئل أبو ررة عن اسم والد المغيرة، فقال: لا أعرفه. وفي "الإمام بأحاديث الأحكام" لأن دقيق العيد: ذكرنا في "كتاب الإمام" وجوه التعليل التي يعلل بها هذا الحديث، وحاصلها راجع إلى الاضطراب في الإسناد، والاختلاف في بعض الرواة، ودعوى الجهالة في سعيد بن سلمة؛ لكونه لم يرد عنه إلا صفوان فيما زعم بعضهم، وفي المغيرة بن أبي بردة، وأيضاً فمن العلل الاختلاف في الإسناد والإرسال، ويقدم الأحفظ المرسل على المسند الأقل حفظاً، وهذا الأخير إذا ثبتت عدالة المسند غير قادر على المختار عند أهل الأصول.

وأما الجهالة المذكورة في سعيد فقد قدمنا من كلام ابن مندة ما يقتضي رواية الجلاح عنه مع صفوان، وذلك - على المشهور عند المحدثين - يرفع الجهالة عن الراوي، وأما المعيرة فقد ذكرنا من كلام ابن مندة أيضاً موافقة يحيى بن سعيد لسعيد بن سلمة في الرواية عن المعيرة أيضاً، ووقع لنا ثالث يروي عن المعيرة وهو يزيد بن يحيى القرشي، وأما الاختلاف والاضطراب فقد ذكرنا ما قيل في الجواب عنه في "الإمام".

البحر: الملح؛ لأنه المتوهم فيه؛ لأنه ملح وريحه متن. **هو الطهور إلخ** [أي الظاهر في ذاته أظهر لغيره] كذا أخرجه النسائي [رقم: ٥٩] والترمذي [رقم: ٦٩] وأبو داود [رقم: ٨٣] وابن ماجه [رقم: ٣٨٦] وابن حبان [رقم: ١٢٤٣] وفي رواية الدارمي في "سنه" من حديثه: أتى رجال من بني مدح فقالوا: يا رسول الله إنا أصحاب هذا البحر نعالج الصيد على رمث فغرب فيه الليلة والليلتين والثلاث والأربع ونحمل معنا من العذب لشفاهنا، فإن نحن تَوَضَّأْنَا حَشِينَا على أنفسنا، وإن نحن آثَرْنَا بأنفسنا وتَوَضَّأْنَا من البحر وجدنا في أنفسنا من ذلك، =

ماؤه الحلال مَيْتُهُ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ماء البحر طهور كغيره من المياه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامه. أي عامة السماء

باب المسح على الخفين

٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن عباد بن زياد من وُلد

- فقال: بوضوء منه، فيه يظهر مؤه الحلال مستته، وأخرج نحوه ابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارقطني [رقم: ١٣، ٣٦/١] وأحمد [رقم: ٨٧٢٠] وأبو نعيم من حديث جابر والحاكم من حديث علي، وعبد الرزاق من حديث أنس، والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس، وابن عبد البر من حديث الفراسي، والدارقطني والحاكم من حديث عبد الله بن عمر، وابن حبان والدارقطني من حديث أبي بكر.

الحلال ميتته: قال الرافعي: لما عرف النبي ﷺ اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشته عليه حكم ميتة، وقد يتلبي بها راكب البحر، فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة، كذا في "التنوير" [٤٥/١].

من المياه: من ماء السماء والثلج والبرد وغير ذلك، وأما كراهة التوضؤ به كما هو منقول عن ابن عمر وابن عمرو فليس لأمر في طهارته، بل لأن تحت البحر ناراً والبحار تسحر يوم القيامة ناراً كما ذكره عبد الوهاب الشعراني في "اليواقيت". المسح: نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في مسح الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روى عنه إنكاره روي عنه إثباته، وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أنكره إلا مالكا في رواية أنكرها أكثر أصحابه، والروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته، وموطأه يشهد للمسح، وعليها جميع أصحابه، وجميع أهل السنة، كذا قال الزرقاني [١٢٥/١].

عباد: أبو خرب، وثقه ابن حبان، ولده معاوية سجستان، ومات ١٠٠هـ، كذا في "الإسعاف".

من ولد إلخ. وهم من مالك، وإنما هو مولى المغيرة، قاله الشافعي ومصعب الزبيري وأبو حاتم والدارقطني وابن عبد البر، قال: وانفرد يحيى وعبد الرحمن بن مهدي بوهم ثان فقالا: عن أبيه ولم يقله من رواية الموطأ غيرهما، وإنما يقولون عن المغيرة بن شعبة، ثم هو منقطع، فعباد لم يسمع من المغيرة ولا رآه، وإنما يرويه الزهري عن عباد عن عروة وحزمة أبي المغيرة عن المغيرة، وربما حدث الزهري عن عروة وحده، قال الدارقطني: فوهم مالك في إسناده في موضعين أحدهما: قوله: عباد من ولد المغيرة، والثاني: إسقاطه عروة وحزمة، كذا في "تنوير الخواالك" [٥٧/١]، وههنا وهم آخر من صاحب هذا الكتاب، أو من نساخه، وهو إسقاط المغيرة بن شعبة، فإن هذا الحديث معروف من حديثه، ومروي كذلك في جميع كتب الحديث، ونسخ هذا الكتاب على ما رأينا ست نسخ، والسابعة التي عليها شرح القاري ليس فيها ذكر المغيرة بل عبارتها عن عباد بن زيد من ولد المغيرة أن النبي ﷺ الحديث، مع أن نفس عبارة الحديث تشهد بأن القصة مع صحابي لا مع عباد كما يستفاد بسبب سقوط ذكر المغيرة.

المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك، قال: فذهبت معه بماء، قال: فجاء النبي ﷺ، فسكبت عليه، قال: فغسل وجهه، ثم ذهب يُخرج يديه فلم يستطع من ضيق كمّي جُبتي، فأخرجهما من تحت جُبتي فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين، ثم جاء رسول الله ﷺ وعبد الرحمن بن عوف يؤمهم قد صلى بهم سجدة، فصلّى معهم رسول الله ﷺ.

المغيرة: هو بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي، يكنى أبا عبد الله أو أنا عيسى، أسلم عام الحديق وقدم مهاجراً، وقيل: إن أول مشاهدته الحديبية، توفي سنة خمسين بالكوفة، كذا في الاستيعاب [رقم: ٢٥١٢، ٤/٧، ٩] **غزوة تبوك** راد مسلم وأبو داود [رقم: ١٤٩]: 'قل الفجر'، وكانت غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة، وهي آخر غزواته ﷺ. وهي من أطراف الشام المقاربة لدمية، وقيل: سميت بذلك؛ لأنه رأى أصحابه يوكون عين تبوك أي يدخلون فيها القدح ويحركونه ليخرج الماء، فقال: ما سمعوا يوكون ماءً. وسحاري في الجهاد: أنه ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالداوة، وأنه انطلق حتى توارى عني، ففقدني حاجته، ثم أقبل فتوصاً، وعبد أحمد [رقم: ١٨٢٥] عن المغيرة أن الماء يدي توصاً به أحذه المغيرة من أعرابية صسته له من قرية كانت جلد ميتة، وأن النبي ﷺ قال له: سبها إن كانت دبعتها فهو طهورها، وأنها قالت: والله دبعتها، كذا في 'ضياء الساري' شرح صحيح البخاري لعبد الله بن سالم البصري المكي.

فسكت [سكب الماء يسكه: صه] فيه حوار الاستعانة في الوضوء. **فلم يستطع**. فيه من الضيق من الثياب بل يسعى أن يكون ذلك في العزو مستحماً ما في ذلك من التأهب والتأسي برسول الله ﷺ في سببه مثل ذلك في السفر، وليس به بأس في الحصر، وفيه أن العمل الذي لا طول فيه حائر في أثناء الوضوء، ولا يبرم من ذلك استيفاء الوضوء. **كمي جتته**. هي ما قطع من الثياب مضمراً. **فأخرجهما** راد مسلم: 'وألقى خنعة على مكبيه'. **تحت جتته**. أي من داخلها من طرف الدليل. **حاء**: لأن سعد: فأسهر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس، فقدموا عبد الرحمن. **يؤمهم**: فيه أنه إذا حيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار لم ينتظر الإمام وإن كان فاضلاً جداً وقد أحتج الشافعي بأن أول الوقت أفضل بهذا الحديث.

سجدة. أي ركعة، راد مسلم وأبو داود: 'من صلاة الفجر'. **فصلّى معهم**. [راد مسلم وأبو داود: 'وراء عبد الرحمن بن عوف'] فيه حوار صلاة الفاضل خلف المفصول، أخرج ابن سعد في 'الطبقات' بسند صحيح عن المغيرة أنه سئل هل أم النبي ﷺ أحد من الأمة غير أبي بكر؟ قال: نعم، كما في سفر، فلما كان من الأسحر انطبق وانطبقت معه حتى تبرأ عن الناس، فترى عن راحلته فتعيب عني حتى ما رآه، فمكت طويلاً، ثم جاء فصست عيه، =

ثم صلى الركعة التي بقيت، ففرغ الناس له، ثم قال لهم: قد أحسنتم.

٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه قال: رأيت أنس بن مالك أتى قباء، فبال، ثم أتى بماء فتوضأ فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه، ثم مسح على الخفين، ثم صلى.

٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها، فرآه عبد الله وهو يمسح على الخفين، فأنكر ذلك عليه،
من قبل عمر

- فتوضأ ومسح على خفيه، ثم ركع، فأدركنا الناس وقد أقيمت الصلاة فتقدمهم عبد الرحمن بن عوف وقد صلى ركعة وهم في الثانية، فدهمت أودنه فهاهي، فصليا الركعة التي أدركنا، وقصبا التي سقنا، فقال النبي ﷺ حين صلى حلف عبد الرحمن: ما فعلني فقد حتى يصلي حلف حين صاح من معه، كذا في "التوير" [٥٩، ٥٨/١]

ثم صلى الركعة إلخ. كان فعله هذا كقوله. **بما جعل لإمام يؤمهم** **ففرغ الناس** لسفهم رسول الله ﷺ بالصلاة وأكثروا التسبيح رجاء أن يشير إليهم هل يعيدوها أم لا. **قد أحسنتم** فيه دليل على أنه يسعى أن يحمد ويشكر كل من بدر إلى أداء فرضه. **سعيد** الأشعري المدي ثقة من صغار التابعين، قاله الرراق.

رأيت إلخ. لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار المسح على الخفين إلا عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة، أما ابن عباس وأبو هريرة: فقد جاء عنهما بالأحاديث الحسان خلاف ذلك، وموافقة لسائر الصحابة، ولا أعم أحداً من الصحابة جاء عنه إنكار المسح على الخفين من يختلف عنه فيه إلا عائشة، كذا في "الاستدكار" [٢٤١، ٢٤٠/٢]

مسح: في الاستدلال بفعل الصحابة بعده **إلخ** إيماء إلى أن المسح على الخفين ليس من مسوح الأحكام.

عبد الله بن دينار. المدي أبو عبد الرحمن مولى عبد الله بن عمر، وثقه أحمد، مات ١٢٧هـ، كذا في الإسعاف. **سعد بن أبي وقاص** [مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب] أبو إسحاق أحد العشرة المشرة، مات سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمان وقيل: أربع.

فأنكر. فيه أن أصحابي تقدم الصحة قد يعفى عليه من الأمور الحية في الشرع ما يطلع عليه غيره؛ لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قدم صحته وكثرة روايته، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضر لا في السفر، ومع ذلك فالفائدة نحاه، راد القسطلاني: وأما السفر فقد كان ابن عمر يعلمه كما رواه ابن أبي حنيفة في "تاريخه الكبير" وابن أبي شيبة في "مصنفه" من رواية عاصم عن سالم عنه: رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين في السفر، كذا في "ضياء الساري".

فقال له: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِ، فَنَسِيَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَسْأَلَهُ حَتَّى قَدَّمَ سَعْدًا، فَقَالَ: **أَسَأَلْتَ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: لَا، فَسَأَلَهُ عَبْدَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِذَا أَدْخَلْتَ رَجُلِيكَ فِي الْخَفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَامْسَحْ عَلَيْهِمَا، قَالَ عَبْدَ اللَّهِ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْغَائِطِ.**

٥٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ بِالسُّوقِ،

فَقَالَ لَا وفي رواية لأحمد [رقم: ٨٧، ١٤/١] من وجه آخر: فلما اجتمعوا عند عمر قال لي سعد: سَلْ أَبَاكَ. **فَقَالَ** ولابن حزيمة: فقال عمر: كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ نَمَسَحُ عَلَى خُفَّائِنَا لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. **إِذَا أَدْخَلْتَ إِيَّاهُ** قد ثبت ذلك عن النبي ﷺ من حديث الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه عن النبي ﷺ. رواه عن الشعبي يونس، وابن أبي إسحاق، وركري بن أبي رائدة، وقال الشعبي: شهد لي عروة على أبيه، وشهد أبووه على النبي ﷺ. وأجمع الفقهاء على أنه لا يجوز المسح على الخفين إلا لمن لبسهما على طهارة إلا أنهم اختلفوا في من قدم في وضوئه غسل رجله ولبس خفيه، ثم أتم وضوءه هل يمسح عليهما أم لا، وهذا إما يصح على قول من أجاز تقديم أعضاء الوضوء بعضها على بعض ولم يوجب التسق ولا الترتيب، كذا في "الاستذكار". **وَهُمَا طَاهِرَتَانِ** استدل الشافعية على اشتراط اللبس على طهارة كاملة بأحاديث منهما: ما في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٢٠٦، ومسلم رقم: ٦٣١] من حديث المغيرة: **دَعَمَا فَبَايَ أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، وَحَلَّ الْخِلَافَ يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: إِذَا حَدَّثَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ لَبَسَ الْخَفَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ أَكْمَلَ وَضُوءَهُ، وَالثَّانِيَةُ: إِذَا أَحْدَثَ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَلَمَّا غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ لَسَّ عَلَيْهَا الْخَفَ، ثُمَّ غَسَلَ الْآخَرَى، ثُمَّ لَبَسَ الْخَفَ، فَإِنْ هَذَا الْمَسْحُ جَائِزٌ عِنْدَنَا فِي الصَّوْرَتَيْنِ خِلَافًا لَهُمْ وَهُمْ يَطْلُقُونَ النُّقْلَ عَنْ مَدْنَاهُ، وَيَقُولُونَ: الْخَفِيَّةُ لَا يَشْتَرِطُونَ كَمَالَ الطَّهَارَةِ فِي الْمَسْحِ، كَذَا فِي "نَصَبِ الرَّايَةِ لِتَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ" لِلزَّيْلَعِيِّ [١٩٠/١]** **طَاهِرَتَانِ** أي عند وجود الحدث بعد المسح. **وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا بِإِيَّاهُ** وفي "البخاري" [رقم: ٢٠٢] عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن ابن عمر عن سعد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَابْنُ عُمَرَ سَأَلَ أَبَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

مِنَ الْغَائِطِ العوط عمق الأرض الأبعد، ومنه قيل للمطمئن من الأرض: غائط، ومنه قيل لموضع قضاء الحاجة: الغائط؛ لأن العادة أن تقتضي في المنخفض من الأرض حيث هو أستر له، ثم اتسع فيه حتى صار يطلق على النجو نفسه، وقد تكرر في الحديث بمعنى الحدث والمكان، كذا في "النهاية". **بِالسُّوقِ** [لعله في موضع أعدّه هناك لذلك] سمي السوق به؛ لأن الناس يساقون إليه، وقيل: هو بالفتح اسم موضع.

ثم توضع فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم دُعي لجنائزة حين دخل المسجد ليصلي عليها، فمسح على خفيه ثم صلى.

٥١ - أحرنا مالك، أخبرني هشام بن عروة، عن أبيه أنه رأى أباه يمسح على الخفين على ظهورهما لا يمسح بطولهما، قال: ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه.

فمسح. قال أبو عمر: تأخير مسح الخفين محمول عند أصحابنا أنه سبي، وقال غيره: لأنه كان برجليه علة فلم يمكنه الجلوس في السوق حتى أتى المسجد، فجلس ومسح والمسجد قريب من السوق، وقال الناجي: يتحمل أنه سبي، وأنه اعتقد حوار تفريق الطهارة، وأنه لعمر الماء عن الكفاية، وقد قال ابن القاسم في "المجموعة": لم يأخذ مالك بفعل ابن عمر رضي الله عنه في تأخير المسح، كذا قال الزرقاني [١٣٠/١]، وفيه ما لا يخفى.

على حفيه. فيه جواز تفريق فرائض الوضوء خلافاً للمالكية، فإن الولاء عندهم ضروري وقد أولوا هذا الأثر بتأويلات ركيكة. ثم صلى. ومن المعلوم أنه لا فرق بين صلاة الجنائزة وغيرها في اعتبار شرائطها.

أنه رأى أباه. قال القاري: أي الربير بن العوام أحد العشرة المبشرة، [فتح المعطى ٧٥/١] وهو مبني على أن ضمير أباه راجع إلى "عروة" المذكور في قوله: "عن أبيه"، وكذا ضمير "أنه"، لكن في "موطأ يحيى وشرحه للزرقاني [١٣١/١] مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أباه يمسح على الخفين، قال هشام: وكان عروة لا يزيد إذا مسح على الخفين على أن يمسح ظهورهما، ولا يمسح بطولهما، ومثله في "استدكار ابن عبد البر" [٢٥٩/٢]، فعلى هذا الضميران راجعان إلى هشام، والمراد بالأب في كلا الموضعين هو عروة بن الربير والد هشام، لا الربير والد عروة، ويكون قوله: "أنه رأى أباه" بيانا لقوله: "عن أبيه" والمعنى أخبرني هشام عن حال أبيه عروة وهو أنه أي هشام رآه يمسح على الخفين إلخ.

على ظهورهما إلخ: لم يختلف قول مالك: إن المسح على الخفين على حسب ما وصف ابن شهاب أنه يدخل إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه إلا أنه لا يرى الإعادة على من اقتصر على مسح ظهور الخفين إلا في الوقت، وأما الشافعي رحمته الله فقد نص أنه لا يجزئه المسح على أسفل الخف، ويجزئه على ظهره فقط، ويستحب أن لا يقتصر أحد عن مسح ظهور الخفين ويطولهما معاً كقول مالك، وهو قول عبد الله بن عمر، ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يمسح ظهور خفيه ويطولهما، والخجة لمالك والشافعي حديث المعيرة بن شعبة عن النبي ﷺ "أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله" رواه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المعيرة عن المغيرة، ولم يسمعه ثور من رجاء، وقد ذكر علته في "التمهيد"، وقال أبو حيفة وأصحابه والثوري: يمسح ظهور الخفين دون بطولهما، وبه قال أحمد وإسحاق وداود، وهو قول علي بن أبي طالب، =

وعامة هذه الآثار التي روى مالك في المسح إنما هي في المقيم، ثم قال: لا يمسح المقيم على الخفين.

باب المسح على العمامة والخمار

٥٢ - أخبرنا مالك، قال: بلغني عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن العمامة، فقال: لا، حتى يمس الشعر الماء.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

والثالثة: إحارة مسح في الحضر والسفر، كذا ذكره ابن عبد البر [الاستدكار ٢، ٢٤٣]، وذكر العيني نقلاً عن اسووي أنه روي عنه ست روايات: إحداها: لا يجوز المسح أصلاً، ثابها: يكره، ثابها: يجوز من غير توقيت وهي المشهورة عند أصحابه، ورابعها: يجوز مؤقتاً، وخامسها: يجوز للمسافر دون المقيم، وسادسها: يجوز لهما، وقال ابن عبد البر: موطأ مالك يشهد للمسح في الحضر والسفر.

وعامة هذه الآثار إلخ: رد على مالك بأن أثر ابن عمر وسعد وأنس وعمر التي ذكرها في الموطأ دالة على حوار مسح في الحضر، فكيف يجوز إنكاره مع ورودها، واحتج بعض أصحابه بأن المسح شرع لشقة السفر، وهي مفقودة في الحضر، ورده ابن عبد البر بأن القياس والنظر لا يبرح عليه مع صحة الأثر، ومنهم من قال: أحاديث مسح في الحضر لا يشت شيء منها، وفيه مالة واضحة. **المقيم** قال عبد الله بن سالم المكي في "صياء الساري": المعروف عن المالكية الآن قولان. الخوار مصنفاً. والخوار للمسافر دون المقيم، وجرم هذا ابن الحاجب، وصحح الناجي الأول، ونقل أن مالكا إنما كان يتوقف فيه في حاسة نفسه مع إفتائه بالخوار **العمامة:** بكسر العين ما يعتم به الرجل رأسه. **والخمار:** بالكسر ما تقع به المرأة رأسها.

بلغني: قال سفيان: إذا قال مالك: يعني فهو إساد قوي، كذا قال القاري رحمته [٧٧/١] **جابر:** أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد، عرا مع النبي ﷺ تسع عشرة عروة، ولم يشهد بدرأ، ومات بالمدينة، وقيل: بمكة سنة ثمان وسبعين، وقيل: تسع، وقيل: سبع، وقيل: أربع، كذا في "الإسعااف" [ص: ٩] **عبد الله:** بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري المدني. **يمس الشعر:** من الإمساس أو المس أي يصيب الشعر بالصب على أنه مفعول مقدم "الماء" بالرفع أو النصب. **وهذا نأخذ.** أي بعدم حوار المسح على العمامة.

٥٣ - أحرنا مالك، حدثنا نافع قال: رأيت صفية ابنة أبي عبيد تتوضأ وتنزع ابن مسعود الثقفي

خمارها، ثم تمسح برأسها.

قال نافع: وأنا يومئذ صغير.

لم يبلغ فلذلك رآها

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يمسح على الخمار ولا العمامة، بلغنا أن المسح على

العمامة كان فترك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

في بدء الأمر

صفية امرأة عبد الله بن عمر تزوجها في حياة أبيه، وأصدقها عمره أربع مائة درهم، وولدت له واقداً وأباً بكر وأبناً عبيدة وعبيد الله وعمر وحفصة وسودة، قال ابن مسعود: أدركت النبي ﷺ ولم تسمع منه، وأبكره الدار قطني، وذكرها العجمي وابن حبان في ثقات التابعين، كذا قال الرقاني [١٢٤/١]

لا يمسح الخ احتلف فيه الآثار، فروي عن النبي ﷺ "أنه مسح على عمامة" من حديث عمرو بن أمية الضمري، وبلال بن المغيرة بن شعبة، وأنس، وكلها معلولة، وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين ذكرهم المصنفون: ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وإسحاق، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وإسحاق للآثار الواردة في ذلك، وقياساً على الحف، وقالت طائفة من هؤلاء بجواز مسح المرأة على الخمار، ورووا عن أم سلمة روح النبي ﷺ أنها كانت تمسح على خمارها، وأما الذين لم يروا المسح على العمامة والخمار فعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، والشعبي، والنخعي، وحماد بن أبي سليمان، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم، والحجة ظاهر قوله تعالى: ﴿مَسْحُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ﴾ (المائدة: ٦)، ومن مسح على العمامة لم يمسح برأسه، كذا في "الاستذكار" [٢١٧/٢ - ٢٢٠]

بلغنا الخ لم نخذ إلى الآن ما يدل على كون مسح العمامة منسوحاً، لكن ذكرنا أن بلاغات محمد مسندة فعله عدده وصل بإساده. والعمامة من فقهاءنا ذهب الجمهور إلى عدم الاقتصار على المسح على العمامة، وقال الخطابي: فرض الله المسح بالرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل، قال: وقياسه على الحف بعيد؛ لأنه يشق نزعه، وتعقب بأن الذين أجاروا شرطوا فيه المشقة في برعها، وقالوا: الآية لا تنفي ذلك، ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته وبجازه، وإلى هذا ذهب الأوزاعي، والثوري في رواية عنه - وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر، وقال ابن المنذر: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد صح أن النبي ﷺ قال: لا يصح مسح الرأس بالخمار، كذا في "فتح الباري".

باب الاغتسال من الجنابة

٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة أفرغ على يده اليمنى فغسلها، ثم غسل فرجَه، ومَضْمَضَ واستنشق، وغسل وجهه، ونضح في عينيه، ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى، ثم غسل رأسه، ثم اغتسل وأفاض الماء على جلده. ^{بشماله} ^{بيمينه} ^{عطف يمينه}

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا النضح في العينين، فإن ذلك ليس بواجب علي الناس في الجنابة، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس والعامّة.

باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل

^{بالاحتلام أو غيره}

٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر.... ^{مولى عبد الله بن عمر}

ويضح أي رش في عينيه، هذا شيء لم يتابع عليه؛ لأن الذي عليه غسل ما ظهر لا ما بطن، وله أشياء شذ فيها حملة الورع عليها، وفي أكثر الموطآت: وسئل مالك عن نضح ابن عمر الماء في عينيه، فقال: ليس على ذلك العمل عندنا، كذا في "الاستذكار" [٧٦/٣] وبهذا كله نأخذ: أي ما أفاده هذا الحديث من الأفعال، فبعضها فرائض عندنا كالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن، وباقيها من تقدم غسل اليدين وتعقيبه بغسل الفرج، وإن لم يكن عليه نجاسة، والتوضي وغير ذلك سنن.

عبد الله بن دينار: هكذا رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع يدل عبد الله ابن دينار، قال أبو علي: والحديث لمالك عنهما جميعاً، وقال ابن عبد البر: الحديث لمالك عنهما جميعاً، لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار، وحديث نافع غريب. وقد رواه عنه كذلك حمسة أو ستة فلا عرابة، وإن ساقه الدار قطني فمراده خارج الموطأ، فهي غرابة خاصة بالنسبة إلى رواية الموطأ، كذا في "الفتح" [٥١٨/١]

عمر ذكر: مقتضاه أنه من مسند ابن عمر، كما هو عند أكثر الرواة، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه: "عن عمر" وقد بين النسائي سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع، قال: أصاب ابن عمر جناية، فأتى عمر فذكر ذلك له، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره، فقال: ليوصاً ويرقد، وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب "أنه تصيبه" يعود إلى ابن عمر، لا على عمر، وقوله في الجواب: "توضاً" يحتمل أن يكون ابن عمر حاضراً فوجه الخطاب إليه، كذا قال الزرقاني [١٥٢/١]

لرسول الله ﷺ أنه **تُصِيبُهُ** الجنابة من الليل، قال: **توضأ** و**اغسل** **ذكرَكَ** و**تَمَّ**.

قال محمد: وإن لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حتى ينام فلا بأس بذلك أيضاً.

أنه **تصيبه** روى ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي إذا أحب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام، فيتوضأ، فإنه يصف غسل الجنابة، كذا في "الفتح" [٥١٩، ١]

توضأ قال ابن الحوري: الحكمة فيه أن الملائكة تعد عن الوضوء والريح الكريهة؛ وأن لشياطين تقرب من دنت، وقال النووي: اختلف في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يعفّف الحدث، وقيل: لعنه أن يشط إلى الغسل إذا من أعضائه، وقيل: ليبت على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في مسامه، وأخرج الطبراني في 'الكبير' بسند لا بأس به عن ميمونة بنت سعد، قالت: يا رسول الله! هل يأكل أحداً وهو حب؟ قال: لا. حتى تنصا، قلت: هل يرقد الحب؟ قال: لا. ... حب حتى ينام، فمن أحس أن ينام فلا وضوء حينئذ، وقال ابن أبي شيبة: لا يطل هذا الوضوء سول ولا عائط، قلت: يخرج من هذا لعر لطيف، فيقال: لا وضوء لا يبصه الحدث، وإنما يطله الجماع، كذا في "التنوير" [٦٨/١]

واغسل ذكرَكَ في رواية أبي نوح: **ذكرَكَ** مضمومة، وهو يرد على من حمه على ظهره، فقال: يخور تقدم الوضوء على غسل الذكر؛ لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث، وإنما هو للتنعّد؛ بد الحاشية أشد من مس الذكر، وقال ابن دقيق العيد: جاء الحديث بصيغة الأمر، وجاء بصيغة استطراد، وهو متمسك لمن قال بوجوبه، وقال ابن عبد البر: ذهب الجمهور إلى أنه الاستحباب، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه، وهو شذوذ، وقال ابن العربي: قال مالك والشافعي: لا يخور للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ، واستكر بعض متأخري هذا القول، وقال: لم يقل الشافعي بوجوبه، ولا يعرف ذلك أصحابه، وهو كما قال، نكس كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية لطرفين لا إثبات الوجوب، أو أراد وجوب سنة أي متأكد الاستحباب، ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستحباب، وتمسك بما رواه أبو إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة أنه **لا** كان يجب ثم ينام ولا يمس ماء، رواه أبو داود وغيره، وتعقب بأن الحفاظ قالوا: إن أنا إسحاق عنط فيه، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الحوار، لئلا يعتقد وجوبه، أو أن معنى قوله: 'لم يمس ماء' أي لغسل وأورد الطحاوي ما يدل على ذلك، ثم جرح الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التنظيف، واحتج بأن ابن عمر راوي الحديث: "كان يتوضأ وهو حب، ولا يغسل رجله" كما رواه مالك في الموطأ عن نافع، وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من رواية عائشة فيعتمد، ويحمل ترك ابن عمر غسل رجليه على أنه كان لمعذر، وقال جمهور العلماء: المراد بالوضوء ههنا الوضوء الشرعي، كذا في "الفتح" [٥١٩، ٥١٨، ١]

فلا بأس بذلك: يشير إلى أنه ليس بضروري حتى لو ترك لرمه به، بل هو أمر مستحب من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، وهذا هو قول الثوري: كما قال ابن عبد البر، قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا بأس =

٥٦ - **قال محمد:** أخبرنا أبو حنيفة، عن **أبي إسحاق السبيعي**، عن **الأسود بن يزيد**، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصيب من أهله، ثم ينام ولا يمس ماءً، فإن استيقظ من آخر الليل عاد واغتسل.

إلى الوطاء

= أن ينام الحب على غير وضوء، وأحب إليهم أن يتوضأ، وقال الليث: لا ينام الحب حتى يتوضأ رجلاً كان أو امرأة، ولا أعلم أحداً أوجه إلا طائفة من أهل الطاهر، وسائر الفقهاء لا يوحونه، وأكثرهم يأمرهم به ويستحبونه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة من الصحابة والتابعين. فظهر من ههنا أنه لا خلاف في هذه المسألة بين أصحابنا وبين الشافعية وغيرهم ما عدا الطاهرية إلا أن يكون الاستحباب عندهم متأكداً، وعند أصحابنا غير متأكد.

أبي إسحاق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: عن السبيعي سبه إلى سبيع - بالفتح - قبيلة من همدان، الكوفي، ولد لستين بختاً من حلافة عثمان، وروى عن علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة، وقد رأهما ولم يسمع منهما، وعن سليمان بن صرد، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وجابر بن سمرة، والعمان بن بشير، والأسود بن يزيد السجعي، وأخيه عبد الرحمن بن يزيد، وأمه عبد الرحمن بن الأسود، وسعيد بن حدير، والحارث الأعور وغيرهم، وعنه ابنه يوسف، وابن ابنه إسرائيل بن يوسف، وابن ابنه الآخر يوسف بن إسحاق، وقتادة، وسليمان التيمي، ومسعر، والثوري، وسفيان بن عيينة، وأخرون، قال أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وأبو حاتم: ثقة، وله مناقب حجة مبسطة في "تهديب التهذيب" [رقم: ٥٩٤٨، ٣٤٠/٤، ٣٤١]، وكانت وفاته سنة ١٢٨هـ، أو ١٢٩هـ، أو ١٢٦هـ، أو ١٢٧هـ، قاله غير واحد. **الأسود** هو الأسود بن يزيد بن قيس السجعي، سبه إلى نخع قبيلة بالكوفة، روى عن أبي بكر، وعمر، وحذيفة، وبلال، وعائشة، وأبي محذورة، وأبي موسى، وابن مسعود، وكان فقيهاً راهداً مفتياً من أصحابه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم السجعي، وهو ابن أخته، وأبو بردة بن أبي موسى، وجماعة، وثقه أحمد، ويحيى وابن سعد، والعجلي، توفي بالكوفة ٧٥هـ، وقيل: ٧٤هـ، قاله ابن أبي شيبة، كذا في "تهديب التهذيب" [رقم: ٦٢٥، ٢٧٥/١]

ولا يمس ماء قال يزيد بن هارون: هذا الحديث خطأ، وقال الترمذي: يريد أن قوله: 'من غير أن يمس ماء' خطأ من السبيعي، وقال البيهقي: طعن الحفاظ في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة من غير الأسود، وأن السبيعي دلس، قال البيهقي: وحديث السبيعي هذه الريادة صحيح من جهة الرواية؛ لأنه بين سماعه من الأسود، والمذلل إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده، قال النووي: فالحديث صحيح، وجوابه من وجهين، أحدهما: رواه البيهقي عن ابن شريح، واستحسبه أن معناه لا يمس ماء لغسل، والثاني: أن المراد كان يترك الوضوء في بعض الأحوال لبيان الجوار، وهذا عندي حسن أو أحسن، كذا في "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود" للسيوطي.

قال محمد: هذا الحديث أرفق بالناس، وهو قول أبي حنيفة -

باب الاعتسال يوم الجمعة

٥٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أتى

أحدكم الجمعة فليغتسل".

٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد

الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم".

هذا الحديث نكح الحديث لأول أصبح وأرجح يوم **جمعة** حية ميم له الحجار، وفتح الميم نعة غيم، وإسكهما نعة عقيم. إذا أتى أي أريد أن يحيى كما في رواية الميث عن نافع عند "مسيم".
حدثنا عن أحدكم بإضافة "أحد" إلى ضمير الجمع، وذلك بفتح الهمزة والسين. **الجمعة** أي صلاة أو النكاح الذي تقدم فيه، وذكر اعني لكونه العالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مقبلاً بالجمع.

فليغتسل قال الحفاظ من حذر: رواية نافع عن ابن عمر هذا حديث مشهور جداً، فقد اعتنى بتحرير طرقه أبو عروة في "صحيحه" فساقه من طريق سبعين نقلاً ورواه عن نافع، وقد تنوع ما فاتته وجمعت ما وقع في من طرقه في جزء مفرد فسبغ أسماء من روه عن نافع مائة وعشرون نقلاً [فتح الباري: ٢/٤٦١]

صفوان المدي أبو عبد الله نهر بن **عطاء** هلاقي أبو محمد المدي عن بن مسعود، وريد بن عمر، وعنه أبو حنيفة، وريد بن أسلم، وحماد بن عمار، وثقه بن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، مات سنة أربع وسبعين، وقيل: سنة ثلاث ومائة، كذا في 'الإسعاف' [ص. ٢٩] **أبي سعيد** اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري خدري، وحاربه وحاربه بطنان من الأنصار، كان من الحفاظ المتكثرين الفضلاء العقلاء، مات ٥٧٤ هـ. كذا في 'الاستيعاب' [رقم: ٩٥٩، ١٦٧٠٢] **غسل يوم الجمعة** ظاهر بإضافته إلى يوم 'حجة' لأن غسل بيوم لا لجمعة، وهو قول جماعة، ومذهب مالك وإشاعلي وأبي حنيفة وغيرهم أنه لغسله لا ليوم، وقد روى مسند هذا الحديث بنفسه **غسل يوم الجمعة**، وكذا رواه شيخنا من وجه آخر عن أبي سعيد، قاله الرزقي [٣٠١١] **وأحب** أي متأكد، قال ابن عبد البر: ليس المراد أنه واجب فرضاً بل هو مؤول أي واجب في النسبة، أي في المروءة، أو في لأخلاق الخمسة كما تقول العرب. وحب حقت. [الاستدكار: ١٨/٥]

محتلم أي باع، وهو محرم، لأن لاحتلام يستتره السوء، والفرية المناعة عن الحمل على الحقيقة أن الاحتلام إذا كان معه الإبراء موجب لغسل سوء كان يوم الجمعة أم لا، كذا في 'الكواكب الدراري' [٥١/٦]

٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن ابن السباق أن رسول الله ﷺ قال: "يا معشر المسلمين! هذا يوم جعله الله تعالى عيداً للمسلمين فاغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمسه، وعليكم بالسواك".

٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرني المقبري، عن أبي هريرة أنه قال: غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة.

ابن السباق |فتح السب| المهمة وتسديد موحده |عند مدني شفعي ولحقه ابن حبان أن رسول الله قال السيوطي وصله ابن ماجة من طريق صالح بن أبي الأحصر عن زهري عن عبيد بن السباق عن س عيسى بن، واسم ابن السباق عبيد، وهو من ثقات التابعين بالندبة، كذا فيه المقرئ. |فتح المعنى ١٨٣|
يا معشر المسلمين |قال النووي في شرح مسلمة: المعشر الطائفة الذين يشتمهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والنساء معشر، والأسياء معشر، وكذا ما أشبهه. يوم جعله الله أي هذه الأمة خاصة حرمه أبو سعد في 'شرف المصطفى' وابن سرفة. فاغتسلوا |أمر عبدنا محمود على الدب والمفضل بدبل قول عائشة: كان الناس عمل أنفسهم، وكانوا يشهدون خمعة بحياتهم، فقبل هم أبو اغتسلهم لئلا يؤدي بعضهم بعضاً بريحه، كذا في "الاستذكار" [٢٩٨/٥، ٣٠]

أن يمسه فيه استحباب من الطيب من قدر عليه يوم الجمعة والعديد، وحدث مدبول إليه حسن مرعوب فيه، وقد كان أبو هريرة يوجب الطيب وعله وجوب سنة أو أدب، كذا في 'الاستذكار' [٢٩٨/٥، ٢١]
وعليكم بالسواك |قال الراعي في شرح المسند: السواك فيما حكى ابن دريد من قومه: سكنت الشيء إذا دلكته سوكاً |العماء كلهم يدبون إليه ويستنجونه وبس يوجب عندهم، قال لشافعي: لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق، وقد قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.

المقبري. هو بضم الموحدة وفتحها، كان عمار بمفردة فسب إليها، حنط قبل موته أربع سنين، وكان سماع مالك ونحوه فيه، قاله الرقائي [٢٩٨/١]، واسمه سعيد بن أبي سعيد كيسان مدني، اتفقوا على توثيقه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة كذا في "الإسعااف" [ص: ١٦] كغسل الجنابة. قد حكى ابن المنذر عن أبي هريرة وعن عمار بن ياسر وغيرهما الوجوب الحقيقي، وهو قول الظاهرية، ورواية عن أحمد، فلا يؤول قول أبي هريرة بأنه في الصفة لا في الوجوب، لأنه مذهبه، كذا قال الرقائي [٢٩٨/١]

- ٦١ - **أحمرنا مالك**، أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يَروُح إلى الجمعة إلا اغتسل.
- ٦٢ - **أحمرنا مالك**، أخبرني الزهري، عن سالم بن عبد الله^{لا يدع}، عن أبيه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ دخل المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب الناس، فقال: آية ساعة هذه؟ فقال الرجل: انقلبت^{الواو حالية} من السوق فسمعت النداء فما زدت على أن توضأت ثم أقبلت، قال عمر: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالـ^{صلى الله عليه وسلم} **الغسل**.

إلا اغتسل. اقتداء بالنبي ﷺ. فإنه كان يغتسل يوم الجمعة والعديد من يوم عرفة، أخرجه أحمد والطبراني من حديث الفاكه، ولأبي داود [رقم: ٣٤٨] من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع: من الجمعة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غسل الميت، وهذه الأعمار ذهب محققوا أصحابنا إلى الاستئذان.

سالم بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب، أبو عمر أحد الأئمة الفقهاء السبعة بالمدينة، قال مالك. لم يكن أحد في زمن سالم أشبه ممن مضى من الصالحين في الزهد والفصل، مات ١٠٦ هـ وقيل: سنة سبع. **ابن رجلا** سماه ابن وهب واسم القاسم في روايتهما للموطأ: عثمان بن عفان، وقال ابن عبد البر: لا أعلم فيه خلافاً، قال: وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد البثني، عن نافع، عن ابن عمر، ورواية معمر عن الزهري عند عبد الرزاق، وفي حديث أبي هريرة في روايته لهذه القصة عند "مسلم"، كذا في 'التنوير' [١٢٣/١]

أية تشديد الياء تأنيث أي استفهام إنكار وتوبيخ على تأخره إلى هذه الساعة. **انقلب** أي رجعت، روى أشهب عن مالك قال: إن الصحابة كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة على نحو تعظيم اليهود السبت، والنصارى الأحد، كذا في 'التنوير' [١٢٣/١] **فما رد** أي لم أشتغل بشيء إلا بالوضوء.

والوضوء أيضاً [وفيه دليل على عربية أيضاً] وقد توقف فيه جمال الدين بن هشام، كذا في مرقاة الصعود قال النووي: أي توضأت الوضوء فقط، قاله الأزهري، وقال الحافظ ابن حجر: أي الوضوء أيضاً اقتضرت عليه أو احترته دون الغسل، والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفصيلة حتى تركت الغسل واقتضرت على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على أن حيره محذوف أي والوضوء أيضاً يقتصر عليه **وقد علمت** ومع علمك تركت الغسل واكتفيت بالوضوء. **كان يأمر بالغسل** استدلل هذا اللفظ وبرجر عمر لعثمان في أثناء الخطبة على ترك الغسل من قال بوجوه، وأجاب عنه الطحاوي بأن عمر لم يأمر عثمان بالرجوع الغسل، وذلك بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فكان ذلك إجماعاً على نهي وجوب الغسل، ولولا ذلك ما تركه عثمان، وما سكنت عمر عن أمره إياه بالرجوع، وذكر نحوه ابن حزيمة وابن عبد البر والطبري والخطابي وغيرهم، وارتضاه كثير =

قال محمد: الغسل أفضل يوم الجمعة وليس بواجب، وفي هذا آثار كثيرة.

أي عدم الوجوب

٦٣ - قال محمد: أخبرنا الربيع بن صبيح، عن سعيد الرقاشي،

= من شرح صحيح البخاري وغيرهم، ولا يخفى ما فيه فإنه إما ينهض دليلاً على من قال باشتراط الغسل لصحة صلاة الجمعة، وهم قوم من الظاهرية، وأما من قال بوجوبه مستقلاً بدون الاشتراط فلا؛ لأن له أن يقول: الغسل وإن كان واجباً لكن تركه عثمان لشغله بأمر وضيق وقت فهو معدوم في تركه، ولا يلزم من تركه أن لا يكون واجباً، وإما لم يأمره عمر بالرجوع؛ لأنه قد وجب عليه أمر آخر وهو سماع الخطبة، فلو أمر بالرجوع لزم اختيار الأدنى وترك الأعلى، وبالجملة وجوب الغسل مقيد بسعة الوقت وعند ضيقه وحوف فوت واجب آخر يسقط وجوبه، فالأولى أن يجمع دلالة قصة عمر على الوجوب بأن رجر عثمان على ترك الغسل وترك الخطبة لأجله يحتمل أن يكون لتركه سبب مؤكدة، فإن الصحابة كانوا يبالعون في الاهتمام بالسنن.

أفضل هذا يشمل الاستئذان والاستحباب، والأول مختار كثير من أصحابنا، والثاني رأي بعض أصحابنا، والأول أرجح. **وليس بواجب**. وذهب الظاهرية إلى وجوبه أحداً من ظاهر الأحاديث المارة، وبه قال الحسن وعطاء بن أبي رباح، والمسيب بن رافع، ذكره العيني، وهو المروي عن أحمد في رواية، والمحكي عن أبي هريرة وعمار بن ياسر، كذا قال القسطلاني. وذكر النووي في شرح 'صحيح مسلم' [٢٧٩/١]: أن ابن المنذر حكى الوجوب عن مالك، وكلام مالك في الموطأ، وأكثر الروايات عنه ترده، وقال ابن حجر: حكى ابن حزم الوجوب عن عمر وجمعه غير من الصحابة ومن بعدهم، ثم ساق الرواية عنهم، لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً، وإما اعتمد ابن حزم في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد: ما كنت أظن مسلماً يدع الغسل يوم الجمعة.

الربيع هو الربيع بن صبيح - بفتح أولهما - السعدي البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أول من صف الكتب بالبصرة، مات سنة ستين بعد المائة، كذا في "التقريب" [٣٩٤/١]، وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٢٢٧، ١٥١/٢] أنه روى عن الحسن البصري، وحيد الطويل، ويزيد الرقاشي، وأبي الربيع وأبي غثال وغيرهم، وعنه الثوري، وابن المبارك، وكيع وغيرهم، قال العجلي وابن عدي: لا بأس به. **سعيد الرقاشي** نفتح الراء المهملة وخفة القاف آخره شين معجمة نسبة إلى رقاش اسم امرأة كثرت أولادها حتى صاروا قبيلة، وهي ست سبيعة بن قيس ثعلبة، ذكره السمعاني [٨١/٣] وابن الأثير، فسعيد هذا لعنه سعيد بن عبد الرحمن الرقاشي، ذكره الذهبي في "ميران الاعتدال" [رقم: ٣٢٢٨، ١٤٨/٢] وقال: لينه يحيى القطان، ووثقه جماعة، وقال ابن عدي: توقف فيه ابن القطان ولا أرى به بأساً. وقد روي عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب قال: 'اتقوا الله واتقوا الناس'، والذي أظن أن هذا من السباخ، فإن هذه الرواية بعينها وجدتها في 'كتاب الحجج' وفيه محمد أخبرنا الربيع بن صبيح البصري، عن يزيد الرقاشي، عن أس، وعن الحسن البصري كلاهما يرفعه إلخ، =

عن أنس بن مالك وعن الحسن البصري، كلاهما يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال:
في نسخة يرفعه

= وقال انه في 'الكشاف' [رقم: ٦٣٦١، ٢٦٠/٣] في ترجمته. يريد من أناس الرقاشي معابد، عن أنس،
واحسن، وعند صاحب مزي وحماد بن سماعة ضعيف وذكر في 'التهذيب' [رقم: ٢٢٢٧، ١٥١٢] في
ترجمته الأربع يريد الرقاشي من شيوخه ونسب لمعبد فيه ذكر. وقال أبو عيسى الترمذي في آخر 'شمائله' عندما
روى حديثاً من صريح يريد الفارسي عن ابن عباس: يريد الفارسي هو يريد من هرم، وهو أقدم من يريد
لرقاشي، وروى يريد الفارسي عن ابن عباس أحديث، يريد الرقاشي هو يريد ابن عباس، وهو يريد من أناس
لرقاشي، وهو يعني عن أنس بن مالك، يريد الفارسي ويريد الفارسي كلاهما من أهل البصرة
الحسن البصري هو من أخيه ساعد بن الحسن بن أبي الحسن بسرا، أمه مولاة لأب سبعة ولد لستين بقية من
حلافه عمر، وقدم من مدسة إلى البصرة بعد قتل عثمان، روى عن جماعة من الصحابة، وروى عنه جمع من
تابعين، كان مأموراً بثقة د عنه ورده وخرج جماعة، مات في رجب ١١٠ هـ، كذا في جامع الأصول، وله
ترجمة طويلة في 'التهذيب' [رقم: ١٤٥٠، ٥٤١/٢] وغيره.

كلاهما يرفعه أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٤] والترمذي [رقم: ٤٩٧] والسنائي [رقم: ١٣٨] عن قتادة عن
الحسن عن سمرة عن أبي بصير، قال الترمذي حسن صحيح. وقد روى عن الحسن مرسلاً، أخرجه أحمد في
المسند [رقم: ٢٠١٠١، ٨٥] وسهيلي في سبعة ورس في مائة في مصنفه، وأبو يعقوب الخليلي بأن
الحسن لم يسمع من سمرة كما قال ابن حبان في صحيحه من أربع من نفسه حسن، الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً،
وكذا قال ابن معين وشعبة، وقال أبو بصير الحسن اختلف في سمعه عن سمرة، والحسن لم يسمع من سمرة إلا
حديث العقبة، وأبو بصير عنه أنه قال سمرة في أول تاريخه توسط عن علي بن أبي حمزة الحسن من
سمرة صحيح، وعنه في حديثه وسكت عنه، وحدثه حاكم في 'المستدرک' وبار، فيقدم إثبات
هؤلاء على نفي أولئك، وأما مرسله فهو مقبول، فإن مراسيل الحسن معتمدة.

وقد روى هذا حديث جمع من الصحابة غير سمرة، أخرجه أصحاب الكتب المعتمدة، وضعف بعضها بحسن
بعض، منهم أنس أخرجه بن ماجة [رقم: ١٠٩١] عنه مرفوعاً من جماعة، وضعف عنه حتى أنه
في نسخة، ومن نسخة الحسن بن سعيد، أخرجه أصحاب [٨٣١] وبار، وصحاحي في 'المنعم الأوسط' ومنهم
أبو سعيد خدری أخرجه حديثه أبيه في 'البرار'، ومنهم أبو هريرة أخرجه حديثه بزار وابن عدي، ومنهم جابر
أخرجه عبد بن حمد وعبد البرق بن عدي، ومنهم عبد الرحمن بن سمرة أخرجه بصري وأبي بصير، ومنهم ابن
عباس أخرجه أبيه، وأخبره هذا حديث أصل صحيح، وهو من علي بن الحسن بن يوسف بن حبان وإلا فكيف
يكون مجرد الوضوء حسناً، وسند به بعضهم على الاستحباب، وهو كذلك ولا ثبوت مواصلة أبي بصير عن
الفصل يوم الجمعة فإنها دالة على الاستئذان.

"من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فاعُسل أفضل."

٦٤ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: سألته عن العُسل يوم الجمعة، والغسل من الحمامة، والغسل في العيدين، قال: إن اغتسلت فحسن، وإن تركت فليس عليك، فقلت له: ألم يقل رسول الله ﷺ: "من راح إلى الجمعة فليغتسل"؟ قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة، وإنما هو كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبِئْتُمُوهَ﴾ فمن أشهد فقد أحسن، ومن ترك فليس عليه، (القرة: ٢٨٢)

فيها ونعمت: قال الأصمعي: معناه فإلانة أحد ونعمت السة، وقال أبو حامد: معناه فإلانة أحد: لأن السة العسل، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي: أي مطهارة الوضوء غسل الواجب في التطهير للجمعة، ونعمت الحصة هي أي الطهارة، وهو بكسر الهمزة وسكون العين في المشهور، وروي بفتح الهمزة وكسر العين وهو الأصل في هذه السطة، وروي نعمت بفتح الهمزة وكسر العين وفتح التاء أي نعمت الله، قال السوي في شرح المهذب: "هذا تصحيف نهت عليه ثلاثا يعتر به، كذا في 'رهر الرى على احتى' نسيوصي [٢٠٥١] محمد بن أبان. بفتح الألف وحة التاء الموحدة، هو ممن صغفه جمع من القاد، فهي 'ميران لاعتدن' للذهبي [رقم: ٧١٣٤، ٤١/٦]: محمد بن أبان بن صالح القرشي، ويقال له: الخمي الكوفي، حدث عن زيد بن أسلم وغيره، ضعفه أبو داود وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقيل: كان مرحناً. وفي 'لسان الميران' للحافظ ابن حجر [رقم: ٦٣٥٤، ٤٨٨/٢]: قال السائي: محمد بن أبان بن صالح القرشي كوفي، ليس بثقة، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال أحمد: م يكن ممن يكذب، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخاري في 'التاريخ': يتكلمون في حفظه لا يعتمد عليه. فليس عليك. أي لا يلزم عيبك من تركه شيء. فليغتسل فإنه أمر وظاهر الأمر للوجوب. وإنما هو يريد أنه ليس كل أمر في الشرع فهو للزوم والوجوب، بل قد يكون الأمر للاستحسان والإباحة.

فليس عليه: أي من ترك الإشهاد على المايعة فليس عليه شيء، فإن الأمر لسد والاستحباب، لا للإلزام والإيجاب، هذا هو قول الجمهور، وقال الصحاك: هو عزم من الله تعالى، والإشهاد واجب في صغير الحق وكبيره، كذا نقله البغوي في "معالم التنزيل".

وكقوله تعالى: **يَوْمَ يُغَسِّلُ الصَّلَاةَ وَنُتْرُو فِي الْأَرْضِ** فمن انتشر فلا بأس، ومن جلس فلا بأس.

قال حماد: ولقد رأيت إبراهيم النخعي يأتي العيدين وما يغتسل.

٦٥ - **ول محمد** أخبرنا محمد بن أبان، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح قال: كنّا جلوساً عند عبد الله بن عباس، فحضرت الصلاة أي الجمعة، فدعا بوضوء أي أراد أن يتوضأ، فقال له بعض أصحابه: ألا تغتسل؟ قال: اليوم يوم بارد، فتوضأ.

٦٦ - **ول محمد** أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن منصور عن إبراهيم قال: كان علقمة بن قيس إذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة.

وكقوله تعالى: **يَوْمَ يُغَسِّلُ الصَّلَاةَ وَنُتْرُو فِي الْأَرْضِ** أي صلاة الجمعة، **يَوْمَ يُغَسِّلُ الصَّلَاةَ وَنُتْرُو فِي الْأَرْضِ** للتجارة وانتصرف في حوائجكم **يَوْمَ يُغَسِّلُ الصَّلَاةَ وَنُتْرُو فِي الْأَرْضِ** (الجمعة: ١٠) يعني الرق، وهذا أمر إباحة، كقوله تعالى: **يَوْمَ يُغَسِّلُ الصَّلَاةَ وَنُتْرُو فِي الْأَرْضِ** (سورة ٢)، وقال ابن عباس: إن شئت فاحرج، وإن شئت فاقعد، وإن شئت فصل إلى العصر، كذا قال العوفي. **ول حماد** يريد تأييد قول نخعي بمعه.

يأتي العيدين أي إلى المصلى لصلاة العيدين **ول يغتسل** طامه أنه من الأمور المستحبة فمن ترك فلا حرج. **ابن جريج** بضم الحيم مصعراً آخره جيم أيضاً هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي الفقيه ثقة فاضل، توفي سنة خمس مئة بعد المائة أو بعدها، كذا في "التقريب" [رقم: ٤١٩٣، ٣٥٨٢] 'والكاشف' [رقم: ٣٤٩٧، ٢٠٤/٢] **فروضا** تأكيد لتوضأ الأول إن كان الأول على معناه، وإن كان على معنى الإرادة فهو تأسيس، ويمكن أن يكون معناه فتت على وضوئه ولم يتوجه إلى الغسل.

الحنفي نسبة إلى قبيلة بني حنيفة لا إلى الإمام أبي حنيفة كما صه القاري. [فتح المعطى ٩٠/١] **لم يصل** قال القاري: أي لم يصل صلاة الضحى، فإنها مستحبة، وقد تصدق الله عن المسافرين بعض الفرائض فكيف بالنسبة. [فتح المعطى ٩١/١] **ول يغتسل** فيه دلالة على أن غسل يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا لغسل اليوم فيسقط استنانه عن تسقط عنه صلاة الجمعة كالمسافر، وقد اختلف فيه، فقل. إنه ليوم وسنه إن الحسب بن زياد صاحب الهداية وغيره، وسنه العيني في "شرحه" [٣٤٦، ٣٤٥/١] إن محمد وداود الطاهري، والثاني وهو الصحيح عند الجمهور أنه للصلاة بظاهر الأحاديث: **يوم الجمعة** ونحو ذلك، ومشأ الخلاف أن من لا تجب عليه الجمعة ليس لهم الغسل على القول الأول دون الثاني.

٦٧ - قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري، حدثنا منصور، عن مجاهد قال: من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزاءه عن غسل يوم الجمعة.

ابن المعتز الكوفي

سفيان الثوري هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، نسبة إلى ثور - بالفصح - ابن عبد مناة بن أد بن طابخة، قبيلة، روى عن جماعة كثيرة، وعنه جماعة عميرة كما بسطه المري في "تذيت الكمال" [رقم: ٢٣٩١، ٢٢٠/٣]، وذكر في ترجمته: قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين: هو أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن المبارك: كتب عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان، وقال شعبة: سفيان أحفظ مني، وقال ابن مهدي: كان وهب يقدم سفيان في الحفظ على مالك، وقال الدوري: رأيت يحيى بن معين لا يقدم على سفيان في زمانه أحداً في الفقه والحديث والرهدة وكل شيء، مولده ٩٧هـ، ونوفي بالبصرة ١٦١هـ.

مجاهد هو ابن حمر - بفتح الحيم وسكون الاء الموحدة - أبو الحجاج المحزومي مولا هم المكي المقرئ المفسر الحافظ، سمع سعداً وعائشة، وأنا هريرة، وابن عباس، ولزمه مدة، وقرأ عليه القرآن، وروى عنه الأعمش ومنصور، وابن عون، وقتادة وغيرهم، قال قتادة: أعلم من نقي بالتفسير مجاهد، وقال ابن حريج: لأن أكون سمعت من مجاهد أحب إلي من أهلي ومالي، وكان من أعيان الثقات، كذا في "تذكرة الحفاظ" للذهبي، وذكر في "التقريب" وغيره أن وفاته كانت سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع ومائة. **يوم الجمعة** وأما إن اغتسل قبل طلوع الفجر فظاهر الأخبار أنه لا يكفي في إحراز الفضيلة.

أجزاءه يشير إلى أنه لا يشترط اتصال الغسل بدهانه إلى المسجد، بل لو غسل بعد طلوع الفجر الصادق من الجمعة كفي ذلك، وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": استدلل مالك بالحديث في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالدهان، ووافقه الأوراعي والليث، والجمهور قالوا: يجري من بعد الفجر، وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء؟ فقال: نعم، ولم أر فيه أعنى من حديث ابن أري، يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أري عن أبيه، وله صحبة "أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل.

وذكر صاحب "خلاصة الفتاوى" [١٣/١، ١٤] و"الساية" [٣٤٥/١] وغيرهما: أنه لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وصلى بوضوء مستحدث لا يزال ثواب غسل الجمعة عند أبي يوسف، وعند الحسن بن مالك، وفيه نظر بأن هذا الغسل كما هو مقتضى الأحاديث للظافة ودفع الرائحة لا للطهارة فلا يصح تحيل الحدث، وذكر في "خلاصة" أيضاً أنه لو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك حتى صلى به الجمعة يزال غسل الجمعة عند أبي يوسف، وعند الحسن لا، وفيه نظر ذكره الريلي في "شرح المكر" وهو أنه لا يشترط وجود الاعتسال في ما سس الاعتسال لأجله، وإنما يشترط أن يكون متطهراً فيسعي الإجزاء في الصورة المذكورة عند الحسن أيضاً وقد صرح به قاضي حان في "فناواه".

٦٨ - قال محمد: أخبرنا عباد بن العوام، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان الناس عُمَالاً أنفسهم،

عباد بن العوام تشديد اثناء الموحدة والواو. قال الذهبي في 'تذكرة الحفاظ'، عباد بن العوام الإمام المحدث أبو سهل الواسطي وثقه أبو داود وغيره، قال ابن سعد: كان من سلاء الرجال في كل أمر، وكان ينشيع محسبه الرشيد زماناً، ثم خلى عنه فأقام بعدد، واختلف في وفاته بعد سنة ثمانين ومائة على أقوال ستة ثلاث، أو خمس، أو ست، أو سبع، وهو متفق على الاحتجاج به. **عمرة** بالفتح، ست عبد الرحمن بن سعد بن ررارة، كانت في حجر عائشة ورثتها، وردت عنها كثيراً من حديثها وعن غيرها، وروى عنها جماعة، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وابنه أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ماتت سنة ثلاث ومائة، وهي من التابعيات المشهورات، كذا قال ابن الأثير الحرري في 'جامع الأصول'.

قال الخ أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٢] عنها لمقط: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون إلى الجمعة بهياتهم فقيل لهم: لو اعتستمت، وروي عن عكرمة أن ناساً من أهل العراق جاءوا إلى ابن عباس فقالوا: أترى العسل يوم الجمعة واجماً؟ قال: لا، ولكنه أطهر، وسأحرقكم كيف بدء العسل؟ كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على طهورهم، وكان مسجدهم صيفاً مقارب السقف، فيخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف حتى تارت منهم رياح، ادى ذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: يا أيها الناس، لا تلبسوا الصوف، ولا تلبسوا الخمر، ولا تلبسوا الخمر، ولا تلبسوا الخمر، قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع مسجدهم، وذهب بعض انبي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق.

وفي رواية السبائي عن عائشة: إنما كان الناس يسكنون العالية فيحصبون الجمعة وهم وسح، فإذا أصابهم الريح سبعت أرواحهم فيتأذى به الناس، فذكرو ذلك لرسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس، لا تلبسوا الصوف، ولا تلبسوا الخمر، ولا تلبسوا الخمر، ولا تلبسوا الخمر، [رقم: ١٩٥٨]: كان الناس يتأبون جمعة من مزارهم ومن العواني فيأتون في الغداء ويصيبهم العار، فيخرج منهم الريح، فأتى رسول الله ﷺ ينسان منهم وهو عدي، فقال: يا أيها الناس، لا تلبسوا الصوف، ولا تلبسوا الخمر، ولا تلبسوا الخمر، وقال الصحابي [شرح معاني الآثار ٨٢/١] بعد ما روى عن ابن عباس خو ما مر: فهذا ابن عباس يحذر أن ذلك الأمر الذي كان من رسول الله ﷺ أنه لم يكن يروحون عليهم، وإنما كان لعل، ثم ذهبت تلك العلة، فذهب العسل، وهو أحد من روى عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان يأمر بالعمل، وقال بعد رواية قول عائشة: فهذه عائشة تحذر بأن رسول الله ﷺ إنما كان يذهبهم إلى الغسل لليلة التي أخبر بها ابن عباس، وأنه لم يفعل ذلك عليهم حتماً. **عمال أنفسهم** أي يعملون بأيديهم لأنفسهم بالمزراعة وغيرها، ولم يكن لهم خادوم.

فكانوا يروحون إلى الجمعة بهياتهم، فكان يقال لهم: لو اغتسلتم.

من حصره برسائه

باب الاغتسال يوم العيدين

٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يغتسل قبل أن يغدو إلى العيد.

أي يذهب بالفناء

٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو.

وفي نسخة: أخبرني

قال محمد: الغسل يوم العيد حسن وليس بواجب، وهو قول أبي حنيفة.

باب التيمم بالصعيد

٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجوف.....

إلى الجمعة. أي يدهون صلاة الجمعة على هياتهم ولباسهم المعتاد من غير غسل، ولا استعمال طيب، ولا تغيير لباس. لو اغتسلتم: دل هذا الخبر على أن الغسل إنما يعتد به إذا كان قبل الصلاة، فإن اغتسل بعد الصلاة لا يعتد به، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه، وذهب ابن حزم الظاهري ومن تبعه إلى أنه يكفي بالغسل يوم الجمعة سواء كان قبل الصلاة أو بعدها، وهو خلاف الأحاديث الواردة في شرعية الغسل، وقد رده ابن حجر في 'فتح الباري' [٤٦٢ ٢] بأحسن رد. قيل أن يعدو. استسط منه صاحب "الحر الرائق" [١١٨/١] أن يغسل العيد للصلاة لا لسوء، وذكر إنباس رده في "شرح التقية": لم يقل في هذا الغسل أنه لليوم أو للصلاة، ويسعى أن يكون مثل الجمعة؛ لأن في العيدين أيضاً لاجتماع فيستحب الاعتسال دفعا للرائحة الكريهة.

حسن: هذا يشتمل الاستئان والاستحباب، فمن قال باستئان غسل يوم الجمعة قال باستئان غسل العيدين، ومن قال باستحبابه قال باستحبابه، والأرجح هو الأول؛ لما روى ابن ماجه عن عماره بن سعد أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى، قال الحافظ ابن حجر في تحريخ أحاديث "شرح الوحي" للرافعي: رواه إسماعيل والنسائي وابن قانع وعبد الله بن أحمد في رياضات المسند من حديث عماره، وإسناده ضعيف، ورواه الزائر من حديث أبي رافع، وإسناده ضعيف أيضاً، وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي، وعن ابن عمر رواه مالك، وروى البيهقي عن عروة بن الزبير أنه اغتسل للعيد وقال: إنه سنة.

التيمم: هو في اللغة القصد، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استحابة للصلاة ونحوها. الحرف: بضم فسكون أو بصمتين موضع عنى ثلاثة أميال من المدينة.

حتى إذا كان بالمربد نزل عبد الله بن عمر فتميم صعيداً طيباً، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صلى.

٧٢ - حرراً مالت، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة ^{بني معها} ^{حفظ يوف} أنها

قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنّا بالبيداء أو بذات...
الشك من عائشة

نابريد بكسر الميم وسكون الراء وموحدة مفتوحة ودال مهملة على ميل أو ميلين من المدينة قاله الباجي. **فسم** قال الباجي: فيه التيمم في الحصر لعدم الماء؛ إذ ليس بين الحرف والمدينة مسافة القصر، قال محمد بن مسleme: وإنما تيمم نابريد؛ لأنه حاف فوات الوقت يعني المستحب، وروي في البخاري أنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ولم يعد وإلى جواره في الحضر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعي، وقال زرر وأبو يوسف: لا يجوز التيمم في الحصر بخال، كذا قال الرقائي [١٧٢/١] **عند الرحمن** هو ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المديني الفقيه، وثقه أحمد وغير واحد، مات بالشام ١٢٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٧].

أيده هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق المديني، قال ابن سعد: ثقة ربيع، عالم فقيه ورع، مات سنة ست ومائة على الصحيح، كذا قال السيوطي وغيره. **في بعض استدره** قال ابن حجر في "فتح الباري": قال ابن عبد البر في "التمهيد": يقال: إنه كان في عرة بني المصطلق، وحرم في "الاستدكار" وسقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان، وعرة بني المصطلق هي عزة المريسيع، وفيها وقعت قصة الإفك لعائشة، وكان ابتداء ذلك بسب وقوع عقدتها، فإن كان ما صرحوا به ثانياً حمل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين، لاختلاف القصتين كما هو بين في سياقهما، واستبعد بعض شيوفا ذلك، قال: لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية حبر، لقولها في الحديث. "حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الحيش" وهما بين المدينة وخيبر، جزم به النووي.

قلت: وما حرم به مخالف لما حرم به ابن التين فإنه قال: البيداء هي دو الحيفة بالقرب من المدينة من طريق مكة، وذات الحيش وراء ذي الحليفة، وقال أبو عبيد الله السكري في "معجمه": البيداء أدنى إلى مكة من ذي الحليفة، ثم ساق حديث عائشة، ثم ساق حديث ابن عمر قال: "بيداؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد الحديث، قال. والبيداء هو الشرف الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة، وذات الحيش من المدينة على بريد، وبينها وبين العقيق سعة أميال، والعقيق من طريق مكة لا من طريق حبر، فاستقام ما قاله ابن التين. [فتح الباري ١/٥٦٩، ٥٧٠]

الجيش انقطع عِقدي، فأقام رسولُ الله ﷺ على التماسه، وأقام الناسُ وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر فقالوا: ألا ترى إلى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، قالت: فجاء أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ورسولُ الله ﷺ واضعُ رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسولَ الله ﷺ والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، قالت: فعاتبني وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا رأسُ رسول الله ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء،
أي كونه واستقراره

انقطع في التفسير من رواية عمرو بن الحارث: سقطت قلادة لي باليداء ونحن داحنون المدينة فأباح النبي ﷺ وبرل، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قرعهم من المدينة، كذا في "الفتح" [٥٧٠/١] **عقدي** بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق يسمى قلادة، ولأبي داود من حديث عمار: أنه كان من جرع طمار، وفي رواية عمرو بن الحارث: سقطت قلادة لي، وفي رواية عمرو بن الحارث: أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت أي ضاعت، واجمع بينهما أن إضافة القلادة إلى عائشة لكونها في يدها وتصرفها وإلى أسماء لكونها منكها كذا في "الفتح" [٥٧٠/١ - ٥٧٤] **فأقام** فيه اعتناء الإمام بحفظ حقوق المنسبين وإن قلت، فقد نقل ابن بطلان أن لمس العقد كان اثني عشر درهماً، قاله في "الفتح" [٥٧٠/١، ٥٧١] **وليسوا على ماء** استدل بذلك على حوار الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه. **فأتى الناس**: فيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج.

أقامت أسند الفعل إليها؛ لأنه كان بسببها **فجاء أبو بكر** فيه حوار دخول الرجل على بنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك. **أن يقول** أي من كلمات الرجوع والعتاب. **بطعني** بصم العين، وكذا جميع ما هو حسني، وأما المعوي فيقال: يطعن بالفتح هذا هو المشهور فيهما معاً وحكي فيهما معاً الفتح والضم، كذا في "التنوير" [٧٤/١] **حاصرني** حصر الإنسان بفتح المعجمة وسكون المهملة وسط الإنسان.

حتى أصبح قال بعضهم: ليس معناه بيان غاية اليوم إلى الصباح، بل بيان غاية فقد الماء إلى الصباح؛ لأنه قيد قوله: 'حتى أصبح' بقوله: 'على غير ماء' أي آل أمره إلى أن أصبح على غير ماء، وأما رواية عمرو بن الحارث فلفظها: ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح، فإن أعربت الواو حالية كان دليلاً على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر، واستدل به على أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت؛ لقوله في رواية عمرو بن الحارث: حضرت الصبح 'فالتمس الماء فلم يوجد'، وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول أية الوضوء، وهذا استعظموا بروه على غير ماء، كذا في "الفتح" [٥٧١/١]

فأنزل الله تعالى آية التيمم، فتيَمَّمُوا، فقال أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلُ بَرَكَتِكُمْ
 بِالتَّيَمُّمِ عَهْلَةً ثُمَّ مَعْجَمَةً مَعْصَرًا
 يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: وَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّتِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وهذا نأخذ، والقيم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، حالة الصبر

اية التيسيم قال ابن العربي: هذه معصلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأنها لا يعلم أي الأيتين عيب عائشة، وقال بن بطا: هي اية النساء أو آية المائدة، وقال القرطبي: هي آية النساء، ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوصوة، وأورد الواحدي في "مصابير" هذا حديث عند ذكر آية النساء أيضاً، وحقي على الجميع ما ظهر لمحماري من أن المراد آية المائدة بعد تردد رواية عمرو بن حارث؛ إذ صرح فيها بقوله: فربنا هـ.

فيسموا . يحتمل أن يكون حكاية عن فعل الصحابة، ويحتمل أن يكون حكاية بعض الآية. **فقال أسيد** أبو يحيى الأنصاري لصحابي الخليل، مات ستة عشر أو إحدى وعشرين بك قال ما قال دون غيره؛ لأنه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع، كذا في "الفتح" [٥٧٢/١]

ما هي **دول بركتكم** أي بل هي مسوقة غيرها من البركات، وفي رواية هشام بن عروة: فوالله ما رزقك من أمر بكرهيه إلا جعل الله ممسماً فيه خير، وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك، فقوى قول من ذهب إلى تعدد صباح العقد، ومن حرم بذلك محمد بن حبيب الأحباري، فقد سقط عقد عائشة في عروة ذات الرقاع وفي عروة بن المصطلق، وقد اختلف أهل المعاري في أي هاتين العرونتين كانت أولاً، وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال: لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع، فهذا يدل على تأخرها عن عروة بن المصطلق؛ لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة، ومما يدل على تأخر لقصة عن قصة الإفك أيضاً ما رواه الأصبغاني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت: لما كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا حرحت مع رسول الله ﷺ في عروة أخرى، فسقط أيضاً عقدي حتى حسن الناس علي التمسسه، فقال لي أبو بكر: يا سيدي! في كل سفرة يكون عاء ولاء على الناس، فأمر الله بالرحمة في التيمم، فقال أبو بكر: إنك لمباركة ثلاثاً، وفي إسناده محمد بن حميد الزراري، وفيه مقال، كذا في 'الفتح' [٥٧٣، ٥٧٢/١]

والمراد به نفسه وأهله وأبناءه. **فوجدنا العقد** طاهر في أن الدين توجهوا في ضمه أو لا يعمده.

قول أبي حنيفة: وبه قال الثوري وإليه ساعد والشافعي وإن أبي سلمة وغيرهم: به لا يخبره، لا صريحا: صراحة نوحه، وصراحة نبيذ إلى المرفقين، وبه قال مانت إلا أنه لا يرى اسوع إلى المرفقين فرصا، ومن روي عنه التميم إلى المرفقين عند الله بن عمر، والشعبي، والحنس البصري، وسأله بن عبد الله بن عمر، وقال الأوزاعي: =

باب الرجل يصيب من امرأته أو يباشرها وهي حائض

٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لَتَشُدَّ إزارها على أسفلها، ثم يباشرها إن شاء.
بالعاق ونحوه
أي أراد

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بذلك وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.
بالمباشرة ما فوق الإزار
أي فقهاء الكوفة

= ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى الكوعين، وبه قال أحمد وإسحاق بن راهويه وداود والطبري، وقال ابن أبي ليلى والحسن بن حي: التيمم ضربتان: بمسح بكل ضربة وجهه وذراعيه وقال الزهري: يلع بالمسح إلى الأباط وروى عنه ابن الكوعين، وروى عنه ضربة واحدة، كذا ذكره ابن عبد البر وقد احتفت الأبحار والآثار في كيفية التيمم هل هي ضربة أم ضربتان؟ وهل ضربة اليدين إلى الأباط أو إلى المرفقين أو إلى الكوعين؟ باختلافه تفرقت الفقهاء وصار كل إلى ما رواه أو أدى الاجتهاد في نظره ترجيحه، والذي يتحقق بعد غموض الفكر وعوض النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها، وترجيح افتراض بلوغ مسح اليدين إلى الكوعين، واستحباب ما عدا ذلك إلى المرفقين، كما حققه ابن حجر في "فتح الباري" [٥٨٥/١] والووي في "شرح صحيح مسلم" [١٦٠/١] وغيرهما والكلام ههنا طويل لا يسعه هذا المقام.

يباشرها مباشرة الرجل امرأته التقاء بشرتيهما إلا الجماع، كذا في "إرشاد الساري". أن عبد الله بن عمر هكذا في أكثر نسخ موطأ محمد، وفي رواية يحيى للموطأ: أن عبد الله بن عمر أرسل الحديث، وهو بضم العين شقيق سالم ثقة مات سنة ست ومائة. **فقالت** أفنته بفعله مع أزواجه كما في الصحيحين [السجاري رقم: ٣٠٢، ٣٠٣، ومسلم، رقم: ٦٧٩، ٦٨١] عنها وعن ميمونة أيضاً. **لَتَشُدَّ** بكسر اللام وشد الدال المفتوحة أي لتربط. **على أسفلها**: أي ما بين سرتها وركبتها.

قول أبي حنيفة: قال مالك والأوراعي والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف. له منها ما فوق الإزار، وهو قول سالم ابن عبد الله والقاسم بن محمد، وحجتهم تواطؤ الآثار عن عائشة وميمونة وأم سلمة عن النبي ﷺ أنه كان يأمر إحداهن إذا كانت حائضاً أن تشد عليها إزارها ثم يباشرها، وقال سفيان الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يجتنب موضع الدم، ومن روى عنه هذا المعنى ابن عباس، ومسروق بن الأجدع، وإبراهيم البخعي وعكرمة، وهو قول داود بن عبيد، وحجتهم حديث ثابت عن أس عن النبي ﷺ قال: **صَبْرٌ** أي صبراً من حياء سكاج، وفي رواية: ما حياء حياء، كذا في "الاستذكار" [١٨٣/٣، ١٨٤] وفي "فتح الباري": ذهب كثير من السلف والثوري، وأحمد وإسحاق إلى أن الذي يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط، وبه قال محمد بن الحسن =

= من الحمية ورجحه الضحاوي وهو اختيار أصح من المانكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية، واحتاره ابن المنذر، وقال النووي: هو الأرجح دليلاً لحديث أنس في "مسند". **مسألة** لا يجوز غسل وجهه وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. [فتح الباري: ١، ٥٣٢، ٥٣٣]

لا حتى تغسل فإن قيل: إن في قول الله عز وجل: **لَا حَرَّ عَلَيْهِمْ خِفَاءٌ وَلَا نَعَالٌ خِثَاءٌ** (البقرة ٢٢٢) دليلاً على أنهم إذا طهروا من الحيض حل ما حرم عليهم من الحيض، لأن "حتى" عاية فما بعدها خلاف ما قبلها؟ فالجواب: أن في قوله تعالى: **لَا حَرَّ عَلَيْهِمْ خِفَاءٌ وَلَا نَعَالٌ خِثَاءٌ** (سورة البقرة ٢٢٢) دليلاً على تحريم الوضوء بعد الطهر حتى يطهروا بالماء، لأن تطهروا تفعل

من الطهارة، كذا في "الاستذكار" [١٨٩/٣]

وهذا **أحمد** قال مالت وأكثر أهل المدينة: إذا انقطع عنها الدم لم يجر وضؤها حتى تعتسل، وبه قال الشافعي والطبري، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضي عشرة أيام كان له أن يظأها قبل اعتسل وإن كان انقطاعه قبل العشر لم يجر حتى تعتسل، أو يدخل عليها وقت الصلاة، قال أبو عمر: هذا تحكيم لا وجه له، كذا في "الاستدكار" [١٨٨/٣]، وظاهر إطلاق محمد ههنا عدم التفصيل، لكن المشهور في كتب أصحابنا التفصيل بين ما إذا انقطع الدم لعشرة أيام، فيحل وضؤها قبل الاغتسال وبين ما إذا انقطع لأقل منه، فلا يخل قبل أن يتطهر، أو يمضي عليه وقت ذلك، ووجهه بأنه قد قرئ قوله تعالى: **حتى يطهر** هـ بالتحفيف وبالتشديد والقراءتان كالأيتين، فيحمل الأول على الأول، والثاني على الثاني، وهما مذهب آخر وهو أنه يخل الوضوء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصانة الماء بالوضوء، أخرجه ابن جرير عن طاوس ومجاهد قالوا: إذا طهرت أمرها بالوضوء، وأصاب منها، وأخرج ابن السدر عن مجاهد وعطاء قالوا: إذا رأت الطهر فلا بأس أن تستطيب بالماء ويأتيها قبل أن تعتسل.

نَحْبُ عَلَيْهَا أَنْ يَمُضِيَ وَقْتُ تَقْدِيرِ فِيهِ أَنْ تَعْتَسِلَ وَتَشْرَعَ فِي الصَّلَاةِ.

٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يحل لي من امرأتي

وهي حائض؟ قال: "تشد عليها إزارها، ثم شأنك بأعلاها."

في نسخة: لتشدد بالتصبي أي دونك

قال محمد: هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقد جاء ما هو أرخص من هذا عن عائشة أنها

أي أيسر وأسهل

قالت: يجتنب شعار الدم، وله ما سوى ذلك.

مجهول أو معروف

أخبرنا مالك كذا أخرجه البيهقي أيضاً عن زيد بن أسلم ذكره السيوطي في "الدر المنثور"، وكذلك أخرجه الدارمي مرسلًا. أخبرنا زيد قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً روى هذا مسنداً بهذا اللفظ ومعناه صحيح ثابت.

أن رجلاً: قد روى أبو داود [رقم: ٢١٢] عن عبد الله بن سعد، قال: سألت رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: "لت ما فوق إزارها، وأخرج أحمد وابن ماجه كذلك، وأخرج أحمد وأبو داود [رقم: ٢١٣]

[٢١٣] عن معاذ بن جبل قال: سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ قال: "ما فوق إزارها". والمعنى من ذلك: فليس، وبه علم اسم السائل. تشد عليها: بفتح التاء وصم الشين والدال، خبر معناه

الأمر أو أريد به الحدث محاراً، أو بتقدير أن يؤول بالمصدر، فإن قلت: كيف يستقيم هذا جواباً عن قوله: "ما يحل لي؟" قلت: يستقيم مع قوله: "ثم شأنك بأعلاها" كأنه قيل له: يحل لك ما فوق الإزار، وشأنك مصوب

بإضمار فعل ويجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف، تقديره مباح أو جائز، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" لعلي القاري [٢٣٥/٢] من هذا. أي مما ذكر من حل ما فوق الإزار.

أما قالت: يؤيده ما أخرجه أبو داود [رقم: ٢٧٢] والبيهقي عن بعض أرواح النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ثم صنع ما أراد، وأخرج عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي عن عائشة أنها

سئلت ما للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقالت: "كل شيء إلا فرجها"، وأخرج ابن جرير عن مسروق قلت لعائشة: ما يحل للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً؟ قالت: "كل شيء إلا الجماع"، وأخرج أحمد وعبد بن

حميد والدارمي ومسلم [رقم: ٦٩٤] وأبو داود [رقم: ٢٥٨] والترمذي [رقم: ٢٩٧٧] والسنائي [رقم: ٢٨٨] وابن ماجه وأبو يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والبيهقي وابن حبان عن أنس: أن اليهود كانوا إذا

حاصت المرأة منهم أخرجوها من البيت ولم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيوت، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأبى رسول الله ﷺ ويأبى بيت عن المحصنة (القرة: ٢٢٢) فقال رسول الله ﷺ: جاعلون في بيوت وصنعوا

كل شيء إلا النكاح، الحديث.

شعار بالكسر بمعنى العلامة، ومعنى الثبوت الذي يلي الجسد، ذكره في "النهاية"، والمراد موضع الدم أو الكرسف.

باب إذا التقى الختانان هل يجب الغسل

٧٦ - أخبرنا مات، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون: إذا مسَّ الختانُ الختانَ فقد وجب الغُسلُ.

٧٧ - أخبرنا مات، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة ما يوجب الغسل؟ فقالت: أتدري ما مثلكَ يا أبا سلمة؟
سالم بن أبي أمة
نلاطفه أو نعاته

الختانان المراد به ختان الرجل وهو مقطع جلده وحفاص المرأة هو مقطع جلده في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بيها وبين مدخل الذكر حلقة رقيقة. **سعيد بن المسيب** [ابن حنبل بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم] أبو محمد المحرومي المدي سيد فقهاء التابعين، قال قتادة: ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلل والإحرام منه، مات سنة ثلاث وتسعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧] **وعثمان** ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي أمير المؤمنين ذو النورين، قتل يوم الجمعة لثمان عشرة حلت من ذي الحجة ٣٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩]

كانوا يقولون إلخ هذا حديث صحيح عن عثمان بأن الغسل يوجه التقاء الختاتين، وهو يدفع حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن ريد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان، قال: قت: رأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يحس؟ قال عثمان: تنوضاً للصلاة، ويعسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال وسأل ذلك علياً، والزيبر، وطبحة، وأبي بن كعب فأمروه بذلك، هذا حديث مكر لا يعرف من مذهب عثمان، ولا من مذهب عبي ولا من مذهب المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير، وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذ فيه أكر عنه، كذا في "الاستدكار" [٧٩/٣، ٨١] **مس** المراد بالمس والاتقاء في حر "إذا التقى" المحاورة كرواية الترمذي [رقم: ١٠٩] إذا جاور، وليس المراد حقيقة المس؛ لأنه لا يتصور عند عيبة الحشفة، فلو وقع مس بلا إيلاج لم يجب الغسل بالإجماع. **الختان** أي موضع القطع من الذكر. **الختان** أي موضع القطع من فرج الأنثى.

أبي سلمة إلخ ابن عوف الزهري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، وثقه ابن سعد وغيره، مات بالمدينة ٩٤هـ كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٥] **ما مثلك إلخ** فيه دليل على أن أبا سلمة كان عندها ممن لا يقول بذلك وأنه قلد فيه من لا علم له به، فعاتبته بذلك؛ لأنها كانت أعلم الناس بذلك المعنى، وقد تقدم عن أبي سلمة روايته عن عطاء بن يسار، وعن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: **مس** من مات، وأن أبا سلمة كان يفعل ذلك، فلذلك نفرت عنه، قاله ابن عبد البر. [الاستدكار: ٩٠/٣]

مَثَلُ الْفَرْجِ يَسْمَعُ الدِّيَكَةَ تَصْرُخُ فَيَصْرُخُ مَعَهَا، إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ. ^{تصبح} ^{بينت الحكم بعد ما زجرته}

٧٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ لَبِيدٍ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ، فَقَالَ زَيْدُ ابْنُ ثَابِتٍ: يَغْتَسِلُ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ: فَإِنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ لَا يَرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: نَزَعَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

أي أقلع ورجع عنه

مَثَلُ الْفَرْجِ. [قال المحمد: كسور، ويضم كسوح: فرح الدجاج] [فكانه قال: لا، فقالت: مثل] قال الباجي: يحتمل معنيين: أحدهما: أنه كان صبيّاً قبل البلوغ فسأل عن مسائل الحماة الذي لا يعرفه ولم يبلغ حده، والثاني: أنه لم يبلغ مبلغ الكلام في العلم. **الديكة**. بور عبدة جمع ديك ويجمع أيضاً على ديوك ذكر الدجاج.

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ابن قيس الأنصاري، ولقبه صبحه. **عبد الله بن كعب**: الحميري المدني صدوق روى له مسلم والسائي، قاله الزرقاني [١٥٠/١] **محمود بن لبيد**. [يفتح اللام وكسر الموحدة، ابن عقبة بن رافع] الأنصاري الأشجعي من بني عبد الأشهل، ولد على عهد النبي ﷺ وحدث عن النبي ﷺ بأحاديث، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين، فلم يصنع شيئاً ولا علم منه ما علم غيره، مات سنة ست وتسعين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢٣٧٥، ٤٣٥/٣، ٤٣٦] **زيد**. الجاري المدني أبو سعيد، وقيل: أبو حارثة كاتب الوحي أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، مات ٤٥هـ، وقيل: ٤٨هـ، وقيل: ٥١هـ، كذا في "الإسعاف".

يكسل: أكسل الرجل إذا جامع ثم أدركه فتور فلم ينزل.

يغتسل: روى ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن عن رفاعة بن رافع قال: كنت عند عمر فقيل له: إن زيد ابن ثابت يمتني الناس في المسجد بأنه لا غسل على من يجامع ولم ينزل، فقال عمر: عليّ به، فأتي به، فقال: يا عدو نفسك! أوبلع من أمرك أن تغني برأيك؟ قال: ما فعلت، وإنما حدثني عمومي عن رسول الله ﷺ، قال: أي عمومتك؟ قال: أبي بن كعب وأبو أيوب ورفاعة فالتفت عمر إلي وقال: ما تقول؟ قلت: كما فعله على عهد رسول الله ﷺ فجمع عمر الناس، فاتفقوا على أن الماء لا يكون إلا من الماء إلا علي ومعاذ، فقالا: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقال عمر: قد اختلفتم وأنتم أهل بدر، فقال علي لعمر: سل أرواح النبي ﷺ فأرسل إلى حفصة، فقالت: لا أعلم، فأرسل إلى عائشة، فقالت: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل، فتحطم عمر - أي تعيط - وقال: لا أوتي بأحد فعله ولم يغتسل إلا أنهكته عقوبة، فلعل إفتاء زيد ومحمود بن لبيد كان بعد هذه القصة، كذا في "شرح الررقاني" [١٥٠/١] **أن يموت**: في رجوعه دليل على أنه صح عنده أنه منسوح.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

أي غابت رأس الذكر المخون

باب الرجل ينام هل ينقض ذلك وضوءه؟

٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، قال: إذا نام أحدكم وهو مضطجع فليتوضأ.

٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرني نافع، عن ابن عمر أنه كان ينام وهو قاعد فلا يتوضأ.

قال محمد: ويقول ابن عمر في الوجهين جميعاً نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

قول أبي حنيفة به قال مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور والصيري وأبو عبيد وغيرهم من علماء الأمصار، وإليه ذهب جمهور أصحاب داود، وبعضهم قالوا: لا غسل ما لم يرل تمسكاً بحديث: عن أبي هريرة وغيره، واختلف الصحابة فيه فذهب جمع كثير إلى وجوب الغسل وإن لم يبر، وبعضهم قالوا بالوضوء عند عدم الإنزال، ومهم من رجع عنه، فمن قال بوجوب الغسل عائشة وعمر وعثمان وعبي وريد كما ذكره مالك، وابن عباس وابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة عنهما، وأبو بكر أخرجه عبد الرزاق، والعمان بن بشير وسهل بن سعد وعامة الصحابة والتابعين، ذكره ابن عبد البر [الاستدكار: ٩٣/٣] ولم يختلف في ذلك عن أبي بكر وعمر، واختلف فيه عن عبي وعثمان وريد، وقد صح عن أبي بن كعب أنه قال: كان ذلك أي وجوب الوضوء فقط بالإكسال رخصة في بدء الإسلام ثم نسخ، ولذلك رجع عنه أبي بعد ما أفتى به، وروى عائشة وأبو هريرة وعمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، وغيرهم مرفوعاً: عن أبي هريرة ذكر كل ذلك مع زيادات نفيسة ابن عبد البر في "التمهيد" و"الاستدكار" [٩٣، ٩٢/٣] وقد سطر الكلام فيه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" وأثبت وجوب الغسل بالالتقاء بالأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة، فليراجع.

ريد بن أسلم العدوي، وكان من العلماء بالتفسير، وله كتاب فيه. إذا نام **الح** ليحيى. مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال: "إذا نام أحدكم مضطجعاً فليتوضأ" **فلا يوصا** لأن اليوم ليس يحدث، وإنما هو سبب وقد كان نومه حقيقاً. ويقول ابن عمر فيه أنه لم يذكر قول ابن عمر في الوجه الأول، فتأمل، كذا قال القاري [فتح المعطى. ١٠٥/١] **قول أبي حنيفة** اختلف العلماء فيه فقال مالك: من نام مضطجعاً أو ساجداً فليتوضأ، ومن نام جالساً فلا إلا أن يطول نومه، وهو قول الرهري وربيعه والأوراعي وأحمد، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء إلا على من نام مضطجعاً أو منوركاً، وقال أبو يوسف: إن نعد اليوم في السجود فعليه الوضوء، وقال الثوري وأحمد بن حنبل وسليمان والحنفي: إنه لا وضوء إلا على من اضطجع، =

إِذَا رَأَتْ مَاءً

فقال الخ وعند ابن أبي شيبة فقال: هذا من حديث سفيان قال: لعله، قالت: لعله، قال: نعم، قال: فقلت: لعليّ ما كنت لأنتهي حتى أعلم في حل أنا أم في حرام، ففيه وجوب العسل على المرأة بالإنزال، ونفى ابن بطلال الخلاف فيه، لكن رواه ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي، وإسناده جيد، فيدفع استبعاد النووي صحته عنه، كذا في "شرح الزرقاني" [١٥٩/١، ١٦٠]

فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَفَّ لَكَ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟ قَالَ: فَالْتَفَتْتُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
لِي نَسَخَةٍ: قَالَتْ

فَقَالَ: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟"

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ح.

فَقَالَتْ قال الولي العراقي: أنكرت مع جواب المصطفى لها؛ لأنه لا ينزوم من ذكر حكم الشيء تحقيقه.
عائشة في حديث آخر أن أم سلمة هي ائقائلة ذلك، قال القاضي عياض: يَحْتَمِلُ أَنْ كَلَّمَتْهُمَا أَنْكَرَ مَا عِنْدَهَا وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ. إِنْ الصَّحِيحُ هَهُنَا أَنَّ سَمَةَ لَا عَائِشَةَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَهَذِهِ جَمْعٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ حُضُورُ عَائِشَةَ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ.

أَفَّ لَكَ قال عياض: أي استحقاراً لك، وهي كلمة تستعمل في الاستحقار. وأصل الأف وسح الأطايف، وفيه عشر معات: أف بالكسر والضم والفتح دون توين وبالتنوين أيضاً وذلك مع ضم همزة فهددة ستة، وأف باهاء، وأف بكسر الهمزة وفتح الفاء، وأف بضم الهمزة وتسكين الفاء، وأف بضم الهمزة والقصر، قنت: فيه نحو أربعين لغة حكاه أبو حيان في "الارتشاف"، كذا في "التنوير" [٧١/١]

وَهَلْ تَرَى قال ابن عبد البر: فيه دليل على أنه ليس كل النساء يحتلمن وإلا لما أنكرت ذلك عائشة وأم سلمة، قال. وقد يوجد عدم الاحتلام في بعض الرجال، قنت: وأي مانع من أن يكون ذلك حصيصة لأرواح النبي ﷺ أهل لا يحتلمن كما أن الأنبياء لا يحتلمون؛ لأن الاحتلام من الشيطان فلم يسلط عليهم. وكذلك على أرواحه تكريماً له، كذا في "التنوير" [٧١/١] **تَرَبَّتْ يَمِينُكَ** قال النووي في هذه القصة خلاف كثير منسب للسلف والخلف، والأصح الأقوى الذي عنبه المحققون أنها كلمة معها افتقرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي، فيذكرون تربت يداك، وقتله الله، ولا أم لك وثكنته أمه، وويل أمه، وما أشبهه، يقولونها عند إنكارهم الشيء أو الرجوع عنه، كذا في "زهر البرق على المحتجى" [٤٢/١]

الشبه بكسر الشين وسكون الباء، وشبه بفتحهما لغتان مشهورتان، قال النووي: معناه أن الولد متولد من ماء الرجل وماء المرأة فأيهما عنب كان الشبه له، وإذا كان للمرأة مبي وإبراله وحروجه منها ممكن، كذا في "زهر البرق" [٤٢/١] **وهذا واحد** أي بوجوب الغسل على المرأة إذا رأت مثل ما يرى الرجل ورأت بدلاً، وروي عنه في غير رواية الأصول أنها إذا تذكرت الاحتلام والإبرال والتدد ولم تر السبل كان عليها الغسل، لكن قال شمس الأئمة الخلوئي: لا تؤخذ بهذه الرواية ذكره صدر الشريعة، وقد عو عن تلك الرواية صاحب "الهداية" في "مختارات النوارل" وفي "التحسيس والمريد" لكنه تعويل ضعيف؛ لأن سياق النصوص الواردة في هذه المسألة شاهد على أن وجوب الغسل برواية البلل لا بمجرد التذكر.

باب المستحاضة

٨٢- **أحمر** مالت، حدثنا نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ: أن امرأة كانت تُهراقُ الدَّم على عهد رسول الله ﷺ، فاستفتتُ لها أم سلمة رسول الله ﷺ، فقال: "لَتَنْظُرَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامَ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَرْكَ الصَّلَاةَ قَدَرٌ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ،
 من الاستحاضة والصوم ونحوهما

باب المستحاضة قال الجوهري: استحاضت المرأة أي استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة. **عن أم سلمة**. قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وأيوب، ورواه الليث بن سعد وصخر وعبد الله بن عمر، عن نافع، عن سليمان أن رجلاً أحمره عن أم سلمة، وقال الووي في "الحلاصة": حديث صحيح، رواه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والسنائي بأسانيد على شرط البخاري ومسلم فلم يعرج على دعوى الانقطاع. **أن امرأة**: قال الباجي: يقال: هي فاطمة بنت أبي حبيش، وقد بين ذلك حماد بن ريد وسفيان بن عيينة في حديثهما عن أيوب عن سليمان بن يسار، قلت: وكذا هو مبني في "سنن أبي داود" من رواية وهيب عن أيوب، كذا في "التنوير" [٨٠/١] **فَرَأَى** قال الباجي: الهاء في "فَرَأَى" بدل من همزة "أَرَأَى" يقال: أَرَأَى الماء يريقه وهراقه بهريقه هراقاً، كذا في "التنوير" [٨٠/١، ٨١] **الدم**: منصوب إلى فَرَأَى هي الدم وهي منصوب على التمييز، قال الباجي: ويجوز رفعه على تقدير فَرَأَى دماؤها. **فاستفتت**. بأمورها لذلك، ففي رواية الدار قطني: فأمرت فاطمة أن تسأل لها، وإنما لم تستفت بنفسها للحياء.

لتنظر الليالي احتج به من قال: إن المستحاضة المعتادة ترد لعادتها ميزت أم لا، وافق تمييزها عادتها أم لا، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي وأشهر الروايتين عن أحمد، وأصح قولي الشافعي وهو مذهب مالك أنها ترد لعادتها إذا لم تكن مميزة، وإلا ردت إلى تمييزها، ويدل له قوله ﷺ في حديث فاطمة: **إِذَا كَانَ دَمُ حَيْضٍ فِيهِ** دم أسود يعرف، رواه أبو داود [رقم: ٢٨٦]، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أنه ﷺ علم أنها غير مميزة فحكم عليها بذلك، ولعلها كانت لها أحوال كانت في بعضها مميزة، وفي بعضها ليست بمميزة، كذا قال الرراقي [١٨٦/١] **والأيام** قد يستبطن منه أن أقل مدة الحيض ثلاثة وأكثره عشرة؛ لأن أقل ما يطلق عليه لفظ الأيام ثلاثة وأكثره عشرة، وأما ما دون ثلاثة فيقال يومان، وهوق عشرة يقع التمييز يوماً وهو استبطاط لطيف لفظي. **فلترك الصلاة**: فيه دلالة على ترك الصلاة للحائض ولا قضاء عليها، وهذا أمر إجماعي خلافاً للخوارج، ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٢١٨/٣]

فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ فَلْتَصَلَّ".

قال محمد: وهذا نأخذ، وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلي إلى الوقت الآخر وإن سال دمها، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٨٣ - أخبرنا مات، أخبرنا سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أن القَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ وَتَتَوَضَّأُ.....

فإذا حلف أي تركت أيام الحيض التي كانت تعهد وراءها. لتستفر قال في 'النهاية' [٢١٤/١]: هو أن تشد مرحها بحرقه عريضة بعد أن تختشي قطعاً، وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها فتجمع بذلك سيل الدم، وهو مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت دنها. وهذا مأخذ أي يوجب الغسل مرة بعد ذهاب الأيام المعهودة، وقال قوم: يجب عليها أن تغسل للظهر والعصر غسلًا واحداً، والمغرب والعشاء غسلًا واحداً، وللصبح غسلًا واحداً، وروي مثله عن علي وابن عباس. وقال آخرون: تغسل في كل يوم مرة في أي وقت شئت، روي ذلك عن عبي. وقال قوم: تغسل من ظهر إلى ظهر، ولكل وجهة هو موليها، وقد سطر الكلام فيه ابن عبد البر في 'التمهيد' [٤٠٨/٢]، وحمل أصحابنا الأحبار الواردة في الغسل لكل صلاة ونحو ذلك على الاستحاضة بدليل الأحبار الدالة على كفاية الغسل الواحد. ونصبي ما شئت من الفرائض والوفاء.

سمي أبو عبد الله القرشي المحزومي المدني، وثقه أحمد وأبو حاتم، كذا في 'الإسعاف' [ص: ١٧، ١٨] القَعْقَاعُ الكِنَانِيُّ المدني، وثقه أحمد ويحيى وغيرهما، كذا في 'الإسعاف' [ص: ٣٤] أرسلاه فيه حوار إرسال رسول للاستفتاء من العالم وقول حبر الواحد. من طهر إلى طهر قال ابن سيد الناس: احتفت فيه، فمبهم من رواه بالطاء المهمة، ومبهم من رواه بالطاء المعجمة. وقال ابن العراقي المروني إنما هو الإعجام، وأما الإهمال فليس رواية محروماً بها. وقال ابن عبد البر: قال مالك: ما أرى الذي حدثني به من طهر إلا قد وهم. قال أبو عمر: ليس ذلك بوهم؛ لأنه صحيح عن سعيد معروف من مذهبه، وقد رواه كذلك إسحاق بن عمار عن سمي به بالإعجام. وقال الخطابي: ما أحسن ما قاله مالك؛ لأنه لا معنى للاغتسال في وقت صلاة الظهر إلى مثلها من العبد، ولا أعظمه قولاً لأحد. وتعقبه ابن العربي بأن له معنى؛ لأنه إذا سقط لأجل المشقة اعتسائها لكل صلاة فلا أقل من الاعتسाल مرة في كل يوم للتطيف. وقال ابن العراقي: قوله: "لا أعلمه قولاً لأحد" فيه بطلان؛ لأن أبا داود نقله عن جماعة من الصحابة والتابعين، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٩/١]

لكل صلاة فإن غلبها الدَّم استتفرت بثوب.

قال محمد: تغتسل إذا مضت أيام أقرأتها ثم تتوضأ لكل صلاة وتصلّي، حتى تأتيها أيام أقرأتها فتدع الصلاة، فإذا مضت اغتسلت غسلًا واحدًا،
ترك

لكل صلاة أي لوقت كل صلاة فاللام للوقت كما في قوله تعالى: ﴿...﴾ (الإسراء ٧٨) أي وقت دلوكها. استتفرت بثوب رواه أبو داود بلفظ: "استدفرت بثوب"، فقيل: قلب الثاء دالاً، وقيل: معناه فلتستعمل طيباً. أقرأتها بالفتح جمع قرأ بالفتح، وجمع عنى قروء أيضاً، وهو من الأصداد يقع على الظهر، وإليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز في قوله تعالى: ﴿...﴾ (الفره ٢٢٨)، وعلى الخيص، وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق، كذا في "النهاية" لاس الأثير الجري [٣٢/٤]، والمراد ههنا بأيام أقرأتها أيام حيضها كما في حديث: تدع الصلاة أيام أقرأتها.

لكل صلاة أي لوقت كل صلاة - كما مر ويأتي - وتصلّي ما شئت من المرائض والوابع، وبه قال الأوراعي والليث وأحمد، ذكره عن أحمد أبو الخطاب في "الهداية"، وفي "معني ابن قدامة": تتوضأ لكل صلاة، وبه قال الشافعي وأبو ثور، وقال ابن تيمية: هذه رواية عن أحمد. وقال مالك: لا يجب الوضوء على المستحاضة ومن به سلسل البول ونحوه، وهو قول ربيعة وعكرمة وأيوب، وإما هو مستحب لكل صلاة عنده. كذا ذكره العيني في "النهاية" [٦٧١/١] وقال ابن عبد البر في "الاستدكار" [٢٢٦/٣]: ممن أوجب الوضوء لكل صلاة سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والليث والشافعي والأوراعي، وفيه مسامحة حيث سوى بين مذهبي أبي حنيفة والشافعي، وليس كذلك كما عرفت.

أما الذين قالوا بالوضوء لكل صلاة فاستدلوا بظاهر قوله: ﴿...﴾ أخرجه أبو داود [رقم: ٢٩٨] في حديث فاطمة بنت أبي حبيش، وهو معلق في "صحيح البخاري"، ومخرج في "سنن ابن ماجه" [رقم: ٦٢٤] و"صحيح ابن حبان" و"جامع الترمذي" [رقم: ١٢٦] بالفاظ متقاربة، وأخرج أبو يعلى وإسحاق عن جابر أن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة، وأما أصحابنا فاستدلوا بقوله: ﴿...﴾ رواه أبو حنيفة، وذكر ابن قدامة في "المعني" في بعض ألقاظ حديث فاطمة: ﴿...﴾ وروى أبو عبد الله بن بطة بإساده عن حمزة بنت حاشم أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، كذا ذكره العيني [النهاية: ٦٧٥/١]، وقالوا: الأول محتمل لاحتمال أن يراد بقوله: "لكل صلاة" وقت كل صلاة، والثاني محكم فأخذنا به، وقوّاه الطحاوي بأن الحدث إما حروح حارج، وإما حروح الوقت كما في مسح الحفّين، ولم نعهد المراع من الصلاة حدثاً، فرجحنا هذا الأمر المختلف فيه إلى الأمر المجمع عليه.

ثم توضأت لكل وقت صلاة وتصلي حتى يدخل الوقت الآخر ما دامت ترى الدم، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا.

٨٤ - أخبرنا **مالك**. أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: ليس على المستحاضة أن تغتسل إلا غسلاً واحداً، ثم تتوضأ بعد ذلك للصلاة.

باب المرأة ترى الصفرة والكدر

٨٥ - أخبرنا **مالك**. أخبرنا **علقمة** بن أبي علقمة، عن أمه مولاة عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها

حتى يدخل **الح** ظاهره أن الناقص هو دخول الوقت الآخر، فلو توضأت في وقت الصبح ينبغي أن تحوز به الصلاة إلى أن يدخل وقت الظهر، لكن المذكور في كتب أصحابنا المعتمدة أن الناقص هو خروج الوقت فحسب عند أبي حنيفة ومحمد، ودخوله فحسب عند زهر. وأيهما كان عند أبي يوسف. **ترى الدم** أي المتوالي، فإذا ذهب ذلك عاد الحكم المقرر لكل. **غسلاً واحداً** عند انقضاء المدة التي كانت تحيص فيها

ثم **توضأ** وجوباً عند الجمهور، واستحباً عند مالك. **والكدر** [في نسخة: أو الكدر] بضم الكاف هي التي لوها كلون الماء المكدر، قاله العيني [الساية: ٦٣١/١] **علقمة** [مات سنة بضع وثلاثين ومائة] المدني، وثقه أبو داود والسنائي وابن معين، واسم أبيه هلال، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠] عن أمه: اسمها مرجانة، وثقها ابن حبان، كذا في "الإسعاف" [ص: ٥٠] **كان النساء** **الح** في هذا الحديث من الفوائد: حوار معاينة كرسف المرأة للمرأة، يوحد ذلك من بعثن الكرسف لرؤية عائشة، وأنه ينبغي للنساء الاستفتاء في أمورهن من أعلمهن. وحوار الحياء في مثل هذه الأمور من الرجال إذا لم يُحتج إليه، ولذلك بعث الكرسف إلى عائشة لا إلى رجال الصحابة، وحوار وضع كرسف في طرف، وعدم التعجيل في أداء العادة قبل أوانه بحيث يفوت شرط من شروطه، وحوار التعليم بالإشارة حيث لم يحل بالمقصود، وغير ذلك مما لا يخفى على الماهر.

بالدرجة: [المراد ما تحتشي به المرأة من قطعة أو غيرها، لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا] بضم دال فسكون: حقة تضع المرأة فيها طيبها ونحوه، والحقه بالضم: وعاء من حشب. وقال الشيخ ابن حجر في "فتح الباري" [٥٥٣/١]: الدرجة بكسر أوله وفتح الراء والحيم جمع دُرَج بضم فسكون، قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث، وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بضم وسكون، وقال: إنه تأنيث درج.

الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنَ الْخَيْضِ فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلَنَّ حَتَّى تَرِينَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، تَرِيدُ
بذلك الطهر من الحيض.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا تطهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصاً، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

٨٦ - أحرنا مالك، أحرنا عبد الله بن أبي بكر

الْكُرْسُفُ بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء مهملة هو القطب. **لا تعجل** بالتاء والياء خطأ وعيبة **ترين القصة**. بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة، الحصى هي لعة حجارية، وفي الحديث: حصى لا عسل حين ترى عصفه بيضاء، أي حتى تخرج القطة التي تختشيها كأنها حصاة لا تغالطها صفرة، يعني أفتت عائشة لمستفتيات عن وقت الطهارة عن الحيض بأنه لا بد من رؤيتهن القطة شبيهة بالحصاة، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٠/٣] و"فتح الباري" [٥٥٣/١]. وذكر العيني في "الساية" [٦٣٥/١] أن القصة هي الحصاة، شهت عائشة الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحص، وقيل: القصة شيء يشبه الحيط الأبيض يخرج من قعر النساء في آخر أيامهن يكون علامة لظهرهن. **أو كدرة** حرجت قبل الدم أو بعده خلافاً لأبي يوسف في كدرة حرجت قبل الدم، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، حكاه العيني. [الساية: ٦٣٤/١]

البياض. لقول عائشة: "حتى ترين القصة البيضاء"، فجعلت علامة الطهر البياض الخالص، فعلم أن ما سواه حيض، ومثله لا يعرف إلا سماعاً؛ لأنه ليس مما يهندي إليه العقل، وقد ذكر ههنا ثلاثة ألوان وترك ثلاثة أخرى، وهي الخضرة والسود والترية، والكل حيض إذا كانت في أيام الحيض عدناً، أما كون الصفرة حيضاً، فقد ثبت من أثر عائشة، وأما كون السواد حيضاً فثبت من قوله عليه السلام لفاطمة: **إِذَا دَلَّكَ دَمُ الْخِصَّةِ، فَإِنَّهُ دَمُ سُودٍ عَرَفَ، فَأَمْسِكِي عَنْ صَلَاتِكَ**. أخرجه أبو داود [٢٨٦] والسنائي [٢١٥] وغيرهما، وأما الحمرة: فهي أصل لون الدم، ووقع في رواية العيني عن عائشة: **دَمُ الْخَيْضِ أَحْمَرُ خِرَاقِي، وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ كَعَسَالَةِ اللَّحْمِ، ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ [الساية ٦٣٢/١]**، وأما الخضرة: فاحتتموا فيه، والصحيح أن المرأة إذا كانت من دوات الأقراء يكون حيضاً، وكذا الكدرة والترية، وعبد أبي يوسف الكدرة ليس بحيض إلا بعد الدم. **قول أبي حنيفة**: رأيت في 'الاستدكار' [١٩٣/٣]: أما قول الشافعي والليث بن سعد فهو أن الصفرة والكدرة لا تعد حيضاً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وأظن أن كلمة "لا" من زيادة الناسخ.

عبد الله الخ. [ابن محمد بن عمرو بن حرم] وثقه ابن معين وأبو حاتم والسنائي وابن سعد، مات ١٣٥هـ، وقيل: ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٢]

عن عمته عن ابنة زيد بن ثابت: أنه بلغها أن نساءً كنَّ يدْعُون بالمصاييح من خوف الليل فينظرن إلى الطُّهر، فكانت تعيب عليهن أو تقول: ما كان النساء يصنعن هذا.

باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل وهي حائض

٨٧ - أخرنا نافع: أن ابن عمر كان تغسل جواريه رجله ويُعطينه الخُمرة وهنَّ حِيض.

جمع الحائض حيص وحوض

عنه قال ابن الحناء: هي عمرة ست حرم عمه جد عبد الله بن أبي بكر، وقبل لها عمته محاراً، قلت: لكنها صحابة قديمة، روى عنها جابر الصحابي، ففي روايتها عن ست ريد بن ثابت بعد، فإن كانت ثالثة فرواية عبد الله عنها مقطوعة؛ لأنه لم يدركها، ويحتمل أن يكون المراد عمته الحقيقية، وهي أم عمرو أو أم كلثوم، كذا في 'الفتح' [٥٥٤/١] ابن ريد. ذكروا أن لريد من الست حسنة وعمره وأم كلثوم وغيرهن، ولم أر الرواية لواحدة إلا لأم كلثوم روضة سالم بن عبد الله بن عمر فكأنها هي الشبهة ههنا، ورعب بعض الشراح أنها أم سعد؛ لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة، وليس في ذكره لها دليل على المدعي؛ لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة، كذا في 'الفتح' [٥٥٣/١] يعيب أي عمه عبد الله أو ست ريد. **شيب** أي إلى ما يدل على الطهر.

عيب عيب فإن قلت: ما عات عيبهن وقعبهن يدل على حرصهن بالصلاة؟ قلت: لأن فعلهن يقتضي الخرج وهو مذموم؛ لأن جوف الليل ليس إلا وقت الاستراحة، كذا في 'الكواكب الدرري' [١٩١/٣]، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به النياض الخالص من غيره، فيحسبن أنه طهرن وليس كذلك فيصين قبل الطهر. ما كان نساء ح [اللام للعهد، أي نساء الصحابة] تشير إلى أن ما يفعلن لو كان فيه خير لا انتدرت إليه نساء الصحابة، فإن كن ممن يتسارعن إلى الخيرات، فإذا لم يفعلن عنه أنه لا خير فيه، وليس في الدين حرج، وإنما يعيب اسطر إلى الظاهر يد حات الصلاة لا في جوف الليل، ويستسقط من الحديث حوار العيب على من انتدع أمراً ليس له أصل، وجواز الاستدلال بشيء مع عموم البلوى في رمن الصحابة على عدم كونه خيراً والتنبيه على حسن الاقتداء بالسلف، وجواز إسراج السراج بالليل.

حوربه جمع حارية بمعنى الأمة والست. **حيرة** تضم الحاء المعجمة وسكون الهمزة سجادة صغيرة مسبوحة من سعف النخل، مأخوذة من حمر بمعنى التعضية؛ لأنها تعضي حبة المصبي من الأرض، هذا حاصل ما في 'الضياء'، وأعرب ابن بطال حيث قال: فإن كان كبيراً قدر الرجل أو أكبر يقال له: حصر لا خمرة، وعرايته لا يخفى، كذا قال القاري. [فتح المغطى: ١١٦/١]

قال محمد: لا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمهم الله.

٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كنتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأنا حائض.

قال محمد: لا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمهم الله والعامة من فقهاءنا.

باب الرجل يغتسل أو يتوضأ بسؤر المرأة

٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أنه قال: لا بأس بأن يغتسل الرجلُ بفضل وضوء المرأة ما لم تكن جُنُباً أو حائضاً.

لا بأس بذلك لأن أعضاء الحائض طاهرة، ولذلك لا يكره مضاجعتها ولا فلتها، ولا الاستمتاع بها مما فوق السرة. ولا يكره وضع يدها في شيء من المائعات، وعسلها رأس زوجها وترجيله، وطسحها وعجها وغير ذلك من الصنائع، وسورها وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه، وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري إجماع المسلمين في ذلك. كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٤٢/١] أخبرنا مالك: أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٦٩] والترمذي والنسائي [رقم: ٢٧٧] والخاري [رقم: ٢٩٥] من طريق مالك.

كنت أرحل في ترجيل عائشة لرأس رسول الله ﷺ وهي حائض دليل على طهارة الحائض، وأنه ليس موضع منها نجساً غير موضع الخيض، وفي ترجيله ﷺ لشعره وسواكه وأحذه من شاربه ونحو ذلك دليل على أنه ليس من النسوة ولا الشريعة ما يخالف النصفة وحسن الهيئة في اللباس والزينة، ويدل على أن قوله رحمهم الله أراد به طرح الشهوة في اللباس والإسراف فيه الداعي إلى التبحر والبطر، لتصح معاني الآثار ولا تتصاد، كذا في 'الاستدكار' [٢٠٢/٣] رأس أي شعر رأس، فهو من محاز الخذف، أو من إطلاق المحل على الحار مجازاً.

وأنا حائض. فيه تفسير لقوله تعالى: رحمهم الله من سحطه (القره: ٢٢٢)؛ لأن اعتراضه يحتمل أن يكون بأن لا يجتمع معهن ولا يقربهن، ويحتمل أن يكون اعتراض الوطء خاصة، فأنت السنة بما في الحديث أنه أراد به الجماع. بسؤر المرأة: بصم السين وهمز العين، اسم للبقية بعد الشرب، من سار يسأر كفتح يفتح، أفضل فضة، ذكره العيني. [الباية: ٤٦٤/١] بفضل الخ أي ما فضل من الماء بعد ما توصأت المرأة منه.

ما لم تكن جماً الخ يخالفه ما ورد عن عائشة: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إباء واحد ونحن حسان"، وورد عنها: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إباء واحد، فيأدرني حتى أقول: دع لي دع لي ونحن حبان"، =

قال محمد: لا بأس بفضل وضوء المرأة وغسلها وسؤرها وإن كانت جنباً أو حائضاً.

بلغنا أن النبي ﷺ كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد ليتنازعا الغسل جميعاً،
وفي نسخة: يتنازعا

فهو فضل غسل المرأة الجنب، وهو قول أبي حنيفة **رحمه الله**.
وفي نسخة: فهذا وهو قول الجمهور

باب الوضوء بسؤر الهرة

٩٠ - أخبرنا مات، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن امرأته حميدة....
رشد بن سهل الأنصاري

= وعن أم سلمة: "أما كانت تغتسل ورسول الله ﷺ من الحاية"، وعن ميمونة: "أن رسول الله ﷺ اغتسل من فضل ماء اغتسلت به من الحاية"، وعن عائشة: "كنت أشرب وأنا حائض ثم أناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع في فيشرب"، "وأغرق الغرق وأنا حائض ثم أناوله، فيضع فاه على موضع في"، أخرجه مسلم [رقم: ٦٩٢] وأصحاب السنن [النسائي رقم: ٧٠، وأبو داود رقم: ٢٥٩، وابن ماجه رقم: ٦٤٣] وغيرهم إلى غير ذلك من الأحبار الدالة على طهارة سؤر الحائض والجنب، وطهارة فضل وضوءهما وغسلهما، وقول الصحابي إذا حالف فعل النبي ﷺ أو قوله فالحجة في المرفوع، ويعذر بأنه لعنه يلعنه ذلك أو ترجح عنده دليل آخر، فذلك أعرض أكثر العلماء في هذا الباب عن قول ابن عمر وأحدو بالأحاديث المعجزة.

وابن كانت حسان قال العيني في "النهاية" [٤٦٩/١]: من قال بظهور سؤر الجنب الحسن الصري ومجاهد والزهري ومالك والأوراعي والثوري وأحمد والشافعي **رحمهم الله**. وروي عن الشعبي أنه كره فضل شرب الحائض، وروي عن جابر أنه سئل عن سؤر الحائض هل يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، ذكره ابن المنذر في "الإشراف".

بلغنا **إح.** يشير إلى أن تقيد الصحابي واجب، وقوله حجة عندنا ما لم ينفه شيء من السنة، وقد صرح به ابن الهمام في "كتاب الجمعة" من "فتح القدير"، وهما قد نفى قول ابن عمر ورود سنة فالعبرة بالسنة لا به. **ليتنازعا** فيأدرها فتقول: "دع لي دع لي"، أخرجه مسلم [رقم: ٧٣٢]، وفي رواية الطحاوي [٢٣١]: "أبق لي أبق لي". **الغسل** ففتح العين فهو مصدر أي يتأدران فيه، ويجوز أن يكون بضم العين أي في مائه أو استعماله.

إسحاق بن عبد الله. وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: ثقة حجة، مات ١٣٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٦] **حميدة** [الأنصارية الرقية أم يحيى المذنية، وثقها ابن حبان، كذا في "الإسعاف" (ص: ٤٨)] بضم الحاء المهملة وفتح الهمزة عند رواية الموطأ إلا يحيى النسي، فقال: بفتح الحاء وكسر الهمزة، ثم عليه أبو عمر، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١]

ابنة عبيد بن رفاعه، أخبرته عن خالتها كبشة ابنة كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة: أن أبا قتادة أمرها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه، فأصغى لها الإناء فشربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: قلت: نعم، قال: إن رسول الله ﷺ قال: "إنها ليست بنجسٍ إنما من الطوافين عليكم والطوافات".

ابنة عبيد. قال يحيى: بنت أبي عبيدة بن فروة، وهو غلط منه، وأما سائر رواة الموطأ، فيقولون: ست عبيد بن رفاعه إلا أن ريد بن الحباب قال فيه عن مالك: ست عبيد بن رافع، والصواب رفاعه بن رافع الأنصاري. قاله ابن عبد البر. [الاستدكار: ١١٣/٢، ١١٤] **حالتها** قال ابن مندة: حميدة وحالتها كبشة لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، ونقل الزيلعي عن تقي الدين بن دقيق العيد: أنه إذا لم يُعرف لهما رواية، فلعل طريق من صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالثبوت. [نصب الراية: ١٩٢/١] وقال العيني: لا نسلم ذلك؛ لأن حميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه أبو داود، وما ثالث رواه أبو نعيم، وروى عنها إسحاق بن عبد الله، وهو ثقة، وأما كبشة، فيقال: إنما صحابية، فإن ثبت فلا يضر الجهل بها. [البنية: ٤٨٣/١]

كبشة: بفتح الكاف والشين المعجمة بينهما موحدة الأنصارية، قال ابن حبان: لها صحبة، وتبعه المستغفري، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١] **ابن أبي قتادة.** عبد الله بن أبي قتادة المدني الثقة التابعي، المتوفى ٩٥هـ، وقال ابن سعد: تزوجها ثابت بن أبي قتادة، فولدت له، وفي رواية ابن المبارك عن مالك: وكانت امرأة أبي قتادة، قال ابن عبد البر: وهو وهم منه، وإنما هي امرأة ابنه، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١]

فسكبت: قال الرافعي: يقال: سكب يسكب سكباً أي صب، فسكب سكوباً أي انصب. **ابنة أخي:** من حيث الصحبة؛ لأن أباهما صحابي مثله، وسلمي من قبيلته. **بنجس:** قرئ بكسر الحيم، وقال المنذري، ثم النووي، ثم ابن دقيق العيد، ثم ابن سيد الناس: بفتح الحيم من النجاسة، كذا في "زهر الرئي على المحتى" [٢٣/١]

الطوافين إلخ: قال الخطابي: هذا يتأول على وجهين: أحدهما: أنه شبهها بخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة ومعالجة المهنة. والثاني: أن يكون شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة، يريد أن الأجر في مؤاساتها كالأجر في مؤاساة من يطوف للحاجة، كذا في "مرقاة الصعود". **والطوافات:** ورد في بعض الروايات "أو الطوافات" بكلمة "أو" قال ابن مندة: هو للشك من الراوي، وقال ابن حجر: ليست للشك لوروده بالواو في روايات أخر، بل هي للتويع، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" [١٧١/٢] **الطوافات:** الطوافون هم بنو آدم يدخل بعضهم على بعض بالتكرار، والطوافات هي المواشي التي تكثر وجودها عند الناس مثل الغنم والبقر والإبل، =

في محمد. لا بأس بأن يتوضأ بفضل سور الهرة،

= جعل النبي ﷺ الهرة من القسيتين؛ لكثرة ضوافها واحتلاطها بالناس، كما ذكره العيني في "الساية" [٤٨٣/١]. وفي الحديث من الفوائد: حوار استخدام روجة ابنه، وإصعاء الإماء للهرة وغيرها من الحيوانات، فإن في كل ذات كبد رطبة أحراً كما ورد به الخبر، وحوار إطلاق ما يطلق على المحارم على امرأة الابن، ويُستسقط من قوله "....." عدم نخاسة سور جميع سواكن البيوت لوجود هذه العلة فيها.

لا بأس لأن سور الهرة ليس سجس فلا بأس بشره والوضوء منه، وهو مذهب عباس وعلي وابن عباس وابن عمر وعائشة وأبي قتادة والحسن والحسين، واختلف فيه عن أبي هريرة، فروى عطاء عنه: أن أضر كالكلب يُعسل منه الإماء سبعاً، وروى أبو صالح عنه: أن السور من أهل البيت، كما ذكره ابن عبد البر، وقال: لا يعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ روى عنه في أضر أنه لا يتوضأ بسوره إلا أن هريرة عن اختلاف عنه. [الاستدكار: ١١٦/٢، ١١٧] قلت: قد عمت ما لم يعمه، فقد أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩/١] عن يزيد بن سنان، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا عبد الله بن باقر، عن أبيه، عن ابن عمر أنه كان لا يتوضأ بفصل الكلب والهر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وأخرج أيضاً عن ابن أبي داود حدثنا الربيع بن يحيى، حدثنا شعبة، عن واقد بن محمد، عن باقر، عن ابن عمر أنه قال: لا توضؤوا من سور الحمار ولا الكلب ولا السور، وأما التابعون ومن بعدهم: فاحتلوا فيه أيضاً بعد اتفاقهم على أن سور الهرة ليس سجس إلا ما يُستفاد مما حكاه صاحب "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة" عن الأوراعي والثوري. أن سور ما لا يؤكل لحمه نجس غير الأدمي، فإنه يقتضي أن يكون سور الهرة نجساً بعدهما، والأحاديث الواردة في ذلك ترددها، ومن عداها بعد ما اتفقوا على الطهارة منهم من كره سور الهرة، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وبه قال طاوس وابن سيرين وابن أبي ليلى ويحيى الأنصاري، حكاه عنهم العيني. [البناء: ٤٨١/١]

وبه أحد الطحاوي حيث روى عن إبراهيم بن مروق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن قتادة، عن سعيد قال: إذا ولع السور في الإماء فاعسله مرتين أو ثلاثاً، ثم روى عن محمد بن خزيمة، حدثنا حجاج، حدثنا حماد، عن قتادة، عن الحسن وسعيد بن المسيب في السور: يقع في الإماء، قال أحدهما: يعسله مرة، وقال الآخر: يعسله مرتين، ثم روى عن سليمان بن شعيب بن سيمان الكيساني، حدثنا الحبيب بن ناصح، حدثنا حماد، عن قتادة، قال: كان سعيد بن المسيب والحسن يقولان: اعسل الإماء ثلاثاً ثلاثاً، يعني من سور الهرة، ثم روى عن روح بن الفرغ القطان حدثنا سعيد بن كثير بن عمرو، حدثني يحيى أنه سأل يحيى بن سعيد عما لا يتوضأ بفضل من الدواب، فقال: الكلب والحريز والهر، ثم قال بعد ما ذكر دليلاً عقياً على الكراهة: فهذا بأحد، وهو قول أبي حنيفة. [شرح معاني الآثار: ١٩/١]

وغيره أحب إلينا منه.

- ومنهم من طهر من غير كراهة، وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة، والليث وغيره من أهل مصر، والأوراعي وغيره من أهل الشام، والثوري ومن وافقه من أهل العراق، والشافعي وأصحابه، وأحمد وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيد، وعقمة، وعكرمة، وإبراهيم، وعطاء بن يسار، والحسن فيما روى عنه الأشعث، والثوري فيما روى عنه أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، كذا ذكره ابن عبد البر [الاستدكار: ١١٨/٢، ١١٩]، وهو قال أبو يوسف، حكاه العيني [الباية: ٤٨١/١] والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٨/١] وهو رواية عن محمد، ذكره الزاهدي في "شرح مختصر القدروي" والطحاوي.

أحب. طاهر كلامه أن الكراهة في سور الهرة تربية، وهو ظاهر كلامه في "كتاب الآثار" [ص: ١٥٨] حيث روى عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم في السور يشرب في الإناء، قال: هي من أهل البيت، لا بأس بشرب فضلتها، فسألته أيتظهر بفصلها للصلاة؟ فقال: إن الله قد رحص الماء، ولم يأمره ولم يهه، ثم قال: قال أبو حنيفة: غيره أحب إلي منه، وإن توضأ به أجزأه، وإن شربه فلا بأس به، ونقول أبي حنيفة بأحد، وهو صرح جمع من أصحابنا، فقال الزاهدي في "المختص": الأصح أن كراهة سوره عندهما كراهة تربية، وقال أبو يوسف: لا يكره، وعن محمد مثله، وقال يوسف بن عمر الصوفي في "جامع المضمرات" نقلاً عن "الخلاصة": سور حشرات البيت كالخية والفأرة والسور مكروه كراهة تربية، وهو الأصح. وفي "الباية" [٤٨١/١]: احتنبوا في تعييل الكراهة، فقال الطحاوي: كون كراهة سور الهرة لأجل أن لحمها حرام؛ لأنها عدت من السباع وهو أقرب إلى التحريم، وقال الكرخي: لأجل عدم نخاسها الحاسة، وهو يدل على أن سورها مكروه كراهة تربية، وهو الأصح والأقرب إلى موافقة الحديث.

قلت: لقد صدق في قوله: إنه أقرب إلى موافقة الحديث، وأشار به إلى أن القول بعدم الكراهة أوفق بالأحاديث: منها: حديث أبي قتادة الذي أخرجه مالك، ومن طريقه أخرجه الترمذي [رقم: ٩٢] وقال: حسن صحيح، وأبو داود [رقم: ٧٥] لفظه: أن أبا قتادة دخل فسكت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى لها الإناء إلخ الحديث، وابن ماجه [رقم: ٣٦٧] ولفظه: عن كشة وكانت تحت بعض ولد أبي قتادة: أما صتت لأبي قتادة ماء يتوضأ به، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء، فجعلت أنظر إليه، فقال: يا أبا عبد الله؟ قال رسول الله ﷺ: لا بأس بشرب من غير كراهة، والنسائي [رقم: ٦٨] والدرامي في سنده، وابن حبان في النوع السادس والستين من القسم الثالث من صحيحه [رقم: ١٢٩٩] والحاكم والدارقطني [رقم: ٢٢، ٧٠/١] والبيهقي والشافعي وأبو يعنى وابن حزيمة وابن مده في صحيحهما.

ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ٧٦] من طريق داود بن صالح بن دينار التمار، عن أمه أن مولاتها أرسلتها هريسة إلى عائشة، فوجدتها تصلي، فأشارت إلي أن ضعيتها، فجاءت هرة فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت =

من حيث أكلت الهرة وقالت: إن رسول الله ﷺ قال: **«سب سحر. سب سحر. سب سحر»** من سب فيه فليس عليه حد. وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بمفضلها، وأخرجه الدار قطني [٧٠/١] وقال: تفرد به عبد الرحمن الدراوردي عن داود بن صالح هذه الألفاظ. ومنها ما أخرجه الدار قطني [رقم: ١٧، ٦٩/١] من حديث حارثة، وقال: إنه لا بأس به، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كنت أتوضأ أنا ورسول الله ﷺ من إباء واحد، وقد أصابت الهرة منه قبل ذلك، وكذلك أخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٦٨] وأخرجه الخطيب من وجه آخر وفيه سلمة بن المعيرة ضعيف، قاله ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي".

وأخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار. ١٧/١، ١٨] عن عمرة، عن عائشة. "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من الإباء الواحد وقد أصابت الهرة منه قبل ذلك". ومنها: ما أخرجه ابن حزيمة في "صحيحه"، عن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ قال: **«سب سحر. سب سحر. سب سحر»** أخرجه عن سليمان بن مشافع بن شبة الحجبي، قال: سمعت منصور بن صفية بن شبة يحدث عن أمه صفية، عن عائشة، ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال: على شرط الشيخين، ورواه الدار قطني [رقم: ١٩، ٦٩/١] بلفظ: **«سب سحر. سب سحر. سب سحر»** ومنها ما أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار ١٨/١] عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يصلي الإباء لله ولله ويتوضأ بمصله، وفي إسناده صالح بن حبان المصري المديني متروك، قاله العيني. [الساية: ٤٨٢١]

وأخرجه الدار قطني [رقم: ١، ٢١، ٦٦/١، ٧٧] عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يقرأ به الهرة فيصلي لها الإباء، فتشرب ثم يتوضأ بمصلها، وضعف عبد ربه، وعن محمد بن عمر الواقدي حدثنا عبد الحميد بن عمران بن أبي أس، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى الهرة الإباء حتى تشرب ثم يتوضأ بمصلها، قال ابن المصنف في "فتح القدير" [١١٥/١]: وضعفه الدار قطني بالواقدي، وقال ابن دقيق العيد في "الإمام": جمع شيخنا أبو الفتح بن سيد الناس في أول كتابه "المعاري والسير" من ضعفه ومن وثقه، ورجح توثيقه، وذكر الأخوة عما قيل فيه.

ومنها: ما أخرجه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" من طريق محمد بن إسحاق، عن صالح، عن جابر: كان رسول الله ﷺ يصلي الإباء للسور يلع فيه، ثم يتوضأ من مصله. ومنها: ما أخرجه الطبراني في "معجمه الصغير": حدثنا عبد الله بن محمد بن الحسن الأصبهاني، حدثنا جعفر بن عيسى الكوفي، حدثنا عمرو بن حفص المنكي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أس: حرج رسول الله ﷺ إلى أرض المدينة يقال لها: بطحان، فقال: **«أس! أس! أس! أس!»** فسكنت له، فلما قصي حاجته أقبل إلى الإباء وقد أتى هر فولغ في الإباء، فوقف له وقفة حتى شرب الهر، ثم سأله، فقال: **«أس! أس! أس! أس!»** فبهر من مدح ست بن بشار شيخنا من سحره.

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الأذان والتثويب

هو الإعلام بعد الإعلام

٩١ - **أحبرنا مالك**، **أحبرنا ابن شهاب**، عن **عطاء بن يزيد الليثي**، عن **أبي سعيد الخدري** أن رسول الله ﷺ قال: "إذا سمعتمُ النداء فقولوا

قول أبي حنيفة قال ابن نصر المروزي: حالفه أصحابه فقالوا: لا بأس به. قال ابن عبد البر: ليس كذلك، وإنما خالفه من أصحابه أبو يوسف، وأما محمد ورهر والحسن بن زياد وغيرهم: فإنهم يقولون بقول أبي حنيفة، ويحتجون لذلك بأنه يروون عن أبي هريرة، وابن عمر، أنهما كرها الوصوء بسور الفجر، وهو قول ابن أبي ليلى، ولا أعلم لمن كره سور السور حجة أحسن من أنه لم يلعنه حديث قتادة، أو لم يصح عنده. [الاستدكار: ١١٩/٢] قلت: الكراهة التزيهية بسبب علته احتلاطها بالحاسة لا تنافي حديث أبي قتادة وغيره، نعم، ما يشكل الأمر على من احتار كراهة التحريم، وأما كراهة التثريب فأمر سهل.

عطاء. المدي من ثقات التابعين ورجال الجميع، مات سنة خمس أو سبعمائة، واسم أبيه يزيد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩] "والتقريب" [رقم: ٤٦٠٤، ١٨/٣]، وفي بعض النسخ: **أبي سعيد**. سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، شهد ما بعد أحد، ومات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: أربع وسعين، كذا في "جامع الأصول" **الخدري**. بصم الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة، هذه سبعة إلى حذرة وهو الأجر بفتح الألف وسكون الاء الموحدة وفتح الحيم ثم راء مهملة - ابن عوف بن الحارث بن الخزرج، وبوحذرة قبيلة من الأنصار الخزرجيين مسبوقة إلى حذرة، ومنهم أبو سعيد الخدري، كذا في "أنساب السمعاني" [٣٣١/٢] و"جامع الأصول". إذا **سمعتم**. ظاهره أنه لو لم يسمع لصمم أو بُعد لا إجابة عليه، وبه صرح النووي في "شرح المذهب". **النداء**. أي الأذان، سمي به؛ لأنه نداء ودعاء إلى الصلاة.

فقولوا: استدل به على وجوب إجابة المؤذن، حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١١٠/١] عن قوم من السلف، وبه قال الحنفية والظاهرية وابن وهب، واستدل الجمهور بحديث مسلم وغيره: أنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: **عني** **لنفسه**، فلما تشهد قال: **حجج من الله**، فلما قال ﷺ غير ما قال المؤذن علم أن الأمر للاستحباب، وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قاله، فيجوز أنه قال ولم يقله الراوي اكتفاءً بالعادة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٠٦/١]

مثل ما يقول المؤذن.

قال مالك: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاءه المؤذن

مثل: طاهره أنه يقول مثله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر وحديث معاوية في البحاري وغيره دل على أنه يستثنى من ذلك "حي على الصلاة حي على الفلاح" فيقول بهما. لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو المشهور عند الجمهور وقال ابن القيم في "فتح القدير" [٢٥٤/١، ٢٥٥]: الحويلة في الحيعتين وإن حالت ظاهر قوله ﷺ "فصل" مثل ما يقول المؤذن، لكنه ورد فيه حديث مفسر كذلك عن عمر، رواه مسلم، فحملوا ذلك العام على ما سوى هاتين الكلمتين، وهو غير جار على قاعدتنا؛ لأن عبدنا المحض الأول ما لم يكن متصلاً به لا يخص بل يعارض، فيحري فيه حكم المعارضة، أو يقدم العام، والحق هو الأول. ثم قال: قد رأينا من مشايخ السنوك من يجمع بينهما ليعمل بالحدِيثين. قلت: الجمع حسن عملاً بالحدِيثين، وذكر بعض أصحابنا مكان "حي على الفلاح" ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ذكره في "المحيط" وغيره، لكن لا أصل له في الأحاديث، ولا أعلم من أين اخترعوه، وقد نبه على ذلك المحدث عبد الحق الدهلوي في "شرح سفر السعادة".

المؤذن. ادعى ابن وصاح أن هذا مدرج، وأن الحديث انتهى بقوله: "ما يقول"، وتعقب بأن الإدراج لا يشت معهود الدعوى، كذا في "شرح الررقاني" [٢٥٥/١] **بلغنا** قال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روى من وجه يفتح به، وتعم صحتة، وإنما فيه حديث هشام بن عروة، عن رجل يقال له: إسماعيل، لا أعرفه، وذكر ابن أبي شيبة حدثنا عدة بن سيمان، عن هشام بن عروة، عن رجل يقال له: إسماعيل، قال: جاء المؤذن عمر بصلاة الصبح، فقال: الصلاة خير من النوم، فأعجب به عمر، وقال للمؤذن: أفرها في أدائك. [الاستدكار: ٧٤/٤، ٧٥] ورده الررقاني بأنه قد أخرج الدارقطني في "السنن" من طريق وكيع في "مصنفه" عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، وأخرج أيضاً عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال مؤدبه: إذا بلغت "حي على الفلاح" في الفجر، فقل: الصلاة خير من النوم. [شرح الررقاني: ٢٢١/١]

قلت: وهما أحبار وأثار أخر تدل على صحة ما أمر به عمر من تقرير هذه الريادة في الأذان، وذكر ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج، عن عطاء: كان أبو محذورة يؤذن لرسول الله ﷺ ولأبي بكر وعمر، وكان يقول في أدائه: "الصلاة خير من النوم"، قال: وحدثنا حفص بن عياث، عن حجاج، عن طلحة، عن سويد، عن بلال رضي الله عنه، وعن حجاج، عن عطاء، عن أبي محذورة أنهما كانا يتنونا في صلاة الفجر "الصلاة خير من النوم"، قال: وحدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمران بن مسلم، عن سويد أنه أرسل إلى مؤدبه إذا بلغت "حي" على الفلاح فقل: "الصلاة خير من النوم"، فإنه أذان بلال، وذكر ابن المنار وعبد الرراق في "مصنفه" عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن بلالاً أدن دنت ليلة ثم جاء يؤذن للنبي ﷺ، فادى "الصلاة خير من النوم"، فأقرت في صلاة الصبح.

يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال المؤذن: الصلاة خير من النوم،

= وفي "شرح معاني الآثار" للطحاوي: كره قوم أن يقال في أذان الصبح: "الصلاة خير من النوم"، واحتجوا بحديث عبد الله بن ريد في الأذان الذي أمره رسول الله ﷺ بتعليمه بلالاً، وخالفهم في ذلك آخرون، فاستحبوا أن يقال ذلك في التأذين، وكان من الحجة لهم أنه وإن لم يكن في تأذين عبد الله فقد علمه رسول الله ﷺ أبا محذورة بعد ذلك، وأمره أن يجعله في أذان الصبح، حدثنا علي بن معبد، حدثنا روح بن عباد حدثنا ابن جريج، أخبرني عثمان بن السائب، عن أم عبد الملك بن أبي محذورة، عن أبي محذورة: أن النبي ﷺ علمه في الأذان الأول من الصبح 'الصلاة خير من النوم'، حدثنا علي، حدثنا الهيثم بن خالد، حدثنا أبو بكرة بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، قال: سمعت أبا محذورة قال: كنت غلاماً صبيّاً فقال لي رسول الله ﷺ: قل 'الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم'، قال أبو جعفر: فلما علم رسول الله ﷺ أبا محذورة ذلك كان ذلك زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد وروى استعملها، وقد استعمل ذلك أصحابه من بعده، حدثنا علي بن شعبة، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان في الأذان الأول بعد حي على الفلاح 'الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم'. حدثنا علي بن شعبة، حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أسد، قال: كان التثويب في صلاة العدة إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح"، قال: 'الصلاة خير من النوم'، فهذا ابن عمر وأنس يحبران أن ذلك مما كان المؤذن يؤذن به في أذان الصبح، فثبت بذلك ما ذكرناه، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. [شرح معاني الآثار: ١٠٣/١]

وفي "سنن السائي" [رقم: ٦٤٧]: عن أبي محذورة كنت أؤذن لرسول الله ﷺ وكنت أقول في أذان الفجر الأول: "حي على الفلاح، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله"، وفي "معجم الطبراني": عن بلال أنه أتى رسول الله ﷺ يوماً يؤذنه لصلاة الصبح فوجده راقداً، فقال: "الصلاة خير من النوم" مرتين، فقال رسول الله ﷺ: ما أحسن هد يا بلال، اجعده في ذلك، وروى ابن حزيمة والبيهقي، عن ابن سيرين، قال: من السنة أن يقول المؤذن في أذان الفجر: "حي على الفلاح" قال: الصلاة خير من النوم.

يؤذنه: أي يخبره من الإيذان أو من التأذين. **فقال المؤذن:** إلح يستبسط من هذا الأثر أمور: أحدها: حوار التثويب، وهو الإعلام بعد الإعلام لأمرء المؤمنين، وبه قال أبو يوسف، واستعده محمد؛ لأن الناس سواسية في أمر الجماعة، ويُدفع استعاده مما روي في الصحاح أن بلالاً كان يؤذن الفجر، ثم يأتي رسول الله ﷺ على باب الحجرة فيؤذنه بصلاة الصبح، وكذا في غير صلاة الفجر، لكن قد يُحدث ذلك بما أخرجه أبو بكر بن أبي شعبة، عن مجاهد أن أبا محذورة قال: الصلاة الصلاة، فقال عمر: ويحك أبحون أنت؟ أما كان في دعائك الذي دعوتنا ما بأنيك؟ وقد حققت الأمر في هذه المسألة في رسالتي "التحقيق العجيب في التثويب".

فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح.

٩٢ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يكبر في النداء ثلاثاً ويتشهد ثلاثاً، وكان أحياناً إذا قال: حي على الفلاح قال على إثرها: حي على خير العمل.
أي الأذان
أي على عقبها

= وثانيها: جوار اليوم بعد طلوع الصبح أحياناً. وثالثها: كون الصلاة حير من اليوم في نداء الصبح. ورابعها: كون ذلك بأمر عمر وقد يُستشكل هذا بأن دخوله في نداء الصبح كان بأمر رسول الله ﷺ لئلا، وكان ذلك شائعاً في أذان بلال وأذان أبي محذورة وغيرهما من المؤدين في عصر رسول الله ﷺ كما هو مخرج في 'سنة ابن ماجه' و'جامع الترمذي' و'أبي داود' و'معجم الطبراني' و'معالي الآثار' وغيرها - وقد فصلته في رسالتي المذكورة - فما معنى جمعه في نداء الصبح بأمر عمر؟ وأجيب عنه بوجوه: أحدها: أنه من صروب الموافقة، ذكره الطبري في 'حواشي المشكاة' [٢٠٠/٢] ورده علي الفاري [مرفقة المفاتيح: ٣٢٣/٢] بأن هذا كان في زمان خلافة عمر، ويعد عدم وصوله إليه سابقاً. وثانيها: أنه لعله بلغه ثم سبه فأمره، وفيه بعد أيضاً. وثالثها: أن معنى أمره أن يجعلها في نداء الصبح أن يقيها فيه ولا يجاوزها إلى غيره، قال ابن عبد البر: المعنى فيه عندي - والله أعلم - أنه قال: اجعل هذا في الصبح لا ههنا، كأنه كره أن يكون نداء الفجر عند باب الأمير كما أحدثه الأمراء، وإنما حملني على هذا التأويل، وإن كان الظاهر من الخبر خلافة؛ لأن قول المؤذن: "الصلاة حير من اليوم" أشهر عند العلماء والعامة من أن يطل عمر أنه جهل ما سئل رسول الله ﷺ. وأمر به مؤديه بالمدينة، بلالاً، وعمكة أنا محذورة [الاسدكار: ٧٥/٤]

ثلاثاً اختلفت الروايات في عدد التكبير والنشهد، ففي بعضها ورد التكبير في ابتداء الأذان أربع مرات، وفي بعضها مرتين، والأول هو المشهور في بدء الأذان وأذان بلال وغيره، وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وأبو حنيفة، ومالك اختار الثاني. وأما الشهادتان: فورد في المشاهير أن كلأ منهما مرتين مرتين، وبه أحد أبو حنيفة ومن وافقه، وورد في أذان أبي محذورة الترحيع وهو أن يخفض صوته هما ثم يرفع، وبه أحد الشافعي ومن وافقه، وأما فعل ابن عمر من تثليث التشهد والتكبير فلم أضع له في المرفوع أصلاً، ولعله لبيان الخور.

أحياناً فيه إشارة إلى أنه ليس بسنة بل هو لبيان الخور. **حي على خير العمل** أخرجه البيهقي كدلت عن عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن نافع، وعن الليث بن سعد، عن ابن عمر أنه كان إذا قال: حي على الفلاح قال على إثرها: حي على خير العمل، قال البيهقي: لم يثبت هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ فيما علم بلالاً ولا أنا محذورة، ونحن نكره الزيادة فيه، وروى البيهقي أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر بن عبد الله بن سعد بن عمر بن عمار بن عمار، عن أجدادهم، عن بلال: أنه كان يباذي بالصبح، فيقول: حي على خير العمل، فأمره رسول الله ﷺ أن يجعل مكانها "الصلاة حير من اليوم"، وترك حي على خير العمل، قال ابن دقيق العيد: رجاله مجهولون يحتاج إلى كشف أحوالهم، كذا في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي. وقال النووي في 'شرح المهدب' [١٠٦/٣]: =

قال محمد: الصلاة خير من النوم يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء،

« يكره أن يقال في الأذان: حي على خير العمل؛ لأنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ، والزيادة في الأذان مكروهة عندنا. وفي "مهاج السنة" لأحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية: هم أي الروافض زادوا في الأذان شعاراً لم يكن يُعرف على عهد النبي ﷺ وهو "حي على خير العمل". وعاية ما ينقل إن صح النقل أن بعض الصحابة كابن عمر كان يقول ذلك أحياناً على سبيل التوكيد كما كان بعضهم يقول بين الندائين: حي على الصلاة، حي على الفلاح، وهذا يسمى بداء الأمراء، وبعضهم يسميه التثويب، ورخص فيه بعضهم، وكرهه أكثر العلماء، ورووا عن عمر وابنه وغيرهما كراهة ذلك، ونحن نعلم بالاضطرار أن الأذان الذي كان يؤدنه بلال وابن أم مكتوم في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة، وأبو مخذومة بمكة، وسعد القرظي في قباء لم يكن في آذانهم هذا الشعار الرافضي، ولو كان فيه لنقله المسلمون ولم يهتموه، كما نقلوا ما هو أيسر منه، فلما لم يكن في الذين نقلوا الأذان من ذكر هذه الزيادة، علم أنها بدعة باطلة، وهؤلاء الأربعة كانوا يؤدنون بأمر النبي ﷺ، ومنه تعلموا الأذان، وكانوا يؤدنون في أفضل المساجد مسجد مكة والمدينة ومسجد قباء، وأذانهم متواتر عند العامة والخاصة.

بعد الفراغ فيه أنه قد ثبتت هذه الزيادة في الأدان بأمر رسول الله ﷺ، وتعارف ذلك المؤدون من غير كبير، ففي حديث أبي مخذرة في قصة تعليم النبي ﷺ الأدان له، قال فيه: **بَدَأَ كَيْفَ فِي ذَلِكَ حَسْبُ فَفَسَتْ حَيْ عَمِي** **الْفَلَاحُ**، **فَصَلَّاهُ حِينَ مِنْ يَوْمِ مَرَسَ**، أخرجه أبو داود [رقم: ٥٠٠] وابن حبان [رقم: ١٦٨٢، ٥٧٨/٤] مطولاً، وفي سنده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذرة، وهو غير معروف الحال، والحاتر بن عبيد، وفيه مقال، وقال بقي بن مخلد حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثني عبد العزيز بن رفيع، سمعت أبا مخذرة يقول: كنت غلاماً صبيّاً أدت بين يدي رسول الله ﷺ الفجر يوم حين فلما انتهيت إلى "حي عمي **الْفَلَاحُ**" قال: **أَخْبَرَنِي فِيهِ صَلَاةُ حَبْرٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ**، ورواه النسائي من وجه آخر، وصححه ابن حزم، وروى الترمذي [رقم: ١٩٨] وابن ماجه [رقم: ٧١٥] وأحمد [رقم: ٢٣٩٥٨] من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، قال: قال رسول الله ﷺ **لَا تَسْجُدُ فِي شَيْءٍ مِنْ صُفُوتٍ إِلَّا فِي صَلَاةٍ نَحْمُرُ**

وفي سننه الملائي وهو ضعيف مع الانقطاع بين عبد الرحمن وبلال، ورواه الدار قطني من طريق آخر عن عبد الرحمن، وفيه أبو سعد البقال، وهو ضعيف، وروى ابن خزيمة والدار قطني [رقم: ٣٨، ٢٤٣/١] والبيهقي عن أس قال: من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: "حي على الفلاح"، قال: "الصلاة خير من النوم"، وصححه ابن السكن، ونفذه: كان الثوب في صلاة العداة إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح"، وروى ابن ماجه [رقم: ٧١٦] من حديث ابن المسيب، عن بلال قال: إنه أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الفجر، فقيل: هو نائم، فقال: "الصلاة خير من النوم" مرتين، فأقرت في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك، وفيه انقطاع مع ثقة رجاله، وذكره ابن السكن من طريق آخر عن بلال، وهو في "معجم الطبراني" من طريق الأردني عن حفص بن عمر، عن بلال، =

ولا يجب أن يُزاد في النداء ما لم يكن منه.

= وهو منقطع أيضاً، ورواه البيهقي في "المعرفة" من هذا الطريق، فقال عن الزهري، عن حفص بن عمر بن سعد المؤدب: إن سعداً كان يؤذن، قال حفص: فحدثني أهلي أن بلالاً فذكره، وروى ابن ماجة [رقم: ٧٠٧] عن سالم، عن أبيه قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل أن يشرع الأذان، وفي آخره راد بلال في نداء صلاة العداة "الصلاة خير من النوم"، فأقرها رسول الله ﷺ. وإسناده ضعيف جداً، وروى السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان الأذان الأول بعد "حي على الفلاح" الصلاة خير من النوم مرتين، وسنده حسن. هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في 'تخريج أحاديث شرح الرافعي' [٢٠١/١] وفي الباب أخبار وأثار أخر قد مر نبد منها، فيثبت بصم بعضها ببعض - وإن كان طرق بعضها ضعيفة - كون هذه الزيادة في أذان الصبح لا بعده وهو مذهب الكافة.

ولا يجب هكذا بالحليم في الأصل، فالمعنى لا يسعي، والظاهر أنه تصحيف "لا يجب" أي لا يستحسن. كذا قال القاري. [فتح المعطى: ١٢٤/١] ما لم يكن منه يشير إلى حديث: من حدث في أمر - هذا - من منعه فهو مذموم. وكأنه أشار إلى أن "الصلاة خير من النوم" ليس من الأذان، أو إلى أن "حي على خير العمل" ليس من الأذان، أي من الأذان المعروف بين مؤيدي رسول الله ﷺ المأثور عنه، فإن كان المراد هو الأول كما يقتضيه صم جملة ولا يجب إلخ بقوله: يكون في بدء الصبح بعد انقراع من النداء، فقد عرفت ما فيه من أن زيادة 'الصلاة خير من النوم' وإن لم تكن في حديث بدء الأذان لكنها ثبتت الأمر بها بعد ذلك، فبست ريادته زيادة ما ليس منه، وإن كان المراد هو الثاني وهو الأولى بأن يجعل قوله: ولا يجب إلخ بياناً لعدم زيادة "حي على خير العمل" فيحدثه ما أخرجه الحافظ أبو الشيخ بن حبان في كتاب "الأذان" عن سعد القرص قال: كان بلال ينادي بالصبح فيقول: "حي على خير العمل"، فأمره رسول الله ﷺ أن يجعل مكانها 'الصلاة خير من النوم'، ونزلت 'حي على خير العمل'. ذكره الشيخ عبد الحق الدهلوي في "فتح المصاب"، وقد مر من روايه البيهقي مثله.

وذكر نور الدين علي أحمي في كتابه 'إسناد العيون في سيرة النبي المأمون' نقل عن ابن عمر، وعن علي بن الحسين أنهما كانا يقولان في أداهما بعد 'حي على الفلاح': "حي على خير العمل". فإن هذه الأخبار تدل على أن لهذه الريادة أصلاً في الشرع فمما تكن مما ليس منه، ويمكن أن يقال: إن رواية لبيهقي وأبي الشيخ قد تكلم في طريقتهما، فإن كانت ثابتة دلت على هجران هذه الريادة، وإقامة "الصلاة خير من النوم" مقامه، فصارت بعد ثبت الإقامة مما ليس منه، وأما فعل ابن عمر وغيره فلم يكن دائماً بل أحياناً ليان الحوار، ولو ثبت عن واحد منهما دوامه أو عن غيرهما، فالأذان المعروف عن مؤيدي رسول الله ﷺ الثابت بتعليمه الحالي عن هذه الريادة يقدم عليه، فافهم فإن المقام حقيق بالتأمل.

باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد

٩٣ - **أحربنا مالك**، حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه أنه سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا تُوبَ بالصلاة فلا تأتوها ^{هو تابعي كاتبه} تسعون وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

أبيه هو عبد الرحمن بن يعقوب الجعفي المدني، قال السائي: ليس به بأس، وابنه العلاء أبو شبل - بالكسر - المدني صدوق، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٧] و"التقريب" [رقم: ٤٠٤٦، ٣٥٧/٢] **توب** أي أقيم، وأصل تاب رجع، يقال: تاب إلى المريض جسمه، فكان المؤدب رجع إلى ضرب من الأدان للصلاة، وقد جاء هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ: **إذا توبت الصلاة**، وهو يبين أن التوب ههنا الإقامة، وهي رواية الصحيحين [البحاري رقم: ٩٠٨، ومستم رقم: ١٣٥٩] من وجه آخر عن أبي هريرة، وفي رواية لهما أيضاً: **إذا سمعوا الإقامة** [البحاري رقم: ٦٣٦] وهي أحص من قوله في حديث أبي قتادة عنهما أيضاً: **إذا سمعوا الصلاة** [البحاري رقم: ٦٣٥]

تسعون، اسمي ههنا المشي على الأقدام بسرعة والاشتداد فيه، وهو مشهور في اللغة، ومنه السعي بين الصفا والمروة، وقد يكون السعي في كلام العرب العمل بدليل قوله تعالى: ﴿... مِنْ رِجَالِهِمْ سَعَى﴾ [الأنعام: ١٩] وقوله تعالى: ﴿... سَعَى﴾ [البقرة: ١٩] ونحو هذا كثير، قاله ابن عبد البر. [الاستدكار: ٣٦/٤] **السكينة** بالرفع على أنها جملة في موضع الحال، ووسطه القرطبي بالنصب على الإعراء. **فما أدركتم** جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة فما أدركتم إلخ.

وما فاتكم: قال الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ": أحربنا محمد بن عمر بن أحمد الحافظ، أحربنا الحسن بن أحمد القاري، أحربنا أبو نعيم، حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا أبو زرعة، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا فليح، عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، قال: كنا بأبي الصلاة، أو يحيى، رجل وقد سبق شيء من الصلاة أشار إليه الذي يليه قد سقطت بكدا وكدا، فيقصي، قال: فكنا بين راكم وساجد وقائم وقاعد، فحدث يوماً وقد سقطت بعض الصلاة، وأشير إلي الذي سقطت به، فقلت: لا أحده على حال: لا كنت عندها، فلما فرغ رسول الله ﷺ قمت وصليت، فاستقبل رسول الله ﷺ على الناس، وقال: من أتى الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، **فد فرغ الإمام فيقص من صلاته**، قال الشافعي: إذا سبق الإمام الرجل الركعة فجاء الرجل فركع تلك الركعة لنفسه، ثم دخل مع الإمام في صلاته حتى يكملها فصلاته فاسدة، وعليه أن يعيد الصلاة، ولا يجوز أن يتدئ الصلاة لنفسه ثم يأتيه غيره، وهذا مسوخ، قد كان المسلمون يصعبونه =

فَأْتُوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ.

بكسر الميم أي يقصد

قال محمد: لا تعجلن بركوع ولا افتتاح حتى تصل إلى الصف وتقوم فيه،
أيها المصلي

= حتى جاء عبد الله بن مسعود أو معاذ، وقد سبقه النبي ﷺ بشيء من الصلاة، فدخل معه ثم قام يقضي، فقال رسول الله ﷺ: **إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ - أَوْ مَعَاذًا - أَسَنَّ لَكُمْ فَاتَعَرَّوْهُمَا.**

فَأْتُوا فيه دليل على أن ما أدركه فهو أول صلاته، وقد ذكر في "التمهيد" من قال في هذا الحديث: "فاقصوا"، فهذان اللفظان تأولهما العلماء فيما يدركه المصلي من صلاته مع الإمام هل هو أول صلاته أو آخرها؟ ولذلك اختلفت أقوالهم فيها، فأما مالك فاختلفت الرواية عنه، فروى سحنون عن جماعة من أصحاب مالك عنه أن ما أدركه فهو أول صلاته، ويقضي مافاته، وهذا هو المشهور من مذهبه، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، ودأود، والطبري، وروى أشهب عن مالك أن ما أدركه فهو آخر صلاته، وهو قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي، وذكر الطحاوي عن محمد، عن أبي حنيفة أن الذي يقضي هو أول صلاته وم يحك خلافاً.

وأما السلف فروى عن عمر وعلي وأبي الدرداء: ما أدركت فاجعله آخر صلاتك، وليست الأسابيد عنهم بالقوية، وعن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين مثل ذلك، وصح عن سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والرهري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز ما أدركت فاجعله أول صلاتك، واحتج القائلون بأن ما أدركه فهو أول صلاته بقوله **فَإِنْ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ**، فالذي يقضيه هو العائت، كذا في "الاستدكار" [٤٣ - ٣٩/٤]

يعمد يدل على أن الماشي إلى الصلاة كالمنظر لها وهما سواء من الفصل فيما فيه المصلي إن شاء الله تعالى على ظاهر الآثار، وهذا يسير في فصل الله ورحمته بعباده، كما أنه من عليه نوم عن صلاة كانت عادة له، كتب له آخر صلاة، وكان يومه عليه صدقة، كذا قال ابن عبد البر. [الاستدكار: ٤٥/٤]

حتى تصل إلح. استنط من النهي عن الإتيان ساعياً وكون عامد الصلاة في الصلاة من حيث الثواب، وذلك؛ لأن العجلة في الاشتراك قبل الوصول إلى الصف يموت كثرة الخطأ، وامتداد زمان العمد إلى الصلاة مع لزوم قيامه حلف صف مع غير إتمامه، وقد ورد فيه نص صريح وهو ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي بكر أنه دخل المسجد ورسول الله ﷺ راكم، فركع دون الصف، ثم دبّ حتى انتهى إلى الصف، فبما سلم قال: **يَسْتَعِزُّ بِمَا عَابَ، فَإِنَّكُمْ تَدْبُونَ عَنِّي بِمَا عَابَ** فقال أبو بكر: **أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَشِيتُ أَنْ تَقُوتَنِي الرَّكْعَةُ فَرَكْعَتِ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ لَحَقْتُ بِالصَّفِّ**، فقال النبي ﷺ: **لَسْتُ بِمَنْعَةٍ لَكُمْ**
قال الريلي في "تخريج أحاديث الهداية": إرشاد إلى المستقبل بما هو أفضل منه، ولو لم يكن بجرئاً لأمره بالإعادة، والنهي إما وقع عن السرعة والعجلة إلى الصلاة، كأنه أحبّ له أن يدخل الصف ولو فاتته الركعة، ولا يعجل =

وهو قول أبي حنيفة رحمته.

٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي. قال محمد: وهذا لا بأس به ما لم يُجهد نفسه.

٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ أنه سمع أبا بكر يعني ابن عبد الرحمن يقول: من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيراً أو يُعلّمه، ثم رجع إلى بيته الذي خرج منه كان كالمجاهد في سبيل الله رَجَعَ غَانِماً.

- بالكروك دون الصف، يدل عليه ما رواه البخاري في كتابه المفرد في "القراءة خلف الإمام": "لا بعد، صل". أدركت واقض ما سبق. فهذه الريادة دلت على ذلك، ويقويها حديث: "سلمة سلمة بعد أدكم فضله وما فاتكم فاقضوا".

فأسرع المشي: وروي عنه أنه كان يهرول إلى الصلاة، وعن ابن مسعود أنه قال: لو قرأت: ﴿فأسعوا﴾ ربي ذكر الله ﴿الجمعة ٩﴾ لسعيت حتى يسقط ردائي، وكان يقرأ: فامضوا إلى ذكر الله، وهي قراءة عمر أيضاً، وعن ابن مسعود أيضاً: أحق ما سعيي إليه الصلاة، وعن الأسود بن يزيد وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن يزيد أنهم كانوا يهرولون إلى الصلاة، فهؤلاء كلهم ذهبوا إلى أن من خاف فوت الوقت سعى، ومن لم يخف مشى على هيئته، وقد روي عن ابن مسعود خلاف ذلك، أنه قال: إذا أتيت الصلاة فأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا، وروي عنه أبو الأحوص أنه قال: لقد رأيتنا وإنا لنقارب بين الخطأ إلى الصلاة وروى ثابت عن أسد، قال: خرجت مع ريد بن ثابت إلى المسجد، فأسرعت المشي فحبسي، وعن أبي در، قال: إذا أقيمت الصلاة فامش إليها كما كنت تمشي فصل ما أدركت واقض ما سبقك، وهذه الآثار كلها مذكورة بطرقها في "التمهيد"، وقد احتف السلف في هذا الباب كما ترى على القول بظاهر حديث النبي ﷺ في هذا الباب جمهور العلماء وجماعة الفقهاء، كذا في "الاستذكار" [٣٦/٤ - ٣٨].

ما لم يُجهد أي لا يكلف نفسه ولا يحمل عليه مشقة، ويشير بقوله: "لا بأس به" إلى الجوار، وإلى أن النهي عن الإتيان ساعياً في الحديث المرفوع ليس هي تحريم، بل هي استحباب إرشاداً إلى الأليق الأمثل.

أبا بكر: قيل: اسمه محمد، وقيل: أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه وكنيته واحد، وكان مكفوفاً، وثقه العجلي وغيره، مات ٩٣هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٣].

غداً: ذهب وقت العداة أول النهار. رجع غانماً. إلى بيته بعد الفراغ من الجهاد وأخذ العيمة.

باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن في الإقامة

٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا شريك بن عبد الله بن أبي نعيم، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سَمِعَ قَوْمَ الإِقَامَةِ فقاموا يصلُّون، فخرج عليهم النبي ﷺ، فقال:

"أصلتان معاً؟"

أَتَجْمَعُونَ الصَّلَاتَيْنِ مَعاً

قال محمد: يُكره إذا أُقيمت الصلاة أن يصلي الرجل تطوعاً غير ركعتي الفجر خاصة،

شريك أبو عبد الله المدني، وثقه ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به، وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس به، كذا في 'هذه الساري' مقدمة 'فتح الساري' لحافظ ابن حجر [ص: ٥٧٥] أي عمر بن الخطاب بن نوفل بن عبد مناف، كذا وحده في بعض النسخ، وفي نسخة يحيى: أي عمر، وصطفه الزرقاني بفتح النون وكسر الميم. [شرح الزرقاني ٣٦٨/١] قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في إرساء هذا الحديث إلا الوليد بن مسلم، فإنه رواه عن مالك، عن شريك، عن أنس، ورواه الدراوردي عن شريك، فأسنده عن أبي سلمة، عن عائشة، ثم أخرجه ابن عبد البر من الطريقين وقال: قد روي هذا الحديث بهذا المعنى من حديث عبد الله بن سرجس وابن نجيبة وأبي هريرة. [الاستدكار: ٣٠٢/٥، ٣٠٣]

قوله أي بعض من كان في المسجد النبوي. أصلاًتان معاً قال ابن عبد البر: قوله هذا، وقوله في حديث ابن خزيمة: 'تجمعهم' معاً، وفي حديث ابن سرجس: 'تجمعهم' معاً، كل هذا إكبار منه لذلك الفعل.

يكره ما أخرجه مسلم [رقم: ١٦٤٤] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٤٢١، والنسائي رقم: ٨٦٥، وأبو داود رقم: ١٢٦٦، وابن ماجه رقم: ١١٥١] وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢١٩٣] وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا قُيِّمَت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة. وفي رواية للطحاوي [شرح معاني الآثار ٢٥٤/١] إلا سيئاً حسناً، وفي رواية ابن عدي، قيل: يا رسول الله! ولا ركعتي الفجر؟ قال: لا، كعني عمر، وإسناده حسن، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني ٣٦٨/١، ٣٦٩] وقد يعارض هذه الزيادة بما روي: إذا قُيِّمَت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة. لا ركعتي الفجر، لكنه من رواية عباد بن كثير وحجاج بن نصير وهما ضعيفان، ذكره الشوكاني. تطوعاً أي بطلاً أو سعة، فإن الكل يسمى تطوعاً؛ لكونه زائداً على الفرائض.

غير ركعتي الفجر: أي الركعتين اللتين تصليان قبل فرض الصبح؛ لما روي عن عبد الله بن أبي موسى عن أبيه: دعا سعيد بن العاص أبا موسى وحديفة وابن مسعود قبل أن يصلي العداة، فنما خرجوا من عنده أقيمت الصلاة، فجلس عبد الله بن مسعود إلى سطوانة من المسجد يصلي ركعتين، ثم دخل المسجد ودخل في الصلاة، =

فإنه لا بأس بأن يصليهما الرجل وإن أخذ المؤذن في الإقامة، وكذلك ينبغي، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

= وعن أبي محمد: دخلت مع ابن عمر وابن عباس والإمام يصلي، فأما ابن عمر فقد دخل في الصف، وأما ابن عباس، فصلّى ركعتين، ثم دخل مع الإمام، فلما سلم الإمام قعد ابن عمر، فلما طلعت الشمس ركع ركعتين، وعن محمد بن كعب: خرج ابن عمر من بيته، فأقيمت صلاة الصبح، فركع ركعتين قبل أن يدخل المسجد وهو في الطريق، ثم دخل المسجد فصلّى الصبح مع الناس، وعن زيد بن أسلم: أن ابن عمر جاء والإمام يصلي صلاة الصبح ولم يكن صلى الركعتين قبل صلاة الصبح، فصلاهما في حُجرة حفصة، ثم صلى مع الإمام، وعن أبي الدرداء: أنه كان يدخل المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر، فيصلّي الركعتين في ناحية، ثم يدخل مع القوم في الصلاة، أخرج هذه الآثار الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٥٦، ٢٥٥/١]

وأخرج أيضاً عن مسروق وأبي عثمان النهدي والحسن إجازة أداء ركعتي الفجر إذا أقيمت الصلاة، وذكر أن معنى "فلا صلاة إلا المكتوبة": النهي عن أداء التطوع في موضع الفرض، فإنه يرم حيشد الوصل، وسط الكلام فيه، لكن لا يخفى على الماهر أن ظاهر الأحبار المرفوعة هو المع، من ذلك حديث أبي سمة المذكور في الكتاب، فإن القصة المذكورة فيه قد وقعت في صلاة الصبح كما صرح به الشراح، ووقع في موطناً يجي بعد هذه الرواية: وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح، ومن ذلك ما أخرجه البخاري [رقم: ٦٦٣] ومسلم [رقم: ١٦٤٩] وغيرهما عن عبد الله بن مالك بن نحية: مر النبي ﷺ برجل وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين، فلما انصرف لاث به الناس، فقال له رسول الله ﷺ **صبح أربعاً الصبح أربعاً**، قال القسطلاني: الرجل هو عبد الله الراوي كما عند أحمد بن حنبل، أن النبي ﷺ مرّ به وهو يصلي، ولا يعارضه ما عند ابن حبان وابن خزيمة أنه ابن عباس؛ لأهمهما واقعتان. [إرشاد الساري: ٣٤/٢]

وأخرج الطحاوي عن عبد الله بن سرجس أن رجلاً جاء ورسول الله في صلاة الصبح، فركع ركعتين خيف الناس. ثم دخل مع النبي ﷺ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: **فلان! أجمعت ثلاثاً التي صليت معنا أو التي صليت وحدك؟** [شرح معاني الآثار: ٢٢٩/١] وكذلك أخرجه أبو داود [رقم: ١٢٦٥] وغيره، وحمل الطحاوي هذه الأحبار على أهم صلوا في الصفوف لا فصل بينهم وبين المصلين بالجماعة، فذلك رجزهم النبي ﷺ، لكنه حمل من غير دليل معتد به، بل سياق بعض الروايات بخالفه. **بأن يصليهما:** خارج المسجد أو في ناحية المسجد خارج الصفوف. **قول أبي حنيفة:** وبه قال أبو يوسف، ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار: ٣٥٧/١]

باب تسوية الصف

- ٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأمر رجالاً بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوه فأخبروه بتسويتها كبر بعد.
 ٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو سهيل بن مالك وأبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن مالك بن أبي عامر الأنصاري أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته: إذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف، وحاذوا بالمناكب، فإن اعتدال الصفوف من تمام الصلاة. ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف، فيخبرونه أن قد استوت فيكبر.
 قال محمد: أي من كمال صلاة الجماعة
 جمع لكاف وتشديدها

قال محمد: ينبغي للقوم إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح" أن يقوموا إلى الصلاة...

تسوية الصف. [هو اعتدال القامة بها على سمت واحد] قال ابن حزم يوجب تسوية الصفوف، لقول النبي ﷺ: **تسوية الصفوف**، أي جعلهم على السمت واحد. متفق عليه. [البحاري رقم: ٧١٧، ومسلم رقم: ٩٧٨] لكن ما رواه البخاري [رقم: ٧٢٣] **تسوية الصفوف**، أي تسوية الصفوف من إمامه وعلماءه، يصرفه إلى السنة، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك. **كان يأمر** قال اللاجي: مقتضاه أنه وكل من يسوي الناس في الصفوف، وهو مدبوب. **أبو سهيل** هو عم مالك بن أنس، اسمه نافع، وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٤] **مالك**. الأصح، من كبار التابعين، ثقة، روى له الجميع، مات ٧٤هـ عن الصحيح، وهو جد الإمام مالك والد أبي سهيل، كذا قال السيوطي وغيره. [الإسعاف ص: ٣٥]

وحاذوا أي قابلوا المناكب بأن لا يكون بعضها متقدماً وبعضها متأخراً، وهو المراد بقول أنس: "كان أحداً يلرق منكبه بمكب صاحبه، وقدمه مقدمة"، وقول النعمان بن بشير: "رأيت الرجل ما يلرق كعبه بكعب صاحبه"، ذكرهما البخاري في "صحيحه" [رقم: ٧٢٥]. **أن يقوموا إلخ** احتجوا فيه: فقال الشافعي والجمهور: يقومون عند الفراغ من الإقامة، وهو قول أبي يوسف، وعن مالك: يقومون عند أوتها، وفي "الموطأ": أنه يرى ذلك عن طاعة الناس، فإن فيهم الثقيل والخفيف، كذا ذكره القسطلاني في "إرشاد الساري" [٢١، ٢]

وفي 'الاستدكار' [٥٨، ٥٧/٤] قد ذكرنا في 'التمهيد' بالأسانيد عن عمرو بن مهاجرة: رأيت عمر بن عبد العزيز =

أى ابتلائها

٩٩ - أَحَبُّنا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= ومحمد بن مسلم الرهري وسليمان بن حبيب يقومون إلى الصلاة في أول بدء الإقامة، قال: وكان عمر بن عبد العزيز إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة عدّل الصوف بيده عن يمينه وعن يساره، فإذا فرغ كثر، وعن أبي يعلى: رأيت أس بن مالك إذا قيل: قد قامت الصلاة قام فوثب، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن معهم الإمام في المسجد، فإنهم لا يقومون حتى يروا الإمام؛ لحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ: **«دُفِعَ صَلَاةُ فُلَانٍ يَقُومُوا حَتَّى يَرَوْهُ»**، وهو قول الشافعي وداود، وإذا كان معهم فإنهم يقومون إذا قال: **«حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»**.

ويجادوا. من المخاضة أي يقابلوا بين مآكلهم. **فإذا أقام.** أي قال: قد قامت الصلاة، وهو محتمل لأمرين: الشروع فيه والمراعاه، وذكر في "جامع الرموز" عن "المحيط" و"الخلاصة": أن الأول قول الطرفين، والثاني قول أبي يوسف، والصحيح هو الأول كما في "المحيط"، والأصح هو الثاني كما في "الخلاصة"، قلت: روى أبو داود عن أبي أمامة أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال رسول الله ﷺ: **ومها منه، ومها،** وقال في سائر الإقامة كنحو حديث ابن عمر في الأدان أي أحاب كل كلمة بمثلها إلا الحيعلتين، فهذه يدل على أن النبي ﷺ كبير بعد ما تمت الإقامة بجميع كلماتها.

وأخرج ابن عبد البر في "الاستدكار" [٦٠/٤] عن بلال أنه قال لرسول الله ﷺ لا تسقني بأمير، وقال: فيه دليل على أن رسول الله ﷺ كان يكبر ويقرأ، وبلال في إقامة الصلاة. وفيه نظر لا يحصى، والأمر في هذا الباب واسع، ليس له حد مضيق في الشرع، واختلاف العلماء في ذلك لاختيار الأفضل حسب ما لاح لهم.

قال إلخ. هذا أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه، ووقعها نافع عن ابن عمر، والقول فيها قول سالم. والثاني من ربح عند الله من فقهه شافع، جعله نافع عن ابن عمر عن عمر. والثالث: أسس كتابي مائة لا أحد فيها راحة والرابع: فيم سقطت السماء وعبور أو كان فلا عند، وفي سفي بالصبح نصف العشر، كذا في "التنوير" (٩٧/١).

١٠٠ - أحبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر ^{معى سمع منها أحاب} كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه

ثم قال: قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وجماعة من أهل الحديث: إن الإمام يقول: سمع الله لمن حمده رسا ولك الحمد، وحجتهم حديث ابن عمر، ورواه أبو سعيد الخدري وعبد الله بن أبي أوفى وأبو هريرة، وقال جماعة: يقتصر على سماع الله لمن حمده، وحجتهم حديث أنس عن النبي ﷺ: **«مَنْ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ، وَحَسَنَ لَهُ، وَجَعَلَ لَهُ مِائَةَ أَلْفٍ مِنْ عَمَلِهِ»**. [الاستذكار] (١١٠/٤، ١١١).

ربنا ولك الحمد. قال الرافعي: روي في حديث ابن عمر: ربما لك الحمد، بإسقاط الواو وبإثباتها، والروايتان معاً صحيحتان. قلت: الرواية بإثبات الواو متفق عليها، وأما بإسقاطها ففي "صحيح أبي عوانة"، وقال الأصبغي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن الواو في "ربما ولك الحمد" فقال: رائدة، وقال النووي: يحتمل أنها عاصفة على محذوف، أي أطعنا لك وحمدناك، ولك الحمد. كذا في "التحريض الحبر في تخريج أحاديث الشرح الكبير" للمحافظ ابن حجر. وعند البخاري عن المقرئ، عن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا قال: سبح لله من حمده، قال: اللهم ربنا ولك الحمد، وعند أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب عنه. كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا ولك الحمد، كذا في "ضياء الساري".

رفع يديه الثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما بالأسانيد الصحيحة هو أنه كان يرفع يديه عند الافتتاح، وعند ارفع من الركوع، وعند الركوع حسماً رواه مرفوعاً، وأخرج الطحاوي [شرح معالي الآثار. ١/١٦٣] بسنده عن أبي بكر بن أبي عياش، عن حصين، عن مجاهد، قال: صليت خلف ابن عمر رضي الله عنهما فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، ثم قال الطحاوي: فلا يكون ذلك من ابن عمر إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبي ﷺ. وفيه نظر سوجه، =

حَذَوْ مَنكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ.

وفي سعة ركوعه

١٠١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، أَمَرَنَا أَنْ نَكْبِّرَ كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا.

باب للتعبية

١٠٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَكُلَّمَا رَفَعَ، فَلَمْ تَزَلْ تَلِكْ صَلَاتَهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ.

بارئاه من الدنيا

١٠٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ، فَكَبَّرَ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ،

= أحدها: أنه سجد معلول لا يورث الأسانيد الصحيحة، فقد أحرجه البيهقي من الطريق المذكور في "كتاب المعرفة"، وأسد عن إسحاري أنه قال: ابن عياش قد احتلط بأخره، وقد رواه الربيع وبيث وطاوس وسام ونافع وأبو الربيع ومخارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع، وكان أبو بكر بن عياش يرويه قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلًا موقوفًا: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يرفعهما بعد، وهذا هو المحفوظ عن ابن عياش، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر. وثانيها: أنه لو ثبت عن ابن عمر ترك ذلك فلا يثبت منه نسخ فعل الرسول ﷺ، الثالث بالطرق الصحيحة عن الجمع العظيم إلا إذا كان فيه تصريح عن النبي ﷺ، وإذا ليس فليس. وثالثها: أن ترك ابن عمر لعله يكون لبيان الخواص، فلا يلزم منه النسخ.

دون ذلك: يعارضه قول ابن جريح: قلت لنافع: أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، ذكره أبو داود [رقم: ٧٤١] وهب. هو أبو نعيم المدني، وثقة السائي وابن سعد، مات ١٢٧هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤١]. أنه يعلمهم: أي أصحابه التابعين، وفي نسخة: كان يعلمهم. علي بن الحسين: هو أبو الحسين رين العائدين، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الأحاديث، مات سنة ٩٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠].

أنه قال إلخ: قال ابن عبد البر: لا أعظم خلافاً بين رواة "الموطأ" في إرسال هذا الحديث، ورواه عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن أبيه موصولاً، ورواه عبد الرحمن بن خالد، عن أبيه، عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن علي، ولا يصح فيه إلا ما في "الموطأ" مرسلًا. [شرح الرقالي: ٢٣٣/١] كلما خفض: طاهر الحديث عمومته في جميع الانتقالات لكن حصّ منه الرفع من الركوع بالإجماع.

ثم إذا انصرف قال: والله! إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ.

١٠٤ - أخرجه ^{من الصلاة} مات، أخبرني نعيم المجر وأبو جعفر القاري، أن أبا هريرة كان يصلي بهم، فكبر كلما خفض ورفع، قال أبو جعفر: وكان يرفع يديه حين يكبر ويفتح الصلاة.

قال محمد: ^{وفي نسخة: يفتح} السنة أن يكبر الرجل في صلاته كلما خفض وكلما رفع، وإذا انحط....

قال والله: قال الراعي: هذه الكلمة مع الفعل المأتي به بارلة مرلة حكاية فعله **لأشبهكم** الخ هذا يدل على أن التكبير في الخفض والرفع لم يكن مستعملاً عندهم، ولا ظاهراً فيهم، كذا في "الاستدكار" [١١٦/٤]. نعم **أخسر** ابن عبد الله، أبو عبد الله المدي، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما. وروى **جعفر القاري** اسمه يريد من القعقاع المدي المحرومي، وقيل: جندب بن فيروز، وقيل: فيروز، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثلاثين، كذا قال الرقاعي [٤٤٢، ١]. **كما خفض** الخ لما أخرجه الترمذي [رقم: ٢٥٣] والنسائي [رقم: ١١٤٢] من حديث ابن مسعود: كان النبي ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر، وأخرجه أحمد [رقم: ٣٦٦٠، ٣٨٦/١] والدارمي وإسحاق بن راهويه والطبراني وابن أبي شيبة، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٧٨٩، ومسلم رقم: ٨٦٨] من حديث أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: **سبح لله** حين يرفع صله من الركوع، ثم يقول وهو قائم: **سبح لله** حين يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس.

وفي "الصحيحين" [بخاري رقم: ٧٨٦، ومسلم رقم: ٨٧٣] عن عمران بن حصيص أنه صنى خلف علي بن أبي طالب بالنصرة، فقال: ذكرنا هذا الرجل صلاة رسول الله ﷺ. فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلما خفض، وفي الباب عن أبي موسى عبد أحمد والطحاوي، وابن عمر عبد أحمد والنسائي، وعبد الله بن زيد عبد سعيد بن منصور، ووائل بن حجر عند ابن حبان، وجابر عند البزار، وغيرهم عند غيرهم.

وإذا انحط الخ صرح به لكونه محل الخلاف أحداً مما أخرجه أبو داود [رقم: ٨٣٧] عن عبد الرحمن بن أبيزى: أنه صنى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير، قال أبو داود: معاه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر، وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٠/١، ١٦١] وقال: فذهب قوم إلى هذا، فكانوا لا يكبرون في الصلاة إذا حضوا، ويكبرون إذا رفعوا، وكذلك كانت سوا أمية تفعل ذلك. وحالهم في ذلك آخرون، فكبروا في الخفض والرفع جميعاً، وذهبوا في ذلك إلى ما تواترت به الآثار =

للسجود كبر، وإذا انخطَّ للسجود الثاني كبر، فأما رفع اليدين في الصلاة فإنه يرفع أي يحض
اليدين حذو الأذنين.....

= عن رسول الله ﷺ. ثم أخرج عن عبد الله بن مسعود، قال: أما رأيت رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع، وأخرج عن عكرمة قال: صلى بنا أبو هريرة فكان يكبر إذا رفع وإذا خفض، فأتيت ابن عباس فأخبرته، فقال: أو ليس ذلك سنة أبي القاسم ﷺ؟ وأخرج عن أبي موسى، قال: ذكرنا علي صلاة كما يصليها مع رسول الله ﷺ، إما نسيها، وإما تركها عمداً، كان يكبر كلما خفض وكلما ورفع وكبّر سجداً، وأخرج عن أنس: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يتمون التكبير، يكثرّون إذا سجدوا، وإذا رفعوا، وإذا قاموا من الركعة، وأخرج عن أبي هريرة نحو ما أخرجه مالك.

ثم قال الطحاوي: فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمن بن أنزى وأكثر تواتراً، وقد عمل بها أبو بكر وعمر وعلي، وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا. وفي 'الوسائل إلى معرفة الأوائل' للسيوطي: أول من نقص التكبير معاوية، كان إذا قال: سمع الله لمن حمده انخطَّ إلى السجود ولم يكبر، أسنده العسكري عن الشعبي، وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال: أول من نقص رياء. وفي 'الاستدكار' [١١٧/٤] بعد ذكر حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى: إما نسيها وإما تركها عمداً، وغير ذلك، هذا يدل على أن التكبير في غير الإحرام لم يقنه السلف من الصحابة والتابعين على الوجوب ولا على أنه من مؤكدات السنن، بل قد قال قوم من أهل العلم: إن التكبير هو إحدى تحركات الإمام وشعار الصلاة، وليس بسنة إلا في الجماعة، ولهذا ذكر مالك في هذا الباب حديثه عن ابن شهاب عن علي بن حسين وعن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعين، وعن ابن عمر وجابر فعليهما، ليبين بذلك أن التكبير في كل خفض ورفع سنة مستنونة، وإن لم يعمل بها إلا بعض الصحابة، فالحجة في السنة لا فيما خالفها.

يرفع اليدين من دون مطأطأة الرأس عند التكبير كما يفعله بعض الناس فإنه بدعة، ذكره محمد بن محمد الشهير بابن أمير الحاج في "حلية المحتلي شرح مية المصلي". **حدو الأذنين** لما روى مسلم [رقم: ٨٩٦] عن وائل: أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة حيال أذنيه، ثم التحف بثوبه، الحديث، وأخرج أحمد [رقم: ١٨٦٩٦، ٣٠١/٤] وإسحاق بن راهويه والدارقطني [رقم: ١٨، ٢٩٣/١] والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٢٩/١] عن البراء: كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع يديه حتى تكون إماماه حذاء أذنيه، وأخرج إمامكم - وقال: صحيح على شرط الشيخين - والدارقطني [رقم: ١٢، ٣٠٠/١] والبيهقي عن أنس: رأيت رسول الله ﷺ كبر فحاذى بإماميه أذنيه، الحديث. وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٥] ومسلم [رقم: ٨٦٦] والنسائي [رقم: ٨٨١] وغيرهم عن مالك بن الحويرث: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر، وإذا رفع رأسه من الركوع حتى يبلغهما فروع أذنيه، ويعارض هذه الأحاديث رواية ابن عمر التي أخرجها مالك وأبو داود والنسائي ومسلم =

في ابتداء الصلاة مرة واحدة، ثم لا يرفع في شيء.....

= والصحاوي وغيرهم، وأخرج الجماعة [الترمذي رقم: ٣٠٥، وأبو داود رقم: ٧٣٠، والسنائي رقم: ١١٨١، وابن ماجة رقم: ٨٦٢] إلا مسلماً من حديث أبي حميد الساعدي: **من حذر الله نفسه**
وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٤] والطحاوي [شرح معالي الآثار ١/١٢٨] من حديث عبي نخوة، وبإختلاف
الآثار اختلف العلماء، فاختار الشافعي وأصحابه كما هو المشهور حدو المسكين، واختار أصحابا حدو الأديين،
وسنن الطحاوي على أن الرفع حدو المسكين كان لعذر حيث أخرج عن وائل: **أُتيْتُ النبي ﷺ فرأيتُه يرفع يديه**
حذاء أديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا سجد، ثم أتيتُه من العام المقبل ونسيتُهم الأكسية والبراس، فكانوا يرفعون
أيديهم فيها وأشار شريك الرزوي عن عاصم، عن كليب، عن وائل إلى صدره، ثم قال الطحاوي: فأخبر وائل في
حديثه هذا أن رفعهم إلى مساكنهم إنما كان لأن أيديهم تحت ثيابهم، فعسا نأثروا بنين، فجعسا الرفع إذا كانت
ليدان تحت أثياب لعله البرد إلى منتهى ما يُستطاع إليه الرفع، وهو المسكان، وإذا كانا ناديتين رفعهما إلى
الأديين، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. [شرح معالي الآثار: ١/١٤٤، ١٤٥]

وقال العيني في "السياسة" [١٧٢/٢]: لا حاجة إلى هذه التكلفات، وقد صحت خبر فيما قلنا وفيما قاله الشافعي، فاحتار الشافعي حديث أبي حميد، واحتار أصحابنا حديث وائل وغيره، وقد قال أبو عمر وابن عبد البر: اختلفت الآثار عن أبي حميد وعن الصحابة ومن بعدهم، فروي عنه ارفع فوق الأدبين، وروى عنه أنه كان يرفع يديه عند الأدبين، وروى عنه حدود منكبته، وروى عنه إلى صدره، وكلها آثار مشهورة محفوظة، وهذا يدل على التوسعة في ذلك. وفي "شرح مسند الإمام أبي القاري: الأظهر أنه كان يرفع يديه من غير تقييد إلى هيئة خاصة، فأحياناً كان يرفع إلى خيال منكبه، وأحياناً إلى شحمتي أذنيه.

في ابتداء الصلاة إما قبل التكبير كما أخرجه السائي [رقم: ٨٧٧] عن ابن عمر. رأيت رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه، حتى تكونا حدود مكبيه، ثم يكر، وأخرج ابن حبان عن أبي حميد: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة استقبل القبلة، ورفع يديه حتى يخاديهما مكبيه، ثم قال ﷺ: وبما مع التكبير كما أخرجه أبو داود [رقم: ٧٢٥] عن وائل. أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير، وبما بعد التكبير كما أخرجه مسلم [رقم: ٨٦٤] عن أبي قلابة: أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر، ثم رفع يديه، وحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل هكذا، والكل واسع ثابت إلا أنه رجح أكثر مشايخنا تقديم الرفع.

ثم لا يرفع ولو رفع لا تفسد صلاته كما في "الدحية" و"فتاوى الولوالحي" وغيرهما من الكتب المعتمدة، وحكي عن بعض أصحابنا عن مكحول السهمي أنه روى عن أبي حنيفة - رحمه الله - فساد أصلاه به، واعتبر بهذه الرواية أمير الكاتب إيتقاني صاحب "غاية النبال" فأحذر الفساد، وقد رد عليه السبكي في عصره أحسن رد كما ذكره من الكتاب في "الدرر الكامنة" في أعيان المائة الثامنة، وصف محمود بن أحمد بن مسعود القنوي الخمي رسالة بنفسه =

من الصلاة بعد ذلك، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمته، وفي ذلك آثار كثيرة.

= في إبطال قول الفساد، وحقق فيها أن رواية مكحول شاذة مردودة، وأنه رجل مجهول لا عبرة بروايته، وقد فصلت في هذا الباب تفصيلاً حسناً في ترجمة مكحول في كتاب "طبقات الحنفية" المسمى "بالفوائد الهية في تراجم الحنفية"، فليرجع إليه.

من الصلاة أي في جزء من أجراء الصلاة. **قول أبي حنيفة** ووافقه في عدم ارفع إلا مرة الثوري والحسن بن حي وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً، وهو قول ابن مسعود وأصحابه، وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: لا أعلم مصراً من الأمصار تركوا أجمعهم رفع اليدين عند الحقص والرفع إلا أهل الكوفة، واحتلفت الرواية فيه عن مالك فمرة قال: يرفع، ومرة قال: لا يرفع، وعنه جمهور أصحابه، وقال الأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن راهوية، ومحمد بن جرير الطبري، وجماعة أهل الحديث بالرفع إلا أن منهم من يرفع عند السجود أبصاً، ومنهم من لا يرفع عنده، ورؤي الرفع في الرفع والحقص عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو الدرداء وأنس وابن عباس وجابر، وروى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ثلاثة وعشرين رجلاً من الصحابة كما ذكره جماعة من أهل الحديث، كذا في "الاستدكار" لاس عند المير [٩٩/٤ - ١٠٥].

ودكر السيوطي في رسالته "الأرهار المتناثرة في الأحبار المتواترة" أن حديث الرفع متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه الشيخان عن ابن عمر ومالك بن الحويرث، ومسلم عن وائل بن حجر، والأربعة عن علي، وأبو داود عن سهل بن سعد، وابن الزبير وابن عباس ومحمد بن مسleme وأبي أسيد وأبي قتادة وأبي هريرة، وابن ماجه عن أنس وجابر وعمير الليثي، وأحمد عن الحكم بن عمير، والبيهقي عن أبي بكر والبراء رضي الله عنهما، والدارقطني عن عمر وأبي موسى، والطبراني عن عتبة بن عامر ومعاد بن جبل. **وفي ذلك** أي في عدم رفع اليدين إلا مرة.

آثار كثيرة عن جماعة من الصحابة: منهم: ابن عمر وعلي وابن مسعود، كما أخرجه المؤلف، وسيأتي ذكر ما ها وما عليها. ومنهم: عمر بن الخطاب، روى الطحاوي والبيهقي من حديث الحسن بن عياش، عن عبد الله بن الحسن، عن الربيع بن عدي، عن إبراهيم، عن الأسود، قال: رأيت عمر يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، ورأيت إبراهيم والشعبي يعللان ذلك، قال الطحاوي. فهذا عمر لم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، والحديث صحيح؛ لأن الحسن بن عياش وإن كان هذا الحديث دار عبه، فإنه ثقة، حجة، ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره. [شرح معاني الآثار: ١/١٦٤]

واعترضه الحاكم على ما نقله الربيعي في "تخريج أحاديث إهدية" [٤٠٥/١] بأنها رواية شاذة لا يعارضها الأحبار الصحيحة عن طاوس عن كيسان عن ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه في الركوع، وعند الرفع منه. ومنهم: أبو سعيد الخدري أخرج البيهقي عن سوار بن مصعب، عن عطية العوفي أن أبا سعيد الخدري وابن عمر كانا يرفعان أيديهما أول ما يكرآن ثم لا يعودان، وأعله البيهقي بأن عطية سبى الحال وسوار أسوأ منه، فإن البخاري: سوار مكر الحديث، وعن ابن معين غير محتج به. ويخالف هذا الأثر ما أخرجه البيهقي عن ليث، =

= عن عطاء، قال: رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وابن عباس وابن الزبير وأبا هريرة يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة، وإذا ركعوا، وإذا رفعوا، وفيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه، وأخرج أيضاً عن سعيد بن المسيب قال: رأيت عمر يرفع يديه حدو مكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وفي سنده من استضعف. ومهم: عبد الله بن الزبير كما حكاه صاحب "النهاية" وغيره من شراح "الهداية" أنه رأى رجلاً يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند الرفع، فقال له: لا تفعل، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه. لكن هذا الأثر لم يحده المخرجون محدثون مسنداً في كتب الحديث مع أنه أخرج البخاري في رسالة "رفع اليدين" عن عبد الله بن الزبير أنه كان يرفع يديه عند الخفض والرفع، وكذا أخرجه عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر وأبي هريرة وأبى أنهم كانوا يرفعون أيديهم، وأخرج البيهقي عن الحسين قال: سألت طاوساً عن رفع اليدين في الصلاة، فقال: رأيت عبد الله بن عباس وابن الزبير وابن عمر يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة وإذا ركعوا وإذا سجدوا، وأخرج أيضاً عن عبد الرزاق قال: ما رأيت أحسن صلاةً من ابن جريح رأيت يرفع يديه إذا افتتح، وإذا ركع، وإذا رفع، وأحد ابن جريح صلاته عن عطاء بن أبي رباح، وأحد عطاء عن عبد الله بن الزبير. وأخذ ابن الزبير عن أبي بكر الصديق ؓ.

ومهم: ابن عباس، حكى عنه بعض أصحابنا أنه قال: كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة، وترك ما سوى ذلك، لكنه أثر لم يشته محدثون، والثابت عندهم خلافه، قال ابن الحوري في "التحقيق" بعد ذكر ما حكاه أصحابنا عن ابن عباس وابن الزبير: هذان الحديثان لا يُعرفان أصلاً، وإنما محفوظ عنهما خلاف ذلك، فقد أخرج أبو داود عن ميمون أنه رأى ابن الزبير يشير بكفيه حين يقوم، وحين يركع، وحين يسجد، وحين يهض للقيام فانطلقت إلى ابن عباس، فقلت: بني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها، فوصفت له، فقال: إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقصد صلاة عبد الله بن الزبير. ورده العيني بأن قوله: "لا يعرفان" لا يستلزم عدم معرفة أصحابنا، هذا ودعوى إمامي ليست بحجة على المثبت، وأصحابنا أيضاً ثقات، لا يروون الاحتجاج بما لم يثبت عندهم صحته. [السياسة: ٢٥٨/٢] وفيه نظر ظاهر، فإنه ما لم يوجد سند أثر ابن عباس وابن الزبير في كتاب من كتب الأحاديث المعتبرة كيف يعتبر به بمجرد حسن المطب بالنقلين مع ثبوت خلافه عنهما بالأسانيد العديدة.

ومهم: أبو بكر الصديق، أخرجه الدارقطني [رقم: ٢٥، ٢٩٥/١] وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال. صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند التكبيرة الأولى في افتتاح الصلاة، وفيه محمد بن جابر متكلم فيه، ويخالفه ما أخرجه أبو داود عن ميمون كما مرّ نقلاً عن "التحقيق". ومهم: العشرة المبشرة، كما حكى بعض أصحابنا عن ابن عباس أنه قال. =

١٠٥ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه قال: رأيت علي بن أبي طالب رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة،
 عند افتتاح الصلاة

= لم يكن العشرة المبشرة يرفعون أيديهم إلا عند الافتتاح، ذكره الشيخ عبد الحق الدهلوي في 'شرح سفر السعادة'. ولا عيرة بهذا الأثر ما لم يوجد سنده عند مهرة الفن مع ثبوت خلافه في كتب الحديث، ومما يؤيد عدم الرفع من الأحبار المرفوعة ما أخرجه الترمذي [رقم: ٢٥٧] وحسنه، والنسائي [رقم: ١٠٥٨] وأبو داود [رقم: ٧٤٨] عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة، وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٩] عن البراء: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب أذنيه، ثم لا يعود، وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر وعباد بن الزبير مثله، وللمحدثين على طرق هذه الأحبار كلمات تدل على عدم صحتها، لكن لا يخفى على الماهر أن طرق حديث ابن مسعود تبلغ درجة الحسن. والقدر المتحقق في هذا الباب هو ثبوت الرفع وتركه كليهما عن رسول الله ﷺ، إلا أن رواية الرفع من الصحابة حم غفير، ورواية الترك جماعة قليلة مع عدم صحة الطرق عنهم إلا عن ابن مسعود، وكذلك ثبت الترك عن ابن مسعود وأصحابه بأسانيد محتجة بها، فإذا نختار أن الرفع ليس بسنة مؤكدة يلام ناركها إلا أن ثبوته عن النبي ﷺ أكثر وأرجح، وأما دعوى نسخه كما صدر عن الطحاوي معترفاً بحسن الظن بالصحابة التاركين، وابن الهمام والعبدي وغيرهم من أصحابنا، فليست بحجة عليها بما يشفي العليل ويروي العليل.

عاصم بن كليب هو عاصم بن كليب - مصرعاً - ابن شهاب بن المخون الجرمي الكوفي، روى عن أبيه وأبي بريدة وعلقمة بن وائل بن حجر وغيرهم، وعنه شعبة، والصفيان، وغيرهم، وثقه النسائي، وابن معين، وقال أبو داود: كان من أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأرجح وفاته ١٣٧هـ. وأبوه كليب بن شهاب ثقة، كذا في "تذويب التهذيب" [رقم: ٣٥٦٨، ٣٩/٣] و"الكاشف" [رقم: ٢٥٣٨، ٤٩/٢]. وفي "أنساب السمعاني" [٤٧/٢]: الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء المهملة نسبة إلى حرم، قبيلة باليمن، ومنها من الصحابة: شهاب بن المخون الجرمي جد عاصم بن كليب.

رأيت علي كذا أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٤٦/١] عن أبي بكر النهشلي، عن عاصم، عن أبيه أن علياً كان يرفع في أول تكبيرة من الصلاة، ثم لا يعود، وقال الدارقطني في "علله": اختلف على أبي بكر النهشلي فيه، فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه، عن عاصم، عن أبيه مرفوعاً، ووهب في رفعه، وحالفه جماعة من الثقات، منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وأحمد بن يونس وغيرهم، فرووه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي، وهو الصواب، وكذلك رواه محمد بن أنان عن عاصم موقوفاً. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قد روي من طرق واهية عن علي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود، وهذا ضعيف. إذ لا بطن بـ "علي" أنه يختار =

ولم يرفعهما فيما سوى ذلك.

١٠٦ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، قال: لا ترفع يديك في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى.

١٠٧ - قال محمد: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن،

= فعله على فعل النبي ﷺ. وهو قد روي عنه أنه كان يرفع يديه عند الركوع والرفع. وتعقبه ابن دقيق العيد في 'الإمام' بأن ما قاله ضعيف، فإنه جعل روايته مع حسن الظن - 'علي' في ترك المحالفة دليلاً على ضعف هذه الرواية، وحاصله يعكس الأمر، ويجعل فعل علي - بعد الرسول دليلاً على سح ما تقدم. وذكر الطحاوي بعد روايته عن علي لم يكن علي ليرى النبي ﷺ يرفع، ثم يترك هو الرفع بعده، لا وقد ثبت عنده نسجه. [شرح معاني الآثار ١/ ١٤٦] وفيه نظر، فقد يخور أن يكون ترك علي وكذا ترك ابن مسعود، وترك غيرهما من الصحابة أن يثبت عنهم؛ لأنهم لم يروا الرفع سنة مؤكدة يلزم الأحكام، ولا ينحصر ذلك في السح، بل لا يعتبر سح أمر ثابت عن رسول الله ﷺ. تنجرد حسن الظن بالصحابي مع إمكان الجمع بين فعل الرسول وفعله.

يعقوب بن إبراهيم هو الإمام أبو يوسف القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: القاضي أبو يوسف فقيه العراقيين يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، سمع هشام بن عروة، وأبا إسحاق الشيباني، وعطاء بن السائب، وصفتهم، وعنه محمد بن حسن الفقيه، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الوليد، ويحيى بن معين، بشاً في طب العلم، وكان أبوه فقيراً، فكان أبو حنيفة يتعاهده.

قال ابن أبي عمير: هو أتبع لقوم للحدث، وقال يحيى بن معين: ليس في أصحاب الرأي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف، وقال أحمد: كان مضطرباً في الحديث، مات في ربيع الآخر ١٨٢هـ عن سبعين سنة إلا سنة، وفيه أحوار في العلم والسيادة، قد أفردته وأفردت صاحبه محمد بن الحسن في حراء، وكبر شيخ له حصين بن عبد الرحمن. وفيه ترجمة طويلة في "أنساب السمعاني" قد ذكرته في مقدمة هذه الخواشي، وذكرت ترجمته أيضاً في مقدمة الهدية وفي 'النافع الكبير' لم يطالع جامع الصغير وفي "الفوائد السنية في ترجم الحنفية".

حصين هو حصين - بنصم - ابن عبد الرحمن السلمي الكوفي، أبو هذيل، بن عم منصور بن المعتمر، حدث عن جابر بن سمرة، وعماره بن ربيعة، وإسحاق بن عيسى، وأبي وائل. وعنه شعبة، وأبو عوانة، وآخرون، كان ثقة حجة حافظاً عالي الإسناد. قال أحمد: حصين ثقة، مأمون، من كبار أصحاب الحديث، عاش ثلاثاً وتسعين سنة، ومات ١٣٦هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ".

قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو: حدثني علقمة....

عمرو بن مرة هو أبو عبد الله عمرو - بالفتح - ابن مرة - بضم الميم وتشديد الراء - ابن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سلمة بن كعب بن وائل بن جهم بن كنانة بن ناجية بن مراد الحملي المرادي الكوفي الأعشى، روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وأبي وائل، وسعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعمرو بن ميمون الأودي، وسعيد بن جبيرة، ومصعب بن سعد، والنخعي وغيرهم، وعنه ابنه عبد الله، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، ومصور، وحصير بن عبد الرحمن، والثوري، وشعبة، وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، وأبو حاتم. صدوق ثقة، وشعبة. كان أكثرهم علماً، وما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلّس إلا ابن عون، وعمرو بن مرة، ومسعر، لم يكن بالكوفة أحبّ إليّ، ولا أفضل منه، ذكره ابن حبان في "كتاب الثقات"، وقال: كان مرجئاً، مات ١١٦هـ، وثقه ابن عمير ويعقوب بن سفيان، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٠١١، ٣٦٣/٤] و"الكاشف" [رقم: ٤٢٨١، ٣٣٠/٣] و"تذكرة الحفاظ".

وقد أخطأ القاري [فتح المعطى: ١٣٩/١] حيث قال: عمرو بن مرة - بضم الميم وتشديد الراء - يكنى أنا مريم الجهني، شهد أكثر المشاهد، وسكن الشام، مات في أيام معاوية، روى عنه جماعة، كذا في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٦٠٧] لصاحب المشكاة في فصل الصحابة. وجه الخطأ من وجوه، أحدها: أنه لو كان الداحل على النخعي مع حصير عمرو بن مرة الصحابي لذكر رواية الرفع أو عدمه، فإنه صحب النبي ﷺ. وشهد معه المشاهد، وصلى معه غير مرة، فكيف يصح أن يروي عن وائل بواسطة ابنه الرفع ثم يسكت على ردة النخعي بفعل ابن مسعود وروايته، ولا يذكره ما رآه رافعاً كان أو غير رافع؟ وثانيها: أن عمرو بن مرة هذا لم يذكره أحد من نقاد الرجال فيما علمنا من حجة الرواة، عن علقمة بن وائل. وثالثها: أنه لم يذكره أحد في علمنا ممن روى عنه حصير، بل المذكور في شيوخ حصير، ورواة علقمة هو الذي ذكرناه. ورابعها: أن هذا الصحابي مات في أيام معاوية، ووفاة معاوية كانت سنة ستين أو تسع وخمسين على ما في "استيعاب ابن عبد البر" وغيره من كتب أخبار الصحابة، فلا بد أن يكون وفاة عمرو بن مرة قبله.

وقد ذكر ابن حبان في "كتاب الثقات": أن ولادة إبراهيم النخعي سنة خمسين، وكذا ذكره غيره، فعلى هذا يكون النخعي يوم موت معاوية ابن تسع أو عشر سنين، وعند موت عمرو بن مرة الجهني أصغر منه، فهل يتصور أن ينصر عمرو بن مرة عند هذا الصبي صغير السن بكثير، ويروي عنه الرفع عن علقمة، عن أبيه، ويرد عليه هذا الصبي، وأما الحوالة إلى "أسماء رجال المشكاة" فلا تنفع، فإنه لم يذكر صاحب "المشكاة" أن عمرو بن مرة أينما ذكر هو هذا، بل إنما ذكر هو عمرو بن مرة المذكور في "المشكاة". وإني أتعجب من العلامة القاري كيف يخطئ خطأ كثيراً في تعيين الرواة في شرحه "الموطأ"، وشرحه لمسند الإمام الأعظم وغيرهما مع جلالته وتوغله في فنون الحديث ومتعلقاته، والله يسامح عنا وعنه.

ابن وائل الحضرمي، عن أبيه أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فراه يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع، قال إبراهيم: ما أدري لعله لم ير النبي ﷺ يصلي إلا ذلك اليوم رأسه من الركوع

أبيه أي وائل الحضرمي يفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المعجمة وفتح الراء المهملة - سبة إلى حصر موت، بلدة في اليمن، وكان وائل بن حجر - بضم الحاء المهملة وسكون الحيم - ملكاً عظيماً بها، فلما بلغه ظهور النبي ﷺ ترك مكانه، وخص إليه، فشر النبي ﷺ بقدمه الناس قبل قدومه بثلاثة أيام، ولما قدم قرنه من مجلسه ثم قال: هذا وائل أتاكم من أرض بعيدة من حصر موت طائفاً غير مكره، راعى الله ورسوله، انهم لا يفترون عليه، ثم أقطع له أرضاً، وكانت وفاته في إمارة معاوية، حدث عنه يوه علقمة وعبد الحبار، كذا في "أسباب السمعاني" [٢٣٠/٢]. وفي "جامع الأصول" لابن الأثير، أبو هبدة وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل الحضرمي كان قبلاً من أقبال حصر موت، وأبوه كان من متوكلهم، وقد عني النبي ﷺ فأسلم، وبشره قبل قدومه وفي "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥٤٨٣، ١٧٠/٤]: علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي، روى عن أبيه، والمغيرة بن شعبة، وطارق بن سويد، وعنه أخوه عبد الحبار، وأبى أخيه سعيد، وعمرو بن مرة، وسمك بن حرب، وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة، قبل الحديث، وحكى العسكري عن ابن معين أنه قال: علقمة عن أبيه مرسل.

ما أدري الخ استبعاد من إبراهيم السحفي رواية وائل بأن ابن مسعود كان صاحب رسول الله ﷺ في السفر واخضر ومصاحبه أنه وأريد من مصاحبة وائل، فكيف يعقل أن يحفظ رفع أيدي وائل ولا يحفظه ابن مسعود، فلو كان رفع اليدين من رسول الله ﷺ لحفظه ابن مسعود ولم يتركه مع أنه لم يرفع إلا مرة، ولم يروى الرفع عن رسول الله ﷺ، بل روى عنه تركه. وهذا الأثر عن النخعي قد أخرجه الدارقطني [رقم: ١٣، ٢٩١/١] أيضاً عن حصين قال: دخلنا على إبراهيم السحفي، فحدثه عمرو بن مرة، قال: صدياً في مسجد الحضرميين فحدثني علقمة بن وائل، عن أبيه، أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه حين يفتح الصلاة وإذا ركع وإذا سجد، فقال إبراهيم: ما أرى أنك رأى رسول الله ﷺ إلا ذلك اليوم، فحفظ ذلك، وعند الله بن مسعود لم يحفظ ذلك منه، ثم قال: إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ورواه أبو يعلى في "مسند" ولفظه: أحفظ وائل وسمي ابن مسعود، ولم يحفظه، إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة.

وأخرجه الطحاوي عن حصين، عن عمرو بن مرة قال: دخلت مسجد حصر موت، فإذا علقمة بن وائل يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه قبل الركوع وبعده، فذكرت ذلك لإبراهيم فعصب، وقال: رآه هو وم يره ابن مسعود ولا أصحابه، وأخرج عن المغيرة قال: قلت لإبراهيم: حدث وائل أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه إذا افتتح وإذا ركع وإذا رفع، فقال: إن كان رآه مرة يفعل. فقد رآه عند الله خمسين مرة لا يفعل ذلك.

[شرح معاني الآثار: ١/١٤٦]

فحفظ هذا منه، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه أي الرفع

= وهما أبحاث: الأول: ما نقله البيهقي في "كتاب المعرفة" عن الشافعي أنه قال: الأولي أن يوحد قول وائل؛ لأنه صحابي جليل، فكيف يردّ حديثه بقول رجل من هو دونه؟ والثاني: ما قاله البخاري في رسالة "رفع اليدين": إن كلام إبراهيم هذا ظن منه لا يرفع به رواية وائل، بل أحبر أنه رأى النبي ﷺ يصلي فرفع يديه، وكذلك رأى أصحابه غير مرة يرفعون أيديهم، كما بيته رائدة، فقال: حدثنا عاصم، حدثنا أبي عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ يصلي، فرفع يديه في الركوع، وفي الرفع منه، قال: ثم أتيتهم بعد ذلك، فرأيت الناس في زمان برد عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم من تحت الثياب. والثالث: ما نقله الزيلعي عن الفقيه أبي بكر بن إسحاق أنه قال: ما ذكره إبراهيم علة لا يساوي سماعها؛ لأن رفع اليدين قد صح عن النبي ﷺ، ثم عن الخلفاء الراشدين، ثم عن الصحابة والتابعين، وليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستعرب، فقد نسي من القرآن ما لم يختلف فيه المسلمون بعد، وهي المعودتان، ونسي ما اتفق العلماء على سحبه كالتطبيق في الركوع، وقيام الاثنين حلف الإمام، ونسي كيفية جمع اليدين بعرفة، ونسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود، ونسي كيف كان يقرأ رسول الله ﷺ. حدثنا (سبيل: ٣٠)، وإذا جار على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا في الصلاة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين؟ [نصب الراية: ٤٧٦/١]

والرابع: أن وائلاً ليس بمتمرد في رواية الرفع عن النبي ﷺ، بل قد اشترك معه جمع كثير كما مرّ ذكره سابقاً، بل ليس في الصحابة من روى ترك الرفع فقط إلا ابن مسعود، وأما من عداهم فمنهم من لم تُرو عنه إلا رواية الرفع، ومنهم من روى عنه حديث الرفع وتركه كليهما كاس عمر والبراء إلا أن أسانيد رواية الرفع أوثق وأثبت، فعند ذلك لو عُورض كلام إبراهيم بأنه يُستبعد أن يكون ترك الرفع حفظه ابن مسعود فقط، ولم يحفظه من عداه من أجلة الصحابة الذين كانوا مصاحبين لرسول الله ﷺ، مثل مصاحبة ابن مسعود أو أكثر لكان له وجه. والخامس: أنه لا يلزم من ترك ابن مسعود الرفع وأصحابه عدم ثبوت رواية وائل، فيجوز أن يكون تركهم؛ لأهم رأوا الرفع غير لازم لا لأنه غير ثابت، أو لأهم رجّحوا أحد الفعين الثنتين عن رسول الله ﷺ. الرفع والترك فداوموا عليه وتركوا الآخر، ولا يلزم منه بطلان الآخر.

والسادس: أنه قد أخذ ابن مسعود بالتطبيق في الركوع، وداوم عليه أصحابه، وكذلك أخذوا بقيام الإمام في الوسط إذا كان من يقتدي به اثنين مع ثبوت ترك ذلك عن النبي ﷺ، وعن جمهور أصحابه بعده بأسانيد صحاح، فلم لا يُعتبر فعل ابن مسعود في هذين الأمرين وأمثال ذلك؟ فما هو الخواب هناك هو الجواب ههنا، والإنصاف في هذا المقام أنه لا سبيل إلى ردّ روايات الرفع برواية ابن مسعود وفعله وأصحابه ودعوى عدم ثبوت الرفع ولا إلى رد روايات الترك بالكلية ودعوى عدم ثبوته، ولا إلى دعوى سح الرفع ما لم يثبت ذلك نص عن الشارع، بل يُوفى كل من الأمرين حظه، ويقال: كل منهما ثابت، وفعل الصحابة والتابعين مختلف، وليس أحدهما بالارم يُلام تاركه مع القول برجحان ثبوت الرفع عن رسول الله ﷺ.

ما سمعته من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون.
أي الرفع

١٠٨ - عن محمد بن أحمد بن محمد بن أبيان بن صالح، عن عبد العزيز بن حكيم، قال:

رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول.....

ما سمعته قال القاري: أي وسائر أصحاب النبي . وفيه ما فيه، والظاهر أن صميم أصحابه راجع إلى ابن مسعود.
عبد العزيز ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، حيث قال عبد العزيز بن حكيم الحصري، كنيته أبو جني، يروي عن ابن عمر، عنده في أهل الكوفة، روى عنه الثوري وإسرائيل، مات بعد ١٣٠ هـ، وهو اندي يقال له، ابن أبي حكيم. وفي 'ميران الاعتدال' [رقم: ٥٢٢٦، ٣٦٢/٤]: قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.
رأى ابن عمر الخ المشهور في كتب أصول أصحابنا أن محمداً قال: صحب ابن عمر عشر سنين، فلم أره يرفع يديه إلا مرة، وقالوا: قد روى عن عمر حديث الرفع عن رسول الله . وتركه، والصحابي الراوي إذا ترك مروياً ظاهراً في معناه غير محتمل لما قبل، يسقط الاحتجاج بالرواية، وقد روى الصحابي من حديث أبي بكر بن عياش، عن حصين، عن محاهد، أنه قال: صنيتُ حنيفة بن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في النكيرة الأولى من الصلاة، ثم قال: فهذا ابن عمر قد رأى أبي يرفع، ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي . ولا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخه.

وهها أبحاث الأول. مطابقة إسناده ما يقوله عن محاهد من أنه صحب عشر سنين، ولم ير ابن عمر فيها يرفع يديه إلا في التكبير الأول. والثاني: المعارضة غير طاووس وغيره من الثقات أنهم رأوا ابن عمر يرفع. والثالث: أن في طريق الطحاوي أبو بكر بن عياش، وهو متكلم فيه لا نواري رويته رواية غيره من الثقات، قال البيهقي في "كتاب المعرفة" بعد ما أخرج حديث محاهد من طريق ابن عياش قال صحابي: أبو بكر بن عياش احتلط بأخيه، وقد رواه الربيع وليث وضوس وسام ونافع وأبو الرزير ومخارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر، وإذا رفع، وكان يرويه أبو بكر قديماً عن حصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود مرسلًا موفقاً: أن ابن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يرفعهما بعد، وهذا هو المخصوص عن أبي بكر عياش، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر.

فإن قلت: أحدًا من "شرح معاني الآثار" أنه يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما راه طاووس قبل أن يقوم الحجة بسجدة، ثم لما ثبته الحجة بسجدة عنده تركه، وفعل ما ذكره محاهد، قلت: هذا مما لا يقوم به الحجة، فإن لقائل أن يعارض ويقول: يجوز أن يكون فعل ابن عمر ما رواه محاهد قبل أن يقوم الحجة بروم الرفع، ثم لما ثبته عنده التزم الرفع على أن احتمال السجحة احتمال من غير دليل فلا يسمع، فإن قال قائل: "الدليل هو خلاف الرواية مروية؟ قسا: لا يوجب ذلك السجحة كما مر. والثالث: وهو أحسنها أنا سَمِعْتُ نَوْتَ التُّرْكِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ =

تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك.

١٠٩ - قال محمد: أخبرنا أبو بكر بن عبد الله التَّهْشَلِي، عن عاصم بن كُلَيْب الجَرْمِي، عن أبيه - وكان من أصحاب علي - أن علي بن أبي طالب - كَرَّمَ الله وجهه - كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتتح بها الصلاة، ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة.

١١٠ - قال محمد: أخبرنا الثوري، حدثنا حصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة.

= تركه لبيان الحوار، أو لعدم رؤيته الرفع ستة لارمة، فلا يقدح ذلك في ثبوت الرفع عنه، وعن رسول الله ﷺ والرابع: أن ترك الروي مرويه إما يكون مسقطاً للاحتجاج عند الحنفية إذا كان خلافه يقيين، كما هو مصرح في كتبهم، وهذا ليس كذلك؛ لحوار أن يكون الرفع الثالث عن رسول الله ﷺ رحمه الله عن عمر بن العريضة، وترك أحياناً بياناً للرخصة، فليس تركه خلافاً لروايته يقيين.

والخامس: أنه لا شبهة في أن ابن عمر قد روى عن رسول الله ﷺ حديث الرفع، بل ورد في بعض الروايات عنه أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا ركع، وإذا رفع، وكان لا يفعل ذلك في السجود، فما رالت تلك صلاته حتى لقي الله، أخرجه البيهقي، ولا شك أيضاً في أنه ثبت عن ابن عمر بروايات الثقات فعل الرفع، وورد عنه برواية مجاهد وعبد العزيز بن حكيم الترك، فالأولى أن يُحمل الترك المروي عنه على وجه يستقيم ثبوت الرفع منه، ولا يخالف روايته أيضاً إلا أن يُجعل تركه مضاداً لفعله، ومسقطاً للأمر الثابت عن رسول الله ﷺ بروايته ورواية غيره.

سوى ذلك: أي في الركوع والرفع وغير ذلك. التهشلي: نسبه إلى أبي بهشل - بفتح الون وسكون اهاء، وفتح اشين المعجمة بعدها لام - قبيلة، ذكره السمعاني في "الأنساب" [٥/٥٤٦]. وفي "التقريب" [رقم: ٨٠٠١، ١٦٣/٤] و"الكاشف" [رقم: ٦٦٣٦، ٣/٣٠٣]: أبو بكر الهشلي الكوفي، قيل: اسمه عند الله بن قطاف، أو ابن أبي قصاب، وقيل: وهب، وقيل: معاوية، صدوق ثقة، توفي ١٦٦هـ ولعله هو.

كان يرفع الخ: أخرجه الصحاوي [شرح معالي الآثار: ١/١٤٧] من طريق حصين عن إبراهيم عن عبد الله غير متصل، = لا يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في الافتتاح، وقال: فإن قالوا ما ذكرتموه عن إبراهيم عن عبد الله غير متصل، =

= قيل لهم: كان إبراهيم إذا أرسل عن عبد الله لم يرسله إلا بعد صحته عنده وتواتر الرواية عن عبد الله، قد قال له الأعمش: إذا حدثني فأسند، فقال: إذا قلت لك: قال عبد الله، فلم أقل ذلك حتى حدثني جماعة عن عبد الله، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي حدثني، حدثنا بذلك إبراهيم بن مروق، قال: حدثنا ابن وهب، أو بشر بن عمر - شك أبو جعفر الطحاوي - عن سعيد، عن الأعمش بذلك، فكذلك هذا الذي أرسله إبراهيم عن عبد الله لم يرسله إلا ومخرجه عنده أصبح من مخرج ما يرويه رجل بعينه عن عبد الله.

وفي 'الاستدكار' لاس عبد الر [١٠٥/٤، ١٠٦]: لم يرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يحتنف عنه فيه إلا ابن مسعود وحده، وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك، وروى المديون عنه الرفع من حديث عبيد الله بن أبي رافع، وكذلك احتنف عن أبي هريرة، فروى عنه أبو جعفر القاري وبعيد المحمر أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ويكر في كل حفص ورفع، ويقول: أنا أشهكم بصلاة رسول الله ﷺ، وروى عنه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أنه كان يرفع يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه، وهذه الرواية أولى، لما فيها من الريادة، وروى الرفع عن جماعة من التابعين بالحجاز والعراق والشام، منهم القاسم بن محمد، وإحسان، وسام، وابن سيرين، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، ورافع مولى ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وابن أبي نجيح، وقتادة.

وقال صاحب 'الكرامات' والمدك المشحون: وقفت على كتاب لبعض المشايخ الحنفية ذكر فيها مسائل خلاف، ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين في الاستقلالات بقوله تعالى: ﴿لَهُمْ كَهْوَ أَيْدِيكُمْ﴾، وما رلت أحكي ذلك لأصحابنا على سبيل التعجب إلى أن ظفرت في 'تفسير الشعبي' مما يهون عنده هذا العظيم، وذلك أنه حكى في سورة الأعراف عن التوحى القاضي أنه قال في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ كَهْوَ أَيْدِيكُمْ﴾ (الأعراف ٣١) إن المراد بالريّة رفع اليدين في الصلاة، فهذا في هذا الطرف، وذاك في الطرف الآخر.

باب القراءة في الصلاة خلف الإمام

خلف الإمام اختلف فيه العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أقوال: الأول: أنه يقرأ مع الإمام فيما أسرّ، ولا يقرأ فيما جهر، وإليه ذهب مالك، وبه قال سعيد بن المسيب، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر، وابن شهاب، وقتادة، وعبد الله بن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والطبري إلا أن أحمد قال: إن سمع في الجهرية لا يقرأ وإلا قرأ، واختلف عن علي وعمر وابن مسعود، فروي عنهم أن المأموم لا يقرأ وراء الإمام لا فيما أسر ولا فيما جهر، وروى عنهم أنه يقرأ فيما أسر لا فيما جهر، وهو أحد قولي الشافعي كان يقوله بالعراق، وهو المروي عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمر.

والثاني: أنه يقرأ بأمر الكتاب فيما جهر وفيما أسرّ، وبه قال الشافعي بمصر، وعنه أكثر أصحابه، والأوراعي، والليث بن سعد، وأبو ثور، وهو قول عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس، واختلف فيه عن أبي هريرة، وبه قال عروة بن الزبير، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، ومكحول. والثالث: أنه لا يقرأ شيئاً فيما جهر ولا فيما أسرّ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول جابر بن عبد الله وريد بن ثابت، وروى ذلك عن علي وابن مسعود، وبه قال الثوري، وابن عبيدة، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حي، وإبراهيم السجعي، وأصحاب ابن مسعود. كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستدكار" [٢٣٨/٤، ٢٣٩] و"التمهيد".

أما حجة أصحاب القول الأول فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَرَأَ فَلْيُحْسِنُوا الصَّوْتَهُ لِلنَّاسِ يَسْمَعُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) وقالوا: إن نزوله كان في شأن القراءة خلف الإمام، فقد أخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس قال: صلى النبي ﷺ فقرأ حلفه قوم، فحفظوا عنده، فنزلت هذه الآية، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والبيهقي عن محمد بن كعب القرظي كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أحابه من وراءه، إذا قال: ﴿سَمِعَ رَجُلٌ مِنْكُمْ﴾ قالوا مثل ما يقول، حتى تنقضي فاتحة الكتاب والسورة، فنزلت، وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم والبيهقي عن مجاهد قال: قرأ رجل من الأنصار حلف النبي ﷺ فنزلت، وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في "كتاب القراءة" عن عبد الله بن معقل: أنه سئل أكل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع والإنصات؟ قال: إنما أنزلت هذه الآية: ﴿وَمَنْ قَرَأَ فَلْيُحْسِنُوا الصَّوْتَهُ لِلنَّاسِ يَسْمَعُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) في قراءة الإمام.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والبيهقي عن ابن مسعود: أنه صلى بأصحابه، فسمع ناساً يقرعون حلفه، فقال: أما أن لكم أن تفهموه؟ أما أن لكم أن تعقلوه؟ ﴿وَمَنْ قَرَأَ فَلْيُحْسِنُوا الصَّوْتَهُ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي وابن عساكر عن أبي هريرة أنه قال: نزلت هذه الآية في رفع الأصوات، وهم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة، وأخرج ابن جرير والبيهقي عن الزهري: نزلت هذه الآية في من الأصوات كان رسول الله ﷺ كلما قرأ شيئاً قرأه، وأخرج عبد بن حميد =

١١١ - أحمد بن مالك: حدثنا الزهري، عن ابن أكيمة البجلي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: "هل قرأ معي منكم من أحد؟" فقال الرجل: أنا يا رسول الله،

= وأبو الشيخ والبيهقي عن أبي العالية: أن النبي - كان إذا صلى بأصحابه قفراً، فقراً، أضحانه، فزلت، وأحرج
 ابن أبي شيبة في "المصنف" عن إبراهيم: كان النبي - يقرأ ورحل يقرأ، فزلت. وإذا ثبت هذا فقول: من المعلوم
 أن الاستماع إنما يكون فيما جهر به الإمام، فيترك المؤتم فيه القراءة، ويؤيده من الأحاديث قوله . . .
 . . . أخرجه أبو داود [رقم: ٩٧٣] وابن ماجه [رقم: ٨٤٧] والترمذي وابن عدي من حديث أبي موسى،
 والسنائي [رقم: ٩٢١] وابن ماجه [رقم: ٨٤٦] من حديث أبي هريرة، وأخرجهما ابن عبد البر في "المتمهيد"،
 ونقل عن أحمد أنه صححه، ولأبي داود وغيره في صحته كلام، قد تعقبه المنذري وغيره، فهذا فيما جهر الإمام،
 وأما فيما أسر، فليقرأ أحدًا للعموم وغير ذلك من الأحاديث.

وأما أصحاب القول الثاني فأقوى حججهم حديث عمادة: "كما حذف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقراً فتقلت عليه القراءة، فما فرغ قال: الحمد لله الذي جعلنا منكم أمة واحدة". فقاموا بهم يا رسول الله، فقال: لا بأس عليكم بذلك، بل هو خير لكم مما كنتم تعملون. أخرجه أبو داود [رقم: ٨٢٣]، والترمذي [رقم: ٣١٢] وحسنه، والمسائي [رقم: ٩١٠] ولبار قصي [رقم: ٥، ٣١٨١] وأبو يعين في "حجية الأولياء" وابن حبان [رقم: ١٧٨٥، ٨٦/٥] وإلخاكم. وأما أصحاب القول الثالث فاستدلوا بحديث: "من قرأ سورة الفجر، لم يضره شيء من النار". وسدكر طرقه إن شاء الله تعالى، وبأن آثار الصحابة التي سنأتي، ونكلام في هذا المنحت ضويل، وموضعه شرحي لشرح الوقاية المسمى بـ "السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" وفقاً لله لاحتتمه، وقد أفردت هذه المسألة رسالة سميتها بـ "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام".

مالك قال ميرك بقلأ عن ابن الملقن: حديث أبي هريرة هذا رواه مالك والشافعي والأربعة، وصححه ابن حبان، وصعفه البيهقي والخميدي، وهذا يعلم أن قول السوي اتفقوا على ضعف هذا الحديث غير صحيح، كما في 'معرفة المفاتيح شرح المشكاة' [٥٣٦/٢]. **ابن الأثير** بضم الألف وفتح الكاف مصغر أكمة، واسمه عمارق، بضم المهملة والتخفيف واهاء، وقيل: عمار بالفتح والتخفيف، وقيل: عمرو بفتح العين، وقيل: عامر البشي أبو الوليد المدني، ثقة، مات سنة إحدى ومائة، قاله البرقاني. [شرح البرقاني: ٢٥٨/١]

عن أبي هريرة ولائس عبد البر عن ضريق سفيان، عن الزهري، قال: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. [الاستدكار: ٢٢٧/٤] صلاة جهر رواه أبو داود عن سفيان، عن الزهري بسنده، فقال: نظرت أما صلاة الصبح.

قال: فقال: "إني أقول: ما لي أنزع القرآن؟" فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر به من الصلاة حين سمعوا ذلك.

في نسخة: الصلوات

١١٢ - أحرباً مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا سئل هل يقرأ أحدٌ مع الإمام؟ قال: إذا صلى أحدكم مع الإمام فحسبُه قراءة الإمام، وكان ابن عمر لا يقرأ مع الإمام.

١١٣ - أحرباً مالك، حدثنا وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: ...

إني أقول هو بمعنى التثريب واللوم لمن فعل ذلك. ما لي أنزع إلح قال الخطابي: أي أداخل فيها، وأشار وأغلب عليها، وقال في "النهاية": أي أحادب في قراءته كأنهم جهرُوا بالقراءة حلماً فشغلوه، كذا في "مرقاة الصعود". أنزع يفتح الزاء، والقرآن منصوب على أنه مفعول ثان، بفتح ميمك، وفي نسخة: بكسر الزاء.

فأنهى الناس أكثر رواية ابن شهاب عنه لهذا الحديث يجعلونه كلام ابن شهاب، ومنهم من يجعله من كلام أبي هريرة، وفقه هذا الحديث الذي من أجله جيء به هو ترك القراءة مع الإمام في كل صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة، فلا يجوز أن يقرأ معه إذا جهر بأمر القرآن، ولا غيرها على ظاهر الحديث وعمومه، كذا قال ابن عبد البر. [الاستذكار: ٢٢٧/٤] عن القراءة قال المحوزون لقراءة أم القرآن في الجهرية أيضاً: معناه عن الجهر بالقراءة أو عن قراءة السورة، لئلا يخالف حديث عبادة، فإنه صريح في تجويز قراءة أم القرآن في الجهرية، وقال بعضهم: انتهاء الناس إنما كان برأيهم لا بأمر الرسول، فلا حجة فيه، وفيه نظر ظاهر؛ لأن انتهاءهم كان بعد توبيخ النبي ﷺ لهم، والظاهر اطلاعه عليه وإقراره بالانتهاء، وأما المانعون مطلقاً فمهم من أخذ بظاهر ما ورد في بعض الروايات: فأنهى الناس عن القراءة حلف رسول الله ﷺ. وهو أخذ غير ظاهر؛ لورود قيد "فما جهر فيه" في بعضها، وبعض الروايات يفسر بعضها، والحق أن ظاهر هذا الحديث مؤيد لما اختاره مالك.

لا يقرأ مع الإمام: قال ابن عبد البر: ظاهر هذا أنه كان لا يرى القراءة في سر الإمام ولا جهره، ولكن قيده مالك بترجمة الباب أن ذلك فيما جهر به الإمام بما علم من المعنى، ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح، عن الزهري، عن سالم: "أن ابن عمر كان يصت للإمام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه"، وهو يدل على أنه كان يقرأ معه فيما أسر فيه. [الاستذكار: ٢٢٤/٤، ٢٢٥]

أنه سمع: قال أبو عبد الملك: هذا الحديث موقوف، وقد أسنده بعضهم أي رفعه، ورواه الترمذي [رقم: ٣١٣] من طريق معن عن مالك به موقوفاً، وقال: حسن صحيح.

من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا وراء الإمام.

١١٤ - أخبرنا مالك، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة أنه سمع

أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج هي خداج هي

خداج غير تمام"، قال: قلت: يا أبا هريرة! إني أحياناً أكون وراء الإمام.....

أبو السائب

ذكره ثلاثاً ساكناً

فلم يصل لأنه ترك ركناً من أركان الصلاة، وفيه وجوبها في كل ركعة. **وراء الإمام** قال أحمد: فهذا صحابي

تأول قوله **فلم يصل** لا صلاة من بعد تحميد الكتاب، على ما إذا كان وحده، نقله الترمذي [رقم: ٣١٢]

أخبرني العلاء هكذا في "الموطأ" عند جميع رواته، وانفرد مطرف في غير "الموطأ"، فرواه عن مالك، عن ابن شهاب،

عن أبي السائب، وليس بمحموط، قاله الزرقاني. [شرح الرزقاني: ٢٥٣/١، ٢٥٤]

الحرقة. بضم الحاء المهملة، وفتح الراء المهملة بعدها قاف، قبيلة من همدان، قاله ابن حبان، أو من جهينة، قاله

الدارقطني، وهو الصحيح، كذا في "أنساب السمعاني" [٢٠٤/٢، ٢٠٥]. أنا **السائب** قال الحافظ: يقال:

اسم عبد الله بن السائب الأنصاري، المدي، ثقة، روى له مسلم، والأربعة، والخاري في "جزء القراءة"، وهو

مولى هشام بن زهرة، ويقال: مولى عبد الله بن هشام بن زهرة، ويقال: مولى بني زهرة.

من صلى صلاة إلخ. فيه من الفقه إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في كل صلاة، وأن الصلاة إذا لم يقرأ فيها ب فاتحة

الكتاب فهي خداج، وإن قرئ فيها غيرها من القرآن، والخداج القصص والفساد، من ذلك قولهم: أخذت

الناقة، وخذجت إذا ولدت قبل تمام وقتها، وقل تمام الخلق، وذلك تناج فاسد، وقد رعم من لم يوجب قراءة

فاتحة الكتاب في الصلاة أن قوله: **خداج** يدل على جوار الصلاة؛ لأنه القصص، والصلاة الناقصة جائزة، وهذا

تحكم فاسد، والبطر يوجب أن لا تنحصر الصلاة؛ لأنها صلاة لم تتم، ومن حرج من صلاته قبل أن يتمها فعليه

إعادتها، وأما اختلاف العلماء في هذا الباب: فإن مالكاً والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ودود قالوا: لا صلاة

إلا ب فاتحة الكتاب، وقال أبو حنيفة والثوري والأوراعي: إن تركها عامداً وقرأ غيرها أحرأه عنى اختلاف عن

الأوزاعي. وقال الطبري: يقرأ المصلي بأم القرآن في كل ركعة، فإن لم يقرأ بها لم يحزه إلا مثلها من القرآن عدد

آياتها وحروفها، كذا في "الاستذكار" [١٩٢/٤ - ١٩٤].

فهي خداج. بكسر الحاء المعجمة أي ذات خداج أي نقصان. **غير تمام**. هو تأكيد، فهو حجة قوية عنى

وجوب قراءتها في كل صلاة، لكنه محمول عند مالك ومن وافقه على الإمام والفقد؛ لقوله **فلم يصل**، وإذا قرأ فأصنوا،

رواه مسلم [رقم: ٩٠٥].

قال: فغمز ذراعي وقال: يا فارسي! اقرأ بها في نفسك، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "قال الله عز وجل: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ....."

فغمز ذراعي: قال الباجي: هو على معنى التأنيس له، وتبنيه على فهم مراده والبعث له على جمع ذهنه وفهمه لجوابه. **اقرأ بها:** أي سرّاً، وبه استدل من جور قراءة أم القرآن خلف الإمام في الجهرية أيضاً، وظاهر القرآن والأحاديث يردّه إلا أن يتّبع سككات الإمام، ويقرأ بها فيها سرّاً، فحينئذ لا يكون مخالفاً للقرآن والحديث.

في نفسك: قال الباجي: أي بتحريك اللسان بالكلم، وإن لم يسمع نفسه، رواه سحنون عن أبي القاسم، قال: ولو أسمع نفسه يسيراً كان أحب إليّ. **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ.** قال العلماء: أراد بالصلاة ههنا الفاتحة، سميت بذلك لأنها لا تصح إلا بها، كقوله ﷺ: **الْحَجَّ عَرَفَ.** والمراد قسمتها من جهة المعنى؛ لأن بسمها الأول تحميد الله وتمجيده، وثناء عليه، وتفويض إليه، والثاني سؤال وتضرع واعتقار، واحتجّ القائلون بأن البسمة ليست من الفاتحة بهذا الحديث، قال النووي: وهو من أوضح ما احتجوا به، قالوا: لأنها سبع آيات بالإجماع، فثلاث في أولها ثناء، أولها ﴿أَحْمَدُ لَهُ﴾ وثلاث دعاء أولها: ﴿هَذَا قِطْرُ الْحُسَيْنِ﴾ والسابعة متوسطة، وهي: ﴿يَا كَافِرٌ﴾. وقالوا: ولأنه لم يذكر البسمة فيما عدده، ولو كانت منها لذكرها، كذا في "التوير" [١٠٦/١، ١٠٧]. وقال الزيلعي في "نصب الراية" [٣٣٩/١، ٣٤٠]: هذا الحديث ظاهر في أن البسمة ليست من الفاتحة وإلا لا تبدأ بها؛ لأن هذا محل بيان واستقصاء لآيات السورة، والحاجة إلى قراءة البسمة أمس.

واعترض بعض المتأخرين على هذا الحديث بوجهين: أحدهما: قال: لا تعتر بكون هذا الحديث في مسلم، فإن العلاء ابن عبد الرحمن قد تكلم فيه ابن معين، فقال: الناس يتقون حديثه، وليس حديثه بحجة، مضطرب الحديث، ليس بذلك، هو ضعيف، روي عنه جميع هذه الألفاظ، وقال ابن عدي: ليس بالقوي، وقد انفرد بهذا الحديث، فلا يحتج به. والثاني: قال: وعلى تقدير صحته، فقد جاء في بعض الروايات عنه ذكر التسمية كما أخرجه الدار قطني [رقم: ٣٥، ٣١٢/١] عن عبد الله بن زياد بن سمعان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي بَصْفَيْنِ، فبَصْفِي بِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَيَذْكُرُنِي عَبْدِي، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿أَحْمَدُ لَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَأَقُولُ: حَمْدِي عَبْدِي إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ.

وهذا القائل حمله الجهل والتعصب على ترك الحديث الصحيح، وضعفه؛ لكونه غير موافق لمذهبه، مع أنه روى عن العلاء الأئمة الثقات، كمالك، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، وشعبة، وعبد العزيز الدراوردي، وإسماعيل ابن حفص وغيرهم، والعلاء نفسه ثقة صدوق، وهذه الرواية مما انفرد بها ابن سمعان، وهو كذاب، ولم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا المصنفات المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، وإنما رواه الدار قطني في "سننه" التي يروي فيها غرائب الحديث، وقال عقيبه: عبيد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث، وذكره في "علله"، وأطال الكلام. وقد بسطت المسألة في رسالتي "إحكام القنطرة في أحكام البسمة".

بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل". قال رسول الله ﷺ: "اقرأوا، يقول العبد: الحمد لله رب العالمين، يقول الله: حمدني عبدي، يقول العبد: الرحمن الرحيم، يقول الله: أثني عليّ عبدي، يقول العبد: مالك يوم الدين، يقول الله: مجّدي عبدي، يقول العبد: إياك نعبد وإياك نستعين، فهذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، يقول العبد: اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين، **فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل**".

قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ولا فيما لم يجهر،

بي قدّم نفسه؛ لأنه الواجب الوجود لنفسه، وإنما استفاد العبد الوجود منه. **فنصفها لي** وهو نصفه من نفسه. **ونصفها لعبدي** وهو من الله. **فصلى الله عليه وسلم** إلى آخره.

اقرأوا نسلم [رقم: ٨٧٨] من رواية ابن عيينة عن الغلاء إسقاط هذه الخمسة، وقال عقب قوله: "ما سأل": فإذا قال العبد: الحمد إلخ. **أثنى عليّ عبدي** جاء جوازاً لقوله: **فصلى الله عليه وسلم** لاشتمال اللفظ على الصفات الدانية والمعبية. **مجدّني** التمجيد التناء بصفات الخلال، والحمد إنشاء تجميل الفعل، ويقال: أثني في ذلك كله.

فهذه الآية إلخ قال الحاجي: معناه أن بعض الآية تعظيم للاري وبعضها استعانة على أمر دينه ودينه من العبد به.

فهؤلاء لعبدي لأنها دعاؤه بالتوفيق إلى صراط من أنعم عليهم والعصمة من صراط المعصوب عنهم ولا الضالّين.

لا قراءة إلخ كلام محمد هذا، وكلامه في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٧] بعد إخراج قول إبراهيم، قال: ما قرأ علقمة بن قيس قط فيما يجهر فيه، ولا في الركعتين الأخيرين أم القرآن ولا غيرها حلف الإمام، أخرجه عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، ثم قال: وبه بأحد، لا يرى القراءة حلف الإمام في شيء من الصلوات جهر فيه أو لا يجهر فيه وكلامه فيه بعد ما أخرج عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد بن حبيب أنه قال: اقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر، ولا تقرأ فيما سوى ذلك. قال محمد: لا ينبغي أن يقرأ حلف الإمام في شيء من الصلوات. صريح في بطلان قول علي القاري في 'شرح المشكاة' [٥٣٤/٢]: الإمام محمد من أئمتنا يوافق الشافعي في القراءة حلف الإمام في السرية، وهو أظهر في الجمع بين الروايات الحديثة، وهو مذهب مالك وقد ذكر صاحب "الهداية" [٢٣٠/١، ٢٣١] و"جامع المصنوعات" وغيرهم أيضاً: أن عليّ بن قيس محمد يستحسن قراءة أم القرآن حلف الإمام على سبيل الاحتياط، لكن قال ابن الصمام: الأصح أن قول محمد كقولهما، فإن عباراته في كتبه مصرحة بالتحافي عن خلافه. [فتح القدير: ٣٤٩/١]، وإحقاقه وإن كان ضعيفاً رواية لكنه قوي دراية.

بذلك جاءت عامة الآثار

عامة الآثار أي عن الصحابة والتابعين، بل وعن النبي ﷺ أيضاً، فمنهم: زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في باب سجود التلاوة بسنده عن عطاء بن يسار أنه سأل ريدا عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وأخرجه الطحاوي عن عطاء أنه سمع زيد بن ثابت يقول: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، وأخرج أيضاً عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمر، عن عبد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وريد بن ثابت وجابراً قالوا: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٤]

وعارض بعضهم بما روي عن زيد أنه قال: من قرأ خلف الإمام فصلاته تامة ولا إعادة عليه، وجعله دليلاً على فساد ما روي عنه من تركه القراءة، وفيه نظر، فإنه لا معارضة؛ لأنه لا يلزم من كون الصلاة تامة وعدم وجوب الإعادة إلا عدم كون الترك لازماً، وهو أمر آخر. ومنهم: علي كما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق أنه قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة، فأخرجه الدار قطني [رقم: ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٣١/١، ٣٣٢] من طرق، وقال: لا يصح إسناده، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": هذا يرويه ابن أبي ليلى الأنصاري، وهو باطل، ويكفي في بطلانه إجماع المسلمين، وعبد الله بن أبي ليلى هذا رجل مجهول. وقال ابن عبد البر: هذا لو صح احتمل أن يكون في صلاة الجهر؛ لأنه حينئذ يكون مخالفاً للكتاب والسنة، فكيف وهو غير ثابت عن علي. [الاستدكار ٤/٢٤٤]

ومنهم: جابر بن عبد الله، كما ذكره محمد سابقاً، وقد أخرجه الترمذي أيضاً، وقال: حسن صحيح، والطحاوي. وأخرجه الدار قطني عن جابر مرفوعاً، وأعله بأن في سنده يحيى بن سلام، وهو ضعيف، والصواب وقفه، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن جابر قال: لا يقرأ خلف الإمام، لا إن جهر، ولا إن خافت، وأخرج عبد الرزاق والطحاوي عن عبد الله بن مقسم، قال: سألت جابر بن عبد الله أقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر؟ قال: لا. ومنهم: أبو الدرداء أخرج النسائي [رقم: ٩٢٣] بسنده عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء سمعه يقول: سئل رسول الله ﷺ أفي كل صلاة قراءة؟ قال: نعم. قال رجل من الأنصار: وجبت هذه، فالتفت إليّ، وكنت أقرب القوم منه، فقال: ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم.

قال النسائي: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء، وقال الطحاوي بعد ما أخرج عن عائشة مرفوعاً: كل صلاة ما فيها من شيء فهي حرج. وعن أبي هريرة حديثه الذي مر برواية محمد: فذهب إلى هذه الآثار قوم، وأوجبوا القراءة خلف الإمام في سائر الصلوات بغائبة الكتاب، وحالفهم في ذلك آخرون، وكان من الحجة لهم عليهم في ذلك أن حديثي أبي هريرة وعائشة الذين رَوَوْهما عن رسول الله ﷺ ليس في ذلك دليل على أنه أراد بذلك الصلاة التي تكون وراء الإمام، وقد رأينا أبا الدرداء سمع من رسول الله ﷺ في ذلك مثل هذا فلم يكن عنده على المأموم، حدثنا بحر بن نصر حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن أبي الدرداء: أن رجلاً قال: يا رسول الله! في كل الصلاة قرآن؟ قال: نعم. فقال رجل من الأنصار: وجبت، قال: وقال أبو الدرداء: ما أرى أن الإمام إذا أم القوم فقد كفاهم. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٢]

وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١١٥ - قال محمد: أخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب،

= ومنهم: ابن عمر وابن مسعود وعمر وسعد كما أخرج محمد عنهم، وسياقي ما له وما عليه. ومنهم: ابن عباس كما أخرجه الطحاوي عن أبي حمزة قلت لابن عباس: اقرأ والإمام بين يدي؟ فقال: لا. [شرح معاني الآثار. ١/١٤٤] وذكر العيني في "شرح الهداية" [٢/٣١٧] قد روي منع القراءة عن ثمانية بمرأ من الصحابة، منهم: المرتضى والعبادلة الثلاثة، وذكر الشيخ الإمام السبزموني في "كشف الآثار" عن عبد الله بن ريد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: عشرة من الصحابة يهون عن القراءة خلف الإمام أشد الهي: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وابن مسعود، وريد، وابن عمر، وابن عباس. وهذا كله محتاج إلى تحقيق الأسانيد إليهم. وقال الحافظ ابن حجر في "الدرية في تحريج أحاديث الهداية" [١/١٢٢]: إنما ثبت ذلك أي المنع عن ابن عمر وجابر وريد بن ثابت وابن مسعود، وجاء عن سعد وعمر وابن عباس وعلي، وقد أثبت البخاري عن عمر وأبي بن كعب وحذيفة وأبي هريرة وعائشة وعادة وأبي سعيد في آخرين أنهم كانوا يرون القراءة خلف الإمام، وقال ابن عبد البر: لا أعلم في هذا الباب من الصحابة من صح عنه ما ذهب إليه الكوفيون فيه من غير اختلاف عنه إلا جابر وحده. [الاستذكار: ٤/٢٤٥]

قول أبي حنيفة قد مرّ ما ذكر من واقعه في هذا فيما مر. وذكر أكثر أصحابنا أن القراءة خلف الإمام عند أبي حنيفة وأصحابه مكروه تحريماً، بل نابع عنصهم، فقالوا بمسار الصلاة به، وهو مألوفة شيعية يكرهها من له خبرة بالحديث، وعللوا الكراهية بمرور التشدد عن الصحابة، وفيه أنه إذا حقق آثار الصحابة بأسانيدها فبعد ثبوتهما إنما تدل على إجزاء قراءة الإمام عن قراءة المأموم لا على الكراهية، والآثار التي فيها التشدد لا تثبت سداً على الطريق المحقق، فإذا القول بالإجزاء فقط من دون كراهية أو مع أسسه، وأرجو أن يكون هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه كما قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": أهل الكوفة إنما احتاروا ترك القراءة لا أنهم لم يجزروه.

عبيد الله: مصعباً، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أبو عثمان العمري العدوي المدني من أجرة الثقات، روى عن أم خالد بنت خالد الصحابة حديثاً، وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعطاء، وبافع، والمقري، والرهري، وغيرهم، وعنه شعبة، والسيبانان، وعبيد القطان، وغيرهم، قال السائي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: سألت أحمد عن عبيد الله، ومالك، وأبواب أبيهم أثبت في بافع؟ فقال: عبيد الله أحفظهم وأثبتهم، وأكثرهم رواية، وقال أحمد بن صالح: عبيد الله أحب إلي من مالك في بافع، مات ١٤٧هـ بالمدينة، كذا ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ".

عن نافع، عن ابن عمر قال: من صلى خلف الإمام كَفَتَهُ قراءته.

١١٦ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي،

حلف الإمام ظاهر هذا وما بعده. وما أخرج سابقاً من طريق مالك: أن ابن عمر كان لا يرى القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية كليهما، لكن أخرج عبد الرزاق عن سالم أن ابن عمر كان ينصت للإمام فيما جهر فيه، ولا يقرأ معه. وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٤٣] عن مجاهد قال: سمعت عبد الله بن عمر يقرأ حلف الإمام في صلاة الظهر من سورة مريم، وأخرج أيضاً عنه: صليت مع ابن عمر الظهر والعصر، فكان يقرأ خلف الإمام. وهذا دالٌّ صريحاً على أنه ممن يرى القراءة في السرية دون الجهرية، وبمكس الجمع بأن كفاية قراءة الإمام لا يستلزم أن تحتج، فيحور أن يكون رأيه كفاية القراءة من الإمام في الجهرية والسرية كليهما، وجوارها في السرية دون الجهرية؛ لئلا تحل بالاستماع وهذا هو الذي أميل إليه، وإلى أنه يُعمل بالقراءة في الجهرية لو وجد سككات الإمام، وهذا تحتج الأحبار المرفوعة، فإن حديث: **وإذا قرأ الإمام فاستمعوا له** مع قوله تعالى: **واستمعوا له** (الأعراف: ٢٠٤) صريح في منع القراءة خلف الإمام حين قراءته لإحلاله بالاستماع، وحديث عبادة صريح في تجويز قراءة أم القرآن في الجهرية، وحديث: **من قرأ وراء الإمام سمعه من وراءه** صريح في كفاية قراءة الإمام، فالأولى أن يُختار طريق الجمع، ويقال: تجوز القراءة خلف الإمام في السرية، وفي الجهرية إن وجد الفرصة بين السككات، وإلا لا؛ لئلا يحل بالاستماع المرفوض، ومع ذلك لو لم يقرأ فيهما أجزأه لكفاية قراءة الإمام، والحق أن المسألة تختلف فيها بين الصحابة والتابعين، واختلاف الأئمة مأخوذ من اختلافهم فكلٌ اختار ما ترجح عنده ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات.

المسعودي. نسبة إلى مسعود والد عبد الله بن مسعود، وقد اشتهر به جماعة من أولاده كما ذكره اسمعاني [٦٣١/٥] منهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، روى عن أبيه، وعلي، والأشعث بن قيس، ومسروق، وعنه إناؤه القاسم ومعن، وسمك بن حرب، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم، قال يعقوب بن شببة: كان ثقة، قليل الحديث، مات ٧٩هـ. ومنهم: وهو المذكور هنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، هكذا ذكر في نسبه في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٥٧٤، ٣/٣٦٣] و"تذكرة الحفاظ"، والذي في "التقريب" [رقم: ٣٩٢٤، ٢/٣٣٢] و"الأنساب": عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، روى عن أبي إسحاق السبيعي وأبي إسحاق الشيباني، والقاسم بن عبد الرحمن المسعودي، وعلي بن الأقرم، وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهم، وعنه السفينان، وشعبة، وجعفر بن عون، وعبد الله بن المبارك وغيرهم، وثقه ابن معين وابن المديني وأحمد وغيرهم، وكان قد احتلط في آخر عمره، توفي ١٦٠هـ.

أخبرني أنس بن سيرين، عن ابن عمر أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام.

١١٧ - **قال محمد**: أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، أنه قال:

أنس بن سيرين هو أبو موسى أنس بن سيرين الأنصاري المدني، مولى أنس أخو محمد بن سيرين، روى عن مولاة، وابن عباس، وابن عمر وجماعة، وعنه شعبة، والحمادان، وثقة ابن معين، والسنائي، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي، مات ١١٨ هـ، وقيل: ١٢٥ هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٨٨، ٢٩٥/١].

تكفيك الخ كذا أخرجه الطحاوي من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

موسى قال القاري في "سند الأنام شرح مسند الإمام": هو من أكاثر التابعين. وفي "تقريب التهذيب" [رقم: ٦٩٨٠، ٤٣٣/٣]: موسى بن أبي عائشة الهمداني - بسكون الميم - مولاهم أبو الحسن الكوفي، ثقة عابد. وفي "الكاشف" [رقم: ٥٧٨٤، ١٦٨/٣]: موسى بن أبي عائشة الهمداني الكوفي، عن سعيد بن جبير، وعبد الله بن شداد، وعنه شعبة، وجرير، وعبيدة، وكان إذا رُمي ذُكر الله.

عبد الله هو أبو الوليد الليثي المدني عبد الله بن شداد تشديد الدال الأول، قيل: اسمه أسامة وشداد، ولقبه ابن الهاد، اسمه عمرو، ولقبه الهادي، وقيل: اسمه أسامة بن عمرو بن عبد الله بن جابر بن بشر، روى شداد عن النبي ﷺ. وله صحة، ذكره ابن سعد فيمن شهد الخندق، وكان سكن المدينة، ثم خَوَّ إلى الكوفة، وانه عبد الله روى عن أبيه، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وحالته أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر الصديق، وحالته لأمه ميمونة أم المؤمنين، وعائشة، وأم سمية، وغيرهم، وعنه جماعة، قال العجلي والخصيب: هو من كبار التابعين وثقايم، وقال أبو زرعة والسنائي وابن سعد: ثقة، وذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ١٥٩١، ٥٨/٣] أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ، وقال النيموي: سئل أحمد هل سمع من النبي ﷺ شيئا؟ قال: لا، مات ٨١ هـ، وقيل: ٨٢ هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٩٢١، ١٥٦/٣].

انه قال الخ هذا الحديث قد رُوِيَ عن صريق جماعة من الصحابة، فمنهم: أبو سعيد الخدري، أخرج ابن عدي في "الكامل" عن إسماعيل بن عمرو بن نجيح، عن الحسن بن صالح، عن أبي هارون العبدى عنه مرفوعاً: ... تابعه النصر بن عبد الله، أخرجه الصنبراني في "الأوسط" عن محمد بن برهيم بن عامر بن إبراهيم الأصهباني قال: حدثني أبي، عن جدي، عن النصر بن عبد الله، عن الحسن بن صالح به سنداً ومتناً.

من صلى خلف الإمام

= ومنهم: أنس، روى ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن ابن سالم، عن أنس مرفوعاً: من صلى خلف الإمام وأعلمه بدينه، وأعلمه بدينه، ولا يحالف الثقات، ولا يعجني الرواية عنه، فكيف الاحتجاج به، روى عنه الجاهيل والضعفاء. ومنهم: أبو هريرة، أخرج الدار قطني في "سننه" [رقم: ٣١، ٣٣٣/١] عن محمد بن عباد الرازي، عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً، قال الدار قطني، تفرد به محمد بن عباد الرازي، وهو ضعيف. ومنهم: ابن عباس، أخرج الدار قطني [رقم: ٣٣، ٣٣٣/١] عن عاصم بن عبد العزيز المديني، عن عون بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً: حدثنا أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال الدار قطني: قلت لأحمد في حديث ابن عباس هذا، فقال: حديث مسكر، ثم قال الدار قطني في موضع آخر: عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي، ورفعهم وهم.

ومنهم: ابن عمر، أخرج الدار قطني [رقم: ٦، ٣٢٥/١] عن محمد بن الفضل بن عطية، عن أبيه، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً: من صلى خلف الإمام وأعلمه بدينه، وأعلمه بأن محمد بن الفضل متروك، ثم أخرجه عن حارثة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: رفعه وهم، ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل حدثنا إسماعيل بن علي، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً عليه: "يكفيك قراءة الإمام"، وقال: الوقف هو الصواب. ومنهم: جابر بن عبد الله، ولحديثه طرق منها: طريق محمد، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن ابن شداد، عن جابر، وهو أحسن طرقه، حكم عليه ابن الهمام بأنه صحيح على شرط الشيخين، وقال العيني: هو حديث صحيح، أما أبو حنيفة فأبو حنيفة، وموسى بن أبي عائشة الكوفي من الثقات الأثبات من رجال الصحيحين، وعبد الله بن شداد من كبار الشاميين وثقاتهم، وهو حديث صحيح. [البنية: ٣١٧/٢]

وأخرجه الدار قطني من طريق أبي حنيفة، وعن الحسن بن عمارة بسنده عن جابر مرفوعاً، وقال: هذا الحديث لم يسده عن جابر غير أبي حنيفة، وابن عمارة، وهما ضعيفان، وقد رواه الثوري، وأبو الأحوص، وشعبة، وإسرائيل، وشريك، وأبو خالد، وابن عينة، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهم عن موسى مرسلاً، وهو الصواب. ورده العيني [البنية: ٣١٧/٢] بأن الريادة من الثقة مقبولة، والمراسيل عندنا حجة، وسئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة فقال: ما سمعت أحداً ضعفه، فقد ظهر لنا من هذا تعامل الدار قطني، ونعصه، ومن أين له تضعيف أبي حنيفة؟ وهو مستحق التضعيف؟ وقد روى في "مسنده" أحاديث سقيمة ومعلولة، ومكررة وموضوعة. وقال ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٤٦/١]: قوهم: إن الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعوه غير صحيح، قال أحمد بن منيع في "مسنده": حدثنا إسحاق الأزرق، حدثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبي عائشة، عن ابن شداد، عن جابر، قال: وحدثنا جرير عن موسى بن أبي عائشة مرفوعاً، ولم يذكر عن جابر، ورواه عبد بن حميد، حدثنا أبو نعيم، حدثنا الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، فهؤلاء سفيان وشريك وجرير وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة، فطلعت عنهم -

فإن قراءة الإمام له قراءة.

١١٨ - قال محمد: حدثنا الشيخ أبو علي، قال: حدثنا محمود بن محمد المروزي، ..

= فبما لم يرفعه ومنها: طريق محمد الذي ذكره بعد الطريق المذكور وهو طريق سهل بن العباس، عن ابن علية، عن أيوب، عن أبي الربيع، عن جابر، وقد أخرجه الطبراني أيضاً في 'الأوسط' من هذا الطريق، وقال: لم يرو أحد عن ابن علية مرفوعاً إلا سهل، ورواه غيره موقوفاً، وأخرجه الدارقطني، وأخبره بأن سهل متروك ليس بثقة. وأخرجه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [١٤٣/١] من طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، والليث بن أبي سيم، عن أبي الربيع، عن جابر مرفوعاً، وكذلك أخرجه ابن عدي، وأخبره الدارقطني بأن الحسن قرن جابراً بالليث والليث صعبه أحمد والسنائي وابن معين، ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه، فإن انشقت روي عنه، كـ 'شعبة' والثوري وغيرهما، وأخرجه ابن ماجه [رقم: ٥٠] من طريق جابر الجعفي عن أبي الربيع عن جابر مرفوعاً. من طريق جابر الجعفي متكلم فيه، وقد وثقه سفيان وشعبة ووكيع، وصعبه أبو حنيفة والسنائي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو داود كما سطر الذهبي في 'ميران الاعتدال' [رقم: ٢٥٠٦، ١٠٣/٣] وأخرج الدارقطني في 'عرائب مالك' من طريق مالك عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً نحوه، وقال: هذا باطل عن مالك، لا يصح عنه ولا عن وهب، وفيه عاصم بن عاصم لا يعرف.

هذا خلاصة الكلام في طرق هذا الحديث، وتنحصر فيه أن بعض طرقه صحيحة أو حسنة، ليس فيه شيء يوجب القدح عند التحقيق، وبعضها صحيحة مرسلة وإن لم تصح مسندة، وإسرائيل مقبولة، وبعضها ضعيفة يسحب ضعفها بضم بعضها إلى بعض، وبه ظهر أن قول الحافظ ابن حجر في 'تخريج أحاديث الرافعي': إن طرقها كلها معلولة ليس على ما ينبغي، وكذا قول البخاري في رسالة 'القراءة خلف الإمام': إنه حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز والعراق، لإرساله، واقتطاعه، أما إرساله فرواه عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وأما اقتطاعه، فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الربيع، عن جابر، ولا يدري أسمع من أبي الربيع أم لا، ولا يخلو عن خدشات واضحة.

له قراءة فلا يحتاج المومئ أن يقرأ خلف الإمام؛ لأن الإمام قد قام مقامه. **الشيخ أبو علي** رجال هذا المسند من إسماعيل إلى جابر ثقات، أما جابر: فجار من أئمة الصحابة، وقد مرت ترجمته غير مرة، وأما الراوي عنه علي ما في نسخ هذا الكتاب الموحدة ابن الربيع، والمشهور الموجود في غير هذا الكتاب أبو الربيع، وهو محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح التاء وسكون الدال على صيغة المضارع - المكي، مولى حكيم بن حزام، من تابعي مكة، سمع جابراً، وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وعنه مالك، والسنبان، وأيوب السختياني، وابن جريج، وشعبة، والثوري، وغيرهم، حافظ ثقة، توفي ١٢٨هـ. كذا في 'جامع الأصول' و'الناكش' [رقم: ٥٢١١، ٧٧/٣]. وأما الراوي عنه: فهو أيوب بن أبي تيمة كيسان السختياني أبو بكر المصري، رأى أنساً، وروى عن عطاء، وعكرمة، =

قال: حدثنا سهل بن العباس الترمذي، قال: أخبرنا إسماعيل بن عليّة، عن أيوب، عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة".

١١٩ - قال محمد: أخبرنا أسامة بن زيد المدني، حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر،

= وعمر بن دينار، والقاسم بن محمد، وعبد الرحمن بن القاسم، وغيرهم، وعنه شعبة، والحمدان، والسفيانان، ومالك، وابن عليّة، وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقةً ثناً في الحديث، جامعاً، كبير العلم، حجة، عدلاً، وقال أبو حاتم: هو ثقة لا يسأل عن مثله، وقال علي: أثبت الناس في نافع أيوب وعبيد الله ومالك، وقد أكثر الثقات في الثناء عليه كما بسطه في "تهذيب الكمال" [رقم: ٥٩٧، ٣١٤/١] و"تهذيب التهذيب" [رقم: ٧٣٤، ٣٠٩/١] و"تذكرة الحفاظ"، مات ١٣١هـ. وأما الراوي عنه: فهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، واشتهر بابن عليّة - وهو بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء - مصغراً اسم أمه، وقيل: جدته أم أمه، وكان يكره أن يقال له ذلك حتى كان يقول: من قال لي ابن عليّة فقد اغتابني، روى عن عبد العزيز بن صهيب، وحيد الطويل، وأيوب، وابن عود وغيرهم، وعنه شعبة، وابن جريج وغيرهم، وثقه ابن سعد والنسائي وغيرهما، مات ١٩٣هـ، وله ترجمة طويلة مشتملة على ثناء كبير في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥١٣، ٢٣٥/١] وغيره.

وأما الراوي عن إسماعيل بن عليّة يعني سهل بن العباس الترمذي نسبة إلى ترمذ - بكسر التاء والميم بينهما راء ساكنة، أو بضم التاء أو بفتحها، والأول هو المشهور - مدينة مما يلي بلخ، قاله السمعاني [الأنساب: ٤٥٩/١]، فقد قال الذهبي في "ميران الاعتدال" [رقم: ٣٥٩٠، ٣٣٥/٣]: تركه الدار قطني وقال: ليس بثقة. وأما الراوي عنه محمود بن محمد المروزي نسبة إلى مرو - بفتح الميم وسكون الراء - وألحقوا الزاء المعجمة في النسبة إليها، للفرق بينها وبين المروزي، وهو ثوب مشهور بالعراق، منسوبة إلى قرية بالكوفة، كذا قال السمعاني [الأنساب: ٢٦٦/٥] والراوي عنه أبو علي شيخ صاحب الكتاب، فلم أقف إلى الآن على تشخيصهما حتى يعرف توثيقهما أو تضعيفهما، ولعل الله يفضل عليّ بالاطلاع عليه بعد ذلك.

أسامة: قال الذهبي في "ميران الاعتدال" [رقم: ٧٠٤، ٣٢٣/١]: أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني، عن طاوس وطلقته، وعنه ابن وهب، وزيد بن الحباب، وعبيد الله بن موسى، قال أحمد: ليس بشيء، فراجع ابنه عبد الله فيه، فقال: إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة، وقال يحيى بن معين: ثقة، وكان يحيى القطان يضعفه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: ليس به بأس، وروى عباس وأحمد بن أبي مريم عن يحيى ثقة، زاد ابن أبي مريم عنه: حجة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به، مات ١٥٣هـ. وفي "التقريب" [رقم: ٣١٧، ١١١/١]: هو صدوق يهم. وله ترجمة طويلة في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٩٢، ١٩٥/١].

قال: كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام، قال: فسألت القاسم بن محمد عن ذلك، فقال: إن تركتَ فقد تركه ناس يُقتدى بهم، وإن قرأتَ فقد قرأه ناس يُقتدى بهم. وكان القاسم ممن لا يقرأ.

١٢٠ قال محمد: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، قال: سأل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام، قال: أنصت، فإن في الصلاة شغلاً سيكفيك ذاك الإمام.

١٢١ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما جهر فيه،

إن تركتَ يشير إلى سعة الأمر في ذلك، وأنه أمر مختلف فيه بين الصحابة، وكلهم على هدى فأبهم اقتدى اهتدى. من لا يقرأ قال القاري: ولكن كان يجوز القراءة. سفيان بن عيينة بنصم العين وفتح الياء الأولى بعد الياء الساكنة الثانية بون، مصعراً، هو الحافظ شح الإسلام، أبو محمد سفيان بن عيينة الطحالي الكوفي، محدث الحرم المكي، ولد ١٠٧هـ، وسمع من الزهري، ورشد بن أسلم، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم، وعنه الأعمش، وشعبة، وإسحاق جريح، وإسحاق الشافعي، وأحمد، وجي بن معين، وإسحاق بن رهويه، وحقق لا يُخصَّصون، قال الذهبي في 'تذكرة الحفاظ': كان إماماً، حجة، حافظاً، واسع العلم، كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال العجلي: كان ثباتاً في الحديث، وقال ابن معين: هو أثبت الناس في عمرو بن دينار، واتفقت الأئمة على الاحتجاج به، وقد حج سبعين حجة، مات ١٩٨هـ.

أبي وائل هو شقيق بن سمة الأسدي الكوفي، قال الذهبي في 'التذكرة': محضرم، جليل، روى عن عمر، وعثمان، وعبيد بن مسعود، وعائشة وجماعة، وعنه الأعمش، ومنصور، وحسين، يقال: أستم في حاة النبي ﷺ. قال السجعي: بني الأحسب أنا وائل من يدفع عنه، مات ٨٢هـ. أنصت كذا أخرج ابن أبي شيبة والطحاوي عنه، وأخرج الطحاوي عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود قال: ليت الذي يقرأ خلف الإمام مئى مئة تراً. [شرح معدي الآثار: ١٦٠/١] شعلاً قال القاري: بصمتين، وبضم وسكون وقد يفتح، فيسكن، أي شتعالاً سراً في تلك الحال مع أنك انتعال بمعها القيل والقال. [فتح المعطى: ١٥٠، ١] سيكفيك يشير إلى حديث: مائة إمام مائة إمام، أي كافية له. فيما جهر أي بجهر والعشاء والمغرب.

وفيما يخافت فيه في الأوليين، ولا في الآخرين، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين ^{العصر والظهر} بفاتحة الكتاب وسورة، ولم يقرأ في الآخرين شيئاً. ^{أي منفرداً}

١٢٢ - قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري، حدثنا منصور عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود قال: أنصت للقراءة، فإن في الصلاة شغلاً وسيكفيك الإمام.

١٢٣ - قال محمد: أخبرنا بكير بن عامر، حدثنا إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، قال: لأن أعض على جرة أحب إلي من أن أقرأ حلف الإمام. ^{أي لاستماع قراءة الإمام}

١٢٤ - قال محمد: أخبرنا إسرائيل بن يونس، حدثنا منصور، عن إبراهيم قال: ^{بن يزيد النخعي} ^{بن المعتمر}

ولم يقرأ: به أحد أصحابنا، فقالوا: لا تحب قراءة في الآخرين في الفرائض، فإن سح فيهما أو قام ساكناً أحزاه، وبه قال الثوري والأوزاعي وإبراهيم النخعي وسلف أهل العراق، وأما مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود فقالوا: إن القراءة فيهما بفاتحة الكتاب واجب على الإمام والمنفرد، كما ذكره ابن عبد البر. [الاستدكار: ١٤٤، ١٤٥] وسيجيء تفصيله في موضعه إن شاء الله تعالى. بكير بن عامر هو أبو إسحاق بكير مضعراً - ابن عامر الحلبي الكوفي، مختلف فيه، روى عن قيس بن أبي حازم، وأبي زرعة بن عمرو بن حرير وغيرهما، وعنه الثوري، ووکیع وغيرهما، قال أحمد مرة: صالح الحديث ليس به بأس، ومرة: ليس بقوي، وضعفه النسائي، وأبو زرعة، وابن معين، وقال ابن عدي: ليس كثير الرواية، وروايته قليلة، ولم أحده متناً مكرراً، وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن سعد والحاكم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٩٠٨، ٣٦٧/١، ٣٦٨]

أعض على جرة: احمره بالفتح قطعة النار، والعص بالفتح أصله عصص الإمساك بالأسنان والفم، يقال: عض بالواجذ أي أمسك بجميع الفم والأسنان، كذا في "التهذيب" وغيره، والمعنى عصي بعصي وأساني قطعة من نار مع كونه مؤلفاً ومحرقاً أحب إلي من القراءة حلف الإمام، وهذا تشديد ينبع على القراءة حلف الإمام، ولأنه لا يحمل على القراءة المشوشة لقراءة الإمام والقراءة المفوتة لاستماعها، وإلا فهو مردود مخالف لأقوال جمع من الصحابة، والأخبار المرفوعة من تحوير الفاتحة حلف الإمام. إسرائيل هو أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، روى عن جده، وقد مرّ ذكره سابقاً، ورياد بن علاقة وعاصم الأحول وغيرهم، وعنه عبد الرزاق ووکیع وجماعة، وقال أحمد: كان شيخاً ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، ووثقه العجلي ويعقوب ابن شيبة وأبو داود والنسائي وغيرهم، مات ١٦٢هـ، أو ١٦٥هـ، أو ١٦١هـ على اختلاف الأقوال، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٩٦، ٢٢٦/١، ٢٢٧].

إن أول من قرأ خلف الإمام رجل اتهم.

١٢٥ - قال محمد: أخبرنا إسرائيل، حدثني موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله ﷺ

أول: يشير إلى أن القراءة خلف الإمام بدعة محدثة، وفيه ما فيه. رجل اتهم: قال القاري: بصيغة المجهول، أي نسب إلى بدعة أو سمعة، وقد أخرج عبد الرزاق عن علي قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة، ذكره ابن الهمام. [فتح المعطي: ١٥٢/١] الهاد في نسخة: الهادي بالياء، وهما لغتان، كالعاص والعاصي.

أم رسول الله ﷺ هكذا وجدنا في نسخ "الموطأ" مرسلًا، وهو الأصح، وأخرجه في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٧] عن أبي حنيفة، حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله قال: صلى رسول الله ﷺ ورجل خلفه يقرأ، فجعل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يهاه عن القراءة في الصلاة، فقال: أنتهي عن القراءة خلف رسول الله ﷺ فتارعا حتى سمع رسول الله ﷺ فقال: من صلى خلف الإمام فإن الله لا يهديه سبيلًا، وأخرجه الدارقطني [رقم: ٣٢٤/١، ٢] من طريق أبي حنيفة، وقال: زاد فيه أبو حنيفة، عن جابر بن عبد الله، وقد رواه جرير، والسفيانان، وأبو الأحوص وشعبة، ورائدة، ورهير، وأبو عوانة، وأبو أيوب، وقيس، وشريك، وغيرهم، فأرسلوه، ورواه الحسن بن عمار كما رواه أبو حنيفة، وهو يضعف.

وفي "فتح القدير" [٣٤٦/١، ٣٤٧] بعد ذكر رواية أبي حنيفة: هذا يفيد أن أصل الحديث هذا، غير أن جابرًا روي عنه محل الحكم تارة، والمجموع تارة، ويتضمن ردّ القراءة خلف الإمام؛ لأنه خرج تأييداً للهي ذلك، خصوصاً في رواية أبي حنيفة أن القصة كانت في الظهر أو العصر، فيعارض ما روي في بعض روايات حديث: ما روي عن علي بن أبي طالب قال: إن كان أحد فاته حقه، وكذا ما رواه أبو داود [رقم: ٨٢٣] والترمذي [رقم: ٣١١] عن عبادة: لا يصحح إلا بقصة حدث ويقدم لتقدم المنع على الإطلاق عند التعارض ولقوة السند، فإن حديث: من صلى خلف الإمام أصح، فبطل رد المتعصين وتضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع توضيحه في الرواية إلى العاية حتى أنه شرط التذكّر لحواز الرواية بعد علمه أنه حطه، ولم يشترط الحفاظ هذا، ثم قد عُدّ بطرق كثيرة، عن جابر غير هذه، وإن ضعفت، وبمذاهب الصحابة حتى قال المصنف: إن عليه إجماع الصحابة. وفيه نظر، وهو أنه لم يرد في حديث مرفوع صحيح الهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام، وكلّ ما ذكره مرفوعاً فيه إما لا أصل له، وإما لا يصح، كحديث: "من قرأ خلف الإمام ملئ فوه باراً" أخرجه ابن حبان في "كتاب الصغفاء"، واقم به مأمون ابن أحمد أحد الكذابين، وذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية"، وكحديث: "من قرأ خلف الإمام ففيه حجرة" ذكره صاحب "النهاية" وغيره مرفوعاً، ولا أصل له، وكحديث عمران بن حصين: كان النبي ﷺ يصلي بالناس، ورجل يقرأ خلفه، فلما فرغ، قال: من دنا مني يُحاحني سوري؟ فهاهم عن القراءة خلف الإمام، -

في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما أن صلى قال: لِمَ غمزتني؟
 قال: كان رسول الله ﷺ قد أمك، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمعه النبي ﷺ.....

أي أشار بإصبعه أن اسكت

= أخرجه الدار قطني، [رقم: ٨، ٣٢٦/١] وأعله بأنه لم يقل هكذا غير حجاج بن أرطاة عن قتادة، وخالفه أصحاب قتادة، منهم: شعبة وسعيد وغيرهما، فلم يذكروا فيه السهوي، وحجاج لا يحتج به. وقال البيهقي في "كتاب المعرفة": قد رواه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٨٨٨] من حديث شعبة، عن قتادة، عن ررارة، عن عمران: أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه الظهر، فقال: أيكم قرأ حنفي بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ فقال رجل: أنا، فقال: قد عرف أن رجلاً حبيبها، قال شعبة: فقلت لقتادة: كأنه كرهه، فقال: لو كرهه لنهى عنه، ففي سؤال شعبة وجواب قتادة في هذه الرواية الصحيحة يكذب من قس الحديث، ورواد فيه: فهى عن القراءة خلف الإمام. وكحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه، فلما قصى صلاته أقبل عليهم بوجهه، فقال: أنفروا في صلاتكم حنف إمامكم والإمام يقرأ فسكتوا، فقالوا ثلاث مرات، فقالوا: إنا لنفعل ذلك، فقال: لا نفعل، رواه ابن حبان في "صحيحه"، ورواد في آخره: ويقرأ أحدكم بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ في نفسه، فعلم أن رواية الطحاوي مختصرة، والحديث يفسر بعضه بعضاً، فظهر أنه لا يوجد معارض لأحاديث تجوير القراءة خلف الإمام مرفوعاً.

فإن قلت: هو حديث: وإذا قرأ فأصم؟ قلت: هو لا يدل إلا على عدم حوار القراءة مع قراءة الإمام في الجهرية، لا على امتناع القراءة في السرية، أو في الجهرية عند سكنت الإمام. فإن قلت: هو حديث: من كان له صم؟ قلت: هو لا يدل على المنع، بل على الكفاية. فإن قلت: هو آثار الصحابة، قلت: بعضها لا تدل إلا على الكفاية وبعضها لا تدل إلا على المنع في الجهرية عند قراءة الإمام، فلا تعارض بها، وإنما يعارض بما كان منها دالاً على المنع مطلقاً، وهو أيضاً ليس بصالح لذلك؛ لأن المعارضة شرطها تساوي المحتج في القوة، وأثر الصحابي ليس بمساوٍ في القوة لأثر النبي ﷺ، وإن كان سد كل منهما صحيحاً، وبالجملة لا يظهر لأحاديث تجوير القراءة خلف الإمام معارض يساويها في الدرجة، ويدل على المنع حتى يقدم المنع على الإباحة، وأما ما ذكره صاحب "الهداية" من إجماع الصحابة على المنع فليس بصحيح؛ لكون المسألة مختلفاً فيه بين الصحابة، فمنهم من كان يجوز القراءة مطلقاً، ومنهم من كان يجوز في السرية، ومنهم من كان لا يقرأ مطلقاً كما مر سابقاً فأين الإجماع؟ فتأمل، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

في العصر: هذا صريح في أن كفاية قراءة الإمام ليس محتصاً بالجهرية، بل هو كذلك في السرية **رجل خلفه:** في بعض رواياته أنه قرأ: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ كما بسطها السيد مرتضى الزبيدي في "الخواهر المنيفة" في أدلة أبي حنيفة. **قد أمك:** بضم القاف، وتشديد الدال المهملة، أي أمامك، كذا نقله بعضهم عن ضبط خط القاري [فتح المغطى: ١٥٣/١] ويجوز أن يكون "قد" حرف تحقيق، و"أمك" ماض مع كاف الخطاب.

قال: من كان له إمام فإن قراءته له قراءة.

في نسخة: فقال

١٢٦ - قال محمد: أخبرنا داود بن قيس الفراء المدني، أخبرني بعض ولده سعد بن

أبي وقاص أنه ذكر له أن سعداً قال: وَدِدْتُ أَنْ ^{أَيُّ أَحَبُّ} الَّذِي يقرأ خلف الإمام في فيه جرة.

١٢٧ - قال محمد: أخبرنا داود بن قيس الفراء، أخبرنا محمد بن عجلان: أن عمر

ابن الخطاب قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً.

الفراء : مفتاح الماء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الفرو وخياطته، ذكره السمعاني [الأسباب: ٣٥١/٤] وهو أبو سليمان داود بن قيس الفراء الدبّاع المدني، روى عن السائب بن يزيد، وزيد بن أسلم، ونافع مولى ابن عمر، ونافع بن جبير بن مطعم وغيرهم، وعنه السفينان، وابن المارک، ويحيى القطان، ووكيع وغيرهم، وثقه الشافعي وأحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والسائي والساحي وابن المديني وغيرهم، ذكر عباراتهم صاحب "التهذيب" و"تهذيبه"، وكانت وفاته في ولاية أبي جعفر. **معض** ولد: نضم الواو وسكون اللام، أي أولاده، ولم يعرف اسمه، قال ابن عبد البر في "الاستدكار" [٢٤٥/٤]: هذا حديث منقطع لا يصح.

ابن ضمير الشال، أو هو يرجع إلى "نعض ولد سعد" كضمير "ذكر"، وضمير "له" راجع إلى داود.

في هذه حمرة قال البخاري في رسالته "القراءة حلف الإمام" بعد ما ذكر هذا الأثر وأثر عبد الله بن مسعود: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملء فوه نساء، هذا كله ليس من كلام أهل العلم؛ لوجهين: أحدهما: قول النبي ﷺ

والحمرة من عذاب الله؟ والثاني: أنه لا يحل لأحد أن يتمنى أن عملاً أفواه أصحاب رسول الله ﷺ مثل عمر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وعلي، وأبي هريرة، وعائشة، وعبادة بن الصامت، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمر في جماعة آخرين ممن روي عنهم القراءة حلف الإمام رضياً ولا نكراً ولا ترأباً. وفيه أنه لا بأس بأمثال هذا الكلام للتهديد والتشديد، والتعذيب بعذاب الله ممنوع، لا التهديد به، فالأولى أن يتكلم في أساسيد هذه الآثار الدالة على أمثال هذه التشديدات، فإن صحت تُحمل على القراءة مع قراءة الإمام الذي يوجب ترك أمثال قوله تعالى: ﴿فَرِحَ قُرْبَانُ﴾ (سورة الأعراف: ٢٠٤)، وحديث: «وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ لِقَاءِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَعَا إِلَى بَيْتِهِ لِيُجِزَّهُمَا عَلَيْهِمَا فَلَمْ يَأْتِ بِيَوْمِ الدِّعْوَى فَذُنُوبُهُ أَلْوَنُ مِنْ ذَلِكَ» (سورة الأعراف: ١٣١).

محمد بن عجلان قال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥١٠٤، ٦٠/٣]: محمد بن عجلان المدني الفقيه الصالح، روى عن أبيه وأُس وحلق، وعنه شعبة، ومالك، والقطان، وحلق، وثقه أحمد وابن معين، وقال غيرهما: سيئ الحفظ، توفي ١٤٣هـ. قال يخالفه ما أخرجه الطحاوي عن يزيد بن شريك أنه قال: سألت عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام، فقال لي: اقرأ، فقلت: وإن كنتُ حلفك؟ فقال: وإن كنت خفي، فقلت: وإن قرأت؟ قال: وإن قرأت. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٣]

١٢٨ - قال محمد: أخبرنا داود بن سعد بن قيس، حدثنا عمرو بن محمد بن زيد، عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت، يحدثه عن جده أنه قال: من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له.

باب الرجل يُسَبِّقُ ببعض الصلاة

١٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا فاته شيء من الصلاة مع الإمام التي يعلن فيها بالقراءة، فإذا سلّم قام ابن عمر، فقرأ لنفسه فيما يقضي.
الإمام

داود بن سعد بن قيس هكذا في بعض النسخ المصححة، وفي بعض النسخ المصححة داود بن قيس، ولعله داود بن قيس الفراء المدني الذي مرّ ذكره، حدثنا عمرو بن محمد بن زيد هكذا في بعض النسخ، وفي بعض النسخ الصحيحة: عمر بن محمد بن زيد - بصم العين بدون الواو - وهو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، نزيل عسقلان، روى عن أبيه، وجده زيد، وعم أبيه سالم، وزيد بن أسلم، وبافع وغيرهم، وعنه شعبة، ومالك، والسيبانان، وابن المبارك، قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ثقة، ليس به بأس، وقال حنبل عن أحمد. ثقة، وكذا قال ابن معين والعجلي وأبو داود وأبو حاتم، كان أكثر مقامه بالشام، ثم قدم بغداد، ثم قدم الكوفة، فأخذوا عنه، مات بعد أخيه أبي بكر، ومات أبو بكر بعد خروج محمد بن عبد الله بن حسن، وكان خروجه ١٤٥هـ. كذا في "تدبير التهذيب" [رقم: ٥٨١٨، ٢٩٨/٤] عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت. قال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥٧٧٤، ١٦٧/٣]: موسى بن سعد أو سعيد بن سالم، وريضة الرأي، وعنه عمر بن محمد، وثق في "التقريب" [رقم: ٦٩٦٥، ٤٣٠/٣]: موسى بن سعد أو سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني، مقبول.

يحدثه: أي يحدث موسى عمر بن محمد، عن جده زيد بن ثابت الصحابي الجليل كاتب الوحي والتبريل.
أنه قال: ذكره البخاري في رسالة "القراءة" وقال: لا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم عن بعض، ولا يصح مثله. وقال ابن عبد البر: قول زيد بن ثابت: "من قرأ خلف الإمام فصلاته تامة ولا إعادة" يدل على فساد ما روي عنه. [الاستدكار: ٢٤٥/٤] قرأ: كأنه محمول على القراءة المحلّة بالاستماع، والنفي محمول على نفي الكمال.
يسبق: بصيغة المجهول. أي يصير مسبوقاً بأن يفوته أول صلاة الإمام. يعلن: بصيغة المعلوم أي يجر فيها الإمام، أو المجهول، وهو قيد واقعي لا احترازي. فيما يقضي: أي فيما يؤدي من بقية صلاته.

قال محمد: وبهذا نأخذ؛ لأنه يقضي أول صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا جاء إلى الصلاة فوجد الناس قد رفعوا من ركعتهم سجد معهم.
أي رؤوسهم أي من ركوعهم

قال محمد: وبهذا نأخذ، ويسجد معهم ولا يعتد بها، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلاة صلى معه ما أدرك من الصلاة، إن كان قائماً قام، وإن كان قاعداً قعد لأدراك زيادة الفضيلة حتى يقضي الإمام صلاته، لا يخالف في شيء من الصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
ابن عوف الزهري المدي

لأنه يقضي: وبه قال الثوري، والحسن بن حي، ومالك على رواية، وهو المروي عن عمر، وعبي، وأبي الدرداء، وابن عمر، ومجاهد، وابن سيرين، وحالفهم الشافعي، وأحمد، وداود، والأوراعي، ومالك في المشهور عنه، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والزهري، فقالوا: المسبوق يقضي آخر صلاته، كذا في الاستدكار. أول صلاته. أي في حق القراءة، وفي حق التشهد هو آخر صلاته.

ويسجد معهم الخ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا جئت من صلاة وحل سجد فسجد ولا تعتد بها شيئاً، أخرجه أبو داود [رقم: ٨٩٣]، وأخرجه ابن حزيمة في "صحيحه"، وزاد: من أدت ركعته فقد أدت صلاة، وأخرج الترمذي [رقم: ٥٩١] من حديث علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً: إذا جئت من صلاة فإمام على حال فيصنع كما يصنع لإمام، فيه ضعف وانقطاع ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، وأخرج أبو داود [رقم: ٥٠٧] وأحمد [رقم: ٢٢١٧٧، ٢٤٦/٥] من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ، قال: "أُحِلَّت الصلاة ثلاثة أحوال" الحديث، وفيه قال معاذ: لا أجد على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سقتني، فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها، فقال: قمت معه، فلما قضى صلاته قام معاذ يقضي، فقال رسول الله ﷺ: قد سبقكم معاذ، فهكذ فاصبر ولا يعتد بها، أي لا يعتد بها في وجدان تلك الركعة. لا يخالف. الحديث: إذا جئت من صلاة فإمام يصنع. أبي سلمة: قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، ثقة، فقيه، كثير الحديث، ولد سنة سبع وعشرين ومائة، ومات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٠/١]

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة.
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

من أدرك إلخ. هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند جماعة الرواة، وروى عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك مصل. وهذا لا أعلم أحداً قاله عن مالك غيره، وقد رواه عمار بن مطر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهذا أيضاً لم يقله عن مالك غيره، وهو مجهول لا يحتج به، والصواب عن مالك ما في "الموطأ"، وكذلك رواه جماعة من رواة ابن شهاب كما رواه مالك إلا ما رواه نافع بن يزيد، عن يزيد، عن عبد الوهاب بن أبي بكر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهذا أيضاً لم يقله أحد عن ابن شهاب غير عبد الوهاب. وقد اختلف الفقهاء في معنى هذا الحديث، فقالت طائفة منهم: أراد أنه أدرك وقتها، حكى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد الداودي، عن داود بن علي وأصحابه، قال أبو عمر: هؤلاء قوم جعلوا قول رسول الله ﷺ من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة في معنى قوله: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، وليس كما ظنوا؛ لأنهما حديثان، فكل واحد منهما بمعنى.

وقال آخرون: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة"، وأصلوا من أصوهم على ذلك أنه لا يعيد في جماعة من أدرك ركعة من صلاة الجماعة. وقال آخرون: معنى الحديث أن مدرك ركعة من الصلاة مدرك لحكمها كله، وهو كمن أدرك جميعها من سهو الإمام وسجوده وغير ذلك، كذا في "الاستذكار" [٢٥٩/١، ٢٦٠]. وقال الحافظ مَعْطَاي: إذا حملناه على إدراك فضل الجماعة، فهل يكون ذلك مضاعفاً كما يكون لمن حصرها من أولها أو يكون غير مضاعف؟ قولان، وإلى التضعيف ذهب أبو هريرة وغيره من السلف، وقال القاضي عياض: يدل على أن المراد فضل الجماعة ما في رواية ابن وهب عن يونس، عن الزهري، من زيادة قوله: "مع الإمام"، وقال ابن مالك في "مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار": قوله: فقد أدرك الصلاة، محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، ففيه إضمار تقديره: فقد أدرك وجوب الصلاة، يعني من لم يكن أهلاً للصلاة، ثم صار أهلاً، وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمته تلك الصلاة، وكذا لو أدرك وقت تحريمه فتقيده بالركعة على الغالب، وقيل: تقديره: فقد أدرك فضيلة الصلاة، يعني من كان مسبوقاً وأدرك ركعة مع الإمام، فقد أدرك فضل الجماعة، وقيل: معنى الركعة ههنا الركوع، ومعنى الصلاة الركعة يعني من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك تلك الركعة.

١٣٣ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: إذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة.

قال محمد: من سجد السجدين مع الإمام لا يُعتدُّ بهما، فإذا سلّم الإمام قضى ركعة تامةً بسجديها، وهو قول أبي حنيفة.

باب الرجل يقرأ السور في الركعة الواحدة من الفريضة

١٣٤ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً من الظهر والعصر في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وسورة من القرآن،
من ركعت صلاة

فاتتك الركعة يشير إلى أنه إذا لم يمت الركعة لم تمت السجدة، ويؤيده ما أخرجه مالك أنه سعه أن ابن عمر يريد من ناس كانا يقولان: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، وسعه أيضاً أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير، ويخالفه ما أخرجه ابن حبان في رسالة القراءة حنف الإمام عن أبي هريرة أنه قال: إذا أدركت القوم وهم ركوع لم يُعتدَّ بتلك الركعة، ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، وقال ابن عبد البر: هذا قول لا يعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال به، وفي بسنده نظر. وقد فصّلت المسألة في "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة حلف الإمام".

فاتتك السجدة معنى إدراك الركعة أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، وروي عن جماعة من التابعين أنهم قالوا: إذا أحرم والناس في ركوع أحرأه، وإن لم يدرك الركوع، وهذا قال ابن أبي ليلى والليث بن سعد ورف بن الهديل، وقال الشعبي: إذا انتهيت إلى الصف المؤخر ولم يرفعوا رؤوسهم وقد يرفع الإمام رأسه، فركعت فقد أدركت، وقال جمهور الفقهاء: من أدرك الإمام راعياً، فركع، وأمكن يديه من ركنته قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة، ومن لم يدرك ذلك فقد فاتته الركعة، ومن فاتته الركعة فقد فاتته السجدة أي لا يُعتدُّ بها، ويسجد بها، هذا مذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم، والثوري، والأورعي، وأبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وروي ذلك عن علي، وابن مسعود، وريد، وابن عمر، وقد ذكرت الأسانيد عنهم في التمهيد، كذا في "الاستدكار" (١/٢٦٧، ٢٦٨) **لا يُعتدُّ بهما** أي لا يُعتدُّ بهما في وحدات الركعة.

باب الرجل الظاهر أنه مجرور لإضافة الباب إليه، و"يقرأ" إما حال منه أو صفة؛ لكون اللام الداحية على الرجل للعهد الذهبي، فيكون في حكم الكسرة أي باب حكم الرجل الذي يقرأ، أو حال كونه يقرأ، واختار القاري [فتح المعطى: ١/١٥٩]: أنه مرفوع و"يقرأ" حيزه، والباب مضاف إلى الجملة.

وكان أحياناً يقرأ بالسورتين أو الثلاث في صلاة الفريضة في الركعة الواحدة، ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب كذلك بأمر القرآن وسورة سورة.
 مجازة قال الأئمة الأربعة
 بيان للتشبيه
 قال محمد: السنة أن تقرأ في الفريضة في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة،

بالسورتين أو الثلاث. قد يعارض بما أخرجه الطحاوي أنه قال رجل لابن عمر: إني قرأت المفصل في ركعة، أو قال: في ليلة، فقال ابن عمر: إن الله لو شاء لأنزله حملة واحدة، ولكن قصده لتعطي كل سورة حظاً من الركوع والسجود. [شرح معاني الآثار: ٢١٥/١] ويحاج بأن فعله لبيان الجوار، وقوله لبيان السنية والزجر عن الاستعجال في القراءة مع فوات التدبر والتفكير فلا مضافة، ومما يؤيد جوار القرآن في السور في ركعة ما أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٤٢١٥/١] عن هيثم بن سنان أنه أتى عبد الله بن شقيق إلى ابن مسعود، فقال: إني قرأت المفصل الليلة في ركعة، فقال ابن مسعود: هذا مثل هذ الشعر، ونثر مثل شر الدقل، إنما فصل لتفصلوا، لقد علمنا الظاهر التي كان رسول الله ﷺ يقرأ عشرين سورة: "الحجم" و"الرحمى" في ركعة وذكر "الدحان" و"عم يتساءلون" في ركعة، فهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يجمع أحياناً، وقد ثبت ذلك بروايات متعددة في كتب مشهورة. وأما قول ابن مسعود: إنما فصل لتفصلوا، فقال الطحاوي: إنه لم يذكره عن النبي ﷺ. وقد يَحْتَمِلُ أن يكون ذلك من رأيه، فقد حالفه في ذلك عثمان؛ لأنه كان يحتم القرآن في ركعة، ثم أخرج عن ابن سيرين قال: كان تميم والداري يُحيي الليل كله بالقرآن كله في ركعة، وأخرج عن مسروق قال: قال ي رجل من أهل مكة: هذا مقام أحبك تميم الداري، لقد رأيته قام ليلة حتى أصبح، وكان يصح بقرعة آية يركع فيها ويسجد ويكي: **بسم الله الرحمن الرحيم** **أشركوا بين ربهم** (الحانية: ٢١) وأخرج عن سعيد أن عبد الله بن الربيع قرأ القرآن في ركعة، وأخرج عن حماد عن سعيد بن جبير أنه قرأ القرآن في ركعة، وأخرج عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يجمع بين السورتين في الركعة الواحدة من صلاة المغرب، وأخرج عنه أيضاً أن ابن عمر كان يجمع بين السورتين والثلاث في ركعة، وكان يقسم السورة الطويلة في الركعتين من المكتوبة، وهذا يظهر أنه لا بأس بقراءة القرآن كله في ركعة واحدة أيضاً بشرط أن يُعطي حظه من التدبر، ولقد قف شعري مما قال بعض علماء عصرنا: إنه بدعة ضلالة؛ لأنه لم يعمده النبي ﷺ. وقد ألفت في رده رسالة شافية سميتها "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس بدعة" فلتطالع.

السنة: السنية راجعة إلى توحد السورة بعد الفاتحة في الأوليين، والاكتماء بالفاتحة في الآخرين، وأما نفس قراءة الفاتحة وسورة أو قدرها في الأوليين فواجب عندنا. أن تقرأ. هذا هو غالب ما عليه النبي ﷺ كما أخرجه السنة [البخاري رقم: ٧٥٩، ومسلم رقم: ١٠١٣، والسنائي رقم: ٩٧٨، وأبو داود رقم: ٧٩٨] إلا الترمذي عن أبي قتادة كان النبي ﷺ يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب، وأخرج الطبراني في "معجمه" عن جابر بن عبد الله قال: سنة القراءة في الصلاة أن يقرأ في الأوليين بأمر القرآن وسورة، =

وفي الآخرين بفاتحة الكتاب، وإن لم تقرأ فيهما أجزاءك، وإن سبحت فيهما أجزاءك،
 أي في الآخرين
 وهو قول أبي حنيفة رحمته.

- وفي الآخرين بأم القرآن، وأخرج الطحاوي عن أبي العالية قال: أحبري من سمع النبي ﷺ أنه قال: كل سورة كعبه [شرح معالي الآثار: ٢١٥/١] وروى الطبراني من حديث عائشة وإسحاق بن راهويه من حديث رفاعة: أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب.
بفاتحة الكتاب· ولو راد على ذلك في الآخرين لا بأس به؛ لما ثبت في "صحيح مسلم" [رقم: ١٠١٥] عن أبي سعيد الخدري "أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمسة عشر آية"، وأغرب بعض أصحابنا حيث حكموا على وجوب سجود السهو بقراءة سورة في الآخرين، وقد رده شراح "المبية" إبراهيم الحلبي وابن أمير حاج الحلبي وغيرهما بأحسن رد، ولا أشك في أن من قال بذلك لم يبلغه الحديث، ولو بلغه لم يفتوه به.

أجزاء· لما مر من رواية ابن مسعود أنه كان لا يقرأ في الآخرين شيئاً، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبي وابن مسعود أنهما قالاً: اقرأ في الأوليين وسبح في الآخرين، وفي "حلبة المحلى شرح مية المصلي": هذا التخيير أي بين القراءة والتسبيح والسكوت مروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ذكره في "التحفة" و"البدائع" وغيرهما، وزاد في "البدائع" [٢٩٦/١]: هذا جواب ظاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وهذا يبعد أنه لا حرج في ترك القراءة والتسبيح عامداً، ولا سجود سهو عليه في تركهما ساهياً. وقد نص قاضي حان في "فتاواه" على أن أبا يوسف روى ذلك عن أبي حنيفة، ثم قال قاضي خان: وعليه الاعتماد، وفي "الدخيرة": هذا هو الصحيح من الروايات، لكن في "محيط رضي الدين السرخسي" وفي ظاهر الرواية: أن القراءة ستة في الآخرين، ولو سح فيهما ولم يقرأ لم يكن مسيئاً؛ لأن القراءة فيهما شرعت على سبيل الذكر والثناء، وإن سكت فيهما عمداً يكون مسيئاً؛ لأنه ترك الستة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها فيهما واجبة حتى لو تركها ساهياً يلزمه سجود السهو، ثم في "البدائع" [٢٩٦/١]: الصحيح جواب ظاهر الرواية؛ لما روي عن علي وابن مسعود أنهما كانا يقولان: المصلي بالخيار، وهذا باب لا يدرك بالقياس، فالمروي عنهما كالمروي عن النبي ﷺ.

ويمكن أن يقال: وهذا يدفع ترجيح رواية الحسن بما في "مسند أحمد" عن جابر قال: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة إلا وراء الإمام" وما اتفق عليه البحاري [رقم: ٧٥٩] ومسلم [رقم: ١٠١٣] عن أبي قتادة: "أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب"؛ لأن كون الأول مفيداً للوجوب، والثاني مفيداً للمواظبة المفيدة للوجوب، إنما هو إذا لم يوجد صارف عنه، أما إذا وجد صارف فلا، وقد وجد ههنا، وهو أثر عبي وابن مسعود؛ لأنه كالمرفوع، والمرفوع صورة ومعنى يصلح صارفاً، فكذا ما هو مرفوع معنى. انتهى كلام صاحب "الحلبة"، وفيه شيء لا يخفى على المتفطن.

باب الجهر في القراءة في الصلاة، وما يُستحبُّ من ذلك

١٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرني عمِّي أبو سهيل أن أباه أخبره أن عمر بن الخطاب كان يجهر بالقراءة في الصلاة، وأنه كان يسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أي في المسجد النبوي **أبي جهم**.

قال محمد: الجهر بالقراءة في الصلاة فيما يجهر فيه بالقراءة حسن ما لم يجهد الرجل نفسه. بل واجب في حالة الجماعة

باب آمين في الصلاة

١٣٦ - أخبرنا مالك أخبرني الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا أمَّن

يستحب أي المقدار المستحب من الجهر وأنه قال القاري: بفتح الهزرة، ويجوز كسره والضمير للشأن، و"يسمع" بصيغة المجهول. [فتح المفتي: ١/١٦٢] وهذا تكلف بحث، والصحيح أن ضمير "أنه" و"يسمع" معروفان راجعان إلى مالك بن أبي عامر الأصبحي جد الإمام مالك، وأنه أخبر ابنه أنا سهيل عن سماعه قراءة عمر بدليل ما في "موطأ يحيى": مالك عن عمِّه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه قال: كما نسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم. يسمع كان عمر مديد الصوت فيسمع صوته حيث ذكره.

أي جهم بفتح الجيم وإسكان الهاء، واسمه عامر، وقيل: عبيد بن حذيفة صحابي، قرشي من مُسلمة الفتح، ومشخة قريش، وداره بالبلاط - بفتح الموحدة - نزلة سحاب، موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٢٤٧] ما لم يجهد أي لم يتحمل على نفسه جهراً ومشقة بالجهر المفرط؛ لقوله تعالى: وَلَا تَجْهَرُ لَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ وَلَا تُحِيفُهُمْ وَأَنْتَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (الأنعام: ١١٠)

آمين. في نسخة: التأمين، بالمد والتخفيف، ومعناه عند الجمهور: اللهم استجب، وقيل غير ذلك مما يرجع إليه. إذا أمَّن: قال الباجي: قيل: معناه إذا بلغ موضع التأمين، وقيل: إذا دعا، والأظهر عندنا أن معناه قال: آمين كما أن معنى تأمَّن قولوا: آمين. والجمهور على القول الأخير، لكن أولوا قوله: آمين على أن المراد إذا أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معاً، فإنه يستحب فيه المقارنة، قال الشيخ أبو محمد الجويني: لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره. [تنوير الحوالك: ١/١٠٨]

الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، قال: ماثل
فقال ابن شهاب: كان النبي ﷺ يقول: آمين.

فار محمد: وهذا نأخذ، ينبغي إذا فرغ الإمام من أم الكتاب أن يؤمن الإمام ويؤمن من خلفه، ولا يجهر بذلك،

الإمام: فيه دليل على أن الإمام يقول: آمين، وهذا موضع اختلف فيه العلماء، فروى ابن القاسم عن مالك: أن الإمام لا يقول: آمين، وإنما يقول ذلك من حلقه، وهو قول المصريين من أصحاب مالك، وقال جمهور أهل العلم: بقوها كما يقول المنفرد، وهو قول مالك في رواية المدائني، وبه قال الشافعي، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، ودادود، والمصري، وحقنهم أن ذلك ثابت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ورواه عن حجر وحديث بلال: لا آمين. كذا في "الاستدكار" [٢٥٣، ٢٥٤].

فاموا حكى عن بعض أهل العلم وجوه على المأموم بظاهر الأمر، وأوجه الطهارة على كل مصل، لكن جمهور العلماء على أن الأمر بسبب، كذا في "فتح الباري" [٣٣٦/٢]. **فائدة من وافق** [في رواية 'الصحيحين' (البخاري رقم: ٧٨٠، ومسلم رقم: ٩١٥) ... الخ] أي في الإحلاص والخشوع، وقيل في الإحابة، وقيل في الوفاء، وهو الصحيح، ذكره ابن منك، كذا في "معرفة المفاتيح" [٥١١/٢].

ثامن الملائكة: ظهره أن امرء ملائكة جميعهم، واختاره ابن بري، وقبل. الحفظة مهم، وقيل: الذين يتعاقبون مهم، قال الخافض: والذي يظهر أن المراد من يشهد تثبت لصلاة من في الأرض أو في السماء للحديث الآتي.

قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق أمين في لأرض أمين في السماء عُمر للعهد، ومثله لا يقال بالرأي، والمنصير إليه أولى، كذا في "التنوير" [١٠٩/١] **عصر له** قال الساجي. يقتضي عمران جميع ديوه المتقدمة، وقال غيره: هو محمول عند العلماء على الصعائر. [تنوير الحوالث: ١٠٩/١]

ما تقدم وقع في 'أماي' البحراني في آخر هذا الخديت زيادة .. كذا في 'التبوير' [١٠٩١].

فقال ابن شهاب هذا من مراسيل ابن شهاب، وقد أحرجه الدار قطني في "عرائب مالث" و"العلل موصولاً من طريق حفص بن عمر العدني، عن ابن مالث، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به، وقال: تفرد به حفص، وهو ضعيف، وقال ابن عبد البر: لا يتابع حفص على هذا اللفظ بهذا الإسناد، كذا قال السيوطي.

[توضيح الحواشي: ١١١/١] **وَالْأَخْبَرُونَ بِذَلِكَ** به قال الشافعي في قوله الحديد، ومات في رواية، ومذهب الشافعي وأصحابه، وأحمد، وعطاء وغيرهم أنهم، يخبرون، كما ذكر عبي. [السيرة: ٢١٥/٢] وحجة القائلين بالخبر حديث وانس بن حجر: "كان رسول الله ﷺ إذا قال: **وَالْأَخْبَرُونَ بِذَلِكَ** (لأنه: ٧) =

فأما أبو حنيفة فقال: يؤمن من خلف الإمام، ولا يؤمن الإمام.

قال: ... ورفع بها صوته، أخرجه أبو داود [رقم: ٩٣٢] وفي رواية الترمذي [رقم: ٢٤٨] عنه: سمعت رسول الله ﷺ قرأ: ... ومدّ بها صوته، وفي رواية السائي [رقم: ٨٧٩] عنه: صليت خلف رسول الله ﷺ الخ الحديث، وفيه: ثم قرأ فاتحة الكتاب، فلما فرغ منها قال: ... يرفع بها صوته، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٩٣٣] والترمذي عنه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ فجهر بآمين، وروى أبو داود [رقم: ٩٣٤] وابن ماجه [رقم: ٨٥٣]، عن أبي هريرة: "كان رسول الله ﷺ إذا تلا ... سمعت ... قال: ... حتى يسمع من يليه من الصف الأول" راد ابن ماجه: "فيرتج بها المسجد" وروى إسحاق به راهويه عن امرأة أنها صلت مع رسول الله ﷺ فلما قال: ... سمعته وهي في صف النساء، وروى ابن حبان في "كتاب الثقات" في ترجمة خالد بن أبي نوف، عنه، عن عطاء بن أبي رباح قال: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد يعني المسجد الحرام إذا قال الإمام: ... رفعوا أصواتهم بآمين، وفي "صحيح البخاري" [باب جهر الإمام بالتأمين] عن عطاء تعليقاً: أمن عبد الله بن الرزير ومن وراءه حتى إن للمسجد للثقة. وحجة القائمين بالسرا ما أخرجه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العباس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ لما بع ... عليهم ولا الضالين قال: آمين، وأخفى صوته.

ولفظ الحاكم: 'حفض صوته'، ولكن قد أجمع الحفاظ منهم البخاري وغيره أن شعبة وهم في قوله: "حفض صوته"، وإنما هو "مدّ صوته"؛ لأن سفيان كان أحفظ من شعبة، وهو ومحمد بن سلمة وغيرهما رووه عن سلمة بن كهيل هكذا، وقد بسط الكلام في إثبات علل هذه الرواية الربيعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٤٤٨، ٤٤٧/١] وابن الهمام في "فتح القدير" [٣٠١، ٣٠٠/١] وغيرهما من محدثي أصحابنا. والإصاف أن الجهر قوي من حيث الدليل، وقد أشار إليه ابن أمير حاج في "الحلة" حيث قال: السرّ هو السعة، وبه قالت المالكية، وفي قول عندهم يجهر في الجهرية، وعند الشافعي إن كانت جهرية جهر به الإمام بلا خلاف، والمفرد على المعروف، والمأموم في أحد قوليه، وبص التووي على أنه الأطهر، وقد ورد في السنة ما يشهد لكل من المذهبين، ورجح مشايخنا ما للمذهب بما لا يعرى عن شيء لتأمنه، فلا حرج أن قال شيخنا ابن الهمام: ولو كان إلّٰي في هذا شيء لوفقت بأن رواية الحفص يراد بها عدم القرع العييف، ورواية الجهر بمعنى قولها: في رر الصوت ودبله. [فتح القدير: ٣٠٢/١]

فقال وجهوا قوله بخديث: ... الإمام ... فإنه يدل على القسمة، وهي تنافي الشراكة، ولا يخفى ما فيه، والأحاديث الصريحة في قول الإمام آمين واردة عليه، فهذا لم يأخذ المشايخ بهذه الرواية. **ولا يؤمن الإمام.** قد يقال: يخالفه قوله في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٦، ١٧٧] فإنه أخرج فيه عن أبي حنيفة عن حماد، عن إبراهيم السحمي قال: أربع يخاف من الإمام: سبحانه اللهم، والتعود، وبسم الله، وآمين، ثم قال: وبه يأخذ، وهو قول أبي حنيفة، فهذا يدل على أن أنا حنيفة أيضاً قائل بقول الإمام آمين سرّاً، ويحجب عنه بوجهين: -

باب السهو في الصلاة

- ١٣٧ - **أحمد، مالك**. أخبرنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إن أحدكم إذا قام في الصلاة جاءه الشيطان، فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك، فليسجد سجدة** ^{أي خلط} **ينسى** وهو جالس.
- ١٣٨ - **أحمد، مالك** حدثنا داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة قال: **صلى رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين،** ^{مهملتين مصغرا} **.....**

= أحدهما: أن الرواية عنه مختلفة، فذكر إحداهما ههنا، وذكر الأخرى هناك. وثانيهما: أن أبا حنيفة فرّع الخوارج في هذه المسألة على قولهما كما فرّع مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها، وإن كان خلاف مختاره.

إن أحدكم هذا حديث متفق عليه، ورواه الأربعة، كذا في "معرفة المفاتيح" [٨٣/٣]. **فإذا وجد** قال أبو عمر: هذا الحديث محمول عند مالك وإس وهب وجماعة على الذي يكثر عليه السهو، ويغلب على ظنه أنهم، لكن يوسوس الشيطان له، وأما من غلب على ظنه أنه لم يكمل، فسيه على يقيه. **فليسجد سجدة** بعد السلام، كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً: **من صلى في صلاة العصر سجدة واحدة، لم يضره شيء**. رواه أحمد [رقم: ١٧٥٢، ٢٠٥/١] وأبو داود [رقم: ١٠٣٣]. **داود بن الحصين** وثقه ابن معين، مات ١٣٥هـ، كذا في "الإسعاف". **أبي سفيان** اسمه وهب، قاله الدارقطني، وقال غيره: اسمه قزمان، بضم القاف، قال ابن سعد: ثقة، قليل الحديث، روى له الستة، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٧٦/١] و"التقريب" [رقم: ٨١٣٦، ٢٠٥/٤].

مولى ابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش القرشي الأسدي، ذكره جماعة في ثقات التابعين، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٧٦/١] **صلى** قال أبو عمر بن عبد البر: كذا رواه يحيى ولم يقل "لنا"، وقال ابن القاسم وابن وهب والقاضي وقتيبة عن مالك قالوا: صلى لنا. **صلاة العصر** ورد في طريق البخاري: "الظهر أو العصر" على الشك، وفي "أبواب الإمامة" [رقم: ٧١٥] عن أبي الوليد، عن شعبة: "الظهر" بغير شك، وكذا لمسلم [رقم: ١٢٩٠، ١٢٩١] من طريق أبي سلمة، وله من طريق آخر عن أبي هريرة: "العصر"، وفي "ناب تشييك الأصابع في المسجد" من "صحيح البخاري" [رقم: ٤٨٣] من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ: "إحدى صلاتي العشي". قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة ولكن سببت أنا، قال الحافظ ابن حجر [فتح الباري: ١٢٦/٣، ١٢٧]: الظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة، وأبعد من قال: يُحمل على أن القصة وقعت مرتين، بل روى النسائي من طريق ابن عون، عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة، فالظاهر أن أبا هريرة =

فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله! أم نسيت؟ فقال: كل ذلك لم يكن، فقال: يا رسول الله! قد كان بعض ذلك، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أصدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم.

= رواه كثيراً على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فحزم بها، وتارة العصر فحزم بها، ولم يختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر، فإن قلنا: إنها قصة واحدة، فيترجح رواية من روى العصر في حديث أبي هريرة، كذا في "ضياء الساري شرح صحيح البخاري".

ذو اليدين: قال ابن حجر: ذهب الأكثر إلى أن اسمه الخرباق - بكسر المعجمة وسكون الراء، بعدها موحدة، آخره قاف - اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم [رقم: ١٢٩٣] ولفظه: فقام إليه رجل يقال له: الخرباق، وكان في يديه طول، وهذا صيغ من يوحد حديث أبي هريرة بحديث عمران، وهو الراجح في نظري، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه احتجوا إلى التعدد، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السياق، ففي حديث أبي هريرة أن السلام كان من اثنين، وفي حديث عمران أنه كان من ثلاث.

فقال: أي ذو اليدين، وهو غير دي الشماليين المقتول في بدر، بدليل ما في حديث أبي هريرة ومن ذكرها معه من حضورهم تلك الصلاة ممن كان إسلامه بعد بدر، وقول أبي هريرة في حديث دي اليدين: صلى لنا رسول الله، وصلى بنا، وبسما نحن جلوس مع رسول الله، محفوظ من نقل الحفاظ، وأما قول ابن شهاب الزهري في هذا الحديث: "إنه ذو الشماليين" فلم يتابع عليه، وحمله الزهري على أنه المقتول يوم بدر، وغلط فيه، والغلط لا يسبب منه أحد، كذا في "الاستذكار" [٣٤٠/٤].

أقصرت الصلاة [بالرفع على الفاعلية أو اليابة] بفتح القاف وضم الصاد المهملة أي صارت قصيرة، ويضم القاف وكسر الصاد أي أن الله قصّرها، والثاني أشهر وأصح، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجرموا بوقوع شيء بغير علم، وإما استفهموه؛ لأن الرمان رمان نسخ، قاله الحفاظ. [فتح الباري: ١٣٠/٣]

كل ذلك لم يكن. قال النووي: فيه تأويلان: أحدهما: أن معناه لم يكن المجموع. والثاني: وهو الصواب أن معناه: لم يكن ذلك، ولا ذا في ظني، بل ظني أي أكملت أربعاً، ويدل على صحة هذا التأويل أنه ورد في بعض روايات البخاري أنه قال: لم تقصر، ولم أنس. **بعض ذلك** وأحابه في رواية أخرى بقوله: بلى! قد نسيت.

فقالوا نعم: [في رواية لأبي داود بإسناد صحيح: أن الجماعة أومؤوا أي نعم] احتج مالك وأحمد بقولهم: نعم، على جواز الكلام لمصلحة الصلاة، وليس كما قالوا؛ لما مرّ أن من خصائصه ﷺ كما صرحت به الأحاديث الصحيحة أنه يجب إيجانه في الصلاة بالقول والفعل وإن كثّر، ولا تبطل به الصلاة، وحيث لا حاجة إلى ما روي عن ابن سيرين أنهم لم يقولوا: نعم، بل أومؤوا بالإشارة، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٩/٣].

فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ
وَهُوَ الرُّكْعَتَانِ
بعد التسليم.

١٣٩ - أَحْرَبَ مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا،

مَا بَقِيَ عَلَيْهِ اختلفوا في الكلام في الصلاة بعد ما أجمعوا على أن الكلام عامداً إذا كان المصلي يعلم أنه في صلاة،
ولم يكن ذلك لإصلاح صلاته مفسد إلا الأوراعي فإنه قال: من تكلم في صلاته لإحياء نفس ونحو ذلك من الأمور
الحسام لم يفسدها، وهو قول ضعيف يرده السس والأصول، فالمشهور من مذهب مالك وأصحابه: أنه إذا تكلم
على ظن أنه أتم الصلاة لم يفسد، عامداً كان الكلام أو ساهياً، وكذا إذا تعدد الكلام إذا كان في صلاحها وبيانها،
وهو قول ربيعة وإسماعيل بن إسحاق، وقال الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك: إن المصلي إذا تكلم ساهياً
أو تكلم وهو يظن أنه أكمل صلاته لا يفسد، وإن تعدد عالماً بأنه لم يتمها يفسد وإن كان لإصلاحها.

ودهب الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه، والثوري وغيرهم إلى أن الكلام في الصلاة مفسد على كل حال سهواً كان
أو عمداً، لإصلاح الصلاة أو لا، على ظن الإتمام أو لا، كما ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٣٢٥/٤ - ٣٢٨]
أما حجة المالكية والشافعية فحديث دي الديدن، وأما الحنفية فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾
(الفرقة: ٢٣٨) أي ساكناً، فإنه نزل سبحانه لما كانوا يتكلمون في الصلاة، كما أخرجه البخاري ومسلم [رقم:
١٢٠٣] وأبو داود [رقم: ٩٤٩] والترمذي [رقم: ٤٠٥] والنسائي [رقم: ١٢١٩] وابن خزيمة والطحاوي
وغيرهم من حديث زيد بن أرقم، وطرقه ميسوطة في "الدر المنثور" للسيوطي.

وأجابوا عن حديث دي الديدن بوجه: منها: أنه كان من حصائمه، وفيه مصالة ما يدل على الاختصاص.
ومنها: أنه كان حين كان الكلام مباحاً، وفيه أن تحريم الكلام كان تمكة على المشهور، وهذا القصة قد رواها
أبو هريرة، وهو أسلم ستة سبع، وقال بعضهم: إن أنا هريرة لم يحضرها، وإنما رواها مرسلأ، بدليل أن دا
الشماليين قتل يوم بدر، وهو صاحب القصة، وردوه بأن رواية مسلم وغيره صريحة في حضور أبي هريرة تلك
القصة، ولما قتل بدر هو ذو الشماليين، وصاحب القصة هو ذو الديدن وهو غيره كما بسطه ابن عبد البر، وفي
المقام كلام طويل لا يتحمله المقام.

أن رسول الله ﷺ قال ابن عبد البر: هكذا روى الحديث عن مالك مرسلأ، ولا أعلم أحداً أسنده عن مالك إلا
الوليد بن مسلم، فإنه وصاه عن أبي سعيد الخدري، قلت: وصله مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن زيد
ابن أسلم، عن أبي سعيد. كذا في "تنوير الخواالك" [١١٧/١] إذا شئت أي تردد من غير رجحان، فإنه مع الظن
يبنى عليه عندنا خلافاً للشافعي، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٣/٣].

فليقيم فليصل ركعة وليسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم. فإن كانت الركعة التي صلى خامسة **شفعها** بهاتين السجدين، وإن كانت رابعةً فالسجدتان ترغيمٌ للشيطان. ^{أي ردها إلى الشفع} أي إغاطة له وإذلال

١٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن ابن بُحينة أنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام ولم يجلس، فقام الناس، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم.

١٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عفيف بن عمرو بن المسيب السهمي، ^{أي تطربا}

فليقيم: وفي رواية مسلم [رقم: ١٢٧٢]: **فمصرح** ثبت وجب على من سجد

فليصل ركعة: قال ابن عبد البر: في الحديث دلالة قوية لقول مالك والشافعي والثوري وغيرهم أن الشاك يني على اليقين، ولا يحريه التحري، وقال أبو حيفة: إن كان ذلك أول مرة استقبل، وإن كان غير مرة تحرى، وليس في الأحاديث فرق، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٨٣/١]

وليسجد: قال القاضي عياض: القياس أن لا يسجد؛ إذ الأصل أنه لم يرد شيئاً، لكن صلاته لا تخلو عن أحد الخللين: إما الريادة، وإما أداء الرابعة على التردد، فيسجد حبراً للحلل والتردد لما كان من تسويل الشيطان وتليسه سمي حبرةً ترغيماً له، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٤/٣].

شفعها: لأنها تصير ستاً بهما، حيث أتى بمعظم أركان الصلاة وهو السجود، وقول ابن المثلث ههنا: "وبه قال الشافعي، وعبد أبي حيفة: يصلي ركعة سادسة" سهو ظاهر؛ لأن الكلام ههنا في التقدير، والخلاف إنما هو في المحقق، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٤/٣] **ابن حية:** بضم الاء بعده حاء مهملة مفتوحة ثم ياء الساكنة مصعراً، هي اسم أمه اشتهر به وهو عبد الله بن مالك بن القشث الأزدي، من أجلة الصحابة، مات بعد ٥٠ هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٥٦٧، ٢/٢٦٠] وغيره.

ثم قام: راد الضحاك بن عثمان عن الأعرج: فسبحوا به فمضى، أخرجه ابن حزيمة. **قبل التسليم:** فيه دليل على أن وقت السجود قبل السلام وهو مذهب الشافعي، وقال أبو حيفة والثوري: موضعه بعد السلام، وتمسكا بحديث ابن مسعود وأبي هريرة، كذا في "الكاشف عن حقائق السنن" [٤١١/٢] حاشية المشكاة للطبري.

عفيف بن عمرو: بفتح العين قرأت بخط الذهبي: لا يدري من هو؟ أي عفيف بن عمرو، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال السائي: ثقة، كذا في "تهذيب التهذيب". [رقم: ٥٤٢١، ٤/١٤٤]

عن عطاء بن يسار قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعباً عن الذي يشككم صلى ثلاثاً أو أربعاً، قال: فكلاهما، قالوا: فليقم وليُصل ركعة أخرى قائماً، ثم يسجد سجدتين إذا صلى.

١٤٢- أحرأ مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن النسيان، قال: يتوخى أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك سجدة السهو، وكل سهو وجبت فيه سجدة من زيادة أو نقصان فسجدتا السهو فيه بعد التسليم.

عبد الله هو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام السهمي، م يكن بيه وبين أبيه في السن إلا إحدى عشر سنة، وأسلم قبل أبيه، وكان مجتهداً في العبادة، غريب العلم من أحلة الصحابة، مات ٦٣هـ، أو ٦٥هـ، أو ٦٨هـ، أو ٧٣هـ، أو ٧٧هـ بمكة أو بالطائف أو بمصر أو بفلسطين أقوال. كذا في "مذهب التهذيب" [رقم: ٤٠٥٥، ٢٠٥/٣، ٢٠٦] وغيره. **كعب** هو كعب بن مافع أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحمار من مُسلمة أهل الكتاب، مات ٣٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤].

توحي [يقال: توحيث الشيء أتوحاً إذا قصدت إليه، وتعمدت فعله، ونحيت فيه، كذا في "النهاية" (١٦٥/٥)] هذا ظاهر في أنه يبي على اليقين، كذا قال ابن عبد البر [الاستدكار: ٣٦٦/٤] وغيره، وفيه تأمل، بل هو ظاهر في التحري والبناء عليه، وعليه حمله الطحاوي بعد ما أخرجه من طرق.

من صلاته في بعض السج: "في الآخر ثم يسجد سجدتين". **وحي عليه**. فإن سبح به المؤتم أو تذكر وهو قريب من القعود عاد، وإلا لا؛ لما روى أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً: رد قام الإمام في ركعتين في ذكر من أن يسوي قبله فيجس، ويب يسوي قبله وحس، يسجد سجدتين سهو، وأخرج ابن عبد البر في "التمهيد": أن المغيرة قام من ثنتين واعتدل فسبحوا به فلم يرجع، وقال لهم: كذلك صنع رسول الله ﷺ. وعن سعد بن أبي وقاص مثله. [الاستدكار: ٣٧٠/٤، ٣٧١] **بعد التسليم** قد ورد في هذا الباب ما يدل على السجود بعد التسليم، وأحاديث تدل على السجود قبل التسليم، فمن الأولى ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠٣٨] والطبراني وأحمد [رقم: ٢٢٤٧٠، ٢٨٠/٥] عن ثوبان مرفوعاً: نكل سهو سجدتين بعد ما يسلم، وثبت السجود

ومن أدخل عليه الشيطان الشك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، فإن كان ذلك أول ما لقي تكلم واستقبل صلاته، وإن كان يُتلى بذلك كثيراً.....
أي بالشك

= بعد السلام من فعل النبي ﷺ من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ومن حديث المغيرة، أخرجه أبو داود والترمذي، ومن حديث أنس أخرجه الطبراني في "الصغير"، ومن حديث ابن عباس أخرجه ابن سعد في "الطبقات"، وورد السجود قبل التسليم في حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وأبو داود، ومن حديث عبد الرحمن ابن عوف أخرجه الترمذي وابن ماجه، ومن حديث أبي بجنة أخرجه مالك والبخاري وغيرهما، ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم، ومن حديث معاوية أخرجه الحازمي.

ومن ثم اختلف العلماء في ذلك على ما بسطه الحازمي في "كتاب الاعتناء"، فمنهم من رأى السجود كله بعد السلام، وهو المروي عن علي، وسعد، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وابن عباس، وابن الزبير، والحسن وإبراهيم، وابن أبي ليلى، والثوري، والحسن بن صالح بن حي، وأبي حنيفة وأصحابه. ومنهم من قال: كله قبل التسليم، وبه قال أبو هريرة، ومعاوية، ومكحول، والزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعه، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأصحابه، وقال مالك ونفر من أهل الحجاز: إن كان السهو بالريادة فالسجود بعد السلام أخذاً من حديث ذي اليمين، وإن كان بالنقصان فقبله أخذاً من حديث ابن بجنة، وطريق الإصناف أن الأحاديث في السجود قبل السلام وبعده ثابتة قولاً وفعلًا، وتقدم بعضها على بعض غير معلوم، فالكل جائز، وبه صرح أصحابنا أنه لو سجد قبل السلام لا بأس به.

الشك. ليس المراد به التردد مع التساوي بل مطلق التردد، قال السيد أحمد الحموي في "حواشي الأشباه والنظائر": أعلم أن مراد الفقهاء بالشك في الماء والحدث والنجاسة والصلاة والطلاق وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه، سواء كان الطرفان سواء أو أحدهما راجحاً فهذا معناه في اصطلاح الفقهاء، أما أصحاب الأصول، فإنهم فرقوا بين ذلك فقالوا: التردد إن كان على السواء فهو الشك، فإن كان أحدهما راجحاً، فالراجح ظن والمرجوح وهم. انتهى كلامه نقلاً عن "فتح القدير". **فلم يدر:** ليس المراد به نفي الدراية مطلقاً، بل مراده نفي اليقين، ويجوز أن يراد نفي دراية أحدهما بخصوصه فقط.

أول ما لقي: أي كان الشك عرض له أول مرة وليس بعادة له. **واستقبل صلاته:** [أي استأنف صلاته وترك ما صلى] لما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال في الذي لا يدرى صلى ثلاثاً أم أربعاً: يعيد حتى يحفظه، وفي لفظ: أما أنا إذا لم أدركم صليتُ فإني أعيد، وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير، وابن الحنفية، وشريح، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" (ص: ١٩٨) نحوه عن إبراهيم النخعي.

مضى على أكثر ظنه ورأيه ولم يعض على اليقين، فإنه إن فعل ذلك لم ينبج فيما يرى من السهو الذي يدخل عليه الشيطان، وفي ذلك آثار كثيرة.

كثر طه فإن لم يكن له طمأنينة على اليقين؛ لحديث ابن مسعود مرفوعاً: «... حدثني مسعود بن ...» أخرجه البخاري [رقم: ٤٠١] ومسلم [رقم: ١٢٧٤]، وأخرج محمد في «الآثار» [ص: ١٩٨] عن ابن مسعود موقوفاً: «إذا شك أحدكم في صلاة ولا يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً، فليتحرك فليستقر أفضل طه، فإن كان أكثر طه أمّا ثلاث فأمّا فأصاف إليها أربعة، ثم يشهد، ثم يسلم، ويسجد سجدة السهو، وإن كان أكثر ربه أنه صلى أربعاً تشهد وسلم وسجد سجدة السهو، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٢٥٧/١] عن عمرو بن دينار قال: سئل ابن عمر وأبو سعيد الخدري عن رجل سها فلم يدركم صلي، قال: يتحرى أصوب ذلك فيتمه ثم يسجد سجدة السهو.

ورائد عطف تفسيره على الظن أو أكثر الظن، فإن ارتبى بمصنوع على مطلق، وعلى ما يحصل بعلية الظن، قال الحموي في «حواشي الأشباه»: اليقين هو طمأنينة القلب على حقيقة الشيء، والشك لغة مصنوع تردد، وفي اصطلاح الأصول: استواء صري الشيء وهو الموقوف حيث لا يتبين القلب إن أحدهما، فإن ترجح أحدهما ولم يطرأ الآخر فهو صري، فإن صرحه فهو غالب الظن وهو سرية اليقين، وأما عند الفقهاء فهو كالتلعة لا فرق بين المساوي والراجح **ولم تخص ج** وفيه خلاف الشافعي ومالك والثوري وداود الصوري، فإنهم قالوا: ينبغي على اليقين، ولا يلزمه التحري لأحاديث أبي سعيد الخدري وابن عمر وعبد الرحمن بن عوف الواردة في النساء على الأقل، وحملوا حديث ابن مسعود: «فليتحرك الصواب» على أن معناه فليتحرك الذي يظن أنه نقصه فيتمه، فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه وينبغي على ما استيقن، وأصبحوا سلكوا مسلك الجمع بين الأحاديث بدون صرف إلى الظاهر، فإن بعضها تدل على النساء على الأقل مطلقاً، وبعضها تدل على تحري الصواب، فحملوا الأولى على ما إذا لم يكن له رأي، والثانية على ما إذا كان له رأي، وقد سطره الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٥٦/١، ٢٥٧] بأحسن بسط فليراجع.

على النفس قد يقال: لا يقين مع شك، ويجاب بأن المراد به المتيقن، مثلاً إذا شك ثلاثاً صلى أم أربعاً؛ فالثلاث هو المتيقن، والتردد إنما هو في زيادة، فلا يعضي على متيقن، فإنه إن فعل ذلك أي الإمضاء على الأقل المتيقن - من غير أن يتحرى ويعمل بعالم طه لم ينبج - يصح عليه - أي ما يحصل به النجاة فيما يرى أي فيما يذهب إليه من أحد المتيقن من السهو أي الاشتباه الذي يُدخل الشيطان، فإنه وإن نبى على الأقل وأتم صلاته بأداء ركعة أخرى، لكن لا يرول منه التردد والاشتباه الذي يُتلى به كثيراً بوسوسة الشيطان، فيقع في حرج دائم وتردد لازم، بخلاف ما إذا تحري وبني على غالب رأيه وطرح الخائب الآخر، فإنه حينئذ يحصل له الصمائية، ولا يعتب عليه الشيطان في تلك الواقعة. **آثار كثيرة** يظهر أنه إشارة إلى جميع ما ذكر

١٤٣ - قال محمد: أخبرنا يحيى بن سعيد أن أنس بن مالك صلى بهم في سفرٍ كان معه فيه فصلّي سجدتين ثم ناء للقيام، فسبح بعض أصحابه، فرجع ثم لما قضى صلاته أي كان يحيى مع أنس سجد سجدتين.

قال: لا أدري أقبل التسليم أو بعده.
أي يحيى بن سعيد في نسخة أم

باب العبث بالحصى في الصلاة وما يُكره من تسويته

١٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو جعفر القارئ قال: رأيتُ ابن عمر إذا أراد أن يسجدَ سَوَّى الحصى تسويةً خفيفة.

وقال أبو جعفر: كنت يوماً أصلي وابن عمر ورائي،
واقفاً أو قاعداً خلفي

يحيى بن سعيد: ابن قيس الأنصاري أبو سعيد المدني. **فرجع**: لعله لم يكن تساعد عن القعود، بل كان قريباً منه.
العبث: بفتحين، عمل لا فائدة فيه. **بالحصى**: هي الحجارة الصغار تُمرش في المساجد ونحوها.
القارئ: بالهمز في الآخر، ويجوز حذفه تخفيفاً، فيسكن الياء، نسبةً إلى قراءة القرآن، ذكره السمعاني [٤/٤٢٣]، وذكر عند المنتسبين به، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ المدني مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، يروي عن ابن عمر، وعنه مالك، توفي ١٣٢هـ.

سَوَّى الحصى: [ليريل شغله عن الصلاة بما يتأذى به] حكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة، وفيه نظر؛ لحكاية الخطابي عن مالك أنه لم ير به بأساً، فكانه لم يبلغه الخبر، كذا في "الفتح"، والأولى إن صحَّ ذلك عن مالك أنه كان يفعله مرة واحدة مسحاً خفيفاً كفعل ابن عمر.

تسوية: أي مرة واحدة خفيفة تحرراً عن الإيذاء وعن العمل الكثير، وقد ورد ذلك مرفوعاً، فأخرج الأئمة الستة [النخاري رقم: ١٢٠٧، ومسلم رقم: ١٢١٩، والترمذي رقم: ٣٨٠، وأبو داود رقم: ٩٤٦، والنسائي رقم: ١١٩٢، وابن ماجه رقم: ١٠٢٦] عن معيقب أن النبي ﷺ قال: لا تمسح الحصى وأنت صلي، فإن كنت لاند فاعلاً فواحدة، وأحرج ابن أبي شيبة عن جابر سألت رسول الله ﷺ عن مسح الحصى، قال: واحدة ولأن تمسحت عنها حير لك من مائة ناقة كلها سود الخدفة، وروى عبد الرزاق عن أبي ذر سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى عن مسح الحصى، فقال: واحدة أو دع، وكذلك رواه ابن أبي شيبة وأبو نعيم في "الحلية"، وكذلك أخرجه أحمد [رقم: ٢٣٣٢٣، ٣٨٥/٥] عن حذيفة.

فالتفت فوضع يده في قفائي فغمزني.

١٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعافى أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالخصى في الصلاة، فلما انصرفت ^{أسمه يسار المدني} هاني وقال: اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع، فقلت: كيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى،

فغمزني [الغمز: العصر والكس باليد] تبيهاً على كراهة الالتفات في الصلاة أي النظر يميناً وشمالاً؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٩٠٩] وإسائي [رقم: ١١٩٥] عن أبي در مرفوعاً. لا يبين الله مفصلاً عن بعد وهم في الصلاة ما لم يفت، وقد انتفصرت عنه. وأخرج الحارثي [رقم: ٧٥١] عن عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات الرجل في الصلاة، فقال: **هو حرام** **حسب** **من صلاة** **عنه**، وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أبي هريرة مرفوعاً: **بأنكم في الالتفات في صلاة، فإن أحدكم سحى رته في صلاة** **مسلم**. وثقة أبو داود والسنائي وابن معين، مات في خلافة المصور، كذا في 'الإسعاف' [ص: ٣٨].

علي. وثقة أبو زرعة والسنائي. كذا قال السيوطي. [الإسعاف ص: ٣٠] **المعافى**. بضم الميم، قال ابن عبد البر: مسوب إلى أبي معاوية، فحد من الأنصار، تابعي، مدني، ثقة، روى له مسلم وأبو داود، قاله الررقاني [شرح الزرقاني: ٢٦٤/١] **هاني**. وبما لم يأمره بالإعادة؛ لأن ذلك - والله أعلم - كان منه يسيراً لم يشغله عن صلاته، ولا عن حدودها، والعمل اليسير في الصلاة لا يفسدها، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الررقاني: ٢٦٤/١]

كما كان لعل عبثه كان في حالة الجلوس، فذلك علمه كيفية الجلوس السوي **وضع كفه اليمنى**: قال ابن إمام في "فتح القدير" [٣٢١/١]: لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فإمراد - والله أعلم - وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك للإشارة، وهو المروي عن محمد، وكذا عن أبي يوسف في "الأمالي". وقال عني القاري في رسالته "تريين العبارة لتحقيق الإشارة": المعتمد عندنا أنه لا يعتقد يمينه إلا عند الإشارة لاختلاف ألفاظ الحديث وأصناف العبارة، وما ذكرنا يحصل الجمع بين الأدلة، فإن العصى يدل على أن العقد من أول وضع اليد على الفخذ، وبعضها يشير إلى أنه لا عقد أصلاً، فاختار بعضهم أنه لا يعتقد، ويشير بعضهم أنه يعتقد عند قصد الإشارة، ثم يرجع إلى ما كان عليه، والصحيح المختار عند جمهور أصحابنا أن يضع كفيه على فخذه، ثم عند وصوله إلى كلمة التوحيد يعقد الخنصر والوسطى ويحقيق الوسطى والإمام، ويشير بالسبحة رافعاً لها عند النفي واصعاً عند الإثبات، ثم يستمر على ذلك؛ لأنه ثبت العقد عند ذلك بلا خلاف، ولم يوجد أمر بتغييره، فالأصل بقاء الشيء على ما هو عليه.

وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإهمام، ووضع كفّه اليسرى على فخذيه اليسرى.

قال محمد: وبصنيع رسول الله ﷺ نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله. فأما تسوية الخصي فلا بأس بتسويته مرة واحدة، وتركها أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

وقص أصابعه: طاهره العقد بدون التحيق، وثبت التحليق بروايات أخر صحيحة، فيحمل الاختلاف على اختلاف الأحوال والتوسع في الأمر، وظاهر بعض الأحبار الإشارة بدون التحليق والعقد، والمختار عند جمهور أصحابنا هو العقد والتحقيق، والثاني أحسن كما حققه علي القاري في رسالته "تريخ العبارة" بعد ما أورد سداً من الأحبار. **بإصبعه:** وهي السابعة، راد سعيان بن عبيدة عن مسلم بإساده المذكور، وقال: هي مذبذبة الشيطان لا يسهر أحدكم ما دام يشير بإصبعه، قال الناحي: فيه أن معنى الإشارة دفع السهو وقمع الشيطان.

قول أبي حنيفة: قال القاري في رسالته: مفهومه أن أنا يوسف محالف لما قام عنده من الدليل، وما ثبت لديه من التعجيل والله أعلم بصحته، وإن لم يكن لنا معرفة بثبوته. وفيه نظرية فإن من عادة محمد في هذا الكتاب، وكذا في "كتاب الآثار" أنه يصح عن مآخذه ومأخوذ أستاذه أبي حنيفة فحسب، ولا يتعرض لمسلك أبي يوسف لا نفيًا ولا إثباتًا، فلا يكون تخصيصه بذكر مذهبه ومذهب الإمام دالاً على أن أنا يوسف محالف لهما.

وقد ذكر ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٢١/١] والشمسي في "شرح النقاية" وغيرهما: أنه ذكر أبو يوسف في "الأمالي" مثل ما ذكر محمد، فظهر أن أصحابنا الثلاثة اتفقوا على تحوير الإشارة لثبوتها عن النبي ﷺ وأصحابه بروايات متعددة وطرق متكررة لا سبيل إلى إنكارها ولا إلى ردّها، وقد قال به غيرهم من العلماء، حتى قال ابن عبد البر: إنه لا خلاف في ذلك وإلى الله المشتكى من صيغ كثير من أصحابنا من أصحاب الفتاوى كصاحب "الخلاصة" و"البراري الكبرى" و"العناية" و"الغياثية" و"الولولجية" و"عمدة المفتي" و"الظهيرية" وغيرها حيث ذكروا أن المختار هو عدم الإشارة، بل ذكر بعضهم أنها مكروهة، والذي حملهم على ذلك سكوت أئمتنا عن هذه المسألة في ظاهر الرواية، ولم يعلموا أنه قد ثبت عنهم روايات متعددة، ولا أنه ورد في أحاديث متكررة، فالجدر والجدد من الاعتماد على قولهم في هذه المسألة مع كونه مخالفاً لما ثبت عن النبي ﷺ وأصحابه، بل وعن أئمتنا أيضاً، بل لو ثبت عن أئمتنا التصريح بالنهي وثبت عن رسول الله ﷺ وأصحابه الإثبات لكان فعل الرسول وأصحابه أحق وألزم بالقبول فكيف وقد قال به أئمتنا أيضاً.

أفضل: لقوله رحمته الله. إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح خصي، فإن أرحمة نوحه، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٣٧٩، والسنائي رقم: ١١٩١، وأبو داود رقم: ٩٤٥، وابن ماجه رقم: ١٠٢٧] من حديث أبي در.

باب التشهد في الصلاة

١٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تتشهد فتقول: التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليكم.

١٤٧ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب على المنبر يعلم الناس التشهد، ويقول: قولوا: ^{بغير إضافة} التحيات لله، الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

التشهد: [هو تفعل من تشهد، سمي به لاشتماله على النطق بالشهادة] ليس عند مالك في التشهد شيء مرفوع وإن كان غيره قد رفع ذلك، ومعلوم أنه لا يُقال بالرأي، ولما علم مالك أن التشهد لم يكن إلا توقيفا احتار تشهد عمر؛ لأنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر من غير تكبير، كذا في "الاسدكار" [٢٧٣/٤، ٢٧٤].

عبد الرحمن: عامل عمر على بيت المال، ذكره العجلي في ثقات التابعين، واحتف قول الواقدي فيه، قال تارة: له صحة، وقال تارة: تابعي، مات ٨٨هـ، كذا قال ابن حجر. **القاري:** تشديد الياء نسبة إلى قارة بطن من خرمة بن مدركة. كذا قال الرقاي. [شرح الزرقاي: ٢٦٧/١] **التحيات:** [فسرها بعضهم بالملك وبعضهم بالقاء وبعضهم بالسلام] عن العتيبي أن الجمع في لفظ التحيات سببه أنهم كانوا يحيون الموك بأثنية مختصة كقولهم: أعم صباحاً، وعش كذا سة، فقبل: استحقاق الأثنية كلها لله تعالى، كذا في "التوير" [١١٣/١].

الزاكيات: قال ابن حبيب: هي صالح الأعمال. **الصلوات:** قال القاضي أبو الوليد: معناه أنها لا ينبغي أن يراد بها غير الله، وقال الرافعي: معناه الرحمة لله على العباد. **السلام:** قيل: السلام هو الله، ومعناه: الله عني حفظنا، وقيل: هو جمع سلامة. **علينا:** يريد به المصلي نفسه والحاضرين من الإمام والمؤمنين والملائكة.

عباد الله الصالحين: استسط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله.

١٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يتشهد فيقول: بسم الله، التحيات لله، والصلوات لله، والزكيات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، شهدت أن لا إله إلا الله، وشهدت أن محمداً رسول الله.

يقول هذا في الركعتين الأوليين، ويدعو بما بدا له إذا قضى تشهده، فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك إلا أنه يقدم التشهد ثم يدعو بما بدا له، فإذا أراد أن يسلم قال: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. السلام عليكم عن يمينه، ثم يرد على الإمام، فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه. قال محمد: التشهد الذي ذكر كله حسن، وليس يشبه تشهد عبد الله بن مسعود،

بسم الله. قد ذكر السخاوي في "المقاصد الحسنة": أن زيادة البسمة في التشهد غير صحيحة، وقد أوضحته في رسالتي "إحكام القنطرة في أحكام البسمة"، لكن لا يخفى أن سد مالك صحيح، وفيه الريادة موجودة فيحمل على كونها أحياناً، ولا يُنكر أصل الثبوت. **السلام عليك** كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب، وذكر الرقابي في "شرح الموطأ" رواية ينجي: "السلام على النبي" بإسقاط كاف الخطاب ولفظ "أيها".

ويدعو: [أجازه مالك في رواية ابن عمر، والمذهب كراهة الدعاء في التشهد الأول] فيه حوار الدعاء في التشهد الأول، وهو أخذ ابن دقيق العيد حيث قال: المختار أن يدعو في التشهد الأول كما في التشهد الأخير؛ لعموم الحديث: إذا شهد أحدكم فلينبؤ بالله من رُبع وتعقب بأنه ورد في الصحيح عن أبي هريرة بلفظ: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فلينبؤ. وروى أحمد وابن حزيمة عن ابن مسعود: "علمني رسول الله ﷺ التشهد في أول الصلاة وآخرها، فإذا كان في وسط الصلاة فمض إذا فرغ من التشهد، وإذا كان في آخره دعا لنفسه وما شاء. وقال القاري: هذا عدنا محمول على السس والنوافل. [فتح المعطى: ١/١٨١]

السلام: هذه زيادة، كان ابن عمر اختاره ليختتمه بالسلام على النبي وعلى الصالحين. ثم يرد أي يوي في سلامه للرد عليه. رد عليه. أي نواه في سلامه عن يساره. كله حسن: قد روي عن جماعة من الصحابة التشهد مرفوعاً، وموقوفاً بألفاظ مختلفة على ما سطره الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي". فمنهم: أبو موسى الأشعري، قال: إن رسول الله ﷺ خطبنا وبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا -

= فقال: إذا حسنت فكأن عندك نفعه فبكر من يؤمن أحدكم حينما يصليت انصوت لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام عليك وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أخرجه مسلم [رقم: ٩٠٤] وأبو داود [رقم: ٩٧٢] والسنائي [رقم: ١٠٦٤] والطبراني.

ومهم: ابن عمر، أخرجه أبو داود [رقم: ٩٧١] عنه، عن رسول الله ﷺ في التشهد: التحيات لله بصلواته، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، قال ابن عمر: ردت فيها "وبركاته" السلام عيسى وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله - قال ابن عمر: زدت فيها وحده لا شريك له - وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ورواه الدارقطني [رقم: ٣٥١/١، ٦] عن ابن أبي داود، عن بصر بن علي، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي بشر، عن مجاهد، عنه، وقال: إسناده صحيح، وقد تابعه علي بن ربيعة عن أبي عدي، عن شعبة، ووقفه غيرهما، ورواه البراء عن بصر بن عبي، وقال: رواه غير واحد، عن ابن عمر، ولا أعلم أحداً رفعه عن شعبة غيره، وقول الدارقطني يرد عليه، وقال يحيى بن معين: كان شعبة يصعب حديث أبي بشر، عن مجاهد، وقال: ما سمع منه شيئاً، إنما رواه ابن عمر عن أبي بكر موقوفاً.

ومهم: عائشة، روى الحسن بن سفيان في "مسنده"، والبيهقي عن القاسم بن محمد، قال: علمتني عائشة قالت: هذا تشهد النبي ﷺ التحيات لله الصلوات والطيبات إلخ، ووقفه مالك، ورجح الدارقطني في "الاعتل" وقفه، ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية، وفيه محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث لكن ضعفه البيهقي لمخالفته من هو أحفظ منه. ومهم: ترمذ، روى أبو داود [رقم: ٩٧٥] عنه مرفوعاً: قبل التحيات لله، بطيبات ولصلاة، وأثبت الله، ثم سمعوا عن النبي، وسمعوا عن أبي بكر، وإسناده ضعيف. ومهم: عبي، أخرجه الطبراني في "الأوسط" من حديث عبد الله بن عطاء عن الهدي سألته الحسين بن عبي عن تشهد النبي ﷺ، فقال: سئني عن تشهد عبي، فقلت: حدثني تشهد عبي عن النبي ﷺ فقال: التحيات لله والصلوات والطيبات والعاديات والرائحات والراكيات والناعمات الساعات الطاهرات لله، وإسناده ضعيف، وأخرجه ابن مردويه من طريق آخر، ولم يرفعه، وفيه زيادة: "طاب فهو لله وما خيث فلفظه".

ومهم: ابن الربيع، أخرجه الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" من حديث ابن هبيرة، عن الحارث بن يزيد سمعت أن البورد، سمعت ابن الزبير يقول: إن تشهد رسول الله ﷺ بسم الله وبالله خير الأسماء، التحيات لله والصلوات والصلوات أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسنه لاحق بشيراً ونديراً، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عيسى وعلى عباد الله الصالحين، اللهم اعمرني واهدني، هذا في الركعتين الأولىين. ومهم: معاوية، أخرجه الطبراني في "الكبير" مثل تشهد ابن مسعود. ومهم: سيمان، أخرجه الطبراني والبراء مثل تشهد ابن مسعود، وقال في آخره: =

وعندنا تشهد؛

- قلها في صلواتك، ولا تزد فيها حرفاً ولا تنقص منها حرفاً، وإسناده ضعيف. ومهم: أبو حميد، أخرج الطبراني عنه مرفوعاً مثله، ولكن زاد بعد الطيبات: الزاكيات، وأسقط "واو" الطيبات، وإسناده ضعيف. ومنهم: ابن عباس، أخرجه مسلم [رقم: ٩٠٢] والشافعي والترمذي [رقم: ٢٩٠] عنه: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: اتحاثت أسراراً كانت أصوات الطيبات لله. سلاماً عليه فيها شيء إلخ، وأخرجه الدار قطني [رقم: ٢، ٣٥٠/١] وابن ماجه [رقم: ٩٠٠] وابن حبان وغيرهم.

ومهم: ابن مسعود، أخرج تشهده الأئمة الستة، ورواه أبو بكر بن مردويه في "كتاب التشهد" له من حديث أبي بكر مرفوعاً، وإسناده حسن، ومن رواية عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف، ومن حديث الحسين بن علي، ومن حديث طلحة بن عبيد الله وإسناده حسن، ومن حديث أنس وإسناده صحيح، ومن حديث أبي هريرة وإسناده صحيح، ومن حديث أبي سعيد وإسناده صحيح، ومن حديث الفضل بن عباس وأم سلمة وحديقة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى. وفي أسانيدهم مقال. ومهم: عمر، أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي ورواه الحاكم والبيهقي، وفي رواية للبيهقي في أوله: "بسم الله خير الأسماء" وهي مقطوعة، وقال الدار قطني: لم يختلفوا في أن هذا موقوف على عمر، ورواه البعض عن ابن أبي أويس عن مالك مرفوعاً، وهو وهم. ومهم: جابر، أخرجه السائي [رقم: ١١٧٥] وابن ماجه [رقم: ٩٠٢] والطبراني والحاكم كلهم من طريق أيمن عن أبي الربيع، عنه: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: سم الله وسم الله. فحاثت لله ونصوات والطيب، سلاماً عبيث أنها شيء ورحمة الله وبركاته، سلاماً عبيثاً وعلى عباد الله أصحابين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أسأل الله أحده وعبده من سائر، ورجاله ثقات إلا أن أيمن أخطأ في إسناده. وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير، فقال: عن أبي الربيع عن طاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وقال حمزة بن محمد الحافظ: قوله: "عن جابر" خطأ، ولا أعلم أحداً قال في التشهد: باسم الله والله إلا أيمن، وقال الدار قطني: ليس بالقوي خالف الناس، هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر. فهذه الشهادات مروية مرفوعة أو موقوفة كلها حسنة دالة على كون الأمر موسعاً، وقد ذكر ابن عبد البر [الاستذكار: ٢٨٢/٤] أن الاختلاف في التشهد، وفي الأدان، والإقامة، وعدد التكبير على الجنائز، وعدد التكبير في العيدين، ورفع الأيدي عند الركوع، والرفع في الصلاة، ونحو ذلك كله اختلاف في مباح، ومثله ذكر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية في "منهاج السنة" فليحفظ.

وعندنا تشهد: أي المختار عندنا تشهد ابن مسعود، وعند الشافعي: تشهد ابن عباس، وعبد مالك: تشهد عمر، ولكل وجوه توجب ترجيح ما ذهب إليه، والخلاف إنما هو في الأفضلية كما صرح به جماعة من أصحابنا، ويشير إليه كلام محمد ههنا، فما اختاره صاحب "البحر" [٥٦٧/١، ٥٦٨] من تعيين تشهد ابن مسعود وجوباً، وكون غيره مكروهاً تحريماً يخالف الدراية والرواية فلا يعول عليه.

لأنه رواه عن رسول الله ﷺ وعليه العامة عندنا.

١٤٩ - قال محمد: أخبرنا مُحلّ بن مُحرز الضبيّ، عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي، عن عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ قلنا: السلام على الله، فقضى رسول الله ﷺ صلاته ذات يوم ثم أقبل علينا،
أي في يوم من الأيام

لأنه رواه إلخ. هذا الوجه إما يستقيم بالنسبة إلى ما رواه مالك من تشهد ابن عمر وعمر وعائشة موقوفاً وإلا فقد روى غير ابن مسعود أيضاً تشهده عن النبي ﷺ كما مرّ بسطه، وهناك وجوه أخر ترجّح تشهد ابن مسعود على غيره. منها: أن حديثه أصح كما قال الترمذي [رقم: ٢٨٩]: هو أصح حديث روي في التشهد، وقال الرار. أصح حديث عدي في التشهد حديث ابن مسعود، روي عن ياف وعشرين وجهاً، ولا يعم روي عن رسول الله ﷺ أنت منه، ولا أصح إساداً ولا أشهر رجالاً، ولا أشد تضاعفاً بكثرة الأسايد. وقال مسلم: إما اجتماع الناس على تشهد ابن مسعود؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في التشهد، وروى الطبراني في "الكبير" عن بريدة بن الحبيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود، كذا ذكره الحافظ ابن حجر. [فتح الباري: ٤٠٨/٢] ومنها: أن الأئمة الستة اتفقوا على تحريكه لفظاً ومعنى، وهو نادر، وتشهد ابن عباس من أفراد مسلم، وغيره في غيرهما، ذكره الزيلعي. [نصب الرابة: ٤٩٤/١] ومنها: أن فيه تأكيد التعميم كما أخرجه أبو حيفة عن القاسم قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن ابن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيده وعلمه التشهد، وليس ذلك في غيره، ذكره ابن الهمام [فتح القدير: ٣٢٣/١]. ومنها: أن فيه زيادة الواو وهي لتحديد الكلام، بخلاف تشهد ابن عباس ذكره صاحب "الهداية" [٢١٢/١] وغيره. ومنها: ما ذكره الزيلعي وابن الهمام وابن حجر أن الترمذي أخرج بسنده عن خُصيف أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال: يا رسول الله! إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال: عليك بتشهد ابن مسعود. ومنها: أنه قد وافقه جمع من الصحابة دون غيره.

وعليه العامة: قال الترمذي: وعليه أكثر أهل العلم. الأسدي نسبة إلى أسد - فتحتين - اسم عدة قبائل. كنا إذا صلينا إلخ. فيه دليل على أن أول ما فُرِصت الصلاة لم يكن التشهد مشروعاً فيها لا فرصاً ولا سنة، يؤخذ ذلك من قوله: كنا إذا صلينا إلخ، فدل على أنهم بقوا زماناً كذلك إلى اليوم الذي سمع النبي ﷺ فيهاهم وأمرهم بالتحيات لله والصلوات إلخ، وفيه دليل على أن ما كان من زيادة ذكر أو دعاء في الصلاة لا يفسدها؛ لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بإعادة الصلاة التي تقدّمت، كذا في "هجة الفوس شرح مختصر الحارثي" لاس أبي حمزة. على الله وفي رواية الحارثي ومسلم وغيرهما: السلام على الله قبل عبادته، والسلام على حيريل وميكائيل، السلام على فلان أي على ملك من الملائكة أو نبي من الأنبياء، كذا في "المرقاة" [٥٧٧/٢].

فقال: لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا: التحيات لله ^{في نسخة: فالح} والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

لا تقولوا: كان الصحابة يسلمون في القعود على الله وعلى الملائكة فهامهم من التسليم على الله، وأما السلام على الملائكة: فلم يكر عليهم بل أرشدهم إلى ما يعم المذكورين وغيرهم بقوله: **وحسب عدا الله** وقال: **بد فتنة** **هـ** أصابت كل عد صاحب في السماء والأرض. وهذا من جوامع الكلم، كذا في "التوشيح شرح صحيح البخاري" للسيوطي [٧٩٢/٢]. **هو السلام** [أي هو الذي يعطي السلامة لعباده، فأى يدعى له] بقي ههنا بحث، وهو أنه لم هاهم عن أن يقولوا: السلام على الله من عباده، ثم أمرهم أن يقولوا: التحيات؟ والافتصال عنه أن السلام هو الأمان، وليس على الله خوف من أحد فهامهم؛ لأنه تعالى يطلب منه الأمان وهو الذي يؤمن. كذا في "محة القوس". **قولوا.** الأمر فيه للوجوب كما قاله ابن ملك، فيحجر بسجود السهو، وكذا القعود الأول واجب، وأما الأخير: فمعرض عبدا، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٥٧٧/٢].

السلام عليك إلخ: ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضي المعايير بين رمانه **عليه** وما بعده في الخطاب، ففي "الاستئذان" من صحيح البخاري [رقم: ٦٢٦٥] من طريق أبي معمر عنه بعد أن ساق حديث التشهد، قال: وهو بين طهارتها فلما قص قننا: السلام - يعني - على النبي، وأخرجه أبو عوادة في "صحيحه"، وأبو نعيم والبيهقي من طرق متعددة بلفظ: فلما قص قننا: السلام على النبي، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة، قال السككي في "شرح المنهاج" بعد أن ساقه مسنداً إلى أبي عوادة وحده: إن صح عن الصحابة هذا دل على أن الخطاب في السلام بعد رسول الله **عليه** غير واجب. قلت: قد صح بلا ريب، وقد وجدت له متابعا قوياً، قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي **عليه** حي: السلام عليك أيها النبي، فلما مات قالوا: السلام على النبي، وإسناده صحيح، وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه أن النبي **عليه** علمهم التشهد فذكره، قال: فقال ابن عباس: إنما كما يقول: السلام عليك أيها النبي إذا كان حياً، فقال ابن مسعود: هكذا علمناه، وهكذا بعلم، فظاهره أن ابن عباس قاله بحثاً، وأن ابن مسعود لم يرجع إليه، لكن رواية أبي معمر أصح؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، والإسناد إليه مع ذلك ضعيف، كذا في "فتح الباري" [٤٠٦/٢].

وأشهد أن محمداً: قال الراعي: المقول أن النبي **عليه** كان يقول في تشهده: أشهد أني رسول الله، ولا أصل لذلك، بل ألفاظ التشهد متواترة عنه **عليه**. كان يقول: **أشهد أن محمداً رسول الله** أو عبده ورسوله. كذا في "التلخيص الجليل في تخریج أحاديث الشرح الكبير" لابن حجر **رحمه**.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي للرجل إذا وضع جبهته ساجداً أن يضع كفيه بجذاء ^{أي قصده مريداً للسجدة} وأذنيه ويجمع أصابعه نحو القبلة ولا يفتحها، فإذا رفع رأسه رفعهما مع ذلك، فأما من أصابه بردٌ يؤذي، وجعل يديه على الأرض من تحت كساءٍ أو ثوبٍ فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الجلوس في الصلاة

١٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه صلى إلى جنبه رجل، فلما جلس الرجل تربّع وثني رجله،

بجذاء أذنيه: كل من ذهب إلى أن الرفع في افتتاح الصلاة إلى المنكبين جعل وضع اليدين في السجود حيال المنكبين، وقد ثبت فيما تقدم تصحيح قول من ذهب في الرفع في الافتتاح إلى حيال الأذنين، فتحقق بذلك أيضاً قول من ذهب في وضع اليدين في السجود حيال الأذنين، وهو قول أبي حنيفة وعمر وأبي يوسف، كذا في "شرح معاني الآثار" للطحاوي [١٦٤/١] **أذنيه:** هكذا روي عن النبي ﷺ أنه وضع وجهه بين كفيه من حديث وائل، أخرجه مسلم [رقم: ٨٩٦] وأبو داود [رقم: ٧٢٣] وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٦٥/١]، ومن حديث البراء أخرجه الترمذي [رقم: ٢٧٠] وأخرج البخاري وأبو داود [رقم: ٧٣٤] والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ وضع اليدين حذو المنكبين، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه، وقال ابن الهمام في "فتح القدير": لو قال قائل: إن السنة أن يفعل أيهما تيسر جمعا للمرويات بناء على أنه ﷺ كان يفعل هذا أحيانا وهذا أحيانا إلا أن بين الكفين أفضل؛ لأن فيه من تخليص المحافاة المسبوبة ما ليس في الآخر كان حسناً، وأقره تلميذه ابن أمير حاج في "الحلة".

ويجمع أصابعه: لما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ١٩٢٠، ٢٤٧/٥] عن وائل: أنه ﷺ كان إذا سجد صم أصابعه. **مع ذلك:** أي بدون زيادة التأخير، وإلا فرغ اليدين بعد رفع الجبهة. **من أصابه برد:** يشير إلى أن ما احتاره ابن عمر من إخراج اليدين عن البرس في البرد الشديد ليس مما لا بد منه.

رجل: لعله هو ابنه عبد الله على ما في الرواية الآتية، فقد أخرجه البخاري [رقم: ٨٢٧] أنه كان يرى أباة يتربّع في الصلاة، الحديث، وفي آخره: فقلت: إنك تفعل ذلك؟ فقال: إن رجلي لا تحملي، وكذلك أخرجه أبو داود والنسائي. **وثني:** أي عطف إحداهما إلى الأخرى.

قال محمد: وهذا فأخذ،

عن في رواية معن وغيره، عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه، ثم لقيه أو سمعه من معه، ذكره الحافظ. [فتح الباري: ٢/٣٩٥] عبد الله بن عبد الله بتكبير الاسمين، وهو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني تابعي ثقة باتفاق، وكان وصي أبيه، مات بالمدينة ١٠٥هـ، روى له الجماعة ما عدا ابن ماجه، كذا في 'صياء الساري'، وقد وجد في كثير من نسخ هذا الكتاب: عن عبيد الله بن عبد الله. يري اياه وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

وتنهي إلخ: لم يبين في هذه الرواية ما يصح بعد ثبوتها: هل يجلس فوقها أو يجلس على وركه؟ ووقع في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد، فصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى، ولم يجلس على قدمه، ثم قال: أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك، فبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه، كذا في "فتح الباري" [٣٩٦/٢]. **وهذا مأخذ.** حمل أثر ابن عمر على نصب اليمنى والقعود على اليسرى بعد ثبوتها وفرشها كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه في جميع القعدات، وأقول: فيه نظر، فإن أثر ابن عمر هذا الذي رواه ههنا يحمل لا يكشف المقصود؛ لأن ثني الرجل اليسرى عام من أن يجلس عليها أو يجلس على الورك، وقد أوضحه ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٤/١] عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس، فنصب اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه اليسرى، ولم يجلس على قدميه، ثم قال: أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وقال: إن أباه كان يفعل ذلك. =

وهو قول أبي حنيفة رحمته

= وكذا أخرجه مالك في "الموطأ" عن يحيى، فهذا يدل على أن ثني الرجل المذكور في رواية عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر محمول على عطفها من غير جلوس عليها، بل على وركه، وهذا هو الثورك المسنون عند الشافعية، فإذن الأثر المذكور ههنا صار شاهداً لمذهب الشافعية لا لمذهبها، وعليه حملوه شراح "الموطأ"، وجعلوه شاهداً لمذهب مالك وهو الثورك في جميع القعدات، وكذا حمله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٥/١] حيث قال بعد إخراج أثر القاسم بن محمد وأثر عبد الله بن عبد الله: فذهب قوم إلى أن القعود في الصلاة كلها أن ينصب رجله اليمنى ويثني اليسرى، ويقعد بالأرض، واحتجوا في ذلك بما وصفه يحيى ابن سعيد في حديثه من القعود، ويقول عبد الله بن عمر في حديث عبد الرحمن: إن ذلك سنة الصلاة، إلا أن يقال: قد روى النسائي [رقم: ١١٥٧، ١١٥٨] عن يحيى، عن القاسم بن محمد، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه قال: من سنة الصلاة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليمنى.

وفي رواية له بالطريق المذكور من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، فهذا يكشف لك أن المراد بالثني في رواية مالك وغيره المختصرة هو عطفها، والجلوس عليها، وأما ما أراه القاسم يحيى من صفة القعود، وأسده عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يفعل ذلك، فهو محمول على الهيئة التي كان ابن عمر يقعد عليها بسبب العلة، وعدم حمل رجله القعدة المسوية، لكن يبقى حيث أنه يخالف ما ورد في رواية مالك وغيره أن القعود الذي كان ابن عمر يرتكبه لأجل العلة هو التربع، وهو مستعمل في معنيين: أحدهما: أن يخالف بين رجله فيضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى. والثاني: أن يثني رجله في جانب واحد فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليمنى، ويثني رجله اليمنى فتكون عند أليته اليمنى، كذا ذكره الناجي في "شرح الموطأ"، وقال: يشبه أن يكون هذه أي الأخيرة هي التي عاها ابن عمر على رجل تربع، وما أراه القاسم يحيى فيه نصب اليمنى فهو ليس بتربع، بأي معنى أخذ فلا يمكن حمله على قعود ابن عمر لليلة.

قول أبي حنيفة: وبه قال ابن المبارك والثوري وأهل الكوفة ذكره الترمذي، وذكر ابن عبد البر أنه مذهب حسن ابن حي، وكذلك قال الشافعي في الجلسة الوسطى، وقال في الأخيرة: إنه إذا قعد في الرابعة أطاق رجله جميعاً فأخرجهما من وركه اليمنى وأفضى بمقعدته إلى الأرض، وأضجع اليسرى ونصب اليمنى، وقال أحمد كما قال الشافعي إلا في جلسة الصبح. وحجتهم في ذلك ما رواه الجماعة [البحاري رقم: ٨٢٨، والترمذي رقم: ٣٠٤، وأبو داود رقم: ٧٣٠، وابن ماجه رقم: ١٠٦١] إلا مسلماً من حديث أبي حميد في وصفه صلاة رسول الله ﷺ قال: فإذا جلس، جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الأخيرة أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركاً، ثم سلم، وحمل أصحابنا هذا على العذر، وعلى بيان الجواز، وهو حمل يحتاج إلى دليل، =

وكان مالك بن أنس يأخذ بذلك في الركعتين الأوليين، وأما في الرابعة فإنه كان يقول: يفضي الرجل بأليته إلى الأرض، ويجعل رجله إلى الجانب الأيمن.
أي في القعدة الأولى

١٥٤ - أخبرنا مالك أخبرنا صدقة بن يسار، عن المغيرة بن حكيم

= ومال الطحاوي إلى تصحيحه، وتعقبه البيهقي وغيره في ذلك عما لا يريد عليه. وذكر قاسم بن قطوبغا في رسالته "الأسوس في كيفية الجلوس" في إثبات مذهب الحنفية أحاديث: كحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى، وحديث وائل: صليت خلف رسول الله ﷺ فلما قعد وتشهد فرش رجله اليسرى، أخرجه سعيد بن منصور، وحديث المسيء، صلاته أنه قال له رسول الله ﷺ: فإذا حسب فاحس عني فحدثك لست. أخرجه أحمد وأبو داود، وحديث ابن عمر رضيهما عن سعة الصلاة إلخ، ولا يخفى على القطب أن هذه الأخبار وأمثالها بعضها لا تدل على مذهبنا صريحا بل يختص به وغيره، وما كان منها دالا صريحا لا يدل على كونه في جميع القعدات على ما هو المدعى. وأخرج الطحاوي عن وائل: صليت خلف رسول الله ﷺ فقلت: لأحفظ صلاة رسول الله ﷺ قال: فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم عقد أصابعه وجعل حلقة الإبهام والوسطى، ثم جعل يدعو بالأخرى، قال الطحاوي في قول وائل: ثم عقد أصابعه يدعو دليل على أنه كان في آخر الصلاة. [شرح معاني الآثار: ١/١٦٦] وهذا يقضي منه العجب، فإن معنى يدعو بالأخرى: يشير بالإصبع الأخرى أي السبابة لا الدعاء الذي يكون في آخر الصلاة، فليس فيه دليل على ما ذكره، والإنصاف أنه لم يوجد حديث يدل صريحا على استئذان الجلوس على ارجل اليسرى في القعدة الأخيرة، وحديث أبي حميد مفصل فليحمل المهم على المفصل.

وكان مالك: هذا الذي نسبه قد نسبه غيره إلى الشافعي وأصحابه، وأما مذهب مالك: فالذي رأيته في كتب أصحابه المعتمدة كـ "استدكار ابن عبد البر" [٢٦٤/٤] و"شرح الررقائي" [٢٦٦/١] و"رسالة ابن أبي ريد" وغيرها هو التورك في جميع القعدات، وذكروا في استناده أثر ابن عمر المذكور نحمله على التورك، فعل محمد، اطلع على أن مذهب مالك هو التفصيل، وهو أعلم منا، وإن لم نخذه في موضع من المواضع لا في كتب أصحابنا، ولا في كتب المالكية، ولا في كتب الشافعية، فإن الكل يدكرون أن التفصيل مذهب شافعي، ومذهب مالك التورك مطلقا، ومذهب أصحابنا الافتراض مطلقا. يفضي. أي يمس أليته اليسرى بالأرض.

صدقة بن يسار: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: هو ثقة من الثقات، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الأجرى عن أبي داود: ثقة، قلت: من أهل مكة؟ قال: من أهل الحريرة، سكن مكة، كذا في 'تهذيب التهذيب' [رقم: ٣٣٩٩، ٥٤٤/٢]. المغيرة بن حكيم: روى عن أبي هريرة وابن عمر، وعنه نافع وابن جريح وجريز بن حازم، ثقة، كذا في "الكاشف" للذهبي [رقم: ٥٦٠، ١٥٠/٣].

قال: رأيتُ ابنَ عمرَ يجلسُ على عَقْبِيهِ بين السجدين في الصلاة، فذكرتُ له فقال: إنما فعلته منذ اشتكت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يجلس على عَقْبِيهِ بين السجدين، ولكنه يجلس بينهما كجلوسه في صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

عقبه: بفتح العين وكسر القاف وفتح عين وكسرها مع سكون القاف: مؤخر القدم إلى موضع الشراك، كذا في "مجمع البحار". **فذكرت له.** أي ذكرت لابن عمر ذلك الجلوس مستفسرا عن حقيقة الأمر. **منذ اشتكت.** [المعنى أنه خلاف السنة إلا أني فعلته لعذر] كره الإقعاء في الصلاة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو عبيد إلا أن أبا عبيد قال: الإقعاء جلوس الرجل على أليته، ناصبا فحذيه مثل إقعاء الكلب والسبع، وهذا إقعاء مجمع عليه لا يختلف فيه. وأما الدين أجازوا رجوع المصلي على عقبه وجلوسه على صدور قدميه بين السجدين فجماعة، قال طاوس: رأيت العبادلة يُقعون: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير. قال أبو عمر: أما ابن عمر فقد ثبت عنه أنه لم يفعل ذلك إلا أنه كان اشتكى، وأد رجله كانت لا تحمله، وقد قال: إن ذلك ليس سنة الصلاة، وكفى بهذا، وأما ابن عباس، فذكر عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أنه رأى ابن عمر وابن الزبير وابن عباس يُقعون، وذكر أبو داود: حدثنا يحيى بن معين، حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريح، أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء بين السجدين قال: هي السنة، فقلنا: إنا لئراهم جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: هي السنة سنة نبيك، كذا في "الاستدكار" [٢٦٩/٤ - ٢٧١].

كجلوسه في صلاته: أي الافتراش والجلوس على اليسرى كما في حديث أبي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ، ثم كان يهوي إلى الأرض فيجافي ثم يرفع رأسه، ويثنى رجله اليسرى، فيعتمد عليها، متفق عليه، وعن ميمونة كان رسول الله ﷺ إذا سجد أهوى يديه وإذا قعد اطمأن على فحذه اليسرى، أخرجه النسائي [رقم: ١١٤٧]، كذا ذكره قاسم بن قطلوبغا في "الأسوس في كيفية الجلوس".

قول أبي حنيفة: وبه قال الشافعي وأحمد ومالك وقتادة، وهو مذهب ابن عمر وعلي وأبي هريرة، وجوزة عطاء وطاوس وابن أبي مليكة ونافع والعبادلة، كذا نقل العيني عن ابن تيمية، وقد روى الترمذي [رقم: ٢٨٢] وابن ماجه [رقم: ٨٩٤] عن علي مرفوعاً: هي أن يُقْعَى الرجل في صلاته، وأخرج مسلم [رقم: ١١٠] من حديث عائشة مرفوعاً: كان يهوي عن عَقْبِ الشيطان، وأخرج أحمد [رقم: ٨٠٩١، ٣١١/٢] والبيهقي عن أبي هريرة: 'لهاني رسول الله ﷺ عن نقرة كنفرة الديك، والتفات كالتفات الثعلب، وإقعاء كإقعاء الكلب"، وروى ابن ماجه [رقم: ٨٩٦] عن أنس مرفوعاً: إذا رفعت رأسك من السجود فلا تُقْعَ كما يُقْعَى الكلب. ويعارض هذه الأخبار -

باب صلاة القاعد

١٥٥ - **أحمرنا ماث**، حدثنا الزهري، عن **السائب بن يزيد**، عن **المطلب بن أبي وداعة السهمي**، عن **حفصة زوج النبي ﷺ** قالت: ما رأيتُ النبي ﷺ يصلي في سُبْحته قاعداً قطُّ حتى كان قبل وفاته بعام، فكان يصلي في سُبْحته قاعداً ويقرأ بالسورة ويرتلها حتى تكون أطول من أطول منها.

يقرأها بتسهيل وترسل إذا قرئت بلا ترتيل

= ما أخرجه مسلم [رقم: ١١٩٨] والترمذي [رقم: ٢٨٣] وغيرهما عن ابن عباس: أن الإقعاء بين السجدين سنة النبي ﷺ واحتنف العلماء في ذلك فمهم من قال: حديث ابن عباس منسوخ، وردّه النووي بأنه غلط فاحش لعدم تعدد الجمع، ولا تاريخ، فكيف يصح السح؟ ومهم من سلك مسلك الجمع، وقالوا: الإقعاء على نوعين: أحدهما: مستحب، وهو أن يصع أليته على عقبه وركبته على الأرض، وهو الذي روى مسلم عن ابن عباس. والثاني: أن يصع أليته ويديه على الأرض ويصت ساقيه، وهو إقعاء الكلب المنهي عنه، كذا ذكره النووي، واختاره ابن الهمام وغيره من أصحابنا.

ولا يخفى على القطن أن أثر ابن عمر الذي أخرجه محمد صريح في هي الإقعاء بالمعنى الثاني أيضاً، ولذلك نص محمد بعده على أنه لا يسعي، والقول الفصيل في هذا المقام أن الإقعاء بالمعنى الأول لا خلاف في كراهتها، وبالمعنى الثاني مختلف فيه بين الصحابة، فثبت ابن عباس كونه سنة ونماه ابن عمر، والذي يظهر أن الجلوس بين السجدين بالافتراش عزيمة، والإقعاء فيه بالمعنى الثاني رحصة، قد ظنها ابن عباس سنة، وقد أخذ أكثر العلماء في هذا البحث بما دل عليه أثر ابن عمر من العزيمة، وللتفصيل موضع آخر من تاليفي المسوطة.

السائب آخر من مات بالمدينة من الصحابة سنة إحدى وتسعين أو قبلها، ذكره الرزقاني. [شرح الرزقاني: ٣٩٥/١] وغيره. **المطلب** هو أبو عبد الله السهمي، صحابي أسلم يوم الفتح، وورل بالمدينة، ومات بها وأمه أروى ست الحارث بن عبد المطلب ست عم النبي ﷺ. كذا ذكره الرزقاني. [شرح الرزقاني: ٣٩٥/١]

وداعة فتحة الواو والذال، اسمها الحارث بن صرة بن سعيد بالتصغير. **حفصة** بنت عمر بن الخطاب تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث من الهجرة عند أكثرهم، وقال أبو عبيدة: سنة اثنتين، وتوفيت سنة إحدى وأربعين، وقيل: سبع وعشرين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٣٣٣، ٣٧٢/٤، ٣٧٣]. **سبحته** بضم السين وسكون الباء الموحدة، سميت الباقلة بذلك لاشتغالها على التسبيح. **قاعداً** بل قام حتى تورث قدماء. **بعام**: هذا الحديث رواه مسلم [رقم: ١٧١٢] والترمذي [رقم: ٣٧٣] وقالوا: بعام واحد أو اثنين بالشك.

١٥٦ - **أحربا مالك**، حدثنا **إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص**، عن **مولى لعبد الله بن عمرو بن العاص**، عن **عبد الله بن عمرو** أن رسول الله ﷺ قال: صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم.

١٥٧ - **أحربا مالك**، حدثنا **الزُّهري**، أن **عبد الله بن عمرو** قال: لما قَدِمْنَا المدينة نالنا وباءً من وعكها شديد، فخرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يُصَلُّون في أي أعضا ووصل إلينا سُبَّحْتَهُمْ قَعُوداً فقال: صلاة القاعد على نصف صلاة القائم.
 يعني نالناهم

إسماعيل ثقة حجة، روى له الخمسة، مات ١٣٤ هـ، كذا ذكره **الرقاعي**. [شرح الرقاعي: ٣٩٣/١]
مثل نصف صلاته إلا النبي ﷺ، فإن صلاته قاعداً لا ينقص آخرها عن صلاته قائماً؛ لحديث عبد الله بن عمرو **أمروني في صحيح مسلم** [رقم: ١٧١٥] و**أبي داود** [رقم: ٩٥٠] و**السنائي** [رقم: ١٦٩٥] قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: صلاة الرجل قاعد نصف آخر صلاة، فأتيته فوجدته يصلي جالساً، فوضعت يدي على رأسه، فقال: مالك يا عبد الله؟ فأحبرته فقال: **أحسن، وأخبرني سبب كذا حد مكم**، وقد عد الشافعية هذه المسألة من خصائصه، كذا في "إرشاد الساري" [٣٠٤/٢] قال ابن عبد البر: لما في القيام من المشقة أو لما شاء الله أن يتفصل به، والمراد صلاة النافعة؛ لأن الفرص إن أطاق القيام فبعد فصلاته باطلة عند الجميع، وإن عجز عنه ففرصه الجلوس اتفاقاً فليس القائم بأفضل منه. [الاستذكار: ٤٠٨/٥]

أن عبد الله قال ابن عبد البر: هو مقطوع؛ لأن الزهري ولد سنة ثمان وخمسين، وابن عمرو مات بعد الستين فلم يلقه. **وباء**، بالمد سرعة الموت وكثرته في الناس. **وعكها**، يفتح الواو وسكون العين، قال أهل اللغة: الوباء لا يكون إلا من الحمى دون سائر الأمراض، قاله ابن عبد البر. [شرح الرقاعي: ٣٩٤/١]

صلاة القاعد قد عُلِمَ أن هذا محمود عند الأكثر على النافعة، ولا يلزم منه أن لا نراد صورتها التي ذكرها الخطابي، وهي أن يُحْمَلَ الحديث على مريض مفترض بمكة القيام مشقة، فجعل أجر القاعد على النصف ترعيباً له في القيام مع جوار قعوده، ويشهد له ما رواه أحمد [رقم: ١٢٤١٨، ١٣٦/٣] من طريق ابن جريج عن ابن شهاب، عن أسد: قدم النبي ﷺ المدينة وهي محمة فحم الناس، فدخل المسجد، والناس يصلون من قعود، فقال رسول الله ﷺ: صلاة بقعد نصف صلاة قائم، ورجاله ثقات، وله منافع في السنائي من وجه آخر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٩٤/١]

١٥٨ - **أحبر** حدثنا الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصرع عنه فجحش شقه الأيمن، فصلّى صلاةً من الصلوات وهو جالس، فصلينا جلوساً، فلما انصرف قال:

عن أنس قال ابن عبد البر: لم تختلف رواية "الموطأ" في سنده، ورواه سويد بن سعيد عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو خطأ لم يتابعه عليه أحد. [شرح الرقاي: ٣٨٨/١] **ركب فرساً**: قال ابن حجر: أفاد أن حباب أن هذه القصة كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة. [فتح الباري: ٢٣١/٢]

فصرع بضم الصاد وكسر الراء أي سقط من الفرس، وفي أبي داود [رقم: ٦٠٢] وابن حزيمة بسند صحيح عن جابر ركب ٦٠ فرساً فصرعه على جذع نخلة. **فجحش**: بضم الحيم ثم حاء مهمله مكسورة أي خدش قاله النووي، وقال ابن عبد البر: الجحش فوق الخدش، وقال الرافعي: يقال: جحش فهو محجوش إذا أصابه مثل الخدش أو أكثر واستحج جلده، وكانت قدمه انفكت من الصرعة كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد، عن أنس، عن الإسماعيلي، قال ابن حجر: ولا يباي ما هما لاحتمال وقوع الأمرين. قال: وأخرج عبد الرزاق الحديث عن الزهري قال: فجحش ساقه الأيمن، فرغم بعضهم أنها مصحفة من شقه، وليس كذلك لموافقة رواية حميد لها، وأنها مفسرة محل الخدش. كذا في "التوير" [١٥٥/١]. **فصلى صلاة** [في أبي داود واس حزيمة الحرم بأنها فرض] لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث أنس: "فصّيتُ ما يومئذ فكأها هاربة، الظهر أو العصر، كذا في 'الفتح' [٢٣٣/٢].

فصلينا جلوساً قد روى البخاري في "صحيحه" [رقم: ٣٧٨] حديث أنس من رواية حميد الطويل عنه مخالفاً لرواية الزهري عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه، فجحشت ساقه أو كتفه، وألى من سائه شهراً، فجحش في مشربة له فأتاه أصحابه يعودونه، فصلّى هم جالسا وهم قيام فلما سلّم، قال: **يَا حُجَلُ إِمَامَ نَبِيٍّ**، الحديث، ذكره في أوائل الصلاة في "باب الصلاة على السطوح"، وتكلف القرطبي في "شرح صحيح مسلم" الجمع، فقال: يحتمل أن يكون البعض صلوا قياماً، والبعض جلوساً، فأحبر أنس بالحالتين، وهذا مع ما فيه من التعسف ليس في شيء من الروايات ما يساعده.

وقد طهر لي فيه وجهان: أحدهما: أنهم صلوا حلقه قياماً، فلما شعر بهم رسول الله ﷺ أمرهم بالحبوس فجلسوا، فأحبر أنس بكل منهما، يدل عليه حديث عائشة أخرجاه عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلّى جالسا، فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا فجلسوا، فلما انصرف قال: **يَا حُجَلُ إِمَامَ نَبِيٍّ**، الحديث. والثاني: وهو الأطهر أنهما كانا في وقتين، وإنما أقرهم رسول الله ﷺ في إحدى الواقعتين على قيامهم حلقه؛ لأن تلك الصلاة كانت تطوعات، والتطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض، وقد صرح بذلك في بعض طرقه كما أخرج أبو داود عن أبي سفيان، =

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ.

ولو قادرين على القيام

= عن جابر: ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصرعه على جذع نخلة، فانفكت قدماه، فأتياه نعوذه، فوجدناه في مشربة لعائشة يسبح جالسا، فقما خلفه، فسكت عتًا، ثم أتياه مرة أخرى نعوذه فصلى المكتوبة جالسا، فقما خلفه، فأشار إلينا فجلسنا، فلما قضى الصلاة قال: **إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ حَسْبَ قُعُودٍ** الحديث، كذا في "نصب الراية لتحريج أحاديث الهداية" للربيعي [٤٧، ٤٦/٢].

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ: قال الرافعي: أي نُصِبَ واتخذ أو نحوهما، ويجوز أن يريد إنما جعل الإمام إماما. **لِيُؤْتَمَّ بِهِ.** معناه عند الشافعي: ليقْتَدَى به في الأفعال الطاهرة، ولهذا يجوز أن يصلي المعتز خلف المتفل وبالعكس، وعند غيره: أنه في الأفعال الساطية والطاهرة. **رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ:** بالواو لجميع الرواة عن أس في حديثه، هذا إلا في رواية شعيب عن الزهري رواها البخاري بدونها.

فَصَلُّوا قُعُودًا: قد اختلف أهل العلم في الإمام يصلي بالناس جالسا من مرض، فقالت طائفة: يصلون قُعُودًا اقتداء به، وذهبوا إلى هذه الأحاديث، ورأوها محكمة، ومن فعل ذلك جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير، وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث، وقال أحمد: كذا قال النبي ﷺ، وفعله أربعة من أصحابه، والرابع: هو في خبر قيس بن فهد أنه شكى على عهد رسول الله ﷺ، فكان يؤمنا جالسا، ونحن جلوس، وقال أكثر أهل العلم: يصلون قِيَامًا، ولا يتابعون الإمام في الجلوس، ورأوا أن هذه الأحاديث منسوخة بما روي 'أن النبي ﷺ صَلَّى بالناس في مرض وفاته، وهو جالس، والناس قيام' كما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة، كذا ذكره الحازمي في "الاعتبار" [ص: ١٠٩] والربيعي وجمع من العلماء.

وقد أنكر ابن حماد النسخ، فقال في "صحيحه" بعد ما أخرج حديث: **وَإِذَا صَلَّى حَسْبُ قُعُودٍ فَصَلُّوا جُلُوسًا**، فيه بيان واضح أن الإمام إذا صلى قَاعِدًا كان على المؤتمين أن يصلوا قُعُودًا، وأفتى به من الصحابة جابر وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن فهد، ولم يرو عن غيرهم خلاف هذا بإسناد متصل ولا مقطوع فكان إجماعاً سكوتياً، وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه، وأول من أبطل ذلك في الأمة المعيرة بن مقسم، وأخذ عنه حماد بن سليمان، ثم أحذه عن حماد أبو حنيفة وأصحابه، وأعلى ما احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: **لَا يَوْمَ مِنْ عَدِي جَالِسًا**، وهذا لو صح إسناده لكان مرسلًا، والمرسل لا يقوم به حجة، والعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الجعفي ويكذبه، ثم يحتج بحديثه.

أقول: وفيه نظر من وجوه: أحدها: أنه قد ثبت نسخ ذلك بفعل النبي ﷺ في آخر أيامه، فلا يُعتبر بما حالفه. وثانيها: أن فتوى الصحابة لم يكن إلا لأنه لم يبلغهم النسخ، قال الشافعي بعد ما أخرج بسنده عن جابر وعن أسيد =

= فصلّى بالناس ووجد رسول الله ﷺ من نفسه حفة، فخرج يهادى بين رحلين، فلما أحسّه أبو بكر ذهب يتأخر، فأشار إليه مكانك، فاستتم رسول الله ﷺ من حيث انتهى أبو بكر من القراءة وأبو بكر قائم ورسول الله ﷺ جالس، فأتى أبو بكر به، واثم الناس بأبي بكر.

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث أن أبا بكر اثم برسول الله ﷺ قائماً وهو قاعد، وهذا من فعل رسول الله ﷺ بعد قوله ما قال، ثم أخرج من طريق موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله، عن عائشة نحوه، وفيه: أن الصلاة التي كان يخرج فيها كانت صلاة الظهر، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأوماً إليه أن لا يتأخر، وقال لهما: أجلسا إلى جنبه فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ وهو قاعد، ومن طريق الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة نحوه. ثم ذكر وجه النظر في عدم سقوط القيام من المؤتم، وقال بعد ذلك: فثبت بذلك أن الصحيح أن القيام واجب عليه في الصلاة إذا دخل مع من قد سقط عنه فرض القيام في صلاته لم تسقط عنه بدخوله من القيام ما كان واجباً عليه قبل ذلك، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف غير أن محمد بن الحسن يقول: لا يجوز لصحيح أن يأنم مريض يصلي قاعداً، وإن كان يركع ويسجد، ويذهب إلى أن ما كان من صلاة رسول الله ﷺ قاعداً في مرضه بالناس وهم قيام كان مخصوصاً؛ لأنه قد فعل فيها ما لا يجوز لأحد بعده أن يفعله من أحده القرآن من حيث انتهى أبو بكر، وحروج أبي بكر من الإمامة إلى أن صار مأموماً في صلاة واحدة، وهذا لا يكون لأحد بعده باتفاق المسلمين.

وفي "الهداية" وشرحه "النساية" للعيني [٣٦٠/٢، ٣٦١]: يصلي القائم حنف القاعد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمراد من القاعد الذي يركع ويسجد، أما القاعد الذي يؤم فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقاً، وبه قال الشافعي ومالك في رواية استحساناً، وقال أحمد والأوراعي: يصلون خلفه قعوداً، وبه قال حماد بن زيد وإسحاق وابن المنذر، وهو المروي عن أربعة من الصحابة، لكن عند أحمد بشرطين: الأول: أن يكون المريض إمام حي. والثاني: أن يكون المريض مما يرجى رواه خلاف الزمانة، واحتجوا على ذلك بحديث أنس مرفوعاً: **بَدَّ جَعَلَ الْإِمَامَ لِيَوْمَةِ** الحديث، وقال محمد: لا يجوز، وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه قياساً، أشار إليه بقوله: وهو القياس لقوة حال القائم، فيكون اقتداء كامل الحال ساقض الحال فلا يجوز كإقتداء القارئ بالأمي، ونحو تركناه بالنص، وهو ما روي أنه ﷺ صلى آخر صلاته قاعداً وانقوضت خلفه قيام، وفي كلام المحاري ما يقتضي الميل إلى أن حديث: **وَبَدَّ صَلَّى حَسْبَ فَصَحَّ حَسْبَ مَنْسُوحٌ**، فإنه قال بعد ما رواه، قال الحميدي: هذا منسوخ بأنه آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قيام، وإنما يؤخذ بالآخر من فعله.

وهذه العبارات وغيرها من كلمات الفقهاء الإثبات دالة صريحاً على أن محمداً مخالف لهما في هذه المسألة، فعدهما اقتداء الصحيح بالمريض القاعد جائز قياماً، ولا يجوز له القعود أحداً من الصلاة السوية في آخر عمره =

= وقولاً بنسخ: يد حسن وحسب، وعند محمد لا يسقط عن الصحيح القيام لكن لا يجوز اقتداؤه بالمريض القاعد أحدًا بالقياس فهو موافقهما في عدم سقوط القيام من المقتدي الصحيح بمتابعة إمامه، ومخالف في جواز اقتداء القائم بالقاعد، كيف ولو كان القيام عنده يسقط عن القادر بمتابعة الإمام لما حالهما في حوار اقتدائه بالمريض، بل قال بجوازه مع سقوط القيام كما قال به أحمد وغيره.

إذا عرفت هذا فنقول: معنى قوله ههنا "وقد جاء ما قد نسخه" أنه قد روي ما قد نسخ ما استفيد بالحديث السابق من حوار اقتداء القادر بالمعدور الخالس وسقوط القيام عن القادر، وهو حديث: لا شيء من الناس أحد عدى حسناً، فإنه يدل على مع إمامة المعدور الخالس لغيره. وأنه خصوصية له ٢٤٥، ويدل أيضاً على عدم سقوط القيام عن مقتدي بمتابعة إمامه، فإنه لو كان كذلك لما كان للمنع وجهاً، ويدل على ما ذكرنا أنه جعل الناسخ هذا الحديث الدال على عدم حوار إمامة المعدور فيكون موافقاً مذهبه، ولو كان مقصوده نسخ سقوط القيام فحسب مع حوار الاقتداء لاستدل بغير الصلاة السوية في مرض وفاته، وقد تسامح القاري حيث فهم النفاي بين كلام محمد ههنا وبين ما في عامة الكتب، فقال بعد ما نقل عن "شرح مختصر الوقاية" للشمسي: ما يدل على الخلاف، وفي "أهذية" [٢٤٥/١] يصلي القائم حلف القاعد خلافاً لمحمد، فهذا يدل على أن محمدًا مخالف في المسألة، وعبرة محمد مشيرة إلى أنه موافق، ولعلّ منه روايتين. أو مراده بالنسخ نسخ وجوب قعود المأمومين من غير عذر مع الإمام قاعداً بعذر، فإن الإجماع على خلافه.

ومشأ فهمه أنه رأى ههنا أن محمدًا قائل بنسخ الحديث السابق، وهما أيضاً يقولان به، ففهم أنه موافقهما وليس كذلك، فهما قائلان بنسخ سقوط القيام عن المأموم القادر مع حوار اقتدائه بالمعدور القاعد، ومحمد قائل بنسخ حوار الاقتداء المستفاد من قوله ٢٤٥، وبما سبق قد قصدنا أيضاً كيف لا، ولو كان مراده نسخ سقوط القيام فحسب على طق قوضهما لما صح الاستدلال بالحديث الذي ذكره، فإنه يدل على عدم صحة إمامة الخالس بعده ٢٤٥، وهو مخالف لقوضهما. وبالحملة فكون عبارة محمد ههنا مشيرة إلى الموافقة غير صحيح، وأما ما وجهه به من أن المراد به نسخ وجوب قعود المأمومين لكونه خلاف الإجماع، ففيه أولاً: أن كونه مخالفاً للإجماع غير صحيح ولو كان لغيره أحمد وحامد وغيرهما على ما مر. وثانياً: فلأن الحديث الذي ذكره لا يدل على هذا السسخ. وثالثاً: أن الحكم بنسخ الوجوب يشير إلى بقاء الحوار مع أنه أيضاً ليس بباقي عند محمد. ورابعاً: أن الوجوب والحوار في سقوط قيام المأموم فرع حوار اتمامه وهو ليس بجائز عنده، فاحفظ هذا، فإنه مما ألهمني الله تعالى في هذا الوقت، فله الحمد على هذا.

١٥٩ - قال محمد. حدثنا بشر، حدثنا أحمد،

حدثنا بشر الخ هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: حدثنا بسر بالسين المهملة، وفي بعضها: حدثنا محمد بن بشر، ولم أعرف إلى الآن تغيّره وتعبيره شيخه أحمد حتى أعرف من كتب الرجال توثيقهما أو عدمه، فعمل الله يتفضل عليّ بعد هذا بعرفته، وإسرائيل بن يونس قد مرّت ترجمته، وأما جابر الجعفي فهو متكلم فيه وبعض القادريين وثقوه لكن جمهورهم منهم أبو حنيفة جرحوه وتركوه، فذكر السمعاني في "الأنساب" [٦٨، ٦٧/٢] بعد ما ذكر أن الجعفي - بالضم ثم السكون - سبّه إلى قبيلة بالكوفة، وهي جعفي بن سعد من مدحج أبو يزيد جابر الجعفي من أهل الكوفة يروي عن عطاء والشعبي، روى عنه الثوري وشعبة، مات ١٢٨هـ، كان سبائياً من أصحاب عبد الله ابن سبأ، وكان يقول: إن علياً يرجع إلى الديار، قال يحيى بن معين: كان كذاباً يؤمن بالرجعة.

وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٠٣٧، ١٠١، ٤١٠، ٤١١]: جابر بن يزيد بن الحارث أبو عبد الله الجعفي، ويقال: أبو يزيد الكوفي، روى عن أبي الطفيل وأبي الصحن وعكرمة وعطاء وطاوس وجماعة، وعنه شعبة والثوري وإسرائيل والحسن بن حي وشريك ومسعر وغيرهم. قال ابن عسّية عن شعبة: جابر صدوق في الحديث، وقال وكيع: مهما شككتكم في شيء فلا تشكروا في أن جابراً ثقة، وقال الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر لأتكلمن فيك، وقال ابن معين: كان كذاباً، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد: قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قال إسماعيل: فما مصّت الأيام والليالي إلا اقمم بالكذب، وقيل لزاندة: لم لا تروي عن ابن أبي ليلى وجابر الجعفي والكوفي؟ فقال: أما الجعفي فكان والله كذاباً يؤمن بالرجعة، وقال أبو يحيى الحماني عن أبي حنيفة: ما لقيت فيمن أكذب من الجعفي ما أتيت به شيء من رأيي إلا أتى فيه بأثر، ورغم أن عدده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها، وقال أحمد: تركه يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وقال السائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة، لا يكتب حديثه.

وقال إمامنا: ذهب الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو إلى الضعف أقرب من الصدوق، وقال أيوب وليث بن أبي سبيم والخوارجاني: كذاب، وكذا قال ابن عبيدة وأحمد وسعيد بن جبير. وأما عامر الشعبي فهو عامر بن شراحيل - بالفتح - الشعبي الكوفي سبّه إلى شعب - بالفتح - بطن من همدان، كان من كبار التابعين، فقيهاً شاعراً، روى عن خمسين ومائة من الصحابة، مات ١٠٤هـ، وقيل: ١٠٩هـ، ذكره السمعاني. [الأنساب: ٤٣١/٣، ٤٣٢] وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٥٨٨، ٤٥/٣، ٤٦] قال مكحول: ما رأيت أوفقه منه، وقال ابن عسّية: كان الناس بعد الصحابة الشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال ابن معين: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة، وقال هو وأبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: لا يكاد يرسل الشعبي إلا صحيحاً، وقال أبو داود: مرسل الشعبي عندي أحب من مرسل الشعبي.

أخبرنا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبّعي، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن عامر الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: لا يؤمنّ الناسَ أحدٌ بعدي جالساً. فأخذ الناس بهذا.

باب الصلاة في الثوب الواحد

١٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن عبيد الله الخولاني.....

قال: كذا أخرجه الدارقطني [رقم: ٦، ٣٩٨/١] والبيهقي في "سهما" عن جابر عن الشعبي، وقال الدارقطني: لم يروه عن الشعبي إلا الجعفي وهو متروك، والحديث مرسل، وقال عبد الحق في "أحكامه": رواه عن الجعفي محالد وهو أيضاً ضعيف، وقال البيهقي في "المعرفة": فيه جابر الجعفي متروك، ثم قد اختلف عليه فيه، فرواه ابن عبيدة عنه كما تقدم، ورواه ابن طهمان عنه، عن الحكم قال: كتب عمر لا يؤمن أحد جالساً بعد النبي ﷺ، وهذا مرسل موقوف، كذا ذكر الزيلعي [نصب الراية ٥٠٢] وفي "إرشاد الساري" [٥٠٢] عدد ذكر حديث الصلاة السوية قاعداً وأساس قاموا حلقة في مرض موته. هو حجة واضحة لصحة إمامة القاعد المعذور لقائهم، وحالف ذلك مالك في المشهور عنه، ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٢٤٤/١]، وقد أجاب الشافعي عن الاستدلال بحديث جابر عن الشعبي مراسلاً مرفوعاً، لا يؤمن أحد بعدي جالساً. فقال: قد علم من احتج بهذا أن لا حجة له فيه؛ لأنه مرسل، ومن رواية رجل يربع أهل العلم عن الرواية عنه أي جابر الجعفي. ولا يخفى أن المرسل مقبول عند جمهور العلماء لاسيما مراسيل الشعبي كما مر، فالقدح بالإرسال ليس بشيء، نعم القدح بخبر لاسيما على رأي أبي حنيفة به اعتداد.

فأخذ الناس بهذا. هذا من كلام الشعبي، أو من كلام محمد، والظاهر الاحتمال لأخير. أخبرنا بكير [ثقة روى له الستة، مات سنة عشرين ومائة أو بعدها، كذا قال الرقاعي. (شرح الرقاعي: ٤٠٦١)] هكذا في نسخ عديدة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن الثقة عنه وهو الليث بن سعد، ذكره الدارقطني، وقال منصور بن سبمة: هذا مما رواه مالك عن أبيه، ذكره ابن عبد البر وقال: أكثر ما في كتب مالك عن بكير يقول أصحابه: إنه أخذه من كتب بكير كان أخذها من محرمة الله، فطر فيها لكن هذا لا يتأني ههنا، كذا ذكره الرقاعي. [شرح الرقاعي: ٤٠٧/١] **بسر بن سعيد** المدي العابد، ثقة حافظ، من رجال الجميع، قاله الرقاعي. [شرح الرقاعي: ٤٠٧/١] **عبيد الله** ربيب ميمونة ثقة، روى له الشيخان، ذكره الرقاعي. [شرح الرقاعي: ٤٠٧]

قال: كانت ميمونة زوج النبي ﷺ تصلي في الدرع والخمار، وليس عليها إزار.

١٦١ - أخبرنا مالك. أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن

سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد، قال: أو لكلكم ثوبان؟

١٦٢ - أخبرنا مالك. أخبرنا موسى بن ميسرة، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب،

عن أم هانئ بنت أبي طالب

ميمونة هي بنت الحارث الهلالية، كان اسمها برة، فسمها رسول الله ﷺ ميمونة، توفيت بسرف سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ست وستين، وقيل: ثلاث وستين، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لاس عند البر [رقم: ٣٥٣٣، ٤/٤٦٩، ٤٧٠]. **تصلي** لأن ذلك جائز، وإن كان الأفضل أن يكون تحت الثوب مفر.

أن سائلاً قال ابن حجر: لم أقف على اسمه، لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه "المسوط" أنه ثوبان، كذا في "إرشاد الساري". **أو لكلكم**. استمهام تعجب، أو إنكار على السائل حيث سأل ما لا يسعى أن يسأل عنه لوضوحه. **ثوبان** قال الخطابي: لقطه استحار، ومعناه الإحمار عما هم عليه من قلة الثياب، ووقع في ضمه الفتوى من طريق المحوى؛ لأنه إذا لم يكن لكل ثوبان، والصلاة لارمة، فكيف لم يصحوا أن الصلاة في الثوب الواحد السائر للعبورة جائز، وهو مذهب الجمهور من الصحابة كائن عباس وعلي ومعاوية وأُس وحالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ، ومن التابعين الحسن المصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حبيبة، ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق، كذا في "إرشاد الساري".

موسى بن ميسرة. الديلي - بكسر الدال - مولاهم أبي عروة المدني ثقة، كان مالك يثني عليه، ويصفه بالفصل، مات ١٣٣هـ، قاله الرقائي. [شرح الرقائي: ٤٢٥/١] **أبي مرة** اسمه يزيد، وقيل: عبد الرحمن المدني، الثقة من رجال الحميع، ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٤٢٥/١] **مولى عقيل** [وللأويسى والقنني والتنيسي: مولى أم هانئ] قال الحافظ: هو مولى أم هانئ حقيقة، وسبب إلى ولاء عقيل محاراً بأذى ملايسة؛ لأنه أخوها، أو لأنه كان يكثر ملازمة عقيل. [شرح الرقائي: ٤٢٥/١] **عقيل** هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي يكنى أبا يزيد، روي أن النبي ﷺ قال له: **يا يزيد**، أي أحبك حبس. حد فخرت مني، وحد ما كتب أعني من حب عني. ب. قدم عقيل البصرة، ثم أتى الكوفة، ثم أتى الشام، وتوفي في زمن معاوية، كذا في الاستيعاب [رقم: ١٨٥٣، ٣/١٨٦، ١٨٧]. **أم هانئ**: هي أخت علي شقيقة، أمهما فاطمة بنت أسد وهي أم طالب وعقيل وجعفر، واحتنف في اسمها، فقيل: هند، وقيل: فاختة، وكانت تحت هيرة بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، أسلمت عام الفتح، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٦٥٦، ٤/٥١٧]

أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ صلى عام الفتح ثمانين ركعات ملتحفاً بثوب.

وذلك صحيح متفقاً وفي نسخة: بثوبه

١٦٣ - أخبرنا **مسند**. أخبرني أبو النضر أن أبا مرة مولى عقيل أنه سمع أم هانئ بنت

أبي طالب تحدثت أنها ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته

تستتره بثوب، قال: فسألت، وذلك صحيح، فقال رسول الله ﷺ: من هذا؟ فقلت:

في نسخة: هذه

أنا أم هانئ بنت أبي طالب، قال: مرحباً بأم هانئ، فلما فرغ من غسله قام فصلّى ثمانين

في رواية: يا أم هانئ

ركعات ملتحفاً في ثوب ثم انصرف، فقلت: يا رسول الله! زعم ابن أمي أنه قاتل

أي قال وأدعى

أي ملتفاً

أما ذهبت في "الصحيح" عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أم هانئ: أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة،

واعتسل وصلى ثمانين ركعات، فظاهر هذا أن الاعتسل وقع في بيتها، قال الحافظ. ويجمع بينهما بأن ذلك تكرر

منه، ويؤيده ما رواه ابن حزيمة عن أم هانئ أن أبا دركاد ستره لما اعتسل، ويحتمل أنه نزل في بيتها بأعلى مكة،

وكانت هي في بيت آخر بمكة، فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصبح القولان، وأما الستر فيحتمل أن أحدهما ستره

في ابتداء الغسل والآخر في منتهاه. [شرح الررقاني: ٤٢٥، ١] **عده** **شرح** أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان.

وذلك صحيح. أي كان ذلك وقت صحيح. **من هذا** أي الشخص المسمى، وهذا يدل على أن الستر كان كثيراً.

فقلت أنا فيه إيضاح الجواب غاية التوضيح. **مرحبا** أي لقيت رحباً وسعة، وقيل: معناه: رحب الله بك

مرحباً، فجعل المرحب موضع الترحيب، كذا في "النهاية" [٢٠٧/٢].

ثمانين ركعات [إراد كريب عن أم هانئ: يسلم من كل ركعتين، أخرجه ابن حزيمة. (شرح الررقاني: ٤٢٦/١)]

قال الساجي. هذا أصل في صلاة الضحى على أنه يحتمل أن يكون فعل ذلك لما اعتسل وجدد طهارته لا لقصد

لوقت إلا أنه روي أنها سألت، فقالت: ما هذه الصلاة؟ فقال: صلاة الضحى، فأضافها إلى الوقت. قال السيوطي

[توضيح الخوالت: ١٦٦، ١٦٧]: قلت: أخرجه ابن عبد البر من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ، وقد

ورد أنه ﷺ صلى الضحى من حديث جابر، وعثمان بن مالك، وأنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وجابر بن مطعم

وحذيفة وأبي سعيد وعائذ بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وعبيد الله بن بسر وقدامة وحظلة

وابن عباس وغيرهم، وقد ألفت فيه حراً استوعبت فيه ما ورد فيها. **في ثوب** في نسخة: وصم في ثوب أي

اشتمل اشتمال الصماء، وسيجيء تفسيره في موضعه. **اس أمي** أي عني، وخصت الأم؛ لأنها أكد في القرابة،

ولأنها يصدد الشكاية في إحصاء دمتها، فذكرت ما بعثها عني الشكوى حيث أصيبت من محل يقتضي أن

لا تصاب منه. **أنه قاتل**. فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التمسك بالفعل.

رجلاً أجزئته فلان ابن هبيرة، فقال رسول الله ﷺ: **قد أجزنا من أجزت يا أم هانئ.**

١٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن زيد التيمي، عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج

النبي ﷺ ماذا تصلي فيه المرأة؟ قالت: في الخمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهر قدميها.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، فإذا صلى الرجل في ثوب واحد توشح به توشحاً جاز،

أي اشتمل به اشتمالاً

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

وبه قال الجمهور

فلان ابن هبيرة: قال الحافظ: عبد أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ: إني قد أجزت حموين لي، قال أبو العباس بن شريح وغيره: هما جعدة ابن هبيرة، ورجل آخر من مخروم كانا فيمن قاتلا خالد ابن الوليد، ولم يقل الأمان فأجارهما، فكانا من أحمائها، وقال ابن الجوزي: إن كان ابن هبيرة منها فهو جعدة، كذا قال، وجعدة فيس له رؤية ولم يصح له صحبة، فكيف يتها لمن هذا سبيله في صعر الس أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان وجور ابن عبد البر أن يكون اساً لهبيرة مع نقه أن أهل السب لم يذكروا هبيرة ولداً من غير أم هانئ، وحرم ابن هشام في "قديب السيرة" بأن اللذين أجارهما أم هانئ هما الحارث بن هشام ورهم بن أبي أمية المخروميان، وروى الأزرقى أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة، وحكى بعضهم أنهما الحارث وهبيرة بن أبي وهب وليس بشيء؛ لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نحران، ولم يرل بها مشركاً حتى مات، والذي يظهر أن في رواية الباب حداً كأنه كان فيه: فلان ابن عم هبيرة، أو كان فيه فلان قريب هبيرة. [شرح الزرقاني: ٤٢٦/١، ٤٢٧]

قد أجزنا: فيه جوار أمان فإن المرأة وإن لم تقا، وبه قال الجمهور، ومهم الأئمة الأربعة. **محمد بن زيد:** ثقة، روى له مسلم والأربعة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠٦/١] **عن أمه:** هي أم حرام، قال في 'التقريب': يقال اسمها أمية. [شرح الزرقاني: ٤٠٦/١] **أم سلمة:** هي هذ بنت أبي أمية بن المعيرة بن عبد الله، كانت قبل رسول الله ﷺ عند أبي سلمة بن عبد الأسد فولدت له عمر وسلمة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٥٩٤، ٤/٤٩٣]. **ماذا تصلي:** قال ابن عبد البر في "الاستدكار": هو في "الموطأ" موقوف، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. قت: أخرجه أبو داود من طريقه، كذا في "التنوير" [١٥٨/١، ١٥٩]

ظهر قدميها: [في نسخة: ظهور] قال الأشرف: فيه دليل على أن ظهر قدميها عورة يحجب ستره، وفي "شرح المية": أن في القدمين اختلاف المشايخ، والأصح أنهما ليسا بعورة، كذا ذكره في "المحيط"، وهو مختار صاحب "الهداية" و'الكافي'، ولا فرق بين طهر القدم وبطنه خلافاً لما قيل: إن بطنه ليس بعورة، وطهره عورة. قت: ظاهر الحديث يؤيد ما قيل، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٤٣٦/٢، ٤٣٧]. **وبهذا كله:** من المطالب التي أفادته الأحاديث المذكورة.

باب صلاة الليل

١٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ كيف الصلاة بالليل؟ قال: مَثْنِي مَثْنِي، فإذا خشي أحدُكم أن يُصْبِحَ فليصل ركعةً واحدةً تُوترُ له ما قد صلى.

أن رجلاً قال الحافظ: لم أفق على اسم السائل، ووقع في 'المعجم الصغير' للطبراني أنه ابن عمر، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر: أن رجلاً سأل النبي ﷺ. وأنا بينه وبين السائل، وفيه: ثم سأل رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه، قال: فما أدري أ هو ذلك الرجل أم غيره، ووقع عند محمد بن نصر في "كتاب أحكام الوتر" وهو كتاب نفيس من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل، قال: فيُحتمل أن يُجمع بتعدد من سأل، كذا في "صياء الساري". قال ينسب من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل. مَثْنِي مَثْنِي [أي اثنين اثنين، بإعادته للمبالغة في التأكيد] استدل به على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل، قال ابن دقيق العيد: وهو ظاهر السياق لحصر ابتداء في الخبر، وحمله الجمهور على أنه بيان الأفضل؛ لما صحَّح من فعله ﷺ بخلافه، واستدل به أيضاً على عدم القصص من ركعتين في السائلة ما عدا الوتر، وقد اختلف العلماء فيه: فذهبت طائفة إلى المنع، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك، وطائفة إلى الجواز، وصححه الرافعي، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً، وبه قال أبو حنيفة، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة، وأنه ورد في السنن، وصحَّحه ابن حزيمة من طريق عليّ الأُردي، عن ابن عمر مرفوعاً: صلاة من سأل بها مَثْنِي مَثْنِي. لكن تعقب ابن عبد البر ذكر النهار بأنه من تفرد الأُردي، وحكم النسائي بأنه أخطأ فيها، وكذا يجيى بن معين، كذا في "الضياء".

أن يُصْبِحَ. استدل به على خروج وقت الوتر بدخول وقت الفجر. فليصل ركعة فيه أن الركعة الواحدة هي الوتر، وأن كل ما تقدّمها شفع، وسبق الشفع شرط الكمال لا في صحة الوتر، وهو المعتمد عند المالكية، وقد صحَّح عن جمع من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة دون تقدّم نفل قبلها، وروى محمد بن نصر وغيره: أن عثمان رضي الله عنه قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل قبلها ولا بعدها، وفي البخاري: أن سعداً أوتر بركعة وأن معاوية أوتر بركعة، وصوّته بن عباس، وقال: إنه فقيه، كذا في "شرح الرزقاني" [٣٥٧/١]. نوتر له إلخ. قال ابن المذنب: أي تجعل هذه الركعة الصلاة التي صلاها في الوتر وترّاً بعد أن كانت شفعاً، والحديث حجة لشافعي في قوله: الوتر ركعة واحدة. وفيه أن نحو هذا قل أن يستقر أمر الوتر، قاله ابن المصنف، وهذا جواب تسليمي، فإنه قال أيضاً: ليس في الحديث دلالة على أن الوتر واحدة بتحريمه مستأنفة ليجتاح إلى الاشتغال بجوابه؛ إذ يحتمل كلا من ذلك، =

١٦٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منهن بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن.

١٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عبد الله بن قيس ابن مخزومة، عن زيد بن خالد الجهني قال:
بالضم نسبة إلى جهة

= ومن كونه إذا خشي الصبح صلى واحدة متصلة، وأعرأ ابن حجر حيث قال: حالف أبو حنيفة السعة الصحيحة، وأنت قد علمت أن الدليل مع الاحتمال لا يصح للاستدلال. ومن أعجب العجائب أن بعضهم كره وصل الثلاث، وأعجب منه أن القصار قال بطلان الثلاث، وبه أفتى القاضي حسين أحدا من حديث لا يُعرف له أصل صحيح 'لا توتروا بثلاث وأوتروا خمسا أو سبع، ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب' ولا يوجد مع الخصم حديث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف فيؤول ما ورد من محملات الأحاديث للجمع بينهما، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٢٩٦/٣، ٢٩٧]، وفيه ما لا يخفى.

يصلي من الليل: راد يوس والأوراعي عن الزهري بإساده: يسلم من كل ركعتين. **فإذا فرغ منها:** قال ابن عبد البر: كذا في رواية يحيى، وتابعه جماعة من رواة "الموطأ"، وأما أصحاب ابن شهاب فرووا هذا الحديث بإساده، فجعلوا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر، ورعه محمد بن يحيى الذهبي أن ما ذكروا في ذلك هو الصواب دون ما قاله مالك، قال ابن عبد البر: ولا بدع ما قاله مالك لموضعه من الحفظ والإتقان ولثبوته في ابن شهاب وعلمه بخديثه. [توير الخواثل: ١٤١/١] **اضطجع:** [للاستراحة من طول القيام] قال ابن حجر: من هذه الأحاديث أخذ الشافعي أنه يدب لكل أحد أن يفصل بين سنة الصبح وفرضه بصحبة على شقه الأيمن، ولا يتركه ما أمكن، بل في حديث صحيح على شرطهما: أنه ﷺ أمر بها، وأعرأ ابن حزم حيث قال بوجوب الاضطجاع وفساد صلاة الصبح بتركه، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٢٣٧/٢، ٢٣٨].

أبيه: أبي بكر، اسمه وكنيته واحد، وقيل: يكنى أبا محمد، ثقة، عاند، ذكره الرقائي [شرح الرقائي: ٣٥٤/١] **عبد الله بن قيس:** قال العسكري: إنه رأى النبي ﷺ، وذكره ابن أبي خيثمة والبعوي وابن شاهين في "الصحابة"، وذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتاب التابعين، وأبوه صحابي، كذا في "شرح الرقائي" [٣٥٤/١]. **عن زيد:** هذا هو الصواب، ووقع في رواية أبي أويس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه: أن عبد الله بن قيس قال: لأرمقن... رواه ابن أبي خيثمة وهو خطأ. **زيد بن خالد:** أبو عبد الرحمن المدني، وقيل: أبو طلحة، وقيل: أبو زرعة، كان صاحب لواء جهينة يوم الفتح، مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة، وقيل: سنة ثمان وستين، وقيل: سنة خمسين بمصر، وقيل: بالكوفة في آخر خلافة معاوية، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٤].

لأرمقن أصل الرمق النظر إلى الشيء شرراً. **فتوسدت**: أي جعلتها كالوسادة بوضع الرأس عليها.
عنته أو فسطاظه: قال الناجي: العنته محرّكة: موضع الباب، والمسطاط نوع من القباب، والخبر بالتفسير الأول
أشبه، ويعتدل أن ذلك شك من الراوي **دون اللتين** قال الناجي: يعني في الطول.
ثم أوتر: اختلفت نسخ هذا الكتاب في هذا المقام، ففي بعضها كما في هذه النسخة، وعليها يكون عدد ركعاته
قبل الوتر ثمانية، وفي بعضها قال: فقام فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، ثم صلى
ركعتين دوهما، ثم صلى ركعتين دوهما، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما، ثم أوتر. وعنى هذه النسخة يكون
عدد الركعات قبل الوتر عشرة، وفي "موطأ" يعني: فقام رسول الله ﷺ فصلى ركعتين طويلتين طويلتين، ثم صلى
ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين
قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم أوتر، فتلك ثلاث
عشرة ركعة. قال في "أحلى": قوله: "وهما دون اللتين قبلهما" أربع مرات. قال صاحب "المشكاة" (ص: ١٠٥):
هكذا في مسند، والموطأ وسنن أبي داود وجامع الأصول. وفي "شمائل الترمذي" كرر خمس مرات، وكذا وجدت
في نسخ هذا الكتاب يعني "الموطأ" فقوله: "ثم أوتر" على التقدير الأول ثلاث، وعلى الثاني بواحدة، انتهى ما في
"أحلى"، وذكر ابن عبد البر أن يحيى لم يذكر ركعتين خفيفتين، ولم يتابع هو على ذلك، والذي عنه جميع رواة
"الموطأ" تقلد ركعتين خفيفتين.

محمد بن المنكدر: وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات ١٣٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٧].
عن سعيد بن جبیر. [وقع في رواية يحيى ههنا: عن رجل عنه رصاً، وفسره الشراح بأنه الأسود س يريد] هو
أبو عبد الله الكوفي أحد الأئمة الأعلام، كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: أليس فيكم سعيد
ابن جبیر؟ قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٦].

عن عائشة: جرم الحافظ بأن رواية سعيد عن عائشة مرسله، وأخرج النسائي من طريق ابن جعفر الزاري عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبير عن الأسود بن يزيد السحفي عن عائشة، وقال الحافظ العراقي: قد جاء من حديث أبي الدرداء بسحو حديث عائشة، أخرجه النسائي وابن ماجه والبرار بإسناد صحيح.

أن رسول الله ﷺ قال: ما من امرئ تكون له صلاة بالليل ^{أي معتادة} يَغْلِبُهُ عليها نومٌ إلا كتب الله له أجرَ صلاته وكان نومه عليه صدقة.

١٦٩- أخبرنا مالك، حدثنا داود بن حصين، عن عبد الرحمن الأعرج أن عمر بن الخطاب قال: من فاته من حربه شيء من الليل، فقرأه من حين تزول الشمس إلى صلاة الظهر فكأنه لم يَفْتُهُ شيء.

١٧٠- أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: كان عمر بن الخطاب يصلي كل ليلة ما شاء الله أن يصلي حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة

يغلبه: قال الباجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يذهب به اليوم فلا يستيقظ. والثاني: أن يستيقظ ويجمعه غلبة اليوم من الصلاة. أجر صلاته. [قال الباجي: يريد التي اعتادها] قال الباجي: يحتمل ذلك عدي وجوها: أحدها: أن يكون له أجرها غير مضاعف، ولو عملها لكان له أجرها مضاعفاً؛ لأنه لا خلاف أن الذي يصلي أكمل حالاً، ويحتمل أن يريد أن له أجر بيته، ويحتمل أن يكون له أجر من نمي أن يصلي مثل تلك الصلاة، ويحتمل أنه أراد أجر تأسفه على ما فاتته منها، كذا في "التنوير" [١٣٩/١]. صدقة: قال الباجي: يعني أنه لا يحتسب عليه به ويكتب له أجر المصلين. [شرح الزرقاني: ٣٤١/١]

عبد الرحمن الأعرج: في "الموطأ" برواية يحيى ذكر عبد الرحمن بن عبد القاري واسطة بين الأعرج وبين عمر. أن عمر: قد أخرجه مسلم [رقم: ١٧٤٥] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٥٨١، والنسائي رقم: ١٧٩٠، وأبو داود رقم: ١٣١٣، وابن ماجه رقم: ١٣٤٣] عن عمر مرفوعاً من حربه. الحرب - بالكسر - الورد يعتاده من قراءة أو صلاة أو نحوهما. من حين إلخ: قال ابن عبد البر: هذا وهم من داود؛ لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر: من نام عن حربه، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل، ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر، وهذا عند العلماء أولى بالصواب من رواية داود حيث جعله من روال الشمس إلى صلاة الظهر؛ لأن ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب، ورب رجل حربه بصف القرآن أو ثلثه أو ربه ونحوه، ولأن ابن شهاب أنقش حفظاً وأثبت نقلاً. للصلاة: أي لإدراك شيء من صلاة السحر والاستغفار فيه، ويحتمل أن يكون إيقاظه لصلاة الصبح، وأما كان فإنه امتثل الآية.

ويتلو هذه الآية: ﴿وَمُرُّهُمْ عَلَيْهِمْ بِصَلَاةٍ وَاجْتِصِبْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رَرْقًا حَرُّ بَرْقُوتٍ

وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾

(طه: ١٣٢)

١٧١- أخبرنا مالك، أخبرنا مخزومة بن سليمان الوالبي، أخبرني كريب بن مولى ابن عباس

أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ وهي خالته، قال: فاضطجعت في عرض الوسادة وصفت جني بالأرض

ويتلو هذه الآية: أخرج ابن مردويه وابن الجار وابن عساکر، عن أبي سعيد الخدري قال: لما برئت من الله ﷻ هَمَّتْ (صه ١٣٢) الآية، كان النبي ﷺ يبعثني إلى باب علي . صلاة العدة ثمانية أشهر، فيقول: **السلامة** . وأخرج ابن مردويه عن أبي الجهماء قال: حين برئت هذه الآية كان رسول الله ﷺ يأتي باب علي فيقول: **السلامة** . وأخرج ابن مردويه عن أبي الجهماء قال: **السلامة** . كذا في الدر المنثور في تيسير القرآن بأثره للسيوطي.

لا تسألك ررقاً لفسكت ولا لعيرك، أخرج ابن أبي حاتم عن الثوري: معناه: لا تكلمك لطلب. **والعاقبة** أخرج ابن أبي حاتم عن السدي، قال: العاقبة الحرة. **محرومة** [فتح الميم وسكون الخاء] الأسدي المدني، وثقه ابن معين، قال الواقدي: قتنته الخزورية ١٣٠هـ بقديد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٨]. **الوالبي** بكسر اللام سبعة إلى والفة، حي من بني أسد، ذكره نسيمي. [الأسباب: ٥٦٨/٥]

كريب هو كريب بن أبي مسلم أبو رشدين الحجازي، وثقه السائي وابن معين وابن سعد، مات ٩٨هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤]. **ابن عباس** هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وترحمان القرآن، كان يقال له: الخير والشر، مات بالطائف ٦٨هـ. **أنه بات** في بعض طرق أبي عوانة قال: بعثني أبي العباس إلى النبي ﷺ في حاجة فوجدته جالساً في المسجد، فلم أستطع أن أكلمه، فلما صليت المغرب قام فركع حتى أذن المؤذن لصلاة العشاء، رآه محمد بن نصر في "قيام الليل" فقال في "نبي" بـ سبعة عشرين

في عرض بفتح العين على المشهور، وبضمها أيضاً، وأبكره الناجي نقلاً ومعنى، قال: لأن العرض هو الخائب، وهو لفظ مشترك، ورده العسقلاني بأنه لما قال: "في طوها" تعين المراد، وقد صححت به الرواية فلا وجه للإلزام. **الوسادة** [محمد بن نصر: وسادة من آدم حشوها ليف] المراد به الوسادة المعروفة التي تكون تحت الرأس، ونقل القاضي عياض عن الناجي والأصمعي وغيرهما: أن الوسادة ههنا الفراش، فنه: "اصططع في طوها"، وهذا ضعيف أو باطل، وفيه دليل على حوار نوح الرجل مع امرأته من غير موقعة حصرة بعض محارمها وإن كان مميزاً، قال القاضي: وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث، قال ابن عباس: كنت عند حليتي في ليلة كانت فيها حائضاً، قال: وهذه الكلمة وإن لم تصح طريقاً فهي حسنة المعنى جداً، كذا في "شرح صحيح مسلم" لمؤوي [٢٦٠: ١].

واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها قال: فنام رسول الله ﷺ حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل جلس رسول الله ﷺ. فمسخ النوم عن وجهه بيديه، ثم قرأ بالعشر الآيات الخواتيم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شنٍّ معلق، فتوضأ منه،

في طولها قال ابن عبد البر: كان ابن عباس - والله أعلم - مضطجعا عند أرجلها أو عند رأسهما، وقال الباجي: هذا ليس باسبغ؛ لأنه لو كان كذلك لقال: توسدت عرسها، وقوله: فاضطجعت في عرص بقتضي أن العرص محل لاضطجاعه، ولأبي ربيعة الرري في "العدل" عن ابن عباس: "أُتيت حائتي ميمونة، ففتت: إلي أريد أن أبيت عندكم، فقالت: كيف تبيت والفرش واحد؟ ففتت: لا حاجة لي بفراشكم، أفرش نصف إراري، وأما الوسادة فلاي أصع رأسي مع رأسكما من وراء الوسادة، فجاء رسول الله ﷺ فحدثته ميمونة عما فتت، فقال: أصبح هذا شيخ قريش، كذا في "شرح الررقائي" [٣٥١/١] أو **فقد** حرم في بعض طرقه ثلث البيل الأخير، قال الحافظ: ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين، ففي الأولى نظر إلى السماء، ثم تلا الآيات، ثم عاد لمصاحبه فنام، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى [شرح الررقائي: ٣٥١/١]

فمسخ النوم أي أثر النوم من باب إطلاق السبب على المنسب أو عيبه من باب إطلاق اسم الخال على المخل. **ثم قرأ** قال النووي: فيه حوار القراءة للمحدث، وهذا إجماع المسلمين، وإنما نغم القراءة على الخب والحائض. [شرح مسلم: ١/٢٦٠] وكذا ذكر جماعة من العلماء منه: ابن بصال وابن عبد البر، وفيه نظر، وهو أن نوم النبي ﷺ ليس باقص، وتحديد الوضوء بعد الاستيقاظ إنما هو لزيادة الفصل كما صرحوا به في مواضع، فلا يدل قراءة القرآن بعد النوم منه على ما ذكروا إلا إذا ثبت في هذا الحديث وقوع حدث آخر منه **فالعشر** [أوها: ١٠٠] في حديث سمعته، روي (البقرة: ١٦٤) إلى آخر السورة [قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك ليستدئ يقظته بذكر الله كما حتمها بذكره عند يومه، ويحتمل أن يكون ليذكر ما يذب إليه من العادة، وما وعد على ذلك من الثواب. **الخواتيم** في نسخة: الخواتم، وبالصب صفة للعشر.

من سورة إلح فيه استحباب قراءة هذه الآيات عند القيام من النوم، وفيه حوار قول سورة البقرة وسورة آل عمران ونحوها، وكرهه بعض المتقدمين، وقال: إنما يقال: السورة التي يُذكر فيها آل عمران والتي يُذكر فيها البقرة، والصواب هو الأول، وبه قال عامة العلماء من السلف والخلف، وتظاهرت عليه الأحاديث الصحيحة، كذا في "شرح صحيح مسلم" نسوي [٢٦٠/١]. **شن معلق**: نفتح الشين وتشديد النون فرة خفة من آدم، وذكر الوصف باعتبار لفظه، وفي رواية لسحاري: "معقة" [شرح الررقائي: ٣٥٢/١] **فتوضأ منه**. ولمحمد بن نصر: ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ.

فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي، قال ابن عباس: فقامت فصنعت مثل ما صنع رسول الله ﷺ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه فوضع رسول الله ﷺ يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى بيده اليمنى؛ ففتلها ثم قال: فصلّي ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ست مرات، ثم أوتر، ثم اضطجع حين جاءه المؤذن، فقام فصلّي ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلّي الصبح.

من المحرة إلى المسجد

فأحسن وضوءه وفي بعض طرقه: فأوسع الوضوء، قال الحافظ: ويجمع بين هذه والرواية التي سقت في باب تخفيف الوضوء "فتوصاً وضوءاً حقيقاً" برواية الثوري، فإن لفظه: "فتوصاً وضوءاً بين وضوءين ولم يكثر، وقد أوسع" ولمسلم: "فأوسع الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلاً" وراد فيها "فتسوك" [فتح الباري: ٦٢٢/٢]

ثم قام يصلي، لمحمد بن نصر: ثم أخذ برداً له حصرمياً، فتوشحه، ثم دخل البيت، فقام يصلي.

مثل ما صنع يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول، والظر إلى السماء، والوضوء، والسواك، والتوشح، ويحتمل أن يحمل على الأعجب، وراد في رواية الدعوات في أوله: "فقامت فتعطيت كراهية أن يرى أي كست أرقه"، كذا في "الفتح" [٦٢٢/٢]. **فوضع** قال ابن عبد البر: يعني أنه أداره فجعله على يمينه، وهذا ذكره أكثر الرواة في هذا الحديث ولم يذكره مالك. [شرح الرقاعي: ٣٥٢/١] **وأحد بأدي** فيه أن قليل العمل لا يفسد.

ففتلها [إما لينتبه من النعاس، أو إظهاراً لحته، أو ليستعد هيئة الصلاة] في بعض طرقه: 'فعرقت أنه إنما صنع ذلك يؤسسي بيده في طمة البيل"، وفي بعضها: "فجعلت إذا أعفيت أحد بشحمة أدي"، وفي هذا رد على من رعم أن 'أخذ الأذن له إنما كان في حال إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكاً بما في بعضها: 'فأحد بأدي فأداري عن يمينه، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاطه؛ لأن حاله كان يقتضي ذلك لصغر سنه، كذا في "الفتح" [٦٢٢/٢، ٦٢٣].

فصلّي ركعتين راد ابن حزم: "يسم من كل ركعتين". **ست مرات**: [أي ذكرها ست مرات، فالخمة ثنتا عشرة ركعة] رواية الباب يقتضي أنه صلى ثلاث عشرة ركعة، وقد صرح بذلك في رواية الدعوات للبخاري، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها، لكن رواية شريك للبخاري في التفسير عن كريب تخالف ذلك، وللفظه: "فصلي إحدى عشرة ركعة، ثم أدن لئلا، فصلّي ركعتين، ثم حرّح"، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف، وقد عرف أن الأكثر حالقوا شريكاً، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من إريادة، ولكونهم أحفظ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سة العشاء، ولا يخفى بعده، كذا في "الفتح" [٦٢٣/٢]

اضطجع: للبخاري [رقم: ١٣٨] في رواية: فنام حتى نفخ ثم قام.

قال محمد: صلاة الليل عندنا مثنى مثنى، وقال أبو حنيفة: صلاة الليل إن شئت صليت ركعتين، وإن شئت صليت أربعاً، وإن شئت ستاً، وإن شئت ثمانياً، وإن شئت ما شئت بتكبير واحدة، وأفضل ذلك أربعاً أربعاً،
أي بتحريمه

مثنى مثنى: أي الأفضل في صلاة الليل أن تؤدى ركعتين ركعتين، وأما صلاة النهار. فالأفضل فيها الأربع، وبه قال أبو يوسف، وحجته ما مر من حديث صلاة الليل مثنى مثنى، وقال الشافعي وأصحابه: الأفضل فيهما مثنى مثنى، له قوله **باب صلاة نهار** مثنى مثنى، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٥٩٧، والسنائي رقم: ١٦٦٦، وأبو داود رقم: ١٢٩٥، وابن ماجه رقم: ١٣٢٢] وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢٤٨٢، ٢٣١/٦] من طريق عبيد بن عبد الله الأرمي عن ابن عمر، لكن قال الترمذي: رواه الثقات عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر، فلم يذكروا النهار، وقال السنائي: هذا الحديث عندي خطأ، وقال في "سننه الكبرى": "يساده جيد إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر حالوا الأرمي، فلم يذكروا فيه النهار، منهم: سالم ونافع وطاوس. وقال ابن عبد البر: م يقله أحد عن ابن عمر غير عبيد، وأنكروه عليه، وكان يحيى بن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به، ويقول: نافع وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه بدون ذكر النهار، وقال الدارقطني في "العلل": ذكر النهار فيه وهم، ولهذا الحديث طرق آخر أيضاً، وشواهد لا يحلو أكثرها عن علة كما بسطه الريلي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٣٩/٢]، وابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي" وغيرهما.

صليت ركعتين: هذا هو المشهور من فعل النبي ﷺ في صلاة الليل الثابت من حديث جماعة.

صليت أربعاً: لما أخرجه البخاري [رقم: ١١٤٧] ومسلم [رقم: ١٧٢٣] وغيرهما من حديث عائشة في وصف صلاة رسول الله ﷺ بالليل "يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنه وطوئه، ثم يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنه وصورته، ثم يصلي ثلاثاً، وأخرج أبو داود [رقم: ١٣٤٦] والسنائي في "سننه الكبرى" من حديث عائشة، وأحمد والبرار من حديث ابن الزبير "أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العشاء أربع ركعات".

وإن شئت ما شئت: هذا صريح في أنه لا يُكره الزيادة على ثمان ركعات بتسليمة واحدة خلافاً لما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن ذلك مكروه، وعللوه بأن النبي ﷺ لم يرد على ذلك بتحريم واحدة، ويردهم حديث عائشة: "كان رسول الله ﷺ يصلي تسع ركعات لا يحلّس فيهن إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يهض ولا يستم ثم يقوم، فيصلي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسيماً يسمعا".

وأفضل ذلك: يعني أن الكل جائز، لكن الأفضل في الليل هو الأربع بتحريم واحدة كما في النهار، وذكر أصحابنا في وجهه المقول أحاديث دالة على صلاة النبي ﷺ أربع ركعات في الليل والنهار، وأيدوه بالمعقول =

وأما الوتر فقولنا وقول أبي حنيفة فيه واحد، والوتر ثلاث لا يُفصل بينهما بتسليم. أي في القعدة الأولى

= بأنه أكثر مشقة فيكون أريد فصية، ولا يخفى ما فيه، فإن أداء النبي ﷺ أربع ركعات بتحريم واحدة في الليل والنهار مما لا ينكر لشوته بالأحاديث الثابتة، لكن الكلام فيما يدل على أنه الأفضل وهو مفقود، والفصائل في مثل هذا الباب إنما يثبت بالتوقيف من الشارع لا من الأمر المعقول فقط.

واحد وهو قول عمر وعبيد الله بن مسعود وأبي وأبي بن عباس وأبي أمامة وعمر بن عبد العزيز وحديقة والفقهاء السبعة وابن المسيب، وهو أحد أقوال الشافعي. والقول الثاني: إنه يوتر ثلاثاً بتسليمتين تسليمية بعد ركعتين وتسليمية بعد ركعة، وبه قال مالك. والقول الثالث: إن شاء أوتر بركعة وإن شاء ثلاث تسليمية واحدة أو خمس أو تسع أو سبع أو بإحدى عشرة، كذا في "إسابة" [٤٨٢/٢].

والوتر ثلاث الخ لما أخرجه السنائي [رقم: ١٦٩٨] عن عائشة: كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر، ورواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين بلفظ: "كان يوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن"، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" عن ابن مسعود أنه قال: ما أخرأت ركعة قط، وأخرج الطبراني عن إبراهيم قال: بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة فقال: ما أخرأت ركعة قط، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٨٦، ١] عن أس أنه قال: الوتر ثلاث ركعات، وأخرج عن ثابت قال: صُنِّي لي أس الوتر أنا عن يميني وأمه وبنده حلماً ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن، وأخرج عن المسور قال: دعا أنا بكر ليلاً، فقال عمر: إي لم أوتر، فقام فصفنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن.

وأخرج عن أبي الزناد عن الفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الربير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وحارثة بن زيد وعبد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم: أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، فهذه الآثار والأخبار كلها مؤيدة لمذهبنا، ويخالفها آثار آخر، فأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٨٦، ١] عن عبد الرحمن النيمي: وحدثني حسن بن رجل من حلف ظهري، فطرت فإدا عثمان بن عفان، فتشيت له فنقدم فاستفتح القرآن حتى ختم، ثم ركع وسجد، فقلت: أوهه الشيخ؟ فما صلي قلت: يا أمير المؤمنين! إنما صليت ركعة واحدة، قال: أجل، هي وتر، وأخرج أيضاً عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة، وفي "صحيح البخاري" عن معاوية وسعيد بن جبير أنه أوتر بركعة.

وفي "أس سعيد بن منصور" أن ابن عمر صلى ركعتين من الوتر، ثم قال: يا علام! ارحل لنا، ثم قام فصلى ركعة، والقول الفيصل في هذا المقام أن الأمر فيما بين الصحابة مختلف، فمنهم من كان يكفي على الركعة الواحدة، ومنهم من كان يصلي ثلاثاً بتسليمتين، ومنهم من كان يصلي ثلاثاً بتسليمية، والأخبار المرفوعة أيضاً مختلفة بعضها شاهدة للاكتفاء بالواحدة، وبعضها بالثلاث، والكل ثابت، لكن أصحابنا قد ترجحت عندهم روايات الثلاث بتسليمية بوجوه لاحت لهم، فاحتاروه وحملوا الحمل على المفصل

بابُ الحَدَثِ في الصلاة

١٧٢ - **حبر** حدثنا **إسماعيل بن أبي حكيم**، عن **عطاء بن يسار** أن **رسول الله ﷺ** كَبَّرَ في صلاة من الصلوات، ثم أشار إليهم بيده أن امْكُثُوا، فانطلق **رسول الله ﷺ**، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء **فصلَّى**.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من سبقه حدث في صلاة، فلا بأس أن ينصرف ولا يتكلم

إسماعيل بن أبي حكيم القرشي، وثقه ابن معين والسنائي، مات ١٣٠هـ، كذا ذكره **البرقاني** [شرح الزرقاني: ١٥٤/١] **عطاء**، أخو **سيمان** وعبد الله وعبد المثلث موابي ميمونة أم المؤمنين كاتبتهما، وكلهم أحد عنها العلم، وعطاء أكثرهم حديثاً، وكلهم ثقة. ذكره **البرقاني**. [شرح الزرقاني: ١٥٤/١] أن **رسول الله ﷺ** قال ابن عبد البر: هذا مرسل، وقد روي متصلاً مسنداً من حديث أبي هريرة وأبي نكرة، قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والسنائي، وحديث أبي نكرة، أخرجه أبو داود، كذا في "التنوير" [٦٩/١]

في صلاة هي الصبح كما في رواية أبي داود من حديث أبي نكرة. ثم أشار مثله في رواية أبي هريرة، فقوله في رواية "الصحيحين" [الحارثي رقم: ٢٧٥، ومسلم رقم: ١٣٦٧]: "فقال لنا: مكانكم" من إطلاق القول على الفعل. [شرح البرقاني: ١٥٥/١] ثم رجع وفي رواية أبي هريرة: فاعتسل ثم رجع إليها ورأسه يقطر فكير.

فصلَّى راد انداز قطعي [رقم: ١، ٣٦١/١] فقال:

فلا بأس إلخ أقول: استشاط هذه المسألة من حديث الباب كما فعله محمد غير صحيح. أما أولاً: فلاه قد رويت قصة انصراف النبي ﷺ من الصلاة من حديث أبي هريرة بلفظ: 'أخرج رسول الله ﷺ' وقد أقيمت الصلاة وعُدَّتْ الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظروا أن يكر ما ينصرف"، وفي رواية: "فما قام في مصلاه ذكر أنه حب، فقال لنا: مكانكم"، وهذا دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، نعم، ورد في 'سبس أبي داود' من حديث أبي نكرة أنه دخل في صلاة الفجر، فكر ثم أوماً إليهم، والجمع بينهما يحمل قوله: "كتر" على أنه أراد أن يكثر، وأندى عياض القرطبي احتمالاً أنهما واقعتان، وقال اسوي. إنه الأطهر، وحزم به ابن حبان، فإن ثبت التعدد فذاك، وإلا فما في "الصحيحين" أصح، كذا في "فتح الباري" [١٥٥/٢] إذا عرفت هذا فقول: إن احتير طريق الجمع وحمل المجمع على المفصل فقوله: "كتر" في حديث الباب يكون محمولاً على إرادة التكثير فلا يكون له دلالة على انصراف من سبقه حدث في الصلاة. وأما ثانياً: فلأن انصراف رسول الله ﷺ المروي في حديث الباب إنما كان لأجل أنه كان جنباً فنسي ودخل في الصلاة قبل الغسل كما أوضحه ما في رواية الدار قطعي، =

فيتوضأ ثم يبي على ما صلى، وأفضل ذلك أن يتكلم ويتوضأ ويستقبل صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب فضل القرآن وما يُستحبُّ من ذكر الله عز وجل

١٧٣- **أحمد ماثلاً**، أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه أنه أخبره

«ثم رجع وقد اغتسل ففاض» في كتاب أحمد مسند أبي حنيفة، وقد ورد في صحيح البخاري وغيره أيضاً التصريح بأنه اغتسل ثم رجع ورأسه يقطر ماءً، فعنه أن اصرافه كان حدث سابق على الصلاة لا لحدث حدث في الصلاة، والمقصود هذا لا ذلك. وأما ثالثاً: فلا بد وقد ورد في 'صحيح البخاري' [رقم: ٢٧٥] وغيره: أنه رجع بعد ما اغتسل ورأسه يقطر ماءً، والحدث الذي يجوز حدوثه في الصلاة نساء إنما هو الحدث الذي يوجب الوضوء لا الذي يوجب الغسل. وأما رابعاً: فلأن الإمام إذا أحدث في الصلاة فذهب للتوضوء فلا بد له أن يستحلف، فلو لم يستحلف فسدت صلاته وصلاة من اقتدى به كما هو مصرح في موضعه، وما يقبل في الأحبار أنه «استحلف أحداً، فكيف يستقيم الأمر». وأما خامساً: فلا بد وقد ورد في حديث أبي هريرة: «ثم رجع إليما ورأسه يقطر ماءً فكبر»، وهذا نص في أنه لم يمس على ما سبق، بل سأنف شكيراً، وكيف يجوز له النساء على التكبير السابق إذ ثبت أنه خرج بعد ما كبر، فإنه كان قد أداه على غير طهارة، ولا يجوز النساء على ما أداه غير طهارة، بل على ما أداه بطهارة.

وبالخامسة إذا جمعت صرق حديث أصاب ونظر إلى أفاض رواياته، وحمل بعضها على بعض علم قطعاً أنه لا يصح الاستسباط ما استنبطه محمد رحمه الله. وبه يظهر أنه لا يصح إدخال هذا الحديث في باب الحدث في الصلاة؛ لأنه لم يكن هناك حدث في الصلاة، ولعل محمداً نظر إلى قوله: «فكبر»، فحمله على الدخول في الصلاة، وإلى قوله: «ثم رجع وعنى حده أثر ماء»، فحمله على أنه توضأ، وحمل قوله: «فصلى» على أنه نسي، وأيده بأنه أشار إليهم أن امكثوا، ولم يتكلم كما هو شأن الباقي، فاستنبط منه ما استنبط.

ثم بي قد ذكرت الأحاديث الدالة على هذا في باب الوضوء من الرعايا، فظهر هناك.

قول أبي حنيفة: وبه قال جماعة، وحالفهم جماعة في النساء كما مر ما ذكره في باب الوضوء من الرعايا.

عند الرضا: [الأبصارى الماربي، وثقه النسائي وأبو حاتم، مات في خلافة المنصور، كذا في 'الإسعاف' (ص: ٢٦)] قال الخافض ابن حجر: هذا هو المخطوط، رواه جماعة عن ماثلاً، فقالوا: عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه، أخرجه النسائي والإسماعيلي والدارقطني وقالوا: الصواب الأول.

أبيه: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة التابعي الثقة، كذا قال الرزقاني. [شرح الرزقاني. ٢، ٣٣]

عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلاً من الليل يقرأ **﴿فَإِنَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** يرددها، فلما أصبح حدث النبي **ﷺ** كأن الرجل يُقلِّلها، فقال النبي **ﷺ**: "والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن".

أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان. **رجلاً** هو قتادة بن العيمان أخو أبي سعيد الخدري لأمه كما صرح به في رواية "مسند أحمد". **يرددها** لأنه لم يحفظ غيرها، أو لما رجاه من فضيلتها، قاله أبو عمر. **كان** بفعل ماض أو بشد الوو. **الرجل** بالنصب أو الرفع، الذي جاء وذكر، وهو أبو سعيد. **لتعدل** أي تساوي ثلث القرآن؛ لأن معاني القرآن ثلاثة علوم: علم التوحيد، وعلم الشرائع، وعلم تهذيب الأخلاق، وسورة الإخلاص تشتمل على القسم الأشرف منها الذي هو كالأصل للقسمين، وهو علم التوحيد، قال الطيبي: وذلك؛ لأن القرآن على ثلاثة أنحاء: قصص وأحكام وصفات الله، و**﴿فَإِنَّ هُوَ اللَّهُ﴾** متمحصة لصفات فهي ثلث القرآن، وقيل: ثوابها يصاعف بقدر ثلث القرآن، فعلى الأول لا يلزم من تكررها استيعاب القرآن وحتمه، وعلى الثاني يلزم، وقال ابن عبد البر: من لم يتأول هذا الحديث أخلص من احتار الرأي، وإليه ذهب أحمد وإسحاق، فإهما حملاً الحديث على أن معناه أن ما فضلاً في الثواب تحريضاً على تعملها لا أن قراءتها ثلاث مرات كقراءة القرآن، قال: وهذا لا يستقيم، ولو قرأها مائتي مرة، كذا في 'مرقاة المفاتيح' [٢٦، ٢٥/٥].

ثلث القرآن قد وقع الراء بين طائفتي المستمبدين مني بحصري سة إحدى وتسعين بعد الألف والمائتين في أنه إذا قرأ سورة الإخلاص هل يحد ثواب قراءة تمام القرآن؟ فقال بعضهم: نعم، مستنداً بهذا الحديث، ورده بعضهم بأن جميع الأثلاث إنما يبيغ إلى الواحد التام إذا كانت من جنس واحد، وإلا فلا، وليس في الحديث تصريح بشيء من ذلك، فحضرُوا لذي سائلين تحقيق الحق في ذلك، فقلت: قد صرح جمع من الفقهاء والمحدثين بذلك فقالوا: غرضنا أنه هل يُستنبط ذلك من هذا الحديث أم لا؟

فقلت: إن كانت الثلثة معللة باشتغالها على ثلث معاني القرآن، وهو التوحيد كما هو رأي جماعة، فلا دلالة لهذا الحديث على حصول ثواب ختم القرآن بالثلاث؛ لأن التثنية حيث يكون تنبيهاً لآيات التوحيد فقط، ولا تشتمل على باقي القرآن، وإن حُمِل ذلك على كون ثوابه بقدر ثواب ثلث القرآن مع قطع النظر عن ما ذكر يمكن ثواب الختم التام بالثلاث، فانقطع الراء بهن، ثم وجدت في "معجم الطبراني الصغير" أنه أخرج عن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي الحنوي، حدثنا ركريا بن عطية، حدثنا سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم حدثني عمي سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله **ﷺ** من قرأ **﴿فَإِنَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** بعد صلاة أصبح نبي عشر مرة، فكأن قرأه بعد صلاة ثلاث مرات، وكان فصل بين كل مرة يومئذ إذا اتقى، فصار هذا أدل على المقصود قاطعاً للنزاع.

١٧٤ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال معاذ بن جبل: لأن أذكر الله من بكرة إلى الليل أحب إلي من أن أحمل على جياذ الحيل من بكرة حتى الليل.
 سكر مع جيد
قال محمد: ذكر الله حسن على كل حال.

١٧٥ - أخبرنا **ماث**، حدثنا نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: إماما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة، إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت.

باب الرجل يسلم عليه وهو يصلي

١٧٦ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا نافع أن ابن عمر مرَّ على رجل يصلي، فسلم عليه فردَّ عليه السلام فرجع إليه ابن عمر فقال: إذا سلم على أحدكم وهو يصلي

معاذ بن جبل ابن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني شهد العقبة ودرًا ومشاهد كلها، وكان أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ. ومات في طاعون عمواس، كذا في 'الإسعاف' [ص: ٣٩]. **أحب إلي الخ** فيه تفصيل الذكر على الجهاد وهو أمر توقيفي لا يُدرك بالرأي، وقد ورد به حديث مرفوع أيضاً، وورد بعض الأحاديث تفصيل الجهاد على جميع الأعمال، وأجمع بينهما أن الجهاد الكامل المتضمن لبذل المال وإصهار الحجة والبيان وتدمير الأمور بالرأي والتوجه بالدعاء والقتل باليد أفضل الأعمال مصقلاً، وما سواه من أنواعه يفصل عنه الذكر، كذا حقه برهان الدين إبراهيم بن أبي القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن جهمان الشافعي في 'عمدة المتحصين شرح عدة الحصن الحصين'.

كل حال حتى حانة التعوط والجماع، فإنه وإن كان الذكر اللساني مهياً عنه عند ذلك لكن لا شبهة في حسن الذكر القلبي، وقد ورد من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه.

كمثل قال الطيبي: وذلك؛ لأن القرآن نيس من كلام البشر بل كلام خالق قوي والقدر، وليس بيه وبين البشر مناسبة قريبة؛ لأنه حادث وهو قديم، والله سبحانه يلفظه من عندهم ومنهم هذه العمة. [شرح الطيبي: ٤/٢٧١]

المعهدة العقل الخيل الذي يشده درع العير، كذا في 'مرواة المعانيج' [٧٢/٥].

إن عاهد المعاهدة المحافظة وتجديد العهد **فسلم** أي سلم من عمر عنه، ولعمري لم يدرك أنه يصلي.

فلا يتكلم وليُشِرْ بيده.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي للمصلي أن يردّ السلام إذا سلّم عليه وهو في الصلاة، فإن فعل فسدت صلاته، ولا ينبغي أن يسلم عليه.....

فلا يسلم [برد السلام؛ لأنه مفسد] فيه إشارة إلى أن السلام كلام؛ لأن فيه خطأ ومواجهة بالغير، والكلام في الصلاة مهي عنه، وقد دلّت عليه أحاديث مرفوعة أيضاً، فأخرج ابن جرير عن ابن مسعود قال: "كما يقوم في الصلاة، فتكلم ويسأل الرجل صاحبه عن حاجته، ويخبره، ويردّون عليه إذا سلّم حتى أتيت أنا فسلمت فلم يردوا عني فاشتد ذلك عني، فلما قصي النبي ﷺ صلاته قال:
 وأخرج أيضاً عنه "كما تتكلم في الصلاة، فسلمت عني النبي ﷺ فلم يرد عليّ فلما انصرفت قال:
 التي كان عودني أن يردّ عليّ السلام في الصلاة فأتيت ذات يوم فسلمت فلم يردّ عليّ، وقال:
 وأخرج البخاري [رقم: ١١٩٩] ومسلم [رقم: ١٢٠١] وأبو داود [رقم: ٩٢٣] والنسائي [رقم: ١٢٢١] وابن ماجه [رقم: ١٠١٩] عنه "كما سلّم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فبرّد عليا، فلما رجعا من عند الحاشي سلمنا عليه فلم يرد عليا فقلنا: كما سلم عيث، فترّد عليا، فقال:

وليُشِرْ بيده أي بإصبعه؛ لما أخرج أبو داود [رقم: ٩٢٥] والترمذي [رقم: ٣٦٧] عن صهيب "مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فردّ إليّ إشارة"، وأخرج الرار عن أبي سعيد "أن رجلاً سلّم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فرد رسول الله ﷺ إشارة، فلما سلّم قال له:
 "كان رسول الله ﷺ يشير في الصلاة"، وبه أخذ الشافعي، فاستحب الردّ إشارة، وعن أحمد كراهية الرد بالإشارة في الفرض دون النفل، وعن مالك روايتان، ذكره العيني [السياة: ٤٤٢/٢]، واختلف أصحابنا: فمنهم من كرهه، منهم الطحاوي، وحملوا الأحاديث على أن إشارته ﷺ كان للهي عن السلام لا لردّه، وهو حمل يحتاج إلى دليل مع مخالفته لطاهر بعض الأحناف، ومنهم من قال: لا بأس به. **فسدت صلاته** وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وأكثر العلماء، وكان ابن المسيب والحسن وقتادة لا يرون به بأساً، كذا ذكره العيني [السياة: ٤٤٢/٢]، ولعل من أحارّه لم يبلغه الأحاديث، فإنها صريحة في أن السلام كلام ممنوع عنه.

ان يسلم عليه لأنه في شغل عن رده، وبما السلام على من يمكنه الرد، وأجازاه بعضهم لحديث: كان الأنصار يدخلون ورسول الله ﷺ يصلي ويسلمون فبرّد عليهم إشارة بيده، كذا في "الاستذكار" [٢٩٢/٦، ٢٩٣].

وهو يصلي، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الرجلان يصليان جماعة

١٧٧ - أخرجه مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه قال: دخلتُ على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمْتُ وراءه فقرأني، فجعلني بحذائه عن يمينه، فلما جاء يرفاً تأخرتُ فصَفَفْنَا وراءه.

١٧٨ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع أنه قام عن يسار ابن عمر في صلاته، فجعلني عن يمينه.

١٧٩ - أخرجه مالك، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك هو ريد بن سهل

وهو يصلي: فإن سَمِعَ عليه هل يحب عليه الرد؟ وذكر العيني [السنن: ٤٤٢/٢] وغيره: أن عبد أبي يوسف لا يرد في الحان ولا بعد الفراغ، وعبد أبي حنيفة يرده في نفسه، وعبد محمد يرد بعد السلام؛ ما أخرجه عبد بن حميد وأبو يعنى عن ابن مسعود كما سَلَّمَ بعضاً على بعض في الصلاة فمررت برسول الله ﷺ فسلمت عليه، فلم يرد علي، فوقع في نفسي أنه يرد في شيء، فلما قصي رسول الله ﷺ صلاته قال: وعشت سائماً، وأخرج الطحاوي عن جابر كما مع النبي ﷺ في سفر، فعثي في حاجة، فانطلقت إليها، ثم رجعت وهو يصلي على راحلته فسلمتُ عليه فلم يرد عني، ورأيتُه يركع ويسجد فلما سَلَّمَ رد عني. [شرح معاني الآثار: ٢٦٧، ١]

أبيه هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهدلي ابن أخي عبد الله بن مسعود، وثقه جماعة وهو من كبار التابعين، مات بعد السعين. كذا في 'التقريب' [رقم: ٣٤٦١، ٢/٢٣٧] وغيره يسبح قد يُطلق التسبيح على صلاة النافلة، ويقال للدُّعَاءِ ولصلاة النافلة. سبحة، يقال: قضيتُ سحني، وبما حُصِتِ النافلة بالسُّبْحَةِ وإن شاركتها الفريضة في معنى التسبيح؛ لأن التسبيحات في الفرائض نوافل، فقبل لصلاة النافلة: سبحة؛ لأنها نافلة كالتسبيحات، كذا في 'النهاية' [٣٣١/٢]، والمراد ههنا: نافلة الظهر إن كان المأخوذة بمعنى ما بعد الروا، أو صلاة الصبحي إن حمل على آخره. فقمْتُ وراءه: فيه حوار الإمامة في النافلة.

بحدائه: بكسر الحاء وفتح الدال والمد أي بمقابلته. يرفاً: حاجب عمر أدرك الحاهبة، وحج مع عمر في خلافة أبي بكر، وله ذكر في 'الصحيحين' في قصة مازعة علي والعباس في صدقة رسول الله ﷺ. كذا قال الزرقاني.

[شرح الزرقاني: ٤٣٣/١]

أن جدته دعت رسول الله ﷺ لطعام، فأكل ثم قال: قوموا فلنُصَلَّ بكم، قال أنس: فقممتُ إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبسَ فنضحته بماء،.....

أن جدته: قال ابن عبد البر إن جدته مبيكة تصغير ملك، والصمير في "جدته" عائد إلى إسحاق، وهي جدة إسحاق أم أبيه عبد الله بن أبي طلحة، وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري، وهي أم أس بن مالك كانت تحت أبيه مالك بن النضر، فولدت له أس بن مالك والبراء بن مالك، ثم حلف عليها أبو طلحة، قال: وذكر عبد الرزاق هذا الحديث عن مالك عن إسحاق عن أس أن جدته مليكة يعني جدة إسحاق، وساق الحديث بمعنى ما في 'الموصأ'. وقال النووي: الصحيح أنها جدة إسحاق فتكون أم أس؛ لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه، وقيل: إنها جدة أس، وهي بضم الميم وفتح اللام، وهذا هو الصواب، وعن الأصيلي بفتح الميم وكسر اللام، وهذا غريب مردود، قال الحافظ ابن حجر: الصمير في 'جدته' يعود إلى إسحاق، جرم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض، وصححه النووي، وحرم ابن سعد وابن مندة بأنها جدة أس، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في 'النهاية' ومن تبعه، وكلام عبد العي في 'العمدة' وهو ظاهر السياق، ويؤيده ما رويته في 'فوائد العراقيين' لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أس قال: "أرستني جدتي إلى رسول الله ﷺ، واسمها مليكة، فجاءنا فحضرنا الصلاة"، الحديث.

قال: ومقتضى من أعاد الصمير إلى إسحاق أن يكون اسم أم سليم مبيكة، ومستدھم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحاق عن أس قال: صفقت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمي أم سليم حلفتنا، هكذا أخرجنا الحارثي [رقم: ٧٢٧]، والقصة واحدة، طولها مالك، واختصرها سفيان، قال: ويحتمل تعددها، وقد ذكر ابن سعد في "الطبقات" أم أنس وهي أم سليم بنت ملحان وقال: هي العميصا، ويقال: الرميصا، ويقال: اسمها سهلة، ويقال: أبيعة، ويقال: رميثة، ويقال: رميلة، وأمها مليكة بنت مالك، كذا في "التتوير" [١٦٨/١، ١٦٩].

فأكل: راد فيه إبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عود عن مالك: وأكلت منه، ثم دعا بوضوء فتوضأ، ثم قال: قم فتوضأ ومُر العجور فلتتوضأ، ولأصل لكم. **فلنصل بكم.** [قال السهيلي: الأمر ههنا بمعنى الحس] قال الحافظ: أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الصبح، وتُعقب بما رواه الحارثي [رقم: ٦٧٠] عن أنس "أنه لم ير النبي ﷺ يصلي الصبح إلا مرة واحدة في دار الأنصاري الصبحم الذي دعاه لبصتي في بيته، وأجاب صاحب 'القبس' بأن مالكاً نظر إلى الوقت الذي وقعت فيه تلك الواقعة، وهو وقت صلاة الصبح.

طول ما لبس: أي استعمل، وليس كل شيء نحسبه، قال الراعي: يريد فرش، فإن ما فرش فقد لبسته الأرض. **فنضحته:** ليبس لا لحاسة، قاله إسماعيل القاضي، وقال غيره: النضح طهور لما شك فيه لتطيب النفس.

فقام عليه رسول الله ﷺ قال: فصففتُ أنا واليتيم وراءه والعجوزُ وراءنا، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف.

قال محمد بن حبيب . وهذا كله نأخذ، إذا صلى الرجل الواحد مع الإمام قام عن يمين الإمام، وإذا صلى الاثنان قاما خلفه، وهو قول أبي حنيفة -

فقام عليه فيه حوار الصلاة على الخصر، وما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن شريح بن هاني أنه سأل عائشة: أكان رسول الله ﷺ يصلي على الخصر؟ والله يقول. **قال محمد بن حبيب** (الإسراء ٨) فقالت: إنه لم يكن ليصلي على الخصر، فيه يريد من المقدم ضعيف، وهو حر شاد مردود لمعارضته لما هو أقوى منه كحديث الباب، ولما في البخاري [رقم: ٧٣٠] عن عائشة "أن النبي ﷺ كان له خصر يسطه ويصلي عليه". **والبسم** [بالرفع عطفًا على الضمير المرفوع، وبالصب مفعول معه] هو صميرة بن أبي صميرة مولى رسول الله ﷺ. كذا سماه عبد الملك بن حبيب، وجرم البخاري بأن اسم أبي صميرة سعد الحميري، ويقال: سعيد، وبسه ابن حبان لينيا، ويقال: اسمه روح، ووهم من قال اسم اليتيم: روح، كأنه انتقل دهنه من الخلاف في اسم أبيه. وكذا وهم من قال اسمه: سليم، كما بيّنه في 'الفتح'. كذا في 'شرح الررقاني' [٤٣٢، ١].

والعجوز قال النووي: هي أم سليم، وقال الحفاظ: هي مبيكة المذكورة. [شرح الررقاني: ٤٣٢، ١]

فاما حنبل هذا هو مذهب أكثر العلماء، وبه قال عمر وعلي وابن عمر وجابر وأحسن وعطاء ومالك وأهل الحجاز والشام والشافعي وأصحابه وأكثر أهل الكوفة، ومذهب ابن مسعود أنهم إذا كانوا ثلاثة قام الإمام وسطهم، فإن كانوا أكثر من ذلك قدموا أحدهم، وبه قال الشعبي وبشر بن يسير من أهل الكوفة. كذا في 'الاعتبار' للبخاري، وفي 'صحيح مسلم' [رقم: ١١٩١]: أن ابن مسعود صلى بعقمة والأسود، فقام بينهما، وكذا أخرجه أبو داود واسهقي ومحمد في 'كتاب الآثار' [ص: ١٧٩] ولطحاوي وغيرهم، وفي بعضها أنه قال: هكذا كان النبي ﷺ يفعل، وأحاب الجمهور عنه بوجه: منها: أنه ما ينعه حديث أنس وغيره الدال صريحاً على تقدم الإمام على الاثنين، وفيه بعد. ومنها: أنه فعل ما فعل لعدو أو نبيان الخور لا لبيان أنه السنة ومنها: أنه منسوخ بأحاديث أخر.

باب الصلاة في مراض الغنم

١٨٠ - أخبرنا مالك، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة الدُّؤَلِيّ، عن حميد بن مالك بن الحَيْثَم، عن أبي هريرة أنَّه قال: أَحْسِنُ إِلَى غَنَمِكَ، وَأَطِْبْ مُرَاحَهَا، وَصَلِّ فِي نَاحِيَتِهَا،

مراض [هي المواضع التي ترعى فيه الغنم] من رعى في المكان يرعى إذا لصق به وأقام ملازماً له، يقال: حتى ترعى الوحش في كاسها، كذا في "النهاية" [١٨٤، ٢]. **الغنم**: قال الجوهري: هو اسم مؤنث موضوع للحس يقع على الذكور والإناث من الشاة، وثبت في "صحيح البخاري" و"سنن ابن ماجه" [رقم: ٢١٤٩] واللفظ له عن أبي هريرة مرفوعاً: **مراض** **الغنم** فقال أصحابه: وأنت يا رسول الله؟ قال: **مراض** **الغنم** **الغنم** **الغنم** كذا في "حياة الحيوان" لكمال الدين محمد موسى الدميري الشافعي.

محمد بن عمرو المدني، وثقه ابن معين والسائي، ذكره السيوطي [الإسعاف ص: ٣٦] **الدؤلي** بضم الدال وفتح همزة، وذكر في "التقريب" [رقم: ٦١٨٤، ٢٩٨/٣] في بسنه الديني بكسر الدال بعدها ياء، وهما يستأن إلى قبيلة. **الحثم** هكذا وحدها العارة في بعض النسخ، وعليه شرح القاري [فتح المعطى: ٢٣٠/١]، وصبطه بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية ففتح المثناة، وصطبه ابن حجر في "التقريب" [رقم: ١٥٥٧، ٣٢٩/١] بصيغة التصغير حيث قال: حميد بن مالك بن حثم بالمعجمة والمثناة مضعراً، ويقال: مالك جده، واسم أبيه عبد الله ثقة، وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٨٣٤، ٣٢/٢] في صطبه احتلاقاً حيث قال في ترجمته: قال ابن سعد: كان قديماً قليل الحديث، وذكره ابن حبان في 'الثقات'، وذكره البخاري في 'التاريخ' فصطبه في الرواة عنه لفظ الحثم بضم المعجمة وفتح المثناة الخفيفة، وصطوه في رواية ابن القاسم في 'الموطأ' كذلك، لكن بالمثناة، وصطبه مسلم كذلك، لكن بتشديد المشاة، وصطوه في 'الأحكام' لإسماعيل القاضي بتشديد المثناة. وصطبه ابن الأثير في 'النهاية' بمثل ما في 'التقريب' [رقم: ١٥٥٧، ٣٢٩/١].

مراحها بضم الميم موضع تروح إليه الماشية أي تأوي إليه ليلاً، كذا في "النهاية".

وصل روى أبو داود [رقم: ١٨٤] والترمذي [رقم: ٨١] وابن ماجه [رقم: ٤٩٤] عن البراء: "سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: **مراض** **الغنم**، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: **مراض** **الغنم**، وسئل عن الصلاة في مراض الغنم، فقال: **مراض** **الغنم**، وقال: **مراض** **الغنم**، وسئل عن الصلاة في مراض الغنم، فقال: **مراض** **الغنم**، وروى السائي وابن حبان [رقم: ١٧٠٢، ٦٠١/٤] من حديث عبد الله بن المعقل أن رسول الله ﷺ قال: **مراض** **الغنم** **الغنم** كذا في "حياة الحيوان". في **ناحيته**: روى يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: **صلى** **في** **مراض** **الغنم** **في** **مراض** **الغنم**.

فإنها من دواب الجنة.

قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس بالصلاة في مراح الغنم وإن كان فيه أبوؤها وبعرها، ما أكلت لحمها فلا بأس بيوها.

باب الصلاة عند طُوع الشمس وعند غروبها

١٨١ - احراماً ماث. أخرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يتحرى أحدكم فيصلّي

= وورد هذه الرواية عن جماعة من الصحابة، وأصح ما قيل في الفرق: إن للإبل لا تكاد تهدأ ولا تنم في العطش بل تنور، فرعاً تقطع الصلاة، وجاء في الحديث: إنما حلفت من جن. مراح: بضم الميم موضع تروح إليه الناشبة، أي تأوي إليه ليلاً، كذا في 'النهاية'، وقال الناحي: مراح الغنم مجتمعها من أحر النهار، ذكره السيوطي [توير الخوانك: ١٨٣/١] وهما متقاربان قاله القاري. [فتح المعطي: ١/٢٣٠] فيه أبوها الخ قال القاري: فيه أنه لا دلالة في الحديث على أنه يصلي فوق يوها وبعرها من غير سحادة وحوها، بل قول أبي هريرة: 'صل في ناحية' تأتي عن هذا المعنى، وأيضاً فلا يخلص الفرق حينئذ بين مراض الغنم وأعطان الإبل، وأشار فرق بينهما [فتح المعطي: ٢٣١/١] وقد يُقَال أيضاً: لا وجه لذكر البقر، فإنه حس عند صاحب الكتاب أيضاً، فليأمل وبعرها يسكون العين وفتحها، وهو للإبل والغنم، والروث يفرس والحمار، والخثي بالكسر للبقر، ذكره العيني.

ما أكل لحمها صبيغة الخطأ، وفي نسخة: ما أكل لحمه فلا بأس سوله. فلا بأس سولها لما روي أن رسول الله ﷺ أمر العربيين بشرب أنوال الإبل، وعبد أبي حنيفة وأبي يوسف قول ما يؤكل كبول ما لا يؤكل نعل، وأم البقرة، فاتفق الثلاثة على نأستها إلا أنها قلّا: خاصة حنيفة، وقال أبو حنيفة غليظة. وورر حفف في مأكور اللحم وعظ في غير المأكول اللحم، وتفصيله في كتب العقه.

لا يحري بلا ياء عند أكثر رواة 'الموطأ' على أن 'لا' نافية، وفي رواية التيسري واليسابوري نافية على أن 'لا' نافية، قال الحافظ: كذا وقع لفظ الحري، وقال السهيلي: يجوز الحري عن مستقر أمر الشرع أي لا يكون إلا هذا. [فتح الباري: ٢/٨١] وقال العرفي: يحتمل أن يكون هياً، والألف: بشع.

فصلي ناصب في جواب النفي أو النهي، والمراد في التحري والصلاة معا.

عند طلوع الشمس ولا عند غروبها.

١٨٢ - أحرأ مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنّاجي أن رسول الله ﷺ قال: إنَّ الشمسَ تطلُعُ ومعها قرن الشيطان،

عند إلخ قال الحافظ: احتف في المراد به، فقيل: هو تفسير الحديث الصحيح [المحاري رقم: ٥٨١، ومسم رقم: ١٩٢٠] عن عمر. "أن النبي ﷺ هي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب" فلا تكره الصلاة بعدها إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها، وإلى هذا احتج بعض أهل الظاهر، وقواه ابن اندر، وذهب الأكثر إلى أنه هي مستقل، وكره الصلاة في الوقتين قصد أم لم يقصد. [فتح الباري: ٧٩/٢] عن عبد الله. هكذا قال جمهور الرواة، وقال مطرف وإسحاق بن عيسى الطاع عن أبي عبد الله الصنّاجي. قال ابن عبد البر: هو الصواب، وهو عبد الرحمن بن عسيلة تابعي ثقة، ورواه رهبر بن محمد عن زيد بن عطاء عن عبد الله الصنّاجي قال: سمعت رسول الله، وهو حطاً، فإن الصنّاجي لم يلقه، قال الحافظ في "الإصابة": ظاهره أن عبد الله الصنّاجي لا وجود له، وفيه نظر، فقد قال يحيى بن معين: عبد الله الصنّاجي روى عنه المديون يشبه أن يكون له صحة، وقال ابن السكيت: يقال: إنه له صحة، ورواية مطرف والطاع عن مالك شاذة، ولم يفرد به مالك، بل تابعه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن عبد الله الصنّاجي سمعت رسول الله ﷺ. وكذا رهبر بن محمد عن ابن مودة، وكذا تابعه محمد بن جعفر بن أبي كثير وحارثة بن مصعب، الأربعة عن زيد بن مارة وأخرجهم الدار قطني من طريق إسماعيل بن الحارث وابن مودة، من طريق إسماعيل الصنّاجي، عن مالك عن زيد بن مصرحاً بالسماع، كذا ذكره الرقاي. [شرح الرقاي: ٦٣/٢] الصنّاجي. بضم المهمله وفتح النون وكسر الباء نسبة إلى صابج، بطن من مراد، ذكره الرقاي [شرح الرقاي: ٦٣/٢]

قرن الشيطان: للعماء في معنى الحديث قولان: أحدهما: أن هذا اللفظ على حقيقته وأما تطلع وتغرب على قرب شيطان، وعلى رأس شيطان وبين قرني شيطان على ظاهر الحديث حقيقة لا محاراً. وقال آخرون: معناه عندما على المحار واتساع الكلام، وأنه أريد بقرن الشيطان ههنا مئة تعد الشمس وتسجد لها وتصلّي حين طوعها وغروها تقصد بذلك الشمس من دون الله، كذا في "أكاه المرحان في أحكام الحان".

وفي 'الكاشف': ذكر فيه وجوها: أحدها: أن الشيطان ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها بين قرنيه أي فوديه فيكون مستقبلاً لمن يسجد الشمس، فيصير عبادتهم له، فنهوا عن الصلاة في ذلك الوقت مخافة لعدة الشيطان. وثانيها: أن يُراد بقرنيه حزبه الدنان يعنهما حينئذ لإعواء الناس. وثالثها: أنه من باب التمثيل شبه الشيطان في ما سواه لعبدة الشمس بدوات القرون التي يعالج الأشياء ويدافعها بقروها. ورابعها: أن يراد بالقرن القوة، والمختار هو الوجه الأول لمعاوضة الروايات.

فإذا ارتفعت فارقها، ثم إذا استوت قارئها ثم إذا زالت فارقها، ثم إذا دلت للغروب قارئها، فإذا غربت فارقها، قال: ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات.

١٨٣ - حروك م. أخريني عبد الله بن دينار قال: كان عبد الله بن عمر يقول: كان عمر بن الخطاب يقول: لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلع قرناه من طلوعها، ويغربان عند غروبها، وكان يضرب الناس عن تلك الصلاة.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ،
 في نسخة: على

ثم إذا دب قد وردت آثار مصرحة بعروبها على قربي الشيطان، وأما تريد عند العروب لسجود الله، فبأنى لشيطان أن يصدها، فتعرب بين قرنيه، ويحرقه الله عز وجل. ونهى هي تحريم في الطرفين، وكراهة في الوسط عند الجمهور.

لا تحروا هكذا رواه موقوفاً، ومثله لا يقال رأياً، فحكمه الرفع، وقد رفعه به عبد الله، أخرجه البخاري [رقم: ٥٨٢] ومسلم [رقم: ١٩٢٥] بصرب الناس قال ابن عباس: كنت أصرب الناس مع عمر عني الركعتين بعد العصر.

بنت الصلاة أي لأجل تلك الصلاة، روى عبد الرزاق عن زيد بن خالد أن عمر رآه وهو حليفة ركن بعد العصر إليه ركعتين، فمشي فضربه بالدرة، الحديث، وفيه: فقال عمر: يا زيدا لولا أني أحشى أن يتحدها الناس سماً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما، وروي عن نعيم الداري نحوه، وفيه: لكي أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى العروب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله ﷺ أن يصلّي فيها، ومراذه هي التحريم فلا ينافي أحاديث فيه عن الصلاة بعد العصر، فإنه للتبرية، قاله الرزقاني. [شرح الزرقاني: ٢ ٦٨]

وهذا كله نأخذ أي نأخذ عن الصلاة وقت الطلوع والعروب والاستواء أي صلاة كان، فعلا كان أو فرضاً أو صلاة جنازة؛ لأن الحديث لم يخص شيئاً إلا عصر يومه، فإنه يخور عند العروب، وقال مالك والشافعي وغيرهما من علماء الحجاز: معنى هذه الأحاديث النهي عن الباقلة دون العريضة، واختلف عن مالك في الصلاة عند الاستواء، فروى عنه ابن القاسم أنه قال: لا أكره الصلاة إذا استوت الشمس لا في يوم جمعة ولا في غيره، قال ابن عبد البر: ما أدري ما هذا، وهو يوجب العمل بمراسيل الثقات، ورجال حديث الصائحي ثقات، وأحسبه مال إلى حديث ثعبة بن أبي مالك القرظي أنهم كانوا في زمان عمر يصلّون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، ومعناه أن خروج عمر كان بعد الزوال، فكانوا يصلّون وقت استواء الشمس، ويوم الجمعة وغيره سواء؛ لأن الفرق بين يضح عنده في نظر ولا أثر [الاستذكار: ١/٣٦٨، ٣٦٩] وذكر ابن عبد البر أيضاً أنه ممن رخص الصلاة وقت الاستواء الحسن البصري وطائوس وهو رواية عن الأوراعي، وقال الشافعي وأبو يوسف: لا بأس بالتطوع نصف النهار يوم الجمعة خاصة، وحثهم حديث أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تروى الشمس إلا يوم الجمعة".

ويوم الجمعة وغيره عندنا في ذلك سواء، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الصلاة في شدة الحر

١٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرني عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة

ابن عبد الرحمن، وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال: إذا كان الحرُّ فأبردُوا عن الصلاة، فإنَّ شدة الحرِّ من فيح جهنم.

تعليق لمشروعية الإبراد

سواء لأن الأحاديث مطلقة، والعلة المستعادة منها وهي اقتران قرن الشيطان مع الشمس عامة، والأحاديث المفيدة لجوار التنفل يوم الجمعة وقت الاستواء لا تساوي أحاديث الهي من حيث السد.

عبد الله بن يزيد المحزومي المقرئ، وثقه أحمد ويحيى، مات ١٤٨هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٥].

الأسد بن سفيان: القرشي المحزومي ابن أخي أبي سلمة بن عبد الأسد روح أم سلمة رضي الله عنه. ذكره ابن عبد البر، وقال: في صححته نظر، وأشار في "الإصابة" [رقم: ١٦٢، ٢٢٧/١] إلى ترجيح أنه صحابي.

محمد بن الح: العامري المدني، وثقه السائي وابن سعد، وقال أبو حاتم: لا يُسأل عن مثله، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٦]. فأبردوا. قال في "النهاية" [١١٤/١]: الإبراد: انكسار الوهج والحر، وهو من الإبراد: الدحول في البرد. عن الصلاة. [أي صلاة الظهر، وبه صرح في حديث أبي سعيد عبد الحارثي [رقم: ٥٣٨] وغيره بلفظ "أبردوا بالظهر"، وحمله بعضهم على عمومها، فقال به أشهب: في العصر، وأحمد: في العشاء في الصيف] قال عياض: معناه بالصلاة كما جاء في رواية، و"عن" تجيء بمعنى الباء، وقد تكون رائدة أي أبردوا الصلاة، والأول جرم به النووي، والثاني جرم به ابن العربي في "القدس"، وقال القاضي: احتجف العلماء في الجمع بين هذا الحديث وبين حديث خباب: "شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء، فلم يشكنا"، فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقدم أفضل، وقال بعضهم: الإبراد مستحب، وحديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد، وهذا هو الصحيح. ومن العريب تفسير بعضهم "أبردوا" أي صلوا لوقتها الأول رداً إلى حديث خباب، نقله عياض عن حكاية الهروي، وتفسير آخر: "فلم يشكنا" أي لم نجوحنا رداً إلى حديث الإبراد، نقله ابن عبد البر عن ثعلب، كذا في "التنوير" [٣٦/١، ٣٧].

فيح جهنم: أي وجهها، ويروى من فوح جهنم، وقال صاحب "العين" وغيره: الفيح سطوع الحر في شدة القبط. وأما قوله: "اشتكت النار" إلخ فإن أهل العلم احتلموا في معناه، فحممه جماعة منهم على الحقيقة، وقالوا: أنطقها الله الذي أنطق كل شيء، وحمله جماعة منهم على المحار، والقول الأول يعصده عموم الخطاب وظاهر الكتاب، وهو أولى بالصواب، كذا في "الاستذكار" [٣٤٥/١، ٣٤٩، ٣٥٠].

وذكر أن النار اشتكت إلى ربها عز وجل، فأذن لها في كل عام بنفسين : نفْس في الشتاء ونفْس في الصيف.

قال محمد: وبهذا نأخذ، تُرد بصلاة الظهر في الصيف، ونصلي في الشتاء حين نزول الشمس، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

وذكر أي البني رضي الله عنه فهو بالإسناد المذكور، ووهب من جعله موقوفاً على أبي هريرة أو معلقاً، وقد أفرده أحمد في "مسنده" ومسلم [رقم: ١٤٠٢] من طريق آخر عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ذكر أن النار في مسلم [رقم: ١٤٠١]: قالت النار: يا رب! أكل بعضي بعضاً فأذن لي بنفسين. **اشتكت** حقيقة بلسان الحال، كما رجحه من محول الرجال ابن عبد البر وعياض والقرطبي وابن المير والتوريشي، ولا مانع منه سوى ما يحظر للواهم من الخيال، قاله الزرقاني. [شرح الرقابي: ٧٤/١]

نفْس في الشتاء الخ لمسلم [رقم: ١٤٠٣] زيادة: **فصل في شدة الحر** من مذهبهم، **فصل في شدة البرد** من مذهبهم، وإذا شدد **خ** فهم من شدة مذهبهم. قال عياض: قيل: معناه إذا تنفست في الصيف قوي لهب تنفسها حر الشمس، وإذا تنفست في الشتاء دفع حرها شدة البرد إلى الأرض، وقال ابن التين: فإن قيل: كيف يجمع بين البرد والحر في النار؟ فالجواب: أن جهنم فيها روايا فيها نار، وزوايا فيها رمهير، وقال مغلطي: لقائل أن يقول: الذي خلق الملك من ثلج وبار قادر على جمع الصديين في محل واحد، كذا في "التوير" [٣٨/١].

قول أبي حنيفة. وبه قال مالك في رواية عنه وأحمد، وراد: الإبراد في العشاء في الصيف، وقال الليث والشافعي ومن تبعهم: أول الوقت أولى في جميع الصلوات، كذا ذكره ابن عبد البر. [الاستدكار: ٣٤٦/١، ٣٤٧] وحتهم في ذلك حديث حباب: "شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء، فلم يشكنا" أي لم يزل شكوانا، أخرجه مسلم [رقم: ١٤٠٦] وابن المنذر والطحاوي [١٢٣/١] وابن ماجه [رقم: ٦٧٥] والبيهقي [رقم: ٤٩٧] وغيرهم، وفي الباب أحاديث دالة على أن النبي ﷺ كان يصلي الظهر بالهاجرة، أخرجه الطحاوي وغيره.

ولنا. حديث الإبراد رواه جماعة من الصحابة، فأخرجه البخاري ومسلم ومالك وغيرهم من حديث أبي هريرة، والطبراني من حديث عمرو بن عقة، والبحاري من حديث أبي سعيد، وأحمد وابن ماجه والطحاوي من حديث المغيرة، وابن حزيمة من حديث عائشة، وروى الزّار من حديث ابن عباس، والبحاري من حديث أنس إيراد النبي ﷺ فعلاً، وروى الطحاوي عن ابن عمر أن عمر قال لأبي محذورة بمكة: أنت بأرض حارة شديدة الحر، فأبرد. [شرح معاني الآثار: ١٢٥/١] والكلام في هذا البحث طويل، فمنهم من أمال حديث الإبراد إلى حديث حباب. ومنهم من عكس، وكل منهما ليس بذلك، ومال الطحاوي إلى مسح التعجيل؛ لما رواه عن المغيرة: 'صلى بنا رسول الله صلاة الظهر بالهجير، ثم قال: **ب** شدة حر من فتح جهنم، فأبرده بالصلاة، والقدر المحقق أن الترغيب إلى الإبراد ثابت قولاً، ومؤيد فعلاً وأثراً، والتعجيل ليس كذلك.

باب الرَّجُلُ يَنْسِي الصَّلَاةَ أَوْ تَفَوُّتُهُ عَنْ وَقْتِهَا

١٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيَّب: أن رسول الله ﷺ حين قَفَلَ من خيبر أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس، وقال لبلال: "اكلاً لنا الصبح"، فنام رسول الله ﷺ وأصحابه، وكلاً بلال ما قَدَّرَ له، ثم استند إلى راحلته وهو مقابل الفجر فغلبته عيناه، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا بلال ولا أحد من الرُّكْب حتى ضربَتهم الشمس،

أن رسول الله ﷺ: هذا حديث مرسل نيل وصله، فأخرجه مسلم [رقم: ١٥٦٠] وأبو داود وابن ماجه عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة به. **قفل من خيبر**. [القفل الرجوع من السفر، وكانت غزوة خيبر سنة ست] في مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر، وفي أبي داود [رقم: ٤٤٧] من حديث ابن مسعود: "أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلاً، فقال: من يكلون؟ فقال بلال: أنا، وفي "الموطأ" عن زيد بن أسلم أن ذلك كان بطريق تبوك، وللبهقي في "الدلائل" نحوه من حديث عقبة، ووقع في رواية لأبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعقبه ابن عبد البر بأنها غزوة مؤتة، ولم يشهد بها النبي ﷺ وهو كما قال، قد اختلف العلماء هل كان يومهم عن الصبح مرة أو أكثر؟ فحزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وتعقبه عياض بأن قصة أبي قتادة معايرة لقصة عمران بن حصين وهو كما قال، فإن في قصة أبي قتادة فيها: أن أنا بكر وعمر لم يكونا مع النبي ﷺ لما نام، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه، وأيضاً فقصة عمران فيها: أن أول من استيقظ أبو بكر، ولم يستيقظ رسول الله ﷺ حتى أيقظه عمر بالكثير، وفي قصة أبي قتادة: "أن أول من استيقظ رسول الله ﷺ، كذا في "فتح الباري" [٥٩٠/١، ٥٩١]. **أسرى**: يقال: أسريت بمعنى إذا سرت ليلاً.

بلال: هو ابن رباح المؤذن، وأمّه حمامة، مولى أبي بكر ﷺ. شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات بالشام سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة، وقيل: عشرين، وله بضع وستون سنة، كذا في "الإصابة" [رقم: ٧٣٦، ٤٥٥/١، ٤٥٦] وغيره. **اكلاً** لنا أي ارقب لنا واحفظ علينا وقت الصبح، وأصل الكلاً الحفظ والمع والرعاية.

وكلاً بلال: وفي مسلم [رقم: ١٥٦٠]: فصلّى بلال ما قَدَّرَ له.

ما قَدَّرَ له: بالباء للمفعول أي ما يسهه الله له. وهو **مقابل**: أي مواجهة الجهة التي يطلع منها.

فغلبته: راد مسلم [رقم: ١٥٦٠] وهو مستند إلى راحلته. **ضربتهم**: قال عياض: أي أصابهم شعاعها.

فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: "يا بلال"، فقال بلال: يا رسول الله! أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك، قال: "اقتادوا"، فبعثوا رواحلهم، فاقتادوها شيئاً، ثم أمر رسول الله ﷺ بلالاً، فأقام الصلاة

فَفَزَعَ. قال النووي. أي اتبه وقام، وقال الأصيلي: فرع لأجل عدوتهم خوف أن يكون تبعهم، وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون تأسفاً على ما فاتهم من وقت الصلاة، وفيه دليل على أن ذلك لم يكن من عادته مد بعث، قال: ولا معنى لقول الأصيلي؛ لأنه ﷺ لم يتبعه عدو في انصرافه من خير ولا من حين، ولا ذكر ذلك أحد من أهل المعاري، بل انصرف من كلا العروتين عاماً ظاهراً، كذا في "التنوير" [٣٣/١]. يا بلال. وفي رواية ابن إسحاق: ماذا صنعت بنا يا بلال؟ وفي نسخة: ما هذا.

أَخَذَ بِنَفْسِي إلخ [قال ابن رشيقي: أي إن الله استولى بقدرته عني كما استولى عليك مع مرثك، قال: ويحتمل أن يكون المراد أن اليوم عسي كما عبتك] قال ابن عبد البر: معناه قصص نفسي الذي قصص نفسك، فإلى رائدة أي توافها متوفي نفسك، قال: وهذا قول من جعل النفس والروح واحداً، لأنه قال في الحديث الآخر: إن الله قصص أرواحنا، قصص على أن المقصود هو الروح، ومن قال: النفس غير الروح تأول قوله: "أخذ بنفسي" أي اليوم الذي أخذ بنفسك. قال النووي: فإن قيل: كيف نام ﷺ مع قوله: يا بلال؟ فإجابته من وجهين: أحدهما، وأشهرهما أنه لا مفاة بينهما؛ لأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به، كالحديث والألم وغيرهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره، وإنما يدرك ذلك العين، والعين بائمة. والثاني: أنه كان له حالان: أحدهما: ينام فيه القلب، والثاني: لا ينام، وهو غالب أحواله، كذا في "التنوير" [٣٣/١، ٣٤].

اقتادوا أي ارتحوا، رد مسم. فإن هذا منزل حضرا فيه الشيطان، قال ابن رشيقي: قد علله بذلك، ولا يعلمه إلا هو، قال عياض: هذا أظهر الأقوال في تعليقه. قال القرطبي: أحد هذا بعض العلماء، فقال: من اتبه عن نوم في فائنة في سفر، فليتحوّن عن موضعه، وإن كان وادياً فليخرج عنه، وقيل: هو حاص بالنبي ﷺ.

فاقتادوها اختلفوا في معنى اقتيادهم وحروجه من ذلك الوادي، فقال أهل الحجاز: تشاء بالموضع التي ناهم فيه ما ناهم، فقال: هذا واد فيه شيطان، وذكر وكيع عن جعفر عن الزهري أن النبي ﷺ نام عن صلاة الفجر حتى صبت الشمس، فقال لأصحابه: ترحزوا عن المكان الذي أصابتكم فيه العقلة. وأما أهل العراق فرعموا أن ذلك كان لأنه اتبه حين طوع الشمس، ومن السنة أن لا يصلي عند طوعها ولا عند غروبها، كذا في "الاستذكار" [٣١٥/١].

شيئاً للطبراني من حديث عمران: "حتى كانت الشمس في كند السماء". **فَأَقَامَ الصلاة**. لأحمد: "فأمر بلالاً فأذن، ثم قام رسول الله ﷺ فصلّى ركعتين قبل الصبح وهو غير عجل، ثم أمره فأقام الصلاة، وقال عياض: أكثر رواية "امواً" في هذا الحديث اكنفوا على "أقام"، وبعضهم قال: فأذن أو أقام بالثك.

في الساعة التي نهي رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها: حين تطلع الشمس حتى ترتفع وتبيض، ونصف النهار حتى تزول، وحين تحمر الشمس حتى تغيب إلا عصر يومه، فإنه يصليها وإن احمرت الشمس قبل أن تغرب، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وعن بسر بن سعيد، وعن الأعرج العدوي المدني يحدثونه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها، ومن أدركها من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها."

= وأصحابنا لما رأوا أن علة النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة عامة جعلوها عامة في النوافل والفرائض وغيرها، وحصوا الذكر بالذكر في غير هذه الأوقات، وجوّروا أداء عصر يومه وقت الغروب بحديث: من أدرك ركعة من عصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدركها، لكن يشكل عليهم ورود من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها، وأجابوا عنه بأنه قد تعارض هذا الحديث وحديث النهي، فأسقطاهما ورجعا إلى القياس، وهو يقتضي جواز أداء عصر يومه عند الغروب؛ لأنه صار مؤذياً كما وجب، وعدم جواز صبح يومه في وقت الطلوع؛ لأن وجوبه كامل فلا يتأدى بالاقصص، وريادة تحقيقه في كتب الأصول، لكن لا مناص عن ورود أن التساقط إما يتعين عند تعدد الجمع وهو ممكن بوجوه عديدة لا نخفي للمتأمل.

في الساعة الح: قد أيده جماعة من أصحابنا منهم العيني وغيره بما ورد في حديث التعريس أنه رحمه الله ارغل من ذلك الموضع وصلى بعد ذلك ولم يكن ذلك إلا لأنه كان وقت الطلوع، وفيه نظر: أما أولاً: فلأنه قد ورد تعيين الاقتياد صريحاً بأنه موضع عملة وموضع حضور الشيطان فلا يُعدل عنه. وأما ثانياً: فلأنه ورد في رواية مالك وغيره 'حتى ضربتهم الشمس'، وفي بعض روايات البخاري [رقم: ٣٤٤]: لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس، وذلك لا يمكن إلا بعد الطلوع برمان، وبعد ذهاب وقت الكراهة.

إلا عصر يومه: احتراز عن عصر أمس؛ لأن وجوبه كامل، فلا يتأدى بالاقصص. **سر بن سعيد** المدني العابد، ثقة من التابعين، كذا قال الرزقي [٥٠/١] وغيره. **الأعرج** عبد الرحمن بن هرمز المدني.

أدركها: أي تمت صلاته وإن وقعت ركعة عند الطلوع وبعده.

باب الصلاة في الليلة الممطرة وفضل الجماعة

من الإمطار

١٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه نادى بالصلاة في سفر في ليلة ذات برد وريح، ثم قال: ألا صلّوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول: ألا صلّوا في الرحال.

قال محمد: هذا حسن،

نادى وكان مسافراً فأذن بمحل يقال له: ضحان - نفتح الضاد المعجمة، وسكون الجيم وبوين بينهما ألف - حمل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وقد أخرج البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع قال: أذن ابن عمر في ليلة باردة بضحان، كذا قال الرقائي. [شرح الزرقاني: ٢٢٢/١، ٢٢٣]

ثم قال: أي بعد الفراغ من الأذان "ألا" حرف تنبيه، "صلّوا في الرحال" أي البيوت والمارل، قال الطيبي: أي الدور والمسكن، رحل الرجل منزله ومسكنه، كذا في "مرقاة المفاتيح" [١٣٠/٣]، وقال الرافعي: ليس في الحديث بيان أنه متى ينادي المنادي بهذه الكلمة أ في خلال الأذان أم بعده، لكن الشافعي عرف من سائر الروايات أنه لا بأس بإدخالها في الأذان، فإنه قال في "الأم": أحب للإمام أن يأمر بهذا إذا فرغ المؤذن من الأذان، وإن قاله في أذانه فلا بأس. **كان يأمر** وفي البخاري [رقم: ٦٣٢]: كان يأمر مؤدماً يؤذن ثم يقول على إثره: "ألا صلّوا في الرحال"، في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر، وفي صحيح أبي عوانة: في ليلة باردة أو ذات مطر أو ريح.

يقول: فيه من الفقه الرخصة في التخلف عن الجماعة في الليلة المطيرة والريح الشديدة، وفي معنى ذلك كل عذر مانع وأمر مؤذ، والسفر والحضر في ذلك سواء. واستدل قوم على أن الكلام في الأذان جائز بهذا الحديث إذا كان مما لا بد منه، وذكروا حديث الثقفى أنه سمع منادي النبي ﷺ في ليلة مطيرة يقول إذا قال: حي على الفلاح قال: "ألا صلّوا في الرحال". واختلف أهل العلم فيه، فروى عن مالك جماعة من أصحابه كراهته، وقال: لم أعلم أحداً يقتدى به تكلم في أذانه، وكره رد السلام في الأذان، وكذلك لا يشمت عاطساً، فإن فعل شيئاً من ذلك، وتكلم في أذانه فقد أساء، ويبني على أذانه، قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري في ذلك نحو قول مالك، ورخصت طائفة الكلام في الأذان منهم الحسن وعروة وعطاء وقتادة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل، كذا في "الاستذكار" [٨٢/٤ - ٨٤]. **هذا حسن:** أي الإعلام بقوله: "ألا صلّوا في الرحال" حارج الأذان، وأما في الأذان: فظاهر كلام أصحابنا الميع منه، لكن قد ثبت ذلك من رسول الله ﷺ وأصحابه، منهم ابن عباس كما رواه أبو داود والبخاري وغيرهما، وقد خلط من استنبط منه جواز الكلام في الأذان؛ لأن هذه الزيادة قد ثبتت في الأذان في محلها، فصارت كأنها الأذان كزيادة "الصلاة خير من النوم".

وهذا رخصة، والصلاة في الجماعة أفضل.

وفي نسخة: هي

١٨٨ - أخرجه **مسند**، حدثنا **أبو النضر**، عن **بسر بن سعيد**، عن **زيد بن ثابت**،
لدي

قال: إن أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا صلاة الجماعة.

قال **محمد**: وهذا نأخذ، وكلّ حسن.

١٨٩ - **أخرجه مسند**، حدثنا **نافع**، عن **ابن عمر** قال: قال رسول الله ﷺ: "فضل

صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة."

وهذا أي ترك الجماعة في الرد والريخ ونحو ذلك رخصة للترقية مأ من صاحب الشرع، واحتياط العزيمة أفضل
لورود كثير من الأحاديث بالتشديد في ترك الجماعة والترغيب البالغ إليها.

أبو النصر هو سالم بن أي أمية، تابعي ثقة، ذكره الرقاي. [شرح الرقاي. ٣٧٨، ١] **ريد بن ثابت** أحد
كتاب الوحي من الراسخين في العلم. قال ابن عبد البر: هكذا هو في جميع الموطآت، موقوف على ريد،
وهو مرفوع عنه من وجوه صحاح. قلت. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي من طرق عن سالم
أبي النصر عن بسر بن سعيد عن ريد مرفوعاً به، وفيه قصة في سب الحديث، كذا في "التبوير" [١٥١/١].

في **بيوتكم** [لعمدتها عن الرياء، أو لتحصل البركة في البيوت، فتزل لها الرحمة، ويخرج عنها الشيطان] ظاهره
يشمل كل نفل، لكنه محمول على ما لا يشرع له التجميع، كالترابيح والعيد، وما لا يخص المسجد كالتحية.
وكل حسن كأنه يشير إلى أنه لا بأس بأداء النوافل في المسجد أيضاً إلا أن الأحسن المأخوذ به هو هذا.

صلاة الجمعة قال الشيخ سراج الدين النقيي: ظهر في شيء لم أسق إليه؛ لأن لفظ ابن عمر صلاة الجماعة،
ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة: صلاة الرجل في الجماعة، وعنى هذا فكل واحد من المحكوم
له بذلك صلى في جماعة، وأدى الأعداد التي تتحقق فيها الجماعة ثلاثة، وكل واحد منهم أتى خمسة وهي عشرة،
فتحصّل من مجموعته ثلاثون، فافتصر في الحديث على الفضل الرائد، وهي سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل
ذلك، وقال السيوطي في "التبوير" [١٥٠/١]: قد أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن ابن عباس قال: فصل صلاة
الجماعة على صلاة الواحدة خمس وعشرون درجة، فإن كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد، فقال رجل: وإن
كانوا عشرة آلاف؟ قال: نعم، وإن كانوا أربعين ألفاً، وأخرج عن كعب قال: على عدد من في المسجد، وهذا
يدل على أن التضعيف المذكور مرتّب على أقل عدد تحصل به الجماعة، وأنه يريد بريادة المصلين.

سبع وعشرين قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمسا وعشرين إلا ابن عمر، فإنه قال: سبعا وعشرين، =

باب قصر الصلاة في السفر

١٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني صالح بن كيسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: **فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر،**

- قال الحافظ ابن حجر [فتح الباري ١٧٢/٢]: وعنه أيضاً رواية "خمسة وعشرين" عند أبي عوانة في "مستدرجه"، وهي شاذة، وإن كان راويها ثقة، وأما غيره: فصح عن أبي هريرة وأبي سعيد في "الصحيح"، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن حزيمة، وعن أبي عبد الله بن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراح، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن ريد وريد بن ثابت وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية أبي هريرة لأحمد قال فيها: سبع وعشرون. قال: واختلف في أي العددین أرحح؟ فقيل: رواية الخمس لكثرة روايتها، وقيل: رواية السبع؛ لأن فيها زيادة من عدل حافظ، قال: ووقع الاختلاف أيضاً في ميم العدد، ففي رواية "درجة"، وفي أخرى "جرء"، وفي أخرى "ضِعْفًا" والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة. قال: ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى. وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع، بأن ذكر القليل لا يعمي الكثير، وبأنه أخبر بالخمسة ثم أعممه الله بالزيادة، وبالعرق نعال المصلي كان يكون أعلم أو أخشع، وبإيقاعها في المسجد أو في غيره.

صالح بن كيسان المدي مولى غفار، وثقه أحمد وابن معين، مات بعد ١٤٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٩].
فُرِضَت الصلاة. وللتيسري: فرض الله الصلاة حين فرضها. **ركعتين ركعتين** [راد أحمد في "مسند" (رقم. ١٩٨٧٨، ٤/٤٣٠)] فإنها كانت ثلاثاً لم تختلف الآثار، ولا اختلف أهل العلم بالآثر والخبر أن الصلاة إنما فرضت بمكة حين أسري بالنبي ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم عرج به إلى السماء، ثم أنابه جبريل من العبد، فصلّى به الصلوات لأوقاتها، إلا أنهم اختلفوا في هيأتها حين فُرِضت، فروى عن عائشة أنها فرضت ركعتين، ثم رُبد في صلاة الحضر فأكملت أربعاً، وبذلك قال الشعبي والحسن البصري في رواية ميمون، وروى ابن عباس أنها فُرِضت في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وقال نافع بن جبر بن مطعم - وكان أحد علماء قريش بالسبب وأيام العرب والفقهاء، وهو راوٍ عن ابن عباس، وهو روى عنه حديث إمامة جبريل -: إن الصلاة فُرِضت في أول ما فرضت أربعاً إلا المغرب والصبح، وكذلك قال الحسن البصري في رواية، وروى عن النبي ﷺ من حديث أنس بن مالك القشيري ما يدل على ذلك وهو قوله: "إن الله وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة"، والوضع لا يكون إلا من ثمة قبله، وفي حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر قال: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، كذا في "الاستدكار" [٦/٥٩، ٦٠].

فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر.

١٩١- أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان إذا خرج إلى خيبر قصر الصلاة.

١٩٢- أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً قصر الصلاة بذى الحليفة.

١٩٣- أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر خرج إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك.
أي سورة ذلك القدر

١٩٤- أخبرنا مالك، حدثنا نافع أنه كان يسافر.....

فزيد: بعد الهجرة، ففي البخاري [رقم: ٣٩٣٥] عنها: فرضت الصلاة ركعتين، فلما هاجر النبي ﷺ فرضت أربعاً. صلاة الحضر لابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢٧٣٨، ٤٤٧/٦]: فلما قدم المدينة ريد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وثركت صلاة المجر لطول القراءة وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار. وأقرت صلاة السفر احتج بظاهر هذا الحنمية وموافقهم على أن القصر في السفر عزيمة لا رحصة، وأجاب مخالفوهم بأنه غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، قاله الخطابي وغيره، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع، وعلى تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١٥/١].

إلى خيبر. وبين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلاً. حاجاً أي قاصداً الحج أو العمرة من المدينة إلى مكة. قصر الصلاة إلخ قال ابن عبد البر: كان ابن عمر يتبرك بالمواضع التي كان رسول الله ﷺ يزلها، ولما علم أنه في قصر العصر بذى الحليفة حين خرج إلى حجة الوداع فعل مثله. [شرح الزرقاني: ٤١٧/١] بذى الحليفة يضم الحاء المهملة وفتح اللام وإسكان الباء، ميقات أهل المدينة، وهو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سعة. كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للسوي رحمته الله ريم [بكسر الراء إسكان التحتية وميم] قال مالك: وذلك نحو من أربعة برد من المدينة، ولعبد الرراق عن مالك ثلاثون ميلاً من المدينة، ورواه ابن عقيل عن ابن شهاب قال: هي ثلاثون ميلاً، فيحتمل أن ريم موضع متسع فيكون تقدير مالك عند آجره، وعقيل عند أوله، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤١٧/١]

يسافر: قال الباجي: سمي الخروج إلى البريد ونحوه سفرًا مجازاً أو اتساعاً.

مع ابنِ عُمَرَ البريدَ فلا يَقْصُرُ الصلاةَ.

قال محمد: إذا خرج المسافر أتمَّ الصلاة إلا أن يريد مسيرة ثلاثة أيام كواامل بسير الإبل ومشى الأقدام، فإذا أراد ذلك قصر الصلاة حين يخرج من مصره، ويجعل البيوت خلف ظهره، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

البريد: هو كلمة فارسية يراد بها في الأصل البعل، وأصلها بريدة دم أي محذوف الدب؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وحُقِّفت، ثم سمي الرسول الذي يركب البريد بريدًا، والمسافة التي بين السكتين بريدًا، والسكة موضع كان يسكنه الفيوج المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبعد ما بين السكتين فرسحان، وقيل: أربعة، ومنه الحديث: لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة بُرْدٍ، وهي ستة عشر فرسحاً، والفرسح ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع، كذا في "هامة ابن الأثير" [١١٥/١، ١١٦].

إلا أن يريد الحج: احتلفوا فيه: فقالت طائفة من أهل الظاهر: يقصر في كل سفر ولو في ثلاثة أميال؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَفْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (الباء ١٠١) وروى مسلم [رقم: ١٥٨٣] وأبو داود [رقم: ١٢٠١] عن أنس: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر الصلاة، وهو أصح ما ورد في ذلك وأصرحه، وروى سعيد بن منصور عن أبي سعيد: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسحاً يقصر فيه الصلاة، وحمله أكثر العلماء على أن المراد به المسافة التي يتبدأ منها القصر لا مسافة السفر، وذهب مالك إلى أن أقل مدة السفر التي يقصر فيها أربعة برود، وبه قال الشافعي وأحمد وجماعة، وهي ستة عشر فرسحاً أي ثمانية وأربعون ميلاً، والمستند هم حديث: لا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برود، أخرجه الدارقطني [رقم: ٣٨٧، ١] والبيهقي والطبراني، وسنده متكلم فيه، لكنه مؤيد بفعل ابن عمر وابن عباس، كما أخرجه مالك والبيهقي وغيرهما: أنهما كانا يقصران في أربعة برود.

وذهب أصحابنا إلى التقدير بثلاثة أيام أحداً من حديث الصحيحين [البخاري رقم: ١٠٨٦، ومسلم رقم: ٣٢٥٨]: لا تسافر مرة ثلاثة أيام ولا مع ذي رحم محرر، ومن حديث: يمسح المقيم يوماً وسنة، ومسافر ثلاثة أيام وسنتين، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٠٢] عن سعد بن عبيد الله الطائي عن علي بن ربيعة قال: سألت ابن عمر إلى كم تقصر الصلاة؟ قال: تعرف السويدي؟ قلت: لا، ولكني قد سمعت بها قال: هي ثلاث ليال فواصل، فإذا خرجنا إليها قصرنا الصلاة، ولما كان السير مختلفاً باختلاف السائر والمركب اعتبروا السير الوسط وهو سير الإبل ومشى الأقدام، ولم يعتبروا سرعة القطع وبطؤه بعمر ذلك، وتفصيله في كتب الفقه.

حلف ظهره: هذا وقت حوار القصر؛ لما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق أن علياً خرج من البصرة فصلى أربعاً، وقال: إنا لو جاوزنا هذا الحَصَّ لصَلَّينا ركعتين وهو بيت من قصب.

باب المسافر يدخل المصّر أو غيره متى يُتِمّ الصلاة

١٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال: أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع مكثاً وإن حبسني ذلك اثني عشرة ليلة.

١٩٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أن عمر كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين، ثم قال: يا أهل مكة! أتمّوا صلاتكم فإننا قومٌ سفّو.

١٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقيم بمكة عشرًا فيقصّر الصلاة إلا أن يشهد الصلاة مع الناس فيصلي بصلاتهم.

أي صلاة تأتم

١٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة أنه سأل سالم بن عبد الله عن المسافر إذا كان لا يدري متى يخرج يقول: أخرج اليوم، بل أخرج غداً، بل الساعة، فكان كذلك حتى يأتي عليه ليل كثيرة أيقصر أم ما يصنع؟

لمرة الاستفهام

ما لم أجمع من أجمع على الأمر، عزم وصمم. مكثاً: لأن حكم السفر لم ينقطع. ركعتين: قال الناجي: كان عمر لا يستوطن مكة؛ لأن المهاجري ممنوع من استيطانها. ثم قال إلخ: قال أبو عمر: امتثل عمر فعل الرسول ﷺ. قال عمران بن حصين: شهدت مع رسول الله ﷺ الفتح، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: صلوا بصلواتكم، وهذا رواه الترمذي، وفي إسناده ضعف، كذا قال الرزقاني [شرح الرزقاني: ٤٢١/١]، وقال القاري بعد ذكر حديث عمران: لعل وجه قصره أنه كان عني قصد سفر مع أن من جملة هذه المدة أيام منى وعرفة. ويُشترط أن تكون بية الإقامة في بلدة واحدة. [فتح المعطى: ٢٥٤/١]، أقول: فيه خطأ واضح، فإن حديث عمران في فتح مكة وأيام منى إنما تكون في موسم الحج، وكذا يوم عرفة، ولم يكن هناك حج. سفر: بفتح فسكون جمع مسافر كركب وراكب.

أن يشهد أي يحضر صلاة الجماعة مع المقيم. متى يخرج أي من بلد هو فيه. أخرج اليوم أي يقصد الخروج اليوم فلا يتم له، ويقصد الغد أو الساعة فلا يتيسر له.

قال: يقصر وإن تمادى به ذلك شهراً.

قال محمد: نرى قَصَرَ الصلاة إذا دخل المسافرُ مَصْراً من الأمصار وإن عزم على المقام ^{الواو وصلية} إلا أن يعزم على المقام خمسة عشر يوماً فصاعداً، فإذا عزم على ذلك أتم الصلاة.

١٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عطاء الخراساني قال: قال سعيد بن المسيب:

وإن تمادى به إلخ: [أي استمر ذلك ولو إلى مدة كثيرة] لأن من هو على عزم السفر لم يُجمع بالإقامة وإن وقعت له ذلك مدة، والاعتبار للأعمال بالنيات فيباح له القصر، ولذلك كان النبي ﷺ يقصر عام الفتح إذا أقام على حرب هوازن مع أنه أقام سبعة عشر يوماً كما أخرج أبو داود وابن حبان من حديث ابن عباس، أو تسعة عشر يوماً كما أخرج أحمد والبخاري من حديثه، أو ثمانية عشر يوماً كما أخرج أبو داود والترمذي من حديث عمران، وأخرج البيهقي عنه قال: غزوتُ مع رسول الله ﷺ وشهدتُ معه الفتح، فأقام بمكة ثمانية عشر يوماً لا يصلي إلا ركعتين، يقول: يا أهل نجد! صبراً رباً فرباً فرباً، أو عشرين يوماً كما أخرج عبد بن حميد في "مسنده" من حديث ابن عباس.

وقال البيهقي: أصح الروايات في ذلك رواية تسع عشرة يوماً، وجمع بين الروايات السابقة باحتمال أن يكون في بعضها لم يُعَدَّ يومي الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر، وعدّها في بعضها وهي رواية تسع عشرة، وعد يوم الدخول دون الخروج وهي رواية ثمانية عشر، قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي": وهو جمع متين، وبقي رواية خمسة عشر شاذة لمحالفتها، ورواية عشرين وهي صحيحة الإسناد إلا أنها شاذة، ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الإسناد. وقد وردت بذلك آثار كثيرة، فأخرج عبد الرزاق أن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة، وروي عن الحسن: كما مع الحسن بن سمره ببعض بلاد فارس سنتين، فكان لا يجمع ولا يريد على ركعتين، وروي أن أنس بن مالك أقام بالشام شهرين مع عبد الملك بن مروان يصلي ركعتين، وفي الباب آثار آخر، ذكرها الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٩٢/٢]. مَصْراً: وإن كان وطنه الأصلي إذا كان هجره، ولذا لما دخل النبي ﷺ بمكة عام الفتح وعام حجة الوداع قصر، فإن لم يهجر أتم بمجرد دخوله.

عطاء الخراساني: هو عطاء بن أبي مسلم ميسرة، وقيل: عبد الله الخراساني أبو عثمان مولى المهلب بن أبي صفرة عني الأشهر، وقيل: مولى لهديل، أصله من مدينة بلخ من خراسان وسكن الشام، ولد سنة خمسين، وكان فاضلاً عالماً بالقرآن، عاملاً، وثقه ابن معين، ومات سنة خمس وثلاثين ومائة، أدخله البخاري في الضعفاء لقل القاسم ابن عاصم عن ابن المسيب أنه كذبه، ورده ابن عبد البر بأن مثل القاسم لا يخرج بروايته مثل عطاء أحد العلماء الفضلاء، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٢٠/١]

من أَجْمَعَ على إقامة أربعة أيام فليَتِمَّ الصلاة.

أي عزم ونوى

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، يقصر المسافر حتى يُجمع على إقامة خمسة عشر يوماً، وهو قول ابن عمر وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب.

٢٠٠ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي مع الإمام أربعاً، وإذا صلى لنفسه صلى ركعتين.

لأنه مسافر

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا كان الإمام مقيماً والرجل مسافراً، وهو قول أبي حنيفة.

أي المقتدي به

فليَتِمَّ الصلاة. قال مالك: وذلك أحب ما سمعت إليّ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وداود وجماعة.

قول ابن عمر إلخ: أما أثر ابن عمر فأخرجه المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٢٠١] عن أبي حنيفة، حدثنا موسى بن مسلم، عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال: إذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً فأتتم الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تطعن فاقصر، وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع، حدثنا عمرو بن ذر عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة، وأما أثر سعيد بن المسيب: فهو ما روي عن إبراهيم، عن داود عنه أنه قال: إذا أقام المسافر خمسة عشر يوماً أتم الصلاة، وما كان دون ذلك فليقصر، ذكره العيني [الباية: ١٨/٣، ١٩] وعارض به ما روي عنه من التحديد بأربعة أيام. وذكر صاحب الهداية أنه المأثور عن ابن عباس، قال الربيعي [نصب الراية: ١٩٠/٢] والعيني: أخرجه الطحاوي عنه، وعن ابن عمر قال: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقوم خمسة عشر يوماً فأكمل الصلاة وإن كنت لا تدري متى تطعن فاقصرها. وبما يدل على فساد التحديد بأربعة أيام ما أخرجه الأئمة الستة، عن أنس قال: خرجنا من المدينة إلى مكة مع النبي ﷺ، وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت: كم أقمتما ههنا؟ قال: أقمتما بها عشراً، ولا يقال: لعنهم عزموا على السر في اليوم أو الثاني أو الثالث وهكذا، واستمرّ بهم ذلك عشراً؛ لأن الحديث إنما هو في حجة الوداع، فتعين أنهم بوا الإقامة أكثر من أربعة أيام لأجل قضاء السك.

أنه كان. في نسخة: أنه إذا صلى كان يصلي مع الإمام معني يصلي أربعاً.

أربعاً: [لوجوب متابعة الإمام وترك الخلاف له، وإن اعتقد المأموم أن القصر أفضل، ولكن فضيلة الجماعة أكد] هذا هو السة المأثورة كما أخرجه أحمد [رقم: ٣١١٩، ٣٣٧/١] عن موسى بن سلمة قال: كما مع ابن عباس نمكة، فقلت: إنا إذا كنا معكم صلياً أربعاً، وإذا رجعنا إلى رحالنا صلياً ركعتين، فقال: تلك ستة أي القاسم

باب القراءة في الصلاة في السفر

٢٠١- أخبرنا مالك. حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يقرأ في السفر في الصبح بالعشر السور من أول المفصل يردّدهن في كل ركعة سورة.

قال محمد: يقرأ في الفجر في السفر ^{أي يكررها} **وَالسَّمَاءَ دَاتِ الْبُرُوجِ** ^(المروج: ١) **وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ** ^(الطارق: ١) ونحوهما.

باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر

٢٠٢- أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا عَجَلَ به السير.....

أول المفصل وهي من أول سورة الحجرات على الأشهر. **يقرأ الج** يشير إلى دفع ما يُتوهم من أثر ابن عمر أن السنة في السفر كالسنة في الحضر من قراءة طوال المفصل وهي من "سورة الحجرات" إلى **وَالسَّمَاءَ دَاتِ الْبُرُوجِ** وليس كذلك، فإن للسفر أثراً في التحفيف، فينتقل الوطيمة فيه من الطوال إلى الأوساط، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن سويد قال: خرجنا حجاجاً مع عمر فصلّى بنا الفجر بـ **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** ^(العيل: ١) و **وَاللَّهُ** ^(قريش: ١)، وعن ابن ميمون: صلى بنا عمر الفجر في السفر، فقرأ: **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ** ^(الكافرون: ١) و **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ^(الإخلاص: ١)، وعن الأعمش عن إبراهيم: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون في السفر بالسور القصار.

ونحوهما بل إن قرأ أقصر من ذلك جاز؛ لما روي أن النبي ﷺ صلى الصبح بالمعوذتين، أخرجه أبو داود [رقم: ١٤٦٢] والسنائي [رقم: ٩٥٢] وابن حبان [١٨١٨، ١٢٥/٥] والحاكم وأحمد [رقم: ١٧٣٣٥، ١٤٤/٤] والطبراني من حديث عقبة بن عامر.

إذا عجل به السير [بفتح العين وكسر الجيم، أسرع وحضر، ونسبة الفعل إلى السير مجاز] تعلق به من اشترط في الجمع الجدّ في السير، وردّه ابن عبد البر بأنه إنما حكى الحال التي رأى ولم يقل لا يجمع إلا أن يجده. [شرح الزرقاني: ٤١١/١] أورد البحاري في الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عمر، وهو مقيد بما إذا جدّ به السير، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائراً، وحديث أنس وهو مطلق، واستعمل البحاري الترجمة مطلقة إشارة إلى العمل بالمطلق، فكانه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا، كان سيره مجدداً أم لا، وهذا مما وقع الاختلاف فيه، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال قوم: لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة والمردلفة، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه.

جَمَعَ بين المغرب والعشاء.

٢٠٣ - أحمرنا ماث. حدثنا نافع: أن ابن عمر حين جمع بين المغرب والعشاء في السفر سار حتى غاب الشفق.

٢٠٤ - أحمرنا ماث. أخبرنا داود بن الحصين أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره، قال: كان رسول الله ﷺ يَجْمَعُ بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك.

= وأجابوا عما ورد من الأحاديث في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري، وتعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة، فهو كان على ما ذكره لكان أعظم صيقاً؛ لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة، وقيل: يختص الجمع من يحد في السير، قاله الليث، وهو القول المشهور عن ماث، وقيل: يختص بالسائر دون السار، وهو قول ابن حبيب، وقيل: يختص بمن له عذر، حكى ذلك عن الأوراعي، وقيل: يجوز جمع التأخير دون التقديم، وهو مروى عن مالك وأحمد، واختاره ابن حرم، كذا في "فتح الباري" [٢/٧٤٨، ٧٤٩].

جمع الجمع جمع تأخير، ففي "الصحيح" من رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه رأيت النبي ﷺ إذا أعججه السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما، ويئنه مسلم من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر بعد أن يعيب الشفق، ولعد الرزاق عن معمر، عن أيوب، وموسى بن عقبة، عن نافع: فأخر المغرب بعد دهاب الشفق حتى ذهب هوي من الليل، وللبحاري [رقم: ١٨٠٥] في "الجهاد" من طريق أسلم عنه: حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل، فضلى المغرب والعشاء، ولأبي داود [رقم: ٣٠٠٠] عن عبد الله بن دينار عنه: فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم.

حين جمع الجمع أخرج البخاري في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد [رقم: ٣٠٠٠] من رواية أسلم مولى عمر: "كنت مع ابن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل، فضلى المغرب والعشاء"، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر ووقت انتهاء السير والجمع.

أخبره الجمع قال ابن عبد البر: هكذا رواه أصحاب مالك مرسلاً إلا أنها مصعب في غير 'الموطأ' ومحمد بن المبارك الصوري ومحمد بن خالد ومطرفاً والحسين وإسماعيل بن داود المحرقى، فإنهم قالوا: عن مالك، عن داود، عن الأعرج عن أبي هريرة مسنداً. [شرح الزرقاني: ٤٠٨/١] يجمع جمع تقدم إن ارتحل بعد زوال الشمس، وجمع تأخير إن ارتحل قبل الزوال على ما روى أبو داود وغيره من معاد. إلى تبوك أي سفره في عروة تبوك، وهو اسم موضع على وزن شكور، وهي آخر غزواته وقعت سنة تسع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، والجمع بين الصلاتين أن تؤخّر الأولى منهما، فتصلى في آخر وقتها وتعجل الثانية فتصلى في أول وقتها. وقد بلغنا عن ابن عمر أنه صلى المغرب حين أخر الصلاة قبل أن تغيب الشفق، خلاف ما روى مالك.

٢٠٥ - أخبرنا مالك. حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر.

والجمع بين الصلاتين إلخ: هذا هو الجمع الصوري الذي حمل عليه أصحابنا الأحاديث الواردة في الجمع، وقد بسط الطحاوي الكلام فيه في "شرح معاني الآثار" [١١٩/١]، لكن لا أدري ماذا يفعل بالروايات التي وردت صريحاً بأن الجمع كان بعد دهاب الوقت، وهي مروية في صحيح البخاري وسنن أبي داود وصحيح مسلم وغيرها من الكتب المعتمدة على ما لا يخفى على من نظر فيها، فإن حمل على أن الرواة لم يحصل التمييز لهم فظنوا قرب خروج الوقت حروح الوقت، فهذا أمر بعيد عن الصحابة الناصين على ذلك، وإن اختير ترك تلك الروايات بإدعاء الخلل في الإسناد فهو أبعد وأبعد مع إحراج الأئمة لها، وشهادتهم بتصحيحها، وإن عورض بالأحاديث التي صرحنا بأن الجمع كان بالتأخير إلى آخر الوقت والتقدم في أول الوقت، فهو أعجب، فإن الجمع بينهما تخمها على اختلاف الأحوال ممكن، بل هو الطاهر، وبالجمل فالأمر مشكل، فتأمل، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

وقد بلغنا إلخ: لما ورد على تأويل الجمع الصوري بأنه وإن تيسر في حديث ابن عمر والأعرج بحسب الظاهر لكنه لا يتيسر في أثر ابن عمر، أحاط عنه بأنه قد بلغنا أنه جمع قبل غروب الشفق، فيكون جمعه أيضاً جمعاً صورياً. ولقائل أن يقول: ما أخرجه مالك سنده أصح الأسانيد لا اشتباه في طريقه، فيجمع بينه وبين هذا البلاغ باختلاف الأحوال، ولا يقدر ثبوت أحدهما في ثبوت الآخر.

أن تغيب الشفق. أخرج الطحاوي عن أسامة بن زيد عن نافع: أن ابن عمر جدّ به السير فراح راحة لم يسزل إلا للطهر والعصر، وأخر المغرب حتى صرح سالم "الصلاة"، فصمت ابن عمر حتى إذا كان عند عيبوبة الشفق نزل فجمع بينهما. [شرح معاني الآثار: ١٢١/١] ففي هذا الحديث أن نزوله للمغرب كان قبل أن يغيب الشفق، فاحتمل أن يكون قول نافع بعد ما غاب الشفق إما أراد به قرنه من عيبوبة الشفق لئلا يتضاد ما روي في ذلك، ثم أخرج عن العطاء بن خالد عن نافع: أقبلنا مع ابن عمر حتى إذا كان ببعض الطريق استصرح على زوجته ست أبي عبيد فراح مسرعاً حتى غابت الشمس، فودي بالصلاة فلم ينزل، حتى إذا كاد الشفق أن يعيب نزل فصلّى المغرب وغاب الشفق فصلّى العشاء، وقال: هكذا كما فعل مع رسول الله ﷺ إذا جدّ به السير.

الأمراء: جمع أمير، قال القاري: وكانوا هم الأئمة في الصدر الأول. [فتح المغطى: ٢٦٠/١] جمع: قال القاري: أي حذراً من فوت الجماعة. [فتح المغطى: ٢٦٠/١]

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، لا نجمع بين الصلاتين في وقت واحد إلا الظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعشاء بمزدلفة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهاهم أن يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة من الكناثر. أي أطراف محمكة

لا نجمع إلا استدل به أصحابنا منهم صحابي بأحاديث، منها قوله رحمته الله في سنة سبعتين لم يطرط في بطنه رحمته الله حتى يدخل وقت صلاة لأحد. أخرجه مسلم [رقم: ١٥٦٢] وغيره من حديث أبي قتادة في قصة بنة النعريس. ومنها ما أخرجه البخاري [رقم: ١٦٨٢] ومسلم [رقم: ٣١١٦] عن ابن مسعود قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة غير وقتها إلا جمع، فإنه جمع بين المغرب والعشاء جمع، وصلى صلاة الصبح من العبد قبل وقتها أي قبل وقتها بعداد. ومنها حديث من جمع بين صلاة من صلاة من بعد أن يبين أن وقت الكناثر، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٨] وحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً، وفي صريقه حسين بن قيس البرقي، قال أحمد. مبروث الحديث، وقال ابن معين وأبو زرعة ضعيف، وفي البخاري أحاديثه مسكرة جداً ولا نكتب حديثه، وفي تدر قضي. مبروث، وقال أحمد فيما فيه ابن خوري: كذاب

وفيه قول آخر سطرها من حجر في تهديد تهديد" [رقم: ١٥٨٥، ١٥٩٩]. وقال: حديث من جمع بين الصلاتين لا يضاعف عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له، وقد صح عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر. ومنها ما أخرجه حاكم عن أبي يعقوب، عن عمر قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكناثر، قال: وأبو العالية لا يسمع عن عمر، ثم أسند عن أبي قتادة أن عمر كتب إلى عامل له يلا من الكناثر الجمع بين الصلاتين إلا من عذر، ونهر من الخلف... الحديث، قال: وأبو قتادة أدرك عمر بعد قصة هدي لأول صار قوياً.

وأجاب المخبرون للجمع عن حديث ابن عباس وأثر عمر أنه على تقدير صحتهما لا يضر، فإنهما يدلان على الجمع من غير عذر، والمعد قد يكون بالسفر، وقد يكون بالمرض وغير ذلك، ونحن نقول به إلا أن هذا لا يتمشى فيما ذكره محمد ههنا من أثر عمر، فإنه ليس فيه تنقييد للعذر، وإنما أخص به عذر من عذر يجوز له الجمع إذا أراد ذلك، وأما إذا لم يكن له ذلك ولم يرد الجمع من ترك الصلاة عمد، أي أن دخل وقت الأخرى فهو آثم بلا ريب، وإنه يجمع الأحبار والآثار، والكلام في هذا المقام طويل من هذا موضعه والقدرة لتحقيق هو ثبوت الجمع عن رسول الله ﷺ حاة السفر والعذر فيسبتر **إلا الظهر والعصر** ورود جمع تنقده بعرفة، وجمع التأخير بمزدلفة بالأحاديث الصحيحة.

أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول.
أي الرواة العدول

باب الصلاة على الدابة في السفر

٢٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به، قال: وكان عبد الله بن عمر يصنع ذلك.

العلاء العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب أو أبو محمد الدمشقي، روى عن مكحول والرهري وعمرو بن شعيب، وعنه الأوراعي وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وغيرهما، قال ابن معين وابن المديني وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: كان من خيار أصحاب مكحول، وقال دحيم: كان مقدماً على أصحاب مكحول، ثقة مات ١٣٦هـ. كذا في "تهذيب التهذيب". **مكحول**: هو أبو عبد الله الهذلي الفقيه الدمشقي كثير الإرسال عن عبادة وأبي وعائشة وكنار الصحابة، قال أبو حاتم: ما رأيت أفقه من مكحول، وقد كثر الثناء عليه، وتوثيقه من البقاع كما بسطه في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٨٠٩١، ٥/٥١٠] و"ذكر الحفاظ"، مات ١١٣هـ، وقيل غير ذلك.

عبد الله بن دينار: قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة رواة "الموطأ"، ورواه يحيى بن مسلمة بن قعيب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. قال: والصواب ما في "الموطأ". [توير الخواص: ١/١٦٥، ١٦٦]

راحلته. [ماقة التي تصيح لأن تر تل] قال الحفاظ [فتح الباري: ٢/٧٤٣]: قد أحد هذه الأحاديث فقهاء الأمصار إلا أن أحمد وأنا ثور كانا يستحبان أن يستقل القنفة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، وقد أوجه الشافعية حيث سهل، واحتجة لذلك حديث الجارود عن أس أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقل ساقته القنفة، ثم صلى حيث توجهت ركابه، أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني [رقم: ٣، ١/٣٩٦] وحكى ابن بطال الإجماع على أنه لا يجوز أن يصلي المكتوبة على الدابة ما عدا ما ذكر في صلاة شدة الخوف.

واعلم أن احمهور ذهبوا إلى جوار التنفل على الدابة في السفر الطويل والقصر أحداً بإطلاق الأحاديث في ذلك، وحظه مالك بالسفر الطويل، قال الطبري: لا أعلم أحداً وافقه على ذلك، قال الحفاظ. ولم يتفق على ذلك عمه، وحقته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم يُقل عنه أنه سافر سافراً قصيراً فصنع ذلك، وقد ذهب أبو يوسف ومن وافقه في التوسعة في ذلك، فجوزوه في الحضر أيضاً، وقال به من الشافعية الإصطحري، كذا في "صياء الساري شرح صحيح البخاري". **قال**. عَقَبَ الموقوف بالمرنوع مع أن الحجة قائمة بالمرنوع بيان أن العمل استمر على ذلك، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٤٢٤]

٢٠٧ - أخبرنا **مسند**، أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر أن سعيداً أخبره: أنه كان مع عبد الله بن عمر في سفر، فكنت أسيرُ معه وأتحدثُ معه، حتى إذا خشيتُ أن يطلع الفجر تخلفت، فنزلتُ فأوترتُ ثم ركبْتُ فلحقته، قال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: يا أبا عبد الرحمن! نزلتُ فأوترتُ ^{عن مركوبي} وخشيتُ أن أصبح، فقال: أليس لك في رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أسوة حسنة؟ فقلت: بلى والله، قال: فإن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} كان يوتر على البعير.

أبو بكر بن عمر بن مكرم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب لم يوقف له على اسمه القرشي العدوي المدني، من الثقات، ليس له في "الموطأ" ولا في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد، كذا في "شرح الررقاني" [٣٦٠/١]. **سعد** بفتح السين، ابن يسار بتحتية مخفف السين، التابعي ثقة المدني، مات ١١٧ هـ، وقيل: قبله سنة، روى له الجماعة، كذا في "شرح الررقاني" [٣٦٠/١].

خلف أي بقيت خلفه وتركته معيته. **فاوترت** أي صليت الوتر على الأرض. **وحشيب** أي حفت طلوع الصبح فيفوت الوتر. **بلى والله** فيه الخلف على الأمر الذي يُراد تأكيدُه.

مؤثر على السير: استدلل به الشافعي ومالك وأبو يوسف وغيرهم على أن الوتر سنة وليس بواجب، وإلا لم يُعزَّز على الدابة من غير عذر، واحتجوا لأنِّي حبيبة في وجوب الوتر بأحاديث، منها: حديث: «...» [رقم: ٤٥٢] وأبو داود [رقم: ١٤١٨] والطبراني وأحمد [رقم: ٦٦٩٣] والدارقطني [رقم: ٣، ٣٢/٢] وابن عدي من حديث خارجة بن زيد وإسحاق بن راهويه، والطبراني من حديث عمرو بن العاص، والطبراني من حديث ابن عباس، والحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري، والدارقطني في 'عرائب مالك' من حديث ابن عمر، والطبراني في "مسند الشاميين" من حديث أبي سعيد الخدري بطرق يتقوى بعضها ببعض على ما بسطه الزيلعي وغيره، قالوا: من المعلوم أن المرید يكون من جنس المرید عليه، فيكون الوتر كالكتابة التي فرضها الله تعالى، لكن لما كان ثبوته مأخوذاً بآحاد قلنا بوجوهه دون افتراضه. ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٧١١] والسائي [رقم: ١٤٢٢] وابن ماجه [رقم: ١١٩٠] عن أبي أيوب مرفوعاً: «... أحب علي كل مسلم، فمن أحب - ... - أحب فستعمل، ومن أحب - ... - أحب». ورواه أيضاً أحمد وابن حبان [رقم: ٢٤٠٧، ١٦٧/٦] والحاكم، وقال: على شرطهما. ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٤١٩] والحاكم وصححه مرفوعاً: «... حق، فمن أحب - ... - أحب فستعمل» =

٢٠٨ - **أحمر مائل**: أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: رأيت أنس بن مالك في سفر يصلي على حماره، وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء برأسه من غير أن يرفع يديه. **أحمر مائل**: وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء برأسه من غير أن يرفع يديه.

٢٠٩ - **أحمر مائل**: أخبرنا نافع: أن ابن عمر لم يصل مع صلاة الفريضة في السفر التطوع قبلها ولا بعدها. **أي النوافل والسنن وغيرها**

ومها: حديث: ... أحمره مسلم من حديث أبي سعيد. ومها: ما أخرجه عبد الله بن أحمد عن أبيه بسنده أن معاذ بن جبل قدم الشام، فوجد أهل الشام لا يوترون، فقال لمعاوية: مالي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ... **غير أن يصح**: زاد البخاري [رقم: ١١٠٠] ومسلم [رقم: ١٦٢٠] عن ابن سيرين عن أنس: لولا أبي رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله. **لم يصل إلخ** اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر، واحتلفوا في استحباب النوافل الراتبة، فتركها ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور، ودليلهم الأحاديث العامة المطلقة في بدد الرواتب، وحديث صلواته ﷺ الصبحي يوم الفتح مكة، وركعتي الصبح حين ناموا حتى طلعت الشمس، وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب المس، والقياس على النوافل المطلقة، ولعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإن النافلة في البيت أفضل، أو لعله تركها في بعض الأوقات تسبها على جوار تركها، وأما ما يحتج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فجوابه: أن الفريضة متحتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما النافلة فهي إلى حيرة المكلف، فالرفق به أن تكون مشروعة، ويتحيز إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه، كذا في "شرح صحيح مسلم" للووي [٢٤٢/١].

قبلها ولا بعدها: وفي "صحيح مسلم" [رقم: ١٥٧٩] عن حفص بن عاصم: صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله، وجلس وجلسا معه، فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون. قال لو كنت مسحاً لأتممت صلاتي، صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك، ثم قرأ عبد الله بن عمر في السفر، قال البراء: سافرت مع رسول الله ﷺ ثمان عشرة سفرة، فما رأيته يترك الركعتين قبل الظهر، رواه أبو داود [رقم: ١٢٢٢] والترمذي [رقم: ٥٥٠] والمشهور عن جميع السلف جواره، وبه قال الأئمة الأربعة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني ٤٢٢/١]

إلا من جوف الليل، فإنه كان يصلي نازلاً على الأرض، وعلى بغيره أينما توجه به. قال محمد: لا بأس بأن يصلي المسافر على دابته تطوعاً إيماءً حيث كان وجهه، يجعل السجود أخفض من الركوع، فأما الوتر والمكتوبة فإيهما تُصليان على الأرض، وبذلك جاءت الآثار.

٢١٠ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حُصَيْن قال: كان عبد الله بن عمر يصلي التطوع على راحلته أينما توجهت به فإذا كانت الفريضة أو الوتر نزل فصلي.

إلا من جوف الليل - احتلوا في المسألة في السفر على ثلاثة أقوال أحدها: أصح مطلقاً، والثاني: الجواز مطلقاً، والثالث: يفرق بين أرواث فلا نصي. وبين النوافل المطلقة فتؤدى، وهو مذهب من عمر، كما ذكره ليوبي وغيره، وذكر الحافظ ابن حجر قولاً رابعاً: وهو الفرق بين الليل والنهار. [فتح الباري: ٢/٧٤٧] وعنه يدور ظاهر هذا لأثر أبي أرحرجه محمد، وقولاً خامساً: وهو ترك أرواث النبي قبل المكتوبة وأداء ما بعدها وغيرها من النوافل المطلقة كالتهجد والضحي وغير ذلك.

حيث كان وجهه: لقوله تعالى: ﴿وَتَسْمِعُونَ مَوْلَاكُمْ وَحَىٰ مَوْلَاكُمْ﴾ (سورة ١١٥) قال ابن عمر: كان النبي ﷺ يصلي على راحلته تطوعاً أينما توجهت به، ثم قرأ ابن عمر هذه الآية، وقال: في هذا أمرت، أخرجه مسلم [رقم: ١٦١٢] وابن أبي شيبة وعدد من حميد والترمذي [رقم: ٢٩٥٨] والسنائي [رقم: ٤٩١] وابن جرير وابن المنذر والنحاس في ناسخه والصابري والبيهقي، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والدارقطني وإسحاق وصححه عنه قال: أمرت ﴿وَتَسْمِعُونَ مَوْلَاكُمْ وَحَىٰ مَوْلَاكُمْ﴾ (سورة ١١٥) أن يصلي أينما توجهت به راحلته في التطوع.

فإذا كانت الفريضة إلخ: قد احتج من ابن عمر، وحكى مجاهد وحصين وغيرهما كما أخرجه المصنف أنه كان يركل بوتر، وكذا حكاه سعيد بن جبير، أخرجه أحمد بإسناد صحيح، وحكى سعيد بن يسار أنه رآه راحه عن بروه على الأرض كما أخرجه مالك، فأحد أصحابنا بالآثار الواردة في بروه بوتر، وشددوه بالأحاديث المرفوعة الواردة في بروه بوتر. وقال مخوِّرون لأدائه على الدابة: إنه لا تعارض ههنا؛ إذ يجوز أن يكون النبي ﷺ فعل الأمرين، فأحياناً أدى الوتر على الدابة، وأحياناً على الأرض. وافترى به من عمر، فتارة فعل كما رآه مجاهد وحصين، وتارة خلافه، وبؤيده ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢/٢٨٥] عن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن يافع قال: كان ابن عمر يوتر على الراحلة، وربما ركع فأوتر على الأرض، وذكر الطحاوي بعد ما أخرجه آثار بصريين، نحوه في ذلك عدداً أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ كان يوتر على الراحلة =

٢١١- قال محمد: أخبرنا عمر بن ذر الهمداني، عن مجاهد: أن ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين، لا يصلي قبلها ولا بعدها، ويحيي الليل على ظهر البعير أينما كان وجهه، وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض، فإذا أقام ليلة في منزل أحى الليل.

٢١٢- قال محمد: أخبرنا محمد بن أنان بن صالح، عن حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد قال: صحبتُ عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة، فكان يصلي الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة ويؤم برأسه إيماءً، ويجعل السجود أخفض من الركوع إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان ينزل لهما، فسألته عن ذلك فقال: كان رسول الله ﷺ إلى الأرض

= قبل أن يحكم بالوتر ويعلط أمره ثم أحكم بعد ولم يرحص في تركه، ثم أخرج حديث: إن الله أمركم بصلاة هي خير من صوم شهر سبعة من صلاة العشاء إلى صلاة الفجر أو من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء، من حديث جارية وأبي بصرة، ثم قال، فيجوز أن يكون ما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ من وطره على الراحلة كان منه قبل تأكيده إياه، ثم نسخ ذلك، وفيه نظر لا يحمي؛ إذ لا سبيل إلى إثبات السج بالاحتمال ما لم يُعبر ذلك نص وارد في ذلك.

عمر بن ذر - نصح العير ابن ذر - بفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المهملة، كذا صصحه الفتى في 'النعى' لا بكسر الدال المعجمة كما ذكره انقاري [فتح المعطى: ١/٢٦٥] ابن عبد الله بن رزارة - نصح الراء المعجمة - الهمداني نسبة إلى همدان بالفتح - قبية نزلت بالكوفة، قال اسمعالي: من أهل الكوفة، يروي عن عطاء ومجاهد، روى عنه وكيع وأهل العراق، مات سنة ١٥٠هـ، قال ابن حبان: كان مرجحاً. [الأسباب: ٥/٦٤٨] وفي 'التقريب' [رقم: ٤٨٩٣، ٣/٧١] عمر بن ذر بن عبد الله بن رزارة الهمداني بالسكون المُرهي الكوفي، أبو ذر ثقة، رمي بالإرجاء. **قبيل الفجر**: شلا يذهب وقت الوتر فيموت. **أحيى الليل**: صاهر هذا الأكثر أنه كان لا ينام بالليل، بل يحيي كله بالصلاة أو التلاوة أو الذكر أو غير ذلك، وهو أمر مشهور عنه من طرق أخر أخرجها أبو نعيم في 'حياة الأولياء' أو غيره، وفيه رد على من رجع أن إحياء الليل كله بدعة؛ لأنه لم يقل ذلك عن رسول الله ﷺ. وقد حققت الأمر في هذا البحث في رسالتي 'إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس بدعة'. **حماد بن أبي سليمان**: في أربع نسخ: عن حماد عن أبي سليمان، وهو غلط، والصحيح حماد بن أبي سليمان كما في كثير من نسخ الصحيحة. **نحو المدينة**: فوجهه كان على جهة مقابلة للمكة.

يفعله حيث كان وجهه يؤمُّ برأسه، ويجعل السجود أخفض من الركوع.

٢١٣- قال محمد: أخبرنا إسماعيل بن عياش، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه: أنه كان يصلي على ظهر راحلته حيث توجهت ولا يضع جبهته، ولكن يشير للركوع والسجود برأسه، فإذا نزل أوتر.

٢١٤- قال محمد: أخبرنا خالد بن عبد الله، عن المغيرة الضبي، عن إبراهيم النخعي: أن ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعاً، يؤمُّ إيماءً ويقراً السجدة فيؤمُّ، وينزل للمكتوبة والوتر.

نقله أي يصلي على الدابة سوى المكتوبة والوتر. **ونجعل السجود** مع هذا المرفوع يردّ على ابن دقيق العيد في قوله: الحديث يدل على الإيماء مطلقاً في الركوع والسجود معاً والعقهاء قالوا: يكون السجود أخفض من الركوع ليكون الدل على وفق الأصل، وليس في لفظ الحديث ما يشته ولا يفيقه، بقده الحافظ ابن حجر تحت ما أخرجه الحارثي عن عبد الله بن دينار قال: كان عبد الله بن عمر يصلي في السفر على راحلته أيما توجهت به يؤمُّ. [فتح الباري: ٧٤٢/٢] فظاهر قوله: والعقهاء إلح يدعي أنه لم يعد نصاً في ذلك مرفوعاً، ونص آخر وهو ما أخرجه الترمذي [رقم: ٣٥١] عن حابر، وقال: حسن صحيح، يعني النبي ﷺ في حاجة، فحنت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق، والسجود أخفض من الركوع.

أبيه هو عروة بن الزبير بن العوام. **خالد** الطاهر أنه خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو إهشم الواسطي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد وحيد الطويل وسليمان التيمي وأبي إسحاق الشيباني وغيرهم، وعنه وكيع وابن مهدي ويحيى القطان وغيرهم، وثقه ابن سعد وأبو زرعة والنسائي وأبو حاتم والترمذي، مات ١٧٩هـ، كذا في "تهذيب الكمال" للزبي. [رقم: ١٦٠٩، ٣٥١/٢]

المغيرة هو المغيرة - بصم الميم وكسر العين - ابن مقسم - بكسر الميم - الصبي - بفتح الصاد المعجمة وتشديد الناء - بسنته إلى صبة قبيلة، مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى، ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس، روى عن الشعبي والشعبي وأبي وائل، وعنه جرير وشعبة وزائدة وغيرهم، مات ١٣٦هـ على الصحيح، كذا في "الكاشف" [رقم: ٥٦٧٧، ١٥٢/٣] و"التقريب" [رقم: ٦٨٥١، ٤١١/٣].

ويقراً أي يقرأ آية السجدة في الصلاة فيؤمُّ لسجدة التلاوة.

٢١٥ - قال محمد: أخبرنا الفضل بن غزوان، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان أينما توجهت به راحلته صلى التطوع، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر ^{من دأبه}.

باب الرجل يصلي فيذكر أن عليه صلاة فائتة

٢١٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من نسي صلاة....

الفضل بن عروان هكذا وحدها في عدة نسخ صحيحة، والذي في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٣٩٨، ٤/٤٨٤] و"التقريب" [رقم: ٥٤٣٤، ٣/١٦٣] و"الكاشف" [رقم: ٤٥٤١، ٢/٣٧٢] الفصيل - مصغرا - ابن غزوان - بفتح الغين المعجمة وسكون الزاء المعجمة - ابن جرير الضبي مولاهم أبو الفضل الكوفي، روى عن سالم ونافع وعكرمة وغيرهم، وعنه ابنه محمد والثوري وابن المبارك ووكيع وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان وغيرهم، قُتل بعد سنة ١٤٠هـ.

كان يقول إلخ قال الزيلعي في "نصب الراية" [٢/١٦٢ - ١٦٤]: أخرج الدار قطني ثم البيهقي في "سنيهما" عن إسماعيل بن إبراهيم الترمذي، عن سعيد بن عبد الرحمن الحمصي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ من نسي صلاة فليذكرها، لا وهو مع الإمام فليست من صلاته، فذبح من صلاته فليست من نسي، ثم بعد أبي صلى مع الإمام. قال الدار قطني: رفعه الترمذي ووهب في رفعه [سنن الدار قطني رقم: ٢، ١/٤٢١] وراد في "كتاب العلل": والصحيح من قول ابن عمر هكذا رواه عبيد الله ومالك عن ابن عمر، وقال البيهقي: قد أسداه غير أبي إبراهيم الترمذي، وروى يحيى بن أيوب، عن سعيد بن عبد الرحمن، فوقفه، وهو الصحيح.

أما حديث مالك: فهو في "الموطأ"، وأما حديث يحيى بن أيوب فهو في "سنن الدار قطني" عنه، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن موقوفا، ورواه النسائي في "الكنى" عن الترمذي مرفوعاً، وقال: رفعه غير محفوظ، وأخبرني عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: سألت يحيى بن معين عن الترمذي، فقال: لا بأس به، وكذا قال أبو داود وأحمد: ليس به بأس، ونقل ابن أبي حاتم في "علله" عن أبي زرعة أنه قال: رفعه خطأ والصحيح وقفه، وقال عبد الحق في "أحكامه": رفعه سعيد بن عبد الرحمن الحمصي، وقد وثقه النسائي وابن معين، وذكر شيخنا الذهبي في "ميزانه" عن جماعة توثيقه، وقال ابن عدي في "الكامل": لا أعلم عن عبيد الله رفعه غير سعيد بن عبد الرحمن، وقد وثقه ابن معين، وأرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة، لكنه يهمل عندي يرفع موقوفاً ويوصل مرسلأ، لا عن تعمد، فقد اضطرب كلامهم فيه، فمنهم من ينسب الوهم في رفعه لسعيد، ومنهم من ينسبه للترمذي الراوي عن سعيد، وروى أحمد في "مسنده" والطبراني في "معجمه" من طريق ابن لهيعة، عن حبيب وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، أن النبي ﷺ صلى المغرب ونسي العصر، فقال لأصحابه: هل رأيتموني صليت العصر؟ قالوا: لا يا رسول الله، =

من صلاته، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فإذا سلم الإمام فليصل صلاته التي نسي، ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى.

التي صلاحها مع الإمام

قال محمد: وبهذا نأخذ إلا في خصلة واحدة: إذا ذكرها وهو في صلاة في آخر وقتها

= ما صليتها، فأمر المؤذن، فأذن ثم أقام فصلى العصر ونقص الأول، ثم صلى المغرب، وأعطه الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد في 'الإمام' بأن هيعة فقط وسند على وجوب الترتيب في مدونة حديث حابر أن عمر بن الخطاب يوم الخندق جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله! ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فقال رسول الله ﷺ: فمرنا إلى طحان فتوصاً رسول الله ﷺ وتوصاً، فصلى العصر بعد ما غربت الشمس، وصلى بعدها المغرب، أخرجه البخاري [رقم: ٥٩٦] ومسلم [رقم: ١٤٣٠].

فلم يذكرها فلا يقطع فحدوف وجوب الشرط **ثم ليصل الخ** به قال لأئمة الثلاثة، وقال الشافعي. يعتد بصلاته مع لإمام، ويقضي التي ذكر، كما ذكره الرافعي. [شرح الرافعي: ١/٤٧٦]

وهذا نأخذ وهو قول الشافعي والزهري وربيعة وربي الأضراري والليث، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد وإسحاق، وهو قول عبد الله بن عمر وقال ضاوس الترتيب غير واجب، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن القاسم وسحنون، وهو مذهب الظاهرية، ومذهب مالك وجوب الترتيب، لكن لا يسقط بالنسيان ولا ينقص الوقت ولا يكثره الفوات، كذا في شرح الإرشاد وفي 'شرح الجمع'. صحيح المعتمد عليه من مذهب مالك سقوط الترتيب بالنسيان، كما سقطت به كتب مذهبه، وعند أحمد لو ذكر غائبة في وقتيه بيمه، ثم يصلي الفائتة ثم يعيد الوقتية، وذكر بعض أصحابه أنها تكون نافلة، وهذا يبعد وجوب الترتيب.

واستدل صاحب 'الهدية' وغيره لمذهبه بما رواه اندر قطي [رقم: ٤٢١، ٢] ثم انتهى في سنيهما عن بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ من صلى ركعة من صلاة لم يذكرها مع الإمام لم يسمع الله من دعائه وسعدت حسنته، ثم قال: من صلى مع الإمام واستدل من يرى وجوب الترتيب أقصاه بقوله لا يسمع الله من دعائه من عباده، قال أبو بكر هو نازل، وأؤتة جماعة على معنى لا نافلة من عباده فربما. وقال ابن حوري: قد سمعته على أئمة الناس وما عرفنا له أصلاً، كذا في 'عمدة القاري شرح صحيح البخاري' [٥/٩١، ٩٢] يعني ٥٠، ولاس همام في 'فتح القدير' في هذا المبحث حقيقتان بقية منحصها ترجيح قول الشافعي، وكوب ما ذهب إليه أصحابنا وغيرهم من اشتراط أداء القضاء قبل الأداء نصحة لأداء عند سعة وقت وتذكر مستمراً لأنات شرط المقصود به بطي المستمره لتريادة عبر الواحد على القضاء، وهو خلاف ما نقرر في أصولهم، وقال ابن حزم المصري صاحب 'المحرر لرائق' شرح كسر ابدقائو وغيره في كتابه 'فتح العقار شرح انبار قول أصحابنا بأن الترتيب واجب بهوت الحوار بهوته مشكوك حذاً ولا دليل عليه، وعظامه في 'فتح القدير' [١/٤٢٢، ٤٢٣].

يَخَافُ إِنْ بَدَأَ بِالْأَوَّلَى أَنْ يَخْرُجَ وَقْتُ هَذِهِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَهَا، فَلْيَبْدَأْ بِهَذِهِ الثَّانِيَةِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يَصْلِيَ الْأَوَّلَى بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ.

باب الرَّجُلُ يَصْلِي الْمَكْتُوبَةَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يُدْرِكُ الصَّلَاةَ

أَيَّ فِي الْجَمَاعَةِ

أَيَّ مُفْرَدًا

٢١٧ - أَحْبَبْنَا مَالَكَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ رَحْلٍ مِنْ بَنِي الدَّيْلِ يُقَالُ لَهُ: بُسْرُ الْعَدَوِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، قَالَ: فَأَذِنَ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنُ مُحَجَّجٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنَ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي، وَالرَّجُلُ فِي مَجْلِسِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ ... الَّذِينَ صَلُّوا مَعِيَ"

فليبدأ: لأن من انتهى بليتين يختار أهونهما. **الدليل:** بكسر الدال وسكون الياء عند الكسائي وأبي عبيد ومحمد بن حبيب وغيرهم، وقال الأصمعي وسيبويه والأحفش وغيرهم: الدُّثْلُ بضم الدال وكسر الهمزة وهو ابن بكر ابن عبد مناف من كنانة، كذا قال الررقاني [شرح الررقاني: ٣٨٣/١] **بسر:** تانعي صدوق، كذا في "التقريب" [رقم: ١٦٩/١، ٦٦٨]. **عن أبيه:** [محجج بن أبي محجج الديلمي، صحابي قليل الحديث، قاله الررقاني (شرح الررقاني: ٣٨٣/١) ووسطه القاري بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الحيم. (فتح المعطى: ٢٧١/١)] محجج الديلمي من بني الدليل بن بكر بن عبد مناة، معدود في أهل المدينة، روى عنه ابنه بسر بن محجج، ويقال: بسر بن محجج، وقال أبو نعيم: الصواب بسر، وذكر الطحاوي عن أبي داود البرسي عن أحمد بن صالح المصري قال: سألت جماعة من ولده ومن رهطه، فما اختلف عليّ منهم أثناء أنه بسر كما قال الثوري، قال أبو عمر: ما كنت يقول: بسر، والثوري يقول: بسر، والأكثر على ما قال مالك، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [رقم: ٢٣٣٧، ٤/٤١٩].

أنه كان إلخ: هذا الحديث أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" والسنائي وابن حريمة والحاكم كلهم من رواية مالك، عن زيد بن أسلم، وأخرج الصوري عن عبد الله بن سرجس مرفوعاً: إذا صلى أحد في بيته ثم دخل المسجد والقوم يصومون فيصل معهم وتكون له نافلة. **والرجل في مجلسه:** هذا الرجل هو محجج نفسه، قد أجهم نفسه لما أخرجه الصحاوي من طريق ابن جريح عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجج عن أبيه عن النبي ﷺ أنه رآه وقد أقيمت الصلاة، قال: فجلست وم أقم للصلاة فلما قضى صلاته، قال لي: أأنت مسلماً؟ قلت: بلى، قال: ما منعك أن تصلي معاً؟ فقلت: قد كنت صليت مع أهلي، فقال: صل مع الناس وإن كنت قد صليت مع أهلك، وأخرج من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن ابن محجج عن أبيه قال: صليت في بيتي الطهر أو العصر ثم خرجت إلى المسجد، ودخلت ورسول الله ﷺ جالس وحوله أصحابه ثم أقيمت الصلاة إلخ. [شرح معاني الآثار: ٢٤٩/١]

أَلَسْتُ رَجُلًا مُسْلِمًا؟" قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي قَدْ كُنْتُ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ."

٢١٨ - أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْمَغْرِبِ أَوْ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُمَا فَلَا يَعِيدُهُمَا غَيْرَ مَا قَدْ صَلَّاهُمَا.

أَلَسْتُ: قَالَ الْبَاحِيُّ: يَحْتَمِلُ الِاسْتِفْهَامَ، وَيَحْتَمِلُ التَّوْبِيخَ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ. قَدْ كَسَبَ فِيهِ: أَنَّ مَنْ قَالَ: صَلَّيْتُ يُؤَكِّلُ إِلَى قَوْلِهِ لِقَوْلِهِ ... مِنْهُ قَوْلُهُ: صَلَّيْتُ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. [شرح الررقاني: ٣٨٤/١]

كَانَ يَقُولُ الْح: عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنْ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِكَ ثُمَّ أَدْرَكَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الْإِمَامِ فَصَلِّ مَعَهُ غَيْرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ، فَإِذَا لَمْ يَصَلِّا مَرَّتَيْنِ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالْعَصْرُ فِي حُكْمِ الصُّبْحِ، وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: إِذَا أَعَادَ الْمَغْرِبَ شَفَعَ بَرَكَةً، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى فَرَصٍ وَقَوَعِهِ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اِقْتَصَرَ عَلَى الثَّلَاثِ. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي الطَّهْرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ فَيَصَلِّي مَعَهُمْ، فَأَيُّهُمَا صَلَاتُهُ؟ قَالَ: الْأَوَّلَى مِنْهُمَا صَلَاتُهُ، وَعَنْ عَلِيٍّ فِي الَّذِي يَصَلِّي وَحْدَهُ، ثُمَّ يَصَلِّي فِي الْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: صَلَاتُهُ الْأَوَّلَى، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَأَمَّا مَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ [رقم: ٥٧٩] وَالسَّائِي [رقم: ٨٦٠] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْبَلَاظِ، وَهُمْ يَصْنُونَ، فَنُتِ: أَلَا تَصَلِّي مَعَهُمْ؟ قَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ إِيَّيْكُمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تَصَلُّوا مَعَهُمْ إِلَّا إِنْ كُنْتُمْ تَصَلُّونَ مَعَهُمْ. فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الَّذِي يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ ثُمَّ يَدْرِكُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ أَيُّهُمَا يَجْعَلُ صَلَاتَهُ؟ فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، يَجْعَلُ أَيُّهُمَا شَاءَ، وَقَالَ مَالِكٌ: هَذَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ إِذَا أَذَى كَتَبْتَهُمَا عَلَى وَجْهِ الْفَرْضِ، أَوْ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ فَلَا يَعِيدُ، قَالَ ابْنُ أَهْمَامٍ: وَفِيهِ بَقِي لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ بِإِبَاحَةِ الْإِعَادَةِ مُطْلَقًا وَإِنْ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَذَا فِي "سُنَنِ الْأَنْبَاءِ فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ" لِعَلِيِّ الْقَارِي.

فَلَا يَعِيدُ هُنَا: لِلْبَهِي عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَلِأَنَّ النَّافِلَةَ لَا تَكُونُ وَتَرًا، وَإِنِ هَذَا ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ، وَلَا يَرِدُ الْبَهِيُّ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ بَعْدَ الْإِصْفَارِ، وَذَهَبَ أَبُو مُوسَى وَالْعِمَّانُ بْنُ مَقْرَرٍ وَطَائِفَةٌ إِلَى مَا قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ مَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَهَا كَانَتْ شَفْعًا فَيَا فِيمَا مَرَّهَا وَتَرِ صَلَاةَ النَّهَارِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْمَعِيرَةُ: تَعَادُ الصُّبُوتِ كَتَبَهَا لِعُمُومِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَعِيدُ الصُّبْحَ وَلَا الْعَصْرَ وَلَا الْمَغْرِبَ، كَذَا فِي 'شرح الزرقاني' [٣٨٦/١].

٢١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عفيف بن عمرو السهمي، عن رجل من بني أسد أنه سأل أبا أيوب الأنصاري، فقال: إني أصلي ثم آتي المسجد فأجد الإمام يصلي، أفأصلي معه؟ قال: "نعم، صل معه، ومن فعل ذلك فله مثل سهم جمع" أو "سهم جمع". قال محمد: وبهذا كله نأخذ، ونأخذ بقول ابن عمر أيضاً

عفيف مقبول في الرواية، كذا ذكره في "التقريب" [رقم: ٤٦٢٨، ٢٢/٣]. أبا أيوب: اسمه خالد بن زيد بن كبيب بن ثعلبة بن عبد بن عوف بن عزم بن مالك بن النجار، شهد بدرًا وأحدًا والحدق وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ. وتوفي بالقسطنطينية من أرض الروم سنة ٥٠هـ، وقيل: ٥١هـ في إمارة معاوية، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٦١٨، ٩/٢، ١٠]. صل معه: هذا الحديث موقوف، له حكم الرفع، وقد صرح برفعه بكبير عن عفيف، رواه أبو داود. مثل سهم جمع: قال الناجي: قال ابن وهب: معناه له سهمان من الأجر، وقال الأحفش: الجمع الجيش، قال الله تعالى: ﴿سَبَّحَهُمْ جَمْعًا﴾ (الفر: ٤٥) قال: و سهم الجمع هو السهم من العيمة، قال الناجي: ويحتمل عندي أن ثوابه مثل سهم الجماعة من الأجر، ويحتمل أن يريد به مثل سهم من بيت بمزدلفة في الحج؛ لأن جمعاً اسم مزدلفة، حكاه سحون عن مطرف ولم يعجمه، كذا في "التوير" [١٥٤/١].

وبهذا كله يأخذ: أي إذا صلى الرجل في أهله ثم دخل المسجد فليصل به معهم فيكون له نافلة؛ لما مر من الأخبار، ولما أخرجه مسلم [رقم: ١٤٦٥] عن أبي ذر: "أن رسول الله ﷺ قال له: **كُتِبَ عَلَيْكَ أَنْ تَصَلَّيَ مَعَهُمْ** فقال: **كَيْفَ أَصَلُّ مَعَهُمْ**؟ قال: **فَمَا تَأْمُرُنِي؟** قال: **صَلِّ مَعَهُمْ مَرْفُوعًا**، لا تصلي صلاة من مدين، ودفعها بعضهم بأنه محمول نحوه من حديث ابن مسعود، وفي الباب أحاديث كثيرة، ويعارضها ما أخرجه أبو داود [رقم: ٥٧٩] والسنائي [رقم: ٨٦٠] وابن جرير وابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً: **لَا صَلَاةَ مَعَهُمْ مَدِينًا**، ودفعها بعضهم بأنه محمول على ما إذا صلى أولاً في جماعة فلا يعيد مرة أخرى، وفيه أنه أخرج الترمذي وابن حبان [رقم: ٢٣٩٨، ١٥٨/٦] والبيهقي عن أبي سعيد الخدري: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر فدخل رجل فقام يصلي الظهر، فقال: **لَا رَحِمَ يَتَصَدَّقَ عَلَى هَذَا** وفي رواية للبيهقي: أن الداخل هو عليّ فقام أبو بكر فصلى خلفه، وكان صلى مع النبي ﷺ، فهذا صريح في حوار إعادة الصلاة بالجماعة بعد أدائها بالجماعة، فالأولى في دفع المعارضة أن يقال: معناه لا تصلوا على وجه الافتراض بأن تجعلوا كليهما فريضة، بل الأولى فريضة والثانية نافلة.

بقول ابن عمر: ويشيده ما أخرجه الطحاوي عن ناعم مولى أم سلمة قال: كنت أدخل المسجد لصلاة المغرب فأرى رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ جلوساً في أحر المسجد والناس يصلون فيه، قد صلوا في بيوتهم. [شرح معاني الآثار: ٢٥٠/١]

أن لا نعيد صلاة المغرب والصبح؛ لأن المغرب وتر، فلا ينبغي أن يصلي التطوع وترًا، ولا صلاة تطوع بعد الصبح، وكذلك العصر عندنا، وهي بمنزلة المغرب والصبح، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

لا نعيد. فإن أعاد صلاة المغرب لأمر عرصه فليشتمع بركعة كما أخرج عنه ابن أبي شيبة عن علي، واصحابي عن إبراهيم النخعي، وبه صرح محمد في "كتاب الآثار" [ص: ١٨١].

والصبح: يرد عليه ما أخرج أبو داود [رقم: ٥٧٥] والترمذي [رقم: ٢١٩] والسنائي [رقم: ٨٥٨] وأحمد [رقم: ١٧٥٠٩، ١٦٠/٤] والدارقطني [رقم: ١، ٤١٣/١] وإسحاق، وصححه ابن السكيت كلهم من طريق العلاء بن عطاء، عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجتَه، فصليتُ معه الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته وأخبر إذا هو برحيل في آخر القوم لم يصلوا معه، فقال: عني هما، فجئ، هما، ترعد فرائضهما فقال: ما معكما أن تصلَّ معنا فقالا: يا رسول الله! إنا كنا قد صلينا في رحابنا، قال: فلا تفعل، رد صلتكما في رحابكما ثم أتتكما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكم نافعة

وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف إسناده مجهول قاله الشافعي، قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له روى غير أنه ولا لاسه جابر غير العلاء، وفيه أن العلاء من رجال مسلم ثقة، وجابر وثقه السنائي وغيره، وقد تابع العلاء عن جابر عبد الملك بن عمير، أخرج عنه ابن ماجة في "كتاب المعرفة"، كما ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث إمامي"، وقد يخاف بأن هذا الحديث لعله قبل حديث النبي عن التطوع بعد صلاة الصبح، وفيه أن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، فالأولى في الجواب أن يقال: قد عارض هذا الحديث حديث النبي ورجحنا حديث النبي؛ لأن آخره مقدم على أبيح احتياطاً، وفي المقام كلام ليس هذا موضعه.

المغرب وتر: إذ لم يشرع لنا التطوع وترًا، وهذا التعليل أحسن من تعليل مالك بأنه إذا أعاده كانت شفعا، قاله ابن عبد البر [شرح الررقاني: ٣٨٦/١] وكذلك العصر. لكرهه التطوع بعد صلاة العصر ما مر من لأحاديث.

باب الرجل تحضره الصلاة والطعام بأيهما يبدأ

٢٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يُقَرَّب إليه الطعام، فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته، فلا يَعَجَلُ عن طعامه حتى يقضي منه حاجته. قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، ونحبُّ أن لا تَتَوَخَّى تلك الساعة.

باب فضل العصر والصلاة بعد العصر

٢٢١ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن السائب بن يزيد: أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكدر بن عبد الله في الركعتين بعد العصر.

بأيهما يبدأ: الحديث فيه مشهور بلفظ: **بَدَأَ** فَمِنَ صَلَاةٍ حِينَ الْعِشَاءِ فَادَّعَى الْعَصْرَ. رواه أحمد [رقم: ١٣٤٣٦، ٢٣٠/٣] والبخاري [رقم: ٥٤٦٣] ومسلم [رقم: ١٢٤١] والترمذي [رقم: ٣٥٣] والسنائي [رقم: ٨٥٣] وابن ماجه [رقم: ٩٣٣] عن أنس، والشيخان [البخاري رقم: ٦٧٣، ومسلم رقم: ١٢٤٤] عن ابن عمر، وابن ماجه [رقم: ٩٣٥] عن عائشة، والحكمة في ذلك أن لا يكون الحاضر مشغولاً به، فالأكل المخلوط بالصلاة خير من الصلاة المخلوطة بالأكل، هذا إذا كان الوقت وسعاً، والتوجه إلى الأكل شاعلاً، كذا في "سند الأنام" شرح مسند الإمام أبي حنيفة لعلي القاري. **فلا يعجل الخ** استدلل بعض الشافعية وإحسانه بقوله ﷺ: **صَبَّحَ عَشْرًا أَحَدُكُمْ وَأَقَامَتِ الصَّلَاةَ فَنَدَبَ الْعِشَاءَ**، على تخصيص ذلك لمن لم يبدأ، وأما من شرع فيه، ثم أقيمت الصلاة فلا يتمادى، بل يقوم إلى الصلاة، لكن صبيح ابن عمر يبطل ذلك، قال النووي: وهو الصواب، وتعقبه بأن صبيح ابن عمر احتجاره، وإلا فالطريق إلى المعنى يقتضي ذلك؛ لأنه قد يكون أحده من الطعام ما يدفع به شغل البال، كذا في "إرشاد الساري" [٤١٠٢]. **يقضي**. أي يهرع من أكله حسب قصده.

ونحب: أي يسعى أن لا يقصد تلك الساعة أي ساعة إقامة الصلاة بالشغل بالطعام، بل يهرع عنه قبل ذلك. **يضرِبُ المنكدر**: [القرشي التميمي المدي، مات سنة ٨٠هـ] فيه ما كان عليه عمر من تفقد أمر من استرعاه الله، وكذلك يرمي للأمراء والسيلاطين. **في الركعتين** مذهب مالك في ذلك هو مذهب عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة رَوَوْا عن رسول الله ﷺ أنه هَمَى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب، وحسبك نصر عمر على ذلك بالدرة ولا يكون ذلك إلا عن بصيرة، وكذلك ابن عباس روى الحديث في ذلك عن عمر، وقال بطاهره وعمومه، وقال الشافعي: إنما الهوى بعد الصبح والعصر عن التطوع المتأخر والمأخرة =

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا صلاة تطوع بعد العصر، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٢٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرني نافع، عن ابن عمر قال: الذي يفوته العصر كأنما وتر أهله وماله.

وأما الصلوات المفروضة والمستنونة فلا، وقال آخرون: التطوع بعد العصر جائز؛ لحديث عائشة: ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر، وأما بعد الصبح فلا، وهذا قول داود بن علي، وقال آخرون: لا يصلى شيء من الصلوات بعد العصر وبعد الصبح إلا عصر يومه، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، كذا في "الاستذكار" [٣٨٤/١ - ٣٨٧].

لا صلاة تطوع: وأما الفائتة وعصر يومه فحائز أداؤه.

قال: هكذا وجدته موقوفاً في نسخ عديدة، وفي "موطأ يحيى" هو مرفوع **الذي يفوته** قال السيوطي في "التنوير" [٢٩/١، ٣٠]: اختلف في معنى الموات في هذا الحديث، فقيل: هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار، وقيل: أن تفوت بغروب الشمس، قال الحافظ مغلطي: في "موطأ ابن وهب" قال مالك: تفسيره ذهب الوقت، وقال ابن حجر: قد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث من طريق ابن جريح عن نافع، وزاد في آخره قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم، قال: وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أو، وقد ورد مصرحاً برفعه فيما أخرجه ابن أبي شيبة عن هشيم، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: من ترك عصر حتى غاب شمس من غير عذر فإنه وتر أهله وماله، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث، قال فيه: وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، أخرجه أبو داود، وقال الحافظ: لعله مني عن مذهب في حروح وقت العصر، وقالت طائفة: المراد فواتها في الجماعة، وروي عن سام: أنه فيمن فاتته ناسياً، ومشى عليه الترمذي، و"الداودي: إنما هو في العامد، قال النووي: هو الأظهر.

العصر: اختلف في تخصيص صلاة العصر، فقيل: نعم لزيادة فضلها، ولأنها الوسطى، ولأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وحرصهم على قضاء أشغالهم، ولاجتماع المتعاقبين فيها، وهذا ما رجحه الراعي في "شرح المسند" والنووي في "شرح مسلم" [٢٢٦/١]. وتر. معناه عند أهل الفقه واللغة أنه كالذي يُصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وتر، والتر الحباية التي يطلب ثأرها، فيجتمع عليه عثمان: غم المصيبة، وغم مقاساة طلب الثأر، ولذا قال: وتر، ولم يقل: مات، كذا في "الاستذكار" [٢٧٥/١].

أهله وماله: قال النووي [شرح مسلم: ٢٢٦/١]: روي نصب اللامين ورفعها والنصب هو الصحيح المشهور على أنه مفعول ثان، ومن رفع فعلى ما لم يُسم فاعله، ومعناه انتزع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك، وأما على النصب. فقال الخطابي وغيره: معناه نقص أهله وماله وسلمهم، فبقي وتراً بلا أهل ومال، فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله، كذا في "التنوير" [٣١/١].

باب وقت الجمعة وما يُستحب من الطيب والدهان

٢٢٣- **أحربنا مالك**، أخبرني عمِّي أبو سهيل بن مالك، عن أبيه قال: كنت أرى طنفسةً لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشي ^{أخي علي وجعفر} الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب إلى الصلاة يوم الجمعة، ثم نرجع فنقيل قائلة الضحاء.

٢٢٤ - **أحربنا مالك**، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا وهو **مدَّهَنٌ متطَّيبٌ** إلا أن يكون مُحَرَّمًا. ^{أي لا ينهب}
فإن الحرم ممنوع عنه

والدهان: بكسر الدال مصدر دهنه ككتاب لكتبه، وفي نسخة: الدهس وهو بالفتح أيضاً مصدر. **طنفسة** بكسر الطاء والفاء وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء: البساط الذي له حمل رقيق، ذكره في "النهاية"، كذا ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ٢٧/١] **فإذا غشي الخ** قال في "فتح الباري": هذا إسناد صحيح، وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد الزوال، وفهم بعضهم عكس ذلك، ولا يتجه ذلك إلا إذا حمل على أن الطنفسة كانت تُفرش خارج المسجد، وهو بعيد، والذي يظهر أنها كانت تُفرش له داخل المسجد، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلاً. [فتح الباري: ٤٩٧/٢، ٤٩٨]

ظل الجدار: روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن عمه عن أبيه فقال فيه: كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي، فإذا أدرك الظل الطنفسة خرج عمر فصلى الجمعة، ثم نرجع فنقيل، وروى حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عامر بن أبي عامر: أن العباس كانت له طنفسة في أصل جدار المسجد عرصها ذراعان أو ذراعان وثلاث، وكان طول الجدار ستة عشر ذراعاً إلى ثمانية عشر، فإذا نظر إلى الظل قد جاوز الطنفسة أدن المؤذن، وإذا أدن المؤذن نظرنا إلى الطنفسة، فإذا الظل قد جاوزها. والمعنى في طرح الطنفسة لعقيل عند الجدار الغربي من المسجد أنه كان يجلس عليها، ويجتمع عليه، وأدخل مالك هذا الحديث دليلاً على أن عمر لم يكن يصلي الجمعة إلا بعد الزوال رداً على من حكى عنه وعن أبي بكر أنهما كانا يصليان الجمعة قبل الزوال، كذا في "الاستذكار" [٢٤٨/١، ٢٤٩]. **فقليل** أي أنهم كانوا يقيمون في غير الجمعة قبل الزوال وقت القائلة ويوم الجمعة يشتغلون بالغسل وغيره فيقبلون بعد صلاتها القائلة التي يقيمونها في غير يومها قبل الصلاة.

الضحاء: قال البوني: بفتح الضاد والمد، هو اشتداد النهار، فأما بالصم والقصر فعند طلوع الشمس، مؤث. **مدَّهَنٌ** قد مر ما يدل على استحباب ذلك في "باب الاغتسال يوم الجمعة".

٢٢٥ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا الزهري، عن السائب بن يزيد: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه

زاد النداء الثالث يوم الجمعة.

قال محمد. وهذا كله نأخذ، والنداء الثالث الذي زيد هو النداء الأول، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

راد النداء الثالث **الح** حدثنا آدم قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة - عند ابن خزيمة: كان ابتداء الأذان الذي ذكر الله في القرآن يوم الجمعة، وعنده أيضاً من طريق آخر: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة. قال ابن خزيمة: يريد الأذان والإقامة - أوله إذا جلس الإمام على المنبر - في رواية لابن خزيمة: إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة، وعند الطبراني كان يؤذن بلال على باب المسجد - على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان - أي خليفة - وكثر الناس، زاد النداء الثالث - ولابن خزيمة: فأمر عثمان بالأذان الأول، ولا مسافة بينهما؛ لأنه باعتبار كونه مريداً يسمى ثالثاً، واعتبار كونه مقدماً يسمى أولاً - على الرواء بفتح الزاء وسكون الواو بعدها راء مهملة ممدودة، قال المصنف: الزوراء موضع بالسوق بالمدينة، قال الحافظ: ما فسره به الرواء هو المعتمد، وحزم به ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب المسجد، وفيه نظري؛ لما عُد ابن خزيمة وابن ماجه [رقم: ١١٣٥] بنمط: زاد النداء الثالث على دار في السوق يُقال لها: الزوراء، كذا في "صياء الساري شرح صحيح البخاري".

راد الح الذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد؛ إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر، لكن ذكر الناكهاني: أن أول من أحدث الأذان الأول يوم الجمعة بمكة الحجاج، وبالبصرة زياد، وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأدين عدهم للجمعة إلا مرة، وورد ما يخالف الباب وهو أن عمر هو الذي زاد الأذان، ففي تفسير جوير عن مكحول عن معاذ: أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس يوم الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع الناس، وأمر أن يؤذن بين يديه، كما كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وقال: نحن استدعاه لكثرة المسلمين، وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ، ولا يثبت، وقد تواردت الروايات على أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، فيحتمل أن يكون قاله على سبيل الإنكار، ويحتمل أن يريد أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ وكلمة لم يكن في ربه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حساً، ومنها ما يكون مخلاً بذلك، كذا في "فتح الباري" [٥٠٧/٢].

وهذا أي عما أعادته هذه الأحاديث المذكورة في الباب من خروج الإمام للجمعة بعد الزوال، والتعجيل في أداء الجمعة، واستعمال الدهن والطيب إلا للمانع، وريادة الأذان الأول وغير ذلك. **هو النداء الأول**. وأما الأذان الثاني وهو بين يدي الخطيب، والنداء الثالث وهو الإقامة، فهما مأثوران من رسال رسول ﷺ.

٢٢٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، قال: **خروجُه يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام.**
أي الإمام أي يمنع الشروع فيها

٢٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر، عن مالك بن أبي عامر: أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته - قلما يدع ذلك إذا خطب - : إذا قام الإمام فاستمعوا وأنصتوا، فإن للمنصت الذي لا يسمع من الحظّ مثل ما للسامع المنصت.
أي يترك هذا قوله أي المنصت من الآخر

٢٣٠ - أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة
عند الرحمن بن هرمز

قال حروجه الخ قال أبو عمر: هذا يدل على أن الأمر بالإصوات وقطع الصلاة ليس رأي، وأنه سنة، احتج بها ابن شهاب؛ لأنه خير عن علم علمه لا عن رأي اجتهد، وأنه عمل مستفيض في زمن عمر وغيره.

وكلامه يقطع الكلام بهذا أحد أبو يوسف ومحمد ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة: يجب الإصوات بخروج الإمام، كذا في "المرقاة" [٤٥٦/٣]، وفي "النهاية" و"الباية" وغيرهما: اختلف المشايخ على قوله فقال بعضهم: يكره كلام الناس، أما التسييح وغيره فلا يكره، وقال بعضهم: يكره ذلك كله، والأول أصح. وفي "الكفاية" وغيره نقلاً عن "العون": المراد بالكلام المتنازع فيه هو إجابة الأذان، فيكره عنده لا عندهما، وأما غيره من الكلام فيكره إجماعاً.

قلت: بهذا يظهر ضعف ما في "الدر المختار" نقلاً عن "النهر الفائق": ينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب، وأن يجيب اتفاقاً في الأذان الأول يوم الجمعة. وجه الضعف أما أولاً: فلائنه لا وجه لعدم الإجابة عندهما؛ لأنه لا يكره عندهما الكلام الديني قبل الشروع في الخطبة بل لا يكره الكلام مطلقاً عندهما قبله على ما نفيه جماعة، بخلاف ما ينفه صاحب "العون" وغيره، وأما ثانياً: فلائنه لا وجه لعدم الإجابة على مذهبه أيضاً على ما هو الأصح أنه لا يكره الكلام مطلقاً بل الكلام الديني، وقد ثبت في صحيح البخاري [٩١٤] أن معاوية أجاب الأذان وهو على المنبر، وقال: يا أيها الناس! إني سمعت رسول الله ﷺ على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول مثل ما سمعتم مني مقالتي، فإذا ثبت الإجابة عن صاحب الشرع وصاحبه فما معنى الكراهة؟

أبو النضر هو سالم بن أبي أمية المدني، ثقة. **مالك** جد الإمام مالك، من ثقات التابعين.

وانصتوا [وإن لم تسمعوا لنحو صمم أو بُعد] اختلفوا في الكلام حال الخطبة فذهب طائفة من العلماء إلى أنه مكروه، وهو مذهب الثوري وداود، والصحيح من قول الشافعي، ورواية أحمد وحكي عن أبي حنيفة، وذهب الجمهور إلى أنه حرام، وهو مذهب الأئمة الثلاثة والأوزاعي، وحكي عن النخعي والشعبي وبعض السلف أنه لا يحرم إلا عند تلاوة الخطيب فيها قرآناً، كذا في "ضياء الساري". أبو الرقاد بكسر الزاء عبد الله بن ذكوان.

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قلت لصاحبك: أنصت فقد لغوت والإمام يخطب.

٢٣١ - أخبرنا **مات**. أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أباه القاسم بن محمد رأى في قميصه دماً والإمام على المنبر يوم الجمعة فنزع قميصه فوضعه.
بين يديه أو بحنيه

باب صلاة العيدين وأمر الخطبة

٢٣٢ - أخبرنا **مات**. أخبرني الزهري، عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب،

إذا قلت لصاحبك المراد من مخاطبه صغيراً كان أو كبيراً، قريباً أو بعيداً، وخصه لكونه الغالب.
أنصت بفتح الهمزة وكسر المهملة: أمر من الإنصات يقال: أنصت ونصت وانتصت ثلاث لغات، والأولى هي الأفضح، قال ابن خزيمة: المراد بالإنصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله، وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة، فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً، قاله الحافظ. [فتح الباري: ٥٣٢/٢]
لغوت اللغو: الكلام الذي لا أصل له من الباطل، وشبهه. وقال نفطويه: السقط من القول، وقال البضر بن شميل: معنى لغوت ضيعت من الأجر، وقيل: بطلت فضيلة جمعتك، ويؤيد الأخير ما في حديث أبي داود: من لم يخلص من لغوت ضيعت من الأجر. قال ابن وهب - أحد رواة - : معناه أجزأت عنه الصلاة، وحرم فضيلة الجمعة، ولأحمد: من قال: صه، فقد تكلم، ومن تكلم فلا جمعة له، وله: من خطب الجمعة ضيعت من الأجر. وهذا من باب التسمية بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا جعل قوله: أنصت مع كونه أمراً بالمعروف لغواً فغيره من الكلام أولى، كذا في "التوشيح شرح صحيح البخاري" [٨٦٣/٢] للسيوطي.

لغوت ولمسلم [رقم: ١٩٦٨]: فقد لغيت، قال أبو الزناد: هي لغة أبي هريرة، وإنما هي فقد لغوت، لكن قال النووي وتبعه الكرماني: ظاهر القرآن يقتضيها؛ إذ قال: **هـ**، **عـ** (ص: ٢٦) وهي من لغى يلغى، ولو كان يلغو لقال: ألغوا بضم الغين. **والإمام يخطب**. جملة حالية تفيد أن وجوب الإنصات من الشروع في الخطبة لا من خروج الإمام كما يقوله ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٠٥/١]
فنزع قميصه. فيه جواز فعل ما لا بد منه والإمام يخطب. **أبى عبد** اسمه سعد بن عبيد الزهري، تابعي كبير من حال الجميع، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١] **عبد الرحمن** [ابن أزهر بن عوف الزهري المدني] صحابي، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١]

فصلي، ثم انصرف **فخطب**، فقال: إن هذين اليومين هما رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم، والآخِر يوم تأکلون من لحوم ^{محرمة} نُسَکُکم، قال: ثم شهدت العيد مع عثمان بن عفان، ^{في زمان خلافته} فصلي، ثم انصرف **فخطب**، فقال: إنه قد اجتمع ^{في حطته} لكم في يومکم هذا عيدان، فمن أحب من أهل العالیه أن ينتظر الجمعة فلينتظرها

فصلي. زاد عبد الرزاق: قل أن يخطب بلا أذان وإقامة. [شرح الرقائي: ٥٠٣/١] **فخطب** راد عبد الرزاق: فقال: يا أيها الناس! إن رسول الله ﷺ هي أن تأكلوا نسككم بعد ثلاث، فلا تأكلوا بعدها، قال ابن عبد البر: أظن مالكاً إنما حذف هذا؛ لأنه منسوخ. [شرح الرقائي: ٥٠٣/١] **يوم فطرکم** [بالرفع إما على أنه خبر محذوف، أي أحدهما، أو على البدل من يومين] فائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما، وهي الفصل من الصوم، والآخر لأجل السكك المتقرب بذبحه. [شرح الرقائي: ٥٠٣/١]

نسكکم بضم السين ويحور سكونها أي من أضحيتكم، قال أبو عمر: وفيه أن الصحابيا نسك وأن الأكل منها مستحب. [شرح الرقائي: ٥٠٣/١] ثم **انصرف فخطب** اختلف في أول من غير ذلك، ففي مسلم [رقم: ١٧٧] عن طارق: أن أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، وروى ابن المنذر بسند صحيح عن الحسن البصري: أول من خطب قبل الصلاة عثمان، صلى بالناس ثم خطبهم فرأى ناساً لم يدركوا الصلاة، ففعل ذلك أي صار يخطب قبل الصلاة. وهذه العلة غير العلة التي راعى مروان؛ لأن عثمان راعى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة، وأما مروان فراعى مصلحتهم في إسماعهم الخطبة لكن قيل: إنهم في زمة كانوا يتعمدون ترك سماعهم لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس، فعلى هذا راعى مصلحة نفسه، وروي عن عمر مثل فعل عثمان، قال عياض ومن تبعه: لا يصح عنه، وفيه نظر؛ لأن عبد الرزاق وابن أبي شيبة روياه جميعاً عن ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد الأصباري عن يوسف بن عبد الله بن سلام، وهذا إسناد صحيح، فإن جمع بوقوع ذلك نادراً وإلا فما في "الصحيحين" أصح، كذا في "شرح الرقائي" [٥٠٣، ٥٠٢/١].

هذا عيدان فيه تسمية الجمعة عيداً وقد ورد ذلك في أخبار مرفوعة. **أهل العالیه**. هي القرى المجتمعة حول المدينة النبوية إلى جهة القلة على ميل أو ميلين فأكثر من المسجد النبوي، وقال القاضي عياض. العوالي من المدينة على أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وهذا حد أدناها، وأعلىها ثمانية أميال، ويرد أنه قال في مبارل بني الحارث الخرج: إنها بعوالي المدينة بينه وبين مسرل النبي ﷺ ميل، وذكره ابن حزم أيضاً، والصحيح أن أدنى العوالي من المدينة على ميل أو ميلين، وأقصاها عمارة على ثلاثة أو أربعة أميال، وأقصاها مطلقاً ثمانية أميال كما سطره الشيخ بور الدين علي السهمودي مؤرخ المدينة في "وفاء الوفاء بأخبار المصطفى".

ومن أحب أن يرجع فليرجع، فقد أذنتُ له، فقال: ثم شهدتُ العيدَ مع عليٍّ وعثمانَ محصورَ^{إلى بيته} فصلى، ثم انصرف فخطب.

٢٣٣- أخرجه **مسند**، أخرنا ابن شهاب: أن النبي ﷺ كان يصلي يوم الفطر ويوم الأضحى قبل الخطبة، وذكر أن أبا بكر وعمر كانا يصنعان ذلك.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العالية؛ لأنهم ليسوا من أهل مصر، وهو قول أبي حنيفة **مسند** في نسخة مصر.

فليرجع اقتدى فيه عثمان بالنبي ﷺ. فإنه لما اجتمع العيدان صلى العيد، ثم رخص في الجمعة، وقال: من شاء أن يصلي فليصل، أخرجه السنائي [رقم: ١٥٩١] وأبو داود [رقم: ١٠٧٠] عن زيد بن أرقم، وهو محمول عندنا على أنه رخص لمن لا يجب عليه الجمعة من أهل القرى الذين كانوا يحضرون العيد، ونسب بعضهم إلى أحمد أنه أحد بظاهر الحديث، وقال يسقط الجمعة في مصر وغيره، وهو مفاد ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠٧١] عن عطاء بن أبي رباح قال: صلى بنا ابن الزبير العيد في يوم الجمعة في أول النهار، ثم رحلنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا فصلباً وحداناً، وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا له ذلك، فقال: أصاب السنة. **فقد أذنت** له فيجوز إذا أدن الإمام، وبه قال مالك في رواية علي وابن وهب ومطرف وابن الماجشون. **وعثمان محصور** في أيام فتنه سنة خمس وثلاثين. **ابن شهاب** هذا مرسل متصل من وجوه صحاح، فأخرجه الشيخان من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، ولهما عن جابر.

وذكر الظاهر أن ضميره راجع إلى ابن شهاب لكر في "موطأ يحيى": ثم قول ابن شهاب إلى قوله: "قل الخطبة"، ثم قال مالك: بلغه أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك. **ليسوا من أهل مصر** فلا يجب عليهم الجمعة؛ لقول علي **مسند** "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع"، رواه عبد الرزاق، وروى ابن أبي شبة عنه: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع، أو مدينة عظيمة" ونسبه أحمد القسطلاني في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" [١٦٧/٢] إلى النبي ﷺ. وجعله مرفوعاً من رواية عبد الرزاق.

باب صلاة التطوع قبل العيد أو بعده

٢٣٤ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان لا يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها.

٢٣٥ - أحمد. مالك. أخبرنا عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه: أنه كان يصلي قبل أن يغدو أربع ركعات.

قال محمد: لا صلاة قبل صلاة العيد،

كان لا يصلي [ذكر ابن قدامة نحوه عن ابن عباس وعلي وابن مسعود وحديفة وبريدة وسلمة بن الأكوع وجابر وعبد الله بن أبي أوفى وجماعة من التابعين، وقال الزهري: لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف الأمة كان يصلي قبل صلاة العيد وبعدها، كذا ذكره ابن أمير حاج في "الحلة"] لأنه كان أشد الناس اهتماماً بالنبي . قال الزرقاني: وفي "الصحيحين" [النخاري رقم: ٩٨٩] عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ حرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما، وفي ابن ماجه [رقم: ١٢٩٣] بسند حسن، وصححه الحاكم عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى في منزله ركعتين، قال ابن المنذر عن أحمد: الكوفيون يصلّون بعدها لا قبلها، والبصريون قبلها لا بعدها، والمدينيون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول قال الحنفية وجماعة، وبالثاني الحنابلة وجماعة، وبالثالث أحمد وجماعة، وأما مالك: فمنعه في المصلي، وعنه في المسجد روايتان، فروي ينتفل قبلها وبعدها، وروي بعدها لا قبلها، وقال الشافعي: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، قال الحافظ: كذا في "شرح مسلم" للبووي، فإن حمل على المأموم وإلا فهو مخالف لقول الشافعي في "الأم": يحب للإمام أن لا ينتفل قبلها ولا بعدها. [شرح الزرقاني: ٥٠٨/١]

عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . أنه كان يصلي وكذا روى مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة في المسجد. لا صلاة الخ أقول: هذه العبارة تحتمل معنيين، أحدهما: أنه لا ينبغي أن يصلي قبل العيد، ولا خير فيه بل هو مكروه، وبه صرح جمهور أصحابنا لاسيما المتأخرون منهم، وعللوه بأن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها كما أخرجه الأئمة الستة، وأورد عليهم بأن مجرد عدم فعله لا يدل على الكراهة، وأجابوا عنه بأنه لما لم يصل قبل ولا بعد مع شدة حرصه على الصلاة دل ذلك على أنه مكروه وإلا لفعله ولو مرة واحدة، كيف فإنه قد كان يفعل ما هي عنه في تنزيه لبيان الجوار -

فأما بعدها فإن شئت صليت وإن شئت لم تصل، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام أي في البيت

= لتلا تظن الأمة حرمتها، فكيف بالأمر المباح، فإذا لم يفعله مرة أيضاً دل ذلك على الكراهية، ويرد عليه أن الكراهية أمر زائد لا يثبت إلا بدليل خاص يدل على النهي. وأما مجرد عدم فعله عليه السلام فلا يدل إلا على أنه ليس للعيد سنة قبلها ولا بعدها لا على أنه مكروه، وكونه حريصاً على الصلاة لا يستلزم أن يفعل بنفسه كل فرد من أفرادها في كل وقت من أوقاتها، بل كفى في ذلك قوله: "الصلاة خير موضوع" مع عدم إرشاد الهي، وبظهور ما ورد أنه عليه السلام كان لا يطعم شيئاً يوم الأضحى إلى أن يضحى، فياكل من أضحيته، ومع ذلك صرحوا بأن الأكل في ذلك اليوم قبل الغدو إلى المصلى ليس بمكروه، إذ لا بد للكراهية من دليل خاص، وإذ ليس فليس. وثانيهما: أن يكون معناه لا سنة قبل صلاة العيد أو الصلاة قبل العيد خلاف الأولى؛ لكونه مخالفاً لفعل صاحب الشرع، ويوافقه ما نقل صاحب "الدخيرة" عن أبي جعفر الأسدي أن شيخاً أبا بكر الرازي كان يقول في معنى قول أصحابنا: "وليس قبل العيدين صلاة مسونة": لا أنه مكروه، وقال الحافظ ابن حجر: صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لما فاسها على الجمعة وأما مطلق الفل: فلم يثبت فيه مع إلا بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهية الذي في جميع الأيام، وفي "الاستدكار" [٥٨/٧، ٥٩] أجمعوا على أنه عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها، فالبس كذلك، والصلاة فعل خير فلا يجمع منها إلا بدليل لا معارض له.

فإن شئت هذا التحيير يرّد على من كره من المتأخرين الصلاة بعد العيد مطلقاً في المسجد، وفي البيت.

صليت لما ورد أنه عليه السلام صلى بعد العيد في بيته ركعتين، أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٢٩٣] من حديث أبي سعيد، وحيث فحديث: "لم يصل قبلها ولا بعدها"، محمول على أنه لم يصل بعدها في المصلى، وإن حُمل على العموم يحمل على اختلاف الأحوال، وذكر بعض أصحاب الكتب غير المعتبره كصاحب "كز العباد" وغيره في الصلاة بعد العيد حديثاً عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ من صلى أربع ركعات يوم الفطر ويوم الأضحى بعد ما صلى الإمام صلاة العيد يقرأ في الركعة الأولى **سبح لله الذي خلق السموات والأرض** (الأعلى: ١) فكأنما قرأ كل كتاب أنزله الله، وفي الركعة الثانية **سبح لله الذي خلق السموات والأرض** (الشمس: ١) فله من الثواب مثل ما طلعت الشمس من مطلعها، وفي الثالثة **سبح لله الذي خلق السموات والأرض** (الضحى: ١) فله من الثواب كأنما أشع جميع اليتامى وأرواهم وأدهنهم وألهمهم ثياباً نظيفاً، وفي الركعة الرابعة **سبح لله الذي خلق السموات والأرض** (الإحلاص: ١) غفر الله له ذنوبه خمسين سنة مقبلة وخمسين سنة مدبرة. وهذا الحديث يشهد القلب بعباراته الرككية بأنه موضوع، لا يحل لأحد أن ينسبه إلى النبي ﷺ بمجرد ذكر هؤلاء الذين لا مهارة لهم في الحديث. وقال ابن حجر المكي في رسالته "الإيضاح والبيان لما جاء في ليلة نصف شعبان": في سنده جماعة لا يعرفون، بل من لا يحل ذكره في الكتب كما قاله ابن حبان، بل ترجى السيوطي فيه أنه الذي وضعه، وقال الشوكاني في "الفوائد المجموعة": هو موضوع.

باب القراءة في صلاة العيدين

٢٣٦ - أخبرنا مالك. حدثنا ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد الليثي: ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحية والفطر؟ قال: كان يقرأ بـ **رَبِّهِ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ** في الركعة الأولى (١:١) و **وَعِزِّهِ وَجَلَالِهِ** في الثانية (١:١) **وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ** (القمر: ١)

باب التكبير في العيدين

٢٣٧ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، قال: شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فذكر في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة بخمس تكبيرات قبل القراءة. حضرت صلاحاً مقتدياً به في نسخة. لأخيرة

المازني نسبة إلى بني مازن بكسر الراء. **أَبَا وَاقِدٍ لَيْثِي** من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن علي بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، اختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن عوف، وقيل: الحارث بن مالك بن أسيد ابن جابر بن عوثرة بن عبد مناة بن أشجع بن عامر بن ليث، قيل: إنه شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ وكان قسماً للإسلام، وقيل: إنه من مسلمة الفتح، والأول أصح، مات بمكة سنة ثمان وستين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٤٧، ٣٣٧/٤]. **مَاذَا كَانَ يقرأ** قال الناجي: يحتمل أن يسأله على معنى الاحتشار، أو سبي فأراد أن يتذكر، وقال النووي: قالوا: يحتمل أنه شك في ذلك فاستبته، أو أراد إعلام الناس بذلك أو نحو ذلك، قالوا: ويبعد أن عمر لم يعلم ذلك مع شهوده صلاة العيد مع رسول الله ﷺ مرات، وقرنه منه. [شرح الزرقاني: ٥٠٦/١]

كَانَ يقرأ **رَبِّهِ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ** قال ابن عبد البر: معوم أنه كان يقرأ يوم العيد بسور شتى، وليس في ذلك عند الفقهاء شيء لا يتعدى، وكلهم يستحب ما روى أكثرهم، وجمهورهم **وَعِزِّهِ وَجَلَالِهِ** [شرح الزرقاني: ٥٠٦/١]

فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ قال العلماء: حكمة ذلك ما اشتملتا عليه من الإخبار بالبعث والقرون الماضية، وإهلاك المكذبين، وتشبيه برور الناس للعيد ببرورهم للبعث [في الباب عن النعمان بن بشير عند مسلم، لكن ذكره **وَعِزِّهِ وَجَلَالِهِ** وعن ابن عباس عند الزوار، لكن ذكره **وَعِزِّهِ وَجَلَالِهِ** (الباء: ١)]

وَصَحَّاحُهَا **كَذَا** في "التلخيص الجليل" لابن حجر رحمته الله

فَكَرَّرَ **رَبِّهِ** [هذا لا يكون رأياً إلا توقيفاً يحب التسليم له] قال مالك: هو الأمر عديداً، وبه قال الشافعي إلا أن مالكا عد في الأولى تكبيرة الإحرام وقال الشافعي: سواها، والفقهاء على أن الخمس في الثانية غير تكبيرة القيام، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٥٠٧/١]

قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به

قد اختلف الناس . لاختلاف الأخبار الواردة في ذلك على ما بسطه الزيلعي والعيني وابن حجر وغيرهم، فأخرج أبو داود [رقم: ١١٤٩] وابن ماجه [رقم: ١٢٨٠] عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يكبر في العيدين في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس قبل القراءة سوى تكبير في الركوع، وفي سنده عبد الله بن طهية متكلم فيه، وفي سنده اضطراب ذكره الدار قطني في "علله"، وذكر الترمذي في "علله الكبرى" أن البخاري ضعف هذا الحديث، وأخرج أبو داود [رقم: ١١٥١] وابن ماجه [رقم: ١٢٧٩] عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: **تكبير في كل سنة في الأولى خمس وفي الثانية تسعة**، وفي سنده عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي ضعفه ابن معين، ونقل الترمذي أنه سأل البخاري عن هذا الحديث، فقال: صحيح، وأخرج الترمذي [رقم: ٥٣٦] وحسنه، وقال: هو أحسن شيء روي في الباب عن كثير بن عبد الله بن عوف المرادي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كبر في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة حمساً قبل القراءة، وفيه كثير بن عبد الله منكلم فيه.

وأخرج ابن ماجه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن سعد عن عمار عن سعد: أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة حمساً قبل القراءة، وكذا أخرجه الدار قطني من حديث ابن عمر، وهو الموافق لما أخرجه مالك عن أبي هريرة من فعله، وأخرج أبو داود [رقم: ١١٥٣] عن مكحول قال: أخبرني أبو عائشة حليس لأبي هريرة أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والمطهر؟ فقال أبو موسى: كان يكبر أربعاً تكبيرة على الخنائر، فقال حذيفة: صدق، وفيه عبد الرحمن بن ثوبان متكلم فيه. هذا اختلاف الأخبار المرفوعة، وأما الآثار: فأخرج عبد الرزاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً: أربعاً قبل القراءة، ثم يكبر في ركع، وفي الثانية يقرأ، فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع، وأخرج أيضاً عنهما: أن ابن مسعود كان حالماً وعنده حذيفة وأبو موسى فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في العيد، فقال حذيفة: سئل الأشعري فقال: سل عبد الله، فإنه أقدمنا وأعلمنا فسأله، فقال ابن مسعود: كان يكبر أربعاً، ثم يكبر في ركع فيقوم إلى الثانية فيقرأ، ثم يكبر أربعاً بعد القراءة.

وأخرج ابن أبي شيبة عن مسروق: كان ابن مسعود يعلمنا التكبير تسع تكبيرات، خمس في الأولى وأربع في الآخرة، ويوالي بين القراءتين، وأخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن الحارث: شهدت ابن عباس كبر في العيد بالبصرة تسع تكبيرات، ووالي بين القراءتين، وشهدت المغيرة فعل ذلك، وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء: أن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة: سبعاً في الأولى، وستاً في الأخرى بتكبير الركوع، كلهن قبل القراءة، وأخرج أيضاً عن عمار: أن ابن عباس كبر في عيد ثنتي عشر تكبيرة: سبعاً في الأولى، وخمساً في الأخرى بتكبير الركوع، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عبد الله بن الحارث: صلى ابن عباس بالبصرة صلاة عيد فكبر تسع تكبيرات: حمساً في الأولى وأربعاً في الأخرى، ووالي بين القراءتين. وهذا الاختلاف الوارد في المرفوع والآثار =

فهو حسن، وأفضل ذلك عندنا ما روي عن ابن مسعود أنه كان يكبر في كل عيد تسعاً: خمساً وأربعاً، فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع، ويوالي بين القراءتين، ويؤخرها في الأولى، ويقدمها في الثانية، وهو قول أبي حنيفة .

باب قيام شهر رمضان وما فيه من الفضل

٢٣٨- أحربنا مات، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد، فصلّى بصلاته ناس، ثم كثروا من القابلة،
في الليلة المستقبلة

= كله اختلاف في مباح، كما أشار إليه محمد بقوله: "فما أخذت به فهو حسن"، فلا يجوز لأحد أن يعتف فيه على خلاف ما يراه، واختلاف الأئمة في ذلك إنما هو اختلاف في الراجح، كما أشار إليه محمد بقوله: 'وأفضل ذلك إلخ' فإن اختار أحد غير ما روي عن ابن مسعود فلا بأس به أيضاً.
فهو حسن ونظيره اختلافهم في تكبيرات صلاة الجازة لاختلاف الأحبار والآثار في ذلك، فما أخذت به فهو حسن. **حسناً** في الركعة الأولى، واحدة منها تكبيرة الافتتاح، وواحدة تكبيرة الركوع، والثلاث زوائد. وأربعاً في الركعة الثانية، واحدة منهن تكبيرة الركوع والثلاث روائد. ويؤخرها [بيان للموالاة] أي القراءة عن التكبيرات في الركعة الأولى.

قيام شهر رمضان ويسمى التراويح جمع ترويجة؛ لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين. صلى **إلخ** قال ابن عبد البر: تفسر هذه الليالي التي صلى فيها ما رواه النعمان بن بشير قال: قما مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل، ثم قما معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قما ليلة سبع وعشرين حتى ظننا أن لا ندرك الفلاح، أخرجه السنائي [رقم: ١٦٠٦]، وأما عدد ما صلى ففي حديث ضعيف أنه صلى عشرين ركعة والوتر، أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس، وأخرج ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٢٤٠٩، ١٦٩/٦] من حديث جابر: أنه صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر، وهذا أصح، كذا في "التنوير" [١٣٤/١، ١٣٥].

في المسجد. في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري: صلى في حجرته، وليس المراد بها بيته، بل الحصى التي كانت يحترق بها بالليل في المسجد، فيجعلها على باب بيت عائشة، فيصلّي فيه ويجلس عليه بالنهار، وقد جاء ذلك مبيناً من طريق سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة، رواه البخاري في اللباس. [شرح الزرقاني: ١/٣٣٠]

ثم اجتمعوا الليلة الثالثة أو الرابعة فكثروا، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ. فلما أصبح قال: قد رأيتُ الذي قد صنعتُم البارحة، فلم يمنَعني أن أخرج إليكم إلا أني خشيتُ أن يُفرضَ عليكم، وذلك في رمضان.

٢٣٩ - أحمر ما، حدثنا سعيد المقرئ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟

أو الرابعة بالشك في رواية مالك، ولمسلم [رقم: ١٧٨٤] من رواية يونس عن ابن شهاب: "فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية فصلوا معه فأصبح الناس يذكرون ذلك فكثروا أهل المسجد في الليلة الثالثة، فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله". [شرح الرقائي: ٣٣٠/١] فلم يخرج وفي رواية أحمد [رقم: ٢٥٤٠١، ١٦٩/٦] عن ابن جريج، عن ابن شهاب: "حتى سمعت ناساً منهم يقولون: الصلاة" وفي رواية سفيان بن حسين "فقالوا: ما شأنه؟" وفي حديث زيد: "ففقدوا صوته وظنوا أنه قد تأخر فجعل بعضهم يتنحج ليخرج إليهم"، وفي لفظ عن زيد: "فرفعوا أصواتهم، وحصبوا الباب" رواهما البخاري (رقم: ٧٢٩٠ - ٦١١٣) [شرح الزرقاني: ٣٣١/١]

قد رأيت وفي رواية للبخاري [رقم: ٩٢٤]، "فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: ما بعد؟" [شرح الرقائي: ٣٣١/١] فلم يجمع الخ طاهره أنه كان يحب أن يصلي بالناس في ليالي رمضان على الدوام، ولم يجمع إلا خشية أن يفرض عليهم، فاستفادت منه المواظبة الحكيمة وإن لم توجد المواظبة الحقيقية، ومدار السنة المواظبة مطلقاً، فيكون قيام رمضان سنة مؤكدة، وعليه جمهور أصحابنا وجمهور العلماء، وأما ما نقله بعض أصحابنا: أن التراويح مستحب، فهو مخالف للدراية والرواية، وهذا بعبء يثبت استئذان الجماعة في التراويح، واستئذان التراويح في جميع الليالي خلافاً لما قاله بعض الفقهاء: إن السنة هو التراويح بقدر ختم القرآن، وبعده يبقى مستحباً، وقد حققتُ كل ذلك مع ما له وما عليه بتحقيق أنيق في رسالتي "تحفة الأعيان في إحياء سنة الأبرار".

يفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها، كما في رواية يونس عند مسلم (رقم: ١٧٨٤). [شرح الرقائي: ٣٣١/١] قال الساجي: قال القاضي أبو بكر: يحتمل أن يكون الله أوحى إليه أنه إن واصل هذه الصلاة معهم فَرَضَها عليهم، ويحتمل أنه ظن أن ذلك سيعرض عليهم لما جرت عادته بأن ما دام عليه على وجه الاجتماع من القرب فرض على أمته، ويحتمل أن يريد بذلك أنه خاف أن يظن أحد من أمته بعده إذا دام عليه وجوبها.

قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن، ثم يصلي ثلاثاً، قالت: فقلت: يا رسول الله!

ما كان ^١ هذا بحسب الغالب، وإلا فقد ثبت عنها أنها قالت: كان يصلي رسول الله ﷺ ثلاث عشرة ركعة من الليل، ثم صلى إحدى عشرة ركعة، وترك ركعتين، ثم قصص ^٢ حين قبض وهو يصلي تسع ركعات، أخرجه أبو داود [رقم: ١٣٦٣] وثبت عنها: أنه ^٣ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، أخرجه مالك، وثبت من حديث زيد بن خالد بن عباس أيضاً ثلاث عشرة، فمن طرأ أحداً من حديث عائشة المذكور ههنا أن الريادة على إحدى عشرة بدعة، فقد ابتدع أمراً ليس من الدين، وقد فصلته في رسالتي 'تحفة الأحبار'.

أحدى عشرة ركعة [أي غير ركعتي الفجر، كما في رواية القاسم عنها. (شرح الررقاني. ١/٣٣١)] روى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والنعوي والبيهقي والطبراني عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يصلي بعشرين ركعة، والوتر في رمضان، وفي سنده إبراهيم بن عثمان أبو شيبة حدثن ابن أبي شيبة صاحب 'المصنف' وهو مقدوح فيه، وقد ذكرت كلام الأئمة عليه في 'تحفة الأحبار'، وقال جماعة من العلماء - منهم الزيلعي وابن الهمام والسيوط [تويز الحوالت: ١/١٤١] والرقاني [١/٣٤٧] -: إن هذا الحديث مع ضعفه معارض حديث عائشة الصحيح في عدم الريادة على إحدى عشرة ركعة، فيفضل الصحيح ويُطرح غيره وفيه نظر، إذ لا ثبت في صحة حديث عائشة وضعف حديث ابن عباس، لكن الأحاد بالراجح وترك المروجح إنما يتعين إذا تعارضوا تعارضاً لا يمكن الجمع، وههنا الجمع ممكن بأن يُحمل حديث عائشة على أنه إخبار عن حاله الغالب كما صرح به الناجي في 'شرح الموطأ' وغيره، ويُحمل حديث ابن عباس على أنه كان ذلك أحياناً.

عن حسبه ^١ أي يمر في نهاية من الحس والطول، مستعنيات بظهور ذلك عن السؤال. [شرح الررقاني: ١/٣٤٧، ٣٤٨] **يصلي أربعاً** وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثنى مثنى، ثم واحدة، فمحمول على وقت آخر، فالأمران جائزان كذا في 'إرشاد الساري' [٢/٣٢٥]. ثم **يصلي ثلاثاً** قال الررقاني [١/٣٤٨]: يوتر بها بواحدة، كما في حديثها فوق هذا الحديث: كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، أقول: كأنه رام الجمع بين هذا الحديث الدال على أنه صلى الوتر ثلاثاً، وبين حديثها السابق في "باب صلاة الليل" الذي يدل بظاهره على أن الوتر واحدة، وليس بذلك أما أولاً: فلأن الخصم أن يقول: معنى "يوتر بواحدة" يجعل الشفع نصم الواحدة وترّاً، فلا يتعين طريق الجمع فيما ذكره، وأما ثانياً: فلأن الجمع بالحمل على اختلاف الأحوال ممكن بل هذا هو الصحيح، كيف وقد ثبت من حديثها صريحاً أنه ^٢ كان لا يسلم في ركعتي الوتر، كما ذكرنا في باب صلاة الليل، وإني لفي غاية العجب من الفقهاء حيث يجهلون فيما اختلف فيه عن رسول الله ﷺ باختلاف الأحوال في ابتداء تأويلات ركيكة ليؤول كل الروايات إلى ما دهبوا إليه، وأنى يتيسر لهم ذلك؟

أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتِرَ؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ! عَيْنَايَ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي.

٢٤٠ - أَحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْغَبُ النَّاسَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

قال ابن شهاب: فتوفي النبي ﷺ

أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَوْتِرَ بمهزة الاستفهام؛ لأنها لم تعرف النوم قبل الوتر؛ لأن أباها كان لا ينام حتى يوتر، وكان يوتر أول الليل، قال ابن عبد البر: في الحديث تقدم وتأخير، ومعناه أنه كان ينام قبل صلاته، وهذا يدل على أنه كان يقوم ثم ينام ثم يقوم ثم ينام ثم يقوم فيوتر. [شرح الررقاني: ٣٤٨/١] **عَيْنَايَ نَامَانِ**. لأن القلب إذا قويت حياته لا ينام إذا نام البدن، ولا يكون ذلك إلا للأنبياء كما قال ﷺ **وَلَا يَنَامُ قَلْبِي**. لا يعارضه نومه في الوادي؛ لأن رؤية الفجر متعلق بالعين لا بالقلب، كذا حققه الشراح، وفي المقام تفصيل مظان الكتب المبسوطة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَالَ السَّيُوطِيُّ: لِيُحْيِيَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِخْبَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: ائْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ، هَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى هَكَذَا مُتَّصِلًا، وَتَابِعَهُ ابْنُ بَكِيرٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَمَعْنُ بْنُ زَائِدَةَ، وَرَوَاهُ الْقَعْبِيُّ وَأَبُو مُصْعَبٍ وَمُطَرَفُ بْنُ وَهَبٍ، وَأَكْثَرُ رَوَاةِ "الموطأ" عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مَرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١]

قِيَامِ رَمَضَانَ: أَيُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ قَالَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَالَ عِيْرُهُ: بَلْ مُطْلَقُ الصَّلَاةِ الْحَاصِلِ بِهَا قِيَامُ اللَّيْلِ. [شرح الررقاني: ٣٣٣/١] **يَأْمُرُ بِعَزِيمَةٍ** قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ لَا يَأْمُرُهُمْ أَمْرَ إِجْبَابٍ وَتَحْتِيمٍ، بَلْ أَمْرٌ نَدْبٌ وَتَرْغِيبٌ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: فَيَقُولُ إِخْبَ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ تَقْتَضِي التَّرْغِيبَ وَالدَّبَّ دُونَ الْإِجْبَابِ. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١]

إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ تَصَدِيقًا بِأَنَّهُ حَقٌّ مَعْتَقِدًا أَفْضَلِيَّتَهُ، وَمَعْنَى "اِحْتِسَابًا" أَنْ يَرِيدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَلَا يَقْصِدُ رُؤْيَا النَّاسِ وَلَا عِيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَخَالِفُ الْإِخْلَاصَ. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١، ١٣٦]

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ قَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ هَذَا مُحْتَضَرُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَائِرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يُحْفَفَ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذَا لَمْ يَصَادَفْهُ صَغِيرَةٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ظَاهِرُهُ يَتَنَاوَلُ الصَّغَائِرَ وَالْكِبَائِرَ، وَبِهِ جَرَمُ ابْنِ الْمُنْدَرِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ مِنْ طَرِيقِ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَتَأَخَّرَ، كَذَا فِي "التَّنْوِيرِ" [١٣٦/١].

فَتَوَفَّى: قَالَ الْبَاهِجِيُّ: هَذَا مَرْسَلٌ أَرْسَلَهُ الزَّهْرِيُّ. [تنوير الحوالك: ١٣٦/١]

والأمر على ذلك، ثم كان الأمر في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر على ذلك.
 ٢٤١ - أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري: أنه خرج مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل فيصلّي بصلاته الرهط، فقال عمر: والله إني لأظني لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب،
 أي جعله إماماً لهم

والأمر على ذلك قال الباقي: معناه أن حال الناس على ما كانوا عليه في زمن النبي ﷺ من ترك الناس والدب إلى القيام، وأن لا يجتمعوا فيه على إمام يصلي بهم خشية أن يعرض عليهم، ويصح أن لا يكونوا يصلون إلا في بيوتهم، أو يصلي الواحد منهم في المسجد، ويصح أن يكونوا لم يجتمعوا على إمام واحد ولكم كانوا يصلون أوزاعاً متفرقين. [توير الخوالك: ١/١٣٦] **عبد القاري** يشد الياء نسبة إلى القارة بطل من حريمة بن مدركة. [شرح الرقائي: ١/٣٣٥] **لكان أمثل** [لأنه أشط لكثير من المصلين، ولما في الاختلاف من افتراق الكلمة] قال ابن التين وغيره: استط عمر من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره لهم ذلك، فأما كرهه خشية أن يعرض عليهم، فلما مات ﷺ حصل الأمن من ذلك، ورأى عمر ذلك؛ لما في الاختلاف من افتراق الكلمة. [شرح الرقائي: ١/٣٣٥] **فجمعهم** في سنة أربع عشرة من الهجرة.

أبي بن كعب كأنه اختاره عملاً بحديث: ... وقد قال عمر: أقرؤنا أبي، ذكره ابن عبد البر وابن حجر، وتبعهما من جاء بعدهما، وقد استخرجت لذلك أصلاً آخر لطيفاً، وهو أنه قد علم أن أياً كان يصلي بالناس في عهد رسول الله ﷺ، وأثنى عليهم رسول الله ﷺ. فأحت عمر أن يجمع الناس به، وذلك ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٣٧٧] عن أبي هريرة: حرج رسول الله ﷺ فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد، فقال: ما هؤلاء؟ فقيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن وأبي بن كعب يصلي وهم يصلون بصلاته، فقال: ... وقال ابن حجر: فيه مسلم بن خالد الرعي، وهو ضعيف، واحتفظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب. وفيه نظر، فإن مسلم بن خالد وإن ضعفه ابن معين في رواية أبي داود، لكن وثقه ابن معين في رواية ابن حبان، وأما كون عمر أول من جمع الناس على أبي كما هو المعروف، فهو لا ينافي ذلك؛ لأن صلاة أبي مع الناس في زمن النبي ﷺ لم يكن من اهتمامه، ولم يكن من أمره والاهتمام به، والإجماع على إمام واحد إنما كان في زمن عمر، فهو أول من فعل ذلك، وقد حققت المرام في "تحفة الأحيار"، ثم جمع الناس على أبي في عهد عمر إنما كان للرجال، وأما للنساء فكان إمام آخر كما أخرجه سعيد بن منصور من طريق عروة أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي بالرجال، وكان تميم الداري يصلي بالنساء، =

قال: ثم خرجتُ معه ليلةً أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، فقال: **نِعَمَتِ البدعةُ** هذه، والتي ينامون عنها **أفضلُ** من التي يقومون فيها، يريد آخرَ الليل وكان الناس يقومون أوله. ^{أي الصلاة التي}

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، لا بأس بالصلاة في شهر رمضان أن يصلي الناس تطوعاً بإمام؛ لأن المسلمين قد أجمعوا على ذلك.....

- وفي رواية محمد بن بصر في "كتاب قيام الليل" في ذكر إمام النساء سيمان بن أبي حنيفة، قال ابن حجر: لعل ذلك كان في وقتين. وعلى هذا يحمل اختلاف ما رواه مالك عن السائب أن عمر أمر أبي بن كعب وثمانيا أن يقوموا بإحدى عشرة ركعة مع ما رواه هو واليهقي أن عمر جمع الناس على ثلاث وعشرين ركعة مع الوتر، فيحمل ذلك على أن الاختصار على الأول كان في البدأ، ثم استقر الأمر على عشرين، ذكره ابن عبد البر.

يصلّون إلح هو صريح في أن عمر لم يكن يصلي معهم؛ لأنه كان يرى أن الصلاة في بيته، ولا سيما في آخر الليل أفضل، كذا في "التبوير" [١٣٧/١]. **بصلاة قارئهم** فيه دليل على أن عمر لم يكن يصلي معهم، وكذا ورد في رواية الطحاوي وغيره عن ابن عمر وجماعة من التابعين أنهم كانوا لا يصلّون مع الإمام بل في بيوتهم، فدل ذلك على أن الجماعة في التراويح سنة على الكفاية.

نعمت البدعة [فيه إشارة إلى أنها ليست ببدعة شرعية حتى تكون صلاة، بل بدعة لعوية وهي حسنة، وقد حققت الأمر في ذلك في رسالتي "إقامة الحجّة على أن الإكثار في التعداد ليس بدعة"] يريد صلاة التراويح فإنه في خير المدح وفيه تحريض على الجماعة المدبوبة إليها وإن كانت لم تكن في عهد أبي بكر، فقد صلاها رسول الله ﷺ، وإنما قطعها إشفاقاً من أن تمرص على أمته، وكان عمر ممن به عليها وسها على الدوام، فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، كذا في "الكاشف عن حقائق السنن" للطبري، [١٩٦/٣]

أفضل: قال ابن حجر: هذا تصريح بأن الصلاة آخر الليل أفضل. [تبوير الخوالك: ١٣٧/١] **يقومون:** أي في الانتداء، ثم جعله عمر في آخر الليل، لقول ابن عباس: ودعاني عمر أتعدّي معه في رمضان يعني السجود، فسمع هيئة الناس حين انصرفوا من القيام، فقال عمر: أما إن الذي بقي من الليل أحب إليّ مما مضى، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني. ١١٣٧/١] **تطوعاً** إطلاق التطوع على التراويح باعتبار أنها رائدة على الفرائض، وهذا المعنى يطلق التطوع على جميع السنن، فلا ينافي ذلك كونه سنة مؤكدة، كما صرح به الجمهور من أصحابنا وغيرهم؛ أحداً من المواظبة النبوية الحكمية، ومن المواظبة الحقيقية من الصحابة، ومن المواظبة التشريعية من الخلفاء.

على ذلك أي على صلاتهم بإمامهم في ليالي رمضان في رمان الخلفاء عمر وعثمان وعلي فمن بعدهم إلى يومنا هذا.

ورأوه حسناً.

ورأوه حسناً كما يدل عليه قول عمر: نعمت البدعة، قال ابن تيمية في 'مهاج السنة': إنما سماه بدعة؛ لأن ما فعل ابتداء بدعة في اللغة، وليس ذلك بدعة شرعية، فإن البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعل غير دليل شرعي كاستحباب ما لم يحبه الله، وإنجاب ما لم يوجبه الله، وتحريم ما لم يحرمه الله، وبه يدفع ما يقال: إن قول عمر: "نعمت البدعة" مخالف للحديث: "إن الله يحب المحدث". بأن المراد بالبدعة في الكنية البدعة الشرعية، وتوصيف الحس للبدعة الدعوية ولم يُرو عن أحد من الصحابة في زمان الخلفاء فمن بعدهم الإنكار على ذلك، بل قد وافقوا عمر في كونه حسناً، وناشروا به، وأمرؤا واهتموا به، فأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة أعتقت علماً لها عن دير فكان يومها في رمضان في المصحف، وعنفه البحاري في "باب إمامة العبد" بلفظ: وكانت عائشة يومها ذكوان من المصحف.

وأخرج محمد في 'كتاب الآثار' [ص: ٢٠٨] عن إبراهيم النخعي أن عائشة نؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً، وأخرج البيهقي عن السائب: كانوا يقومون على عهد عمر في شهر رمضان عشرين ركعة، وأخرج عن عروة أن عمر أول من جمع الناس على قيام رمضان، الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنثة، زاد ابن سعد: فلما كان عثمان جمع الرجال والنساء على إمام واحد سليمان بن أبي حنثة، وأخرج البيهقي عن شرملة - وكان من أصحاب علي - أنه كان يؤمهم في رمضان، فيصلي خمس ترويضات، وأخرج أيضاً أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة، وعلى عهد عثمان وعلي مثله، وأخرج أيضاً عن عرفة: كان علي يأم الناس بقيام رمضان، ويجعل للرجال إماماً وللنساء إماماً، قال عرفة: فكنت أنا إمام النساء، وعن أبي عبد الرحمن السلمي: أن علياً دعا القراء في رمضان، فأمر رجلاً بأن يصلي بالناس عشرين ركعة، وكان عني يوتر بهم، وروي عن علي أنه قال: نور الله قبر عمر كما نور الله مساجداً، ذكره ابن تيمية، وفي الباب آثار كثيرة.

فإن قُت: قد روى الصحابي وغيره تخلف ابن عمر وعروة وجماعة من التابعين عن صلاة الجماعة في ليالي رمضان فكيف يصح قول محمد؛ لأن المسلمين أجمعوا على ذلك؟ قُت: تخلفهم؛ لأنهم كانوا يرون الصلاة في البيوت أو في آخر الليل أفضل، لكن لم يُقل عن أحد منهم أنهم أنكروا على اجتماعهم على إمام واحد في المسجد، ورأوه قبيحاً، فإن لم يشت الإجماع على المباشرة فلا ماض عن ثبوت الإجماع على كونه حسناً، وهو مراد محمد، فإن صمير قوله: "على ذلك" يرجع إلى ما ذكره بقوله: لا بأس إلخ، فليس عرصه الإجماع على المباشرة، بل الإجماع على أنه لا بأس بذلك وعلى أنه حسن، وبالجملة المواظبة التشريعية ثابتة من الصحابة فمن بعدهم على حسن أداء الراوي عشرين ركعة بالجماعة، وإن لم يشت الإجماع الفعلي من جميعهم، فافهم، فإنه من سوانح الوقت.

وقد روي عن النبي ﷺ

وقد روي إلح. أقول: هذا صريح في أن مسعود بن مسعود حسب الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، ولم يزل الفقهاء والأصوليون من أصحابنا وغيرهم يذكرونه مرفوعاً، وكلمات جماعة من المحدثين شهدت بأنه ليس بمرفوع بل هو قول ابن مسعود، بل نص بعضهم على أنه لم يوجد مرفوعاً من طريق أصلاً، وكنت قد ملت إليه في رسالتي "تحفة الأخيار". ففي "المقاصد الحسنة" في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: حديث: مسعود بن مسعود - أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود عن قوله، وكذا أخرجه الرار والطبراني والطبراني وأبو نعيم في "حلية الأولياء" في ترجمة ابن مسعود، بل هو عند البيهقي في "الاعتقاد" من وجه آخر عن ابن مسعود، انتهى كلامه من نسخة مقروءة عليه، وعليها خطه في مواضع، وفي نسخة أخرى للمقاصد: حديث: مسعود بن مسعود - رواه أحمد في "كتاب السنة" - ووهم من عزاه للمسد - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فاحترق محمداً ﷺ فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد، فاحترق له أصحاباً، فجعلهم أنصار دينه ووراء دينه، "فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسناً"، وكذا أخرجه البزار والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من "الحلية"، بل هو عند البيهقي في "الاعتقاد" من وجه آخر عن ابن مسعود.

وفي "الأشياء والظواهر" للربيع بن نجيم المصري عند ذكر القاعدة السادسة من النوع الأول من الفن الأول، وهي أن العادة محكمة، أصلها: قوله: مسعود بن مسعود - حسب ما في ح - قال العلاني: لم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً، ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والاستدلال، وإنما هو من قول ابن مسعود موقوفاً عليه، أخرجه أحمد في "مسنده"، وفي "حواشي الأشياء" للسيد أحمد الحموي عند قوله: أخرجه أحمد في "مسنده" قال السخاوي في "المقاصد الحسنة": حديث: مسعود بن مسعود - رواه أحمد في "كتاب السنة" - ووهم من عزاه للمسد - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود، وهو موقوف حسن.

فكان العلاني تبع من وهم في نسبته إلى المسند، ثم منحي الله تعالى باشتراء قطعة من "مسند الإمام أحمد" فإذا فيه في مسند عبد الله بن مسعود قال أحمد: حدثنا أبو بكر حدثنا عاصم عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله عرجل نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسناً، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئاً، فعلمت أن نسبة الوهم إلى من نسه إلى "مسند أحمد" كما صدر عن السخاوي وغيره وهم، لعنه صدر من عدم مراجعة "مسند أحمد"، أو يكون ذلك لاختلاف السج، ثم نخست عن رفع هذا الخبر ظناً مني أنه لا بد أن يكون في كتاب من الكتب طريق له مرفوعاً، وإن كان مقدوحاً، وإلا فيستبعد أن يسهه الجم العفير من المفسرين والفقهاء والأصوليين إلى النبي ﷺ من غير وجود طريق مرفوع له، فإن منهم المحدثين الذين بحثوا عن الإسناد، =

أنه قال: ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن،

= وكشفوا الغطاء عن وجه المراد، فيستعد منهم وقوع ذلك، وإن لم يستبعد ممن لا يعدّ من المحدثين ذلك لعدم مهارته فيما هنالك، فبعد كثرة التتبع اطلعت على سند مرفوع له "في كتاب العمل المتناهية في الأحاديث الواهية" لابن الحوري، لكن لا سالماً من القدح بل محروحاً بغاية الجرح، وهذه عبارته في "باب فضل الصحابة" من كتاب الفضائل: أخبرنا القزاز، قال: أخبرنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عمر السجلي، قال: أخبرنا يوسف بن عمر، قال: قرئ على أحمد بن أبي رهير البحاري وأنا أسمع، قيل له: حدثكم عني بن إسماعيل؟ قال: أخبرنا أبو معاذ رجاء بن معبد، قال: حدثنا سليمان بن عمرو النخعي وأنا أسمع، قال: حدثنا أبان بن أبي عبيش وحيد الطويل عن أس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن".

فسح. قال المؤلف - أي ابن الحوري - تفرد به النخعي، قال أحمد بن حنبل: كان يصنع الحديث.

وقال المؤلف أيضاً: قلت: هذا الحديث إما يُعرف من كلام ابن مسعود، فعلمت أن هذا هو وجه انتسابهم قول: 'ما رآه المسلمون حسناً' إلى النبي ﷺ. لكن لا يخفى ما في الطريق المرفوع من وقوع سليمان بن عمرو النخعي، وهو كذاب عني ما نقله ابن الحوري، ونقل برهان الدين إبراهيم بن محمد بن حنبل الشهير بسط ابن العجمي في رسالته 'الكشف الخفي عن رومي بوضع الحديث' عن ابن عدي أنه قال: أجمعوا على أن سليمان بن عمرو النخعي يصنع الحديث، وعن ابن حبان: كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا أنه كان يصنع الحديث وصعاً، وكان قَدَرِيًّا، وعن الحاكم: لست أشك في وضعه للحديث.

ما رآه المؤمنون حسناً الخ اعلم أنه قد حرت عادة كثير من المتفقيين بأنهم يستدلون بهذا الحديث على حسن ما حدث بعد القرون الثلاثة من أنواع العبادات وأصناف الطاعات، طناً منهم، أنه قد استحسها جماعة من العلماء والصلحاء، وما كان كذلك فهو حسن عند الله لهذا الحديث. ويردّ عليهم من وجهين: أحدهما: أنه حديث موقوف على ابن مسعود فلا حجة فيه، وينجذب عنهم بأنه إن ثبت رفع هذا الحديث على ما ذكره جمع منهم محمد هداك، وإلا فلا يصير المقصود؛ لأن قول الصحابي فيما لا يعقل له حكم الرفع عني ما هو مصرّح في أصول الحديث، فهذا القول وإن كان قول ابن مسعود لكن لما كان مما لا يُدرك بالرأي والاجتهاد صار مرفوعاً حكماً، فيصح الاستدلال به.

وثانيهما: أنه لا يحلو إما أن يكون اللام الداخلة على المسلمين في هذا الحديث للجنس أو للعهد أو للاستعراق ولا رابع، أما الأول: فباطل؛ لأنه حيث تبدل الجمعية ويلزم أن يكون ما رآه مسلم واحد أيضاً وإن حالقه الجمهور حسناً عند الله، ولم يقل به أحد، وأيضاً يلزم منه أن يكون ما أحدثه الفرق الصالحة من الدعات والمنتديات =

وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح.

- أيضاً حسناً لصدق رؤية مسلم حسناً، وهو ناطل بالإجماع، وأيضاً يخالف حينئذ قوله ^{رحمته} "سعدى من مائة ثلاث وسبعين ووقعتهم في النار لا حاد"، وقوله ^{رحمته} "من عسى عن فستون حدوا فيه، وعساكم بسبي ومئة حمداً"، وقوله ^{رحمته} "من حاد في أمره قد ما فيه"، وقوله ^{رحمته} "كل يوم".
وكذلك في... وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تدل على أنه ليس كل ما حدث بعد النبي... وليس كل ما أحدثه مسلم من أمته حسناً، وإذا بطل أن يكون اللام للحسن تعين أن يكون للعهد أو للاستعراق.
أما على الأول: فالعهود إما المسلمون الكامنون كأهل الاجتهاد كما قال علي القاري في "المرفأة": المراد بالمسلمين رُندقم وعمدقم، وهم العلماء بالكتاب والسنة الأنقياء عن الشبهة والحرام، وإما الصحابة وهو الأطهر، بل لا يميل القلب الصادق إلى سواه؛ لكونه بعض حديث من حديث طويل مشتمل على توصيف الصحابة، والأصل في اللام هو العهد الخارجي، ويؤيده دخول الغاء على قوله: "ما رآه المسلمون" على ما هو أصل الرواية وإن اشتهر بخلافها على لسان الأمة، فإذا لا يدل الحديث إلا على حسن ما استحسسه الصحابة أو ما استحسسه الكامنون من أهل الاجتهاد لا على حسن ما استحسسه غيرهم من العلماء الذين حدثوا بعد القرون الثلاثة ولا حفظ لهم من الاجتهاد ما لم يدخل ذلك في أصل شرعي.

وأما على الثاني: فإما أن يكون للاستغراق الحقيقي فلا يدل إلا على حسن ما استحسسه جميع المسلمين، لا على حسن ما وقع الاختلاف فيه، وإما أن يكون للاستغراق العرفي، وهو استغراق المسلمين الكاملين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المجتهدين وبعد اللثا والتي، أقول: كلام محمد عليه السلام ههنا صافي من الكدورات؛ لأنه إنما استدلل بهذا الحديث على حُسن قيام رمضان بالجماعة، وهو أمر استحسسه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون والعلماء الكاملون، وما استحسسه هؤلاء فهو عند الله حسن بلا ريب، وما استغسسه هؤلاء فهو عند الله قبيح بلا ريب.

وبالحملة فهذا الحديث بعمّ الدليل على حسن ما استحسسه الصحابة وغيرهم من المجتهدين وقبح ما استبقحوه، وأما ما استحسسه غيرهم من العلماء فالمرجع فيه إلى القرون الثلاثة، أو على دحوه في أصل من الأصول الشرعية، فما لم يوجد في القرون الثلاثة، ولم يستحسسه أهل الاجتهاد ولم يوجد له دليل صريح أو ما يدخل فيه من الأصول الشرعية، فهو ضلالة بلا ريب، وإن استحسسه مستحسن، عافهم.

باب القنوت في الفجر

٢٤٢ - **أحرمنا ماث**، عن نافع قال: كان ابن عمر لا يقنُ في الصبح.

بل روي عنه أنه بدعة

قال **محمد** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة .

ابن عمر لا يقنُ إلخ هكذا روي عنه بروايات متعددة، وعن جماعة من الصحابة، فمنهم من لم يختلف عنه، ومنهم من روي عنه القنوت وترك كلاهما، فأخرج ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا لا يقنُون في الفجر، وأخرج عن علي أنه لما قن في الفجر أنكر عليه الناس ذلك، فلما سلّم قال: إنما استصبرنا على عدونا، وأخرج أيضاً عن ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير وابن عمر أنهم كانوا لا يقنُون في الفجر، وأخرج محمد في "الآثار" [ص: ٢٠٨] عن الأسود بن يزيد أنه صحب عمر سبي في السفر وحضر، فلم يره قاتلاً في الفجر حتى فارقه، وأخرج البيهقي وصعقه عن ابن عباس قال: القنوت في الصبح بدعة، وأخرج الحارمي في "كتاب الاعتناء" عن ابن مسعود، قال: لم يقن رسول الله ﷺ إلا شهراً، لم يقن قبله ولا بعده، وأخرج عن ابن عمر أنه قال: رأيت قيامكم عند فراع القارئ والله إنه لدعة، ما فعله رسول الله ﷺ غير شهر واحد، ثم تركه.

وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٧٨/١، ١٧٩] أن عيا وأبا موسى كانا يقنُان في الفجر، وأخرج أيضاً عن إبراهيم: كان عبد الله لا يقن في الفجر، وأول من قن فيها علي، كانوا يرون أنه إنما فعل ذلك، لأنه كان محارباً، وأخرج عن ابن عباس: أنه قن في الفجر قبل الركعة، وأخرج أن ابن عمر وابن عباس كانا لا يقنُان في الصبح، وأخرج عن ابن مسعود: أنه كان لا يقن في شيء من الصلوات إلا الوتر، فإنه كان يقن فيها قبل الركعة، وأخرج عن ابن الزبير أنه كان لا يقن في الصبح، وأخرج عن عمر أنه كان يقن، ومن طريق آخر أنه كان لا يقن، ومن طريق أنه إذا كان محارباً قن وإلا لا، وذكر الحارمي أن من روي عنه القنوت عمار بن ياسر وأبي بن كعب وأبو موسى وعبد الرحمن بن أبي بكر وابن عباس وأبو هريرة والنراء وأنس وسهل بن سعد وغيرهم، ولاختلاف الصحابة في ذلك وقع الاختلاف بين التابعين والأئمة المجتهدين.

فمن ذهب إلى القنوت في الفجر سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وأبان بن عثمان وقتادة وصاوس وعبد بن عمير وعبيدة السلماني وعروة بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي ليلى وحماة ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوراعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه والثوري في رواية وغيرهم، كذا ذكره الحارمي، وذهب نفر من الأئمة منهم إبراهيم والثوري في رواية، وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن لا قنوت في شيء من الصلوات إلا في الوتر، وإلا في بارقة، فإنه حينئذ يُشرع القنوت في الفجر، وأما الأحبار المرفوعة في ذلك فمختلفة مختلفاً فاحشاً، فورد أنه ﷺ كان يقن في الصلوات كلها، وورد أنه كان يقن في الفجر والمغرب، وورد أنه لم يزل يقن في الفجر حتى فارق الدنيا، =

باب فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر

٢٤٣ - **أحبرنا ماث**، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة: أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حثمة في صلاة الصبح، وأن عمر عدا إلى السوق وكان منزل سليمان بين السوق والمسجد، فمر عمر على أم سليمان الشفاء، فقال: لم أر سليمان في الصبح، فقالت: بات يصلي فغلبته عيناه، فقال عمر: لأن أشهد صلاة الصبح أحب إلي من أن أقوم الليلة.

أي التواغل بالليل أي نام

٢٤٤ - **أحبرنا ماث**، أخبرنا نافع: أن ابن عمر أخبره عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها

أخبرته أن رسول الله ﷺ كان إذا سكّت المؤذن من صلاة الصبح وبدأ الصبح أي طهر

= وورد أنه لم يقنت إلا شهراً يدعو على قوم من الكفار ثم تركه، وورد الاختلاف أيضاً في القنوت قبل الركوع أو بعده، وورد في بعض الروايات أنه كان لا يقنت إلا أن يدعو لقوم أو على قوم، ولا تراعى بين الأئمة في مشروعية القنوت، ولا في مشروعيتها لسارلة، إنما التراع في بقاء مشروعيتها لغير السارلة، فأصحابنا يقولون: القنوت كان حين كان ثم ترك، وعبرنا يقولون: لم يرل ذلك في الصبح، وإنما ترك في باقي الصلوات، والكلام في المقام طويل من الجوانب إبراماً وجرحاً وإيراداً ودفعاً مطائنه الكتب المسوطة "كالاستدكار" و"شرح معاني الآثار" و"تخريج أحاديث الهداية" وغير ذلك.

أي بكر ثقة، عارف بالنسب، لا يعرف اسمه، واسم أبي حثمة عبد الله بن حذيفة العدوي المدني، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٩٦٧، ١٥٦/٤]. سليمان قال ابن حبان: له صحة، وكان من فضلاء المسلمين وصاحبهم، واستعمله عمر على السوق، وجمع الناس عليه في قيام رمضان، كذا ذكره الرقائي [شرح الزرقاني ٣٨١/١] عدا أي ذهب بالعدوة أي الصبح. بين السوق والمسجد. ولذا استعمله على السوق لقربه منه.

الشفاء هي ست عبد الله بن عبد شمس بن خالد القرشي العدوي من المايعات، قال أحمد بن صالح: اسمها ليلي، وغلب عليها الشفاء، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٤٣٢، ٤٢٣/٤].

لم أر فيه تفقد الإمام رعيته في شهود الحبر. أحب أي لما في ذلك من الفضل الكبير.

سكت المؤذن: يستببط منه أن لا يصلي عند الأذان بل يشتغل في الخواب. وبدأ الصبح: هذه الحملة إنما زيدت لتلا يتوهم أنه كان يصلي ركعتي الفجر بعد الأذان الأول الذي يؤذن به قبل طلوع الفجر.

ركع ركعتين خفيفتين قبل أن تُقام الصلاة.

قال محمد: وهذا نأخذ، الركعتان قبل صلاة الفجر **يخففان**.

في نسخة: مخففان

٢٤٥ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه رأى رجلاً ركع

ركعتي الفجر، ثم اضطجع فقال ابن عمر: ما شأنه؟
أي لم فعل ذلك

ركعتين. في رواية عمرة عن عائشة: ثم يصلي إذا سمع النداء أي ركعتين خفيفتين حتى يني لأقول: هل قرأ بأم الكتاب أم لا. **خفيفين** اختلف في حكمة تخفيفهما، فقيل: ليبادر إلى صلاة الصبح، وقيل: ليستفتح صلاة النهار ركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل. **يخففان** بأن يقرأ فيهما: **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْكَافِرُونَ** (١) و**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْإِلَاحِينَ** (٢) كما أخرجه مسلم وغيره أن النبي ﷺ كان يقرأهما فيهما، ولأبي داود [رقم: ١٢٦٠] **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْإِلَاحِينَ** (٣) في الركعة الأولى، وفي الثانية: **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْكَافِرُونَ** (٤) وأتبعنا الرسول ﷺ (آل عمران: ٥٣)

ثم اضطجع الخ لا شبهة في ثبوت الاضطجاع عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً بعد ركعتي الفجر، أو قبلهما بعد صلاة الليل، وثبوت الترك عنه، أما ثبوته فعلاً بعد ركعتي الفجر: ففي حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن، أخرجه البخاري [رقم: ٦٢٦] وغيره، وأما ثبوته قبلهما: ففي حديثها من رواية مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وقد مر في "باب صلاة الليل"، وأما ثبوته قولاً: ففي حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **دَسَنِي حَدِيثُ كَعْبٍ مَخْرُجٌ مِنْ صَلَاحٍ عَلَى سَبْعٍ**، أخرجه أبو داود [رقم: ١٢٦١] والترمذي [رقم: ٤٢٠] بإسناد صحيح، وأما ثبوت الترك: ففي حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى سنة الفجر، فإن كُتبت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة، أخرجه البخاري [رقم: ١١٦١] ومسلم [رقم: ١٧٣٢] والترمذي وغيرهم، وقد اختلف العلماء في ذلك على ستة أقوال على ما ذكره العيني في 'عمدة القاري شرح صحيح البخاري' [٣١٧/٧ - ٣١٩].

الأول: إنه سنة، وهو مذهب الشافعي وأصحابه. والثاني: إنه مستحب، وروي ذلك عن أبي موسى الأشعري ورافع بن حديج وأنس وأبي هريرة ومحمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد. والثالث: واجب لا بد منه، وهو قول ابن حزم. والرابع: بدعة، وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه، فروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: ما بال الرجل إذا صلى لركعتين يتمتع كما تتمتع الدابة والحصار، إذا سلم قعد فصلي، وروي أيضاً أن ابن عمر نهي عنه، وأخبر أنها بدعة. ومن كره ذلك من التابعين الأسود وإبراهيم النخعي، وقال: هي ضجعة الشيطان، أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، =

فقال نافع: فقلت: يفصل بين صلاته، قال ابن عمر: وأي فصل أفضل من السلام.
قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمهما الله.

= وحكاية عياض عن مالك وجمهور العلماء. والخامس: إنه خلاف الأولى، عن الحسن أنه كان لا يعجبه. والسادس: إنه ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة إما باصططاع أو حديث أو غير ذلك، وهو محكي عن الشافعي، انتهى كلام العيني ملخصاً.

قلت: ظاهر الأحاديث القولية والفعلية تقتضي مشروعية الضحجة بعد ركعتي الفجر، فلا أقل من أن يكون مستحجاً إن لم يكن سنة، وأما حمل ابن حزم الأمر للوجوب فيبطله ثبوت الترك، وأما إنكار ابن مسعود وابن عمر فإما أن يحمل على أنه لم يسمعهما الحديث، وهو غير مستبعد، فإن النبي ﷺ إنما كان يصلي ركعتي الفجر ويصططع بعدهما في بيته، وابن مسعود وابن عمر لم يكونا يحضرانه في ذلك الوقت، وعائشة أعلم بحاله في ذلك الوقت وقد أثيرت بوقوعه.

وإما أن يُحمل على أنهما سمعهما الحديث لكن حملاه على الاستراحة، لا على التشريع، أو حملاه على كونه في البيت خاصاً لا في المسجد أو نحو ذلك، والله أعلم. وفي "شرح القاري": قال ابن حجر المكي في "شرح الشرائع": روى الشيخان [الحارثي رقم: ٦٢٦، ومسلم رقم: ١٧١٨] أنه ﷺ كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن، فتسن هذه الضحجة بين سنة الفجر وفرضه، لذلك ولأمره ﷺ بها، كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به، خلافاً لمن نازع، وهو صريح في ندها لمن في المسجد وغيره، خلافاً لمن حصّر ندها بالبيت، وقول ابن عمر: إنها بدعة، وقول الحنفي: إنها ضحجة الشيطان، وإنكار ابن مسعود لها فهو لأنه لم يسمعهم ذلك، وقد أفرط ابن حزم في قوله بوجوبها، وإنما لا تصح الصلاة بدوها. [فتح المعطى: ٣٠٢/١، ٣٠٣]

ولا يخفى بُعد عدم اللوغ إلى هؤلاء الأكابر الذين بلغوا مبلغ الأعلى، لاسيما ابن مسعود الملام له في السفر والحضر، وابن عمر المتفحص عن أحواله ﷺ. فالصواب حمل إنكارهم على العلة السابقة من الفصل، أو على فعله في المسجد بين أهل الفضل.

فصل وذلك لأن السلام إنما ورد للفصل، وهو لكونه واجباً أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام، وهذا لا ينافي ما سبق من أنه ﷺ كان يصططع في آخر التهجد تارة وتارة بعد ركعتي الفجر في بيته الاستراحة، كذا قال علي القاري. [فتح المعطى: ٣٠٢/١] **أفصل** فيه إشارة إلى أنه لا حاجة إلى الضحجة للفصل بل هو حاصل بالسلام، وليس فيه إنكار الضحجة مطلقاً.

وبقول ابن عمر: أي لا يحتاج إلى الاضططاع للفصل.

نالطور أي سورة الطور، وقال ابن الحوزي: يحتمل أن يكون الباء بمعنى من استدل له الطحاوي بما رواه من طريق هشيم عن الزهري فسمعه يقول: **سورة الطور** (طور ٧) قال: فأحرر أن الذي سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة، قال الحافظ: وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها. [شرح الررقاني: ٢٣٨/١] **في المغرب** وأما رواية العتمة فضعيفة؛ لأنها من رواية ابن لهيعة عن يزيد كما قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٢٣٨/١]

ق محمد: العامة على أن القراءة تُخَفَّف في صلاة المغرب يقرأ فيها بقصار المفصل، ونرى أن هذا كان شيئاً فُتِرَ أو لعله كان يقرأ بعض السورة ثم يركع.

٢٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ^{أي نعتد}

قال: "إذا صَلَّى أحدكم للناس فليخفف،
أي مع التمام

أن القراءة إلخ. لما أخرج الطحاوي عن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بقصار المفصل، وأخرج عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل [شرح معاني الآثار: ١/١٥٧] وأخرج أبو داود [رقم: ٨١٣] عن عروة: أنه كان يقرأ في المغرب سحره (العادات ١) وفي الباب آثار شهيرة، ويُستأنس له بما ورد بروايات جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلّون المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم ينصرفون، والرجل يرى موضع نلّه، وهذا لا يكون إلا عند قراءة القصار.

بقصار المفصل: وهي من "لم يكن" إلى الآخر، ومن "المُحَرَّات" إلى (سبح) (البروج ١) طوالة، ومنه إلى "لم يكن" أو ساطه، هذا على الأشهر، وقيل غير ذلك.

وبرى إلخ. لما ورد على العامة أنهم كيف استحبوا القصار في المغرب مع ثبوت طول المفصل، بل أطول منها عن النبي ﷺ، فأجابوا عنه ثلاثة: ذكر المصنف منها اثنين، وترك الثالث. الأول: أن تطويل القراءة لعله كان أولاً، ثم سح ذلك وترك بما ورد في قراءة المفصل. والثاني: أنه لعله فرق السورة الطويلة في ركعتين، ولم يقرأها بتمامها في ركعة واحدة، فصار قدر ما قرأ في الركعة بقدر القصار. والثالث: أن هذا يحسب اختلاف الأحوال، قرأ بالطول لتعليم الحوار والتسيه على أن وقت المغرب ممتد، وعلى أن قراءة القصار فيه ليس بأمر حتمي.

وأقول: الجواب الأولان محدوشان، أما الأول: فلأن مناه على احتمال السح، والسح لا يثبت بالاحتمان، ولأن كونه متروكاً إنما يثبت لو ثبت تأخر قراءة القصار على قراءة الطول من حيث التاريخ، وهو ليس بثابت، ولأن حديث أم الفضل صريح في أنها آخر ما سمعت من رسول الله ﷺ، هو سورة المرسلات في المغرب فدل ذلك على أنه ﷺ قرأ بالمرسلات في المغرب في يوم قبل يومه الذي توفي فيه، ولم يصل المغرب بعده، وقد ورد التصريح بذلك في "سس السائي"، فحينئذ إن سلك مسلك النسخ يثبت نسح قراءة القصار، لا العكس. وأما الثاني: فلأن إثبات التفريق في جميع ما ورد في قراءة الطول مشكل، ولأنه قد ورد صريحاً في رواية البحاري وغيره ما يدل على أن جبير بن مطعم سمع الطور بتمامه، قرأه رسول الله ﷺ في المغرب، فلا يفيد حينئذ ليت ولعل، ولأنه قد ورد في حديث عائشة في "سس السائي" [رقم: ٩٩١] أن رسول الله ﷺ قرأ بسورة الأعراف في المغرب، فرقها في ركعتين، ومن المعلوم أن نصف الأعراف لا يبلغ مبلغ القصار، فلا يفيد التفريق لإثبات القصار فإذا الجواب الصواب هو الثالث.

فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء.
 تعطيل للتحفيف من مرض خلقة
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار

٢٤٩ - **نحوه** - **ثالث.** حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: **صلاة المغرب وتر صلاة النهار.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر

فإن فيهم **خ** مقتضاه أنه متى لم يكن فيهم منتصف بالصعات المذكورة لم يضر التطويل، لكن قال ابن عبد البر: يسعى لكل إمام أن يحفف لأمره **د** وإن علم قوة من خلقة، فإنه لا يدري ما يحدث عليهم من حادث وشغل وعارض وحاجة وحديث وغيره، وقال البعري: الأحكام إنما تناط بالعال لا بالصورة النادرة، فيسعى للأكمة التحفيف مطلقاً. [شرح الرقائي: ٣٨٧/١] **واكثر** راد مسلم [رقم: ١٠٤٦] من وجه آخر عن أبي الرناد: "والصغير"، والطبراني: "والخامل والمرضع"، وعبد الطرابي من حديث عدي بن حاتم: "وعابر السيل"، كذا في إرشاد الساري [٥٩/٢] **ما شاء** [ونسلم (رقم: ١٠٤٦)] فبصل كيف شاء أي محققاً أو مطولاً. (شرح الزرقاني: ٣٨٧/١) أقول: يُستبطن منه بعمومه أنه لو قرأ أحد القرآن تمامه في صلاته، أو في ركعة جاز كما مر حكاية ذلك عن عثمان وغيره، وذلك لأنه **د** أجاز للممرد التطويل في الأركان إلى ما شاء ولم يقيد بأمر، نعم، هو مقيد بعدم حصول الملل ودوام النشاط وعدم الإحلال بعينه من الأمور الشرعية على ما ورد في الأحاديث الأخر، وقد أوضحت المسألة في رسالتي: "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس سعة"

صلاة المغرب **ح** رواه ابن أبي شيبة مرفوعاً من حديث ابن عمر بلفظ: **صلاة المغرب** **د** **مسند** **س** قال العراقي: سنده صحيح، ورواه الدار قطني عن ابن مسعود مرفوعاً، وسنده ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح وقعه على ابن مسعود، كذا ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٣٦٤/١]

وتر صلاة النهار أصبحت إليه لوقوعها عقبه فهي نهاية حكماً. **ويسعى** **ح** هذا استدلال من المؤلف على مدحه من أن الوتر ثلاث لا يفضل يسهي تسليم بأن ابن عمر حكم على صلاة المغرب بأنه وتر صلاة النهار، وعرضه منه تشبيه وتر الليل بصلاة المغرب التي هي وتر النهار، وقد أوضح ذلك ما أحرجه الطحاوي عن عقبة ابن مسلم قال: سألت ابن عمر عن الوتر؟ فقال: أتعرف وتر النهار؟ فقلت: نعم، صلاة المغرب، فقال: صدقت وأحسنت، فمقتضى هذا التشبيه أن يكون وتر الليل ثلاث ركعات تسليم واحد كصلاة المغرب هذا، =

أن يكون وتر صلاة الليل مثلها، لا يفصل بينهما بتسليم كما لا يفصل في المغرب بتسليم، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
على رأس الركعتين

باب الوتر

٢٥٠ - أخبرنا مالك. أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي مرة أنه سأل أبا هريرة: كيف كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قال: فسكت، ثم سأله فسكت، ثم سأله فقال: إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا؟ قال: أخبرني، قال: إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات ثم أنام، فإن قمت من الليل صليت مثنى مثنى، فإن أصبحت أصبحت على وتر.

٢٥١ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ذات ليلة بمكة والسماء متغيمة فخشى الصبح، فأوتر بواحدة، ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلاً، فشفع بسجدة محيط بها السحب طلوعه فيقوت وتره وفي نسخة: أن عليه

- وأقول: فيه نظر، فإن المعروف من فعل ابن عمر أنه كان يصلي الوتر ثلاث ركعات، ويفصل بالسلام على رأس الركعتين كما مر ما ذكره في 'باب صلاة الليل'، وأخرجه المؤلف أيضاً من طريق مالك في 'باب السلام في الوتر' فيما سيأتي، فذلك دليل على أنه لم يُرد بقوله: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار" تشبيه وتر الليل بوتر النهار في جملة الأحكام، بل في التليث فقط لا في عدم الفصل بين السلام، فلو استدل المؤلف به على التثني فقط مع قطع النظر عن الفصل بسلام لكان أهدى وأحسن.

أبي مرة اسمه يريد المدني، ثقة، كذا قال الرقاعي. [شرح الرقاعي: ٤٢٥/١] فسكت لعله لما رأى أن تفصيل كيفية وتره رحمته الله لا يقتضيه المقام أن يأتي به على وجه التمام، كذا قال القاري. خمس ركعات. ظاهره أنه بتحريم واحدة اقتداء بما روي أن رسول الله ﷺ فعل كذلك أحياناً، وحمله القاري على الركعتين سنة العشاء، وثلاث ركعات الوتر. ثم أنام يفيد جوار الوتر قبل النوم لم يمتنع الاعتناء في الليل ولم يثق به.

أصبحت على وتر لأبي قد أدبته أول الليل. ذات ليلة أي في ليلة من الليالي، ولفظ ذات مقحمة. فشفع بسجدة. قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، فشفعها بأخرى على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات، ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم. [شرح الرقاعي: ٣٦٣/١]

ثم صلى سَجْدَتَيْنِ، سَجْدَتَيْنِ فلما خشي الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ.

في نسخة: ويقول أبي هريرة نأخذ، لا نرى أن يشفع إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب ولا ينقص وتره، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب الوتر على الدابة

٢٥٢ - أخرجه مالك، أخبرنا أبو بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار: أن النبي ﷺ أوتر على راحلته.

أوتر **بواحدة** روي مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وأسامة وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، واختلف فيه عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص، وهذه مسألة يعرفها أهل العلم بمسألة نقص الوتر، وحالف في ذلك جماعة: منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام، ثم إن قام صَبَى ولم يُعَدِّ الوتر، وروي مثله عن عمار، وعائشة، وكانت تقول: أوترنا في ليلة؟ إنكاراً لذلك، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٦٣/١]

أن **يشفع** بأن يضم إلى الوتر ركعة ليصير شفعاً، فينقص وتره كما كان فعله ابن عمر.

ما **أحب** هذا صريح في جواز الشفع بعد الوتر أحداً من فعل أبي هريرة وابن عمر، وهو المروي عن أبي بكر أنه قال: أما أنا فأنام على وتر، فإن استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح، وفي 'صحيح مسلم' [رقم: ١٧٢٤] عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثلث ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين الداء والإقامة من صلاة الصبح، وحمده النووي على بيان الخوض، وأنه كان يفعله أحياناً مستنداً بأن الروايات المشهورة في "الصحيحين" وغيرهما عن عائشة مع رواية خلائق من الصحابة شاهدة بأن آخر صلاته ﷺ كان الوتر، وفي "الصحيحين" [البحاري رقم: ٤٧٢، ومسلم رقم: ١٧٥٤] أحاديث بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وتراً منها حديث. عن عن عن فكيف يطرأ به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشاهها أنه كان يدوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر الليل، وبما معناه هو بيان الجواز. ثم قال: وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين حالساً فليس بصواب؛ لأن الأحاديث إذا صحت وأمكن الجمع بينها تعين ذلك. [شرح مسلم: ٢٥٤ ١]

ولا **ينقص** وتره بقوله ﷺ في نسخة: أخرجه النسائي [رقم: ١٦٧٩] وابن جرير وغيرهما، قال ابن حجر: إسناده حسن. **قول أبي حنيفة** وقد وافقه في عدم نقص الوتر مالك، والأوراعي والشافعي وأحمد وأبو ثور وعقمة وأبو مجلز وطاوس والنعيمي، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٦٣/١]

قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره، فأحبّ إلينا أن يصلي على راحلته تطوعاً ما بدا له، فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض، وهو قول عمر بن الخطاب ^{من أسأله والنس} وعبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. ^{أي أهل الكوفة}

باب تأخير الوتر

٢٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة أو بعد الفجر، يشكّ عبد الرحمن أي ذلك قال. ^{وإن الحمد للمعنى}

٢٥٤ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن أنه سمع أباه يقول: إني لأوتر بعد الفجر. ^{هو القاسم بن محمد}

٢٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن مسعود أنه كان يقول: ما أبالي لو أقيمت الصبح وأنا أوتر. ^{لأنه وقت ضروري له}

وجاء غيره: وهو أنه ^{عليه السلام} كان يرل للوتر كما مرّ في "باب الصلاة على الدابة في السفر". **فأحبّ إلينا إلخ** كأنه يشير إلى أن الروايات لما احتلت في النزول للوتر وعدم نزوله، فلاحتماء هو احتيار النزول. وفي هذه العبارة إشارة إلى أنه لا سبيل إلى ردّ رواية عدم النزول وهجرانه بالكلية، ودعوى عدم ثبوت ذلك، وإنما اخترنا ما اخترنا لما ذكرنا. **وعبد الله بن عمر** أقول: نسبة ذلك إلى ابن عمر مما يتكلّم فيه، فإنه قد ورد عنه النزول وعدم النزول كلاهما، بل ورد عنه الرجز على من يرل للوتر، والاهتداء بأن الاقتداء الكامل بالنبي ^{عليه السلام} هو في عدم النزول كما مرّ ذكر ذلك في "باب الصلاة على الدابة"، فالظاهر أن مذهبه جواز النزول وترجيح عدم النزول.

عبد الله بن عامر. هو أبو محمد المدني، الصحابي، مات سنة خمس وثمانين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣]، وقد مرّ ندد من حاله. **قال:** أي عبد الله بن عامر. **ابن مسعود:** المراد به حيث أطلق هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار علماء الصحابة، أمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة كذا في "التقريب" [رقم: ٣٦١٣، ٢/٢٦٩]، وقد مرّ ندد من ترجمته فيما مرّ.

٢٥٦ - أخبرنا عبد الكريم بن أبي المخارق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنه رقد، ثم استيقظ، فقال لخادمه: انظر ماذا صنع الناس؟ وقد ذهب بصره، فذهب ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من الصبح، فقام ابن عباس فأوتر، ثم صلى الصبح.

٢٥٧ - أخبرنا يحيى بن سعيد: أن عبادة بن الصامت كان يؤم يوماً، فخرج يوماً للصبح، فأقام المؤذن الصلاة، فأسكته حتى أوتر ثم صلى بهم. قال محمد: أحب إلينا أن يوتر قبل أن يطلع الفجر، ولا يؤخره إلى طلوع الفجر، فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر، ولا يعتمد ذلك، وهو قول أبي حنيفة.

عبد الكريم يسمى عبد الكريم اثنان: أحدهما ثقة، متفق عليه، أخرجه له البخاري ومسلم، وهو ابن مالك الجري، وكنيته أبو سعد، والآخر ابن أبي المخارق، وكنيته أبو أمية، وهو متروك، كذا في القول المسند في الدب عن مسند أحمد" للحافظ ابن حجر العسقلاني. وقال في "التمهيد": هو ضعيف باتفاق أهل الحديث، وكان مؤلف كتاب، حسن السميت، عرّ مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بيته فيعرفه، مات سنة ست أو سبع وعشرين ومائة. وقال السيوطي في "مرفأة الصعود": لا يصح على ما انفرد به عبد الكريم بن أبي المخارق الحكم بالوضع؛ لأنه روى عنه مالك، وقد علم من عاداته أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، وإن كان غيره قد اطلع على ما يقتضي جرحه، واسم أبي المخارق - بضم الميم وكسر الراء - قيس، وقيل: طارق.

ماذا صنع الناس: أي هل فرغوا من صلاة الصبح أم لا؟ وقد ذهب بصره أي صار أعمى ولذا لم يحضر الجماعة. صلى الصبح: فيه أن الوتر يصلى بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح.

عبادة بن الصامت بالصم هو أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، أحد القماء، شهد العقتين، وشهد بدرًا وأحداً وبيعة الرصوان والمشاهد كلها، ومات بالشام في خلافة معاوية، كذا في "الإصابة" [رقم: ٤٥١٥، ٥٠٥/٣، ٥٠٦] وغيره. حتى أوتر: كأنه تذكر بعد خروجه، وأراد الترتيب.

أن يطلع الفجر الحديث: فصلوها أي الوتر - ما بين العشاء وطلوع الفجر، أخرجه أبو داود [رقم: ١٤١٨] والترمذي [رقم: ٤٦٩] وابن ماجه وغيرهم. ولا يعتمد ذلك وأثار الصحابة الذين أوتروا بعد الطلوع محمولة على أنهم لم يعتمدوا ذلك، بل فاقم ذلك لوجه من الوجوه، فأدوه بعد طلوع الفجر.

باب السلام في الوتر

أي في أثناءه

٢٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يسلّم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر ببعض حاجته.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، ولا نرى أن يسلّم بينهما.

كان يسلّم هذا الأثر وغير ذلك من الآثار التي ذكرناها فيما سبق يضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلّم إلا في آخرهن، وفي سنده عمرو بن عبيد، متكلم فيه، ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ١٢٢/٢] يأمر ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فإن عرّضت له حاجة فصل ثم بي على ما مضى. وهذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلاً، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني، قال: صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا علام! ارحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة. وروى الطحاوي عن سالم، عن أبيه، أنه كان يقصّل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوي، ولم يعتد الطحاوي عنه إلا لاحتمال أن المراد بقوله: تسليمة أي التسليم في التشهد، ولا يخفى بعده، كذا في "فتح الباري"، وفي دعواه أن طاهره وصله، وأن رواية سعيد أصرح في ذلك وقفه، بل ظاهر رواية مالك أنه كان عادته فصله، لإتيانه بـ "كان وحرف المصارعة، وحتى الغائية"، نعم، لو عبر بـ "حين" بدل "حتى" لكان ذلك ظاهراً، وأما رواية سعيد فمحتمنة، كذا قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٦٣/١، ٣٦٤]

نأخذ بقول **الح** قال التقى الشامي في "شرح القاية": مذهبنا قوي من حيث النظر: لأن الوتر لا يخنو إما أن يكون فرضاً أو سنة، فإن كان فرضاً، فالعرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً فثبت أنه ثلاث، وإن كان سنة فلا توجد سنة إلا ولها مثل في العرض، والعرض لم يوجد فيه الوتر إلا المغرب وهو ثلاث، وذكر صاحب "التمهيد" عن جماعة من الصحابة روي عنهم الوتر بثلاث، لا يسلّم إلا في آخرهن، منهم عمر وعلي وابن مسعود وريد وأبي وأنس، وذكر البخاري عن القاسم قال: رأينا أباساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لو أوسع، وأرجو أن لا يكون بشيء منه بأس.

أن يسلّم بينهما قد يؤيد ذلك حديث أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" عن عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل حدثنا أبي، حدثنا الحسن بن سليمان حدثنا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثنا عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ هي عن البصرياء =

- ٢٥٩ - **هل محمد:** أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا أبو جعفر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة، ثماني ركعات تطوعاً، وثلاث ركعات الوتر، ^{أي سنة الفجر} وركعتي الفجر.
- ٢٦٠ - **هل محمد:** أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب.....

= أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. ويحتاج عنه بوجه: أحدها: أن في سنده عثمان، وهو متكلم فيه، فقد ذكر ابن القطان في "كتاب الوهم والإيهام" هذا الحديث من جهة ابن عبد البر، وقال: الغالب على حديث عثمان ابن محمد بن ربيعة الوهم. والثاني: أنه معارض بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوراعي عن المطيب بن عبد الله المحزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر، فأمره ثلاث، يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، فقال الرجل: إني أخاف أن يقول الناس: هي البتراء، فقال ابن عمر: هذه سنة الله ورسوله. [شرح معاني الآثار: ١/١٩٧] فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين قد وجد من النبي ﷺ

والثالث: أنه معارض بحديث: **فمن أحب أن يوتر بخمس فليفلح**، رواه أبو داود [رقم: ١٤٢٢] وغيره، وقد مر في "باب الصلاة على الدابة". والرابع: أن البتراء فسره ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود كما أخرجه البيهقي في "المعرفة" بسنده عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب عن مولى لسعد بن أبي وقاص، وقال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل، فقال: يا بني! هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، وتر الليل واحدة بذلك أمر رسول الله ﷺ. فقلت: يا أبا عبد الرحمن! إن الناس يقولون: هي البتراء، فقال: يا بني! ليست تلك البتراء إنما البتراء أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم في الأخرى ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتراء.

أبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو المعروف بالناظر سمي به؛ لأنه تفر في العلوم أي توسع وتبحر، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره، ولد سنة ٥٦هـ ومات بالمدينة ١١٧هـ، كذا ذكره القاري في "سند الأنام شرح مسند الإمام"، وقال: هذا الحديث رواه الشيخان [البخاري رقم: ١١٤٠، ومسلم رقم: ١٧٢٢] وأبو داود [رقم: ١٣٦٠] عن عائشة: كان ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر.

وتلات ركعات الخ ظاهر هذا وما بعده هو عدم الفصل بالسلام، ولذلك استدلل به المؤلف على مدعاه.

ما أحب يعني لو أعطاني أحد نعماً حمراً بدل ترك الوتر ثلاث ركعات لم أحب أن أتركه.

أني تركت الوتر بثلاث وإن لي حُمرَ التَّعَم.

٢٦١ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث كثلاث المغرب.

٢٦٢ - قال محمد: حدثنا أبو معاوية المكفوف، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث،.....

بثلاث طاهره أنه ثلاث موصولة، وهو المروي عن فعله صريحاً ذكرناه سابقاً، وأخرج الحاكم أنه قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفاقه منه، وكان ينهض في الثالثة بالتكبير.

حُمر العَم الحمر بضم فسكون جمع أحمر، والتَّعَم يفتحون بمعنى الأنعام والدواب، والمراد بها الإبل، والحمر منها أحسن أنواعها، ذكره السيوطي. [توير الحوالت: ١٧٣/١] **أبي عبيدة** بضم العين، هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة من كبار التابعين، روى عن أبيه، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ١٨٠هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٨٢٣١، ٢٣٣/٤] و"جامع الأصول".

كثلاث المغرب التشبيه الكامل إما يكون إذا لم يكن فصل بين السلام وهو المراد. **أبو معاوية المكفوف** أي المسموع عنه البصر يعني الأعمى، وهو محمد بن حازم الضرير الكوفي، عمى وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، روى عن الأعمش وسفيان، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين، مات سنة ١٩٥هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٥٨٤١، ٢٣٤/٣] و"الكاشف" [رقم: ٤٨٦٦، ٢٢/٣].

الأعمش بالفتح من العمش - يفتحون - وهو عارة عن ضعف البصر وكونه بحيث يجري منه الدمع لمرض، والمشهور به سليمان بن مهران - بالكسر - الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي أصله من طبرستان، وولد بالكوفة، وروى عن أنس ولم يثبت له منه سماع، وابن أبي أوفى وأبي وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي والسلمي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وشعبة والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، والنسائي: ثقة ثبت، وابن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت أيضاً إلا أن الأعمش أعرف منه بالمسند، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل: ١٤٦هـ، وترجمته مطولة في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٠٥٢، ٤٢٢/٢].

مالك بن الحارث: قال الذهبي في "الكاشف": مالك بن الحارث السلمي عن أبي سعيد الخدري وعلقمة النخعي، وعنه منصور والأعمش، ثقة، مات سنة ١٩٤هـ.

- عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كصلاة المغرب.
- ٢٦٣ - قال محمد: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عطاء، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الوتر كصلاة المغرب.
- ٢٦٤ - قال محمد: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا حصين بن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: ما أجزأت ركعة واحدة قط.

عبد الرحمن بن يزيد بن قيس الحنفي، نسبة إلى نخع - بفتحين - قبيلة، أبو بكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود بن يزيد، وعمه علقمة بن قيس، وعن حديفة وابن مسعود وأبي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه محمد وإبراهيم الحنفي وأبو إسحاق السبيعي ومصور وغيرهم، قال ابن سعد وابن معين والعلجلي والدارقطني: ثقة، مات سنة ٧٣هـ، وقيل: ٨٣هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٧٢٨، ٤١٥٣، ٤١٦].

إسماعيل بن إبراهيم ذكر في "تهذيب التهذيب" و"الميران" كثيراً بهذا الاسم والنسب بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، والظاهر أن المذكور ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر الحنفي الحنفي الكوفي، ضعفه البخاري والسنائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، وعنه ابن عمير ووكيع وطلق بن عطاء وأبو علي الحنفي وغيرهم، فيحرق هذا المنقاه.

ليث هو ليث بن أبي سليم - بالنصب - قال الحافظ عبد العظيم المديني في "أحر كتاب" "الترغيب والترهيب": فيه خلاف، وقد حدث عنه الناس، وضعفه يحيى والسنائي، وقال ابن حبان: احتبط في آخر عمره، وقال الدارقطني: كان صاحب السنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فحسب، ووثقه ابن معين في رواية، وقد بسطت في ترجمته في رسالتي في بحث البراءة السوية "الكلام المبرور في رد القوم المصور ورد المذهب المأثور" المسمى "بالسعي المشكور" حين ظن بعض أقاصِل عصرنا أن ضعفه بلغ إلى أن لا يحتج به.

عطاء هو ابن أبي رباح المكي أو ابن بسار المديني، وقد وُحِد في بعض النسخ كذلك عطاء بن يسار.

يعقوب القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة. **حصين بن إبراهيم** هكذا في النسخ الحاضرة، ولم أفق على حاله في "تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" و"الكاشف" و"جامع الأصول" و"ميران الاعتدال" وغيرها، وقد مرّت سابقاً في "نحت رفع اليدين" رواية عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم عن حصين بن عبد الرحمن، ومرّ هناك أنه من أعالي شيوخه، فعله هو والذي في "كتاب الحجج" حصين عن إبراهيم فيتعين أن الحصين هو السابق، وإبراهيم هو الحنفي. **قال** ما سمع سعداً أنه أوتر بركعة كما ذكرنا سابقاً.

ما أجزأت فيه إشارة إلى التمثيل بركعة واحدة باطل وبه صرح أصحابنا.

- ٢٦٥ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي حمزة، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة قال: أخبرنا عبد الله بن مسعود: أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات.
ابن قيس النخعي
- ٢٦٦ - قال محمد: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زُرارة بن أبي أوفى، عن سعيد بن هشام،

أبي حمزة ذكر في "تذويب التهذيب" و"الكاشف" وغيرهما كثيراً من الكوفيين يكنى بأبي حمزة، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، ولم أدر أن المذكور ههنا من هو منهم، فليحترز. **أهون ما يكون**. أي أدنى ما يكون ثلاث ركعات، فلا يجوز الأدنى منه. **سعيد بن أبي عروبة**. بفتح العين وضم الراء وسكون الواو اسمه مهرا - بالكسر - العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النصر البصري، قال ابن معين والسائي وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: أئست الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: مات سنة ١٥٥هـ، وبقي في احتلاطه خمس سنين، كذا في "تذويب التهذيب" [رقم: ٢٧٧٦، ٣٢٧/٢، ٣٢٨].

قتادة هو ابن دعامة - بكسر الدال المهملة وحة العين المهملة كما ضبطه الفتى في "المعنى" - ابن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري، الصريح الأكمل، المفسر، ولد أكمه، وحدث عن أنس وعبد الله بن سرجس وسعيد بن المسيب وغيرهم رحمهم الله، وعنه مسعر وأبو عوانة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، قال ابن سيرين: كان أحفظ الناس، وقال أحمد: عالم بالتفسير وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه، وأظن في ذكره، وكان من أجرة الثقات علماً بالعربية واللغة، وأيام العرب والأساس، مات بـ"واسط" بالطاعون سنة ١١٨هـ، وقيل: ١١٧هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ" لدهبي، وله ترجمة طويلة مشتملة على ثناء الناس عليه في "تذويب التهذيب" [رقم: ٦٤٩٢، ٥١٧/٤] وغيره.

زُرارة: بضم الزاء المعجمة وفتح الراءين المهملتين، بينهما ألف كما ذكر في "المعنى"، ابن أبي أوفى، هكذا في بعض السح، وفي كثير من السح المصححة بن أوفى، وكذا ذكره في "التهذيب" وغيره أنه زُرارة بن أوفى العامري، أبو حاجب البصري، وثقه السائي والعجلي وابن حبان وغيرهم، مات سنة ٩٣هـ على ما ذكره ابن سعد، وقيل غير ذلك. **سعيد بن هشام**: هكذا وجدنا في النسخ الحاضرة، والذي في "تذويب الكمال" و"تذويب" و"تقريبه" و"تذهيبه" و"الكاشف" و"جامع الأصول" و"كتاب الثقات" لاس حبان، أن اسمه سعد - بدون الياء - بن هشام بن عامر الأنصاري المدني ابن عم أنس، روى عن أبيه وعائشة وابن عباس وسمرة وأنس وغيرهم، وعنه زُرارة والحسن البصري، وثقه السائي وابن سعد، استشهد بمكران - بضم الميم - بلدة بالهند، وكذا هو في "كتاب الحجج".

عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر.

باب سجود القرآن

٢٦٧ - أخرجه مالك، حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة:

أن أبا هريرة قرأ بهم **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ** فسجد فيها،
(الاشفاق ١)

لا يسلم الخ هذا صريح في إثبات المقصود، وقد أخرجه السائي [رقم: ١٦٩٨] والحاكم أيضاً، وصححه الحاكم، وفيه رد على من أبطل الوتر بالثلاث أحداً مما روى الدار قطني - وقال: رواه ثقات - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا تسجد في الركعتين مرجح على حديث أبي هريرة بوجوه لا نعلم على ماهر الفهم مع أن حديث أبي هريرة معارض بحديث: لا تسجد في السجدة وهو من أسباب الترجيح.

هذا وقد يستدل على عدم الفصل بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب وفي الثانية بـ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ** وفي الثالثة بـ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ** والمعوذتين، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٤٦٢، والسائي رقم: ١٧٠٠، وأبو داود رقم: ١٤٢٣، وابن ماجه ١١٧٣] وابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٢٤٣٢، ١٨٩/٦] والحاكم في "المستدرک" وقال: صحيح على شرط الشيخين، والطحاوي وغيرهم، فإن طاهره أن الثالثة متصلة لا مفصلة، وإلا لقالت: وفي ركعة الوتر، أو في الركعة المفردة، أو نحو ذلك، وروى الطحاوي بنحوه من حديث ابن عباس وعلي وعمران بن حصين، لكن وقع في طريق الدار قطني بلفظ: كان يقرأ في الركعتين اللتين بوتر بعدهما بـ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ** وروى في الثانية بـ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ** وروى في الثالثة بـ **سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّ**.

باب سجود القرآن [هو ستة أو فضيلة، قولان مشهوران عند مالك، وعند الشافعية ستة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب] هي أربع عشر سجدة معروفة عند أبي حنيفة والشافعي، غير أنه عدّ الشافعي منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة "ص"، وقال أبو حنيفة بالعكس، هذا هو المشهور، وقال الترمذي [رقم: ٥٧٧]: رأى بعض أهل العلم أن يسجد في "ص" وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، فعلى هذا يكون عند الشافعي وأحمد خمس عشرة سجدة، وهو رواية عن مالك، كذا في "المختلّ بحلّ أسرار الموطأ" للشيخ سلام الله **قرأ هم** قال الباجي: الأظهر أنه كان يصلي، وجاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ**

فلما انصرف حدثهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمهم الله، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٨ - أحمر مالك، حدثنا الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة: أن

عمر بن الخطاب قرأ بهم النجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى.

أي في الصلاة

سجد فيها وهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى ابن القاسم والجمهور عنه أنه لا سجود؛ لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة لما سجد: لقد سجدت في سورة ما رأيتُ الناس يسجدون فيها، فدل هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه، وردّه ابن عبد البر بما حاصله، أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء بعده. **مالك بن أنس** وسلفه في ذلك ابن عمر وابن عباس فإنهما قالا: ليس في المفصل سجدة، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه".

لا يرى فيها سجدة أي في سورة انشقت بل لا في المفصل مطلقاً، كما صرح به حيث قال: الأمر عندنا أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء، وبه قال الشافعي في القلم ثم رجع عنه، ذكره البيهقي، وحجتهم حديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ "والنجم" فلم يسجد فيها، أخرجه الشيخان وغيرهما، وأجاب الجمهور عنه بأنه لعله تركه في بعض الأحيان لبيان الجواز، فإن سجود التلاوة ليس بواجب كما يشهد به قول عمر: من سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، وقول ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء، أخرجهما البخاري وغيره، هذا على قول من قال باستحباب السجود أو سنيته، وأما على رأي من قال بالوجوب كأصحابنا الحنفية، فيجاب عن حديث زيد بأن وجوب السجدة ليس حتماً في الفور، فلعله أخره النبي ﷺ ولم يسجد في الفور لبيان ذلك، وليس في الحديث بيان أنه لم يسجد بعد ذلك أيضاً، وقد ثبت سجود النبي ﷺ في سورة النجم، من حديث ابن مسعود عند البخاري وأبي داود والنسائي.

ومن حديث ابن عباس عند البخاري والترمذي، ومن حديث أبي هريرة عند البراء والدارقطني بإسناد رجاله ثقات، وثبت السجود في سورة **سنت** من حديث أبي هريرة عند مالك والبخاري وأبي داود والنسائي وغيرهم، ومن حجة المالكية حديث أم الدرداء قالت: سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل، أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٠٥٦] وفي سنده متكلم فيه مع أن الإثبات مقدم على النفي، ومن حجتهم حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة، وإسناده ليس بقوي مع ثبوت أن أبا هريرة سجد مع رسول الله ﷺ في سورة انشقت، وهو أسلم سنة سبع من الهجرة.

فقرأ ليقع ركوعه عقب قراءة كما هو شأن الركوع. **سورة أخرى** روى الطبراني بسند صحيح عن عمر أنه قرأ النجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ: إذا زلزلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن رجل من أهل مصر: أن عمر قرأ سورة الحج فسجد فيها سجدتين، وقال: إن هذه السورة فضّلت بسجدتين.

٢٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه رأى سجدة في سورة الحج سجدتين.

قال محمد: روي هذا عن عمر وابن عمر، وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة: الأولى، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

سجدتين أولاهما عند قوله تعالى **وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْ شِئْئِهِ** (الحج ١٨) وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله: **وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا** (الحج ٧٧) أنه **راه** هذا مقدم على ما أخرجه الطحاوي عن سويد قال: سئل نافع هل كان ابن عمر يسجد في الحج سجدتين؟ فقال: مات ابن عمر ولم يقرأها، ولكن كان يسجد في النجم، وفي اقرأ باسم ربك. [شرح معاني الآثار: ٢٤٥/١] **روى هذا** به قال الشافعي وأحمد، ورواه ابن وهب عن مالك، ولم يقل به مالك في المشهور عنه، ذكره الزرقاني. [شرح الرقالي: ٣٠/٢]

عن عمر وابن عمر: وكذا رواه الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدتين [شرح معاني الآثار: ٢٤٨/١] وروى الحاكم على ما ذكره الزبيعي عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمار بن ياسر وأبي موسى وأبي الدرداء أنهم سجدوا سجدتين [نصب الرأية: ١٨٠/٢] ويؤيده من المرفوع ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٤٠٢] والترمذي [رقم: ٥٧٨] عن عقبة قلت: يا رسول الله ﷺ أفصلت سورة الحج سجدتين؟ قال: نعم، ومن سجد فيهما سجدتاهما، وكذا رواه أحمد [رقم: ١٧٤٠٢، ١٥١/٥] والحاكم، وفي سنده ضعف، ذكره الترمذي، وأشار إليه الحاكم، وأخرج أبو داود [رقم: ١٤٠١] عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، وفي سنده ضعيف، وهو عبد الله بن مينا.

ابن عباس لا يرى الحج: كما أخرجه الطحاوي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج: إن الأولى عزيمة، والأخرى تعليم، قال الطحاوي: فيقول ابن عباس بأحد. [شرح معاني الآثار: ٢٤٨/١، ٢٤٩] لكن قد مر أن الحاكم ذكره في من سجد فيها سجدتين، والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر وابن عمر رضي الله عنهما.

سجدة واحدة: روى ابن أبي شيبة عن علي وأبي الدرداء وابن عباس أنهم سجدوا فيه سجدتين، وله عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة، وعن ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك، كذا في "المحلى".

باب المار بين يدي المصلي

٢٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر مولى عمر: أن بسر بن سعيد أخبره أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم الأنصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ يقول في المار بين يدي المصلي؟ قال: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك.....

بسر بن سعيد: هكذا في بعض النسخ، بسر - بضم الباء الموحدة وسكون السين المهمة - وفي بعض النسخ منها نسخة الشيخ الدهلوي: بسر بن سعيد، واختاره القاري حيث ضبطه بكسر الباء وسكون الشين المعجمة، والصحيح هو الأول، وهو المذكور في كتب الرجال وشروح "موطأ يحيى" وشروح "صحيح البخاري" وغيرها. أرسله إلخ قال الحفاظ: هكذا روي عن مالك لم يختلف عليه، فيه أن المرسل هو زيد، وأن المرسل إليه أبو جهيم، وهو بضم الحيم - مصغراً - واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري، الصحابي، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وحالهما أن عينة عن أبي الصر فقال: عن بسر قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله، قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عيينة مقلوباً، أخرجه ابن أبي حشمة عن أبيه عن ابن عيينة، ثم قال ابن أبي حشمة: سئل عنه يحيى بن معين، فقال: هو خطأ، كذا في "التوير" [١٧٠/١].

أبي جهيم. هو عبد الله بن جهيم الأنصاري، روى عنه بسر بن سعيد مولى الحصريين عن رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي، رواه مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر عن أبي جهيم، ولم يسمه، وهو أشهر بكنيته، ويقال: هو ابن أخت أبي بن كعب، ولست أقف على نسه في الأنصار، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [رقم: ١٥٠٨، ١٨/٣، ١٩].

بين يدي المصلي. أي أمامه بالقر، واحتلف في ضبط ذلك، فقليل: إذا مر بيته وبين مقدار سجوده، وقيل: بيته وبينه ثلاثة أذرع، وقيل: بيته وبينه قدر رمية نحر. ماذا عليه. [أي من الإثم بسبب مروره بين يديه. سد مسد المفعولين - يعلم. وقد علق عمله بالاستفهام] زاد الكشميهي من رواية البخاري من الإثم، وليست هذه الريادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في "الموطأ" بدوفاً، وقال ابن عبد البر: لم يختلف رواية "الموطأ" على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة أصحاب المسانيد والمستخرجات بدوفاً، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في "مصنف ابن أبي شيبة": يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت حاشية فظها الكشميهي أصلاً؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، وقد عزاها المحب الطبري في "الأحكام" للبخاري وأطلق، فعيب ذلك عليه، وعلى صاحب "العمدة" في إيهامه أنها في "الصحيحين"، كذا في "الفتح" [٧٦٩/١].

لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه، قال: لا أدري قال: أربعين يوماً أي وقوفه أي أبو النضر
أو أربعين شهراً أو أربعين سنة.

٢٧٢ - حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه أن رسول الله - قال: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه فإن أبي فليقاتله، أي امتنع

كان الخ جواب "لو" ليس هذا المذكور بل التقدير: لو يعلم ماذا عليه لو وقف أربعين، ولو وقف أربعين كان خيراً. [هذا العدد له اعتبار في الشرع كثيراً كالثلاث والسبع، وقد أفردت في أعداد السبع جزء وفي أعداد الأربعين آخر، كذا قال السيوطي في "التنوير" (١/١٧١)] قال الطحاوي في "مشكل الآثار": إن المراد أربعين سنة، واستدل بحديث أبي هريرة مرفوعاً: ثم قال: هذا الحديث متأخر عن حديث أبي جهيم؛ لأن فيه زيادة الوعيد، وذلك لا يكون إلا بعد ما أوعدهم بالتحفيف، كذا نقله ابن منك، وقال الشيخ ابن حجر: ظاهر السياق أنه عين المعنود، لكن الراوي تردد فيه، وما رواه ابن ماجه [رقم: ٩٤٦] من حديث أبي هريرة: مشعر بأن إطلاق الأربعين للمصلحة في تعظيم الأمر، لا لخصوص عدد معين، وقال الكرماني: تخصيص الأربعين بالذكر لكون كمال طور الإنسان بأربعين كالطفة والمصعة والعلقة، وكذا بلوغ الأشد، ويحتمل غير ذلك، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٤٤٩/٢].

بـ [بالصب، وعند الترمذي بالرفع على أنه الاسم] وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: وللرار من طريق أحمد بن عتبة، عن ابن عيينة، عن أبي النضر: ثقة، روى له مسلم والأربعة، مات سنة ١١٢ هـ، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٣٤/١] أحمد بن حنبل راد الشيعان [السجاري رقم: ٥٠٩، ومسلم رقم: ١١٢٩] إلى شيء يستره. لا ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته. أي فليدفعه بالقهر، ولا يجوز قتله، كذا قاله بعض علمائنا، وقال ابن حجر: فإن أبي إلا بقتله فليقاتله، وإن أفضى إلى قتله إياه، ومن ثم جاء في رواية: قال ابن منك: فإن قتله عملاً بظاهر الحديث ففي العمدة القصاص، وفي الخطأ الدية. وفيه دليل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة، وقال القاضي عياض: فإن دفعه بما يجوز فهلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل تحب الدية أو يكون هدراً؟ فيه مذهبان للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك، نقله الطيبي، كذا في "المرقاة" [٤٥٠/٢]. وقال الزرقاني: أطلق -

فإنما هو شيطان.

٢٧٣ - **أحربنا مالت**، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن كعب أنه قال: لو كان يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك كان أن يُخسَفَ به خيراً له.

قال محمد: يُكره أن يَمُرَّ الرجل بين يدي المصلي، فإن أراد أن يمر بين يديه فليدارئ ^{أي كراهة تحريم} ما استطاع ولا يقاتله، فإن قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله إياه أشدَّ عليه من ممر هذا بين يديه، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري، ^{أي المار أي المصلي} وليست العامة عليها، ولكنها على ما وصفتُ لك، وهو قول أبي حنيفة ^{أي عامة الفقهاء أي على ظاهرها في نسخة: ذلك}.

- جماعة من الشافعية أن له قتاله حقيقة، واستعدده في "القبس"، وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة، وقال الناجي: يحتمل أن يريد فليبعنه كما قال: **فليس له قتاله** (الدرايات ١٠) ويحتمل أن يريد يؤاحده على ذلك بعد تمام صلاته ويوبخه. [شرح الزرقاني: ٤٣٤/١]

فإنما هو شيطان. [استنبط منه ابن أبي جرة بأن المراد بقوله: **فليس له المدافعة**؛ لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعادة والتسمية ونحوها] أي فعله فعل شيطان، أو المراد شيطان الإنس، وفي رواية الإسماعيلي: **فليس معه مسدود** **كعب** هو كعب بن نافع [فيه تصحيح، والصحيح مانع. (الإكمال: ٤٨٢/٢)] الحميري، المعروف بكعب الأحبار من مُسلمة أهل الكتاب، قال معاوية: إنه أصدق هؤلاء الذين يحدثون عن الكتاب، مات ٣٢ هـ بحمص، كذا في 'الإسعاف' [ص: ٣٤]. **كان أن يخسَف** قال الطيبي: المذكور ليس جواباً لـ"لو"، بل هو دال على ما هو جوابها، والتقدير تمنى الخسَف. **خيراً له**: لأن عذاب الدنيا بالخسَف أسهل من عذاب الآثِم، وهذا يحتمل أن يكون من الكتب السالفة؛ لأن كعباً من أهل الكتاب، وظاهر هذا كالحديث قبله يدل على منع المرور مطلقاً، ولو لم يجد مسدداً سواه. **فليدارئ** في نسخة فليدارئ، أي ليدفع بالإشارة أو بالتسريح أو نحو ذلك.

فإن قاتله إلخ يعني أنه ينبغي للمصلي أن يدفع المار، فإن لم يدفع يدفع بأشد من المرة الأولى، ولا يقتله ولا يقاتله، فإنه إن قاتل وقتل فسدت صلاته لارتكاب العمل الكثير، فصار ما دخل على المصلي من ارتكاب قتاله أشد من مرور المار بين يديه، فإن مروره بين يديه لا يُفسد صلاته، وإنما يوجب إثم المار والنقص في صلاته، فإذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلاته، فيزوم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى، وهو منهي عنه بالأصول الشرعية، فالمراد بقوله **فليس** فسدت هو المدافعة لا القتال الحقيقي المفسد للصلاة، وهذا هو قول عامة العلماء خلافاً لبعض الشافعية.

٢٧٤ - أخبرنا **مانث**، حدثنا **الزهري**، عن **سالم بن عبد الله**، عن **ابن عمر** أنه قال: لا يقطع الصلاة شيء.

قال **محمد**: وبه نأخذ، لا يقطع الصلاة شيء من ما بين يدي المصلي، وهو قول **أبي حنيفة** وفي نسخة: وهذا.

باب ما يستحب من التطوع في المسجد عند دخوله

٢٧٥ - أخبرنا **مالك**، حدثنا **عامر بن عبد الله بن الزبير**، عن **عمرو بن سليم الزرقاني**،

أنه قال **الح**: أخرج الدار قطني [رقم: ٧، ٣٦٨/١] عن **ابن عمر** مرفوعاً وسنده ضعيف، وجاء مثله مرفوعاً من حديث **أبي سعيد** عن **أبي داود** [رقم: ٧١٩]، ومن حديث **أس** وأبي أمامة عن **الدار قطني**، وعن **جابر** عند **الطبراني**، وأخرج **الطحاوي** عن **علي** و**عمار**: لا يقطع صلاة المسلم كس ولا حمار ولا امرأة، ولا ما سوى ذلك من الدواب، وعن **علي**: لا يقطع صلاة المسلم كس ولا حمار ولا امرأة، ولا ما سوى ذلك من الدواب، وعن **حنيفة** أنه قال: "لا يقطع صلاتك شيء"، وعن **عثمان** نحوه. [شرح معاني الآثار: ٣٠٢/١]

وأخرج **سعيد بن منصور** عن **علي** و**عثمان** مثله، ويعارضها حديث **أبي در** مرفوعاً، وقد أحكمه **صلي** **وه** **يسرد** **يد** **ك** **يد** **من** **جده** **ح**، **وبه** **يقطع** **صلاة** **كس** **رأسه** **حمار** **و** **مرأه**، رواه **مسلم** [رقم: ١١٣٧ - ١١٣٩] وله أيضاً عن **أبي هريرة** مرفوعاً: **تقطع** **صلاة** **مرأه** **و** **حمار** **و** **الحب**، **لأبي داود** [رقم: ٧٠٤] عن **ابن عباس** مرفوعاً: **يد** **صلي** **حكم** **بن** **جده** **يسرد** **وه** **يقطع** **صلاة** **حمار** **و** **حبر** **و** **سود** **و** **مخسي** **و** **سرد**، واختلف العلماء في هذا الباب، فجماعة قالوا بظاهر ما ورد في القطع، ونقل عن **أحمد** أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وقال: في نفسي من المرأة والحمار شيء، والجمهور على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأجابوا عن معارضة بوجوه: أحدها: وهو مسند **الطحاوي** ومن تبعه أنه مسح؛ لأن **ابن عمر** من رواه، وقد حكم بعده قطع شيء. وثانيها: وهو مسند **الشافعي** والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لإفساد أصل الصلاة. وثالثها: مسند **أبي داود** وغيره أنه إذا تارَعَ الحيران يعمل بما علم به الصلحة، وقد ذهب أكثرهم ههنا إلى عدم القطع، فليكن هو الراجح، والكلام طويل مسوط في موضعه.

عامر بن عبد الله: هو أبو الحارث المدني، وثقه **السائي** و**يحيى** وأبو حاتم وأحمد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٠]. **عمرو بن سليم**: هو ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ، ويقال: له رؤية، كذا ذكره **الرقاني**. [شرح **الرقاني**: ٤٥٦/١] **الزرقاني**: يضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة، نسبة إلى بني زريق من عبد حارثة، طعن من الأنصار، ذكره **السمعاني**. [الأنساب: ١٤٧/٣]

عن أبي قتادة السُّلَمي أن رسول الله ﷺ قال: إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين قبل أن يجلس.

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وليس بواجب.

باب الانفتال في الصلاة

٢٧٦ - أحمرنا مالت، أخبرني يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أنه سمعه يحدث

السلمي: قال القاري: يصم فسكون وهو خطأ، فإن السمعاني ذكر أولاً السُّلَمي بفتح السين وسكون اللام، وقال: إنه نسبة إلى الجُد، وذكر المتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمي بالضم وفتح اللام نسبة إلى سليم، قبيلة من العرب، وذكر المتسبين بها، ثم ذكر السلمي بفتح السين واللام، وقال: نسبة إلى بني سلمة، حي من الأنصار، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سفره سفري وغرة تمري، وأصحاب الحديث يكسرون اللام، ومهم أبو قتادة الحارث بن ربعي السُّلَمي الأنصاري. [الأسباب: ٢٧٨/٣ - ٢٨٠]

إذا دخل إلخ. [حصر منه إذا دخل والإمام يصلي الغرض، أو شرع في الإقامة] قد ورد الحديث على سبب، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: ما معك أن . كم قال: رأيت جالساً، والناس جلوس، فقال: إذا دخل أحدكم . الحديث، رواه مسلم [رقم: ١٦٥٤].

فليصل ركعتين: [هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق] هو أمر بدب بالإجماع سوى أهل الظاهر، فقالوا بالوجوب. قبل أن يجلس فإن جلس لم يشرع له التدارك، كذا قال جماعة، وفيه نظره لما رواه ابن حبان [رقم: ٣٦١] عن أبي در "أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: "كعب ركعتين" قال: لا، قال: فم، وكعبهم، ترجم عليه ابن حبان في صحيحه: "تحية المسجد لا تقوت بالجلوس" ومثله في قصة سُلَيْك، وقال المحب الطبري: بمحتمل أن يقال: وفتحهما قبل الجلوس وقت فضية وبعده وقت جوار، واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للبد، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الررقاني: ٤٥٦/١] وليس بواجب: لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالصلاة، كذا ذكره الطحاوي، وقال ريد بن أسلم: كان الصحابة يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، وقال: رأيت ابن عمر يفعله، وكذا سالم ابنه، وكان القاسم بن محمد يدخل المسجد فيجلس ولا يصلي، ذكره الررقاني [٤٥٧/١]، والكلام بعد ذلك موضع نظر.

الانفتال: أي الانصراف يمينا وشمالا. يحيى بن سعيد: الثلاثة في هذا الإسناد تابعون، لكن قيل: إن لواسع رؤية، كذا قال السيوطي. محمد بن يحيى الأنصاري المدني، وثقه المسائي وابن معين وأبو حاتم، مات بالمدينة ١٢١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٧].

عن واسع بن حبان قال: كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسنداً ظهره إلى القبلة، فلما قضيتُ صلاتي انصرفتُ إليه من قبل شقي الأيسر، فقال: ما منعك أن تنصرف على يمينك؟ قلت: رأيتك وانصرفتُ إليك، قال عبد الله: فإنك قد أصبت، فإن قائلاً يقول: انصرفْ على يمينك، فإذا كنتَ تصلي انصرف حيث أحببتَ على أي وجوها يمينك أو يسارك، ويقول ناس: إذا قعدتَ على حاجتك فلا تستقبل القبلة.....

واسع بن حبان [ابن مقدس عمرو الأنصاري] وثقه أبو زرعة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤١].

مسند طهره الخ فيه جوار الاستناد إلى الكعبة، لكن لا ينبغي لأحد أن يصلي مواجهها غيره.

وانصرفت إليك وكان ابن عمر على شماله. **وهو قائلاً يقول الخ** كأنه يرد على من أرم الانصراف عن اليمين مع ثبوت الانصراف في كلا الجانبين عن رسول الله ﷺ. ففيه أن من أصرَّ على مدوب والتممه التزاماً حصر ما عداه يأثم، وقد ثبت الانصراف عن رسول الله ﷺ في جانب اليمين واليسار من حديث ابن مسعود، فإنه قال: 'لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت رسول الله ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره، وروى مسلم [رقم: ١٦٤٠] عن أنس قال: أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه، وجمع النووي بينهما بأن رسول الله ﷺ كان يفعل تارة هداً، وتارة هداً، فأخير كل بما اعتقده أنه الأكثر، وجمع ابن حجر بوجه آخر، وهو أن يُحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد؛ لأن الحجرة النبوية كانت من جهة يساره، ويُحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ونحوه، وبالجملة الانصراف في كلا الجهتين ثابت، فالزام اليمين إلام بما لم يلزمه الشرع، نعم، الجمهور استحباب الانصراف إلى اليمين؛ لكونه أفضل، وبه صرح كثير من أصحابنا.

فإذا كسب هذا قول ابن عمر رداً على القائل. **ويقول بس الخ** [يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهي في المصر والصحراء، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي] فيه دليل على أن الصحابة كانوا يختلفون في معاني السنن، فكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على عمومته، فمن ههنا وقع بينهم الاختلاف. كذا في 'الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري' للكرمانى [١٩١/٢].

فلا نستعمل الفسد الخ اختلفوا فيه على أقوال: فمهم من قال: يجوز استقبال القبلة واستدبارها بالعائط والبول في المصر دون الصحراء، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية. والثاني: لا يجوز مطلقاً وهو مذهب الحنفية أحداً من حديث أبي أيوب المروى في "سنن أبي داود" وغيره. والثالث: جوازها مطلقاً. والرابع: عدم جواز الاستقبال مطلقاً، وجواز الاستدبار مطلقاً، كذا ذكره حسين بن الأهدل في رسالته "عدة المسوح من الحديث"، =

ولا بيت المقدس، قال عبد الله: لقد رقيتُ على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على حاجته مستقبل بيت المقدس.

= وذكر الحازمي أن ممن كره الاستقبال والاستدبار مطلقاً مجاهد وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وممن رخص مطلقاً عروة بن الزبير، وحكي عن ربيعة بن عبد الرحمن وابن المنذر الإباحة مطلقاً لتعارض الأخبار.

بيت المقدس يقال: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال، ويقال: بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة لغتان مشهورتان، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي. **قال عبد الله** أراد واسع التأكيد بإعادة قوله: قال عبد الله. **بيت لنا** [وفي رواية البخاري (رقم: ١٤٨) ومسلم (رقم: ٦١٢)] على ظهر بيت أحتي، زاد البيهقي: فحانت مني التفاتة [وفي رواية: على طهر بيتنا، وفي رواية: على ظهر بيت حفصة أي أخته كما صرح به في رواية مسلم (رقم: ٦١٢)]، ولابن خزيمة: "دخلت على حفصة، فصعدت ظهر البيت"، وطريق الجمع أن إضافة البيت إليه على سبيل المحار لكونها أخته، كذا في "الفتح" [٣٢٩/١].

فرأيت الحج وفي رواية ابن خزيمة: فأشرفتُ على رسول الله ﷺ هو على خلائه، وفي رواية له: فرأيتُه يقضي حاجته، وللحكيم الترمذي بسند صحيح: فرأيتُه في كنف، وانتفى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً: يحتمل أن يكون رآه في الفضاء، ولم يقصد ابن عمر الإشراف في تلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة له، فحانت منه التفاتة، نعم، لما اتفقت رؤيته في تلك الحالة من غير قصد أحب أن لا يخلي ذلك من فائدة، فحفظ هذا الحكم الشرعي.

على حاجته أخذ أبو حنيفة بظاهر حديث: **لا يصح للمسلم أن يصلي في الصحراء والبنيان، وحسه آخرون بالصحراء** لحديث ابن عمر، قال القاضي أبو بكر بن العربي: المختار هو الأول؛ لأننا إذا نظرنا إلى المعاني فالحرمة للقبلة، فلا يختلف في البنيان والصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار، فحديث أبي أيوب **لا يصح حديث عام**، وحديث ابن عمر لا يعارضه لأربعة أوجه: أحدها: إنه قول، وهذا فعل، ولا معارضة بين القول والفعل. والثاني: أن الفعل لا صيغة له، وإنما هو حكاية حال، وحكايات الأحوال معرضة للأعذار والأسباب، والأقوال لا تحتمل ذلك. والثالث: أن هذا القول شرع منه، وفعله عادة، والشرع مقدم على العادة. والرابع: أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما ستر به.

وفي الأخيرين نظر؛ لأن فعله شرع، والتستر عند قضاء الحاجة مطلوب بالإجماع، وقد اختلف العلماء في علة الهي على قولين: أحدهما: أن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجن، فيستقبلهم بفرجه. والثاني: أن العلة إكرام القبلة، قال ابن العربي: هذا التعليل أولى، ورجحه النووي أيضاً، كذا في "زهر الرئي على الجنتي" للسيوطي. [١٠/١]

مستقبل بيت المقدس: قال أحمد: حديث ابن عمر ناسخ لهي استقبال بيت المقدس.

قال محمد: وبقول عبد الله بن عمر نأخذ، ينصرف الرجل إذا سلم على أي شقه أحب، ولا بأس أن يستقبل بالخلاء من الغائط والبول بيت المقدس، إنما يكره أن يستقبل بذلك القبلة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

على أي شقه أي على حبه الأيمن أو الأيسر. **بيت المقدس** وأما ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠] من حديث معقل بن أبي معقل الأسدي قال. هي رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلتين يعائط أو بول، فقال الخطابي في شرح سنن أبي داود: يحتمل أن يكون ذلك لمعنى الاحترام لبيت المقدس إذا كان قبة لنا، ويحتمل أن يكون ذلك من أجل استدبار الكعبة؛ لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة. وقال أبو إسحاق: إنما هي عن استقبال بيت المقدس حين كان قبة، ثم هي عن استقبال القبلة حين صار قبة، فجمعهما الروي طأً ما على أن الهي مستمر، ونقل ابن أبي عمير عن بعض المتقدمين: أن المراد بالهي لأهل المدينة فقط، كذا في "مرقاة الصعود".

إنما يكره لما أخرجه الستة [الحارثي رقم: ١٤٤، ومسلم رقم: ٦٠٩، والترمذي رقم: ٨، وأبو داود رقم: ٩، والسنائي رقم: ٢١، وابن ماجه رقم: ٣١٨] عن أبي أيوب مرفوعاً: لا يستقبل نفسه ولا يسلمه، وأخرج الجماعة [مسلم رقم: ٦٠٧، والترمذي رقم: ١٦، والسنائي رقم: ٤١، وأبو داود رقم: ٧، وابن ماجه رقم: ٣١٦] لا الحارثي عن سلمان: "هنا رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة يعائط أو بول"، وأخرج أبو داود [رقم: ٨] ومسلم [رقم: ٦١٠] وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا حس حركته من حركته فلا يستقبل نفسه ولا استدبرها، وأخرج الدارقطني [رقم: ١٢، ٥٧/١] عن طاوس مرسلاً مرفوعاً: إذا نسي حركته فلا يستقبل نفسه ولا استدبرها، ولا يستقبلها ولا يستدبرها.

وأخرج أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار" عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن حده مرفوعاً: من حس بول فانه القبة، فذكر فحرف عنها إحداهما، ثم بينه من خمسة حتى تغير به، وهذه الأحاديث أخذ أصحابنا إطلاق كراهة الاستقبال سواء كان في البين أو الصحراء، ورجحوها لكونها قولية، ولكونها ناهية عن حيز يدل على الترخص في ذلك فعلاً، وهو ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٣] والترمذي [رقم: ٩] وغيرهما عن جابر، قال: هي رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة، فرأته قبل أن يقضى بعام يستقبلها في البول. **أن يستقبل** وأما الاستدبار ففي رواية عن أبي حنيفة لا يكره، وفي رواية عنه يكره، وهو الأصح عند صاحب "الهداية" وغيره لورود الهي عنه كالاستقبال.

باب صلاة المغمي عليه

٢٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه أغمي عليه ثم أفاق، فلم يقض الصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا أغمي عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أغمي عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته.

٢٧٨ - بلغنا عن عمار بن ياسر: أنه أغمي عليه أربع صلوات، ثم أفاق فقضاها،
وفي نسخة: فقصي
أخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض أصحابه.
عمار

فلم يقض الصلاة: قال مالك: ذلك فيما يرى - والله أعلم - أن الوقت قد ذهب، فأما من أفاق في الوقت فهو يصلي وجوباً؛ إذا ما به السقوط ما به الإدراك. **وبهذا بأحد.** وفيه خلاف للشافعي ومالك، فإهما قالا بسقوط الصلاة بالإغماء إلا إذا أفاق في الوقت، قلت أو كثرت؛ لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُغمي عليه فيترك الصلاة؟ فقال: لا شيء من ذلك قضاء، إلا أن يغف في وقت صلاه، فإنه يصيبه، وفي سنده الحكم بن عبد الله ضعيف جداً حتى قال أحمد: أحاديثه موضوعة، ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ١٧٧/٢]

قضى صلاته. [لأنه لا حرج في ذلك] لما روي في "كتاب الآثار" [ص: ١٩٧] أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر أنه قال في الذي يُغمي عليه يوماً وليلة: يقضي، وعلى هذا فما أخرجه مالك لمحمول على ما أفاق بعد اليوم والليلة. **بلغنا.** أسنده الدار قطني [رقم: ١، ٨١/٢] عن يزيد مولى عمار بن ياسر أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأفاق نصف الليل فقضاها، ومن طريقه رواه البيهقي، وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت، ولو ثبت لمحمول على الاستحباب، قال البيهقي: وعلمته أن يزيد مولى عمار مجهول، والراوي عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي كان يحيى بن معين يضعفه.

أبو معشر: اسمه نجيح بن عبد الرحمن السدي - بكسر السين وسكون النون - مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، فيه ضعف، قال الترمذي: تكلم فيه بعض من قبل حفظه، وقال أحمد: صدوق، لا يقيم الإسناد، وقال ابن عدي: يُكتب حديثه مع ضعفه، كذا في "الكاشف" [رقم: ٥٨٧٩، ١٨٤/٣] و"التقريب" [رقم: ٧١٠٠، ١١/٤] و"قانون الموضوعات".

باب صلاة المريض

٢٧٩ - أخبرنا مات، حدثنا نافع، أن ابن عمر قال: إذا لم يستطع المريض السجود أو ما برأسه.

قال محمد: بهذا نأخذ، ولا ينبغي له أن يسجد على عود ولا شيء يرفع إليه، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، وهو قول أبي حنيفة
أي يماء السجود

باب النخامة في المسجد وما تكره من ذلك

٢٨٠ - أخبرنا مات، حدثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله رأى بصاقاً في قبة المسجد

السجود بسبب وجع الرأس أو نحو ذلك. ولا شيء له أح [بل هو مكروه كما في الأصل] لما أخرجه الترمذي والبيهقي في "المعرفة" عن أبي بكر الخمي عن سفيان الثوري، حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله عاد مريضاً، فراه يصلي على وسادة، فأحدها فرمى بها، فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: لا يصلي على شيء من ذلك. ورواه أبو يعلى أيضاً بطريق آخر من حديث جابر والطبراني من حديث ابن عمر، وروى أيضاً من حديثه مرفوعاً: لا يصلي على شيء من ذلك. وذكر شرح الهداية أنه يكره السجود على شيء مرفوع إليه، فإن فعل ذلك أجزاء، لما روى الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة تسجد على وسادة من آدم من رملها، أخرجه البيهقي، وعن ابن عباس: أنه رخص في السجود على الوسادة، ذكره البيهقي، وذكر ابن أبي شيبة عن أنس أنه كان يسجد على مرفقه. ولا شيء، أي ولا على شيء آخر كوسادة ونحوها. رفع بصيغة المجهول أو المعلوم.

النخامة [البصاق من الفم، والمخاط من الأنف، والنخامة من الخلق] يُقال: تسحمت وتسحمت، رمى بالنخامة والنخاعة، - بضم أولها - ما يخرج من الحيشوم والخلقوم. بصاق بصاد مهملة، وفي لغة بالراء المعجمة، وأخرى بالسين، وصعفت، والباء مضمومة في الثلاث: هو ما يسيل من الفم، كذا ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٥٤٣/١] في قبة المسجد: أي في حائط من جهة قبة المسجد.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس به ما لم يُصب الثوب من المني شيء، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب بدء أمر القبلة وما نسخ من قبلة بيت المقدس أي ابتداءه

٢٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: بينما الناس في صلاة الصبح إذ أتاهم رجل، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه.....

ما لم يصب الثوب لما أخرجه الطحاوي وغيره عن معاوية أنه سأل أم حسيه: هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يضاجعك فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يصبه أدى. من المني [ونحوه من الجاسات] فإنه نجس، وأما العرق فليس نجس عند الله قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة الرواة إلا عند العريز بن يحيى، فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، والصحيح ما في "الموطأ".

في صلاة الصبح. [ومسلم (رقم: ١١٧٩) في صلاة الغداة] قال الحافظ: هذا لا يخالف حديث البراء في 'الصحيحين' [الحارثي رقم: ٣٩٩، ومسلم رقم: ١١٧٦] أنهم كانوا في صلاة العصر؛ لأن الحبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مسعود وغيره، وقيل: عباد بن هبش - بفتح الهمزة وكسر الهاء - ورجح أبو عمر الأول، وقيل: عباد بن بصر الأنصاري، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الحبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وذلك في حديث ابن عمر. [فتح الباري: ١/٦٦٦]

رحل ذكر السعد مسعود بن عمر التفتاري أنه ابن عمر وأُس، حيث قال في "التلويح حاشية التوضيح" عند قول صدر الشريعة: وأما إيجاب الصبي والمعتوه فلا يُقبل منه في الديانات أصلاً إلخ، فإن قيل: إن ابن عمر أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستندوا كهنتهم، وكان صبيّاً؟ قلنا: لو سلم كونه صبيّاً فقد روي أنه أخبرهم بذلك أُس، فيحتمل أنهما جاء جميعاً فأخبراهم، قنت: لم أقف هاتين الروايتين على سند، ولم أطع له ما يدل عليه من كلمات المحدثين، فإنه لم يذكر أحد منهم أن المحبر بذلك ابن عمر أو أُس، بل ذكر بعضهم عباد بن بشر، وبعضهم عباد ابن هبش، حكاهما السيوطي في "توير الخواالك" [٢٠١/١]. وحرم بالأول القسطلاني في "إرشاد الساري"، وذكر الحافظ ابن حجر وكفاك به اطلاعاً أن مُحبر أهل قباء لم يسم وإن كان ابن طاهر وغيره يقولون أنه عباد بن بشر، ففيه نظر؛ لأن ذلك إما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما يقنه محموضاً فيحتمل أن عباداً أتى بني حارثة أولاً في العصر، ثم توجه إلى أهل قباء وقت الصبح فأعلمهم بالفجر، ومما يدل على تعددهما ما روى مسلم [رقم: ١١٨٠] عن أُس أن رجلاً من بني سلمة مرّ وهم ركوع في صلاة الفجر.

الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة. قال محمد: وهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو ^{أي بيت المقدس}
 ركعتين، ثم علم أنه يصلي إلى غير القبلة فليتحرف إلى القبلة فيصلّي ما بقي ويعتد
 بما مضى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

البينة قال الباجي: أضاف الروول إلى الليل على ما نلعه، ولعله لم يعلم سروله قبل ذلك، أو لعله رحمته الله أمر
 باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من البينة. **قرآن** بالتشكير لإرادة العصبية، والمراد قوله تعالى: فأمر
القرعة: ١٤٤ **الآيات. وقد أمر إلخ** وقع في رواية السحاري [رقم: ٤٠]. أن أول صلاة صلاها
 رسول الله رحمته الله متوجهاً إلى الكعبة العصر، وعد ابن سعد: حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد.
 والتحقيق: أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها في
 المسجد السوي العصر، كذا في "فتح الباري" [١٣١/١]. **فاستقبلوها.** بفتح الموحدة على رواية الأكثر أي
 فتحول أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل أن فاعله النبي رحمته الله ومن معه، ضمير "وجوههم" له أو لأهل قباء، وفي
 رواية: فاستقبلوا بكسر الموحدة - أمر - وبأي في ضمير وجوههم الاحتمالان، وعوده إلى أهل قباء أظهر،
 ويرجع رواية الكسر رواية السحاري في "التفسير" لفظ: وقد أمر أن يستقبل القبلة، ألا فاستقبلوها، فحول
 حرف الاستفتاح يشعر بأن ما بعده أمر لا خبر، قاله الرقاي. [شرح الرقاي: ٥٤٦/١]

فاستداروا وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم قالت فيه: فتحول النساء
 مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلبنا السجدين الباقيتين إلى المسجد الحرام، وتصويره: أن الإمام تحول
 من مكانه إلى مؤخر المسجد؛ لأن من استقبل القبلة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن
 خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحول الإمام تحولت الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أنه
 وقع قبل تحريم العمل الكثير، ويحتمل أنه اغتفر للمصلحة، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفترقة. وفي
 الحديث دليل على أن حكم الناسح لا يشت في حق المكلف حتى يبلعه؛ لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن
 الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم، واستبسط منه الطحاوي أن من لم تلهه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك
 فالمرض لا يلزمه، وفيه قول حبر الواحد، كذا في "شرح الرقاي" [٥٤٦/١].

ركعة أو ركعتين: أي بعد ما تحزى فإنه لو صلى بغير تحز لم يحز، كذا قالوا.

فليحرف كأهل قباء إذا علموا أنهم يصنون إلى غير القبلة. **ويعتد بما مضى** أي لا يحتاج إلى استيفاء الصلاة
 حتى يجوز أن تقع أربع ركعات في أربع جهات.

باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء

٢٨٣ - **أحزابنا ميت**، حدثنا إسماعيل بن أبي الحكيم أن سليمان بن يسار أخبره: أن عمر بن الخطاب **صلى الصبح**، ثم ركب إلى الجرف، ثم بعد ما طلعت الشمس رأى في ثوبه احتلاماً، فقال: لقد احتلمت وما شعرت، ولقد سلط عليّ الاحتلام منذ ^{أي أنه وهو المني} **وُلِيتُ أمر الناس**، ثم غسل ما رأى في ثوبه.....

يصلي أي وهو يظن أنه على طهارة. **صلى الصبح** صرح أن صلاته كانت بالناس. **ركب إلى الجرف** [بضم الجيم والراء وفاء، قال الراجعي: على ثلاثة أميال من المدينة من حجاب الشام] فيه أن الإمام ومن ولي شيئاً من أمور المسلمين له أن يخرج إلى أرضه ويتعاهد ضيعته وأمور دنياه. **مد ولبت الح** قال الناجي: يحتمل أن يريد أن ذلك كان وقتاً لا يتلائم به لمعنى من المعالي لم يذكره، ووقته بما ذكر من ولايته، ويحتمل أن شعبه بأمر الناس واهتمامه بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء فكثير عليه الاحتلام، كذا في "التنوير" [٦٩/١، ٧٠].

ثم غسل في غسل عمر الاحتلام من ثوبه دليل على نجاسة المني؛ لأنه لم يكن ليشتغل مع شغل السفر بغسل شيء طاهر، ولم يختلف العلماء فيما عدا المني من كل ما يخرج من الذكر أنه نجس، وفي إجماعهم على ذلك ما يدل على نجاسة المني المختلف فيه، ولو لم تكن له علة جامعة إلا خروجه مع البول والمذي والودي محرماً واحداً لكفى. وأما الرواية المرفوعة فيه: فروى عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عن عائشة: كنت أعسله من ثوب رسول الله ﷺ، وروى همام والأسود عنها قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ. وحديث همام والأسود أثبت من جهة الإسناد.

وأما اختلاف السلف والخلف في نجاسة المني، فروى عن عمر وابن مسعود وجابر بن سمرة أنهم غسلوه، وأمروا بعسله، ومثله عن ابن عمر وعائشة على اختلاف عهدهما، وقال مالك: غسل الاحتلام واجب، ولا يجزئ عده وعند أصحابه في المني وفي سائر المحاسن إلا الغسل بالماء، ولا يجزئ فيه الفرك، وأما أبو حنيفة وأصحابه: فالمني عندهم نجس، ويجزئ فيه الفرك على أصلهم في النجاسة، وقال الحسن بن حي: تعاد الصلاة من المني في الجسد وإن قل، ولا تعاد من المني في الثوب وإن كثر، وكان يعني مع ذلك بفركه عن الثوب. وقال الشافعي: المني طاهر ويفركه إن كان يابساً، وإن لم يفركه فلا بأس به، وعند أبي ثور وأحمد وإسحاق وداود: طاهر كقول الشافعي، ويستحبون غسله رطباً وفركه يابساً، وهو قول ابن عباس وسعد، كذا في "الاستدكار" [١١١/٣ - ١١٤].

وَنَضَحَهُ، ثم اغتسل، ثم قام فصلى الصبح بعد ما طلعت الشمس.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ونرى أن من علم ذلك ممن صلى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر؛ لأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

ونصحه: [أي رش ما لم ير فيه أذى؛ لأنه شك هل أصابه المني أم لا؟ ومن شك في ذلك وجب نضحه تطهيراً للنفس. (شرح الزرقاني: ١٥٦/١)] لا خلاف بين العلماء في أن النضح في حديث عمر هذا معناه الرش، وهو عند أهل العلم طهارة لما شك فيه كأنهم جعلوه رافعاً للوسوسة، ندب بعضهم إلى ذلك، وأباه بعضهم، وقال: لا يزيده النضح إلا شراً، كذا قال ابن عبد البر. (الاستدكار: ١١٥/٣) **فصل في الصبح الح** فيه دليل على ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن من رأى في ثوبه أثر احتلام، ولم يتذكر المني وقد صلى فيه قبل ذلك يحمله على آخر نومه نامها، ويعيد ما صلى بيته وبين آخر نومه، وهو من فروع الحوادث يضاف إلى أقرب الأوقات.

وبرى الح فيه خلاف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين، فقال مالك وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي: لا إعادة على من صلى خلف من نسي الجنابة وصلى ثم تذكر، إنما الإعادة على الإمام فقط. وروي ذلك عن عمر، فإنه لما صلى الصبح بجماعة، ثم غدا إلى أرضه بالجرف، فوجد في ثوبه احتلاماً أعاد صلاته ولم يأمرهم بالإعادة، وروى ابن أبي شيبة عن الحارث عن علي في الجنب يصلي بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون، وروى أحمد عن عثمان صلى بالناس الفجر، فلما ارتفع النهار، فإذا هو بأثر الجنابة، فقال: كبرت، والله كبرت فأعاد الصلاة، ولم يأمرهم أن يعيدوا، وبه قال أحمد، حكاه الأثرم وإسحاق وأبو ثور وأبو داود والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير، وقال أبو حنيفة والشافعي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، وروى عبد الرزاق بسند مقطوع عن علي رضي الله عنه، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستدكار" [١١٦/٣ - ١١٨].

أن من علم. وأما من لم يعلم فلا عليه شيء؛ لأن التكليف بحسب الوسع.

لأن الإمام الح تعليل لطيف على مدعاه بأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المومنين؛ لأن الإمام إنما جعل ليؤتم به؛ والإمام ضامن لصلاة المقتدي كما ورد به الحديث، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صلى الإمام جنباً لم تصح صلاته؛ لفوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المومنين، فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتفرع عليه أنه يلزم الإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وهذا التقرير واضح قوي إلا أن يدل دليل أقوى منه على خلافه.

باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه

القرآن

أي قبل بلوغه إلى الصف

٢٨٤ - **أحمد** **محدث**. أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه

يضم المهمة وفتح النون

قال: دخل زيد بن ثابت، فوجد الناس ركوعاً فركع ثم دب حتى وصل الصف.

أي في المسجد

قال **محمد**: هذا مجزئ، وأحب إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف، وهو قول

أي وركعتين

أبي حنيفة **حاشية**.

٢٨٥ - **ف** **محمد**. حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن: أن أبا بكرة

وفي نسخة: عن

أبي أمامة معدود في الصحابة؛ لأن له رؤية، ولم يسمع اسمه أسعد، وقيل: سعد، مات ١٠٠ هـ، وأبوه سهل بن حنيف صحابي شهير من أهل بدر، كذا ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٤٦٣/١] **ثم دب** [دب يذب يدرج في أمشي رويداً ولا يسرع، كذا في "تجمع البحار"] قال مالك: بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يذب راعياً، قال ابن عبد البر: لا أعلمهما من الصحابة إلا أنا هريرة، فقال: لا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقاله رسول الله ﷺ. واستحبه الشافعي. قال: فإن فعل فلا شيء عليه، وأحار مالك والليث للرجل وحده أن يركع، ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للنواحد. [شرح الرقائي: ٤٦٣/١]

آخرى [أي يكفي ولا يفسد الصلاة؛ لأن العمل قليل] أي يكفي في الأداء، لكن بشرط أن لا تقع ثلاث خطوات متوالية في ركع من أركان الصلاة كذا ذكره بعضهم، وفي "الحلاصة": إذا مشى في صلاة إن كان قدر صف واحد لا تفسد، وإن كان قدر صفين بدفعة يفسد، ولو مشى إلى صف ثم وقف ثم إلى صف آخر، لا تفسد، وفي "الظهيرية": المختار أنه إذا كثر تفسد، كذا قال علي القاري.

وأحب إلينا. يقال زيادة أثواب بكثرة الخطأ، وطول الانتظار، والاشتراك في الجماعة. **المبارك**. هو المبارك بن فضالة - يفتح الفاء وتحفيف الضاد المعجمة - أبو فضالة مولى آل الخطاب العدوي المصري، صدوق يدرس، قال أبو زرعة: إذا قال. حدثنا فهو ثقة، روى عن الحسن المصري وكبر شري، وعنه ابن المبارك وغيره، مات ١٦٦ هـ على الصحيح، كذا في "التقريب" [رقم: ٦٤٦٤، ٣٤٥١٣] و"الكاشف" [رقم: ٥٣٤٣، ٩٩/٣].

أن أبا بكرة. [هذا الحديث رواه البخاري (رقم: ٧٨٣) وأبو داود (رقم: ٦٨٣) وأحمد (رقم: ٢٠٤٢١، ٣٩/٥) والسنائي (رقم: ٨٧١)] يسكون الكاف، يبيع من الحارث الثقفي يضم النون وفتح الفاء ويسكون الياء، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الحزري، وفي "الاستيعاب" [رقم: ٢٩٠٧، ١٧٨٤، ١٧٩]: اسمه يبيع بن مسروح، =

ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الصف، فلما قضى صلاته ذكر ذلك
لرسول الله أي قبل أن يصل إليه فقال له ليذكر الركعة زادك الله حرصاً ولا تغد.

قال محمد: هكذا نقول، وهو يجزئ، وأحب إلينا أن لا يفعل.

٢٨٦ - أحمرنا مات. أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن إبراهيم بن عبد الله بن
حُنين، عن عبد الله بن حُنين، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن لبس القسي،

- وقيل: يصح من الحارث بن كندة، كان يرل يوم الطائف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأسلم في غلمان من غلمان
الطائف، فأعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عُدَّ من مواليه، توفي بالنصرة سنة إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين.
ثم مشى أي بخطوتين، أو أكثر غير متوالية. ذكر على البناء للمفعول، وقيل للمعوم. حرصاً على الطاعة
والمبادرة إلى العادة. ولا تعد بفتح التاء وضم العين، من العود أي لا تفعل مثل ما فعلته ثانياً، وروي: لا تغد
- يسكون العين وضم الدال - من العدو أي لا تسرع في المشي إلى الصلاة، وقيل: بضم التاء وكسر العين من
الإعادة أي لا تعد الصلاة التي صليتها. قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الإفراد حلف الصف مكروه، وقال
الصحفي وحماد بن أبي ليلى ووكيع وأحمد: مطلق، والحديث حجة عليهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أنا بكرة
بالإعادة، ومعنى لا تعد: لا تفعل ثانياً مثل ما فعلت، إن جعل مياً عن اقتدائه مسرداً وركوعه قبل أن يصل إلى
الصف، ولا يد على فساد الصلاة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى المشي في الصلاة، فإن الخطوة والخطوتين وإن
لم يفسد الصلاة لكن الأولى التحرر عنها، كذا في "المرقاة" [١٦٦/٣، ١٦٧].

أن لا يفعل وما روي عن ريد واس مسعود أنهما كانا يفعلان ذلك، فزما أنه لم يلعهما الخير الدال على الهي
عن ذلك صريحاً أو حملاً على هي إرشاد أو نحو ذلك. أحمرنا نافع في الإسناد ثلاثة من التابعين، يروي
بعضهم عن بعض، وهو من النطائف. إبراهيم بن عبد الله الهاشمي مولاهم المدني التابعي، قال ابن سعد: ثقة،
كثير الحديث روى له الجميع، مات بعد المائة، كذا ذكره الزرقاني [٢٤٢/١]. عبد الله بن حنين التابعي الثقة
المتوفى في إمارة يزيد، روى له الجماعة، كذا ذكره الزرقاني [٢٤٢/١]. لس القسي: قال القاضي: بفتح القاف
وتشديد السين، قال: فسر ابن وهب بأنها ثياب مضلعة، يريد محططة بالحرير، وكانت تعمل بالقسي، وهو
موضع عصير، بني الفرعاء، وفي "النهاية": هي ثياب من كتان محبوس بالحرير يؤتى بها من مصر نُسست إلى قرية
على ساحل البحر قريباً من تبس، يقال لها: القس، بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل
القسي القزي، منسوب إلى القز، هو صرب من الإبريسم أبدل الراي سياً، كذا في "التوير" [١٠١/١].

وعن لبس المعصفر، وعن تحتم الذهب، وعن قراءة القرآن في الركوع.

وهذا نأخذ، تكره القراءة في الركوع والسجود، وهو قول أبي حنيفة.

باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء

٢٨٧ - أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقني،

عن أبي قتادة السلمي: أن رسول الله كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب

لأحمد. عن رفته

بنت رسول الله. ولأبي العاص بن الربيع، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها.

وللمسلم: إذا ركع وضعها في نسخة: فإذا

ليس المعصفر أحازه قوم من أهل العلم وكرهه آخرون، ولا حجة عندي لمن أباحه مع ما جاء من فيه عن ذلك، كذا قال ابن عبد البر. **فرد الشرح** قال الخطابي: لما كان الركوع والسجود وهما في غاية الدل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح، هي عن القراءة فيهما. **في الركعة** رواه معمر عن ابن شهاب عن إبراهيم بن حبيب فزاد: والسجود. **فرد في حاشية** بل قول الكل لا خلاف فيه، ذكره ابن عبد البر.

كان **نصبي** أخرج الطبراني في "الكبير" عن عمرو بن سليم الزرقني قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله وهو حامل أمامة صلاة الصبح، كذا في "مرفاة الصعود". **نسخة** هي أمامة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، وأمها زينب بنت رسول الله ولدت على عهد رسول الله وكان يحسها، وكان رعا حملها على عنقه في الصلاة، وتزوجها علي بن أبي طالب بعد فاطمة، فلما قُتل علي تزوجها المعيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، فولدت له يحيى وهلكت عنده، وقيل: لم تلد لألعي ولا للمغيرة، وليس لرئيس عقب، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٧٠، ٣٥١/٤، ٣٥٢].

نسخ الإضافة بمعنى اللام، فأظهر في المعطوف وهو قوله "ولأبي العاص" ما هو مقدر في المعطوف عليه.

نسخ كانت أكبر بنات رسول الله أسلمت وهاجرت حين أبى زوجها أن يسلم، ووفيت في حياة رسول الله ستة ثمان من الهجرة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٣٩٤، ٤٠٩/٤، ٤١٠].

ولأبي **نسخ** اختلف في اسمه فقيل: لقبط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: مهيشم، والأكثر على الأول، أسلم ورد رسول الله ربيب إليه، مات ١٢ هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٠٩١، ٢٦٤/٤].

فإذا سجد وضعها **نسخ** اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافذة، واستبعده المارري والقرطبي وعباس لما في مسلم [رقم: ١٢١٢] رأيت رسول الله يؤم الناس وأمامة على عاتقه، ولأبي داود [رقم: ٩١٨]: بينما نحن نتظر رسول الله للصلاة في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال إلى الصلاة =

باب المرأة تكون بين الرجل يصلي وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة

٢٨٨ - أخبرنا مالك. أخبرني أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة زوج النبي صه سالم بن أبي أمية أنها أخبرته، قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ص ورجلاي في القبلة، فإذا سجد غمزني، فقبضت رجلي، وإذا قام بسطتهما، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح.

قال محمد: لا بأس بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قائمة أو قاعدة بين يديه

- إد حرج إليها وأمامة على عنقه، فقام في مصلاه وقمنا حلعه وهي في مكانها، فكثر فكربنا، وقال النووي. ادعى بعض المالكية أنه مسح، وبعضهم أنه من الخصائص، وبعضهم أنه لصورة، وكلها دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الأدمي طاهر، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، وإنما فعله رسول الله ص لبيان الجوار، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٧٩/١].

أو قائمة. وفي سحرة: أو قاعدة، والمراد بالرجل المصلي، وفي سحرة ريادة "يصلي"، وهو صفة الرجل أو حاله، وقعت معترضة غمري [أي طعن بإصبعه في لأقبص رجلي من قبلته] قال النووي: استدل به من يقول: لمس النساء لا يقض الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم. [تسوير الحوالك: ١٣٩/١] وقال الزرقاني: فيه دلالة على أن لمس المرأة بلا لدة لا يقض الوضوء؛ لأن شأن المصلي عدم اللدة، لا سيما النبي ص. واحتمال الحائل أو الخصوصية بعيد، فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وعلى أن المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم. [شرح الزرقاني: ٣٤٢/١]

سبطتهما بالنسبة عند أكثر رواة البخاري، وبعض رواه "رجلي"، وبعضهم "سبطتها" بالإنفراد فيهما. والبيوت إلح قال النووي: أرادت به الاعتذار، تقول: لو كانت فيها مصابيح لقصت رجلي عند إرادته السجود ولم أخوجه إلى غمري، وقال ابن عبد البر: قولها: "يومئذ" تريد حينئذ؛ إذ المصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام، وهذا مشهور في لسان العرب يعبر باليوم عن الحين والوقت كما يعبر به عن النهار، كذا في "التسوير" [١٣٩/١]، والظاهر أنه بيان لعادتهم في تلك الأوقات أهم لم يكونوا معتادين بالمصابيح في تمام الليل إلا عند الضرورة. لا بأس المعنى أن محاذاتها لا تصر إذا لم تكن معه في صلاة مشتركة تحرماً وأداء.

أو إلى جنبه، أو تصلي إذا كانت تصلي في غير صلاته. إما يكره أن تصلي إلى جنبه
أو بين يديه وهما في صلاة واحدة، أو يصليان مع إمام واحد، فإن كانت كذلك
فسدت صلاته، وهو قول أبي حنيفة حيث لا يلفهم سهام العدو المرأة والمرحل هي معتد به مخادما

باب صلاة الخوف

٢٨٩ - أحمد - منث، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان إذا سُئل عن صلاة الخوف، قال:
يتقدم الإمام وطائفة من الناس فيصلّي بهم سجدة، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو
ولم يصلوا، فإذا صلى الذين معه سجدة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون،
ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلّون معه سجدة، ثم ينصرف الإمام وقد صلى سجدتين،
حيث لا يلفهم سهام العدو ركعة الإمام ومن معه بكبون في وجه العدو من يستمرون في الصلاة خرسه العدو الإمام بعد التشهد والسلام

في غير صلاته بأن لم يكونا مشتركين تحريماً وأداء. فسدت صلاة لقول ابن مسعود: 'أخروهم من حيث
أخروهم لله'، أخرجه الطبري وعند الرراق، أفاد ذلك افتراض قيام الرجل أمام المرأة، فإذا قام إلى جنبها أو خلفها
وهما مشتركان في الصلاة فسدت صلاته؛ لأنه ترك ما فرض عليه، إذ هو المأمور بالتأخير، كذا قالوا، وفي المقام
أحاث وشرائط المذكورة في كتب الفقه. قول أبي حنيفة وفيه خلاف الشافعي وغيره، وهو الاستحسان.

باب صلاة الخوف | قيل: إما شرعت في عروة ذات الرقاع، وهي ستة خمس من الهجرة، وقيل: في عروة بني
البصير، كذا في 'تخريج أحاديث إهدية' لربيعة (٢/٢٤٩) أي صنفها من حيث إنه يحتمل في الصلاة ما لا يحتمل
في غيره، ومعها ابن الماحشون في الحصر تعلقاً بمفهوم قوله تعالى: فإذا قام إلى جنبها أو خلفها (النساء ١٠١)،
وأجارها الباقون، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن رباد اللؤلؤي وإبراهيم بن عتبة
والمرج. لا تصلي بعد أبي مفهوم قوله تعالى: فإذا قام إلى جنبها أو خلفها (النساء ١٠٢)، واحتج عليهم بإجماع
الصحابة على فعلها بعده، ويقولون: فإذا قام إلى جنبها أو خلفها فمطروقة مقدم على ذلك المفهوم، وقال ابن
العربي وغيره: شرط كونه فيهم إما ورد لبيان الحكم لا بوجوه، أي بين هم ففعلك؛ لأنه أوضح من القول، ثم
الأصل أن كل عذر طراً على العدة فهو على التسوي كالفقر، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك
لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم، كذا في 'شرح الررقاني' [١٥٠١]. صلى سجدتين هذا في الصبح
مطلقاً، وكذا في الرابعة في السفر، وأما في المغرب فيصلّي مع الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة.

ثم يقوم كل واحد من الطائفتين **فيصلون لأنفسهم** سجدة سجدة بعد انصراف ^{وحدهم} الإمام، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلوا ^{ركعة ركعة} سجدتين، فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً **مستقبلي القبلة وغير مستقبليها**.
 قال نافع: **ولا أرى عبد الله بن عمر إلا حدثه عن رسول الله ﷺ** ^{تفسير لقوله: رجالاً} ^{على دوابهم} ^{في نسخة: يحدثه}.
 قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة **رحمته**، وكان مالك بن أنس لا يأخذ به. ^{بقوة إسناده}

فيصلون لأنفسهم إلخ: قال الحافظ: لم تحتفط الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، وإلا لزم صياح الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده، ويرجح ما رواه أبو داود [رقم: ١٢٤٤] من حديث ابن مسعود: "ثم سلم فقام هؤلاء - أي الطائفة الثانية - فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم ذهبوا، ورجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا"، وظاهره أن الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها. واحتار هذه الصفة أشهب والأوزاعي، وأخذ بما في حديث ابن عمر الحنفية، ورجحها ابن عبد البر لقوة إسناده وموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل صلاة إمامه، كذا في "شرح الررقاني" [٥١٣/١]. **مستقبلي القبلة:** عبد القدرة استنبأها، وبه قال الجمهور، لكن قال المالكية: لا يصنعون ذلك حتى يحشوا فوات الوقت.

وغير مستقبليها: عند عدم القدرة على استنبأها. **ولا أرى إلخ:** قال ابن عبد البر: هكذا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رفعه، ورواه عن نافع جماعة ولم يشكوا في رفعه، منهم ابن أبي دثب وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى، وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً. [تنوير الخوالك: ١٩٣/١] **حدثه:** أي فهو موقوف في حكم مرفوع.

قول أبي حنيفة: اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٤٦٥/٣]. **لا يأخذ به** بل كان يأخذ بما أخرجه هو والترمذي [رقم: ٥٦٥] وابن ماجه [رقم: ١٢٥٩] وغيرهم عن سهل بن أبي حنيفة: أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه صائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة، ويسجد بالدين معه ثم يقوم فإذا استوى قائماً تت، وأتموا لأنفسهم ركعة باقية، ثم يسلمون ويصرفون فيكونون وجاه العدو والإمام قائم، ثم يقبل الدين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام فيركع بهم الركعة الباقية، ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون، وبه قال الشافعي وأحمد وداود مع تجويزهم الصفة التي في حديث ابن عمر، ذكره الزرقاني [٥١٢/١]، وكان مالك يقول أولاً =

باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة

٢٩٠ - أخبرنا **مالك**. حدثنا **أبو حازم**، عن **سهل بن سعد الساعدي**، قال: كان الناس **يُؤمّرون** أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال **أبو حازم**: ولا أعلم إلا أنه ينمي ذلك. أي سهلاً

= بما رواه **يزيد بن رومان** عن **صالح بن حوات** عن **صلي مع النبي** في عروة ذات الرقاق صلاة اخوف، وهو نحو الحديث السابق إلا أن فيه أن النبي **سُت** جالساً حتى أتمت الطائفة الثانية، ثم سلم بهم، ثم رجع **مالك** إلى الحديث السابق، ذكره **ابن عبد البر**، وقد رويت في كيفية صلاة الخوف أحبار مرفوعة وأثار موقوفة على صفات مختلفة حتى ذكر بعضهم أنه ورد ستة عشر نوعاً، وأحد بكل جماعة من العلماء، وذكر **ابن تيمية** في "مهاج السنة" وغيره أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف سعة وتخيير.

في الصلاة أي في كل قيام فيه ذكر مسنون، وقال **محمد**: في حال القراءة فقط. **أبو حازم** هو **سلمة بن دينار** الأعرح الزاهد، كان ثقة كثير الحديث، وكان يقص في مسجد المدينة، مات بعد سنة ١٤٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧]. **سهل بن سعد** آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات ٨٨هـ، وقيل: ٩١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٨]. **الساعدي** بكسر العين، نسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج قبيلة من الأنصار، ذكره **السيوطي** في "لب اللاب في تحرير الأنساب". **يؤمرون** أي من جهة النبي **سُت** أو من جهة الخلفاء قال الحافظ: هذا حكمه الرفع؛ لأنه محمول على أن الأمر لهم النبي **سُت**.

على ذراعه أهم موضعه من الدراع، وفي حديث **وائل** عند **أبي داود** [رقم: ٧٢٧] و**السنائي** [رقم: ٨٨٩]: "ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرأس من الساعد"، وصححه **ابن حزيمة** وغيره، وأصحه في مسلم. والرأس بضم الراء وسكون السين ثم غيى معجمة: وهو المفصل بين الساعد والكف.

سمي ذلك بفتح أوله وسكون الون وكسر الميم أي يرفعه إلى النبي **سُت** وحكي في 'المطالع' أن **القعبي** رواه بضم أوله من أسمى وهو غلط، ورد بأن الزجاج و**ابن دريد** وغيرهما حكوا: نيت الحديث وأتميته، ومن اصطلاح أهل الحديث: إذا قال الراوي: يعني، فمراده برفع ذلك إلى رسول الله **سُت** وإن لم يقيده، واعترض **الداني** في "أطراف الموطأ" فقال: هذا معلول؛ لأنه طس من **أبي حازم**، ورد بأن **أبا حازم** لو لم يقل: لا أعني إلخ لكان في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي كما يؤمر بكذا يصرف إليه به، كذا ذكره **الزرقاني**. [شرح الزرقاني: ٤٤٧/١]

قال محمد: ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع باطن كفه اليمنى على رُسغه اليسرى تحت السرة، ويرمي ببصره إلى موضع سجوده، وهو قول أبي حنيفة أي يطالع.

باب الصلاة على النبي ﷺ

٢٩١ - أخبرنا **مالك**. حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرو بن سليم الزرقاني، أخبرني أبو حميد الساعدي.....

أن يضع الخ به قال الشافعي وأحمد والجمهور، ولم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في "الموطأ"، ولم يثك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، كذا ذكره ابن عبد البر، وذكر غيره أنه لم يُرو الإرسال عن رسول الله ﷺ لا من طريق صحيح، ولا من طريق ضعيف، نعم، ورد في بعض الروايات: أنه كان يكر ثم يرسل، وهو محمول على أنه كان يرسل إرسالاً خفيفاً ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء، وعليه يحمل ما أخرجه ابن أبي شيبة أن ابن الزبير كان إذا صلى أرسل يديه.

على رُسغه اليسرى قد اختلفت الأخبار في كيفية الوضع، ففي بعضها ورد الوضع، وفي بعضها ورد الأخذ، وفي بعضها الوضع على كف اليسرى ورُسغه وساعده، واختلف فيه مشايخنا، فقيل: الوضع على كف اليسرى، وقيل: على ذراعه الأيسر، والأصح الوضع على المفضل، ذكره العيني [البنية: ١٨١/٢]، وذكر أيضاً أن عند أبي يوسف يضع اليمنى على رُسغ اليسرى، وعند محمد يكون الرُسغ وسط الكف، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع، بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويخلق بالخنصر والإهام على الرُسغ، وقيل: هذا خارج من المذهب والأحاديث، والحق أن الأمر فيه واسع محمول على اختلاف الأحوال.

تحت السرة لما أخرج أبو داود [رقم: ٧٥٦] عن علي أنه قال: السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة، وأخرج أيضاً هذه الكيفية من فعل علي وأبي هريرة، وثبت عند ابن حزيمة وغيره من حديث وائل "الوضع على الصدر"، وبه قال الشافعي وغيره.

أبيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم **أبو حميد** اسمه المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك، وقيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: عمرو، شهد أحداً وما بعدها، وعاش إلى أول سنة ٦٠هـ، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٦٤/١]

قال: قالوا: يا رسول الله! كيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد.

قالوا قال ابن حجر: وقفت من تعيين من باشر السؤال على جماعة أبي بن كعب في الصري، وشير بن سعد عند مالك ومسلم، وريد بن حارثة عند السائي، وطلحة بن عبيد الله عند الصري، وأبي هريرة عند الشافعي، وعند الرحمن بن بشير عند إسماعيل القاضي في "كتاب فضل الصلاة"، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه، فإن ثبت تعدد السائل فواضح، وإن ثبت أنه واحد فالتعبير بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يختص به، بل يريد نفسه ومن وافقه على ذلك. [شرح الرقائي: ٤٦٤/١]

كيف نصلي أي كيف الذي يليق أن نصلي به عليك كما غنمنا السلام؛ لأننا لا نعم اللفظ اللائق بك. [شرح الرقائي: ٤٦٤/١] **على إبراهيم** ليحيى: على آل إبراهيم، قال ابن عبد البر: "آل إبراهيم" يدخل فيه إبراهيم، وآل محمد يدخل فيه محمد **عليه** . ومن ههنا جاءت الآثار في هذا الباب مرة بـ "إبراهيم"، ومرة بـ "آل إبراهيم". [شرح الرقائي: ٤٦٥/١] **وبارك** قال العنقاء: معنى البركة ههنا الريادة من الخير والكرامة، وقيل: بمعنى التطهير والترقية، وقيل تكثير الثواب، قال السحاوي: لم يصرح أحد بوجوب قوله: "وبارك على محمد" فيما عثرنا عليه غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الحمة، فقال: على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر، وظاهر كلام صاحب "المعني" من الخبائلة وجوبها في الصلاة، قال المجد الشيرازي: والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، كذا في "شرح الرقائي" [٤٦٥/١].

كما باركت الخ قيل: ما وجه تشبيه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم وآل إبراهيم، والقاعدة أن المشبه به أفصل، وأجيب عنه بأجوبة: أحدها ما قاله النووي، وحكاها بعض أصحابهم عن الشافعي أن معناه صل على محمد، وتم الكلام، ثم استأنف "وعلى آل محمد" أي وصل على آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وعلى إبراهيم، فاستنول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد لا نفسه. الثاني: أن معناه اجعل ل محمد وآله صلاة منك كما جعلتها على إبراهيم وآله، فالمستنول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. الثالث: أنه على ظاهره، والمراد اجعل ل محمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله، والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم حلان لا يحصون من الأسياء وغيرهم، كذا في "التنوير" [١٨٠/١]. **إبراهيم** ليحيى: على آل إبراهيم.

حميد مجيد [حميد فعيل من الحمد بمعنى المحمود. مجيد بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف] قال الحليمي: سبب التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم: **وَرَحْمَتُ رَبِّكَ عَلَيْكُمْ قُلْ شَيْءٌ حَسْبُكُمْ** (هود: ٧٣) وقد غنم أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم، فكانه قال: أحب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجتهد عند ما قالوها في الموجودين، وبدا ختم بما حتم به هذه الآية، وهو قوله: إنك حميد مجيد. [شرح الرقائي: ٤٦٦/١]

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم مولى عمر بن الخطاب أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره وهو عبد الله بن زيد الذي أرى النداء في النوم على عهد رسول الله ﷺ: أن أبا مسعود أخبره، فقال: أتانا رسول الله ﷺ، فجلس معنا في مجلس ابن عبادة، فقال بشير بن سعد أبو النعمان: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فصمت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أننا لم نسأله.

أي سكت مدة طويلاً

نعيم بن عبد الله. بصم اللون، ثقة من أوساط التابعين، كذا في "التقريب" وغيره. المجرم بصم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة، صفة له ولأبيه محمد. هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري المدني، وثقه ابن حبان، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٦]. عبد الله بن زيد صحابي مشهور، مات ٣٢هـ، وقيل: استشهد بأحد، كذا في "تقريب التهذيب" [رقم: ٣٣٣٢، ٢/٢١١]. أرى النداء: [بصيغة المجهول من الإراءة] وكانت رؤيته في السنة الأولى بعد ساء المسجد، قال الترمذي عن الحارثي: لا يعرف له إلا حديث الأذان، قلت: وقال ابن عدي: لا يعرف له شيئاً يصح عن النبي ﷺ إلا حديث الأذان، وهذا مفيد لكلام الحارثي، وهو المعتمد، فقد وجدت له أحاديث جمعتها في جزء، واعتز الأصهبائي بالأول، وحرم به جماعة فوهوا، هذا ما في "تهذيب التهذيب" لمحافظ ابن حجر. [رقم: ٣٨٦٧، ٣/١٣٩، ١٤٠]

أبا مسعود: هو عقة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، الدرري، مات سنة ٤٠هـ أو بعدها، قاله الرقائي. [شرح الزرقاني: ١/٤٦٧] أتانا إلخ. قال الناجي: فيه أن الإمام يخص رؤساء الناس بربارهم في مجالسهم تأنيساً لهم. [شرح الرقائي: ١/٤٦٧] ابن عبادة: [في نسخة: سعد بن عبادة] هو سعد بن عبادة بن ذؤيب بن حارثة الأنصاري الخرجي، مات بأرض الشام ١٥هـ، وقيل غير ذلك، كذا في "التقريب" [رقم: ٢٢٤٣، ٢/١٧].

بشير بن سعد: هو بشير - بفتح الموحدة - ابن سعد - يسكنون العين - ابن ثعبان الأنصاري الخرجي، صحابي جليل بدرري والد النعمان بن بشير، استشهد بعين النمر، كذا ذكره الزرقائي. [شرح الرقائي: ١/٤٦٧]

أمرنا الله. أي بقوله: **صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا سَلَامًا** (الأحزاب ٥٦) **صَلِّيْ عَلَيْكَ** راد الدار قطبي [رقم: ٢، ١/٣٥٤]: إذا نحن صلينا عبيد في صلاتنا. **فصمت** يحتمل أن يكون سكوتة حياة وتواضعاً، ويحتمل أن يتنظر ما يأمره الله به من الكلام الذي ذكره. **لم نسأله** أي كرها سؤاله مخافة أن يكون كرهه وشق عليه.

قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد. والسلام كما قد علمتم.

قال محمد: كل هذا حسن.

باب الاستسقاء

طلب الغيث والمطر

٢٩٣ - أخبرنا مات، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن تميم المازني يقول: سمعت عبد الله بن زيد

قولوا الأمر للوجوب اتفاقاً، فقيل: في العمر مرة واحدة، وقيل: في كل تشهد يعقبه سلام، وقيل: كلما ذكر. صل على محمد. أي عظّمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار ديه وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بإحلال مثوته ونشيعه في أمته، ولما كان الشر عاصراً عن أن ينع قدر الواجب له من ذلك شرع لما أن نُحيل أمر ذلك على الله. على إبراهيم وفي بعض النسخ: على آل إبراهيم فقط، وفي بعضها: على إبراهيم وعلى آل إبراهيم. إنك حميد مجيد قال الطبري: هذا تدليل الكلام السابق وتقرير له على سبيل العموم، أي إنك حميد، فاعل ما نستوجب به الحمد من النعم المتكاثرة والآلاء المتعاقبة المتوالية، مجيد كريم كثير الإحسان إلى جميع عبادك الصالحين، ومن محامدك وإحسانك أن توخّ صلواتك وبركاتك على حيبيك بي الرحمة وآله. والسلام أي في التشهد، وهو: اسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

قد علمتم بفتح العين وكسر اللام المحففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام. حسن. يشير إلى أنه ليس بصلاة صيغة مخصوصة لا تتعداها إلى غيرها، بل كلّ ما رُوِيَ في ذلك عن النبي ﷺ فهو حسن كافٍ لامثال أمر الله واقتداء نبيه، وإن كان في بعضها خصوصية ليست في غيرها.

عباد. هو عباد بن تميم بن عربة المازني، روى عن أبيه، وله صحبة، وعن عمه عبد الله بن زيد المازني، وثقه النسائي وغيره، قاله السيوطي [إسعاف المطأ: ٥٣/١] عبد الله بن زيد [هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأضراري المازني، صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغيره، واستشهد بالحرّة ٦٣هـ، كذا في "تقريب التهذيب" (رقم: ٣٣٣١، ٢/٢١١)] في "صياء الساري بشرح صحيح البخاري": قال أبو عبد الله - أي البخاري - كان ابن عيسى سفيان يقول: هو أي راوي الحديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان الذي =

المازني يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلّي، فاستسقى، وحول رداءه حين استقبال القبلة. قال محمد: أما أبو حنيفة رحمته فكان لا يرى في الاستسقاء.....

- أرى الأذاد في اليوم، ولكنه وهم؛ لأن هذا أي راوي حديث الاستسقاء عند الله بن ريد بن عاصم المازني، مارن الأنصار، احتراز عن مارن تيم ومارن قيس ومارن صعصعة ومارن شيان وغيرهم، والتقدير: وذاك عند الله ابن ريد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الحرج والصحبة، وافترقا في الجدة والبطن الذي من الحرج.

المازني يكسر الزاء نسة إلى مارن قبيلة. **فاستسقى**: لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على سبب ذلك ولا على صفته ولا على وقت ذهابه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود [رقم: ١١٧٣] وابن حبان [رقم: ٩٩١، ٢٧١/٣]، قال: شكى الناس إلى رسول الله ﷺ قحط المطر، فأمر عمر وضع له في المصلّي، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج رسول الله ﷺ، حين بدا حاجب الشمس، فقعد على اسبر، وفي حديث ابن عباس عند أحمد [رقم: ٣٣٣١، ٣٥٥/١] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٥٥٨، والسنائي رقم: ١٥٠٦، وأبو داود رقم: ١١٦٥، وابن ماجه رقم: ١٢٦٦] خرج مبتدلاً متوصلاً متصرعاً حتى أتى المصلّي فركب المنبر، وفي حديث أبي الدرداء عند الرار والطبراني: قحط المطر فسألنا بني الله ﷺ أن يستسقى لنا، فعدا بني الله ... الحديث، وأفاد ابن حبان أن حروجه ﷺ إلى المصلّي للاستسقاء كان في شهر رمضان ستة ست، كذا في "الفتح" [٦٤٤/٢].

وحول تشديد الواو أي قلب بأن جعل أسمه أعلاه. **وحول رداءه** [ذكر الوافدي، أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع كما في "التبوير" (١٩٧/١)] وقع بيان المراد بذلك عن المسعودي، ولقطه: وقلب رداءه وجعل اليمين على الشمال، راد ابن ماجه: "والشمال على اليمين، وله شاهد أخرجه أبو داود [رقم: ١١٦٣، ١١٦٤] عن عباد بلفظ: "فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر والأيسر على الأيمن"، وله من طريق آخر: استسقى وعليه خمبصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسمها فيجعلها على أعلاها فتقلت عليه، فقلها على عاتقه، وأخرج الدار قطني والحاكم، ورجاله ثقات من طريق جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بلفظ: "حول رداءه ليتحول القحط"، كذا في "الفتح" [٦٤٢/٢].

حين استقبال القبلة: عرف بذلك أن التحويل إما وقع في أثناء الحطة عند إرادة الدعاء **فكان لا يرى إلخ**: أي على سبيل الاستئذان لا أنه بدعة عنده كما نسبه بعض المتعصين إليه، فإن عدم السنية لا يستلزم البدعية، كذا حققه العيني في "البناءة". [١٥٠/٣] ذكر النووي أنه لم يقل سوى أبي حنيفة هذا القول، ونعقبه العيني بأنه أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه أخرج مع المعيرة ليستسقى فصلّى المعيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي، وروي عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب ليستسقى فما راد علي الاستسقاء. [الباية: ١٥٠/٣]

وأما في قولنا **وه قال الشافعي وأحمد ومالك والجمهور**؛ ما روي أن النبي ﷺ حرج ليستسقي، فصلى بالناس ركعتين، ثبّت ذلك من حديث ابن عباس ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وإسحاق، وصححه الترمذي، ومن حديث عباد عن عمه عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومن حديث عائشة أخرجه أبو داود وأبو عوانة وابن حبان والحاكم، ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي وأصحاحي، **وه ظهر ضعف قول صاحب "الهداية" في تعييل مذهب أبي حنيفة**؛ إن رسول الله ﷺ استسقى وم يرو عنه الصلاة، فإن أراد أنه لم يرو ما كفيه فهذا الأحرار تكذبه، وإن أراد أنه لم يرو في بعض الروايات فعير قاذح، **وأما ما ذكروا أن النبي ﷺ فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة**، فليس بشيء، فإنه لا يكر ثبوت كليهما مرة وهذا ومرة هذا، لكن يُعلم من تنوّع الطرق أنه ما حرج بالناس إلى الصحراء صبي، فتكون الصلاة مسبوقة في هذه الحالة بلا ريب، ودعاؤه المجرّد كان في غير هذه الصورة.

يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ مِنْ دُونِ أَدَانٍ وَبِقَامَةٍ، صَرَحَ بِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ. [شرح الررقابي: ١/ ٥٣٠] **رَكَعَتَيْنِ** يُخْجَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، كَمَا وَرَدَ عَنْ عَبْدِ الْحَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيْدٍ **ثُمَّ يَدْعُو** أَيِ ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَيَدْعُو مُسْتَقِلَّ الْقِسَّةِ، هَكَذَا وَرَدَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيْدٍ، وَهُوَ الْمُرْجَحُ عَنْ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ تَقْلِيدُ الْخُطْبَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ. **وَيُحْوِلُ رَدَاءَهُ**. لَهُ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِي وَالْجُمْهُورُ لَنُتَبَوِّتَ ذَلِكَ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ **رَضِيَ**، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تَعْوِيلَ عَدَمَ ثُبُوتِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الدُّعَاءِ الْمَجْرُودِ. **إِلَّا الْإِمَامَ** لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ النَّبِيُّ **رَضِيَ** الْقَوْمَ، وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِي وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ أَحَدًا مِمَّا وَرَدَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: أَنَّ الْقَوْمَ أَيْضًا حَوَّلُوا أَرْدِيَتَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **رَضِيَ**، وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ أَطْلَعَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكْرَ عَلَيْهِمَ.

باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه

٢٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم، ثم جلس في مصلاه لم تزل الملائكة تصلي عليه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، فإن قام من مصلاه، فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتي يصلي.

أي حكماً باعتبار الثواب

باب صلاة التطوع بعد الفريضة

أراد به السنن المؤكدة

٢٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ يصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته، وبعد صلاة العشاء ركعتين،

ثم جلس. راد البخاري: ينتظر الصلاة. لم تزل الملائكة [الحفظة أو السيارة، أو أعم من ذلك، كل محتمل] قال ابن بطال: من كان كثير الذنوب وأراد أن يحطها عنه غير تعب فليهتم بملازمة مكان مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة استغفارهم فهو مرحو إجابته لقوله تعالى: **وَمَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ رَضِيَ** (الأنبياء: ٢٨) وقال المهلب في حديث: ملائكة تصلي على أحدكم من دمه في مصلاه حتى يصلي فيه ما يحدث، نفس عنهم اعمره، اللهم ارحمه، ما حدث معناه أن يحدث في المسجد حطية، يحرم لها المحدث استغفار الملائكة ودعائهم المرجو بركته، كذا في "الحبائلك في أخبار الملائك" للسيوطي.

تصلي عليه: أي تدعوه له قائلين: اللهم إلح. اللهم ارحمه. أي تقبل حسنة، راد ابن ماجه: اللهم تب عليه. قبل الظهر ركعتين [قال ابن جرير: الأربع قبل الظهر كانت في كثير من أحواله، والركعتان قليلها] وفي حديث عائشة: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، رواه البخاري [رقم: ١١٨٢] وغيره، قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى، ويحتمل أن ابن عمر نسي من الركعتين، قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يحمل على حالين. [فتح الباري: ٧٥/٣] وبعدها ركعتين: وللترمذي [رقم: ٤٢٨] مرفوعاً: من حفظ على أربع قبل ظهر حرمه لله على سائر في بيته: يحتمل أن يكون ظرفاً لكل أو لما يليه.

وكان لا يصلي بعد الجمعة في المسجد حتى ينصرف فيسجد سجدةًتين.

قال محمد: هذا تطوُّع وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تُفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي فيها عمل، فقال: يا رسول الله! لقبول الطاعة يُفصل بينهم بسلام؟ فقال: لا. أخبرنا بذلك بُكير بن عامر الججلي عن إبراهيم والشَّعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

باب الرجل يمس القرآن وهو جنب أو على غير طهارة
(نسخة: وصوء)

٢٩٦ - أخبرنا **مات**. أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال:
إِنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ.
 ابن زید بن لوذان

وكان لا يصلي **إح** أخرج ابن ماجه [رقم: ١١٢٩] عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل في شيء منهن، وروى الطبراني: وأربعاً بعدها، وسنده واحد، وروى الطبراني عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وأربعاً، كذا في 'نصب الراية في تخریج أحادیث الهدية' للزيبي [٢٠٦٢]. **فيسجد سجدتين** ورد في "مصحف عبد الرزاق" عن ابن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وأربعاً. **الحني** يفتح الأول والثاني، ستة إلى حيلة من أعمار، قبيلة برلت ناكوفة، قاه السمعاني [الأنساب ٢٨٤١] **يخس القرآن** المراد به المصحف كما في نسخة. أو **إح**. 'أو للتوسيع للإيماء إلى أن حكم الحب والمحدث في هذه المسألة سواء، وفي معنى الحب الخائض والنساء.

ان في الكتاب الخ [قال الساجي. هذا أصل في كتابة العلم وتخصسه في الكتب] قال بن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مستنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستعني بها في شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر في جيبه لتلقي الناس به بانقول [شرح الرزقاني: ١٣/٢] لعمر بن حزم الأنصاري، شهد الحديق وما بعدها، وكان عامل رسول الله ﷺ على بحران، مات بعد الخمسين، كذا قال الرزقاني (١٣/٢). إلا طاهر أي من النجاسة الكبرى والصغرى، وهو مستفاد من قوله تعالى: لَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ (النقطة ٧٩)

٢٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يسجد الرجل
 في نسخة: قال أخبرنا
 ولا يقرأ القرآن إلا وهو طاهر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة **رحم**، إلا في خصلة واحدة، لا بأس
 بقراءة القرآن على غير طهر إلا أن يكون جنباً.
 أي من غير مسه

لا يسجد الرجل **رحم** قد أخرجني السهقي أيضاً من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال: لا يسجد
 الرجل إلا وهو طاهر، ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده إلى سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر ينزل عن
 راحلته، فيهرق الماء، فيقرأ السجدة، فيسجد وما يتوصأ، وعلقه البحاري في "تاب سجود المشركين مع المسلمين":
 وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء، وجمع الحافظ ابن حجر بأن المراد بالطهارة في قوله الطهارة الكبرى، أو
 هو محمول على حالة الاحتيار، والثاني على الاصططار، وذكر الحافظ أيضاً أنه لم يوافق ابن عمر على حوار
 سجود التلاوة بغير وضوء إلا الشعبي، أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن
 السلمي. [فتح الباري: ٧١٥/٢]

إلا في خصلة واحدة كأنه حمل قول ابن عمر: "إلا وهو طاهر" على الطهارة المطلقة من الصغرى والكبرى
 فاستثنى من قوله: "وبهذا كله نأخذ" قراءة القرآن على غير وضوء لثبوت حوار ذلك بالرفوع والموقوف، فأخرج
 أصحاب السس الأربعة [النسائي رقم: ٢٦٥، وأبو داود رقم: ٢٢٩، وابن ماجه رقم: ٥٩٤] وابن حبان [رقم:
 ٧٩٩، ٧٩/٣] وصححه الحاكم والترمذي عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود قال لا يجزئ أو لا يجزئ عن القرآن
 شيء ليس الخساة، وأخرج مالك أن عمر كان في قوم يقرؤون القرآن، فذهب عمر لحاجته ثم رجع وهو يقرأ
 القرآن، فقال له رجل: تقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال عمر: من أفتاك هذا؟ أمسيمة الكذاب؟ وورد عن
 علي أيضاً قراءة القرآن على غير وضوء، أخرجه الدارقطني وغيره. أن يكون حياً أو من يحدو حدوه في
 النجاسة الكبرى.

باب الرجل يجزّ ثوبه والمرأة تجزّ ذيلها فيعلق به قدر

وما كره من ذلك

وفي نسخة: وما يكره

٢٩٨ - أخبرني محمد بن عمار بن محمد بن عمرو بن حزم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ. فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القدر، فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده.

أي الذيل

فيعلق به من باب علم يقال: علق الشوك بالثوب تشبّه به وتعلق بسبه. **قدر** بفتح القاف والبدال المعجمة: ما يتقدر به من احساسات. **محمد بن عمار** وثقه ابن معين، ولبه أبو حاتم، كذا قال السيوطي. **أم ولد** بقصر صاحب "الأزهار" عن "العوامص" أن اسمها حميدة، ذكره السيد، وقال ابن حجر إنها مجهولة، ومع ذلك الحديث حسن، وهو غير صحيح إلا أن يقال: إنه حسن لغیره، كذا في 'مرفأة المفاتيح' [١٩١/٢]. **أما سألت** قد أخرج هذا الحديث أبو داود وسكت عليه، والدارمي والترمذي وأحمد أيضاً، ذكره القاري، وقد ذكرته في رسالتي 'عاية المقام فيما يتعلق بالعباد' مع ما له وما عليه، وقد طُبعت تلك الرسالة في ١٢٨٧هـ، ووقع في السح المطبوعة: روى أبو داود بإساده إلى أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ديني وأمشي في المكان القدر فقال رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده إلخ، وهذا غلط وقع من مهتمّي الطبع، والذي في مسودتي خطي. روى أبو داود [رقم: ٣٨٣] بإساده إلى أم سلمة أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيل ديني وأمشي في المكان القدر، فقالت: قال رسول الله ﷺ: إلخ، فبيتته لذلك، وليس له الشاهد العائب. **القدر** أي الحسن، وهو بكسر الدال أي في مكان ذي قدر قال اسووي: أراد بالقدر حاسة يابسة.

فقالت إلخ أفتت أم سلمة في هذه المسألة بمثل ما سمعت من رسول الله ﷺ. وهو ما روي أن امرأة من بني عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول الله! إن لنا طريقاً إلى المسجد متنة فكيف نفعّل إذا مُصرنا؟ قست: فقال: يس بعد، صرح ابن أبي شيبة قال: بنى، قال: بعد هذه. أخرجه أبو داود [رقم: ٣٨٣] وسكت عليه، وقد احتجف أقوال العلماء في هذين الحديثين، فقال الطيبي في "حواشي المشكاة": الحديثان متقاربان، ونقل اخصابي عن أحمد ليس معناه أنه إذا أصابه بول، ثم مرّ بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمر بالمكان القدر فيقدره، ثم يمر بمكان أطيب فيكون هذا بذلك، وقال مالك فيما روي "أن الأرض يظهر بعضها بعضاً". إما هو أن يطأ =

قال محمد: لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر، فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب فضل الجهاد

٢٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: **مثل المجاهد**
عبد الله بن ذكوان عبد الرحمن بن هرمز

= الأرض القدرة ثم يطأ الأرض اليابسة الطيبة، فإن بعضها يطهر بعضاً، وأما النجاسة مثل البول وغيره يصيب الثوب أو بعض الجسد، فإن ذلك لا يطهره إلا العسل إجماعاً، وقال القاري في "المرفأة" [١٩٦/٢]. قلت: الحديثان متباعدان لا كما قيل: إجماعاً متقاربان، فإن الأول مطلق قابل أن يتقيد باليابس، وأما الثاني فصریح في الرطب، وما قاله أحمد ومالك من التأويل لا يشفي العليل، ولو حمل على أنه من باب طيب الشارع وأنه طاهر أو معفو عنه لعموم البلوى لكان له وجه وجيه، لكن لا يلائمه قوله: أليس بعدها إلخ، فالمخلص ما قاله الخطابي من أن في إسناده الحديثين معاً مقالاً؛ لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بني عبد الأشهل مجهولتان لا يُعرف حالهما في الثقة والعدالة، فلا يصح الاستدلال بهما، وقال أيضاً: من العريب قول ابن حجر، ورغم أن جهالة تلك المرأة تقتضي رد حديثها ليس في محله؛ لأنها صحابية، وجهالة الصحابة لا تنضّر؛ لأن الصحابة كهم عدول، فإنه عدول عن الجادة؛ لأنها لو ثبت أنها صحابية لما قيل: إنها مجهولة.

أقول: هذا عجيب جداً، فإن الحديث الثاني عوانه ينادي على أن تلك المرأة السائنة من رسول الله ﷺ صحابية حيث شافهته وسألته بلا واسطة، لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا: إنها مجهولة، فهذا لا يقدرح في كونها صحابية، ولا يزم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها ورسماً، وهذا أمر طاهر لم له خيرة بالنس، وقد صرح به القاري نفسه في مواضع بأن جهالة الصحابي لا تنضّر، فكيف يعتقد ههنا المفارقة بين الجهل وبين الصحابية، فظهر أن ما ذكره من المخلص ليس بمخلص، بل المخلص أن يُحمل حديث أم سمة على القدر اليابس كما حمه عليه جماعة، والثاني على تنجس العل والحف ونحو ذلك مما يظهر بالدليل في موضع طاهر؛ إذ ليس فيه تصريح بالدليل.

الدرهم الكبير المثقال أي الذي قدره المثقال، وهذا في الكثيف، وأما في الرقيق فيقدر بقدر عرض الكف.

قول أبي حنيفة. وبه قال الطبري. وأما عبد الشافعي وغيره فقليل الجس وكثير سواء في افتراض الغسل.

فصل اخهاد أي المجاهدة في سبيل الله، وهي محاربة مع الكفار. **مثل المجاهد** راد البخاري [رقم: ٢٧٨٧] عن ابن المسيب عن أبي هريرة: والله أعلم بمن يجاهد في سبيله، أي تحال بيته.

في سبيل الله كمثل الصائم القانت الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع.

عن عزوه إلى وطئه

٣٠٠ - أحربنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لو ددت أن أقاتل في سبيل الله فأقتل، ثم أحيى
 في سبيله أي سحبه أي
 ثم أقتل، ثم أحيى فأقتل. فكان أبو هريرة يقول ثلاثاً: أشهد الله.

في سبيل الله قال الناجي: جميع أعمال البر في سبيل الله إلا أن هذه اللقطة إذا أطلقت في الشرع اقتضت العزوة، والمعنى أن له من الثواب على جهاده مثل ثواب المستديم للصيام والصلاة لا يفتر منهما، وإنما أحال على ثواب الصائم والقائم، وإن كنا لا نعرف مقدار ثوابه لما عُرِف في الشرع من كثرتِه وقرر من عظمتِه. كمثل الحج قال عياض: هذا تفخيم عظيم للجهاد، وفيه: أن الفضائل لا تُدرك بالقياس، وإنما هي إحسان من الله لمن شاءه. الصائم ومن كان كذلك فأجره مستمر، وكذلك المجاهد لا يصعب ساعة من ساعاته. القانت أي المصلي، وليحيى: كمثل الصائم القائم الدائم الذي...، ولمسلم [رقم: ٤٨٦٩] كمثل الصائم القائم والقانت بآيات الله، ورواد السائي [رقم: ٣١٢٩]: الخاشع الراكع الساجد لا يصر [يسكون القاء وصيه التاء أي لا يمل ولا يكسل] قال النووي: يحتمل أنه صرب ذلك مثلاً، وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً مصلياً لا يفتر ليلاً ولا نهاراً، ويحتمل أنه أراد التكثير. نفسي بيده أي مملكه وقدرته، قاله عياض.

لوددت بكسر الدال الأولى أي غميت وأحببت. فأقتل ثم أحيى الحج في رواية: ... في المواضع الثلاثة بدس القاء، قال الطيبي: "ثم" وإن دلت على تراخي الرمان، لكن الحمل على تراخي الرتبة هو الوجه. استشكل هذا التعمي منه مع علمه بأنه لا يقتل، وأجاب ابن التين باحتمال أنه قل برول قوله تعالى: ... من ... (مائة: ٦٧). ورُدَّ بأن بروجها كان في أوائل ما قدم المدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة في 'الصحيحين' من رواية ابن المسيب عنه بسماعه منه ...، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن تمحي الفصل والخير لا يستلزم الوقوع، فقد قال ...، وبه نظر، كذا قال الرزقاني [شرح الزرقاني: ٤٤/٣، ٤٥] فكان أبو هريرة المعنى كان أبو هريرة يقول: أشهد الله ثلاث مرات. أشهد الله: أي والله لقد قال ذلك.

باب ما يكون من الموت شهادة

٣٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا.....

من الموت شهادة قد ورد في الأحبار عدد كثير لم يجد ثواب الشهادة، فمن ذلك المقاتل المجاهد وهو أعلى الشهداء، والمطعون، والعريق، وصاحب دات الحب، والحريق، والتي تموت بجمع، والذي يموت بدم، ومن يقصد الشهادة ويعزم عليه، ولا يتفق له ذلك كما هو ثابت في حديثي الباب، وصاحب السيل أخرجه أحمد من حديث راشد بن حبيش، والطبراني من حديث سلمان، والعريب أي المسافر بأي مرض مات، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس، والبيهقي في "الشعب" من حديث أبي هريرة، والدارقطني من حديث ابن عمر، والصابوني في "المائتين" من حديث جابر، والطبراني من حديث عترة وصاحب الحمى، أخرجه الديلمي من حديث أس، والديفيغ، والشرقي، والذي يعترسه السع، والجار عن دانتة، رواها الطبراني من حديث ابن عباس، والمتردي أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود.

والميت على فراشه في سبيل الله، رواه مسلم من حديث أبي هريرة، والمقتول دون ماله، والمقتول دون دينه، والمقتول دون دمه، والمقتول دون أهله، أخرجه أصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٤٢١، والسنائي رقم: ٤٠٩٤، وأبو داود رقم: ٤٧٧٢] من حديث سعيد بن زيد، أو دون مطلقته أخرجه أحمد من حديث ابن عباس، والميت في السجن وقد حُسن ظنهما، رواه ابن ماجة من حديث علي، والميت عشقاً وقد عف وكنم، أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس، والميت وهو طالب العلم أخرجه الرار من حديث أبي در واثي هريرة، والمرأة في حملها إلى وضعها إلى فضاها، ماتت بين ذلك، أخرجه أبو يعين من حديث ابن عمر، والصابر القائم يند وقع به الطاعون، أخرجه أحمد من حديث جابر.

والمرايط في سبيل الله، ومن قُتل بأمره الإمام الخائر المعروف ونهيه عن السكر، ومن صر من النساء على العيرة، أخرجه الزار والطبراني من حديث ابن مسعود، ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة: "اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت"، أخرجه الطبراني من حديث عائشة، ومن صلى الصبح وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك الوتر في سفر ولا حضر، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، والمتمسك بالسنة عند فساد الأمة، أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، والتاجر الأمين الصدوق، أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر، ومن دعا في مرضه أربعين مرة: "لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين" ثم مات، أخرجه الحاكم من حديث سعد، وحالب طعام إلى بلد، أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود، والمؤدود المحتسب، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر.

ومن سعى على امرأته أو ما مكنت بحبه يُقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من حلال، ومن اغتسل بالثلج فأصابه برد، ومن صلى على النبي ﷺ مائة مرة، أخرج الأول ابن أبي شيبة في "المصنف" عن الحسن، والثاني الطبراني في "الأوسط" من حديث أس، ومن قال حين يصبح ويمسي: "اللهم إني أشهدك أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت وحدك =

عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك بن الحارث بن عتيك - وهو جدّ ^{تابعي مدني أنصاري} عبد الله بن عبد الله بن جابر - أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره: أن رسول الله ﷺ جاء يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ فَوَحَدَهُ قَدْ غُلِبَ، فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وقال: غلبنا عليك يا أبا الربيع، فصاح النسوة وبكَيْنَ، فجعل ابن عتيك يُسَكِّتُهُنَّ، فقال رسول الله ﷺ: دَعُوهُنَّ، فإذا وجب فلا تبكين ناكية،

= لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، أنوء سمعتك عني وأنوء بدني فاعفري به لا يعفري بدنوب غيرك" أخرجه الأصهباني من حديث حديقه، ومن قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ويقرأ ثلاث آيات من سورة الحشر، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٩٢٢] من حديث معقل، ومن مات يوم الجمعة، أخرجه أحمد بن محمد بن محبوب من حديث رجل من الصحابة، ومن طلب الشهادة صادقا، أخرجه مسلم [رقم: ٤٩٢٩]، فهذه خمسة وأربعون ورد فيهم أن لهم أجر الشهداء، وقد ساق الأحبار الواردة فيها السيوطي في رسالته "أبواب السعادة في أسباب الشهادة" مع زيادة.

عبد الله بن عبد الله وثقه ابن معين وأبو حاتم والسنائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣] عتيك بن الحارث مقبول، قاله في "التقريب" [رقم: ٤٤٤٧، ٤٣٢/٢]. حارث بن عتيك. صحابي جليل، مات ٦١ هـ. كذا ذكره الرزقاني [٩٧/٢]. عبد الله بن ثابت هو أنوسي، ويقال: طبري، مات في العهد السوي، وقال الواقدي وابن الكثير هو عبد الله بن عبد الله، له ولأبيه صحة، قال الكثير دونه في قميصه، وعاش لأب إلى خلافة عمر، كذا ذكره الرزقاني. [شرح الرزقاني: ٩٧/٢] قد علم بصعوبة مجهول أي عبه الأم حتى معه إخوانه النبي ﷺ. [شرح الرزقاني: ٩٧/٢] فصاح أي رفع صوته في الكلام معه. فاسترجع أي قال: يا لله وما لي به راحلون. غلبنا عليك بصعوبة مجهول، وفيه إيحاء بأن قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا دينكم بالدين الذي أخذوا به من دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء إلا من حُرِّمَ التقوى. [شرح الرزقاني: ٩٧/٢]

يسكتهن لأنه سمع النهي عن النبي ﷺ وحمله على عمومته. [شرح الرزقاني: ٩٧/٢] فإذا وجب أي مات، أصبه من وجب الخائط إذ سقط، ووحشت الشمس أي عاتت. فلا تبكين أي لا ترفع صوتهن، أما دمع العين وحرر القلب فالسنة ثابته بإباحة ذلك في كل وقت، وعليه جماعة العلماء، يكتفي على أنه إبراهيم، وعلى الله، وقال: هي رحمته جعلها لله في موت عبده ومراً جارة يسكى عليها فاتتهرهن عمر، فقال: دعهن فإن نفس مصابة، عن دمه، وعهد. قاله أبو عمر. [شرح الرزقاني: ٩٧/٢]

قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: إذا مات، قالت ابنته: والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيداً، فإنك قد كنت قضيتَ جَهَازَكَ، قال رسول الله ﷺ: "إن الله تعالى قد أوقع أجره على قدر نيته، وما تعدّون الشهادة؟" قالوا: القتل في سبيل الله، قال رسول الله ﷺ: "الشهادة سبّع سوى القتل في سبيل الله: المطعون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحريق شهيد،
الذي يحرق بالدار

وما الوجوب: الذي أردت بقولك: إذا مات. **جهازك** بالفتح والكسر ما بعد الرجل للسمر، والمعنى إليك قد هيأت أساب السمر وورد الحرب للعراف. **أوقع**: أي أوحى ثواب عروة. **على قدر نيته**. قال ابن عبد البر: فيه أن المتجر للعرو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر العرو على قدر نيته، والآثار بذلك متواترة صحاح. [شرح الزرقاني: ٩٨/٢] **القتل**. بالنصب على تقدير "بعد"، ويرفعه على تقدير "هي". **قال رسول الله**: زاد ابن ماجة: إن شهداء أمي إذن لقليل. [شرح الزرقاني: ٩٨/٢]

سبع: [قال السيوطي: هم أكثر من ذلك، وقد جمعهم في جزء فاهروا الثلاثين. (توير الخواص: ٢٣٣/١)] اعلم أن الشهيد ثلاثة: شهيد في الدنيا والآخرة، وشهيد في الدنيا فقط، وشهيد في الآخرة فقط، فالأول: من قاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا. والثاني: من قاتلهم لعرص من أعراض الدنيا. والثالث: هو من ذكر، وسمي الشهيد شهيداً لأن روحه شهدت حصرة دار السلام وروح غيره إنما تشهدها يوم القيامة، وقيل غير ذلك من وجوه، كذا في "رسالة الشهداء" لعلي الأجهوري.

المطعون. [أي الذي يموت بالطاعون] قال أبو الوليد الناجي في "شرح الموطأ": الطاعون مرض يعم الكثير من الناس من جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس يكون مرضهم واحداً، وقال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض فسميت طاعوناً لشبهها بالهلاك بذلك، وإلا فكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً، وقال النووي في "تقديب الأسماء واللغات". الطاعون مرض معروف. وهو شر وورم مؤم جداً يخرج مع لب ويسود ما حوالبه أو يحصر أو يجمّر حمرة سفسجية، ويحصل معه خفقان القلب ويخرج في المراق والأناط غالباً، وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد، كذا في "نذل الماعون في فضل الطاعون" للحافظ ابن حجر.

والغريق: [أي الذي يموت غرقاً في ماء] أخرج ابن ماجة عن أبي أمامة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله كل منكب نفس الأرواح بلا شهيد، نحر، فيه ثوب قصص أرواحهم، كذا في "الحائك في أخبار الملائك" للسيوطي. **ذات الجنب**: هو مرض معروف وهو ورم حارّ يعرض في العشاء المستطيل للأصلاع.

والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد، والمبطون شهيد".

٣٠٢ - أحمر مائت، حدثنا سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "بينما رجل يمشي وجَد غصن شوك على الطريق، فأخذه فشكر الله له فغفر له، وقال: الشهداء خمسة: المبطون شهيد، والمطعون شهيد، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله". وقال: "لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول

والمرأة تموت بجمع قال ابن عبد البر: هي التي تموت من الولادة سواء ألفت ولدها أم لا. وقيل: هي التي تموت في القاس ولدها في بطنها لم تلده، وقيل: هي التي تموت عذراء لم يفتن، قال: والقول الثاني أكثر وأشهر. [توير الحوالك: ٢٣٣/١] وقال في "النهاية" تموت بجمع أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت بكرًا، وجمع بالنص بمعنى المجموع، والمعنى أنها ماتت بشيء مجموع فيها غير مفصل عنها من حمل أو تكارة، وما اقتصر من الصم هو إحدى اللغات، فقد ذكر في "القاموس" أنه مثبث الحميم مع سكون الميم، كذا في 'رسالة الشهداء' لعلي الأحهوري.

والمبطون قال في "النهاية" هو الذي يموت عرض بطنه كالاستسقاء ونحوه، وفي "كتاب الخائز" لأبي بكر امروري عن شيبه شريح أنه صاحب القولج [توير الحوالك: ٢٣٣/١]، وقال غيره: هو صاحب الإسهال، كذا في 'رسالة الشهداء' للأحهور. سمي راد يحيى: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن. [توير الحوالك: ٢٣٣ ١]

أي صالح هو دكاوان السماء الريات المدي، قال أحمد: كان ثقة أجل الناس، وقال ابن المديني: ثقة، مات بالمدينة ١٠١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٢، ١٣]. قال ابن عبد البر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد يرويها كدلت جماعة من أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة. سما أصله بين، فأشعنت الفتحة، فقيل: بينا، وزيدت "ما" فقيل: بسما، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى الحمة الاسمية تارة، وبني الفعلية أخرى، كذا في "مرفاة المفاتيح" [١٠٦/١]. فشكر الله له أنى عليه أو قبل عمه، أو أظهر ما حاراه به عند ملائكته فعمر له أي بسبب قبوله عمر له. حمة هذا العدد وكذا العدد السابق لا مفهوم له.

وصاحب الهدم الذي يموت تحت الهدم لو يعلم الناس. وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم، قاله الطيبي. [شرح الطيبي: ٣٣/٣] ما في النداء [أي الأدان كما في رواية] راد أبو الشيخ من طريق الأعرج من الخير والبركة. [شرح الرقائي: ٣٨١/١] وقال الطيبي: أطلق مفعول يعلم، وهو ما، وم بين القصيدة ما هي ليفيد ضربا من المبالغة. والصف الأول قال الباجي: اختلف فيه هل هو الذي يلي الإمام، أو المبكر السابق إلى المسجد، قال القرطبي: والصحيح أنه الذي يلي الإمام.

ثم لم يجدوا إلا أن يَسْتَهْمُوا عليه لاسْتَهْمُوا، ولو يعلمون ما في التهجير لاسْتَبَقُوا إليه، ولو يعلمون ما في العَتَمَةِ والصبح لَأَتَوْهُمَا ولو حَبْوًا.
أي العشاء أي في حضورها

لم يجدوا أي حصول كل منهما لمزاحمة. يستهموا أي يقرعوا، قال الخطابي وغيره: قيل للافتراع: الاستهام؛ لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء، فمن حرج اسمه غلب. لاسْتَهْمُوا قد روى سيف بن عمر في "كتاب الفتوح" والطبراني عن شقيق قال: افتتحنا القادسية صدر النهار، ففترجنا وقد أصيب المؤذن فتشاح الناس في الأدان بالقادسية، فاحتصموا إلى سعد بن أبي وقاص، فأقرع بينهم، فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن. ما في التهجير هو التكير إلى الصلاة أي صلاة كانت كما قاله الهروي وغيره. وخصه الحنبل بالجمعة، وقال النووي: الصواب هو الأول، وقال الباجي: التهجير التكير إلى الصلاة في الهاجرة، وذلك لا يكون إلا في الظهر والجمعة. لاسْتَبَقُوا قال ابن أبي حمزة: المراد الاستباق معنى لا حسناً؛ لأن المسابقة على الأقدام حسناً يقتضي السرعة في المشي وهو مهني عنه.

ما في العتمة قال النووي: قد ثبت النهي عن تسمية العشاء عتمة، والحواب عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أنه بيان للجواز. والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العتمة ههنا لمصلحة ونفي مفسدة؛ لأن العرب يستعمل لفظ العشاء في المغرب، فهو قال: ما في العشاء لحملوها على المغرب ومسد المعنى. [شرح مسلم: ١/١٨٢] لَأَتَوْهُمَا ولم يلتفتوا إلى عذر مانع. ولو حبوا أي ولو كان الإتيان حبواً - بفتح مهملة وسكون موحدة - مصدر حباً يحبو إذا مشى الرجل على يديه وبطنه، والصبي مشى على إسته، وأشرف بصدرة.

أبواب الجنائز

باب المرأة تغسل زوجها

بعد موته

٣٠٣ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أنا بكر حين توفي، فخرجت فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يومٌ شديد البرد فهل علي من غسل؟ قالوا: لا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس أن تغسل المرأة زوجها إذا توفي،

الحاشية: يفتح الجيم جمع حجارة، بالفتح والكسر لعنان، وقيل: بالكسر العرش، وبالفتح للميت.
عبد الله هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني قاضي المدينة، استوفى ١٣٥ هـ، كما ذكره البرقاني [٧٢/٢] لا عبد الله بن أبي بكر الصديق كما طه القاري.
أسماء بنت عميس هي أخت ميمونة روح النبي ﷺ، وأم الفضل زوجة العباس، وأخت أحوالها لأُم، وهي تسع، وقيل: عشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله وعوناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً، وما مات تزوجها علي فولدت له يحيى، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٦٤، ٣٤٧/٤، ٣٤٨]، وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: من أنت؟ فقال: أنت أكرم مي وأكرم، وأنا أسنّ ملك، وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهماء؛ لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسير يقولون: إن أنا بكر استوفى بمدة خلافته سن رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة.

حين توفي ليلة الثلاثاء لثمان نقيص من الحمادى الآخرة ١٣ هـ، وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة رضي الله عنها **فهل علي** أي يجب علي الغسل من غسل الميت؟ **لا بأس** الح: نقل ابن اسد وغيره الإجماع على جواز غسل المرأة زوجها، وإنما اختلفوا في العكس. فمهم من أجازها، وإليه مال الشافعي ومالك وأحمد وآخرون، ومنهم من معه، وهو قول الثوري والأوراعي وأبي حنيفة وأصحابه، كذا ذكره العيني. [السابعة: ١٩٠/٣، ١٩١] أن تغسل المرأة أي ولو كانت محرمة أو صائمة، كذا ذكره الشامي.

ولا غسل على من غسل الميت ولا وضوء.....

ولا غسل إلخ: أقول: يحتمل محملين: أحدهما: أن يكون نفيًا للوجوب، والمعنى لا يجب الغسل على من اعتسل، ولا الوضوء، فحيث لا يكون هذا الكلام نفيًا للاستحباب، وثانيهما: أن يكون نفيًا للمشروعية، فيكون نفيًا للاستحباب أيضًا، والأول أولى؛ لورود الأمر بالغسل لمن غسل ميتًا، فإن لم يثبت الوجوب فلا أقل من الندب، وهو ما أخرجه الترمذي [رقم: ٩٩٣] وابن ماجه [رقم: ١٤٦٣] من حديث عبد العزيز بن المحنار وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: من غسل العسل، ومن حمده وضوء، وروى أبو داود [رقم: ٣١٦١] من رواية عمرو بن عمرو عن أبي هريرة مرفوعًا بقص: من غسل ميت فاعتسل، ومن حمده فتوضأ، وأخرجه أحمد [رقم: ٩٥٩٩، ٤٣٣/٢] والبيهقي من رواية صالح مولى التوأمة عنه مرفوعًا: وصالح متكلم فيه. وأخرجه الترمذي من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ومن رواية أبي نحر البكراري عن عبد الرحمن بن عثمان عن محمد بن عمر، وعن أبي سلمة عنه مرفوعًا.

وقد اختلف العلماء في هذا الباب، فمذهب جمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم: إن عليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك: أستحب الغسل ولا أرى ذلك واجبًا، وقال أحمد: من غسل ميتًا أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وقال إسحاق: لا بد فيه من الوضوء، وروى عن ابن المبارك: لا يعتسل ولا يتوضأ من غسل ميت، كذا حكاه الترمذي، وقال الخطابي في "حواشي سنن أبي داود": لا أعلم أحدًا من الفقهاء يوجب غسل من غسل ميتًا ولا الوضوء من حملة، ولعله أمر ندب، وفيه نظر، فقد قال الشافعي: لا غسل عليه إلا أن يثبت حديث أبي هريرة، واخلاف ثابت عند المالكية فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: عليه الغسل، وروى المديون وابن عبد الحكم عنه: أنه مستحب لا واجب، وهو مشهور مذهبه، وصار إلى الوجوب بعض الشافعية أيضًا، كذا ذكره الحافظ ابن حجر والبرقاني [٧٣، ٧٢/٢] وغيرهما.

ولما استشكل على القائلين بعدم الوجوب ورود حديث أبي هريرة، وظاهره الوجوب، أجابوا عنه بوجوه: الأول: أن أبا هريرة تمرد بروايته، وفي قول حبر الواحد فيما يعم به اللوى كلام، وفيه نظر، فإنه مع قسح النظر عما يرد على ما أضوه من عدم قول حبر الواحد فيما يعم به اللوى لا يثبت تفرد أبي هريرة، ففي الباب عن عائشة رواه أحمد والبيهقي، وفي إسناده مصعب بن شيبة، وفيه مقال، وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري، وصححه ابن حزيمة، كذا ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الراعي"، وعن حديفة ذكره ابن أبي حاتم وانداد قطني في "العلل"، وقالوا: إنه لا يثبت.

قال ابن حجر: ففيها الثبوت على طريق الحديثين، وإلا فهو على طريقة الفقهاء قوي؛ لأن رواته ثقات، أخرجه البيهقي من طريق معمر عن أبي إسحاق عن أبيه عن حديفة، وعن أبي سعيد رواه ابن وهب في "جامعه"، وعن المعيرة رواه أحمد، وعن علي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى عنه قال: لما مات =

= أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ فقلت: إن عمك الشيخ الصال قد مات فقال: **نصف فورة لا حدى حدى حتى تأتي**. فانطلقت فواريته، فأمرني فاعتسلت فدعا لي، ووقع عند أبي يعلى في آخره، وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل، وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" بلفظ: لما أخبرت رسول الله ﷺ موت أبي طالب بكى، وقال: ذهب وعسسه. **نصفه**، قال: ففعلت ثم أتيته، فقال لي: **ذهب وعسسه**. وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه قال ابن حجر: مدار كلام البيهقي على أنه ضعيف ولا يتبين وجه ضعفه. الوجه الثاني: أن جماعة من المحدثين صرحوا بتضعيف طرق أبي هريرة بل صرح بعضهم بأنه لا يثبت في هذا الباب شيء، فنقل الترمذي عن ابن المديني والبخاري أنهما قالوا: لا يصح في الباب شيء، وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثانياً، ولو ثبت للزمنا استعماله، وقال ابن المنذر: ليس في الباب حديث يثبت.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل": حديث أبي هريرة لا يرفعه الثقات إنما هو موقوف، وقال الراعي: لم يصحح عماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً، وفيه نظر؛ لأن بعض الطرق وإن كانت ضعيفة لكن ضعفها ليس بحيث لا ينجر بكثرة الطرق مع أن بعض طرقها بإنفاده حسن أيضاً، قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الراعي" بعد نقل كلام الراعي: قلت: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله طريق آخر، قال عبد الله بن صالح: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه: من غسل **مسحاً** ذكره الدار قطني، وقال: فيه نظر، قلت: رواه موثقون، وقال ابن دقيق العيد في "الإمام": لا يحسن إسناد من طرق هذا الحديث من متكلم فيه، وأحسنها رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهي معبولة، وإن صححها ابن حبان وابن حزم، فقد رواه سميان عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى رائدة عن أبي هريرة. قلت: إسحاق أخرج له مسلم، فيسعي أن يصحح الحديث، قال: وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو رواه عنه موقوفاً، وفي الحملة وهو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي بتحسينه معترض.

وقد قال الذهبي في "مختصر البيهقي": طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يُعلوها بالوقف، بل قدّموا رواية الرفع، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث حَرَّح لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً، قلت: ليس ذلك بعيد. الوجه الثالث: أن الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً منسوخ جزم به أبو داود، وبقده عن أحمد، وأيده بعضهم بأن النبي ﷺ لم يأمر النسوة اللواتي غسلن ابنته بالغسل، ولو كان واجباً لأمرهن، وفيه نظر؛ لأن السح لا يثبت بالاحتمال، بل إذا وجد ناسح صريح متأخراً وهو مفقود. الوجه الرابع: وهو أولها حمل الأمر على الندب، ويؤيده ما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المخرومي من طريق عبد الله بن أحمد قال أبي: كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: "كما تغسل الميت، فمما من يغتسل، ومما من لا يغتسل." =

إلا أن يصيبه شيء من ذلك الماء فيغسله.
استثناء مقصع أي ماء غسل الميت

باب ما يُكْفَنُ به الميت

٣٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: الميت يُقَمِّصُ وَيُؤَزَّرُ، وَيُلَفُّ بالثوب الثالث،
أي الرداء زاد يحيى: بن عوف

- قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له: محمد بن عبد الله يحدث عن أبي هشام المخزومي عن وهيب فاكتبه عنه، قال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد صحيح، وهو أحسن ما جُمع به بين مختلف هذه الأحاديث. ومما يؤيد صرف الأمر الوارد في حديث أبي هريرة عن الوجوب ما أخرجه البيهقي من طريق الحاكم - وقال ابن حجر: إسناده حسن - عن ابن عباس مرفوعاً: ليس عليك في غسل ميمك غسل إذا غسلتموه، إن ميمكم يموت صهره ليس سحره فحسبك أن يغسل ميمكم، ويؤيده أيضاً ما رواه أبو منصور البغدادي من طريق محمد بن عمرو بن يحيى، عن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبي هريرة: "من غسل ميتاً اغتسل، ومن حمه توضأ، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: أو ينحس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟ ذكره السيوطي في رسالته "عين الإصانة في استدراك عائشة على الصحابة". وخلاصة المرام أنه لا سبيل إلى ردّ حديث أبي هريرة مع كثرة طرقه وشواهده ولا إلى دعوى سحبه بمعارضة الأحاديث الأخرى، بل الأسلم الجمع بحمل الأمر على الندب والاستحباب. فيغسله: أي ذلك المكان الذي أصابه ذلك الماء المستعمل احتياطاً.

حميد بن عبد الرحمن الزهري المدي، ثقة من كبار التابعين، مات ١٠٥هـ قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٦/٢] يقمص ويؤزر [بصيغة المجهول فيهما أي يلبس القميص والإزار] ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الميت يكفن في ثلاث لفائف، ولا يقمص ولا يؤزر أخذاً من حديث عائشة: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية، ليس فيها قميص ولا عمامة"، أخرجه الأئمة الستة [البخاري رقم: ١٢٦٤، ومسلم رقم: ٢١٧٩، والترمذي رقم: ٩٩٦، وأبو داود رقم: ١٣٥١، والسنائي رقم: ١٨٩٨، وابن ماجه رقم: ١٤٧٠] وغيرهم، وذهب الحنفية والمالكية إلى إدخال القميص في الكفن أخذاً مما روى ابن عدي في "الكامل" عن جابر قال: "كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة"، وفي سنده ناصح بن عبد الله الكوفي متكلم فيه، وأخرج أبو داود [رقم: ٣١٥٣] عن ابن عباس قال: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب: قميصه الذي مات فيه، وحلة نجرافية"، وفيه يزيد بن أبي زياد محروح. وقالوا: بأن معنى قول عائشة: إن القميص والعمامة رائدان على الثلاثة، وردّ بأنه خلاف الظاهر، وأولى ما يُحتج به لإثبات القميص حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي، فإن النبي ﷺ أعطى ابنه قميصه ليكفنه فيه بعد ما طلبه، فكفنه فيه، أخرجه البخاري [رقم: ١٢٧٠] وغيره، ويوافقه أثر عبد الله بن عمرو المخرج ههنا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ كَفَّنَ فِيهِ.

ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفه من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة في نسخة: يجعل في سبعة: يجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر،

باب المشى بالجناز والمشي معها

٣٠٥ - أخبرنا م.ث. أخبرنا نافع أن أبا هريرة قال: أسرعوا بجنائزكم فإنما هو خير

تَقْدِمُونَهُ أَوْ شَرُّ تُلْقُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

في أحمد: وهذا يأخذ، السرعة بها أحب إليا من الإبطاء وهو قول أبي حنيفة -

كفص فيه ولا ينظر مدفعه إلى شيء آخر. [شرح البرقاني ١٦٢ | **يؤزر** يعني أن إزار الميت ليس كإزار الحي ولا يؤزر كما يؤزر الحي على ما بقيدته صاهر أثر من عمره، من يجعل الإزار كالقفافه، ويسط ويصف ميت فيهما. **أن يقصص** أح بشير إلى أن القصاص من الثلاثة من ثوبين لا بأس به، تقول أي بكر الصديق: عملوا ثوبي هذين وكفصوني فيهما. أخرجه أحمد [رقم: ٢٤١٦٨، ٤٠٦] ومالك وعبد البراق وابن سعد وغيرهم، وأخرج الأئمة السنة [نحاري رقم: ١٢٦٦، ومسلم رقم: ٢٨٩١، وترمذي رقم: ٩٥١، والبيهقي رقم: ٢٧١٤، وأبو داود رقم: ٣٢٣٨، وابن ماجه رقم: ٣٠٨٤] في حديث أخرجه إمامي وقصصته راحلته فمات، قال رسول الله ﷺ: **سعد: سعد لا عمر، وعمر: عمر لا سعد**. حديث، وإنما يريد به على ثلاثة فعدد كثير من أصحابنا والشافعية لا يكره بشرط أن يكون وير: لأن من عمر كفص أسأله في حمسه ثوب، فمقص وعمامه وثلاث عائف، رواه البيهقي، لكن الأفضل هو لاقتصار على الثلاث، ذكره في نصباء سدي.

الإمام ضروره لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد لم يترك إلا بردة، فكفى فيه، أخرجہ مسلم [رقم: ۲۱۷۷] وأبو داود [رقم: ۲۸۷۶] وغيرهما.

الحاكمكم أي تحفيز منكم ودفعة، أو التبعيل في الشيء به **فإنما هو خير** أي صاحب خير، أو أريد به المبالغة. **تقدموه** وفي بعض النسخ تقدموه إليه أي إلى خير فهو خير به. **السرعة** هي أحب إلح أي السرعة المعتدلة من غير أن يقضي إلى عبود؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٣١٨٤] والترمذي [رقم: ١٠١١] من حديث ابن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ عن شيء خاف الخسارة، قال: ما يكون حسباً، فإن كان خير عظمته، وإن كان شراً فلا يعد إلا نهي. ولأبي داود [رقم: ٣١٨٢] والحاكم من حديث أبي بكره: "لقد رأيتنا =

٣٠٦ - **أَحْبَرَنَا مَالِكٌ**، حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا وَابْنُ عُمَرَ.

٣٠٧ - **أَحْبَرَنَا مَالِكٌ**، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ، عَنْ رُبَيْعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُدَيْرٍ....

- مع رسول الله ﷺ وإيا لئلا أن يرمل بها رملاً، ولا يمشي ماضياً وقاسماً من أضع من حديث أبي موسى. **عَبَّكَ** بالضم في المشي حركته، ورواه البيهقي ثم أخرج عنه من قوله: "إذا انطلقت من خارجي فأسرعوا لي المشي"، وقال: هذا يدل على أن المراد كراهة شدة الإسراع.

قَالَ كَانَ إِبْنُ قال الحافظ في "التلخيص الحبير": روى أحمد [رقم: ٤٥٣٩، ٨/٢] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٠٠٨، والسنائي رقم: ١٩٤٤، وأبو داود رقم: ٣١٧٩، وابن ماجه رقم: ١٤٨٢] والدارقطني [رقم: ١، ٧٠/٢] وابن حبان [رقم: ٣٠٤٥، ٣١٧/٧] والبيهقي من حديث ابن عبيدة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: "رأيت النبي ﷺ وأنا بكر وعمر يمشون أمام الخبارة"، قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عبيدة وهم، وقال الترمذي: أهل الحديث يزورون المرسل أصح، قاله ابن المبارك، قال: وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري: أن أبا إسحاق كان يمشي أمام الخبارة، قال الزهري: وأحبرني سالم أن أباة كان يمشي أمام الخبارة، قال الترمذي: ورواه ابن جريح عن الزهري مثل ابن عبيدة، ثم روي عن ابن المبارك أنه قال: أرى ابن جريح أخذته عن ابن عبيدة.

وقال السنائي: وصله خطأ والصواب مرسل، وقال أحمد: حدثنا حجاج قرأت على ابن جريح، حدثنا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم أن ابن عمر كان يمشي بين يدي الخبارة، وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها، قال عبد الله: قال أبي ما معناه: القائل كان رسول الله ﷺ هو الزهري، وحديث سالم فعل ابن عمر، واحتار البيهقي ترجيح الموصول: لأنه من رواية ابن عبيدة، وهو ثقة حافظ، وعن ابن أبي عمير قال: قتلت لاس عبيدة. يا أبا محمد! حلفت الناس في هذا الحديث، فقال: حدثني الزهري مراراً ست أحصيته سمعته من فيه عن سالم عن أبيه، قلت: هذا لا يفي عنه الوهم: لأنه صط أنه سمعه عن سالم عن أبيه، والأمر كذلك إلا أن فيه إدراجاً لعل الزهري أدغمه أو حدث به ابن عبيدة، وفصله لغيره، وقد أوضحته في "المدرج" بأنهم من هذا.

أَمَامَ الْجَنَازَةِ أي قدامها، لأنه شفع لها. **هَلُمَّ حَرًّا** أي واحداً بعد واحد في حين خلافتها.

وَابْنُ عُمَرَ: أي عبد الله بن عمر أيضاً كان يمشي أمامها، وكان من أشد الناس اتباعاً بسنة.

رُبَيْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، مات ٩٣هـ، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٧٢]

أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش.

قال محمد: المشي أمامها حسن، والمشي خلفها أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

رَيْسِب نَت حَحْش الأُسدية أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين بعد اس إسحاق، وقيل: إحدى وعشرين وكانت أول أمهات المؤمنين موتاً، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٧/٢]

أفضل احتلوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الحمار وحلفها وشماها وجنوها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب: الأول: التحجير من دون أفضلية مشي على مشي وهو قول الثوري وإليه ميل السحاري، ذكره حافظ ابن حجر في "فتح الباري"، وسنده قول أس: إنما أتم مشيعون فامشوا بين يديها وحفيها وعن يمينها وشمالها، علّقه البخاري في "صحيحه"، ووصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في "كتاب الحائز" له. والثاني: أن أمام الحمار أفضل في حق الماشي وحلفها لأفضل للراكب، وهو مذهب أحمد ذكره الربيعي. [نصب الراية: ٢/٢٩٥]

واستدل له بحديث المعيرة مرفوعاً: **«شبه حمر حاد دهر من مذهب ومذهب حمر حاد دهر»** .
 ثم أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١٠٣١، والسنائي رقم: ١٩٤٢، وأبو داود رقم: ٣١٠٨، وابن ماجه رقم: ١٤٨١] وأحمد [رقم: ١٨١٨٧، ٥٤٧/٤] والحاكم وقال: **«على شرط البخاري، قال الترمذي: وفي سنده اضطراب ومنه أيضاً.»** والثالث: مذهب الشافعي ومالك - وهو قول الجمهور **«قاله ابن حجر - أن المشي أمامها أفضل، والمستند لهم حديث الزهري وغيره.»** والرابع: مذهب أبي حنيفة والأوراعي وأصحابهما وهو أن المشي خلفها أفضل، ويؤيده آثار وأخبار، فأخرج سعيد بن منصور والطحاوي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبزي قال: **«كنت في حجارة وأبو بكر يمشي أمامها وكذا عمر، وعبي يمشي خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الحجارة؟ فقال: لقد علمنا أن المشي خلفها أفضل، إن فصل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفرد، ولكلها أحبا أن يسيرا على الناس، وإساده حسن، وهو موقوف في حكم المرفوع، ذكره ابن حجر في 'الفتح'.** وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له: **«كن خلف الحجارة، فإن أمامها للملائكة وخلفها لني آدم، وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: «حذر منسوبة وليس معها من ينسب، وسنده متكتم فيه، وفي الباب آثار وأخبار أخر مسبوطة في 'شرح معاني الآثار' [٢٧٩/١ - ٢٨٢] و'نصب الراية' [٢٩٠/٢ - ٢٩٣].**

باب الميت لا يُتَّبَعُ بنارٍ بعد موته أو مَجْمَرَةٍ في جنازته

٣٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري أن أبا هريرة رضي الله عنه هي أن يُتَّبَعَ بنارٍ بعد موته أو بمَجْمَرَةٍ في جنازته.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب القيام للجنائز

٣٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن واقد بن سعد بن معاذ الأنصاري، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن معوذ بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز، ثم جلس بعد.

أن أبا هريرة: قال ابن عبد البر: جاء النهي عن ذلك من حديث ابن عمر مرفوعاً. هي أن يتبع: [وكذا أوصى عمران بن حصين وأبو سعيد وأسماء بنت أبي بكر] لما فيه من التفاؤل، ولأنه من فعل النصارى. بمَجْمَرَةٍ: بكسر الميم المبخر والمذخنة، وقيل: الجمر كمنبر يحذف الهاء ما ييخر به من عود وغيره، وهو لغة في المحمرة.

يحيى بن سعيد: في الإسناد أربعة من التابعين. واقد بن سعد: ثقة روى له مسلم والثلاثة، مات ١٢٠هـ، كذا ذكره الزرقاني [٩٤/٢] وكذا يحيى أيضاً، قال ابن عبد البر: سائر الرواة يقولون عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ.

نافع بن جبير: ثقة من رجال الجميع، مات ٩٩هـ، ذكره الزرقاني [٩٤/٢]. كان يقوم: وأمر بذلك أيضاً كما صح من حديث عامر وأبي سعيد وأبي هريرة، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٣١١، ومسلم رقم: ٢٢٢٢] عن جابر: "مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي، فقال: إن ربهم أخساره قوموا، زاد مسلم: بن محبوب فرج، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٣١٢، ومسلم رقم: ٢٢٢٥] عن سهل بن حنيف فقال ﷺ: أيسست نساء؟ وللحاكم عن أنس وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إن مما حملنا نكته، ولأحمد وابن حبان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا بعصاً من يدي يفتن النفس. وأما ما رواه أحمد [رقم: ١٧٢٢، ٢٠٠/١] عن الحسن بن علي: "إنما قام رسول الله ﷺ تأدياً بريح اليهودي"، فلا يعارض الأخبار الأولى؛ لأن أسانيده لا تقادم تلك في الصحة، ولأن هذا التعليل فهمه الراوي والتعليل السابق لفظه ﷺ [شرح الزرقاني: ٩٤/٢، ٩٥].

جلس بعد: أي استمر جلوسه بعد ذلك، فلم يكن يقوم لها إلا إذا أراد أن يشيعها أو يصلي عليها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى القيام للجنائز، كان هذا شيئاً فترك، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب الصلاة على الميت والدعاء

٣١٠ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف يصلي على الجنائز؟ فقال: أنا لعمر الله أخبرك، أتبعها من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحمدت الله وصليت على نبيه، ثم قلت: اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسولك وأنت أعلم به، إن كان مُحَسَّنًا... أي بعد الثالثة أي يا الله! هذا عبدك في درجته

لا نرى القيام، أي لا نرى نداء مشروعيه. كان هذا شيئاً أي اقيام للجنائز كان شيئاً مشروعاً فترك. قول أبي حنيفة: وبه قال سعيد بن مسيب وعروة ومالك وأهل حجاز والشافعي وصحابه، وروي ذلك عن علي والحسن بن علي وعقبة والأسود والضحوي ونافع بن حبر، وقال أحمد: إن قام به أعبه، وإن لم يقم فلا بأس به، ومذهب جماعة أنه مشروع ليس بمسحوح، ومن رأى ذلك أبو مسعود وأبو سعيد وسهل بن حنيف وسام بن عبد الله، كذا ذكره الحارمي في "كتاب الاعتناء". وذكر ابن حزم وغيره: أن الجمع بأن الأمر بالقيام سبب وتركه لبين الخوار أو من دعوى المسح، ورد بأن الذي فهمه علي هو ترك مصفقاً، ويشهد له حديث عبادة. كان رسول الله ﷺ يقوم للجنائز فعنه حرم من اليهود، وقال: هكذا يفعل، فقال: حسبه، فخرجهم، أخرجه أحمد وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٠٢٠، وأبو داود رقم: ٣١٧٦، وابن ماجه رقم: ١٥٤٥] إلا لسائياً، وورد في رواية الضحاوي والحارمي عن علي: "أن رسول الله ﷺ كان يقوم بها حين يتشبه بأهل الكتاب، فيما مسح دنت تركه"، وهى عنه. [شرح معاني الآثار ١: ٢٤٨]، وفي باب آثار وأخبار تدعى أن الآخر من فعل رسول الله ﷺ كان هو ترك القيام.

سعيد المقبري. وليحيى: مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه. أيه: سمعته كيسان بن سعيد مقبري المدني أبو سعيد مولى أم شريك، ثقة، ثبت، مات ١٠٠هـ، وأباه سعيد أبو سعد المقبري المدني، ثقة، مات في حدود العشرين أو قبلها أو بعدها، كذا في "التقريب" [رقم: ٥٦٧٥، ٢٠٢٣]. **أتبعها من أهلها.** [بالتشديد وكسر الواو حدة ويخفف ويفتح] أي أشيعها من عبد أهلها أو من محبتها. **فحمدت الله.** فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلواتها. **وابن أمتك:** أي جاريتك، والمراد بهما أبواه.

فَرَدُّ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مَسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتَبِ بَعْدَهُ.
ثوب حسنة أي عمر ما صدر منه
 قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قراءة على الجنائز، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

لا تحرمنا أي لا نجعلنا محرومين من ثوابه **أجره** أي أجر الصلاة عليه أو شهود الحارة أو أجر المصيبة بموته. [شرح الرقني: ٨٥/٢] **لا قراءة إلخ** أقول: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْمَشْرُوعَةِ الْمَطْلُفَةِ، فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْكَرَاهَةِ بِهِ صَرَحَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمُتَأَخِّرِينَ حَيْثُ قَالُوا: يُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْحَارَةِ، وَقَالُوا: لَوْ قَرَأَهَا بَيَّةُ الدَّعَاءِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى لَعْنَتِهِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ نَهْيُ الْحَوَارِ، وَإِلَيْهِ مَالُ حَسَنِ الشَّرْسَلَانِيِّ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِهِ حَيْثُ صَفَّ رِسَالَةً سَمَّاهَا بـ "اسْطِمْ الْمُسْتَطَابَ لِحُكْمِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْحَارَةِ أَمَ الْكِتَابِ"، وَرَدَّ فِيهَا عَنِ مَنْ ذَكَرَ الْكَرَاهَةَ بِدَلَالِلٍ شَافِيَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلِيُّ لِثَبُوتِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ عَنْ حَارِ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثَّرَ عَلَى الْمَيِّتِ أَرْبَعًا وَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ بَعْدَ الشُّكْرِ لَأَوَّلَى، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ [رقم: ١٠٢٦] وَابْنُ مَاجَةَ [رقم: ١٤٩٥] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْحَارَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ أَوْ شَيْبَةُ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلِسَحَارِيِّ [رقم: ١٣٣٥] وَالسَّائِي [رقم: ١٩٨٨] وَالتِّرْمِذِيُّ [رقم: ١٠٢٧] وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانٍ [رقم: ٣٠٧١]: "أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْحَارَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ: إِنَّمَا سَنَةٌ، فَهَذَا يُؤَدِّ رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَعْنٍ وَرَوَاهُ وَسُورَهُ، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: هَذِهِ الرِّبَادَةُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَابْنُ مَاجَةَ [رقم: ١٤٩٦] مِنْ حَدِيثِ أُمِّ شَرِيكٍ: "مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يقرأَ عَلَى الْحَارَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ بَسِيرٌ، كَذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "تَحْرِيقِ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْوَجْهِ" لِلرَّافِعِيِّ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالسَّائِي [رقم: ١٩٨٩] عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "أَسْنَدُ فِي صَلَاةِ الْحَارَةِ أَنْ يَكْبُرَ، ثُمَّ يقرأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يَصَلِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ ﷺ، ثُمَّ يَخْلُصَ الدَّعَاءَ لِلْمَيِّتِ وَلَا يقرأَ إِلَّا فِي الْأَوَّلَى، قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الْفَتْحِ" [٢٦٠، ٣]: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: "كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يقرأُ عَلَى الْجَنَائِزِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ".

وعن مجاهد قال: سألت ثمانية عشر صحابياً، فقالوا: يقرأ... رَوَاهُ الْأَثَرُ - ذَكَرَهُ الشَّرْسَلَانِيُّ بَقْلًا عَنْ أَسْنَادِهِ عَنْ قَاسِمِ بْنِ فَطْلُوبَعَا، وَمَنْ كَانَ لَا يقرأُ الْفَاتِحَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْرِيِّ عَنْهُ، وَابْنُ عُمَرَ كَمَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ الرِّبْرِ وَالْمُسَوِّدِ بْنِ مَحْمُودٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ، وَمِنْ التَّائِعِينَ عَطَاءٌ وَصَاصُوسٌ وَابْنُ مَسِيْبٍ وَابْنُ سَبْرِينَ وَابْنُ حَبِيبٍ وَابْنُ شَيْبَةَ وَابْنُ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ وَابْنُ عَمْرِو بْنِ هُرَيْرَةَ، وَمِنْ الْأَمْرِيِّينَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ، وَنَفْسُ الْفَرَادِ ثَلَاثٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى احْكُمَ بِالْكَرَاهَةِ، بَلْ عَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ لَا يَكُونَ لَارْمًا.

قول أبي حنيفة وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق بلزومها، وأخبار بعض الشافعية الاستحباب، كذا في "ضياء الساري".

٣١١ - **أحربنا مالك**، حدثنا نافع أن ابن عمر كان إذا صَلَّى على جنازة سَلَّمَ حتى يُسمع من يليه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، يسلم عن يمينه ويساره، ويُسمع من يليه، وهو قول **أبي حنيفة** رحمته الله.

٣١٢ - **أحربنا مالك**، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صَلَّيْنَا لوقتِهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالصلاة على الجنازة في تينك الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تتغير الشمس بظفرة للمغرب، وهو قول **أبي حنيفة** رحمته الله.
أي بعد الصبح ولعصر أي العيوة والغروب

من يلبه أي من يقرؤه من أهل الصف الأول. **قول أبي حنيفة** وبه قال مالك في رواية والأوزاعي وابن سيرين، وكذلك كان يفعل أبو هريرة، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة وابن جبير والنخعي يسرونه، وبه قال الشافعي ومالك في رواية، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٨٩/٢]

لوفيهما [قال الساجي: أن لوقت الصلاتين المختار، وهو في العصر إلى الاصفرار، وفي الصبح إلى الإسفار. (شرح الزرقاني: ٨٦/٢)] مقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عده لا يصح عليها، ويبين ذلك ما رواه مالك عن محمد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أتى لجنازة بعد صلاة الصبح بعلى: إما أن تصلوا عليها، وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس، فكأن ابن عمر كان يرى احتصاص الكراهة عما عند طلوع الشمس وعند غروبها، لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها، وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق، كذا في "فتح الباري" [٢٤٣/٣]. **ما لم تطلع الشمس** هذا إذا حضرت الحنارة قبلهما، وأما إذا حضرت عندهما فيجوز الصلاة عليهما.

باب الصلاة على الجنائز في المسجد

٣١٣ - أخبرنا **مسند**، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه قال: ما صَلَّى على عمر إلا

في المسجد.

أي مسجد المدينة

مسند محمد: لا يُصَلَّى على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة، وموضع الجنائز بالمدينة خارج من المسجد وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنائز فيه.

في المسجد أي المسجد الذي لم يجعل لصلاة. **ما صلى على عمر إلخ** به أحد الشافعي وغيره، ويؤيدهم ما أخرجه ابن أبي شيبة أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد ووضعت الجنائز تحاه المبر، وأخرج مالك في "الموطأ" عن عائشة: "أما أمرت أن يمرّ عليها بخمار سعد بن أبي وقاص في المسجد، لتدعو له، فأكر الناس ذلك عليها، فقالت: ما أسرع الناس؟ ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد"، وفي رواية لمسلم [رقم: ٢٢٥٤]: على أبي بيضاء سهيل وأخيه، وأخرج عبد الرزاق عن هشام بن عروة: أنه رأى رجلاً يخرجون من المسجد ليصلّوا على حمار، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ والله ما صلى على أبي بكر إلا في المسجد.

لا يُصَلَّى على حمار أي كُرِهت الصلاة عليها فيه كراهة تحريم في رواية، وتزيه في رواية وهو أولى. **عن أبي هريرة** قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على ميت في مسجد فليس له أجر. أخرجه أبو داود [رقم: ٣١٩١]، ولفظ ابن ماجه: **فليس له أجر**. وفي سنده صالح مولى التوأمة تكلموا فيه، وعدّوا هذا الخبر من تفرداته وعرائبه كما بسطه الزيلعي [نصب الراية: ٢/٢٧٥] وغيره، وذكر الطحاوي بعد إخراج حديث عائشة وحديث أبي هريرة ما محصله: أنه لما اختلفت الأخبار في ذلك رأينا هل يوجد هناك آخر الأمرين؟ فرأينا أن الناس أنكروا على عائشة حين أمرت لإدخال حمار سعد في المسجد، فدل ذلك على أنه صار مرتفعاً منسوخاً. [شرح معاني الآثار: ١/٢٨٦] وفي المقام أبحاث وأنظار لا يتحملها المقام. **خارج من المسجد**: [يشير إلى أنه لو جازت الصلاة على الحمار في المساجد لما احتج إلى جعل مصلى على حدة لها خارج المسجد] قال قاسم بن قطلوبغا في "فتاواه" بعد نقل كلام محمد هذا: أفاد محمد أن عمل رسول الله ﷺ كان على خلاف ما وقع من الصلاة على عمر، فيحمل على أنه كان لعذر، وبه قال في "المحيط"، ولفظه: ولا تقام فيه أي في المسجد غيرها إلا لعذر، وهذا تأويل الصلاة على عمر أنه كان لعذر، وهو خوف الفتنة والصدّ عن الدفن.

باب يحمل الرجل أميت أو يحنطه أو يغسله هل ينقض ذلك

وضوء؟

أي الحامل ونحوه

٣١٤ - أخبرنا مات، أخبرنا نافع أن عمرَ حنط ابنا لسعيد بن زيد وحمله، ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا وضوء على من حمل جنازة ولا من حنط ميتاً أو كفنه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة.

باب الرجل تدركه الصلاة على الجنارة وهو على غير وضوء

٣١٥ - أخبرنا مات، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يصلي الرجل على جنازة إلا وهو طاهر.

حنط يقال: حنط الميت باحسوط تحيطاً، والحنوط - بفتح الحاء المهملة فون - أحلاط من صيب تُجمع للميت خاصة، كذا قال القاري. أما لسعيد اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر في الفتح [١٦٣/٣].

دخل المسجد أي المسجد المعدّ للجنازة، أو مسجد المدينة أو غيرها. **لا وضوء إلخ** قال القاري فما أخرج أبو دود [رقم: ٣١٦١] وابن ماجه [رقم: ١٤٦٣] وابن حبان [رقم: ١١٦١، ٤٣٥٣] عن أبي هريرة: "من غسل ميت فبغتسل، ومن حممه فبتوضأ" محمول على الاحتياط، أو على من لا يكون له صهارة ليكون مستعداً للصلاة. أقول: الاحتمال الثاني مما يردّه صريح ألقاط بعض الطرق فالأولى هو الحمل على الدب كما ذكرناه.

غير وضوء: تفقوا على أن من شرط صحة صلاة الجنارة الطهارة، وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري: تخور غير صهارة، كذا ذكره قاري. لا يصلي الرجل حبر بمعنى الهبي، أو هي على لغة. **إلا وهو طاهر** [أي من أحدث الأصغر والأكبر] حديث: لا غسل لله عباده غير صبه، وتتمى الصلاة على الجنارة صلاة في حو قوه، صبر على صديقه، وقوله في الحاشي: قصد منه [شرح الررغاني: ٨٩/٢]

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يصلي على الجنائزة إلا طاهر، فإن فاجأته وهو على غير ظهور تيمم، وصلى عليها، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

باب الصلاة على الميت بعد ما يُدفن

٣١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ **نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه**،
أي أخبر بموته

غير ظهور إلح. إلا الولي ومن ينتظر له فيها، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي 'الهداية' هو الصحيح، وظاهر الرواية جواز التيمم للولي أيضاً.

تيمم: أي إذا خاف فواتها لو توضأ، وبه قال عطاء وسالم والزهري والنخعي وربيعه والليث، حكاه ابن المنذر، وهي رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي، وسنده ضعيف، وروي عن الحسن البصري أنه سئل عن الرجل في الحارة على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ نفوته؟ قال: يتيمم ويصلي، رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شطير عنه، وروي عنه أنه قال: لا يتيمم ولا يصلي إلا على صهر، رواه ابن أبي شيبة عن حفص عن الأشعث عنه، كذا في "فتح الباري". وأحدث المرفوع الذي أشار إليه هو ما أخرجه ابن عدي من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع عن المعافي بن عمران عن معيرة بن ريار عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ **إذا حدثت حذره وأنت على غير وضوء فتيمم**، قال ابن عدي: هذا مرفوعاً غير محفوظ، والحديث موقوف على ابن عباس، وقال ابن الخوري في 'التحقيق': قال أحمد: معيرة بن ريار ضعيف، حدث بأحاديث مأكرة، وكل حديث رفعه فهو مكبر، وقد أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي والنسائي في "كتاب الكنى" موقوفاً من قول ابن عباس، ذكره الزيلعي.

نعى النجاشي: هو من سادات التابعين أسلم ولم يهاجر، وهاجر المسلمون إليه إلى الحبشة مرتين، وهو يحسن إليهم، وأرسل إليه رسول الله ﷺ عمرو بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعوه فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه ترويجه بأمة حبشية، فأخذ الكتاب ووضع على عيبيه وأسلم وروجه أمة حبشية، وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي ﷺ فصار يُلعز به فيقال: صحابي كثير الحديث أسلم على يد تابعي، كذا في "صياء الساري"، وفي "شرح القاري": النجاشي بفتح النون وتكسر وتشديد التحتية في الآخر وتخفف - اسم للملك الحبشة كما يقال: كسرى وقيصر لمن ملك الفرس والروم، وكان اسمه أصحمة، وكان نعيه في رجب سنة تسع.

فخرج بهم إلى المصلّى، فصَفَّ بهم، وكَبَّرَ عليه أربع تكبيرات.

٣١٧ - أخرجه ^{أي بأصحابه} ابن شهاب، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره: أن مسكينة مَرَضَتْ، فأخبر رسول الله ﷺ، بمريضها، قال: وكان رسول الله ﷺ.....

إلى المصلّى مكان بطحان، فقوله في رواية ابن ماجه [رقم: ١٥٣٤]: مخرج وأصحابه إلى القيع أي بقيق بطحان، أو المراد بالمصلّى موضع مُعدّ لجنازة بقيق العرقد غير مصلّى العيدين، والأول أظهر قاله الحافظ، وفي 'الصحيحين' [البخاري رقم: ١٣٢٠] عن جابر: قال رسول الله ﷺ: ^{أي بأصحابه} من حضر جنازة من حضرها ^{أي بأصحابه} وللبخاري: ^{أي بأصحابه} من حضر جنازة من حضرها ^{أي بأصحابه} ولمسلم [رقم: ٢٢٠٨]: ^{أي بأصحابه} من حضر جنازة من حضرها ^{أي بأصحابه} أصححه، كذا في "شرح الزرقاني" [٨٠/٢].

فصَفَّ بهم قال الزرقاني: فيه أن للصوف تأثيراً ولو كثر الجمع؛ لأن الصاهر أنه حرج معه عدد كثير والمصلّى فضاء لا يضيق بهم لو صفوا فيه صفّاً واحداً ومع ذلك صفهم، وفيه الصلاة على الميت العائب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تُشرع، وسه ابن عبد البر لأكثر العلماء وأهم قالوا: ذلك خصوصية له ﷺ. قال. ودلائل الخصوصية واضحة؛ لأنه - والله أعلم - أحضر روحه، أو رفعت جنازته حتى شاهدها، وقول ابن دقيق العيد: يحتاج إلى نقل ولا يشت بالاحتمال، وتعقبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع، ويؤيده ما ذكره الواقدي بلا إسناد عن ابن عباس: "كشف للبي ^{أي بأصحابه} عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه"، ولابن حبان [رقم: ٣١٠٢، ٣٦٩/٧] عن عمران بن حصين: "فقاموا ووصفوا حلقه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه"، ولأبي عوانة عن عمران: "فصلياً حلقه ونحن لا نرى إلا أن الحيازة قدأما، وأجيب أيضاً بأن ذلك خاص بالنجاشي لإشاعة أنه مات مسلماً إذ لم يأت في حديث صحيح أنه ﷺ صلى على ميت عائب غيره، وأما حديث صلاته على معاوية بن معاوية الليثي فجاء من طرق لا تخلو من مقال، وعلى تسليم صلاحيته لمحبة بالنظر إلى جميع طرفه، دُفع بما ورد أنه رُفعت له الحُجُب حتى شاهد جنازته.

أخرجه قال ابن عبد البر. م يختلف على مالك في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم القرشي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة عن رجل من الأنصار، وموسى متروك وقد روى سفيان بن حصين عن ابن شهاب عن أبي أمامة عن أبيه، أخرجه ابن أبي شيبة، وهو حديث مسند متصل صحيح، وروى من وجوه كثيرة عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة وعامر بن ربيعة وابن عباس وأُس. [توير الخوالت: ٢٢٦/١، ٢٢٧] مسكية وفي حديث أبي هريرة: كانت امرأة سوداء تقى المسجد من الأذى، وفي لفظ: تقم مكان تنقي. أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٤٦٠، ومسلم رقم: ٢٢١٥] وغيرهما. [توير الخوالت: ٢٢٧/١]

يعود المساكين ويسأل عنهم، قال: فقال رسول الله ﷺ: إذا مائت فأذنوني بها، قال: فأني بجنائزها ليلاً، فكرهوا أن يؤذنوا رسول الله ﷺ بالليل، فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبر بالذي كان من شأنها، فقال رسول الله ﷺ: ألم أمركم أن تؤذنوني؟ فقالوا: يا رسول الله! كرهنا أن نخرجك ليلاً أو نوقفك، قال: فخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على قبرها فصلى على قبرها فكبر أربع تكبيرات.

ويسأل عنهم. لمريد تواضعه وحسن حلقه. **فأذنوني بها** أي فأعلموني عمومها أو بحضور جنائزها والاستغفار لها. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **ليلاً** لحواره وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر من يحضرها من دون مشقة ولا تكلف. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **فكرهوا** [ولابن أبي شيبة: فأنه ليؤدبوه فوجدوه نائماً وقد ذهب الليل] إجلالاً له؛ لأنه كان لا يوقظ؛ لأنه لا يُدرى ما يحدث له في يومه، راد ابن أبي شيبة: وتخوفوا عليه ظلمة الليل وهوام الأرض. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **أخبر** لابن أبي شيبة: فلما أصبح سأل عنها. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **فقالوا** في حديث بريدة عند البيهقي: أن الذي أجابه عن سؤاله أبو بكر. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **كرهها إلخ** زاد في حديث عامر بن ربيعة: فقال رسول الله ﷺ: ولا بعدد. **دس** حسنه. أخرجه ابن ماجه، وفي حديث زيد بن ثابت قال: **ولا بعدد** لا بعدد من قبله **من قبله** حسنه. **لا بعدد** حسنه. أخرجه أحمد (رقم: ١٩٤٧٠، ٣٨٨/٤). [شرح الزرقاني: ٨٣/٢] **فصلى على قبرها** قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على القبر من النبي من ستة وجوه حسان كلها، قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيده في "تمهيد" من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت الخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها شهر، وحديث الحصين بن حوح في صلاته ﷺ على قبر طلحة بن البراء، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة: أنه ﷺ رجع من بدر وقد تُوفيت أم أبي أمامة فصلى عليها، وحديث أس: أنه صلى على امرأة بعد ما دُفنت، وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي وسمها محجنة. [شرح الزرقاني: ٨٣/٢، ٨٤] **أربع تكبيرات** هو المأثور عن عمر والحسن والحسين وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وصهيب بن سنان وأبي بن كعب والبراء بن عازب وأبي هريرة وعقبة بن عامر، وهو مذهب محمد بن الحنفية والشعبي وعلقمة وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن علي بن الحسين والثوري وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والأوراعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد في المشهور عنه -

قال محمد: وبهذا نأخذ، التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، **ولا ينبغي أن يصلي على جنازة قد صلى عليها، وليس النبي ﷺ في هذا كغيره، ألا يرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبشة، فصلاة رسول الله ﷺ بركة وظهر فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.**

= وإسحاق وغيرهم، وروي عن ابن مسعود وروى عن أرقم، وحديثه خمس تكبيرات، وروي عن عبيد بن نكير، وروي عن زرارة بن حبيش سبع، وروي عن أنس وحارث ثلاث تكبيرات، كذا في "الأعصار" للحارمي رحمه الله. وقد احتلت الأخبار المرفوعة في ذلك، والأمر واسع، لكن ثبت من صرف كثرة أن أحر ما كثر على الحبرة كان أربعاً، وهذا أحد ما أكثر الصحابة، وروى محمد في "الانوار" [ص ٢١٣] عن إسحج، أن الدس كانوا يصنون على الحائز خمساً وستاً وأربعاً حتى قص النبي ﷺ، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر، ثم وفي عمر فقال له: إنكم معشر أصحاب محمد متى ما ختمتم بختم الناس بعدكم، ونس حديث عهد بأخاهية فأجمع رأيهم أن يصروا أحر حبرة كبر عليها النبي ﷺ، فيأخذون به ويرقصون ما سواه، فصررو فوجدوا أحر ما كبر أربعاً.

ولا ينبغي إلج لأن المتصل به غير مشروع. **قد صلى عليها** سواء كانت امرأة ناشئة على القبر أو حارجه، وقد ختموا في الصلاة على القبر، فقال حوارها الجمهور، ومهم اشافعي وأحمد وأنس وهب وأنس عند الحكم ومالك في رواية شاذة، واشتهور عنه معه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومحمد، وعنه إن دفن قبل الصلاة شرخ وإلا فلا، وأجروا عن الحديث بأنه من حصائص النبي ﷺ، وردّه ابن حبان بأن تركه إنكاره ﷺ على من صلى معه على القبر دليل على أنه ليس خاصاً به، ونعقب بأن الذي يقع بالتعريف لا يهبط لدليل للأصالة، كذا قال ابن عبد البر والزرقي [٨٣٢] وأبي وغيرهم، والكلام في هذه المسألة، وفي تكرار الصلاة على الحبرة، وفي الصلاة على الغائب موضع أنظار وأبحاث لا يتحملها المقام.

وليس النبي إلج لما ورد على ما ذكره بأن النبي ﷺ قد صلى على من صلى عليه أحاب بما حاصنه: أنه من خصوصيات النبي ﷺ، لأن صلاته على أمته بركة وظهر كما يفيد ما ورد في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢١٥] وأن حبان [رقم: ٣٠٨٦]: فصلى على القبر ثم قال: إن هذه سنة، ثم روى قصة علي بن أبي طالب، وإن الله يباهيهم بصلاتي عليهم، وفي حديث روى عن الصادق عليه السلام: وهذا لا يتحقق في غيره كما أنه صلى على النجاشي مع أنه قد صلى عليه في بيته ومع عيونه الحبرة، والكلام بعد موضع نظر، فإن إثبات الاحتصاص أمر عسير، واحتماله وإن كان كافياً في مقامه واسع، لكن لا يقع في مقام تحقيق المذهب. **وقد مات.** ولا شك أنه صلى عليه هناك.

باب ما روي أن الميت يُعذب ببكاء الحي

٣١٨ - أحربنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه قال: لا تبكوا على موتاكم، فإن الميت يُعذب ببكاء أهله عليه.

٣١٩ - أحربنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة ابنة عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت يُعذب ببكاء الحي، فقالت عائشة: يغفر الله لابن عمر، ...
أي يسامحه فيما ذكر

لا تبكوا: أي بصريق البياحة، وإلا فأصل البكاء من الرحمة. **يعذب** قال النووي: تأوّه الجمهور على من أوصى أن يُبكي عليه ويباح بعد موته، فعمدت وصيته، وقالت طائفة: معناه أنه يُعذب بسماع بكاء أهله ويرق لهم، وإليه ذهب حرير ورجحه عياض، وقالت عائشة: معناه أن الكافر يُعذب في حال بكاء أهله بدبه لا ببكائه، قال: والصحيح قول الجمهور. [شرح مسلم ٣٠٢/١] **عبد الله بن أبي بكر** ابن محمد بن عمرو بن حرم.
عن عمرة. كانت في حجر عائشة، ماتت قبل مائة أو بعدها، كذا قال السيوطي. **وذكر:** [أي الحال أنه قد ذكر لعائشة] زاد ابن عوثة: أن ابن عمر لما مات رافع بن حديح قال لهم: لا تبكوا عليه، فإن بكاء أخي على الميت عذاب على أميت، قالت عمرة: فسألت عائشة عن ذلك فقالت: يرحمه الله تعالى إماماً .. الحديث.
يقول: أي عن النبي ﷺ كما في "الاصحاحين" من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر.

إن الميت يُعذب إلخ. اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من حمله على طاهره، وإليه مال ابن عمر كما رواه عبد الرزاق أنه شهد حجارة رافع بن حديح فقال لأهله: إن رافعاً شيع كبير، لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يُعذب ببكاء أهله عليه، وهو ظاهر صبيح عمر حيث مع صهيماً لما قال: وأحاه! عند إصااته، وقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: إن أميت يُعذب بكاء الحي، ومنهم من أنكره مطلقاً لما روى أبو يعلى عن أبي هريرة: والله إن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سمهاً وجهاً فكنت عليه أيعذب هذا الشهيد بدب هذه السفهية؟ وقالت طائفة: إن الباء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله لا بسببه، ولا يحصى ما فيه من التكيف، وقال جمع: إن الحديث ورد في معهود معين كما تدل عليه رواية عمرة عن عائشة، وقال جمع: إنه مختص بالكافر لرواية ابن عباس عن عائشة عند البحاري [رقم: ١٢٨٨] وغيره: "والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليُعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن قال: إن الله يريد الكافر عذاباً سكاءً أهله عنه وقيل: معنى التعذيب توبيخ الملائكة له =

أَمَّا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ قَدْ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ يُسْكَى وَلِيَحْيَى: عَلَى يَهُودِيَةٍ

قال محمد: وبقول عائشة رضي الله عنها نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب القبر يُتَّخَذُ مَسْجِدًا أَوْ يُصَلَّى إِلَيْهِ أَوْ تُوَسَّدُ

٣٢٠ - أخبرنا **مانث**، حدثنا **الزهري**، عن **سعيد بن المسيب**، عن **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ قال: **قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**.

٣٢١ - أخبرنا مائث، قال: بلغني أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يتوسد عليها...

= كما يندبه، كما روى أحمد [رقم: ١٩٧٣١، ٤/٤١٤] من حديث أبي موسى مرفوعاً: «سب عبد الله بن مسعود»، وهو قول حسن مصنف، وهناك أقوال أخر مسبوطة في "فتح الباري" [١٩٦/٣، ١٩٧] وغيره.

أخطأ: في تأويله وحمل الحديث على عمومه. **لنعدب** أي ندسها ولم ينفعها بكافهم عليه.

ياحده. أي وإياه مطابق لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ﴾ (الأبصم ١٦٤)

أو يصلي إليه بأن يكون القبر أمامه. **قيل الله** [أي قتلهم أو لعنهم أو عاداهم] المعنى أنهم كانوا يسجدون إلى قورهم ويتعدون في حضورهم، لكن لما كان هذا بظاهره يشابه عبادة الأوثان استحقوا أن يقال: قاتلهم الله، وقيل: معناه النهي عن السجود على قور الأنبياء، وقيل: النهي عن اتخاذها قلةً يصلى إليها.

قور أبيانهم ورد في مس النسائي [رقم: ٧٠٤] أن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات نوا على قبره مسجداً. قال البيضاوي: ولما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقور أبيانهم تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون إليها في الصلاة ونحوها واتخذوها أوثاناً، لعنهم ومنع المسلمين من ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في حوار صالح لقصد التبرك لا التعظيم له، ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد، كذا في 'زهر الربى على المحتجى' للسيوطي [١/ ١١٥، ١١٦]. **بلغني** بلاعه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي، وفي البحاري

عن نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور. [شرح الرقابي: ٩٥/٢، ٩٦] بتوسد عليها دل فعل علي علي جوازها؛ إذ لا مهارة فيه لنقر وصاحبه ورؤي أنه رأى رجلاً متكئاً على قبر، فقال: لا يؤد صاحب قبر، كذا في "النهاية"، فالنهي لتسريحه، وعمل علي محمول على الرخصة إذا لم يكن علي وجه الإهانة، كذا قال القاري.

ويضطجع عليها قال بشر: يعني القبور.

أي يريد بضمم عليها

ويضطجع عليها. ورد في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢٥، ٢٢٤٨] وغيره عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً: لا تجلس على القبور ولا تصعد إليها، وعن أبي هريرة مرفوعاً: لا يجلس أحدكم على حمرة فتحرق ثيابه فيحرق بها جسده. خبره من أن يجلس على قبر، وأخرج أحمد عن عمرو بن حزم مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور. وهذه الأخبار وأمثالها أخذ الشافعي والجمهور فقالوا بحرمة الجلوس على القبر أو كراهته، ذكره النووي وغيره، وذكر الطحاوي - بعد ما أخرج الروايات السابقة - عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن النهي عن الجلوس محمول على الجلوس للخطوة ونحوه، وأما لغير ذلك فلا، وأيده بما ساقه بإساده إلى زيد بن ثابت أنه قال: "إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول"، ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: من جلس على قبر سئل عنه أو سجد فكنما جلس على حمرة قبر، ثم أخرج عن علي: أنه اضطجع على القبر، وعن ابن عمر: أنه كان يجلس على القبور. وهذا التأويل الذي ذكره من حمل أخبار النهي على الجلوس لحدث قد ذكره مالك أيضاً ظناً، وتعقبوه بأنه تأويل ضعيف أو باطل لا دلالة عليه في الحديث، وأجيب بأن ما ذكره قد ثبت عن زيد بن ثابت، والصحابة أعلم بموارد النصوص، والذي يظهر بالنظر العائر أن أكثر أخبار النهي مطلقة، لا دلالة فيه على فرد، وما نقل عن زيد يخالفه ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم: رأي النبي ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: لا يؤد صاحب القبر، وسنده صحيح فإنه صريح في أن العلة للنهي هو تأدي الميت، غاية ما في الباب أن يكون الجلوس لحدث أشد وأغلظ، والجلوس لعيره والتوسد ونحوه أخف، وأما فعل علي وابن عمر فيحمل على بيان الجواز.

كتاب الزكاة

باب زكاة المال

٣٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤدّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدوا منها الزكاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان عليه دين وله مال فليدفع دينه من ماله، فإن بقي بعد ذلك ما تجب فيه الزكاة ففيه زكاة،
أي أداء الدين

الزكاة. هو لغة الساء والتطهير، وشرعاً إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير وخو، وفرصت بعد الهجرة، فقيل: في السنة الثانية، وقيل: في الأولى، وحرم من الأثر أنه في التاسعة، وادعى من حرم أنه قبل الهجرة، وفيهما بطريقتيه في 'فتح الباري' [٣/٣٣٢ - ٣٣٦]. هذا شهر قيل: الإشارة لرحب، وأنه محمول على أنه كان تمام حوز مال، لكنه يحتاج إلى نقل، ففي رواية السهقي عن الزهري. وم سنة لي السائب الشهر، وم أسأله عنه، كذا في "شرح الزرقاني" [٢/١٤٢، ١٤٣].

وفي 'شرح القاري': هذا إشارة إلى أحد الأشهر المعروفة عندهم، أو إلى شهر فرص فيه، وفي "لطائف المعارف" فيما مواسم العام من الوظائف لمحافظة دين الدين عند الرحمن بن أحمد بن رحب الشهير بالن رحب الدمشقي الحسيني يحدث: قد اعتاد أهل هذه البلاد إخراج الزكاة في شهر رحب، ولا أصل لذلك في السنة ولا عرف عن أحد من السلف، ولكن روي عن عثمان أنه حطب الناس على أسر، فقال: إن هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، وليؤد ما بقي، خرجه مالك.

وقد قيل: إن ذلك الشهر الذي كانوا يخرجون فيه زكاته نسي منه يعرف، وقيل: بل كان شهر المحرم؛ لأنه رأس الحوز، وقيل: بل كان شهر رمضان لعرضه، وفصل الصدقة فيه، وروى يزيد الرقاشي عن أس: أن المسلمين كانوا يخرجون زكاتهم في شعبان تقوية على الاستعداد لرمضان، وفي الإسناد ضعف حتى تحصل لأن ما قابل الذين لا زكاة فيه. فتؤدوا منها: أي مما يحصل بعد أداء الدين. ما تجب فيه: أي بقدر النصاب من الذهب أو الفضة أو غيرهما.

وتلك مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً، وإن كان الذي بقي أقل من ذلك بعد ما يدفع من ماله الدّين فليست فيه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٣٢٣ - أخبرنا مالك. أخبرنا يزيد بن خُصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه مثله من الدّين، أعليه الزكاة؟ فقال: لا. أي هل يجب عليه
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب ما يجب فيه الزكاة

أي ذكر مقداره

٣٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ...

وتلك مائتا درهم إلخ [أي القدر الذي تحب الزكاة فيه] لما أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٣] من طريق عاصم وإسحاق عن عبي مرفوعاً: إذا كانت مائة درهم وحب سبعة حبوب ففيها خمسة درهم، وليس عند شيء يعني في ذهب حتى يكون عشرون ديناراً، فإذا كانت مائة عشرون ديناراً وحب سبعة حبوب ففيها نصف دينار، وما زاد فحسابه، وفيه الحارث الأعور ضعيف لكن تابعه عاصم، ووثقه ابن معين والسنائي، فالحديث حسن، ورواه شعبة وسفيان وغيرهما من طريق عاصم موقوفاً على علي، كذا ذكره الربيعي. وقد ثبت تقدير نصاب الفضة بمائتي درهم من حديث جماعة من الصحابة عند الدارقطني والبرار وعند الرراق وغيرهم.

أقل من ذلك: أي من القدر الذي يجب فيه الزكاة. يزيد: هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدي، ثقة من رجال الجميع، وقد يُنسب إلى جده هو خُصيفة بصيغة التصغير، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٧٣٨، ١١٣/٤] وغيره. قول أبي حنيفة: وبه قال الشافعي ومالك، ولشافعي في رواية: أن الدّين لا يمنع الزكاة، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٤٣/٢]

محمد بن عبد الله إلخ [هو أبو عبد الله الأنصاري الماري، ثقة، مات ١٣٩هـ، كذا في "الإسعاف" (ص: ٣٦)] هكذا ليحيى وجماعة من رواة "الموطأ" فنسب محمد لأبيه وحده لجده؛ لأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وفي رواية التميمي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة فنسب محمد إلى جده وإلى جده ورع ابن عبد البر أن حديث محمد عن أبيه خطأ في الإسناد، وإنما هو محفوظ من حديث يحيى بن عمار عن أبي سعيد مردود نقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقتين محفوظان، كذا في "شرح الزرقاني" [١٢٩، ٢].

عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في خصلة واحدة، فإنه كان يقول: أي مسانة مفردة

أبيه هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وثقه السائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣].
خمس أوسق يفتح الألف وضم السين، جمع وسق - بفتح الواو أشهر من كسرهما - وأصله في اللغة الحمل، والمراد به ستون صاعاً، قاله السيوطي. [تنوير الحوالك ٢٤١/١] من التمر صدقة قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسؤال سائل سأل عن نصاب زكاة التمر فلا يجمع الزكاة في غيره من الثمار. خمس أواق يقال: أواقى - بتشديد الياء وتخفيفها - جمع أوقية - بضم الهاء وتشديد الياء - وهي أربعون درهماً، ويقال: أواق نخدف الياء، كذا في 'التنوير' [٢٤١/١]. من الورق بكسر الراء وإسكانها وهي ههنا الفضة، مصروها وغيره، واحتلف أهل اللغة في أصله، فقيل: يُطلق في الأصل على جميع الفضة، وقيل: هو حقيقة للمصروب دراهم، كذا في 'التنوير' [٢٤١/١، ٢٤٢].
خمس دود يفتح المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، ويقال في الواحد: بعير، هذا قول الأكثر، وقال أبو عبيد: من الشتين إلى العشرة، قال وهو مختص بالإناث، وقال سيبويه: تقول ثلاث دود: لأن الدود مؤنث، وحكي فيه الإضافة والتنوين على البدل من خمس، والأول أشهر، وهو كقولك: خمس أبعرة وخمسة جمال، وخمس بوق وخمس سوسة، كذا في "صياء الساري".

فإنه كان يقول الخ لا خلاف بينه وبين غيره من الأئمة في تقدير نصاب الإبل والعم وغيرهما من السوائم بما ورد في الأحاديث، وكذا في تقدير نصاب الذهب والفضة. وإنما وقع الخلاف في تقدير نصاب الحبوب والثمار: فعند الشافعي وأبي يوسف ومحمد والجمهور نصابها خمسة أوسق، فلا شيء فيما دوها؛ لورود ذلك من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر وعمر بن حرم وغيرهم، كما أخرجه الصحاوي والنجاشي ومسلم وأحمد وغيرهم، ولعل الحق يدور حوله. وخالفهم في ذلك جماعة من التابعين فقالوا: 'فيما أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر' من غير تفصيل بين أن يكون قدر خمسة أوسق أو أقل أو أكثر، منهم أبو حنيفة، ومنهم عمر بن عبد العزيز فإنه قال: فيما أُنبت الأرض من قليل أو كثير العشر أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وأخرج عن مجاهد والنخعي نحوه واستدلوا هم بما أخرجه النجاشي [رقم: ١٤٨٣] عن ابن عمر مرفوعاً: فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر، ولفظ أبي داود [رقم: ١٥٩٦]: فيما سقت السماء والأثمار والعيون أو كان بعلاً العشر، وفيما سقي بالسواني أو النضح نصف العشر، وفي "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢٧٢] عن جابر مرفوعاً: فيما سقت الأثمار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر، =

فيما أخرجت الأرض العُشرُ من قليل أو كثير، إن كانت تُشربُ سِيحاً أو تسقيها السماء،
ولو كان من الخضراوات
وإن كانت تُشربُ بغير أو دالية فنصف عشر، وهو قول إبراهيم النخعي ومجاهد.

باب المال متى تجب فيه الزكاة

٣٢٥ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تجبُ في مال زكاةٌ.....
من الأموال الزكوة

= وفي "سبس ابن ماجه" [رقم: ١٨١٨] عن معاذ: بعني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن أخذ مما سفت السماء وما سقي بعلا العُشر، وما سقي بالدوالي نصف العُشر، وأورد بأن هذه الأحبار مبهمه، والأولى مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حمل المصنف على المفسر. وأحيب عنه بأنه إذا ورد حديثان متعارضان أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص حصراً بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له فيما تناولاه، وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط وهما الأحبار الأول خاصة والثانية عامة، ولم يعلم التاريخ فتجعل الثانية مؤخره ويعمل بها، كذا قرره السعافى والزليعي وغيرهما. ومنهم من احتج بما روى أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة عن أبان بن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ قال: **فما كنت سمعته يقول شيئاً يشيح أنه من صلبه** في سنة... د. وهو إسناد لا يساوي شيئاً فإن أبان ضعيف جداً، وأبو مطيع قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: لا ينبغي أن يُروى عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كذا قال ابن الجوزي في "التحقيق"، وهو كما قال فإن أبا مطيع البلخي واسمه الحكم بن عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة، وإن كان من أجله الفقهاء لكنه مجروح في الرواية كما بسطته في كتابي "الفوائد البهية في تراجم الحنفية".

سِيحاً أي العين الحارية على وجه الأرض. **بغير** بفتح العين المعجمة أي دلو كبير، كذا في "المصباح"، وفي معناه الدلو الصغير. **دالية** أي دولات تديره البقر أو غيره. **قول إبراهيم** فإنه قال: في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة، أخرجه الطحاوي [٣١٧/١]. **ومجاهد** فإنه قال لما سئل عنه: فيما قل أو كثر العُشر أو نصف العُشر، أخرجه الطحاوي [٣١٧/١].

ابن عمر قال قال ابن عبد البر: قد روي هذا مرفوعاً من حديث عائشة، قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه. [تنوير الحوالث: ٢٤٢/١] وفي "شرح الزرقاني" [١٣٢/٢]: أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" من طريق عبيد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: **سبس في مال كذا حتى حله عنه حله**. وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدار قطني: والصحيح وقفه كما في "الموطأ"، وقد أخرجه الدار قطني في "العرائب" مرفوعاً وضعفه، وأخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه، وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة، لكن الإجماع عليه أعني عن إسناده.

حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته، إلا أن يكتسب مالاً فيجمعه على مال عنده مما يزكى، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي رحمتهما.

محول عيد الخول روى البيهقي عن أبي بكر وعبي وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما زوي عن ابن عمر، وروى الترمذي [رقم: ٦٣١] والدارقطني [رقم: ٩، ٢/٩٢] والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: «من سجد لله سجدة جاز الله له بها حسنة أو حسنة واحدة». وقال البيهقي: الاعتماد في الترمذي والصحيح عن ابن عمر موقوف، وكذا قال البيهقي وابن حوري وغيرهما. قال البيهقي: الاعتماد في هذا على الآثار عن أبي بكر وغيره. قلت حديث عبي بندي أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي لا بأس بإسناده، والآثار تعصده فتصح للحجة، كذا في خراج أحاديث الراعي' لاس حجر.

يكتسب مالاً أي إذا كان من حسن ما عدته، وإن لم يكن من حسنه يستأنف أنه الحسب من ذلك الوقت ولا يجمع، ذكره العيني وغيره.

فيجمعه **الح** وقال الشافعي وأحمد: لا يصح؛ لحديث من أسلمه لأبيه أو لغيره من غير إذن أبيه، فإنه يحد به حتى يحد الله به. أخرجه الترمذي [رقم: ٦٣] وغيره. وقال أصحابنا هو حديث ضعيف، وعلى تسمية ثبوته وعمومه ليس مراد بالاتفاق على حروح الأرباح والأولاد، فعلى ما نحاسه، فقذا: إذا أخرج الأولاد والأرباح لمحاسنة لا لتولد، فيجب أن يخرج استفاد إذا كان من حسبه، وهو أدفع لنخرج على أصحاب حرف الذين يحدون كل يوم درهماً فأكثر وأقل، فإن في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً، وهو مدفوع بعض، كذا قرره ابن القيم وغيره. وذكر العيني أن مذهب في هذا نواب هو قول عثمان بن عباس بن الحسن بن علي بن النوري بن الحسن بن صالح، وهو قول مالك في السائمة.

رُكِّي الثاني معه. فمن كان عنده مائتا درهم في أول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم مثلاً يُصم إلى المائتين، ويعطى زكاة الكل عند حولان الحول على الأول.

باب الرجل يكون له الدين هل عليه فيه زكاة

٣٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عقبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم، قال: قلت: هل فيه زكاة؟ قال القاسم: إن أبا بكر كان لا يأخذ من مال صدقة حتى يحول عليه الحول، قال القاسم: وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من مالٍ قد وجبت فيه الزكاة؟ فإن قال: نعم، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال: لا، سلم إليه عطاءه. قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

٣٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عمر بن حسين، عن عائشة بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها قال: كنت إذا قبضت عطائي من عثمان بن عفان سألتني هل عندك مالٌ وجب عليك فيه الزكاة؟ فإن قلت: نعم، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإلا دفع إلي عطائي. أي أيام خلافته

محمد بن عقبة: هو أخو موسى بن عقبة المدني، ثقة، كذا في "التقريب" [رقم: ٦١٤١، ٢٩١/٣]. محمد بن أبي بكر الصديق، قاطعه: قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال معجل منه دون ما كونت عليه ليعجل عتقه. كان لا يأخذ إلخ. أي والمقاطعة فائدة لا زكاة فيها حتى يمر عليها عد مستعيدها الحول. من مال إلخ: بأن كان بصاناً مرّ عليه الحول. سلم إليه عطاءه. أي لم يأخذ منه شيئاً كما ليحيى. عمر بن حسين: ثقة، روى له مسلم والترمذي، وهو عمر بن حسين بن عبد الله الحمصي، مولاهم، أبو قدامة المكي، كذا في "التقريب" [رقم: ٤٨٧٦، ٦٨/٣] عائشة: القرشية الحموية الصحابية، هي وأمها ربطة بنت سفيان من امسيات، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٤٦٥، ٤٣٩/٤]. عن أبيها. قدامة: بضم القاف - ابن مطعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الحمصي، حال عبد الله وحفصة ابني عمر بن الخطاب، هاجر إلى أرض الحشة مع أخويه عثمان بن مطعون وعبد الله بن مطعون، ثم شهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ست وثلاثين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢١٣٢، ٣٤٠/٣، ٣٤١].

دفع إلي عطائي. في سؤاله كأي بكر وقومهما: وإن قلت: لا إلخ دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجوار إحراج زكاة المال من غيره، ولا يخالف لهما إذا كان من حسبه فإن كان ذهباً عن فضة أو عكسه فخلاف.

باب زكاة الحلبي

٣٢٨ - **أحربا مالك**، عن عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه أن عائشة كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها، **لهن حلبي**، فلا تُخرج من حلبيهن الزكاة.

٣٢٩ - **أحربا مالك**، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يُحلّي بناته وجواريه فلا يُخرج من حلبيهن الزكاة.

قال محمد: أما ما كان من حلبي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة

باب زكاة الحلبي [بضم الحاء ويكسر، فكسر اللام وتشديد الباء ويفتح الحاء فسكون] اختلفوا فيه، فذهب مالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي أنه لا زكاة في الحلبي، ومذهبها وجوب الزكاة فيه، وهو مذهب عمر وابن عمر وابن عمرو وأبي موسى وابن جبير وعطاء وعد الله بن شداد وطاوس وابن سيرين ومجاهد والصحاح وجابر بن يزيد وعلقمة والأسود وعمر بن عبد العزيز والثوري والرهري، وهو قول عائشة وأم سمية وفاطمة بنت قيس، كذا ذكره العيني. [السياة: ٣/٣٧٧، ٣٧٨] وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلبي زكاة: أنس بن مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء، كذا نقله الربيعي.

أما أثر عائشة فسيأتي في الكتاب، وحمله أصحابنا على أنها إما لم تخرج الزكاة من حلبي بنات أخيها؛ لأنه لا زكاة في مال الصبي، لا لأنه ليس في الحلبي زكاة. وأما أثر ابن عمر فسيأتي في الكتاب أيضاً، وحمله أصحابنا على أنه لا زكاة في مال الصبي، وأما عدم أدائه الزكاة من حلبي جواريه فيحمل على أن ابن عمر كان يرى أن المملوك يملك، ولا زكاة عليه. وأما أثر أنس فأخرجه الدارقطني عن علي بن سليمان أنه سأل عن الحلبي، فقال: ليس فيه زكاة. وأما أثر جابر فأخرجه الشافعي ثم البيهقي عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن خالد يسأل جابراً عن الحلبي أفيه زكاة؟ فقال: لا. وأما أثر أسماء فأخرجه الدارقطني [رقم: ١٠، ١٠٩/٢] أنها كانت تربي سائماً الذهب ولا تركيه.

بنات أخيها أي لأبيها محمد بن أبي بكر، قاله الناجي. **فس** قال الباجي: يقتضي ملكهم له، وإن لم يتصرف فيه لكونهم محجورات. **حلبي** بفتح فسكون مفرد، وبضم وكسر اللام وتشديد الباء جمع.

فليست فيه الزكاة لأن ما سوى الثمين من الذهب والفضة وما يتحد منهما لا يجب فيه الزكاة إذا لم تكن للتجارة، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة قال: ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة، وأخرج ابن عدي في "الكامل" عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه -

باب العُشر

٣٣٠- **أحبرنا مالك**، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر:

أن عمر كان يأخذ من التَّبَط من الحنطة والزيت نصف العُشر، يريد أن يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر.

قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله، وكذلك أمر عمر بن الخطاب.....

باب العشر نضمتين وبضم واحد: أي ما يحك فيه العشر أو نصمه من مال الحربي أو الدمي **السط** هو حيل من الناس كانوا يزلون سواد العراق ثم استعمل في أحلاط الناس وعوامهم، والجمع أساط مثل سب وأسباب، كذا في "المصاحح المبر في غريب الشرح الكبير" لأحمد الفيومي. **يريد** وليجى: بأحد الصف ويترك النصف.

القطنية: بكسر القاف وسكون الطاء فنون فتحته مشددة كالعدس والحمص واللوبيا، وفي 'التهذيب': القطنية اسم جامع للحبوب التي تطبخ كالعدس والبقلا واللوبيا والحمصة والأرز والمسمم وغير ذلك، كذا في "شرح القاري". **العشر** على الأصل فيما انحروا فيه. **مما اختلفوا فيه** المراد به دهائهم ومحيثهم بقصد التجارة.

نصف العشر ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تحار أهل الذمة العشر إذا انحروا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر، ولما ما روى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج لي كناناً من عمر: يؤخذ من التسمين من كل أربعين درهماً درهم، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، ومن لا دمة له من كل عشرة دراهم درهم، وروى أبو الحسن القُدوري في "شرح مختصر الكرخي": أن عمر نصب العشار، وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر، ومن لدمي نصف العشر، ومن الحربي العشر، وكان هذا بمحضر من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً، كذا في "البناية" [٣/٣٩٥، ٣٩٦].

وكذلك أمر. أخرج سعيد بن منصور حدثنا أبو عوانة وأبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر على العشور وأمرني أن آخذ من تحار أهل الحرب العشر، ومن تحار أهل الذمة نصف العشر، ومن تحار المسلمين ربع العشر، وأخرج البيهقي عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك.

زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الجزية

٣٣١ - أخبرنا مالك. حدثنا الزهري: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من مجوس البحرين الجزية، وأن عمر أخذها من مجوس فارس، وأخذها عثمان بن عفان من البربر.

٣٣٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر: أن عُمَرَ ضَرَبَ الجزية على أي عنها أهل الوراق أربعين درهماً، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير،
كاهن العراق في كل سنة كاهن مصر واشام في كل سنة

زياد بن حدير: هو أبو المغيرة الأسدي الكوفي، التابعي، سمع عمر وعلياً، وروى عنه خلق منهم الشَّعْبِيُّ، كذا ذكره القاري **باب الجزية**: [من حزأت للشيء إذا قسمته، وقيل: من الحراء قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الدل الذي يلحقهم يعملهم على الإسلام. شرعت سنة ثمان، وقيل: تسع] قال أبو يوسف في "كتاب الحراج": جميع أهل الشرك من المجوس وعبد الأوثان وعبد البراء والحجارة والصائين يؤخذ منهم الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام وأهل الأوثان من العرب والعجم، فإن الحكم فيهم أن يُعرض عليهم الإسلام، فإن أسلموا فيها وإلا قتل الرجال منهم، وسبي النساء والصبيان، وليس أهل الشرك من عدة الأوثان، وعدة البراء والمجوس مثل أهل الكتاب في دنائهم وماكتهم، حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن مسلم عن الحسن قال: صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم مجوس هجر على أن يأخذ منهم الجزية غير مستحل ماكحة نسائهم ولا أكل دنائهم.

الزهري: كذا أخرجه مرسلأ ابن أبي شيبة من طريق مالك، وأخرج الدار قطني في "عرائب مالك"، والطبراني من طريقه عن الزهري عن السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال الدار قطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المعطوف. **مجوس البحرين** بلفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان، وهو من بلاد بحد، ويعرب إعراب المثني، ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٨٣/٢] **مجوس فارس**: لقب قبيلة، ليس بأب ولا أم، وإنما هم أخلاط من تغلب، اصطالحوا على هذا الاسم، كما في "القاموس". [شرح الزرقاني: ١٨٣/٢]

أربعين درهماً إلخ: إليه ذهب مالك فلا يُراد عليه ولا يُنقص إلا من يضعف عن ذلك، فيحفف عنه بقدر ما يراه الإمام، وقال الشافعي: أقلها دينار، ولا حد لأكثرها إلا إذا بدل الأغنياء ديناراً لم يحز قتلهم، وقال أبو حنيفة -

ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام.

عن أبي ذرٍّ

٣٣٣ - أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية. قال مالك: أراه تؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم.

أهل النعم

أي أظن

أي دواب كالشاة والبقرة

قال محمد: السنة أن تؤخذ الجزية من الجحوس

= وأحمد: أقلها على الفقراء والمعتمين اثنا عشر درهماً أو ديناراً، وعلى أواسط الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً وعلى الأعياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، كذا في "شرح الررقاني" [١٨٤/٢]

أرراق المسلمين أي رعد أساء السيل وعوهم، قاله ابن عبد البر، وقال الناجي: أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر ما حرت عادة أهل تلك الجهة من الاقليات، وقد جاء ذلك مفسراً أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرراق المسلمين من الحطة مئذان، ومن الریت ثلاثة أفساط كل شهر لكل إنسان من أهل الشام والجزيرة، وودك وعسل لا أدري كم هو، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل إنسان كل شهر وودك وعسل. [شرح الررقاني: ١٨٤/٢] وصيفة ثلاثة أيام للمختارين بهم من المسلمين من حبر وشعير وتين وإدام، ومكان ينزلون به يكتهم من الحرّ والبرد، قاله ابن عبد البر. [شرح الررقاني: ١٨٤/٢]

السنة أي الطريقة المشروعة من التي تأخذ وحلفائه أحد الحرية من الجحوس كأهل الكتاب إلا أنه لا يجوز بكاح نسائهم وأكل دبايحهم خلاص أهل الكتاب؛ ما أخرجه البخاري [رقم: ٣١٥٦] عن ابن عتبة المكي أنانا كتاب عمر قبل موته بسنة. فرقوا بين كل دي محرم من الجحوس، ولم يكن عمر أحد الحرية من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أحدها من جحوس حجر. وفي "الموطأ" برواية يحيى: مالك عن جعفر بن محمد بن عبي عن أبيه أن عمر ذكر الجحوس فقال: ما أدري كيف أصعب في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول ﷺ هم من أهل الجحوس. ورواه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر، وعبد الرراق في "مصفه" عن ابن جريح عن جعفر، وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إدريس عن جعفر، وهو حديث مقطوع، فإن والد جعفر محمد بن علي لم يلق عمر ولا ابن عوف.

وقد رواه أبو علي الحنفي عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك فقال عن أبيه عن جده، أخرجه النزار والدارقطني في عرائب مالك، ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي الحنفي، وكان ثقة، وهو مع ذلك مرسل، فإن جد جعفر علي بن الحسين لم يلق عمر ولا ابن عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وعمره، وروى الشافعي في "مسنده" عن سفيان عن سعيد بن المزركب عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل. علام تؤخذ الجزية من الجحوس، وأنهم ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد، وقال: يا عدو الله! تطعن على أبي بكر وعمر وعلي؟ وقد أخذوا الحرية من الجحوس، =

من غير أن تُنكح نساؤهم ولا تُؤكل ذبائحهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ، وضرب
عمر الجزية على أهل سواد الكوفة، على المعسر اثنا عشر درهماً، وعلى الوسط أربعة
وعشرين درهماً، وعلى الغني ثمانية وأربعين درهماً. وأما ما ذكر مالك بن أنس من
الإبل فإن عمر بن الخطاب لم يأخذ الإبل في جزية علمناها إلا من بني تغلب، فإنه
أضعف عليهم الصدقة فجعل ذلك جزيتهم، فأخذ من إبلهم وبقرهم وغنمهم.

- فذهب به إلى القصر، فحرح عليهم علي وقال: أنا أعلم الناس بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب
يندرسونه، وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته، فلما صحوا أرادوا أن يُقيموا
عليه الحد، فدعا أهل مملكته فقال: أتعلمون ديباً حراً من دين آدم؟ وقد كان يُكح بيه من بانه، فأنا على دين
آدم فبايعوه، وقتلوا الذي خالفهم، وقد أسري على كتابهم فرفع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في
صدورهم فهم أهل كتاب. وفي سنده سعيد بن المريران مجروح، ذكره ابن الجوزي في "التحقيق"، ومن طريق
الشافعي رواه البيهقي، وقال: أخطأ سفيان في قوله نصر بن عاصم، وإنما هو عيسى بن عاصم، كذا ذكره
الزيلعي، وأحرج الإمام أبو يوسف في "كتاب الخراج" عن نصر بن حليفة أن فروة بن نوفل قال: الحديث نحوه.
من عمر إلخ لما أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ
كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام: فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضُربت عليه الجزية، غير ناكحي
سائهم ولا آكلي ذبائحهم، وهو مرسل، وقيس بن مسلم مختلف فيه، قاله ابن القطان.

وروى ابن سعد في "الطبقات" عن محمد الواقدي عن عبد الحكم بن عبد الله عن عمرو بن العاص أن
رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا أحدث منهم الجزية وبأن لا تُنكح نساؤهم
ولا تُؤكل ذبائحهم. **وصرب عمر**: [ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار كالإجماع] أخرج ابن أبي شيبة
وابن زنجويه في "كتاب الأموال"، والقاسم بن سلام في "كتاب الأموال" وهو المأثور عن عثمان وعلي، ذكره
الزيلعي [نصب الراية: ٤٣٨/٣] وغيره. **بني تغلب**: بكسر اللام، قوم من نصارى العرب أبوا أن يُعطوا الجزية
فضاعف عمر عليهم الصدقة **فإنه أضعف عليهم إلخ**. أخرج البيهقي وابن أبي شيبة والقاسم بن سلام في
"كتاب الأموال" وأبو يوسف في "كتاب الخراج" وحيد بن زنجويه وعبد الرزاق وغيرهم، كما بسطه الزيلعي.

باب زكاة الرقيق والخيول والبراذين

٣٣٤ - أخبرنا مالك. حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال: **أو في الخيل صدقة؟**

٣٣٥ - أخبرنا مالك. حدثنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة.**

البراذين فتح الموحدة، جمع البردون كبردوس، الفرس الفارسي، وقال المنطري: البردون. التركي من خيل قالة القاري. **أو في** مرة الاستمهام بالإكثار لا بالاستمهام. **الخيول** وقد صح: **ليس على مسلم في عبده ولا في فرسه صدقة.** وقال مالك: **ليس على مسلم في فرسه صدقة.** أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٤] بسند حسن. **عراك بن مالك** قال السيوطي في "الإسعاف" [ص: ٢٩]: عراك بن مالك العقاري الحنفي، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وجماعة، وعنه سليمان بن يسار وحنيفة وعبد الله ابن عراك، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، وعراك بكسر العين المهملة، وفتح الراء المحمقة بعدها ألف بعده كاف، كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٤٥٤٩، ٧٣] وابن الأثير في "جامع الأصول" والعتي في "معني" وغيرهم. **ليس على المسلم إلخ** [قال الساجي: هذا نفي، والنفي على الإطلاق يقتضي الاستعراق، قاله القاري] أخرجه لأئمة الستة في كتبهم، ورواه ابن حبان [رقم: ٣٢٧٢، ٦٥٨] ورواه إلا صدقة الفطر، ورواه الدارقطني [رقم: ٧، ١٧٢/٢] لفظاً: **لا صدقة على رجل في فرسه ولا في عبده، ولا ركة الفطر، كذا في "نصب الراية" [٣/٣٥٦].**

صدقة لا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا أن يشتروا ولتجارة، وأوجب حماد وأبو حنيفة وروى الزكاة في الخيل إذا كانت إناثاً وذكوراً، فإذا انفردت ركة إناثاً لا ذكورها، ثم يخير بين أن يُخرج عن كل فرس ديناراً، وبين أن يقومها ويخرج ربع العشر، ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث، واستدل بالحدِيث من قال من الطاهرية بعدم وجوب الزكاة فيهما ولو كانا لتجارة، وأحيوا: بأن زكاة التجارة ثالثة بالإجماع، فيحصل به عموم الحديث، كذا في "شرح الزرقاني" [٢/١٨١].

قال محمد: وهذا نأخذ، ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة، وأما في قول أبي حنيفة رحمته الله:

وهذا نأخذ: قال القاري: ووافقه أبو يوسف احتاره الطحاوي، وفي "اليابيع": عليه الفتوى، وهو قول مالك والشافعي. **قول أبي حنيفة إلخ:** استدلل له بما أخرجه الدار قطني [رقم: ١، ١٢٥/٢] والبيهقي من طريق الليث ابن حماد الإصطخري حدثنا أبو يوسف عن عورك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً: **في الخيل سائمة في كل فرس دينار**، ويُردّ على هذا الاستدلال بوجهين: أحدهما: أن في سده كلاماً، قال الدار قطني: تمرد به عورك، وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء، وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه، وقال ابن القطان: أبو يوسف هو أبو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم، فلا يصلح للاحتجاج به في مقابلة الحديث الصحيح السامع للصدقة، لكن فيما قاله ابن القطان نظر، فإن أبا يوسف وثقه ابن حبان وغيره، قاله الريلمي [نصب الراية: ٣٥٨/٢]. وقال العيني: قول ابن القطان لم يصدر عن عقل، وهل يقال في مثل أبي يوسف: إنه مجهول، وهو أول من سمي بقاضي القضاة، وعلمه شاع في ربع الدنيا وهو إمام ثقة حجة. [الباية ٣/٣٣٩] وفي "أسباب السمعي": لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في كون أبي يوسف ثقة في الحديث، وقد بسطت في ترجمته في "مقدمة الهداية"، ثم في "مقدمة السعاية" شرح شرح الوقاية"، ثم في "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير"، ثم في "العوائد البهية في تراجم الحفمة".

وثانيهما: أنه على تقدير صحته يُحمل على أنه كان في الابتداء، ثم تُسخ بدل قوله رحمته الله **عموت** عن صدقة الخيل، أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٤] والترمذي [رقم: ٦٢٠] والسنائي [رقم: ٢٤٧٧] وغيرهم، والغفول لا يكون إلا عن حق لارم. وقد يُستدل لما ذهب إليه أبو حنيفة بأحبار آخر، منها ما في "الصحيحين" [المحاري رقم: ٢٣٧١، ومسلم رقم: ٢٢٩٠] مرفوعاً في حديث طويل: **الخيل ثلاثة هي لرجل آخر، ولرجل ستر، ورجل ورر، والحديث، وفيه: فأما الذي له ستر فرجل له رطلها تعفماً، وأما الذي له حق الله في رفاها ولا ظهورها، الحديث، فإن الحق الثالث على رقاب الحيوانات ليس إلا الزكاة، فدل ذلك على وجوبها. وأجاب عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣١١/١، ٣١٢] بأنه يجوز أن يكون ذلك الحق سوى الزكاة، فإنه قد روي ما حدثنا ربيع المودن حدثنا أسد حدثنا شريك بن عبد الله بسنده عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ أنه قال: في مال حق سوى الزكاة، وحجة أخرى أنا قد رأينا أن رسول الله ﷺ ذكر الإبل السائمة، فقال: **فيها حق، فسئل ما هو؟ فقال: إصراق فحيتها، وإعارة دلوها، ومبيحة سميتها، فاحتمل أن يكون هو في الخيل.****

ومنها ما روي أن عمر أخذ الصدقة من الخيل وكذلك عثمان، أخرجه ابن عبد البر والدار قطني وغيرهما، وأجاب عنه الطحاوي بأنه لم يأخذه عمر على أنه حق واجب عليهم، بل بسبب آخر، ثم أخرج بسنده عن حارثة قال: =

فإذا كانت سائمة يُطلب نسلها ففيها الزكاة، إن شئت في كل فرس دينار وإن شئت ^{أبها السائل} فالقيمة، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم، وهو قول إبراهيم النخعي.

٣٣٦ - أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من الخيل ولا العسل صدقة.

قال محمد: أما الخيل فهي على ما وصفت لك، وأما العسل ففيه العشر إذا أصبت منه الشيء الكبير خمسة أفراق فصاعداً، وأما أبو حنيفة فقال: في قليله وكثيره العشر، وقد بلغنا عن النبي ^{في سعة الكثر} أنه جعل في العسل العشر.

- حججت مع عمر فأتاه أشراف الشام فقالوا: إنا قد أصابنا حيلاً وأموالاً فخذ من أموالنا صدقة، فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين، فسأل أصحاب رسول الله ^{فيهم علي} فقالوا: حسن، وعلي ساكت، فقال عمر: مالك يا أماه الحسن؟ فقال: قد أشاروا عليك ولا بأس بما قالوا إن لم يكن أمراً واحداً، ولا حرية راتنة يحددون بها بعدك، فدل ذلك على أنه بما أخذ على سبيل التطوع بعد انتعاشهم ذلك لا على سبيل أنه شيء واجب، وقد أخبر أنه لم يأخذه رسول الله ^{ولا أبو بكر}. [شرح معالي الآثار. ٣١٢/١]

سأله أن ترعى في أكثر الخول. قول إبراهيم النخعي كما أخرجه المؤلف في "كتاب الآثار" [ص: ٢٢٧] عن أبي حنيفة عن حماد عنه. أنه هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم قاضي المدينة.

عمر بن عبد العزيز أحد الفقهاء والخلفاء من بني أمية. ولا العسل صدقة. قد ذهب الأئمة إلى أن لا زكاة في العسل، وضعف أحمد حديث أنه ^{أحد منه العشر}، قال أبو عمر: هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ووصفت لك من أنه ليس فيه صدقة خلافاً لأبي حنيفة.

فقد العشر لما روى الترمذي [رقم: ٦٢٩] عن ابن عمر مرفوعاً: ^{في العسل العشر}، ورواه الطبراني بلفظ: ^{في العسل العشر}، وروى العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً: ^{في العسل العشر}. وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم قصة فيها: أن النبي ^{أحد العشر} في جمع فرق بالفتح، مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو ستة عشر رطلاً. العشر أي إذا كان في أرض عشرية أو جلي، وقال الشافعي: لا شيء في العسل، وقال أبو يوسف: لا شيء في العسل الجلي، كذا قال القاري.

٣٣٧ - **أحبرنا مالك**، حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار: أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح: خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: **إِنْ أَحْبَبُوا فَخُذْهَا مِنْهُمْ**، وارُدُّهَا عَلَيْهِمْ يَعْنِي عَلَى فَقَرَائِهِمْ، وَاَرْزُقْ رَقِيقَهُمْ.

قال محمد: القول في هذا القول الأول، وليس في فرس المسلم صدقة ولا في عبده إلا صدقة الفطر.

باب الركاز

٣٣٨ - **أحبرنا مالك**، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيره: أن رسول الله ﷺ أَقْطَعَ لِبَلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادَنَ مِنْ.....

أبي عبيدة هو عامر بن عبد الله الفهري، أمير هذه الأمة، أمّره عمر بن الخطاب على الشام. **فأبى** فيه أنه كان مقرراً عنهم أن لا زكاة فيه. **إِنْ أَحْبَبُوا** يريد أن هذا تطوع، ومن تطوع بشيء أخذ منه. **القول الأول**: أي عدم وجوب الصدقة في الخيل، وفعل عمر لم يكن على وجه الإلزام والإيجاب. **إلا صدقة الفطر** فإنه يجب على سيده لأجل عبده. **الركاز** بكسر الراء من الركز، وهو الإثبات في الأرض إما مخنوقاً وهو المعدن، أو موضوعاً وهو الكثر على ما يفهم من "المعرب" وكثير من كتب اللغة. **ربيعة** **إلخ** هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن مروح النخعي أبو عثمان، ويقال: أبو عبد الرحمن، المدني الفقيه، أحد الأعلام المعروف بـ "ربيعة" الرأي، قال أحمد: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، مات ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٣].

وغيره بالرفع أي وغير ربيعة من المشايخ. **أن رسول الله ﷺ** قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جميع رواة "الموطأ" مرسل، وقد وصله البزار من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه، قلت: وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، قاله السيوطي. [توير الخوالك ٢٤٤/١]

لبلال **إلخ**: هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن قرة بن حلاوة بن ثعلبة، أبو عبد الرحمن المزي، قدم على النبي ﷺ في وفد مزيبة سنة خمس، وكان يحمل لواء مريضة يوم الفتح، ثم سكن البصرة، وتوفي سنة ستين آخر أيام معاوية **رحمه الله**، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لعز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري.

معادن القبلية، وهو من ناحية الفرع، فتلك المعادن إلى اليوم لا يؤخذ منها إلا الزكاة. ^{أي مكان تلك المعادن}
قال محمد: الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: في الركاز الخمس، قيل: يا رسول الله! ^{أراد بما ربح العشر}

معادن القبلية: قال ابن الأثير في "النهاية": مسوب إلى قل - بفتح القاف والياء - وهي ناحية من الفرع، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي "كتاب الأمكة" معادن القلعة. [شرح الرقابي: ١٣٦/٢] **الفرع** يضم الفاء والراء كما جزم به السهيلي وعياض في "المشارك"، وقال في كتابه "التسيهات": هكذا قبه الناس، وحكى عبد الحق عن الأحول إسكان الراء ولم يذكر غيره، كذا ذكره الرقابي. [شرح الرقابي: ١٣٦/٢] **إلا الزكاة** به قال جماعة، وقال الثوري وأبو حنيفة وغيرهما: المعدن كالركاز يؤخذ من قبيله وكثيره **الحمس**. [شرح الرقابي: ١٣٦/٢]

الحديث المعروف: أخرجه الأئمة الستة [الحارثي رقم: ٦٩١٣، ومسلم رقم: ٤٤٦٥، والترمذي رقم: ٦٤٢، والسنائي رقم: ٢٤٩٧، وأبو داود رقم: ٤٥٩٣، وابن ماجه رقم: ٢٦٧٣] وغيرهم من حديث أبي هريرة: **أخبرنا** حبان، والمعدن حبار، وفي الركاز **حمس**. أخرجه مطولاً ومختصراً، وحمله مالك والشافعي وغيرهما على المال المنهون في الأرض، وقالوا: أما المعدن الذي خلقه الله في الأرض فلا **حمس** فيه، بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب، وهو المأثور عن عمر بن عبد العزيز، وصه أبو عبيد في "كتاب الأموال"، وعقده الحارثي في "صحيحه".

وأما أصحابنا فقالوا: الركاز يعم المعدن والكنز، ففي كل ذلك **الحمس**، ويؤيده ما أخرجه البيهقي في "المعرفة" عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **ركاز الذي يست بالأرض، وفيه عند الله كلام، وروى أبو يوسف أيضاً عن عبد الله بن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً: في الركاز خمس، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: يدني حنيفة الله في الأرض يوم خلقت، ذكره البيهقي. وأما حديث** بلال بن الحارث المري في معادن القبلية، فقال أبو عبيد: هو مقصع، ومع انقطاعه ليس فيه أنه **مكة** أمر بذلك، وبما فيه لا يؤخذ منها إلا الزكاة، وقال النووي: قال الشافعي: ليس هذا مما يشته أهل الحديث ولو أئتموه لم يكن فيه رواية عن رسول الله ﷺ. قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك. وأما ما أخرجه البيهقي أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة، ففي سننه كثير من عند الله يجمع على ضعفه، ذكره العيني. [الساية: ٤٠٦/٣]

في الركاز الخمس: [سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة خلافًا لحسن المصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قاله القاري] قال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام فقال له: «ذهب إلى موضع كذا، فاحفره فإن فيه ركازاً، فحده ولا خمس عشت فيه، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستمعى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة رؤياه، وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، وقال: أكثر ما ينزل منامه منسلة حديث روي بإسناد صحيح، وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث =

وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السماوات والأرض في هذه المعادن، ففيها الخمس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، والعامّة من فقهاءنا.

باب صدقة البقر

٣٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس، عن طاوس: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله بعث معاذ بن جبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كلّ ثلاثين بقرة تبيعاً، ومن كلّ أربعين مِسنةً، فأُتي بما دون ذلك، فأُبي أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع فيه من رسول الله صلّى الله عليه وآله شيئاً حتى أرجع إليه، فتوفي رسول الله صلّى الله عليه وآله قبل أن يقدّم معاذ. أي ما دون الثلاثين أي من اليمن

= المخرج في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٦٩١٣، ومسلم رقم: ٤٤٦٥]: في الركاز الخمس، قال القاري: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة، فإنّ حالها أقوى، ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إذا كان مخالفاً لشرعه عليه الصلاة والسلام.

والعامّة من فقهاءنا: الأكثرين من فقهاءنا أي الكوفيين. حميد: هو أبو صفوان الأعرج القاري، لا بأس به، من رجال الجميع، مات ١٣٠هـ، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني [١٥٤/٢] طاوس: هو ابن كيسان اليماني، يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقبه، تابعي ثقة، مات ١٠٦هـ، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني [١٥٤/٢].

أن رسول الله صلّى الله عليه وآله إلخ: أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٦٢٣، والنسائي رقم: ٢٤٥٠، وأبو داود رقم: ١٥٧٦، وابن ماجه رقم: ١٨٠٣] عن مسروق عن معاذ، وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه بعضهم مراسلاً لم يذكر فيه معاذاً، وهذا أصح، ورواه ابن حبان في صحيحه مسنداً والحاكم في "المستدرک" وقال: صحيح على شرط الشيخين. والمرسل الذي أشار إليه الترمذي أخرجه ابن أبي شيبة عن مسروق قال: بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله معاذاً إلى اليمن، الحديث.

وقال أبو عمر في "التمهيد" في باب حميد بن قيس: قد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ، وللحديث طرق أخر منها عن أبي وائل عن معاذ وهي عند أبي داود والنسائي، ومنها عن إبراهيم النخعي عن معاذ، وهي عند النسائي، ومنها عن طاوس عن معاذ وهي في "موطأ مالك"، قال في "الإمام": ورواية إبراهيم عن معاذ مقطوعة بلا شك، وكذلك رواية طاوس، وقال الشافعي: طاوس أعلم بأمر معاذ وإن كان لم يلقه، كذا "في نصب الراية" للريعي [٣٤٦/٢، ٣٤٧] تبيعاً: هو ما طعن في السنة الثانية، سمي به؛ لأنه يتبع أمه. مِسنة: هي أثنى المسن، وهو ما دخل في الثالثة.

قوله محسن: وبهذا نأخذ، ليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة، فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة، والتبيع الجذع الحولي إلى أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامه.

باب الكنز

٣٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: سئل ابن عمر عن الكنز، فقال: هو المال الذي لا تؤدّي زكاته.

أخذ بفتح الحيم والذال المعجمة، ما أتى عليه أكثر السنة أي إذا أكمل السنة وشرع في الثانية. **فإذا بلغت أربعين إلخ** وهكذا يحسب كل ثلاثين وأربعين؛ لما أخرجه أحمد [رقم: ٢٢٠٦٦، ٢٣٠/٥] والطبراني عن معاذ قال: بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة، ومن ستين تبيعين، ومن سبعين مسنة وتبيعاً، ومن ثمانين مستتين، ومن تسعين ثلاثة أتناع، ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة ومائة مستتين وتبيعاً، ومن عشرين ومائة ثلاث مسات أو أربعة أتناع، وأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك شيئاً إلا أن تبلغ مسنة أو جذعاً. وأخرج البيهقي والدارقطني [رقم: ٢٢، ٩٩/٢] من حديث بقية عن المسعودي عن الحكم عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ومن كل أربعين مسنة، قالوا: فالأوقاص؟ قال: ما أمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء، وسأله إذا قدمت إليه، فلما قدم على رسول الله ﷺ سأله فقال: **فأما ما** وهذا يدل على أن معاذاً قدم المدينة ورسول الله ﷺ حي، ويوافقه ما أخرجه أبو يعلى أن معاذاً لما قدم من اليمن سجد للنبي ﷺ فقال له: **فأما ما** قال: إني لما قدمت على اليمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظمائهم وقالوا: هذه تحية الأسياء، فقال: **فأما ما** حتى سجدوا له، فسجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأما ما

فأما ما ويخالفه رواية مالك وغيرها من الروايات الصحيحة

الكنز كنز وجد فيه سمة الكفر كقش صم ونحوه خمس، وأما ما فيه سمة الإسلام فكانت نقطة، فالمراد بالكنز ههنا ما يضعه صاحبه في الأرض ويدفنه، أو أريد به ما يجمعه مطلقاً، كذا قال القاري. **هو المال إلخ** على هذا التفسير جمهور العلماء وفقهاء الأمصار، وقد رواه الثوري عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه الطبراني والبيهقي، وقال: ليس بمحفوظ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعاً: كل ما اكتسب رزقه من كسب صحيح فليس كنز، بل ما لا يبيد كنهه فهو كنز، وكنز كل ما اكتسب من غير كسب، وهو ما لا يبيد كنهه.

٣٤١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: من كان له مال، ولم يؤدّ زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع، له زبيبتان، يطلبه حتى يمكنه، فيقول: أنا كنزك.

أي صور ماله في نظره حبة عظيمة

باب من تحل له الزكاة

٣٤٢ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة: للغازي في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين تُصدق على المسكين فأهدى إلى الغني.

قال محمد: وهذا نأخذ، والغازي في سبيل الله إذا كان له عنها غني يقدر بغناه على الغزو لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وكذلك الغارم إن كان عنده وفاء بدينه وفضل تحب فيه الزكاة لم يستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وهو قول أبي حنيفة.

أي الزكاة من مصرفها أي عن الصدقة أي زيادة

قال موقوفاً، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عنه، رواه الحارثي، وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم. أقرع برأسه بياض، وكلما كثر سمّه ابيض رأسه، قاله ابن عبد البر، وفي "الفتح": الأقرع الذي تقرّع رأسه أي تمعط لكثرة سمه. ربسان أي نقطتان سوداوان في جانبي الرأس.

حتى يمكنه بضم الياء وكسر الكاف مخففاً أي فيتمكن منه فيأخذه ويعضه. أنا كنزك ولا بن حبان [رقم: ٣٢٥٤، ٤٦/٨] يتبعه فيقول: أنا كنزك الذي تركته بعدك، فلا يزال يتبعه حتى يلقيه يده فيمضعها ثم يتبعها سائر جسده.

رسول الله: قال السيوطي: قد وصله أبو داود وابن ماجه من طريق معمر عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري. [توير الحوالمك: ٢٥٧/١] لغارم وفي معناه منقطع الحاج، وكذا ابن السبيل وهو المسافر الفقير الذي لا مال في يده. لعامل عليها: من يعينه الإمام لجمعها فيعطى بقدر كفايته وإن كان غنياً عنها.

لغارم. أي مديون استغرق دينه ماله بحيث لا يفضل نصاب له، أو لصاحب عرامة من دية لزمته. له جار: خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له. شيئاً. بل يستحب له أن لا يأخذ، وفيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفايته.

باب زكاة الفطر

٣٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

قال محمد رحمه الله: وبهذا نأخذ، يُعجبنا

زكاة الفطر هي واجبة عبداً، وقيل: مستحبة، وقدرها نصف صاع من بر أو صاع من غيره. **تجمع عنده**: [هو من نصه الإمام لقضائها] قال في "ضياء الساري": قال البخاري: كان ابن عمر يعطيها الذين يقرضونها، والمراد بهم الذين يصبهم الإمام لقضائها، وبهذا حرم ابن بطال، وقال ابن التين: معناه من قال: أنا فقير من غير أن يتجسس، قال الحافظ: والأول أظهر. وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولما كنت في "الموطأ" عن نافع أن ابن عمر: كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين، فأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن، وأنا استحيه يعني تعجبها قبل الفطر. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري [رقم: ٢٣١١] في "الوكالة" وغيرها عن أبي هريرة قال، وكنتي رسول الله ﷺ تحفظ زكاة رمضان، الحديث، وفيه: أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يجعلونها.

يعجبنا إلخ [ليكون عاملاً بقوله تعالى: ﴿فَدَفَّحَ مِنْ بَرْنَى﴾ أي أخرج زكاة الفطر ﷺ وذكّر ﷺ سم رته] أي بالتكثير في طريقه ﷺ (الأنبياء ١٥) أي صلاة عبده] لما أخرجه الحاكم في "علوم الحديث" عن أبي العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن الجهم حدثنا نصر بن حماد حدثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وحرّ وعد صاعاً من تمر، أو صاعاً من ربيب، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نُخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يَقسِمها قبل أن يصرف إلى المصلّي ويقول: **أَغْنَوْهُمْ عَنْ صَوْفٍ فِي هَذِهِ يَوْمٍ** وفي "صحيح البخاري" [رقم: ١٥٠٩] وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدّى قبل حرواح الناس إلى الصلاة، وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني [رقم: ١، ٤٤/٢] عن الحجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال: من السنة أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة، ولا يخرج حتى يطعم، وأخرج ابن سعد في "الطبقات" عن أبي سعيد الخدري قال: فرض صوم رمضان بعد ما حُولت القبلّة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، وأمر ﷺ في هذه السنة بزكاة الفطر، وأن يخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر، أو صاعاً من ربيب، أو مدين من برّ، وأمر بإخراجها قبل العدو إلى الصلاة، وقال: أغنّوهم - يعني المساكين - عن الطواف في هذا اليوم

تعجيلُ زكاة الفطر قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب صدقة الزيتون

٣٤٤ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: صدقة الزيتون العشر.

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يلتفت في هذا إلى الزيت، إنما يُنظر في هذا إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة رحمته الله ففي قليله وكثيره العشر.

تعجيل زكاة الفطر قال القاري: لقوله تعالى: **يُؤْتِرْغُو** أي مفعلة من **نَكَهَ** (أن عمران ١٣٣) ولأن في التأخير آفات. **صدقة الزيتون**: الزيتون معروف، والزيت دهنه. **خمسة أوسق إلخ**: [قياساً على ما ورد في التمر] فحيث يجب فيه العشر سواء كان الزيت الخارج منه أقل أو أكثر، وأما عند أبي حنيفة: ففي كل ما يخرج من الأرض العشر من دون تقدير بخمسة أوسق، وقد مرّ تفصيله. وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني به أي بوجوب العشر في الزيتون، قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوله، والثاني كابن وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه؛ لأنه إدام لا قوت، وأنت تعلم ما فيه فإن كلام محمد ههنا صريح في وجوب العشر في الزيتون. **ولا يلتفت**. أي بأن يكون قليلاً أو كثيراً.

فإن غمَّ عليكم فاقدروا له".

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب متى يحرم الطعام على الصائم

٣٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

"إنَّ بلالاً ينادي بليل فكلُّوا واشربوا حتى ينادي ابنُ أمِّ مكتوم".
أي يؤذن

عم عليكم بصم الغيب وتشديد الميم أي حال بيكم وبين اهللال غيم. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٢]
فاقدروا له [بضم الدال أي فقدروا له تمام العدد ثلاثين كما في رواية أخرى. أمر: فأكملوا العدة ثلاثين] قال النووي: اختلف في معناه، فقالت طائفة: معناه صبقوا له، وقدروه تحت السحاب، وهذا قال أحمد وغيره ممن يجوزُ صوم ليلة العيم عن رمضان، وقال ابن سريج وجماعة: معناه قدروه بحساب المنازل، وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه قدرُوا له تمام العدد ثلاثين يوماً، كما في رواية أخرى. [شرح مسلم: ١/٣٤٧]
ينادي في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصبح، وهل يُكتفى به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم، وروى الشافعي في القديم عن عمر أنه قال: "عجلوا الأذان بالصبح، يدبج المدج وتخرج العائرة"، وصحح في "الروضة": أن وقته من أول نصف الليل الآخر، وهذا هو مذهب أبي يوسف من الحنفية وابن حبيب من المالكية، لكن على هذا يشكل قول القاسم بن محمد المروي عبد البخاري في الصيام لم يكن بين أذانيهما أي أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقى ذا ويبرز ذا، ومن ثم احتار السبكي في "شرح المنهاج": أن الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت السحر، كذا في "إرشاد الساري" [١/١١٢].

بليل. قال مالك: لم ترل صلاة الصبح يُنادى لها قبل الفجر، فأما غيرها من الصلوات فإنما لم ترها ينادى لها إلا بعد أن يحل وقتها. قال الكرخي من الحنفية: كان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة "لا يؤذن لها" حتى أتى المدينة فرجع إلى قول مالك، وعدم أنه عملهم المتصل قال الناجي: يظهر لي أنه ليس في الأثر ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر لصلاة الفجر، فإن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة لمن أشته، وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما يبين ذلك. **فكلُّوا واشربوا**: فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت، فبين أن أذان بلال على خلاف ذلك. **ينادي ابن أم مكتوم** [فإنه ينادي أول ما يبدأ الصبح] قد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وعائشة، ورواه ابن حزيمة من حديث ابن مسعود وسمرة وصححهما، وفي الباب عن أنس وأبي ذر، وروى أحمد وابن حبان [رقم: ٣٤٧٤، ٢٥٢/٨] -

٣٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم مثله، قال: وكان ابن أم مكتوم

لا يُنادي حتى يُقال له: قد أصبحت.

والله اعلم
كان بلالٌ ينادي بليل في شهر رمضان

- من حديث أبيسة بنت حبيب هذا الحديث بلفظ: "أدبني أم مكتوم بلال بن رباح، فكنه واسمه حتى إذا بلغ مني، وروى ابن جرير عن عائشة مثله، وقال: إن صح هذا الخبر فيحتمل أن يكون الأذان بين بلال وابن أم مكتوم نوباً، فكان بلال إذا كانت نوبته - يعني السابقة - أذن بليل، وكذلك ابن أم مكتوم، وجره به ابن حبان أنه ^{كان} جعل الأذان بينهما نوباً، وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما على حديث أبيسة بالوهم، وأنه مقلوب، كذا في "تخريج أحاديث الرافعي" لابن حجر.

حدثنا **الزهري** لم يختلف على مالك في الإسناد الأول أنه موصول، وأما هذا فرواه يحيى وأكثر الرواة مراسلاً، فوصله **القاضي**، فقال: عن سالم عن أبيه، قاله ابن عبد البر.

قال: عبيد الطحاوي أن قائله ابن شهاب. [شرح معاني الآثار: ٩٥/١] كان لئال إله أحاب أصحابنا القائلون بعدم جوار الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن الأحاديث المثبتة له بوجوه: الأول: ما أشار إليه ههنا، وهو أن أذان لئال ليلى لم يكن للصلاة ليحكم به تجوز أذان الفجر قبل دخول وقته، بل كان لسحور الناس في شهر رمضان خاصة، وأذان الفجر إنما كان ما يؤذنه من أم مكتوم بعد طلوع الفجر، ويعصده رواية مسلم [رقم: ٢٥٤١] مرفوعاً: لا يصلي حائض ولا مسافر ولا يقرأ فيه سورة فاتحة الكتاب ولا يقول فيها الحمد ولا يقول فيها اللهم صل على محمد وآل محمد. وأخرج الطحاوي عن ابن مسعود مرفوعاً: لا تصلي حائض ولا مسافر ولا يقرأ فيه سورة فاتحة الكتاب ولا يقول فيها الحمد ولا يقول فيها اللهم صل على محمد وآل محمد. والثاني: أن بلاً إنما كان يؤذن ليلى؛ لأنه كان في بصره سوء لا يقدر به على تمييز الفجر، ذكره الطحاوي وأيده بما أخرجه عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يصلي حائض ولا مسافر ولا يقرأ فيه سورة فاتحة الكتاب ولا يقول فيها الحمد ولا يقول فيها اللهم صل على محمد وآل محمد. وقال: فدل ذلك على أن بلاً كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره، فأمرهم النبي ﷺ أن لا يعملوا على أدائه إذ كان من عادته الخطأ لضعف بصره. [شرح معاني الآثار: ٩٦/١]

وفيه بُعد ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقرره النبي ﷺ مؤدباً له، وعلى تقدير التقرير لم يؤد له بأذان الصبح.
والثالث: المعارضة بأحاديث أخر، منها ما أخرجه أبو داود [رقم: ٥٣٤] عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ
قال له: لا يؤذن حتى يسلم من مكة، ثم يركب. وأخرج الطحاوي [٩٦/١] والبيهقي عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالمعرج قام ف صلى ركعتي المعرج، ثم حرج إلى المسجد،
وكان لا يؤذن حتى يصبح، وأخرج أبو داود [رقم: ٥٣٢] عن ابن عمر: أن بلالا أذن قبل طلوع المعرج، =

لسحور الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر، فلذلك قال رسول الله ﷺ: كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم.

باب من أفطر متعمداً في رمضان

٣٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن رجلاً أفطر في رمضان فأمر رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، قال: لا أجِدُ،
أي ابن عوف كما ليحيى
في نسخة: أمره

= فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام"، وفي الباب أخبار أخر مسبوطة في "تخريج أحاديث الهداية" [٢٨٧، ٢٨٦/١] للزيلعي وغيره، والحق في هذا المقام أنه لا سبيل إلى المعارضة، فإن الأحاديث المثبتة للأذان بليلى صحيحة وما عداها مقدوحة كما بسطه الزيلعي وغيره، وتخصيص كونه بربضان فقط ليس بذاك ما لم يثبت بأثر صحيح صريح، وزعم أنه كان للصلاة غير مستند إلى دليل يُعتد به، بل الظاهر أن أذان بلال بليلى كان لإرجاع القائمين وإيقاظ النائمين، فهو ذكر بصورة الأذان، فافهم فإن الأمر مما يُعرف ويُنكر.

لسحور الناس: بالضم مصدر معني الأكل وقت السحر، وأما بالفتح فهو اسم لما يؤكل فيه. **ابن أم مكتوم:** اسمه عمرو، وقيل: الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم قديماً، وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، واسم أمه عاتكة المحزومية، وزعم بعضهم أنه وُلد أعمى، فكانت أمه به؛ لاكتنام نور بصره، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٢٦/١] **حميد بن عبد الرحمن:** أبو عبد الرحمن المدني، وثقه العجلي وغيره، ومات ٩٥هـ، وقيل: ١٠٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١١]

أن رجلاً: هو سلمان، وقيل: سلمة بن صخر البياضي، رواه ابن أبي شيبة وابن الحارود، وبه حزم عبد الغني، وثعقب بأن سلمة هو المظاهر في رمضان، وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلخالها في القمر. [شرح الزرقاني: ٢٢٥/٢] **أفطر في رمضان:** قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك ولم يذكر بما دا أفطر، وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: إن رجلاً وقع على امرأته في رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع؛ لأن الدمة بريئة فلا يثبت شيء فيها إلا بيقين، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل أو شرب ونحوهما أيضاً؛ لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الأكل والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره. [شرح الزرقاني: ٢٢٥/٢] **لا أجِدُ:** وفي حديث عائشة قال: تصدق، فقال: يا نبي الله! ما لي شيء، وما أقدر عليه. [شرح الزرقاني: ٢٢٦/٢]

فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: خَذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحْوَجَ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ: "كُلْهُ".

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا أفطر الرجل متعمداً في شهر رمضان بأكل أو شرب أو جماع فعليه قضاء يوم مكانه، وكفارة الظهر أن يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع من حنطة، أو صاع من تمر أو شعير.

فَاتِي لم يسم الآتي، وللبحاري [رقم: ٢٦٠٠] في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار. [شرح الرقائي: ٢/٢٢٦] **عرق** بفتح العين والراء، وروي بإسكان الراء، فسر الزهري في رواية الصحيحين بأنه المِكتل، وذكر في 'المعرب' وغيره: أن العرق مِكتل يسع ثلاثين صاعاً من تمر، وقيل: خمسة عشر. ما أحد أحداً أي بين لائتي المدينة، كما في رواية. **كله** احتج به القائل بأنه لا تحب الكفارة، ورُدَّ بأنه أناح له تأخيرها إلى وقت اليسر. لا أنه أسقطها عنه جملة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاص بهذا الرجل.

متعمداً وأما الناسي فلا كفارة عليه ولا قضاء بل يتم صومه. **أأكل أو شرب** قد يستدل عليه بإطلاق 'أفطر' في الحديث المذكور، ويبارع بأنه محمول على الجماع، فقد رواه عشرون من حفاظ أصحاب الزهري بذكر الجماع، والأحسن في الاستدلال ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٥٣، ١٩١/٢] من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة: أن رجلاً أكل في رمضان، فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة، الحديث، لكن إسناده ضعيف لضعف أبي معشر راويه عن ابن كعب، والمشهور في الاستدلال حمل الظير على الظير. **و جماع** آخره مبالغة في استواء أمره مع غيره.

فعليه قضاء الحج ثبت ذلك في رواية أبي داود من حديث أبي هريرة في قصة الجماع في رمضان، وفي سندها ضعف، وورد أيضاً في رواية مالك عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وفي رواية سعيد بن منصور وغيرهما، ذكره ابن حجر.

فإن لم يجد الحج فيه إشعار بأنه لا ينتقل عن العتق إلى الصيام، وكذا عنه إلى الإطعام إلا عند العجز، وبه ورد التصريح في كثير من الروايات، وبه أخذ أصحابنا والشافعي، وقال مالك: هو على التحجير أحداً بظاهر ما رواه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، قاله الزرقاني. [شرح الرقائي: ٢/٢٢٥، ٢٢٦] **نصف صاع** فالجموع ثلاثون صاعاً من حنطة أو ستون صاعاً من شعير أو تمر، وأما قصة العرق الذي كان فيه التمر أقل من ذلك فمحمول على القدر المعجل.

باب الرجل يطعم له الفجر في رمضان وهو جنب

٣٤٩ - أحربا مالك. حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي يونس مولى عائشة أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع: ^{ابن حزم الأنصاري} إني أصبحت جنباً وأنا أريد الصوم؟ فقال رسول الله ﷺ: وأنا أصبح جنباً، ثم أغتسل فأصوم، فقال الرجل: ^{مهل يصح صيامي} إنك لست مثلاً، فقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فغضب رسول الله ﷺ وقال: والله! إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله عز وجل....

وهو حسب: أي والحال أنه يجب عليه العسل سواء يكون عن احتلام أو جماع أو انقطاع حيض أو نفاس.

عبد الله الخ أبو طوالة، قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة، مات ١٣٤هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٤٣٥، ٢/٢٣٢]. أبي يونس [وثقه ابن حبان، قاله السيوطي. (الإسعاف: ٤٦)] هكذا لجميع رواة "الموطأ" كيجي عند ابن وضاح عن أبي يونس عن عائشة أن رجلاً الخ، وأرسله عبيد الله بن يحيى عنه، فلم يذكر عن عائشة. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٩]

على الباب زادت عائشة في مسلم: من وراء الباب. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٩]

فقال أحابه بالفعل؛ لأنه أبلغ. فقال الرجل اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه؛ لأن الله يحل لرسوله ما شاء. لست مثلاً. كأن السائل لم يكن ماهراً في قيام المبنى ولا في مقام المعنى، وإلا فحقه أن يقول: إنا لسنا مثلك، فلا يُقاس حالنا على حالك، كذا قال القاري. عفر الله لك الخ أي ستر وحال بيلك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب أصلاً؛ لأن العفران ستر، فهو كناية عن العصمة. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٩]

فغضب: [أي لما ظهر من قوله ترك الاقتداء بفعله مع أنه يجب المتابعة بفعله وقوله وتقريره في جميع الأحكام. نعم، له خصوصيات معلومة عند العلماء الكرام، لكنه ﷺ حيث دلَّه على حكمه بفعله تبين أنه ليس من مخصوص حكمه، فعصب لأجله] لاعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه أخيره بفعله جواباً لسواله، وذلك أقوى دليل على عدم الاختصاص، أشار إليه ابن العربي، وقال الباجي: قول السائل ذلك وإن كان على معنى الخوف والتوقي لكن ظاهره أنه يعتقد فيه ﷺ ارتكاب ما شاء؛ لأنه عفر له، أو لعله أراد أن الله يحل لرسوله ما شاء. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٩]

أخشاكم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: فيه إشكال؛ لأن الخوف والحشية حالتان تنشذان عن ملاحظة شدة النعمة الممكن وقوعها بالخائف، وقد دل القاطع على أنه ﷺ غير معذب، فكيف يتصور منه الخوف؟ فكيف أشد الخوف؟ والجواب: أن الذهول جائز عليه، فإذا حصل الذهول حصل له الخوف، كذا في "مرقاة الصعود".

وأعلمكم بما أتقي.

٣٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة، فذكر أن أبا هريرة قال: من أصبح جنباً أفطر، فقال مروان: أقسمتُ عليك يا عبد الرحمن! لتذهبين إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألهما عن ذلك،
 تلبية أم

وأعلمكم بما أتقي: [أي بما يحب أن أتقي منه من فعل أو ترك أو قول] قال عياض: فيه وجوب الاقتداء بأفعاله والوقوف عندها إلا ما قام الدليل على اختصاصه به، وهو قول مالك وأكثر أصحابنا البعديين وأكثر أصحاب الشافعي، وقال معظم الشافعية: إنه مدبوب، وحملته طائفة على الإباحة. [شرح الرقائي: ٢٠٩/٢]

وأبي: عبد الرحمن المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات ٤٣هـ، كذا ذكره الرقائي [٢١١/٢].

مروان بن الحكم: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، يقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرج عن من تكلم فيه، وإلا فقد قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يهتم في الحديث، وقد روى سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما نعموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم، فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، كذا في "الهدى الساري مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر [ص: ٦١٧].

فذكر: بالنسبة للفاعل ففي رواية لمسلم: فذكر له عبد الرحمن، وللبحاري: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن أبا هريرة بلغ. [شرح الرقائي: ٢١١/٢] **من أصبح جنباً:** أجمع أهل هذه الأعصار على صحة صوم الحب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح بن حي إبطاله، وكان عليه أبو هريرة. والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه وليس بشيء، وحكي عن طاوس وعروة إن علم نجاسته لا يصح وإلا يصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري. وحكي عن الشعبي أنه يحرمه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن بن صالح والحسن البصري يصومه ويقصيه، ثم ارتفع الخلاف وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي ٣٥٤/١.

أفطر: [أي بطل صومه، لكنه أمسك وقضى] الحديث الفضل بن عباس في مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً: من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم، وللنسائي عن أبي هريرة: لا ورب هذا البيت، ما أنا قلتُ من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد ورب الكعبة قاله. [شرح الرقائي: ٢١١/٢]

قال: **فذهب عبد الرحمن** وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة، فسلمنا على عائشة،
 أي أبو بكر ^{يعني أبيه} ثم قال عبد الرحمن: يا أم المؤمنين! كنا عند مروان بن الحكم، فذكر أن أبا هريرة
 يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن!
 أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: لا والله، قالت: فأشهد على
 رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم.
 قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك، فقالت كما قالت
 عائشة، فخرجنا حتى جئنا مروان، فذكر له عبد الرحمن ما قلنا، فقال: أقسمت
 عليك يا أبا محمد! لتركن دابتي فإنها بالباب، فلتذهبن إلى أبي هريرة
 كنية عبد الرحمن أي الخاصة أي وطفة لها

ذهب عبد الرحمن قال الرزقاني: ووقع عبد السائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن:
 أرسني مروان إلى عائشة فأتيتها فلقيت دكان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً، قال:
 فأتيت مروان فحدثته فأرسلني إلى أم سمية فأتيتها، فلقيت علامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر
 مثله، قال الحافظ: في إسناده بطل؛ لأن أبا عياض مجهول، فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلاً من الغلامين كان
 واسطة بين عبد الرحمن وبينهما في السؤال. وسمع عبد الرحمن وإنه أبو بكر كلاً منهما من وراء الحجاب بعد
 الدخول. [شرح الرزقاني: ٢/٢١١] **أترغب** [أي والأصل عدم الاحتصاص] أت بدلت مألعة في الرد عليه،
 الرغبة إذا كانت صلتها بـ "عن" يكون معناه الإعراض.

من جماع وفي رواية للسائي: كان يصبح جنباً مي. **غير احتلام** فيه دليل لمن يقول بجوار الاحتلام على
 الأنبياء، والأشهر امتناعه، قالوا: لأنه من تلاعب الشيطان وهم مرهون عنه، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد
 يصح جنباً من جماع ولا يثبت من احتلام لامتناعه منه، ويكون قريباً من معنى قوله تعالى: **سَمِعَ** **سَمِعَ** **سَمِعَ**
 حق (ال عمران ٢١)، كذا في "شرح صحيح مسلم" للثوري [٣٥٣/١]. وقال السيوطي: قصدت بذلك المدلعة
 في الرد، والمفني على إطلاقه لا مفهوم به؛ لأنه كان لا يحتلم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه.
 [توير الحوايك: ١/٢٧٢] **كما قالت عائشة**: وفي رواية السائي: فقالت أم سمية: كان يصح جنباً مي
 فيصوم ويأمرني بالصيام. [شرح الرزقاني: ٢/٢١٢]

فإنه بأرضه بالعقيق، فلتخبرته ذلك، قال: فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا موضع أي نقلهما المخالف لقوله
أبا هريرة، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك، فقال أبو هريرة: لا علم لي بذلك، إنما أخبرنيهِ مُخبر.

بأرضه بالعقيق وفي رواية للسحاري [رقم: ١٩٢٦]: ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة وكان لأبي هريرة هناك أرض، فظاھرهُ أھم اجتماعوا من غير قصد، ورواية مالك نص في القصد، فيحمل قوله: "ثم قدر لنا" على المعنى الأعم من التقدير لا الاتفاق، ولا تحالف بين قوله: "بذي الحليفة" وبين قوله: "بالعقيق" لاحتمال أنهما قصدا إلى العقيق، فسم يجدها ثم وجداه بذي الحليفة وكان له ها أرض أيضاً، وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر فقال مروان: عرمتُ عليكما ما ذهبتما إلى أبي هريرة، قال: فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد، والظاهر أن المراد مسجده بالعقيق لا المسجد السوي، أو يجمع بأھما التقيا بالعقيق، فذكر به عبد الرحمن القصّة محملة، ولم يذكرها، بل شرع فيها ثم لم ينتھيا له ذكر تفصيلها، وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد رجوعه إلى المدينة، وأراد دخول المسجد السوي، قاله الحافظ. [شرح الرقائي: ٢١٢/٢]

ساعة وعند السحاري [رقم: ١٩٢٦] فقال له عبد الرحمن: إني ذاكر لك أمراً، ولو لا أن مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك. [شرح الرقائي: ٢١٢/٢] ذكر له ذلك وفي مسلم [رقم: ٢٥٨٩]: فقال: أهما قالتا ذلك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ورجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. [شرح الرقائي: ٢١٢/٢]

لا علم أي من المصطفى ﷺ لا واسطة. إنما أخبرنيهِ محمر [وفي السحاري: فقال: كذلك أخبرني الفضل بن عباس، وهو أعلم أي بما روى. (شرح الرقائي: ٢١٢/٢)] لما شئت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على طاهره، وهذا متأول رجع عنه، فكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد؛ لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، ومعلوم أنه إذا جار الحماح إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح حساً، ويصبح صومه وإذا دل القرآن وفعل الرسول ﷺ على حوار الصوم لمن أصبح حساً وجب الجواب عن حديث أبي هريرة، عن الفضل عن النبي ﷺ. وجوابه من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يعتسل قبل الفجر، ولو حالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث.

فإن قيل: كيف يقولون: الاعتسال قبل الفجر أفضل، وقد شئت عن النبي ﷺ خلافة؟ فالجواب: أنه فعنه لبيان الحوار، فيكون في حقه حينئذ أفضل؛ لأنه يتضمن البيان للناس، وهذا كما أنه توصاً مرة مرة في بعض الأوقات بياناً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل، والجواب الثاني: لعلة محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوع الفجر عالماً فإنه يفطر، والثالث: جواب ابن المدر فيما رواه البيهقي عنه أن حديث أبي هريرة منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين ما كان الحماح محرماً في الليل بعد اليوم كما كان الطعام والشراب محرماً، -

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان، ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك. وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، قال الله عز وجل: **﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ نَفْسِ الرِّفْتِ بِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ نُسُكٌ لَهُنَّ﴾** علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فبأس عليكم وعفا عنكم فالآن باشرؤهن ...
(أي رجع عليكم بالتحفيف (السفره ١٨٧))

- ثم نسخ ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتى بلغه السامع فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي. [٣٥٣/١]
محر: للنسائي: أحمره أسامة بن ريد، وله أيضاً: وأحمره فلان وفلان فيحتمل أنه سمعه من الفضل وأسامة فأرسل الحديث أولاً ثم أسنده لما سئل عنه. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٢]

من غير احتلام إنما ذكره؛ لأن الدليل الذي سيذكره إنما يدل عليه، لا لأن حكمه مخالف لما عمن فيه، بل حكم الاحتلام والجماع سواء، ويدل عليه قوله **﴿لَيْلَةَ نَفْسِ الرِّفْتِ بِسَائِكُمْ﴾** ثلاث لا يفصل بينهن، والاحتلام، أخرج الترمذي [رقم: ٧١٩] والبيهقي في "سنة" وابن حبان في "الصنعاء" والدارقطني وابن عدي من حيث أبي سعيد الخدري، والبرار وابن عدي من حديث ابن عباس، والطبراني في "الأوسط" من حديث ثوبان، وفي أسانيد كلام يرتفع بكثرة الطرق، كما بسطه الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية" وغيره.

أحل لكم أخرج وكيع وعبد بن حميد والبحاري وأبو داود والترمذي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في "سننه" عن البراء قال: كان أصحاب النبي **﴿ﷺ﴾** إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار، فقام قتل أن يعطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً وكان يعمل في أرضه، فلما حصر الإفطار أتى امرأته فقال: هل عندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أطلق فأطلب، فعلبت عيابه فقام، وجاءت امرأته، فلما انتصف النهار غشي عيبه، فذكر ذلك لرسول الله **﴿ﷺ﴾** فنزلت هذه الآية، وأخرج أحمد وابن جرير وابن المنذر بسند حسن عن كعب: "كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فقام حرّم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يعطر من الغد، فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي **﴿ﷺ﴾** ذات ليلة وقد سمر عده، فوجد امرأته قد نامت فأيقظها وأرادها، فقالت: إني نمت، ثم وقع بها، فعدا إلى النبي **﴿ﷺ﴾** فأخبره، فأنزل الله: **﴿فَسَبَّ سَخَطُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ كُنْتُمْ يُخَانُونَ﴾** وفي الباب أخبار كثيرة إن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى "الدر المنثور" للسيوطي.

الرفث أي الجماع، به فسر ابن عباس، أخرج عنه ابن المنذر وابن أبي شيبه وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم. **هن لباس لكم**. أي هن سكن لكم تسكنون إليه في الليل والنهار، به فسر ابن عباس، أخرج عنه الطيالسي. **كنتم تختانون**. أي تبالغون في خيانتها لارتكاب جناتها بالجماع بعد صلاة العشاء أو بعد النوم فإنه كان محرماً أولاً ثم سح. **وعفا عنكم**. أي ما صدر وما مضى.

يعني الجماعة ^{في صوم} وتنعى ما كتب منكم ^{يعني الولد} يعني الولد ^{نفسه من الإمام محمد} ^{الذي يريد الصوم} حتى تسلككم
حنيفة ^(البقرة: ١٨٧) يعني حتى يطلع الفجر، فإذا كان الرجل قد
رُحِص له أن يجامع، ويتبع الولد، ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر، فمتى يكون
الغسل إلا بعد طلوع الفجر، فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة ^{هذا قيد العراقي} والعامه.

باب القلة للصائم

٣٥١ - حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً قَبِل امرأة

يعني أحمد ^{هذا التفسير مقبول عن ابن عباس} أخرجه عنه بن جرير وابن سعد وابن أبي حاتم وسهيلي من طريق
يعني الولد ^{هذا التفسير أيضاً مقبول عن ابن عباس} أخرجه عنه بن جرير وابن أبي حاتم، وأخرج عبد بن حميد
عن محمد بن قتادة والضحاك مشدداً، وأخرج البخاري في "تاريخه" عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: ابتغوا الرخصة التي كتب الله لكم.

حتى يطلع الفجر ^{كان بعض أصحابه ما يرب قوته تعالى} ^{هذا التفسير مقبول عن ابن عباس} إذا أراد الصوم رطب في روجه الحصى والأسود ولا يركب يأكل ويشرب حتى يسكن به الفرق
بينهما، فأمر الله قوته ^{ومن أن مرد من حيث أبيض فحجر أي أصبح الصادق، ومن لأسود}
ليل، كذا أخرجه البخاري [رقم: ١٩١٦] ومسلم [رقم: ٢٥٣٣] وغيرهما

فإذا كان الحج شروع في وجهه دلالة كتاب الله على ما ذكره، حاصلة، أن الآية المذكورة ناحت لأكل
والشرب والجماع بن صلوح الحجر فيكون كل منها مباحاً في آخر جزء من آخره، لئيل منقش بأول جزء حجر
أيضاً نص هذه الآية، وهو يقتضي بالضرورة أن يقع غسل ^{يد جامع في حر جزء} بعد صلوح حجر، فدل
ذلك على أنه لا بأس به ^{ي لا يتحقق ولا يمكن غسله} لا بعد صلوح حجر

باب القلة للصائم ^{حذف أهل عنه في حوار انفسه نصائمه} فرخص عمر بن خطاب وأبو هريرة وعائشة
فيها، وقال لشافعي ^{لا بأس بها} ^{م تحرك القلة شهوته} وقال ابن عباس ^{يكره ذلك مشدداً}
ويرخص فيه بشيوخ، كذا في "الكشاف عن حقائق التنزيل" لنصبي [١٥٩٤]. ^{عطاء بن يسار} مرسل
عند جميع الرواة، ووصفه عند برزاني بإسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار. [شرح برزاني، ٢/٢١٤١]
أن رجلاً ^{حديث عائشة: أن رسول الله} كان يقل بعض نسائه وهو صائم، وكان أمثلكم لإمره، متفق
عليه [البخاري رقم: ١٩٢٧، ومسلم رقم: ٢٥٧٧] وبه عندهما نفاص، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٢٣٨٦]. =

وهو صائم، فوجد من ذلك وَجْداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك،
فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ، فأخبرتها أم سلمة: أن رسول الله ﷺ كان
يُقبِل وهو صائم، فرجعت إليه فأخبرته بذلك، فزاده ذلك شراً فقال: إنا لسنا مثل
رسول الله ﷺ، يُحِلُّ الله لرسوله ما شاء، فرجعت المرأة إلى أم سلمة،.....
أي يباح

= كان يقبل وهو صائم، ويمس ساني وهو صائم، وفي إساده أو يخفى اعرف وهو ضعيف، وقد وثقه
العجني ولابس حان في 'صحيحه' [رقم: ٣٥٤٠، ٣١١/٨] عنها: كان يقبل بعض سائه وهو صائم في
الفريضة والتطوع، ثم ساق بإساده. أنه ﷺ كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة، وقال: ليس بين الحبرين
تضاد؛ لأنه ﷺ كان يمدك إربه وبته بقبه ذلك على جوار هذا الفعل لم هو مثل حاله، وترك استعماله إذا
كانت امرأة صائمة عما فيه مما رُكِب في النساء من الضعف، وفي رواية للحارثي [رقم: ١٩٢٨]: أنه كان
رسول الله ﷺ ليقبل بعض أرواحه وهو صائم، ثم صحكت تعجاً من نفسها حيث ذكرت هذا الحديث الذي
تستحي من ذكره، لكن علب عليها مصدحة التليع، وقيل: صحكت سروراً منها، وقيل: أرادت أن تبه بذلك
أهل صاحب القصة، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبو داود عن الأعرج عنه: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن
المباشرة للصائم فرخص له وأناه آخر فسأله فيها، فبدأ الذي رخص له شيخ، والذي فده شاب، كذا في
"التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير" للحافظ ابن حجر.

فوجد. أي فاعتم له كثير، و م يعده أمراً حقيراً، واستحي أن يسأل رسول الله ﷺ بوقيراً. كان يقبل أي
بعض أرواحه أو بنفسها كما يعنى من رواية الحارثي [رقم: ١٩٢٩] عن ريب بنت أم سلمة عنها: أنها كانت
هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في إباء واحد وكان يقلبها وهو صائم، ويخافه ما أخرجه الطحاوي في 'شرح
معاني الآثار' [٣٤٥، ٣٤٦]: حدثنا صالح بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا موسى بن علي
سمعت أبي يقول: حدثني أبو قيس مولى عمرو بن العاص قال: بعثني عبد الله بن عمرو بن أم سلمة روح النبي ﷺ
فقال: سئها أ كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم؟ فإن قالت: لا، فقل: إن عائشة تخبر الناس أنه كان يقبل وهو
صائم، فأثبت أم سلمة فأبعتها السلام عن عبد الله بن عمرو، وقلت: أكان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم؟
فقلت: لا، فقلت: إن عائشة تخبر الناس أنه كان يقبل، فقلت: لعنه لم يكن يتمالك عنها حياء، أم أنا فلا،
والذي يظهر أن الاختلاف محمول على اختلاف الأحوال.

فزاده ذلك. قال الباجي: يعني استدأته الوجد إذ م تأته مما يقعه. [شرح الررقاني: ٢١٤، ٢] شراً أي محبة
وسية حيث طم أن أم سلمة أفقت من عدها. يحل الله اعتقد أن ذلك من حصائصه كإريادة على الأربع.
[شرح الررقاني: ٢١٤، ٢] ما شاء كصوم الوصال والريادة على أربع في النكاح.

فوجدت عندها رسول الله ﷺ. قال رسول الله ﷺ: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة، فقال: ألا أخبرتها أي فعل ذلك؟ قالت: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ. يُحلُّ الله لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ﷺ. وقال: والله إني لأتقاكم لله، وأعلمكم بحدوده.

٣٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة ابنة طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة زوج النبي ﷺ فدخل عليها زوجها هنالك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تدنو إلى أي زوجها ^{أحد العشرة المشرة} ^{أي عائشة الصديقة} ^{به طمحة} ^{أي تقرب} ^{الصديق} أهلك تقبلها وتلاعبها؟.....

ما بال. أي ما شأنا وأي شيء جاءها. فحبرته أي بأنها تسأل عن القبلة للصائم. ألا احبرتها فيه تنبيه على الإخبار بأفعاله، ويحث عيهر أن يحبرن ما ليقندي به الناس. أي أفعَل قال الساجي: فيه إيجاب العمل بخبر الواحد. [شرح الرزقاني: ٢/٢١٥] فعصب [قال عياض: لأن السائل جور وقوع المنهي عنه منه، لكن لا حرج عليه إذ غفر له] لعل سبب غصبه أن الأصل هو العمل بما ثبت عنه حتى يثبت دليل على تخصيصه. وقال والله إلح قال ابن عبد البر: فيه دلالة على حوار القبلة للشباب والشيخ؛ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لساها؛ لأنه المبيح عن الله وقد أجمعوا على أن القبلة لا تُكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تقول إليه. وأجمعوا على أن من قبل وسلم فلا شيء عليه، فإن أمدى فكذا عند الحنفية والشافعية، وعية القضاء عند مالك، وعن أحمد يقطر، وإن أمي فسد صومه اتفاقاً. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٥] إني لأتقاكم فكيف تجورون وقوع ما هي عنه مي. [شرح الرزقاني: ٢/٢١٥]

عائشة القرشية، كانت فائقة الجمال، ثقة، روى لها الستة، كذا ذكره الزرقاني [٢/٢١٦].

هالت أي وكوها عمته سب ذلك. عبد الله تابعي، روى له الشيوخ وغيرهما [شرح الرزقاني: ٢/٢١٦] تقلها لعلها قصدت إفادته الحكم، وإلا فمعلوم أنه لا يقلها نخصور عمته أم المؤمنين، وقال أبو عبد الملك: تريد ما يمنعك إذا دخلتما، ويحتمل أنها شكت لعائشة قلة حاجته إلى النساء، وسألتها أن تكلمه، فأفتته بذلك؛ إذ صحَّ عندها ملكه لنفسه، قاله الزرقاني [٢/٢١٦].

قال: أَقْبَلْهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟ قالت: نعم.

قال محمد: لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماع، فإن خاف أن لا يملك

قالت نعم: [هذا حديث موقوف، حكمه مرفوع] في هذا دلالة على أنها لا ترى تحريمها ولا أنها من الحوائص، وأنه لا فرق بين شاب وشيخ؛ لأن عبد الله كان شاباً، ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الأسود: قلت لعائشة: أياش الصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله ﷺ يياش وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لإربه؛ لأن جوابها للأسود بالمتع محمول على من تحرك شهوته؛ لأن فيه تعريضاً لإفساد العادة كما أشعر به قولها: "وكان أملككم لإربه". فحاصل ما أشارت إليه إباحة القبلة والمباشرة بغير جماع لمن ملك إربه دون من لا يملكه، أو يحمل النهي على التنزيه، فقد رواه أبو يوسف القاضي بلفظ: "سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها"، فلا ينافي الإباحة المستفادة من حديث الباب، ومن قولها: الصائم يحل له كل شيء إلا الجماع رواه الطحاوي، كذا ذكره الزرقاني [٢١٦/٢].

لا بأس بالح: هذا الذي ذكره هو طريق الجمع بين الأحبار والآثار المختلفة: فإن بعضها تدل على الجواز، وبعضها على الامتناع، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ، فمنها حديث عائشة بت طلحة عن عائشة رضى الله عنه، وحديث زيد بن أسلم عن عطاء، المذكورين في الباب، وهما يدلان على الجواز مطلقاً من غير فرق بين الشاب والشيخ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب يدل على المنع مطلقاً، وحديث عائشة: "أن النبي ﷺ كان يقبل سبأه وهو صائم" المخرَج في "الصحيحين" وغيرهما يدل على الجواز، وحديث أبي هريرة عند أبي داود نص في الفرق، وقال مالك في "الموطأ": قال عروة بن الزبير: لم أر القبلة للصائم تدعو إلى حرم، وأخرج عن ابن عباس أنه رخص للصائم وللشيخ وكرهها للشاب، وروى البيهقي بسند صحيح عن عائشة: أنه ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ونهى عنها الشاب، وقال: شيخنا أبو عبد الله محمد بن أحمد

وأخرج أبو داود [رقم: ٢٣٨٥] والنسائي وابن حزم وابن حبان [رقم: ٣٥٤٤، ٣١٣/٨] والحاكم عن عمر: أنه قال: أهششت يوماً فقلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله! صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم، قال: رُبَّ مَعْصِيَةٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَتَتْ صَائِمًا قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَمَهْ، وَأَخْرَجَ مَالِكُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ كَانَا يَرْخِصَانِ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ [٣٤٦/١] أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ [٣٤٣/١، ٣٤٤] أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَحَّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَكَرَهَهَا لِلشَّابِّ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ فَرَأَيْتُهُ لَا يَنْظُرُ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنِي؟ فَقَالَ: أَسْبَغْتُ نَفْسِي وَأَتَيْتُ صَائِمًا فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَيُّ لَا أَقْبِلُ بَعْدَ هَذَا فَهَذِهِ الْأَحْبَارُ وَأَمْثَالُهَا يُعْلَمُ مِنْهَا أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ فِي نَفْسِهَا، وَإِنَّمَا كَرَهَهَا مِنْ كَرَهِهَا لَخَوْفِ مَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ، فَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ خَافَ فَالْكَفُّ أَفْضَلُ.

نفسه فالكفُّ أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة قبلنا.

٣٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم.

باب الحجامة للصائم

٣٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يحتجم وهو صائم، ثم إنّه كان يحتجم بعد ما تغرب الشمس.

٣٥٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهري أن سعداً وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان.

ولم يحمداً لا بأس بالحجامة للصائم، وإنما كرهت من أجل الضعف، فإذا أمن ذلك فلا بأس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

سهي عن السلة [لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه] أي مطلقاً بلشبح وانتاب كيهما كما هو ظاهر العبارة، ولشبح فقط كما هو نص رواية الطحاوي، وكذا روي سهي عن عمر وغيره. فأخرج الطحاوي [٣٤٣/١] عن سعيد بن المسيب: "أن عمر كان ينهى عن القصة للصائم، وأخرج أيضاً عن رداً أنه قال عمر: لأن أعص عني حمرة أحب إلي من أن أقبل وثنا صائم، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود أنه سئل عن القصة الصائم، فقال: 'يقضي يوماً آخر'، وأخرج - بسند فيه أبو يزيد بصري وفار - هو رجل لا يعرف - عن ميمونة بنت سعد: أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه، فقال: أفطر جميعاً، وهذا كنه محمول على من لا يمتك. والمباشرة للصائم المراد بالمباشرة المس واللامسة والملاعبة والمخالطة.

كان يحتجم قال ساجي: لما كبر وضعف خاف أن تصطره الحجامة من الفطر. قول أبي حنيفة: وإنه قال جماعة من الصحابة والتابعين، فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: 'إنما كرهت أو كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف'، وأخرج عن حميد قال: سئل أس عن الحجامة للصائم، فقال: 'لما كنت أرى أن الحجامة تُكره للصائم، لا من الخجل، وأخرج عن ثابت البناني قال: سألت أس بن مالك هل كتمت بكرهه من الحجامة للصائم؟ قال: 'لا إلا من أجل الضعف'، وأخرج عن ابن عباس أنه قال: 'إنما كرهت الحجامة مخافة الضعف'. [شرح معدي الآثار: ٣٤٩/١، ٣٥٠] وذكر الخازمي في 'المسح والمسوح' =

٣٥٦ - **أخرج مالك**. أخبرنا هشام بن عروة قال: ما رأيت أبي قط احتجم إلا وهو صائم.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

— أنه مذهب سعد والخسب بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سمية والشعبي وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وريد بن أسلم وعكرمة وأبي العالية وإبراهيم الحنفي وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن اسد. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الصائم إذا احتجم في رمضان بطل صومه. منهم عطاء والأوراعي وأحمد وإسحاق، واستدلوا في ذلك بخديث مرفوع: **من احتجم في رمضان بطل صومه**. أخرجه أبو داود [رقم: ٢٣٦٧] وابن ماجه [رقم: ١٦٨٠] والنسائي وابن حبان [رقم: ٣٥٣٢، ٣٠١/٨] والحاكم وصححه من حديث ثوبان، وأبو داود [رقم: ٢٣٦٩] والنسائي وغيرهما من حديث شداد بن أوس: أنه مر مع رسول الله ﷺ رمى الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة حلت من رمضان، فقال: **فقال: فقلت: من احتجم في ثمان عشرة حلت من رمضان، فقال ذلك، وأبصاً من حديث أسامة بن زيد وأحمد بن علي وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، والضراي من حديث سمرة وجابر وابن عدي في "الكامل" من حديث ابن عمر وسعد بن مالك، وله طرق أخر كلها مبسوطة في "تخريج أحاديث إهداية للربيعي [٤٧٢/٢ - ٤٧٥] وابن حجر.**

وأجاب عنها الجمهور بأنه مسووح؛ لأنه كان رمى الفتح، وقد احتجم رسول الله ﷺ عام حجة الوداع وهو صائم، أخرجه البخاري [رقم: ١٩٣٨] والترمذي [رقم: ٧٧٥] وغيرهما من حديث ابن عباس، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٧، ١٨٢/٢] بسند فيه ضعف عن أنس قال: **"أول ما كرهت للحجامة للصائم أن يجعمر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به رسول الله ﷺ فقال: أفطر هذان، ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم"**، وكذا ما أخرجه الضراي في "الأوسط" عنه أن النبي ﷺ احتجم بعد ما قال: **من احتجم بطل صومه**، ومنهم من قال: ورود حديث **من احتجم بطل صومه** إنما كان سبب آخر وهو ما أخرجه العقيلي في "الضعفاء" وغيره عن ابن مسعود أن النبي ﷺ مر على رجلين يحتجم أحدهما الآخر، فاعتاب أحدهما ولم ينكر الآخر، فقال رسول الله ﷺ **من احتجم بطل صومه**، قال ابن مسعود: لا للحجامة ولكن لمعية.

ما رأيت لأنه كان يواصل الصوم، قاله ابن عبد البر. أي أي عروة بن الزبير بن العوام.

باب لصائم ينزعه القيء أو بتقياً

أي يسقه ويقلبه

٣٥٧ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: من استقاء وهو صائم

فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء.

أي لا قضاء ولا كفارة

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

باب الصوم في السفر

٣٥٨ - أخرجه مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر.

٣٥٩ - أخرجه مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس

بن عتبة بن مسعود

من استقاء أي ملأ فيه عند أبي يوسف، ومطلقاً عند محمد. وبه نأخذ. وبه قال إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد

وأبو يوسف وعامة العلماء، ذكره الطحاوي، ويؤيده قوله

أخرجه أصحاب السس الأربعة والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم

من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حسن عريب، وأخرجه أبو يعلى

وإسحاق بن راهويه وابن أبي شبة، وفي بعض طرقه مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض. وأما ما ورد أن النبي

قائ فافطر، فمعناه: ضعف وكان الصوم تطوعاً فأفطر عمداً، ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار: ٣٤٧/١]

وبعضه ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٦٧٥] عن فضالة بن عبيد الأنصاري: "أن النبي خرج عليهم في يوم

كان يصومه، فدعا بإناء فشرب، فقلنا: يا رسول الله! إن هذا يوم كنت تصومه؟ قال: لا، بل هو يوم

لا يصوم في السفر لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجزئ؛ لأن الفطر عزيمة من الله، وبه قال أبو عمر

وأبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وقوم من أهل الظاهر، ويرده أحاديث الباب، قاله ابن عبد البر، واحتجوا

لذلك أيضاً بحديث الصحيحين [البخاري رقم: ١٩٤٦، ومسلم رقم: ٢٦١٢] أنه كان في سفر - أي في

عزوة الفتح كما في الترمذي - "فراى رجلاً قد طُلُعَ عليه، فقال: قالوا: صائم، فقال: ليس من

صائم، ولفظ مسلم: ليس، وصححه في مسنده - وزاد بعض الرواة: صائم، فحججه به

أحمد، وروايته على لغة حمير في "مسند أحمد" قال ابن عبد البر: ولا حجة فيه؛ لأنه عام حرج على سبب،

فإن قُصِرَ عليه لم تقم به حجة، وإلا حمل على من حاله مثل حال الرجل وبلغ ذلك المبلغ.

أن رسول الله ﷺ خرج عام فتح مكة في رمضان، فصام حتى بلغ الكَديد، ثم أفطر فأفطر الناس معه، وكان فتح مكة في رمضان، قال: وكانوا يأخذون بالأحداث،
 أي حتى بلغوا مكة
 أي أي الصحابة
 فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ.

قال محمد: من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، والصوم.....

أن رسول الله ﷺ قال أبو الحسن القاسمي: هذا من مراسلات الصحابة؛ لأن ابن عباس كان في هذه السنة مقيماً بمكة. خرج يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلّون من رمضان سنة ثمان من الهجرة. الكَديد. موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينها وبين مكة مرحلتان أو ثلاث. ثم أفطر لأنه بلغه أن الناس شقّ عليهم الصيام، وقيل له: إنما يبطرون فيما فعلت، فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا بإناء من ماء، فوضعه على راحلته ليراه الناس، فشرب فأفطر فاوله رجلاً بحبه فشرّب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: لو كنت محصاه. رواه مسلم [رقم: ٢٦١٠] والترمذي [رقم: ٧١٠] عن جابر، قال المازري: احتج به مطرف ومن وافقه من الحديثين، وهو أحد قولي الشافعي: إن من بيت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، وحملوا الحديث على أنه أفطر للتقوي على العدو والمشقة الحاصلة له ولهم.

وكانوا يأخذون هو قول ابن شهاب كما بين في رواية البحاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر: وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر مسروح ولم يوافق على ذلك. بالأحداث فالأحدث في مسلم [رقم: ٢٦٠٧] عن يونس قال ابن شهاب: وكان يتبعون الأحداث من أمره، ويروونه الناسخ المحكم، قال عياض: إنما يكون ناسخاً إذا لم يكن الجمع، أو يكون الأحداث من غيره وفي غير هذه القصة، وأما فيها أعني قضية الصوم فليس بأسح إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا يعقد كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه.

من شاء صام إلخ لقوله تعالى: فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعليه إمساك (الفرقة ١٨٤) وقال النبي ﷺ: إن الله واسع عن السفر الصوم، صرح به، أخرجه الترمذي [رقم: ٧١٥] والنسائي [رقم: ٢٢٧٢] وابن ماجه [رقم: ١٦٦٧] وابن جرير وعبد بن حميد والبيهقي في "سنة" وغيرهم، وأخرج عبد بن حميد والدارقطني عن عائشة قالت: "كلّ قد فعل رسول الله ﷺ صام وأفطر في السفر، وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال: لا أعيب على من صام ولا من أفطر في السفر، وأخرج مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري [رقم: ١٩٤٧] وأبو داود [رقم: ٢٤٠٥] عن أنس قال: "سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم"، وأخرج مسلم [رقم: ٢٦١٨] والترمذي [رقم: ٧١٣] والنسائي [رقم: ٢٣٠٩] عن أبي سعيد الخدري: "كما سافر مع النبي ﷺ في شهر رمضان فمما الصائم ومما المفطر، فلا يجد المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر"، وهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بأن حديث يس من غير حصه في سفر -

أفضل لمن قوي عليه، وإنما بلغنا أن النبي ﷺ أفطر حين سافر إلى مكة؛ لأن الناس شكوا إليه الجهد من الصوم، فأفطر لذلك. وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي سأله عن الصوم في السفر، فقال: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة من قبلنا.

= أخرجه أحمد [رقم: ١٤٤٦٦، ٣١٩٣] وإسنادي [رقم: ٢٢٥٥] وإسناد صحيح [رقم: ١٦٦٥] وإسناد صحيح وغيره محمود على ما إذا لم يقو، وأورث صومه ضعفاً أو مرضاً كما يقع من شأن وروده.

لمن قوي عليه: [قال القاري: لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِالصَّلَاةِ وَالْزَّكَاةِ وَالْحَقِّ وَالْوَعْدِ وَأَن يُرْزُقَ﴾ (البقرة: ١٨٤)] وبه قال مالك والشافعي، وقال أحمد والأوراعي: أفطر أفضل مضافاً حديث: [ما أخرجه عبد بن حميد عن أبي عاصم، جرح الحلي رحمته الله في رمضان، فؤدي في الناس من شاء صام، ومن شاء أفطر، فقبل لأبي عاصم: كيف فعل رسول الله ﷺ؟ قال: صام، وكذا أحقهم حديث، وهو رد في حديث أبي سعيد الخدري متفقاً. كتاب بروا أن من وجد قوه فصام فحسب، ومن وجد ضعفاً فأفطر فحسب **ونما بلغنا** أخ ... دفع ما يؤهم أنه لو كان الصوم أفضل عند الخوة ما أفطر سي ... في سفر افتتح، لأنه كان يستصعب ما لا يستطيعه غيره.

وقد بلغنا أخ هذا لئلا يخرج ما ثبت وإسنادي [رقم: ٣٣٤/١] وأخرجه مالك والشافعي وعبد بن حميد وسنن أبي داود والترمذي وإسنادي وإسناد صحيح وصححه وإسنادي [رقم: ٢٢٢٢]؟ **فهذا** في بعض النسخ: قال أحمد: **فهذا قول أبي حنيفة** وأحمد في يوسف، وبه قال أس وعائمه وسعيد بن جابر وشاهد وحسن بن زيد، أخرجه الطحاوي عنهم. [شرح معاني الآثار: ٣٣٤/١]

والعامّة من قبلنا أي أكثر من مضي من صحابته وتابعين خلافاً لبعضهم، منهم ابن عباس حيث روي عنه أنه قال - ما سئل عن صومه في سفر - يسر وعسر، فجد يسر لله، وروى ابن أبي شبة وعبد بن حميد أنه قال الإفطار في السفر عزيمة، ومهم أو هزيمة حيث أمر رجلاً صام في سفر بالقضاء، أخرجه عبد بن حميد وإسنادي [شرح معاني الآثار: ٣٣٠/١]، ومهم عمر حيث أمر رجلاً صام رمضان في السفر أن يعيد، أخرجه عبد بن حميد، ومهم ابن عمر حيث قال: لأن أفطر في رمضان أحب إليّ من أن أصوم، أخرجه عبد بن حميد، وأخرج أيضاً عنه أنه سئل عنه فقال: رحمة ربك من سماء فإن شئت فردوها، وأخرج أيضاً أنه قال: لو تصدقت صدقة فردت أنه نكس تعصباً، إنما هو صدقة تصدقها الله عليكم، ووافقهم حديث: ... اسم ... أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٦٦٦] وإسناد صحيح حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي سنده كلام، وصحح السنائي ووقفه، وعلى تقدير صحته فهو محمود على من لا يقو.



باب قضاء رمضان هل يُفرَّق؟

- ٣٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يفرَّق قضاء رمضان.
- ٣٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان، قال أحدهما: يُفرَّق بينه، وقال الآخر: لا يفرَّق بينه.
- قال محمد: الجمع بينه أفضل، وإن فرقت وأحصيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمته والعامّة قبلنا.

هل يفرق أي بين الأيام في قضاء الصيام. **كان يقول** مذهب ابن عمر وجوب تنافق القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشافعي، وبه قال أهل الظاهر، وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه. **لا يفرق** إما استحباباً أو وجوباً، وكأنه قاسه على أداء رمضان، أو لكون القضاء فرضاً كالأداء، فلا ينبغي أن يؤخّر عند قدرته على ترتيبه، كما قال القاري. **أن ابن عباس إلخ** قال ابن عبد البر: لا أدري عن أحد من شهاب هذا، وقد صحّ عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما اختلفا في فرق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفريقه؛ لقوله تعالى: ﴿وعدة منكم أخرجه مقتضياً﴾ [٢٣٧/٤]: هكذا أخرجه مقتضياً منهما، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان، قال: "نقصه مفرقاً"، وأخرجه الدارقطني [رقم: ١٩٢/٢، ٦٥] من وجه آخر عن معمر بن سفيان قال: "ضمه كيف شئت"، وروياه في فوائد أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري بنقل لا بصريح كيف فصلتها، إنما هي عدة من أيام أخر فأحصه، وقال عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء بن أنس عن عباس وأبا هريرة قالوا: فرقه إذا حصيته.

قال أحدهما راد يخفى: لا أدري أيهما قال: يفرق، ولا أيهما قال: لا يفرق. **يفرق بينه** أي يجوز أن يفرق بين أيام فصائه. **وأحصيت العدة** أي صصت العدد، وحفظته لئلا يكون ناقصاً عما هانت. **والعامّة قبلنا** أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في "نسخة" عن ابن عباس قال: إن شاء تابع، وإن شاء فرق؛ لأن الله يقول: ﴿وعدة منكم أخرجه مقتضياً﴾ [٢٣٧/٤] وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني [رقم: ١٩٢/٢، ٦٥] عنه: "ضمه كيف شئت"، وقال ابن عمر: "ضمه كما أفطرته"، وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن أنس: أنه سئل عنه، فقال: "إنما قال الله: ﴿وعدة منكم أخرجه مقتضياً﴾ فإذا أخصى العدة فلا بأس بتفريق"، وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني [رقم: ١٩٢/٢، ٦٣] والبيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: "إن الله لم يرحص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في فصائه فأحص العدة واضع كيف شئت". وأخرج الدارقطني [رقم: ١٩٣/٢، ٦٧] =

باب من صام تطوعاً ثم أفطر

٣٦٢ - أحبرنا مات، حدثنا الزهري أن عائشة وحفصة  أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه، فدخل عليهما رسول الله ، قالت أي بالفتن ^{ياكلهما إياه} عائشة: فقالت حفصة - وبدرتني بالكلام وكانت ابنة أبيها - يا رسول الله! إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين، فأهدي لنا طعام فأفطرتا عليه،.....

= عن رافع بن حديج قال: "أحصى العدة وصم كيف شئت"، وكذلك أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن معاذ، وأخرج الدارقطني [رقم: ٧٦، ١٩٤/٢] عن عمرو بن العاص قال: 'يفرق قضاء رمضان'. وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي هريرة أن امرأة سألت كيف تقضي رمضان؟ قال: 'صومي كيف شئت، فإنما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر'، وأخرج ابن المنذر والدارقطني [رقم: ٦٠، ١٩٢/٢] والبيهقي في "سنه" عن عائشة: برئت أفعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات، قال البيهقي: أي نسحت، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني وضعفه عن أبي هريرة مرفوعاً: من نسي صيام يوم لم يفسده ولا يفوته، وأخرج أيضاً وضعفه عن ابن عمر: سئل النبي ﷺ عن قضاء رمضان، فقال: قمصه ففعله حتى توفيه حرته، وأخرج الدارقطني [رقم: ٧٧، ١٩٤/٢] وابن أبي شيبة عن محمد بن المكدر: بلغني أن رسول الله ﷺ مثل عن تقطيع قضاء رمضان، فقال: دنت إيشة، أنت على أحد ثم ليس فقضى به هم يومهم، ثم كان قضاء؟ قال الدارقطني: أساده حسن إلا أنه مرسل، ثم رواه من طريق آخر موصولاً عن جابر مرفوعاً وضعفه.

أَنْ عَائِشَةَ **الْح** وصله ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وقال: لا يصح عن مالك إلا المرسل، ووصله النسائي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقال: هذا خطأ، والصواب عن الزهري مرسل، ووصله الترمذي والنسائي أيضاً من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقال الترمذي: روى مالك ومعمر وعبيد الله بن عمر ورياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا، وهذا أصح، كذا في "التنوير" [٢٨٤/١]. **طعام** أي شاة، كما في رواية أحمد.

ابنة أبيها أي على خُلق والدها من الحدة والغلة، فإنه كان من مظاهر الحلال، وأنا على طيبة أبي من احمم
والسكينة؛ فإنه كان من مظاهر الجمال، قاله القاري.

فقال لهما رسول الله ﷺ: **أقضيا يوماً مكانه.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً ثم أفطر فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة قبلنا.

باب تعجيل الإفطار

٣٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم بن دينار، عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ

قال: **لا يزال الناس بخير ما عجلوا الإفطار.**

أي صائمون من المسلمين

قال محمد: تعجيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما،

أقضيا يوماً مكانه ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ومالك، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿لَنْ نَجْزِيَهُمْ بِهِمْ شَيْئاً﴾ (الغرة: ١٨٧) يعمّ الفرض والنفل، وقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْضُ خُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ حُرْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (الحج: ٣٠) وحديث: **بَدَأَ نَبِيَّكُمْ بِشَيْءٍ فَسَبَّحَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَقْطَعُ قَبَائِلٍ، وَرَوَى: فَإِنَّ شَيْءَ كُنْ، وَكَانَ صَائِمٌ فَبَدَعَ، وَرَوَى: فَإِنَّ كُنْ صَائِمًا فَلَا يَأْكُلُ، فَلَوْ جَازَ الْفِطْرُ فِي التَّطَوُّعِ لَكَانَ أَحْسَنُ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، وَاحْتِجَ الْآخَرُونَ بِحَدِيثِ أُمِّ هَانِي: "دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا صَائِمَةٌ، فَأَتَى بِنَاءً مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاولَنِي فَشَرِبْتُ، فَقُلْتُ: إِنِّي كُنتِ صَائِمَةً وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُورُكَ، فَقَالَ: إِنْ كُنْ مِنْ قِصْدٍ، فَمَقْصِدُكَ فاقْصِي بِهِ مَا مَكَانَهُ، وَكَانَ مِنْ عَرَفَةٍ فَإِنْ شِئْتَ فَوَقْصِي، وَكَانَ شَيْئاً فَلَا يَقْصِي، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: "دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّا خَبَأْنَا لَكَ حَيْسًا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي كُنتُ أُرِيدُ لِنَفْسِي وَلَكِنِّي قَرَيْتُهُ، وَأَجِيبَ أَهْمًا قُضِيَتْ عَيْنٌ لَا عَمُومَ لَهُ.**

قول أبي حنيفة: وكذا مالك وأبو ثور وغيرهما، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا قضاء عليه، ويُستحب أن لا يُفطر، ذكره الزرقاني [٢/٢٤٨]. **والعامّة قبلنا:** منهم ابن عباس وابن عمر، أخرجه الطحاوي عنهما. [شرح معاني الآثار: ١/٣٥٥] **لا يزال الناس:** لأبي داود [رقم: ٢٣٥٣] من حديث أبي هريرة: لا يزال الدين طاهراً.

بخير: [أي مصحوبين ببركة في متابعة سنة دون موافقة بدعة] وعين في حديث أبي هريرة علة ذلك، فقال: لأن اليهود والنصارى يؤخّرون، ولابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنظر بقصرها **أفضل من تأخيرهما:** روى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً.

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة.

٣٦٤ - **حديث**، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل الأسود قبل أن يُفطروا، ثم يفطران بعد الصلاة في رمضان.

وهذا كله واسع، فمن شاء أفطر قبل الصلاة، ومن شاء أفطر بعدها، وكل ذلك لا بأس به.

سَابَرُ حَسْبُ يَعْطُرُ فَبِئْسَ الْإِنْسَاءُ وَخُضُّهُ أَيْ قَدْ أَمْسَى

٣٦٥ - **ح. م. ث.** أخبرنا زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب **أفطر في يوم**
رمضان في يوم غيم، ورأى أنه قد أمسى أو غابت الشمس،.....
 أي سحاب أي يوم

والعلماء: أي جمهور علماء أهل السنة خلاف منبذيه متدعة حيث لا يفطروا حتى يشتك الأجسام.

الليل الأسود أي في أفق المشرق عند الغروب، وهو معنى قوله
 [سحاري رقم: ١٩٥٤، ومسلم رقم: ٢٥٥٨] أي أقل
 من جهة المشرق وأدبر من جهة المغرب.

ثم يقطرون فكما يسرعان بصلاة المعرب؛ لأنه مشروع اتفاقاً، وبسبب من تأخير العصر المكروه؛ لأنه إما بكرة تأخيرها إلى اشتباك الحجوم على وجه الساعة ولم يؤخر للمصادرة إلى عادة، فله المأخوذ، لكن روى ابن أبي شيبة وغيره عن أنس قال: 'ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي حتى يقطر ولو على شربة من ماء'، وروى عن أنس عاص وضائفة: أنهم كانوا يقطرون قبل الصلاة، كذا قال الرزقاني. [شرح الرزقاني: ٢٠٨، ٢]

وقال انقاري: هو بما ليان اخوار إشعاراً بأن مثل هذا التأخير لا يباي الأمر بالتعجيل، أو لعدم ما يقطرون به عندهم قبل الصلاة، أو لأن الإفطار المتعارف عندهم أن يتعشوا بظعامهم، وهذا ربما يحلّ بتعجيل المغرب، وأما إذا أمكن الاقتصار على نفس الإفطار بأكل تمر، أو شرب قطرة، ثم بصلّى ويتعشى، فهذا جمع حسن ووجه مستحسن.

فإن الصلاة بشرط أن لا يطلع مع اشتراك الجوه لا يسى به إلا أن الأقصل هو نقله القطر على الصلاة؛ لأنه الموافق لعادة رسول الله ﷺ وعالم صحابه، أو عانت تنمى شك من الروي، وفي نسخة: "و".

فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين! قد طلعت الشمس، قال: **الخطب يسير** وقد اجتهدنا. أي الأمرهين حقير
قال محمد: من أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم علم أنها لم تغب، لم يأكل بقية يومه ولم يشرب وعليه قضاؤه، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب الوصال في الصيام

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ **فهي عن** أي هي تنزيه
 الوصال، فقليل له:

طلعت الشمس أي ظهرت يحتمل أنه قصد ليفهم الحكم فيه، ويحتمل أنه أحبره ليمسك بقية يومه؛ لأنه يجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الرمان رمان صوم، ثم علم أنه يمسك، بخلاف من أبيع له الفطر مع العلم أنه رمان صوم فيحور له الأكل بقية صومه، قاله الباجي. **الخطب يسير** قال يحيى: قال مالك: يريد بقوله: "أخطب يسير" القضاء فيما يرى وحقة مؤوته ويسارته، يقول: يصوم يوماً مكانه. **وقد اجتهدنا** حيث عملنا على حسب ظنا، والظن معتبر في الشرع. **قضاؤه**. أي ذلك الصوم الذي أفطره.

قول أبي حنيفة: وبه قال الأئمة السابقة والجمهور لما صرح به في قصة إفطار عمر، فروى ابن أبي شيبة عن حفظة قال: شهدت عمر في رمضان وقُرب إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت، ثم ارتقى المؤذن، فقال: يا أمير المؤمنين! والله إن الشمس طالعة لم تعرب، فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يُفطر فيتم صومه حتى تعرب الشمس، وروى عن طريق آخر: فقال له: إنما بعثاك داعياً ولم نبعثك راعياً، وقد اجتهدنا وقضاء يوم يسير، ويعضده ما في "صحيح البخاري" [رقم: ١٩٥٩] عن معمر بن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: "أفطرا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم، ثم طلعت الشمس"، قيل لهشام: فأمرؤا بالقضاء، قال: لاند من القضاء. وذهب جماعة إلى أنه لا يجب القضاء في هذه الصورة أحدًا مما ورد في بعض طرق قصة فطر عمر أنه قال: لا نقصي، لكن قال ابن عبد البر وغيره: هي رواية ضعيفة، والصواب رواية الإثبات.

هي عن الوصال وفي رواية جويرية عن نافع عن عبد الحارث، وعبيد الله بن عمر عن نافع عن مسلم [رقم: ٢٥٦٤] عن ابن عمر: "أنه ﷺ واصل، فواصل الناس، فشق عليهم، فهاهم فقالوا: يا رسول الله"، ولم يسم القائلون. وفي "الصحيحين" [الحارثي رقم: ١٩٦٥، ومسلم رقم: ٢٥٦٦] عن أبي هريرة: فقال رجل من المسلمين، وفي لفظ: فقال رجال بالجمع، وكان القائل واحداً، وسب إلى الجمع لرضائهم به، وفيه استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم نُت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى.

إنك تواصل، قال: إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى.

٣٦٧ - أحرنا مالت، أخبرني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا: إنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست كهيتكم، أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني، فاكلفوا من الأعمال ما لكم به طاقة. قال محمد: وبهذا نأخذ، الوصال مكروه، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم، لا يأكل في الليل شيئاً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامّة.

إنك تواصل أي فما الحكمة في هيك لنا عه؟ **لست كهيتكم** أي مشاهداً لكم في صفتكم وحالتكم. **إني أطعم وأسقى** لأحمد [رقم: ٧٤٣١، ٢/٢٥٣] وإن أي شبة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: **إني أفضل عند أبي فصمي وأسقي** ولإسماعيلي من حديث عائشة: **أصل عند أبي فصمي وأسقي**، ولاس أبي شبة من مرسل الحسن إني أبيت عند ربي، واختلف في ذلك، فقيل: هو على حقيقته وأنه **كان يؤتي** بصعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه، وصعام الجنة وشرابها لا تحري عليه أحكام التكليف، قال ابن سير: لذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد، وأما الخارق للعادة كاختصر من الحبة فعلى غير هذا المعنى. وقال جماعة: هو محار عن لارم الطعام والشراب، وهو القوة، فكأنه قال: قوة الأكل الشارب يعيظ علي ما يست مسد الطعام. والمعنى أن الله يخلق من الشبع والري ما يعبه عن الصعام والشراب، فلا ينحس نجوع ولا عطش. وجمع ابن القيم إلى أن المراد أنه يشعله بالتفكير في عظمتها، والتعدي بمعارفه، وقرة العين بمحنته، والاستعراق في مساجاته، والإقبال عليه عن الطعام والشراب، قال: وقد يكون هذا العداء أعظم من عداء الأجساد، ومن له أدنى ذوق ونخرة يعلم استعناء الجسم بعداء القلب والروح عن كثير من العداء الجسماني، كذا في 'التوير' [٢٨١/١]. **إياكم والوصال**: [كرّر للمبالغة عن هي الوصال] عند ابن أبي شبة بإسناد صحيح ثلاث مرات. **لست كهيتكم**: إنما لم يقل: لستم كهيتاني تواضعاً. **ما لكم به طاقة** أي قدرة وقوة لا يكون سبباً لصعب سبته، وأما الأنبياء فلهم القوة الإلهية أو العداء اللدني فلا يقاس الصعلوك على الملوك.

والعامّة. أي جمهور العبداء خلافاً لبعضهم من الصحابة والتابعين، حيث جوروه، وقالوا. الهي عنه رحمة، فمن قدر عليه فلا حرج؛ لحديث "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٩٦٤، ومسلم رقم: ٢٥٧٢] عن عائشة: هي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم. وأحيب بأن الرحمة لا تمنع النهي، فمن رحمته أنه كره لهم أو حرمه عليهم، وأجاز أحمد وابن وهب وإسحاق الوصال إلى السحر؛ لحديث البخاري [رقم: ١٩٦٣] عن أبي سعيد مرفوعاً: =

باب صوم يوم عرفة

يوم التاسع من ذي الحجة

٣٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر، عن ^{مولى عمر بن عبد} عمر مولى ابن عباس، عن أم الفضل ابنة الحارث: أن ناساً تماروا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة، فقال بعضهم: ^{زوجة العباس} صائم، وقال آخرون: ليس بصائم، فأرسلت أم الفضل بقَدَح من لبن وهو واقف ^{أي لأنه مسافر} بعرفة فشربه.

رقم: ١٩٥٤، ومسلم رقم: ٢٥٥٨]: **بُذِلَ مِنْ هَيْبٍ وَذُرِيَ هَيْبٍ مِنْ هَيْبٍ وَغَرَبَ شَمْسٌ. وَقَدْ أَصْبَحَ الصَّائِمُ، فَالْوَصَالُ غَنَاصُومٍ بِالنَّبِيِّ ﷺ.**

عمير: هو ابن عبد الله الهلالي، وثقه السائي وابن حبان، مات ١٠٤هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٣].

مولى ابن عباس: وفي رواية: مولى أم الفضل، ولا منافاة، فهذا باعتبار الأصل، والأول باعتبار المال، كذا ذكره الزرقاني [٤١٠/٢]. **تأروا:** أي تارعوا، أو تشاكوا، أو اختلفوا. **فأرسلت:** لم يُسمَ الرسول بذلك، نعم، في السائي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، وفي "الصحيحين" [الحارثي رقم: ١٩٨٩، ومسلم رقم: ٢٦٣٦]: عن ميمونة أنها أرسلت، فيُحمل على التعدد بأن يكون الاحتاد أرسلتا معاً، أو أرسلتا قداً واحداً، ونُسب إلى كل منهما؛ لأن ميمونة أرسلت بسؤال أختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال أو عكسه، وفيه التحيل للاطلاع على الحكم عبر سؤال وقطة المريلة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة الثلاثة بالحال؛ لأن ذلك كان في يوم حارٍ بعد الظهيرة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١١/٢].

فشربه. [أي شفقة على الأمة ورحمة على العامة] راد في حديث ميمونة: والناس يظرون، وفي رواية أبي يعيم: وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه مفطر؛ لأن العياك أقوى من الخبز، ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه؛ لأنه الذي احتاره عليه السلام لنفسه وللتقوي على عمل الحج، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع، ولذا قال الجمهور: يُستحب فطره للحاج وإن كان قوياً ثم احتلوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، وتعقب بأن فعله المخرد لا يدل على عدم استحباب صومه، إذ قد يتركه لبيان الحوار، وأجيب بأنه قد روى أبو داود [رقم: ٢٤٤٠] والسنائي [رقم: ٣٠٠٤] وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفات، وأخذ بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١١/٢]

قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، إنما صومه تطوع، فإن كان إذا صامه يُضَعِّفَهُ ذلك عن الدعاء في ذلك اليوم فالإفطار أفضل من الصوم.

تطوع أي ليس بفرص ولا واجب، لكن فيه فضيلة ثابتة، فروى مسلم واللفظ له، وأبو داود من حديث أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة، قال: **حسن** وفي رواية الترمذي: **حسن** وفي أبي حنيفة: **حسن** وروى ابن ماجه [رقم: ١٧٣١] عن قتادة بن النعمان: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **حسن** وروى أحمد [رقم: ٢٥٠١٤، ١٢٨٦] عن عطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يرش عليها، فقال لها: اعصري، فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: **حسن** قال الحافظ عبد العظيم المنذري في "كتاب الترعيب والترهيب": رواه محتج بهم في الصحيح إلا أن عطاء لم يسمع من عبد الرحمن، وروى أبو يعلى عن سهل بن سعد مرفوعاً: **حسن** **سنتين متابعين**، قال المنذري: رجاله رجال الصحيح.

وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: **حسن** وروى النضر بن عيسى، وإساده حسن، قاله المنذري. وروى النضر بن عيسى في "الأوسط" أيضاً عن سعيد بن جبير: سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة، فقال: "كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم سنتين"، وإساده حسن، قاله المنذري، وروى في "الكبير" بإساده فيه رشدين بن سعد - وقد ضعف - عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة، فقال: **حسن** وروى الطبراني في "الأوسط" والبيهقي عن مسروق أنه دخل على عائشة يوم عرفة، فقال: اسقوني، فقالت: يا علام اسقه عسلاً، ثم قالت: وما أنت بصائمة؟ قال: لا، إني أخاف أن يكون يوم لأصحى، فقالت: إنما ذلك يوم عرفة، يوم يعرف الإمام، أو ما سمعت يا مسروق أن رسول الله ﷺ كان يعدله بألف يوم؟ وإساده حسن، قاله المنذري، وفي رواية للبيهقي عنها مرفوعاً: **حسن** وأخرج أبو سعيد البقاش في "أماليه" عن ابن عمر مرفوعاً: **حسن** قال الحافظ ابن حجر في رسالته "الخصال المكفرة في الدوب المقدمة والمؤخرة": قد ثبت في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٧٤٧] أنه يكفر دوب الماضية والمستقبلية، وذلك المراد من قوله: 'وما تأخر'، وذكر السيوطي في رسالته 'فيمس يؤتى أجره مرتين' أن سبب كون صوم عاشوراء كفارة سنة وكون صوم عرفة كفارة سنتين أن ذلك من شرع موسى وهذا سنة النبي ﷺ فضَعَفَ أجره.

عن الدعاء ونحوه من التلبية والقراءة، وكذا إذا كان الصوم يسبى حُلْفَهُ أو يتبع مشيه. **أفضل من الصوم** وهو قال أبو حنيفة وأبو يوسف كما ذكره الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٣٣٥/١] وعليه حمل ما ورد من النهي عن صيام عرفة بعرفة، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٤٠] والسنائي [رقم: ٣٠٠٤] وابن خزيمة وصححه والطبراني =

باب الأيام التي يكره فيها الصوم

٣٦٩ - أخرجه مالك. حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ نهي عن صيام أيام منى.

٣٧٠ - أخرجه مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب: أن عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على أبيه في أيام التشريق فقرأ له طعاماً فقال: كُلْ، فقال عبد الله لأبيه: إني صائم، قال: كُلْ، أما علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالفطر في هذه الأيام.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يُصام أيام التشريق لمصلحة
أي لصوم تمتع

= والضحوي وغيرهم، وأخرج الترمذي [رقم: ٧٥١] وإسحاق [رقم: ٣٦٠٤، ٣٦٩/٨] من حديث ابن عمر: حججت مع رسول الله ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر كذلك، ومع عمر كذلك، ومع عثمان كذلك، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أهي عنه، وذكر المدري أن مالكا والثوري كانا يختاران الفطر بعرفة، وكان الزبير وعائشة يصومان، وروي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، وكان عطاء يقول: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء.

سليمان بن يسار [قال الزهري كان من العلماء، وقال الزهري: ثقة مأمون، مات ١٠٧هـ] لم يختلف على مالك في إرساله، قاله أبو عمر، وقد وصله النسائي من طريق سفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة. **صيام أيام منى** أي أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والمحدودات وأيام التشريق.

يزيد هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، وثقة ابن معين والنسائي، مات ١٣٩هـ، كذا في الإسعاف [ص: ٤٢]. **مولى عقيل** ليحيى مولى أم هانئ بنت أبي طالب، قال ابن عبد البر: هكذا يقول يحيى، وأكثرهم يقولون: مولى عقيل. **وبهذا نأخذ** احتلفوا فيه على ما سطره العيني في "عمدة القاري" [١١٣/١١] وغيره على أقوال، فمنهم من قال: لا يجوز صيام أيام التشريق مطلقاً للمتمتع ولا لغيره، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الحديدي والليث بن سعد وابن علية، وبه قال علي بن أبي طالب والحسن وعطاء، =

ولا لغيرها؛ لما جاء من النهي عن صومها عن النبي ﷺ . وهو قول أبي حنيفة رحمته الله
والعامة من قبلنا. وقال مالك بن أنس: يصومها المتمتع الذي لا يجد الهدْيَ، أو فاتته
الأيام الثلاثة قبل يوم النحر.

= وهو الرواية الأولى عن أحمد، وصححها بعض أصحابه، ومنهم من قال: يجوز مطلقاً، وهو مذهب أبي إسحاق
المروري الشافعي. ولعله لم يبلغه أحاديث النهي، ومنهم من قال: يجوز للمتمتع الذي لم يجد الهدْيَ ولم يصم
الثلاث في عشر ذي الحجة، وهو قول عائشة وابن عمر وعروة، وبه قال مالك والأوراعي وإسحاق والشافعي في
القديم وقد رجع عنه، وهي الرواية الثانية عن أحمد، واحتارها بعض أصحابه.

ولا لغيرها أي من قرآن وفدية وكفارة قضاء. **ما جاء من النهي** أي من حديث جماعة من الصحابة عند
جماعة من الأئمة منهم عبد الله بن حذافة عند السائي، وابن عباس عند الطبراني، وأبي هريرة عند اندار قطي،
وريد بن خالد الحنفي عند أبي يعلى الموصلي، وببشة وكعب بن مالك عند مسلم، وأم حنلة الأنصارية عند
إسحاق بن راهويه، وابن أبي شبة وعمرو بن العاص عند مالك والحاكم وابن حزيمة، وعقبة بن عامر وبشر
وعلي وغيرهم عند جماعة، وليس فيها تخصيص للمتمتع ولا لغيره، بل في بعضها أن النبي ﷺ بعث مادياً أيام منى
ينادي ألا لا يصومن أحد هذه الأيام. وأخرج الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' [٤٢٦/١، ٤٢٧] النهي من
حديث علي وسعد بن أبي وقاص وعائشة وعمرو بن العاص وعبد الله بن حذافة وأبي هريرة وبشر بن سحيم
وأنس ومعمّر بن عبد الله العدوي وأم الفضل روجة العباس وغيرهم، ثم قال: فلما ثبت هذه الآثار النهي عن
صيام أيام التشريق، وكان ذلك ممى، والحاج مقبضون بها، وفيهم المتمتعون والقارون، ولم يستثن منهم متمتعاً
دخلوا في هذا النهي أيضاً.

وقال مالك إلح يستدل له بظاهر قوله تعالى: **فإذا تمتعتم من الحج فاعلموا** (سفره ١٩٦) فإن ظاهره تخوير الثلاثة في أيام الحج وأيام
التشريق داخلة فيها، ويوافقه ما أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي شبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن
ابن عمر في تفسير ثلاثة أيام، قال: يوم قبل التروية يوم عرفة، وإذا فاتته صيامها صام أيام منى، فإن من الحج.
وأخرج البخاري [رقم: ١٩٩٧، ١٩٩٨] وابن جرير والدارقطني [رقم: ٢٩، ٣٠، ١٨٦/٢] والبيهقي عن ابن
عمر وعائشة قالا: لم يرحص في أيام التشريق أن يُصم إلا للمتمتع لم يجد هدياً. وأخرج ابن جرير ومن بعده عن
ابن عمر: رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدْيَ ولم يصم حتى فاتته أيام العشر أن يصوم أيام التشريق،
وأخرج الدارقطني [رقم: ٣٢، ١٨٦/٢] عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول: من لم يكن معه هدي فصام
ثلاثة أيام من منى لم يكن صام ثلاثاً صام منى وأجاب أصحاباً وغيرهم عن هذه الآثار =

باب النية في الصوم من الليل

٣٧١ - أحبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر قال: لا يصومُ إلا من أجمع الصيام قبل الفجر.

قال محمد: ومن أجمع أيضاً على الصيام قبل نصف النهار فهو صائم، وقد روى ذلك غير واحد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

- بأن الموقوف منها لا يوارى المرفوع الناهي والمرفوع منها لا يساوي الناهي العام من حيث السد، والاستنباط من الآية في حبر الحماء؛ لأن دخول أيام التشريق في أيام الحج في حبر المع، وفي المقام كلام في المسوطات.

من أجمع الصيام. قال الساجي: الإجماع على الصوم هو العزم عليه والقصد له. **على الصيام** سواء كان فرضاً أو نفلًا، أما العمل: فلما أخرجه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٢٧١٤] عن عائشة قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم: يا عائشة! هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله! ما عندنا شيء، فقال: فبي صائم، الحديث، وله ألفاظ عند مسلم، ورواه أبو داود [رقم: ٢٤٥٥] وابن حبان والدارقطني [رقم: ٢١، ١٧٦/٢] بنفط: كان النبي ﷺ يأتيها يقول: هل عندكم من عشاء؟ فإن قضا: نعم، تعدى، وإن قلنا: لا، قال: بي صائم. وفي رواية لمسلم [رقم: ٢٧١٤] والدارقطني [رقم: ١٨، ١٧٥/٢]: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قمت: لا، قال: فبي صائم. ودخل عني يوماً آخر، فقال: 'عندكم شيء؟' قمت: نعم، قال ي. **رد أقصر**، **قد كتب** **دمست** **حسم** وذكر البخاري [باب إذا نوى بالنيار صوماً] تعبيراً عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فبي صائم يومي هذا، ووصفه ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول: هل من عشاء؟ فيقولون: لا، فيصوم، وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصلة الطحاوي، وعن حذيفة وصلة عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقاً. وأما الفرض: فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء: أن من أكل فليصمه - أي ليمسك بقية يومه - ومن لم يأكل فلا يأكل، أخرجه البخاري [رقم: ١٩٢٤] ومسلم [رقم: ٢٦٦٨] والسنائي [رقم: ٢٣٢١] وغيرهم وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان: إذ لا يظهر فرق بين فرض وفرض.

نصف النهار أي الشرعي، وهو وقت الصلوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

قول أبي حنيفة. خلافاً للشافعي وأصحابه، فإنهم جازوا في العمل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، والحديث حفصة مرفوعاً: من أجمع من نيل فلا صائم، وفي رواية: من أجمع من نيل فلا صائم، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٥٤] والترمذي [رقم: ٧٣٠] والسنائي [رقم: ٢٣٣٤] -

باب صوم يوم عاشوراء

٣٧٣ - **أحمر ماث**. أخبرنا ابن شهاب، عن **حميد بن عبد الرحمن بن عوف** أنه سمع **معاوية بن أبي سفيان عام حج** وهو على المنبر يقول: يا أهل المدينة! أين علمائكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله ^{من الصحابة والتابعين} عليكم صيامه، أنا صائم، ومن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر. ^{أي من المسجد النبوي} ^{أي في حقه} ^{أي لم يمرض}

عاشوراء هو بالمد على المشهور، وحكي فيه القصر وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة؛ لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل: يوم عاشوراء فكأنه قيل: يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة عدلت عنه الاسمية، فاستعوا عن ذكر الموصوف، كذا ذكره القاري. **عن حميد**. قال الحافظ ابن حجر: هكذا رواه مالك، وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عبيدة وغيرهم، وقال الأوراعي والرهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقال النعمان بن راشد عن الرهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية، والمحفوظ رواية الرهري عن حميد، قاله النسائي وغيره. [شرح الرقابي: ٢/٢٣٣، ٢٣٤] **معاوية** هو وأبوه من مُسلمة الفتح، وكان أميراً عشرين سنة، وحيمةً عشرين سنة، كذا ذكره الرقابي [٢/٢٣٤].

عام حج كان أول حج حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير، قال ابن حجر: ويظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة وكأنه تأخر بمكة أو المدينة بعد الحج إلى يوم عاشوراء. [فتح الباري: ٤/٣٠٩]

أين علمائكم قال النووي: الطاهر إنما قال ذلك لما سمع من يوحه أو يحرمه أو يكرهه، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب ولا محرم، وقال ابن التين: يختمل أن يريد به استدعاء موافقتهم، أو بدعه أنهم يرون صيامه فرضاً أو نهياً، أو يكون للتسليغ، كذا في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" للعبسي [١٢١/١١].

لم يكتب الله إلح. اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب. واحتلفوا في حكمه أول الإسلام فقال أبو حنيفة: كان واجباً، واحتنف أصحاب الشافعي على وجهين: أشهرهما أنه لم يرل سنة ولم يك واجباً قط، والثاني كقول أبي حنيفة، وقال عياض: وكان بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باق على فرضيته لم ينسخ قال: وانقرض الفاتلون هذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض. كذا في "عمدة القاري" [١١٨/١١] **فليفطر**. قال الحافظ بن حجر: هو كله من كلام النبي ﷺ. كما بيته النسائي في روايته، ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ١/٢٨٠]

قال محمد: صيام يوم عاشوراء كان واجباً قبل أن يُفترض رمضان ثم نسخه شهر رمضان، فهو تطوع من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام والعامّة قبلنا.

باب ليلة القدر

٣٧٤ - أحمرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ

كان واحب إلخ: به ورد كثير من الأحبار، فأخرج الطحاوي عن الربيع بن معمر: قالت: بعث رسول الله ﷺ في الأنصار: من كان أصح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصح مفطراً فليتم آخر يومه، فلم يزل يصومه بعد ونصومه صيائنا وهم صغار، وتجد لهم اللعبة من العهن، فإذا سألونا الطعام أعطيهم اللعبة، وأخرج عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان فلما فرض قال: من شاء صامه ومن شاء فصر، وأخرج عن جابر: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم عاشوراء ونحنا عليه ويتعاهدنا عليه، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا، وأخرج عن قيس بن سعد أن رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان، فلما نزل رمضان لم يؤمر ولم ينه عنه. [شرح معاني الآثار: ١/٣٣٦] وفي الباب أحمر آخر محرّجة في السنن والصحيح. وأما حديث معاوية فأحيب عنه بأن معاوية من مسلمة الفتوح، فإن كان سمع ما سمع فيما سمع سنة تسع أو عشر، وذلك بعد نسخه برمضان، فإنه كان في السنة الثانية، فلا دلالة له على عدم وجوبه قبل ذلك.

باب ليلة القدر. [سميت بذلك لعظم قدرها لتناول القرآن فيها، ولوصفها بأنها خير من ألف شهر] اختلف العلماء فيها، فقيل: إنها رُفعت أصلاً ورأساً، قاله الحجاج الوالي الظالم والرافضة، وقيل: إنها دائرة في جميع السنة، وقيل: إنها ليلة النصف من شعبان، وقيل: محتصة برمضان ممكة في جميع لياليه، ورححه السبكي، وقيل: أول ليلة منه، وقيل: ليلة النصف، وقيل: ليلة ست عشرة، وقيل: ليلة سبع عشرة، وقيل: ليلة ثمان عشرة، وقيل: ليلة تسع عشرة، وقيل: مهمة في العشر الأوسط، وقيل: مهمة في العشر الأخير، وقيل: مهمة في السبع الأواخر، وقيل: ليلة الحادي والعشرين، وقيل: كذلك إن كان الشهر ناقصاً وإلا فبيلة العشرين، وقيل: ليلة اثنين وعشرين، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو مذهب أحمد واختاره حلائق، وقيل: ليلة ثمان وعشرين، وقيل: ليلة تسع وعشرين، وقيل: ليلة الثلاثين، وقيل: تنتقل في النصف الأخير، وقيل: تنتقل في العشر الأخير كله، وقيل: إنها تنتقل في أوتار العشر الأخير، وقيل: تنتقل في السبع الأواخر، وقيل: في أشفاع العشر الأوسط والعشر الأخير، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تكون دائماً ليلة الجمعة ولا أصل له، كذا في 'التنوير' [١/٣٠٠].

قال: **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.**
أي اجتهدوا أو التمسوا

٣٧٥ - **أَحْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:**
تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

باب الاعتكاف

٣٧٦ - **أَحْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ**
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ.....

تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، ورواه شعبة عن عبد الله بن دينار بلفظ: **حَرَّوْا فِي سَبْعِ**
عَشْرِينَ [تنوير الخوالك: ٢٩٨/١] **عَنْ أَبِيهِ** قال ابن عبد البر: رواه أنس بن عياض أبو ضمرة عن هشام عن
 أبيه عن عائشة موصولاً. [تنوير الخوالك: ٢٩٨/١] **تَحَرَّوْا** وفي الصحيح عن عائشة: **حَرَّوْا سَبْعَ عَشْرٍ فِي**
مِنْ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. [شرح الزرقاني: ٢٨١/٢]

باب الاعتكاف: [هو لغة: لزوم الشيء وحبس النفس عليه حبساً أو شراً، وشرعاً: لزوم المسجد للعبادة على
 وجه مخصوص. (شرح الزرقاني: ٢٦٧/٢)] قال مالك: **فَكَثُرَتْ فِي الْاِعْتِكَافِ وَتَرَكَ الصَّحَابَةُ لَهُ مَعَ شِدَّةِ اعْتِنَائِهِمْ**
وَاتِّبَاعِهِمْ لِأَثَرِ فَأَرَاهُمْ تَرْكُوه لِشِدَّتِهِ. قال السيوطي في "التوشيح" [١٤٨٧/٤]: **وَتَمَامُهُ أَنْ يُقَالَ: مَعَ اسْتِعَانِهِمْ**
بِالْكَسْبِ لِعِيَالِهِمْ وَالْعَمَلِ فِي أَرَاصِيهِمْ فَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ تَرْكُ ذَلِكَ وَمِلَارْمَتُهُ لِلْمَسْجِدِ، قُلْتُ: هُوَ مَعَ تَمَامِهِ لَيْسَ بِتَمَامٍ
لِعَدَمِ كَوْنِهِ وَجْهًا لَتَرْكِ سِتَّةٍ مِنْ سَنَنِ النَّبِيِّ ﷺ. والأولى أن يقال: إن الاعتكاف في العشر من رمضان وإن كان
 سِتَّةً مُؤَكَّدَةً لَكِنَّهُ عَلَى الْكِفَايَةِ لَا عَلَى الْعَيْنِ، وَقَدْ كَانَتْ أُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ يَعْتَكِفُ فَكَفَى ذَلِكَ، وَقَدْ حَقَّقْتُهُ
 فِي رِسَالَتِي "الْإِنْصَافُ فِي حُكْمِ الْاِعْتِكَافِ".

عن عمرة. قال ابن عبد البر: كذا رواه جمهور رواة "الموطأ"، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عن مالك
 عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فلم يذكروا عمرة في هذا الحديث، وكذا لم يذكر عمرة أكثر أصحاب
 ابن شهاب منهم معمر وسفيان وزيد بن سعد والأوزاعي، ورواه السنائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
 مالك به، ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، وقال:
 هكذا روى غير واحد عن مالك، وروى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة،
 والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة، وكذا أخرجه البحاري ومسلم وبقية الستة عن الزهري عن عروة
 وعمرة كلاهما عن عائشة، كذا في "التنوير" [٢٩٠/١، ٢٩١].

يَذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

وَأَنَا فِي الْحَجَرَةِ أَي فَاغْشَطَ شَعْرَ رَأْسِهِ

فَلَمْ يَحْجُزْهُ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا يَخْرُجُ الرَّجُلُ إِذَا اعْتَكَفَ إِلَّا لِلْعَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الطَّعَامُ

وَالشَّرَابُ فَيَكُونُ فِي مُعْتَكِفِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

أَي جَمَلَ اعْتَكَافٍ

٣٧٧ - أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ الْخَارِثِ التَّمِيمِيِّ

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ

الْعَشْرَ الْوَسْطَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَاماً حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ،

أَي كَذَلِكَ

وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ

رَأْسَهُ فِيهِ أَنْ يَحْرَاجَ الْبَعْضَ لَا يَحْرِي عَمْرَى الْكُلِّ، رَادٌّ فِي رِوَايَةِ: وَأَنَا حَائِضٌ، وَفِيهِ أَنْ الْحَائِضَ طَاهِرَةٌ.

الْأَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ [أَيِ الضَّرُورَةُ وَهِيَ الْعَائِطُ وَالْبَوْلُ وَالْحَدَثُ] فَسَرَهَا الزَّهْرِيُّ بِالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِثْنَائِهِمَا، وَاحْتَلَفُوا فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحَاجَاتِ مِثْلَ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَشَهَادَةِ الْحَمْعَةِ وَالْخِطَابَةِ، فَرَأَاهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئاً مِنْ هَذَا، كَذَا فِي "عَمْدَةِ الْقَارِي" [١١/١٤٥]. لَا يَخْرُجُ لِرَجُلٍ يَعْنِي إِلَى بَيْتِهِ قُرْبَ أَوْ بُعْدَ، وَأَمَّا لِمَوْصُوءٍ وَالْعَسَلِ مِنْ دُونَ صَرُورَةٍ فَلَا، وَكَذَا فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [رَقْمُ ٢٤٧٢] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا مَرَّةً فِي اعْتِكَافِهِ. عَمْدُ اللَّهِ ﷻ أَصْلُهُ أَهَادِي، حَذَفَ الْيَاءَ وَقَفَّاً وَوَصَّلاً. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ يَرَوَى فِي هَذَا الْبَابِ.

الْوَسْطَ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: بَصْمُ الْوَاوِ وَالسَّيْرِ جَمْعُ وَسْطَى، وَيُرْوَى بفتح السين مِثْلُ كَثُرَ وَكَثُرَى، وَرَوَاهُ السَّاجِي بِاسْتِثْنَائِهِمَا عَلَى نَهْجِ جَمْعِ وَاسِطٍ كَارِلُ وَبِرْلٍ. [شرح الررقائي: ٢/٢٧٨] مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِيهِ مَدَامَتُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَااعْتِكَافَ فِيهِ سِتَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَوَاطِنَتِهِ عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ رَمَضَانَ لَا بِقَيْدِ الْوَسْطِ؛ إِذْ هُوَ لَمْ يَدَاوِمَ عَلَيْهِ. [شرح الررقائي: ٢/٢٧٨] عَمْدُ مَصْدَرٌ عَامٌ إِذَا سَحَّحَ الْإِنْسَانُ يَوْمَهُ فِي دِيَارِهِ عَلَى الْأَرْضِ صَوْلَ حَيَاتِهِ. [شرح الررقائي: ٢/٢٧٨] يَخْرُجُ فِيهَا [أَيِ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَخْرُجَ] قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ مُشْكِكَةٌ، فَإِنَّ طَاهِرَهَا أَنْ يَخْرُجَ فِيهِ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَوَّلُ لَيْلِي اعْتِكَافِهِ الْآخِرَ لَيْلَةَ اثْنَيْ وَعِشْرِينَ، وَهُوَ مُعَايِرُ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: فَأَبْصُرْتُ عِيَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ وَعَنِ جِهَتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صَبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ فِي أَنْ الْخَطَاةَ كَانَتْ فِي صَبْحِ الْيَوْمِ الْعِشْرِينَ وَوُقُوعِ الْمَطَرِ كَانَ فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَهُوَ الْمُوَافِقُ بَقِيَّةِ الطَّرِيقِ، فَكَانَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَحْوِيراً أَيِ مِنَ الصَّبْحِ الَّذِي قَلْبُهَا، كَذَا فِي "التَّوْبِيرِ" [١/٢٩٧].

قال: من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت هذه الليلة، ثم أنسيها، وقد رأيتني من صُبَحَتِهَا أَسْجُدُ في ماءٍ وطِين، فالتمسوها في العشر الأواخر، ^{أي من أصحابي} ^{نفسى في تلك الليلة} ^{أي في صبحها} ^{أي ليلة القدر} والتمسوها في كل وتر.

قال أبو سعيد: فمُطِرَت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد سقفه عريشاً فوقف المسجد، ^{أي مسجد المدينة} قال أبو سعيد: فأبصرت عيناى رسولَ الله ﷺ انصرف علينا، وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين. ^{الحديث راوي الحديث} ^{أي فرأيت} ^{من الصلاة}

٣٧٨ - أخبرنا مالك، سألتُ ابنَ شهاب الزَّهري عن الرجل المعتكف يذهب لحاجته تحت سقف، قال: لا بأس بذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضي الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت أو أن يمرَّ تحت السقف، وهو قول أبي حنيفة. ^{أي بيته}

قال وفي رواية الشيخين [البخاري رقم: ٨١٣، ومسلم رقم: ٢٧٧٢]: فحطاً صبيحة عشرين. **وقد راب** [وفي رواية: أريت بمصرة أوله] قال النووي في "شرح المهدب": قال القفال: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأبوار عياناً، ثم نسي في أول ليلة رأى ذلك؛ لأن مثل هذا قلَّ أن ينسى، وإنما معناه أنه قيل له: ليلة القدر ليلة كذا وكذا ثم نسي كيف قيل له. [شرح الرقائي: ٢٧٩/٢] **أنسينها** بصيغة المفعول أي أنساها الله لحكمة في إسائها. **في كل وتر** أي أوتار لياليه أولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر التاسع والعشرين. [شرح الزرقاني: ٢٨٠/٢] **عريت** أي أنه كان مطلقاً بالجريد والحوص ولم يكن محكم البناء بحيث يكف من المطر. **فوكف** أي أقطر الماء من سقفه. **جبهته وأنفه** فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها أساء، قاله مالك، وقال الشافعي: لا يجزيه، وقال أبو حنيفة: إذا سجد على جبهته أو أنفه أجراه. **من صبح إلخ** أي بعد ما فرغ من صلاة الصبح. **تحت سقف** أي خراب صار مربلة، ويكون حول المسجد. **لا بأس بذلك**. وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل.

كتاب الحج

باب المواقيت

٣٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع مولى عبد الله، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **يُهِلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهِلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهِلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.**

كتاب الحج يفتح الحاء والكسر، في اللغة: القصد، وفي الشرع: زيارة أماكن مخصوصة بأفعال مخصوصة.

باب المواقيت [جمع الميقات مكان الإحرام] حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل أي سنة وقت رسول الله ﷺ المواقيت؟ فقال: عام حج، كذا في "التوشيح" [١٢٢٢/٣]. **قال** وللبهارى [رقم: ١٣٣]: أن رجلاً قام في المسجد، فقال: يا رسول الله! من أين تأمرنا أن هل؟ فقال: **يهل** إلخ، بصيغة الخبر مراداً به الأمر **يهل** من أهل المحرم: رفع صوته عند الإحرام، وكل من رفع صوته فقد أهل، كذا في "المصاح". **أهل المدينة** أي حقيقة أو حكماً ومن حوهم من أهل الشرق.

ذي الحليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام وإسكان الياء المشاة من تحت وبالفاء، هو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سبعة أو أربعة، كذا في "تهديب الأسماء واللغات" للووي. **أهل الشام** راد النسائي من حديث عائشة: ومصر، وزاد الشافعي في روايته: **العرب**. **من الجحفة** [والمصريون الآن يُحرمون من رابع - براء وموحدة وغير معجمة - قرب الجحفة لكثرة حماها، فلا ينزلها أحد إلا حم، كذا ذكره الرقائي (٣١١/٢)]

بضم الجيم وإسكان الحاء، قرية كبيرة كانت عامرة، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحل من المدينة، ونحو ثلاث مراحل من مكة، قرية من المهجر بينها وبينه نحو ستة أميال. قال صاحب 'المطالع' وغيره: سميت جحفة؛ لأن السيل جحفها وحمل أهلها، وقال أبو الفتح الحمداي: هي فعلة من جحف السيل واحتحف: إذا اقتلع ما يمر به من شجر أو غيره، وهذا من باب العرفة كما تقول: عرفت عرفة بالفتح، وما يغرفه غرفة بالضم، كذلك جحف السيل جحفة بالفتح، والمجحوف جحفة بالضم، كذا في "تهديب الأسماء واللغات".

أهل نجد. [وكذا أهل الطائف ومن حوهم من أهل المشرق] كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلى قماة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، قاله الزرقاني [٣١١/٢]. **من قرن**: بفتح القاف وسكون الراء، وفي حديث ابن عباس في "الصحيحين" [البهارى رقم: ١٥٢٤، ومسلم رقم: ٢٨٠٤]: قرن مبارز، وصبط الحوهرى بفتح الراء وعلطوه، وبالح الووي فحكى الاتفاق على تحطته في ذلك وفي نسبة أويس القرني إليه، -

قال ابن عمر: **ويزعمون أنه قال: ويهل أهل اليمن من يلملم.**

٣٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أنه قال: قال عبد الله بن عمر: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلّوا من ذي الحليفة،

= وإما هو مسوب إلى قبيلة بني قرد بطن من مراد، لكن حكى عياض أن من سكن الرء أراد الحبل، ومن فتح أراد الطريق، واحبل المذكور بيه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان، كذا في "شرح الزرقاني" [٣١١/٢].

ويزعمون إلخ: للبحاري [رقم: ١٣٣] من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر: لم أفقه هذه من رسول الله ﷺ، وفي "الصحيحين" [السحاري رقم: ١٥٢٨، ومسلم رقم: ٢٨٠٧]: عن سالم عن أبيه، وزعموا أن النبي ﷺ قال - ولم أسمع - ونهل أهل اليمن من يلملم، وهو من استعمال الزعم على القول المحقق، وهو يشعر بأن الذي بلغ ذلك ابن عمر جماعة. وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في "الصحيحين"، وجابر عند مسلم إلا أنه قال: أحسبه رفعه، وعائشة عند النسائي، والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي. [شرح الزرقاني: ٣١١/٢]

من يلملم: يفتح الياء واللامين وإسكان الميم بينهما، ويقال فيه: ألملم بممرة، هو على مرحلتين من مكة، وفي 'شرح مسلم' لعياض: هو جبل من حال قنمة على مرحلتين من مكة، كذا في "تهذيب الأسماء".

أخبرنا عبد الله إلخ: قال الزرقاني: هذا الحديث تابع فيه مالكاً وإسماعيل بن جعفر عند مسلم، وسفيان بن عيينة عند البخاري في 'الاعتصام' كلاهما عن ابن دينار به، وراد: "فذكر العراق" فقال أي ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ، ولأحمد عن صدقة فقال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق، وروى الشافعي عن طاوس: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق، وكذا قال مالك في "المدة" والشافعي في "الأم": فمقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوباً عليه، وإما أجمع عليه، وبه قطع العراقي والرافعي في "شرح المسند" والووي في "شرح مسلم" ويدل له ما في السحاري: أن أهل العراق أتوا عمر، فوقت لهم ذات عرق، وصحح الحنفية والحشوية وجمهور الشافعية والرافعي في 'الشرح الصغير' والووي في "شرح المهدب" أنه منصوب.

وفي مسلم [رقم: ٢٨١٠] من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: ومهل أهل العراق ذات عرق، إلا أنه مشكوك في رفعه؛ لأن أبا الزبير قال: سمعت جابراً قال: سمعت أحسبه رفع، لكن قال العراقي: قوله: أحسبه أي أظنه، والطن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكاً في رفعه، وروى أحمد وأبو داود [رقم: ١٧٣٩ - ١٧٤٢] والنسائي عن عائشة، وعن الحارث قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، قال الحافظ: فهذا يدل على أن الحديث أصلاً. [شرح الزرقاني: ٣١٣/٢]

أهل المدينة إلخ: ومقات المكي ومن معناه لبحج الحرم وللعمرة الحل.

وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن.

قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وأما أهل اليمن فيهلّون من يَلْمَلَمَ.

٣٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر أحرم من الفرع.

٣٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة عندي أن ابن عمر أحرم من إيلياء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت وقتها رسول الله ﷺ فلا ينبغي لأحد.....
أي أماكن موقفة . أي لا يحل

من الفرع بضم الفاء والراء وبإسكانها، موضع ساحية المدينة، يقال: هي أول قرية مارت إسماعيل وأمه التمر عكة، قال ابن عبد البر: عمله عند العلماء أنه مر بميقات لا يُريد إحراماً ثم بدا له فأهلّ منه، أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له في الإحرام كما قاله الشافعي وغيره، وقد روى حديث المواقيت ومُحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه ما عليه دم. [شرح الزرقاني: ٣١٤/٢]

الثقة قيل: هو نافع، كذا ذكره الرزقي [٣١٤/٢]. أحرم من إيلياء [بكسر أوله ممدوداً ومغففاً، وقد تُشدّد لياء الثانية ويقصر، اسم مدينة بيت المقدس] أي عام الحكمين، لما اختلف أبو موسى وعمرو بن العاص من غير اتفاق بدومة الجندل، فنهض ابن عمر إلى بيت المقدس فأحرم منه كما رواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقيت، فدل على أنه فهم أن المراد مع محاورتها حلالاً، لا مع الإحرام قلبها. وأما الكراهة فعلة أخرى، هي خوف أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته ما يفسد إحرامه، وأما قصرها فيما فيه من الناس الميقات والتصيل عنه، وهذا مذهب مالك وجماعة من السلف، فأبكر عمر عن عمر بن حصير في إحرامه من المصرة، وأبكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، قال ابن عبد البر. وهذا من هؤلاء - والله أعلم - كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وذهب جماعة إلى جواره من غير كراهة، وقال به الشافعية، كذا في "شرح الرزقي" [٣١٤/٢].

فلا ينبغي لأحد إلح لما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تحرم منى ولا بإحرام، وكذلك أخرجه الطبراني في "معجمه"، وأخرج الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاور الميقات غير محرم، وروى إسحاق بن راهويه عنه أنه قال: إذا جاور الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن حشي إن رجع إلى الوقت يموت الحج، فإنه يُحرم ويهريق دماً وهذه الأحبار وأمثاها حرم الجمهور المجاورة عن المواقيت بغير إحرام، لكن الشافعية حصوه بمن يريد أداء النسك، وأصحابنا عمّموه، وذهب عطاء والتحفي إلى عدم وجوب الإحرام من المواقيت، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجة.

أن يجاوزها إذا أراد حجاً أو عمرة إلا محرماً، فأما إحرام عبد الله بن عمر من الفرع

= وقال الحسن: يجب على المخاور العود إلى الميقات، فإن لم يعد حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه بعمرة، وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة، قاله ابن عبد البر وغيره.

أن يجاورها. وأما تقدم الإحرام عليها فحائز اتفاقاً، حكاه عمر واحد، فحكى العيني في "شرح الهداية" [١٦١/٤]: أن عبد داود الطاهري إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وهو قول شاذ مخالف لفعل السلف وقولهم، فقد أحرم ابن عمر من بيت المقدس، بل ورد في فضله حديث أخرجه أحمد [رقم: ٢٦٦٠٠، ٢٩٩/٦] وأبو داود [رقم: ١٧٤١] وابن ماجه وابن حبان [رقم: ٣٧٠١، ١٣/٩] مرفوعاً: من أهل حجة، عمرة من مسجد الأقصى، من مسجد حرام عمرة من بيته، من المسجد الحرام حجة، من المسجد الحرام حجة، هذا لفظ

أبي داود، وفي سنده ضعف يسير، ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث شرح الرافعي".

وذكر القرطبي أن إحرام ابن عمر وابن عباس كان من الشام، وإحرام عمران بن حصين من البصرة وابن مسعود من القادسية، وإحرام علقمة والأسود والشعبي من بيوهم، وسعيد بن جبير من الكوفة، رواه سعيد بن منصور. وأخرج الحاكم في "المستدرک" أنه سئل علي عن قوله تعالى: **هَـٰذَا بَلَدُ الْحَبَّةِ وَالْحَبَّةِ** (البقرة: ١٩٦) فقال: أن تحرم من ديرة أهلك، وفي الباب آثار كثيرة تشهد بخوار التقدم إلا أن مالكا وأحمد وإسحاق كرهوه كما ذكره العيني وغيره، وقال أصحابنا: هو أفضل إن أمر من أن يقع في محذور.

إذا أراد هذا القيد عالي، وإلا فلا يحل لأحد من الأفاقي أن يجاور الميقات بلا إحرام إذا أراد دخول المسجد الحرام سواء أراد أحد السككين أو لم يرد، خلافاً للشافعي، وأما دخوله عام الفتح بغير إحرام، فحكم مخصوص له ولأصحابه في ذلك الوقت، كذا في "شرح القاري".

فأما إحرام الحج: دفع لما ورد من أنه لما لم يجز مجاورة المواقيت فكيف جاور ابن عمر ميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة، وأحرم من المربع، وهو متجاوز عن ذي الحليفة إلى جانب مكة؟ وحاصل الدفع: أنه لا يحل المجاورة من هذه المواقيت لمن مر بها إلا محرماً إلا من كان بين يديه ميقات آخر، فإنه يحرم من أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يحرم لهم بين أن يحرموا من ذي الحليفة وهو ميقاتهم الوقت وبين أن يحرموا من الحنيفة أو من رابغ الذي هو قريب الحنيفة؛ لحديث مرفوع مرسل: **من أحب مكة لم يسمع شئ من حنيفة فسمع**، فلا يلزمهم من مجاورة ذي الحليفة دم، وإن كان الأفضل هو الإحرام منه.

وقد يستدل له بما وقع في رواية البحاري وغيره من حديث ابن عباس بعد ذكر المواقيت: **فهن لمن ولعن أتى عليهن من غير أهلن لمن كان يريد الحج والعمرة**، واستدل به كثير على أن الشامي إذا مرّ بذي الحليفة لزمه الإحرام منها ولا يؤخره إلى ميقاته الحنيفة، فإن أحر لزمه دم عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق عليه، ولعله بالنسبة إلى جمهور الشافعية، وإلا فال معروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاور ذا الحليفة بغير إحرام إلى الحنيفة جاز له ذلك، وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، كذا في "فتح الباري" [٤٩٣/٣] وغيره.

وهو دون ذي الخليفة إلى مكة، فإن أمامها وقت آخر وهو الجحفة وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجحفة؛ لأنها وقت من المواقيت، بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: من أحب منكم أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليفعل، أخبرنا بذلك أبو يوسف عن إسحاق بن راشد، عن محمد بن علي، عن النبي ﷺ.

باب الرجل يحرم في دبر الصلاة وحيث ينبعث به بغيره

٣٨٣ - أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر كان يصلي في مسجد ذي الخليفة، فإذا انبعث به راحلته أحرم.

٣٨٤ - أخبرنا موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله أنه سمع.....

وهو **الحج** الحاصل أن هذا رحضة، والإحرام من الميقات الأول عريضة، فلو أحرم من الجحفة فلا شيء عليه عندما خلافاً لمشافعي، كذا في 'المرفأة' [٤٣١/٥]. **يحرموا** أي سواء مرّوا على ذي الخليفة أم لا. **لأنها** أي الواجب أن لا يتجاوزوا عن مطلق الميقات أي عن الميقات الأول. **يسمع** أي أن يلبس ثيابه ويؤخر إحرامه إلى الجحفة. **سحق** هو أبو سليمان إسحاق بن راشد الحرّاني، وقيل: الرقي مولى بني أمية، وقيل: مولى عمر، روى عن الزهري وعبد الله بن حسن بن الحسن بن علي، ومحمد بن علي بن العائدين أبي جعفر الباقر وغيرهم، وعنه جماعة، ذكره ابن حبان وابن شاهين في 'الثقات'، ووثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، كذا في 'تذهيب التهذيب' [رقم: ٤٢٨، ٢٠٧، ٢٠٨] وغيره. **عن محمد** أي عن أبي جعفر محمد الباقر بن ريس العائدين علي بن الحسين بن علي، ويسمى هذا السند سلسلة الذهب، قاله القاري. **وجب** سعت المراد بالاسعاط القيام، والباء للتعدي أي حين يقيمه بغيره.

أحرم [أي بوى ولتى أو جدّد بته وتلبّيته ساء على أن الأفضل للمحرم أن يحرّم عقب صلاة سة الإحرام كما سيأتي من صيغته ١٦] اتباعاً لما رآه من فعل المصطفى ﷺ، لذلك، كما في 'الصحيحين' [البحاري رقم: ١٥٥٢] من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وفي مسلم [رقم: ٢٨١٤] من رواية الزهري عن سالم عن أبيه: كان **يكره** بذئ الخليفة ركعتين، ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل. **موسى بن عقبة** هو مولى آل الزبير، ويقال: مولى أم خالد روضة الزبير، ثقة، توفي ١٤١هـ، كذا في 'الكاشف' [رقم: ٥٧٩٤].

ابن عمر يقول: يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها، وما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة.

أي بعد فراغه من صلاته

فإن مسجد: وبهذا نأخذ، يحرم الرجل إن شاء في دبر صلاته وإن شاء حين ينبعث به أي بما ذكر من الحديثين
بعيره، وكل حسن، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

سداؤكم أي مفارقتكم التي فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد الوادي، قاله أبو عبيد البكري، وأضافها إليهم لكونهم كذبوا لسيبها. تكذبون أي تقولون: إنه أحرم منها ولم يحرم منها.

وما أهل إلح [للحميدي عن سميان عن ابن عيينة: والله ما أهل] هذا لفظ مالك، وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في 'مسنده' بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ. والله! ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة، ولمسلم [رقم: ٢٨١٧] من طريق آخر بلفظ: كان ابن عمر إذا قيل له: الإحرام من البيداء، قال: البيداء التي تكذبون فيها إلح، إلا أنه قال: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره، وسيأتي للمصنف - أي البخاري [رقم: ١٥٥٢] - بلفظ: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة، أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر.

وكان ابن عمر يكر على ابن عباس قوله في روايته في 'صحيح البخاري' [رقم: ١٥٤٥] بلفظ: ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل، فهذه ثلاث روايات طاهرها التدافع، وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس: عجبني لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله، فذكر الحديث، وفيه: فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالخرج حين فرع منها، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب، فلما استقلت به راحلته أهل، فأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذاك، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فنقل كل واحد ما سمع، وإنما كان إهلاله في مصلاه، وأثم الله! ثم أهل ثانياً وثالثاً، كذا في 'فتح الباري' [٥١١/٣].

وكل حسن والأحسن هو الأول عند أئمتنا الثلاثة، كما حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٣٦١/١] خلافاً للمالكية والشافعية، فإن الأفضل عندهم أن يهل إذا بعثت به راحلته أو توجه لطريقه ماشياً، ذكره في 'ضياء الساري'.

باب التلبية

٣٨٥ - أحرى ما مات، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن تلبية النبي ﷺ: **لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك**، قال: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: **لبيك لبيك وسعديك، والخير بيدك**، أي نافع

باب التلبية قال ابن عبد البر: قال جماعة من العلماء: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أدن في الناس بالحج، قال الحافظ. هذا أحرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهم لأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد. وأقوى ما فيه ما أحرجه أحمد بن ميمون في 'مسنده' وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال. لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له: أدن في الناس بالحج، قال: يا رب! وما يبلغ صوتي؟ قال: أدن، وعلي السلاخ، فنادى إبراهيم: يا أيها الناس! كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من ما بين السماء والأرض، أفلا ترون الناس يحبون من أقصى الأرض يلبون، ومن صديق ابن جريح عن عطاء عنه، وفيه: "فأجابوه في أصلاب الرجال وأرحام النساء"، وأول من أحابه أهل اليمن. [شرح الزرقاني: ٣١٦/٢] **التلبية** مصدر لى يلبى إذا أحاب بـ 'لبيك'، ومعناه أجبتك إجابة بعد إجابة على أن التلبية بحذف الروائد للتكثير. **تلبية النبي** أي التي كان يداوم عليها النبي ﷺ ولا ينقص منها.

لبيك. قال القاري: كرره لتأكيد، أو أحدهما في الدنيا والآخرة، أو كرره باعتبار الخالين المحتشمين من الغي والعقر والنفع والضرر والخير والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عالم الأرواح والآخرة في عالم الأشباح. **اللهم** أي يا الله أحسبك فيما دعوتنا. **لبيك** اشتقاقه من لب المكان إذا أقام به ولمره.

إن روي بكسر الهمزة وهو الأكثر والأشهر، وفتحتها على أن 'إن' للتعليل. **والنعمة** [أي المنحة مختصة بكرمك وجودك] المشهور فيه النصب، وجوز القاضي عياض الرفع على الابتداء، وأحرى محذوف، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت حبر 'إن' محذوفاً، تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك. كذا في 'ضياء الساري' شرح صحيح البخاري. **والملك** بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع، قال ابن الميمون: قرن الحمد والنعمة، وأفرد الملك؛ لأن الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال: الحمد لله على نعمه، والمثلث مستقل. **وسعديك**: أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

بيديك. [في نسخة. بيديك لسك] أي تصرفك في الدنيا والآخرة، والاكتفاء بالحبر مع أن الحبر والشر كلاهما بيديه تأدياً في نسبة الشر إليه، أو لأن كل شر لا يكون خالياً عن خير.

والرغباء إليك والعمل.

أي العمل لك خالصة

قال محمد: وبهذا نأخذ، التلبية هي التلبية الأولى التي روي عن النبي ﷺ، وما زدت فحسن، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

والرغباء: قال المازري: يروى بفتح الراء والمدّ، وبضم الراء مع القصر، قال عياض: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر، ومعناه الطلب والمسالمة إلى الله. وما ردت إشارة إلى أنه لا يقص من التلبية المذكورة المأثورة عن النبي ﷺ. وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين، وعقلوه بأنه لم يرو عن النبي ﷺ القص منه، لكن يحدّثه ما في "صحيح البخاري" [رقم: ١١٥٠] و"مسند أبي داود الطيالسي": عن عائشة قالت: بي لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ يلي: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك.

فحسن. فيه إشارة إلى أن تحديد التلبية المأثورة ليس بتحديد إرادي لا يحور الزيادة عليه، ولذا ثبت عن جماعة الريادة، فمنهم ابن عمر كما أخرج مالك، ومن طريقه الشافعي، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والسنائي، ومنهم عمر كما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٨١٤] من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يهل ملياً يقول: ليك، الحديث، قال: وكان عمر يهل بهذا، ويريد: ليك اللهم ليك وسعديك، والحر في يديك، والرغباء إليك والعمل وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور: كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع، وراد: ليك مرغوباً ومرهوباً إليك ذا النعماء والفصل الحسن، وأخرج سعيد بن منصور في "سننه" عن الأسود بن يريم أنه كان يزيد في التلبية: ليك عفار الذنوب، بل قد ثبت الريادة على التلبية المذكورة من النبي ﷺ وتقريره عليها، فأخرج السنائي [رقم: ٢٧٥٢] وابن ماجه [رقم: ٢٩٢٠] وصححه ابن حبان [رقم: ٣٨٠٠، ١٠٩/٩] والحاكم من حديث أبي هريرة: كان من تسمية رسول الله ﷺ ليك إنه الحق ليك. وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأدكار" وقال: هو حديث صحيح، أخرجه ابن حزيمة والحاكم وابن حبان، وأخرج الحافظ أيضاً عن جابر: أهل رسول الله ﷺ ليك اللهم ليك، فذكرها، قال: والناس يزيدون ليك ذا المعارج ونحوه من الكلام والتي ﷺ يسمع فلا يردّ عليهم شيئاً، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود، وأصله في مسلم في حديث جابر الطويل.

قول أبي حنيفة: وبه قال الثوري والأوراعي حكاة الطحاوي، وذكر في "فتح الباري" [٥٢٣/٣، ٥٢٤] و"ضياء الساري" وغيرهما: أن ابن عبد البر حكى عن مالك الكراهة، وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القدم نحوه، وعلطوا، بل لا يكره عنده ولا يستحب. وحكى البيهقي في "المعرفة" عن الشافعي: لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر غير أن الاحتياط عندي أن يفرد ما روي عن النبي ﷺ. قال ابن حجر: هذا أعدل الوجوه. واحتج من كره بما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: ليك ذا المعارج، فقال: إنه لذو المعارج، ولكنا كنا مع رسول الله ﷺ لا نقول كذلك، أخرجه الطحاوي، واختار عدم الريادة وقد مر ما يعارضه من حديث جابر.

باب متى تقطع التلبية

٣٨٦ - أخبرنا محمد بن أبي بكر الثقفي، أنه أخبره أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان إلى عرفة، كيف كنتم تصنعون مع رسول الله ^{أي ذهبن} في هذا اليوم؟ قال: كان يهل المهل فلا يُنكرُ عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه.

٣٨٧ - أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عمر قال: كلُّ ذلك ^{أي يمتن المتن} قد رأيتُ الناسَ يفعلونه، فأما نحن فنكبر.

بذلك نأخذ على أن التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم، إلا أن التكبير لا يُنكر ^{أي الصحابة} على حال من الحالات، والتلبية لا ينبغي أن تكون إلا في موضعها.

٣٨٨ - أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يدعُ التلبية إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت والصفاء والمروة، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عرفة، ^{أي ويسمى بينهما} فإذا غدا ترك التلبية. ^{أي ذهب غداء}

من قطع التلبية أي ينتهي بأن لا يلبي بعده في الحج أو العمرة. ^{نحوه} في كبر الحجارى، الثقة، وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد، كذا ذكره الرقالي [٣٣٢/٢]. ^{نحوه} أي من جهة التلبية وغيرها من الأدكار. في كبر وفي رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدا صاحبه، وفي مسلم [رقم: ٣٠٩٥] عن ابن عمر: غدونا مع رسول الله من منى إلى عرفات منى المنى، ومما المكبر. [شرح الرقالي: ٣٣٢/٢]

وكبر مكبر ح قال الشيخ وفي الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة في الغدو من منى إلى عرفات التلبية فقط، وحكى السدري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فصل التكبير عن التلبية بل على جوارحه. [شرح الرقالي: ٣٣٢/٢]

كل ذلك أي ما ذكر من التكبير والتلبية. ^{نحوه} أي بما سبق من استحباب التلبية بعرفات.

إلا في موضعين أي في محل التسمية وهو الإحرام. ^{نحوه} أي يترك في إحرام الحج. ^{نحوه} أي سحرة: في الحج التلبية. ^{نحوه} راد بجي: وكان يترك التسمية في العمرة إذا دخل الحرم.

٣٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن عائشة كانت

تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف.

بعرفة بعد الزوال

٣٩٠ - أخبرنا مالك، حدثنا علقمة بن أبي علقمة، أن أمه أخبرته: أن عائشة كانت

تنزل بعرفة بمنى، ثم تحولت فنزلت في الأراك، فكانت عائشة تهلّ ما كانت في

أي تلي بلا رفع صوت

موضع بعرفة قرب مكة

لأجل دفع المراجعة

منزلها ومن كان معها، فإذا ركبت وتوجّهت إلى الموقف تركت الإهلال، وكانت

الموضع الذي نزلت فيه

بعرفة

تقيم بمكة بعد الحج، فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتي الجحفة، فتقيم بها

أي بعد فراغها منه

حتى ترى الهلال، فإذا رأت الهلال أهلت بالعمرة.

أي هلال الحرم

قال محمد: من أحرم بالحج أو قرن لي حتى يرمي الجمرة

أن عائشة الخ مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يلي في الحج حتى إذا راعت [رأى] الشمس من يوم عرفة قطع التلبية، قال مالك: وذلك [أي فعل علي] الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم بلدنا [المدية النبوية]، وقاله ابن عمر وعائشة وجماعة، وقال الجمهور: يلي حتى يرمي جمره العقبة؛ لما في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٦٧٠، ومسلم رقم: ٣٠٨٧] عن الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ لم يزل يلي حتى بلغ الجمره. ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي: يقطعها مع أول حصاة لظاهر قوله: حتى بلغ الجمره، وقال أحمد وإسحاق: يلي إلى فراغ رميها لرواية أبي داود حديث الفضل: لي حتى رمى جمره العقبة، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٣٣/٢]. أن أمه مرجانة مولاة عائشة مقولة الرواية. [شرح الزرقاني: ٣٣٤/٢]

سورة: أي بموضع يقال له عمرة - بفتح الون وكسر الميم - وكان ذلك عملاً بالسنة حيث كان يضرب له خيمة بها، فينزل قبل زمان الوقوف فيها. حتى تأتي الجحفة خروجها إلى الجحفة لفصل الإحرام من الميقات، والإحرام من التعيم إنما هو رخصة، والميقات أفضل، قاله أبو عبد الملك. هل بالعمرة أي ليكون عمرها آفاقية، فإنها أفضل من أن تكون مكية لاسيما والعمرة المكية لا تصح عند طائفة. أو قرن أي جمع بين الحج والعمرة

لي الخ أصله ما ورد في البخاري [رقم: ١٥٤٣، ١٥٤٤] وغيره من رواية الفضل: لم يزل النبي ﷺ يلي حتى رمى جمره العقبة، وروى ابن المذر قال ابن حجر في "الفتح" [٦٨٠/٣]: إسناده صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً قلبت حتى بدء حنك، وبدء حنك أن ترمي الجمره. وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤١٥/١] عن عكرمة قال: وقفت مع الحسين بن علي فكان يلي حتى رمى جمره العقبة، =

بأول حصاة رمى يوم النحر، فعند ذلك يقطع التلبية،

= فقلت: يا أبا عبد الله! ما هذا؟ فقال: كان أبي يفعل ذلك، وأحبرني أبي أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، قال: فرجحت إلى ابن عباس فأحبرته، فقال: صدق، أحبرني الفضل أخي أن رسول الله ﷺ لي حتى رمى، وكان رديفه، ثم أخرج حديث الفصل المذكور بطرق، ثم أخرج أن عبد الله يعني ابن مسعود كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، ولم يسمع الناس يلون عشبة عرفة، فقال: أيها الناس أسيئتم؟ والذي نفسي بيده! لقد رأيتُ رسول الله ﷺ يبي حتى رمى جمرة العقبة، ثم أخرج من طريق آخر عن عبد الرحمن بن يزيد: حججت مع عبد الله فلما أفاض إلى جمع جعل يبي، فقال رجل أعرابي: هذا؟ فقال عبد الله: أسيئ الناس أم ضلوا.

ثم أخرج بطريق آخر: أن عبد الله لي وهو متوجه إلى عرفات، فقال أناس: من هذا الأعرابي؟ فقال: أضل الناس أم نسوا، والله ما رآه رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلط ذلك تهليل وتكبير، ثم أخرج عن ابن عباس: كان أسامة بن زيد رد رسول الله ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفصل من المزدلفة إلى مي فكلهما قالوا: لم ير رسول الله ﷺ حتى يرمي جمرة العقبة، ثم أخرج عن عبد الرحمن الأسود قال: حججت مع الأسود، فلما كان يوم عرفة وحط ابن الربيع بعرفة، فلما لم يسمعه يلبي صعد إليه الأسود، فقال: ما يمنعك أن تلي؟ قال: أويلي الرجل إذا كان في مثل مقامك هذا؟ قال الأسود: نعم، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك، فلي ابن الربيع. ثم قال الصحاوي: ففي هذه الآثار أن عمر كان يلبي بعرفة وهو على السر، وأن عبد الله ابن الربيع فعل ذلك، وبعده ابن مسعود، فثبت بفعل من ذكرنا موافقتهم رسول الله ﷺ أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

بأول حصاة روى البيهقي من حديث الفصل فلم ير رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة، وكبر مع كل حصاة، قال البيهقي: تكبره مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة.

بقطع التلبية به قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأتاعهم إلا أن بعض الشافعية قالوا: يقطعها بعد تمام الرمي؛ لما روى ابن خزيمة عن الفصل قال: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يبي حتى رمى جمرة العقبة، فكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة، قال ابن حريمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أهم في الروايات الأخرى، كذا في 'فتح الباري' [٦٨٠/٣]. وفيه أيضا قالت طائفة: يقطعها المحرم إذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف، وهو مروي عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي بأسانيد صحيحة، وبه قال مالك، وفيه بروايل الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوراعي والليث. وأشار الطحاوي [٤١٦/١] إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة محمول على أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تُشرع، وجمع بذلك بين ما احتف من الآثار.

ومن أحرم بعمره مفردة لبي حتى يستلم الركن للطواف، بذلك جاءت الآثار عن ابن عباس وغيره، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

باب رفع الصوت بالتلبية

٣٩١ - أحمرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام أخبره، أن خلاد بن السائب الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج أخبره، أن أباه أخبره، أن رسول الله ﷺ قال: أتاني جبريل ﷺ فأمرني

يستلم الركن للطواف: هو المروي عن ابن عباس كما أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك بن أبي سليمان: سئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم، وقال ابن عباس: حين يمسح الحجر، واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر، فقال عطاء: إنه قال: إذا دخل الحرم، ويوافقه ما أخرجه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، وأخرج أيضاً عن ابن شهاب: كان عبد الله بن عمر لا يلبّي وهو يطوف بالبيت، ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين: كان ابن عمر إذا طاف لبي.

باب رفع الصوت للحج أي للرجال دون النساء، فإن صوتهن عورة إلا أن يكون ضرورة. أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم. عند الملك: هو عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المحزومي المدني، ثقة، مات في خلافة هشام، كذا في "تقريب التهذيب" [رقم: ٤١٦٧، ٣٨٠/٢]. خلاد بن السائب التابعي الثقة، ووهب من رعم أنه صحابي، كذا ذكره الرقائي [٣٢٣/٢] أن أباه هو السائب بن خلاد بن سويد المدني، له صحة، وعمل على اليمن، مات ٧١هـ، كذا ذكره الرقائي [٣٢٣/٢].

أخبره قال الرقائي: هذا الحديث رواه أبو داود عن القعني عن مالك بن نويرة، وتابعه ابن جريح - كما أفاده المزي - وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وابن جرير والمحاكم وابن حبان ورجاله ثقات، وإن اختلف على التابعي في صحابه، فقل: أبوه كما ههنا، وقيل: زيد بن خالد، وقيل: عن خلاد عن أبيه عن زيد بن خالد، وقال ابن عبد البر: هذا حديث احتلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن رواية مالك أصح. [شرح الرقائي: ٣٢٤/٢]

فأمرني: أمر تذب عند الجمهور، ووجوب عند الظاهرية.

أن أمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال بالتلبية.

قال محمد: وبهذا نأخذ، رفع الصوت بالتلبية أفضل، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.
من إحصائه

باب القران بين الحج والعمرة

٣٩٢ - أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أن سليمان

ابن يسار أخبره: أن رسول الله ﷺ عام حجّة الوداع كان من أصحابه من أهل
سنة عشر من الهجرة وهم أكثرهم
بحج، ومن أهل بعمرة، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة،

أو من معي قال الررقاني: بالشك - في رواية يحيى والشافعي وغيرهما - من الراوي إشارة إلى أن المصطفى
قال أحد المفضلين، وتجويز ابن الأثير أن الشك من النبي ﷺ لأنه نوع سهو ولا يُعصم عنه ركيث متعسف، وفي
رواية القسبي: ومن معي، قال الوبي العراقي: إنه زيادة يصحح ويبان، ويحتمل أن يريد بأصحابه الملازمين له
المقيمين معه في بلده ومن معه غيرهم ممن قدم ليحج معه. [شرح الررقاني: ٣٢٣/٢، ٣٢٤]

بالتلبية عطف بيان، أو انعنى في الإحرام بها. **افصل** وعليه كاد عمل الصحابة، فأخرج البخاري [رقم:
١٥٤٨] عن أنس: صلى النبي ﷺ بالندبة الظهر أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرحون بهما، أي
بالحج والعمرة جميعاً، وأخرج ابن أبي شيبة - قال ابن حجر: بإساده صحيح - عن بكر بن عبد الله المزني: كنت
مع عبد الله بن عمر فبلى حتى أسمع ما بين الخليلين، وأخرج أيضاً بإساده صحيح عن المطلب بن عبد الله قال: كان
أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبتغ أصواتهم، وفي الباب أحبار كثيرة وآثار شهيرة.

القران بالكسر أي الجمع بين التمسك في سفر واحد، وهو أفضل عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل،
وقال أحمد: التمتع أفضل، وسبأني تفصيله. **محمد** هو أبو الأسود، ثقة، علامة بالمعاري، مات سنة تسع وثلاثين
ومائة، قاله الررقاني [٣٢٥/٢]. **ن سبأ** ح أرسله سليمان، ووصله أبو الأسود عن عروة عن عائشة.

من أهل: أي أحرم، من الإهلال، وهو رفع الصوت بالتلبية.

ومن أهل بعمرة لا يخالف هذا رواية الأسود في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٢٩٤، ومسلم رقم: ٢٩١٥]
عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا يرى إلا الحج، وللبخاري [رقم: ١٧٨٨] من وجه آخر عن أبي الأسود
عن عروة عنها: "مهلّين بالحج" ولمسلم [رقم: ٢٩١٩] عن القاسم عنها: "لا تذكر إلا الحج"، وله أيضاً: "مسير
بالحج"؛ لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه في ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا
الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج، قاله الررقاني [٣٢٥/٢].

فحلّ من كان أهلاً بالعمرة، وأما من كان أهلاً بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلّوا.

وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

٣٩٣ - أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمراً، وقال:

إِنْ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَخَرَجَ فَاهْلًا بِالْعَمْرَةِ وَسَارَ، حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْدَاءِ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ، وَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا

أَهْلُ الْعَمْرَةِ لما طافوا وسعوا وحققوا أو قصرُوا من لم يسق هدياً لإجماع، ومن ساقه عبد مالك والشافعي وجماعة قياساً على من لم يسقه، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: لا يحل من عمرته حتى يسحر هديه يوم النحر؛ لما في مسلم [رقم: ٢٩١١] عن عائشة مرفوعاً:

وهو ظاهر فيما قالوه، وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في "الموطأ" و"الصحيحين" [الحارثي رقم: ١٥٥٦، ومسلم رقم: ٢٩١٠] عن عائشة مرفوعاً: فهذه مفسرة للمحذوف، ذكره الزرقاني [٣٢٦/٢]. فلم يحلّ أي لم يخرجوا من الإحرام إلا بعد أن حلقوا عني في غير الجماع، وبعد أن طافوا في سائر المخطورات.

في المصد حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما في "الصحيحين" من وجه آخر، وذكر أصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستحلف بقي الناس بلا خليفة شهرين، فأجمعوا، فبايعوا عبد الله بن الزبير، وتم له ملك الحجاز والعراق وحراسان، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحَكَم فلم يرل الأمر كذلك حتى مات مروان، وولي ابنه عبد الملك فجمع الناس الخع خوفاً من أن يبايعوا بن الزبير، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج، فقاتل أهل مكة وحاصره حتى غلبهم، وقتل ابن الزبير وصلّته، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٧٨/٢، ٣٧٩] صَدَّدَتْ أَخْ قَالَه جَوَاناً لِقَوْلِ وَلَدِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَسَلَام: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحَالَّ بَيْتُكَ وَيُنَازِلَ الْبَيْتَ كَمَا فِي "الصحيحين" [الحارثي رقم: ١٨٠٧، ومسلم رقم: ٢٩٩٠]. مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من التحلل حيث معوه من دخول مكة بالخدبية.

فأهل بالعمرة: زاد في رواية جويرية: من ذي الخليفة.

إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبتُ الحجَّ مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف بين الصفا والمروة سبعاً سبعاً لم يَزِدْ عليه، ورأى ذلك مُعْجِزاً عنه وأهدى.

إلا واحد: أي في الصد وعدمه، والجمع أفضل فلا وجه لاختصاري على العمرة المفردة. **أشهدكم** م يكثف نالية ليعلم من اقتدى به أنه انتقل بطره للقراء لاستوائيهما في حكم الحصر. **أوجبت الحج** أي أدحت عليها وجمعت بينهما. **طاف به** طوافاً واحداً لقراءه بعد الوقوف بعرفة، وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكوفيون: على القارئ طوافان وسعيان، وأولوا قوله: طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الآخر، ولا يخفى ما فيه، ويرده قوله: ورأى ذلك محزياً - بضم الميم وسكون الحيم وكسر الراء بلا همز - كافياً عنه، كذا ذكره الزرقاني [٣٧٩/٢].

سبعا سبعا قيد لكل منهما أو للثاني، وأطلقه الأول لظهور أمره. **لم يزد عليه** أي على الطواف الواحد والسعي الواحد، وفيه حجة للأئمة الثلاثة القائلين بكفاية الطواف الواحد والسعي الواحد للقارن، ويوافقهم حديث البخاري [رقم: ١٥٥٦] وغيره عن عائشة في بيان من حجَّ مع النبي ﷺ فطاف بالدين كانوا أهتوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلّوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى. وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فلأنما طافوا طوافاً واحداً، وذكر العيني في "شرحه" [٢٨٦/٤] أنه مذهب عطاء والحسن وضاوس. وقال مجاهد وجابر بن ريد وشريح القاضي والشعبي والحنفي والأوراعي وابن أبي ليلى وغيرهم: لا بد لقارن من طوافين وسعين، وحكي ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود، وأخرج الطحاوي مستنداً لمذهب الحنفية عن أبي بصير قال: أهللت بالحج، فأدر كنت علياً، فقلت له: إني أهللت بالحج، أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قال: لا. لو كنت أهللت بالعمرة، ثم أردت أن تصم إليها الحج ضممته، قلت: كيف أضع إذا أردت ذلك؟ قال: نصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم هما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً، وأخرج عن ريادة بن مالك عن علي وعبد الله قالوا: القارئ يطوف بطوافين ويسعى سعيين. [شرح الزرقاني ٤٠٤/١]

محزياً عنه: قال في "إرشاد الساري" [١٥٥/٤، ١٥٦]: فيه دليل على أن القارئ يجزيه طواف واحد، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدل لذلك في "فتح القدير" بما رواه النسائي في "سننه الكبرى" عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد الحنفية قال: طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين، وسعى سعيين، وحدثني أن علياً فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، قال العلامة ابن القيم: وحماد هذا وإن ضغفه الأردني فقد ذكره ابن حبان في 'الثقات' فلا يبرر حديثه عن درجة الحسن، مع أنه روي عن عبي بن طرق كثيرة مصدقة ترتقي إلى الحسن، غير أننا تركناه واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم.

وقد حضر الحج فطاف لها وسعى، فليقصر، ثم ليحرم بالحج، فإذا كان يوم النحر

= يسمى لعابها، أسمعه يلي بالحج. وأما عائشة فقربها منه وإطلاعها على باطن أمره وعلايته كله معروف مع فقهاء وأما ابن عباس وهو فمحل من الفقه والفهم الثاقب معروف، ورجحه الخطابي أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه، قال: ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل، وأنه لم يقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن، وأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع، بخلاف التمتع والقرآن، قال الحافظ: وهذا يسي على أن دم القرآن دم جبران، وقد سمع من رجح القرآن، وقال: به دم فصل وثواب كالأصحية، وقال عياض نحو ما قاله الخطابي، وراد: وقد تطافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفرداً.

وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فمعناه أنه أمر به؛ لأنه صرح بقوله: . . . فصيح أنه م يتحمل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله؛ لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء في النوادي أي وادي العقيق، وقيل له: قل: عمرة في حجة، قال الحافظ: هذا اجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر، ويثبت ابن حزم في حجة الوداع بياناً شافياً، ومهده المحب الضري تمهيداً بالغا يطول ذكره، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القرآن بأمر، وذكر منها: أنه لم يقل . . . في شيء من الروايات: أفردت ولا تمتعت، وقال: . . . وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال، ومن روى عنه التمتع، فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد للسكينة، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً أساسيد حياض، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك.

ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واحتاره من الشافعية المري وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي، وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل؛ كونه . . . تمناه بقوله. . . لا يتمنى إلا الأفضل وهو قول أحمد في المشهور عنه. وأجيب عنه بأنه إنما تمناه تصيباً لقلوب أصحابه لحزهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما احتار الله له واستمر عليه. وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفصل سواء، وهو مقتضى تصرف ابن حزيمة في "صحيحه"، وعن أحمد: من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعله . . . ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمناه، راد بعض أتباعه: ومن أراد أن يشئ لعمرته من بلده سراً فالأفراد أفضل له، وهذا أعدل المذهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، كذا في "فتح الباري" و"صياء الساري" وغيرهما من شروح صحيح البخاري، ولاس القيمة في كتابه "راد المعاد في هدي خير العباد" كلام نفيس طويل في ترجيح القرآن نحو عشرين وجهاً فليراجع إليه.

حضر الحج: أي أشهره بأن وقع طوافه فيه أو أكثره.

خلق، وشاة تجزئه كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.
 ٣٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا: أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك بن قيس: لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى، فقال سعد بن أبي وقاص: بشئ ما قلت، قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه.

محمد بن عبد الله الهاشمي المدني، مفضل، قاله الرزقاني [٣٤٣/٢]. عام حج. كان أول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير، والمراد بها الأولى؛ لأن سعداً مات سنة خمس وخمسين على الصحيح، كذا ذكره الرزقاني [٣٤٣/٢]. جهل أمر الله أي لأنه تعالى قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ** (سورة البقرة: ١٩٦) فأمره بالإتمام يقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج ومسح التحلل، والمتمتع يتحلل. [شرح الرزقاني: ٣٤٣/٢]

قد صنعها [أي المتعة اللعوية، وهي الجمع بين الحج والعمرة، وحكم القراء والمتعة واحد، قاله القاري] قال الرزقاني: وروى الشيخان واللفظ لمسلم [رقم: ٢٩٥٧] عن أبي موسى: كنت أمتي الناس بذلك أي بجواز المتعة في إمارة أبي بكر وعمر، فإني لقائم بالموقف إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين! ما أحدثت في شأن النسك؟ قال: إن يأخذ بكتاب الله فإن الله قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ** (سورة البقرة: ١٩٦) فقال عمر: قد علمت أن رسول الله ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن نظلوا معرسين من أي النساء بالأراك، ثم تروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فيس عمر العلة التي لأجلها كره التمتع. وقال المأرري: قيل: المتعة التي هي عنها عمر مسح الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج، ثم الحج، قال عياض: والظاهر الأول؛ لأنه كان يصرب الناس عليها - كما في مسلم - بناء على معتقده أن الفسح كان خاصاً بالصحابة في سنة حجة الوداع، وقال النووي: المختار هو الثاني، وهو للتبرية ترجيحاً في الأفراد، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة. [شرح الرزقاني: ٣٤٣/٢، ٣٤٤]

وصنعناها معه. قال القاري: أي المتعة اللعوية أو الشرعية؛ إذ تقدم أن بعض الصحابة تمتعوا في حجة الوداع، والخاص أن القران وقع منه ﷺ، والتمتع من بعض أصحابه، وليحيى: قال: بشئ ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب قد هي عنها، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه، والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد.

في محمد: القران عندنا أفضل من الأفراد بالحج، وإفراد العمرة، فإذا قرن طاف بالبيت لعمرته وسعى بين الصفا والمروة، وطاف بالبيت لحجته وسعى بين الصفا والمروة، طوافان وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد، ثبت ذلك بما جاء عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين وبه نأخذ، وهو قول ^{أي للنسكين} ^{مر تفرجه} أبي حنيفة **رحم**ه، والعامه من فقهاءنا.

٣٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم حج أحذكم، وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج.

قال **محمد:** يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران، ولكن القران أفضل من الحج مفرداً والعمرة من مكة، ومن التمتع والحج من مكة؛ لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، وإذا تمتع كانت حجته مكية، وإذا أفرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران أفضل، وهو قول ^{أي في سفر واحد} ^{وغيره آفاقه في نسعة من مكة} أبي حنيفة **رحم**ه، والعامه من فقهاءنا.

من الأفراد بالحج: قال القاري: أي مع إتيان عمرة بعده وإلا فمن المعلوم أن العبادتين خير من عبادة واحدة إجماعاً، فالمعنى أن الجمع بينهما بإحرام أفضل من إتيانهما بإحرامين. **وأفراد العمرة:** قال القاري: أي من إفراد العمرة في أشهر الحج وإفراد الحج بعدها فيكون متمتعاً، وإلا فالعمرة سنة عدا، والحج أفضل منها إجماعاً. **افصلوا بين حجكم:** فكره عمر التمتع لئلا يترقه الخاح، وكان من رأيه عدم الترفه للحاح بكل طريق. **فإنه أتم حج:** أي لأنه يكون كل في سفر منفرداً سواء على أن الأحر بقدر المشقة. **أشهر الحج:** وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة. **ومن التمتع:** أي من العمرة في شهر الحج. **عمرته مكية:** أي إن أتى بها، وسفره ينصرف إلى حجته.

باب من أهدي هدياً وهو مقيم

٣٩٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته: أن ابن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن ابن عباس قال: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدِي، فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي،

يَحْتَمِلُ الْإِفْرَادَ وَالشَّيْءَ أَيُّ بِالْهَدَايَا

أخبرنا مالك أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل، ومسلم عن يحيى، الثلاثة عن مالك به. أن زياد الخ: [وقع عند مسلم أن "ابن زياد" وهو وهم، نته عليه العسائي ومن تبعه، كذا في "الفتح" (٢٨٩/٣)] كذا وقع في "الموطأ"، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية، وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد ابن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد، فولدت زياداً على فراشه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده، فاستلحقه معاوية لذلك، وروّح ابنه بنته، وأمره على أهل العراقيين البصرة والكوفة، ومات في خلافته سنة ثلاث وخمسين، كذا في "فتح الباري" [٦٨٩/٣].

بعثت بهدي: أي إلى الحرم وأنا مقيم غير محرم. فاكتبي إلي: حتى أعلم أي كيف أعمل. صاحب الهدي: أي الذي أريد أن أرسنه معه ليحبرني، فـ"أو" للتويع بين الكتابة وبين الرواية. ليس كما قال الخ: قال الحافظ تبعاً للكرماني: حاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفق به قياساً للتوكيل في أمر الهدي على المباشرة له، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السة الظاهرة. [فتح الباري ٦٩١/٣]

أنا فتلت: [أي من العهن وهو الصوف كما في رواية] قال ابن المير: يحتمل أن يكون قولها ذلك بياناً لحفظها الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه، وعلم وقت التقليد، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يعلم أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقيد الهدي، وقال ابن التين: أرادت بذلك علمها بجميع القصة، ويحتمل أن تريد أنه أحر فعل النبي ﷺ، لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن طأن أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ، فأرادت إزالة هذا اللبس.

مع أبي: أي أبي بكر حين حج في السنة التاسعة أمير الحاج وأتبعه بـ"علي".

ثم لم يحرم على رسول الله شيء كان أحله الله حتى نحر الهدى.

من محظورات الإحرام

قال محمد: وبهذا نأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة وقد ساق

بقصد أحد النسكين

بدنةً وقلدها، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو

عمرة، فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء حل له، وهو

أي بسبب بعثه هدياً

قول أبي حنيفة رحمته الله.

ثم لم يحرم: وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٢٠٠]: فأصبح فيها حلالاً يأتي ما يأتي به الحلال من أهله.

حتى نحر الهدى: [أي وانقصى أمره ولم يحرم، وترك إحرامه بعد ذلك أول؛ لأنه إذا انتهى في وقت الشبهة فلأن ينتمي بعد انتفاء الشبهة أو] أي أبو بكر، وفي بعض النسخ بلغظ المجهول. فإن قلت: عدم الحرمة ليس معيياً إلى الحر إذ هو باقي بعده فلا مخالفة بين حكم ما بعد العاية وما قبلها؟ قلت: هو عاية للتحريم لا لـ "لم يحرم" أي الحرمة المنتهية إلى التحريم لم تكن وذلك؛ لأنه رد لكلام ابن عباس، وهو كان مثناً للحرمة إلى النحر، كذا في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" للكرماني. وقد ساق بدنة أي أرسلها قدامه، ومشى وراءها.

وقلدها أي والحال أنه قلدها وهذا قيد كمال. قول أبي حنيفة بهذا يراد على الخطابي حيث نقل عن أصحابنا مثل قول ابن عباس، وقد رده الحافظ ابن حجر بأنه خطأ وافتراء عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه، وقد حكى أن مذهبهم أن من ساق الهدى وقصد البيت وقلد وجب عليه الإحرام، وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم أحمد واثوري وإسحاق أن من أراد السكك صار بمنزلة تقيد، الهدى محرماً. وأما قول ابن عباس فقد حالفه ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الربيع وغيرهم، بل جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قاله، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه.

وأخرجه البيهقي من طريقه عنه قال: أول من كشف العمي عن الناس وبين لهم السعة في ذلك عائشة، فذكر الحديث عن عروة وعمرة عنها، وقال: لما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس، وفيه دلالة على أن قوله كان مهجوراً، ومن ثم لم يأخذ أحد من أئمة الأمصار المعروفين به، بل قال ابن التين: خالف ابن عباس جميع الفقهاء في هذا، ولعله رجع عنه لما بلغه حديث عائشة. وتعبه ابن حجر وغيره بأن ابن عباس لم ينفرد بما قاله، بل وافقه جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر بسنديهما إلى نافع عنه لفظ: كان إذا بعث بالهدى بمسك عما بمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وابن عمر قالاً: من قلده فقد أحرم. ومنهم قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب لواء رسول الله ﷺ، أخرجه عنه سعيد بن منصور. ومنهم عمر وعلي فإنهما قالاً في الرجل يرسل بدنته: إنه بمسك عما بمسك عنه المحرم، رواه ابن أبي شيبة، وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن الشعبي وعطاء وابن سيرين وآخرين، وأخرج ابن أبي شيبة مثله عن سعيد بن جبير، =

باب تقليد البدن وإشعارهم

٣٩٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدي هدياً من المدينة قلّده وأشعره بذي الحليفة، يقلّده قبل أن يشعره، وذلك في مكان واحد وهو موجهٌ إلى القبلة، يقلّده بنعلين، ويشعره من شقه الأيسر، ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة، ثم يُدفع به معهم إذا دفعوا، فإذا قدم منى من غداة يوم النحر نَحَرَه قبل أن يخلق أو يقصر، وكان ينحر هديه بيده يصفهنّ قياماً، ويوجهنّ

= ويوافقهم من المرفوع حديث جابر قال: "بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه من جيبه حتى أخرج من رجله فطر القوم إليه، وقال: إني أمرت بذي الحليفة أن يصفى به، ويشعر على مكان كذا، فسبب قميصي، فسبب فيه أكل لأخرج قميصي من راسي. أخرج عبد الرزاق والبخاري والطحاوي، وفي سنده عبد الرحمن بن عطاء ضعيف، قال ابن عبد البر: لا يُحتج بما انفرد به، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه، ويحتمل أن يكون سابقاً وحديث عائشة له بأسخاً، كذا في "فتح الباري" [٦٩٠/٣] و"نصب الراية" وغيرهما.

تقليد البدن: بضم فسكون جمع بدنة بفتحين، وهي الإبل والقر عدنا. وأشعره بذي الحليفة: [أي أدماه في سنانه ليكون إشعاراً بأنه من شعائر الله فلا يتعرض له أحد] لأنه كان من أتبع الناس للمصطفى، وفي "الصحيحين": أنه ﷺ قلّده أهدي وأشعره بذي الحليفة. وذلك: أي ما ذكر من التقليد والإشعار.

موجهه إلى القبلة: أي جاعل وجهه هديه في حالتي التقليد والإشعار. من شقه الأيسر: فيه أنه أشعرها من الجانب الأيسر، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يُشعر بدنته من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً مقرنة، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعرها من الشق الأيمن، وإذا أراد أن يُشعرها وجهها إلى القبلة، وفي "صحيح البخاري" [رقم: ١٦٩٤، ١٦٩٥]: "أنه أشعرها من شقها الأيمن". قال الحافظ: تنبّه لهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن تارة، وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتهيأ له، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية، كذا في "ضياء الساري". قبل أن يخلق إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْضُرُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْدَأَ تَبُوءَ﴾ (البقرة: ١٩٦) بيده: لأنه مستحب، وقد نحر النبي ﷺ في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة بيده بعدد سني عمره، وأمر عياً ببحر بقية البدن وكان كلها مائة. يصفهن: لقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ (الحج: ٣٦) ويوجهن: أي يجعل وجوه الهدايا عند نحرهن إلى جهة الكعبة.

إلى القبلة ثم يأكل ويُطعم.

٣٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا وَخَزَ في سِنَامِ بَدَنَتِهِ وهو يُشعرها، قال: بسم الله والله أكبر.

٤٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يشعر بَدَنَتِهِ في الشَّقِّ الأيسر ^{أي في الأيمن} إلا أن تكون صَعَاباً مَقْرُونَةً، فإذا لم يستطع أن يَدْخُلَ بينها أشعر من الشَّقِّ الأيمن، ^{أي البدن} وإذا أراد أن يُشعرها وجهها إلى القبلة، قال: فإذا أشعرها قال: بسم الله والله أكبر، ^{وفي نسخة: وإذا} وكان يُشعرها بيده وينحرها بيده قياماً.

ثم يأكل لقوله تعالى: ﴿يُحْدِثُ مَبَاحِثَ﴾ (الحج: ٢٨) وحز بالحاء والراء المعجمتين أي طعن صعة غير نافذة برمح أو إبرة أو غير ذلك. قال بسم الله امتثالاً لقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (سورة الفاتحة: ١).
مقرنة بتشديد الراء أي مقرونة بعضها ببعض مقرنة. يشعرها بدهج [لأن الأعمال أحسنه أو أن تكون بلا واسطة إن أمكن وقوعها] بذلك قال الجمهور من السلف والخلف، وذكر الطحاوي في "اختلاف العلماء" كراهته عن أبي حنيفة، وذهب غيره إلى استحبابه حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا: هو حسن، قال: وقال مالك: يختص الإشعار عن لها سنام، قال في "الفتح" [٦٨٧/٣]: وأبعد من مع من الإشعار، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة، فإن السج لا يصار إليه بالاحتمال، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان. وقال الخطابي وغيره: اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود، بل هو من باب الكي وشق الأذن ليصير علامة، قال وقد كثر تشيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار.
وانتصر له الطحاوي بأنه لم يكره أصل الإشعار، وإنما كره ما يفعل على وجه يُحاف منه هلاك البدن كسرية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد سد الباب عن العامة؛ لأنهم لا يُراعون أحد في ذلك، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا. وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال: لا أعلم أحداً كره الإشعار إلا أبا حنيفة وحالفه صاحبه، وذكر الترمذي قال: سمعت أبا السائب يقول: كما عهد وكيع فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثلة، فقال له وكيع: أقول لك: أشعر رسول الله ﷺ وتقول: قال إبراهيم، ما أحقك بأن تُحبس، وفيه تعقب على ابن حزم في رعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف، قال الحافظ: وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي، فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه، قال: واتفق من قال بالإشعار بالخاق النحر في ذلك إلا سعيدي بن جبير واتفقوا على أن العم لا تُشعر، كذا في "الصيئة".

قال محمد: وبهذا نأخذ، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار من الجانب الأيسر، إلا أن تكون صعباً مقرّنة لا يستطيع أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر والأيمن.
الواو بمعنى أو أي صاحبها

باب من تطيب قبل أن يحرم

٤٠١ - أخرنا مالك. حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب:

وبهذا نأخذ لم يذكر ههما موافقة قول أبي حنيفة؛ لأن عدده الإشعار مكروه، بصرّ عليه في 'الجامع الصغير'، وحمله الطحاوي على أنه كره المسألة فيه بحيث يؤدي إلى السراية، وهو يحمل حسن، ولولاه لكان قوله مخالفاً لثابت بالأحاديث الصحيحة الصريحة صريحاً، وللقوم في توجيه ما روي عنه كلمات قد فرغنا عن دفعها في تعليقاتي على "الهداية" فلا نضيع الوقت بذكرها.

باب من تطيب إلخ. اختلفوا فيه: فذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا يصح بقاء لونه ورائحته، وإنما يحرم انتداؤه للمحرم، وقال مالك والرهري وجماعة من الصحابة والتابعين: يجمع من التطيب بطيب يبقى له رائحة بعده، كذا قال الرقائي [٣٠٦/٢] وغيره، واحتج الجمهور بحديث عائشة: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت، وسأني في "باب ما يحرم على الحاج بعد رمي جرة العقبة"، وفي رواية للشيخين [البخاري رقم: ٢٧١، ومسلم رقم: ٢٨٣٢] "كأنني أنظر إلى ويبص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم"، وفي لفظ لمسلم [رقم: ٢٨٣٩]: "كأنني أنظر إلى ويبص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو يلي"، وفي رواية لهما: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أرى ويبص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك".

وأخرجنا عن محمد بن استشر قال: سألت ابن عمر عن رجل يتطيب ثم يصح محرمًا، فقال: "ما أحب أن أصبح محرمًا أنصخ طيبًا"، لأن أظلي بقطران أحب إلي من أن أفعل ذلك، فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله، فقالت: "أنا طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرمًا"، وفي لفظ لهما [البخاري رقم: ٢٦٧، ومسلم رقم: ٢٨٤٣]: "كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرمًا ينصخ طيبًا"، كذا ذكره الزيلعي [نصب الراية: ٢٢/٣] وغيره. وأجاب عنه المالكية ومن قال بقولهم بوجوه كلها مردودة. منها: أنه ﷺ اغتسل بعد ما تطيب لقولها في رواية: "ثم طاف على نسائه"، فإن المراد بالطواف الجماع، وكان من عادته أن يغتسل عند كل أحد، وردّ بأنه ليس فيه أنه أصابهن، وكان ﷺ كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة =

أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ فقال معاوية بن أبي سفيان: مني يا أمير المؤمنين، قال: منك لعمري، قال: يا أمير المؤمنين! إن أم حبيبة طيبتني.

قال: عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه.

أي أقسمت عليك

٤٠٢ - أخبرنا مات، أخبرنا الصلت بن زبيد، عن غير واحد من أهله.....

= كما في حديث عائشة: "قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف عليا، فيقبل ويلمس دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هي يومها يبيت عندها"، ولو سمع أنه اغتسل فقوها في رواية: "ثم يصبح محرماً يضح طيباً صريح في بقاء الرائحة، وبه يرد عني من قال إن ذلك الطيب كان لا رائحة له تمسكاً برواية السائي: طيباً لا يشبه طيبكم. ومهما: أن ذلك من خصائصه، ورد بأنها لا تثبت بالقياس، كذا في 'شروح صحيح البخاري'.

بالشجرة شجرة بدي الحليلة على ستة أميال من المدينة. **معاوية** هو معاوية بن صحر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أسلم هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس يوم الفتح، وكان هو من المؤلفة قلوبهم، فحس إسلامه وكتب لرسول الله ﷺ. ولما مات يريد أخوه استخلفه عني عمه بالشام، فلما ولي عثمان جمع له الشام جميعه، ولم يزل كذلك إلى أن قتل عثمان، فانفرد بالشام ولم يبايع عبداً، وكان وقعة صفين بينه وبين علي، وقد استقصى ذلك في "الكامل في التاريخ". ولما قتل علي سلم الحسن الأمر إلى معاوية، فسلمه الأمر إليه، وتوفي في الصف من رجب سنة ستين، كذا في 'أسد الغابة في معرفة الصحابة' لابن الأثير الجزري. **يا أمير المؤمنين** زاد عبد الرزاق: فتعبط عليه عمر.

ملك لأنك تحب الرفاهية، وكان عمر يسميه كسرى العرب. **لعمري** بفتح العين أي لقسامي بعمري.

أم حبيبة: روح النبي ﷺ ست أي سفيان اسمها رملة، لا خلاف في ذلك إلا عند من شدد، توفيت سنة أربع وأربعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٥٠]. **قال**. وفي رواية عبد الرزاق: أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فتغسلنه عك كما طيبتك، وراد في رواية أنس عن نافع عن أسلم: فرجع معاوية إليها حتى لحقهم بعض الطريق.

الصلت بن زبيد: هكذا وجد في نسخ هذا الكتاب بالناء الموحدة، وكذا ضبطه القاري أنه بضم الراء وبفتح الموحدة، لكن الذي في "الموطأ نجي": الصلت بن زبيد يائين. وقال ازرقاني في 'شرحه' [٣٠٩/٢]: الصلت بن زبيد بضم الراء وتحتيتين - تصغير زيد النكدي، وثقة العجلي وغيره، وكفى برواية مالك عنه، وكذا ضبطه ابن الأثير في 'جامع الأصول'، وصطه الصلت بالفتح ثم السكون. **عن غير واحد** أي عن جمع كثير من أقاربه.

أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير بن الصلت، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ قال كثير: مني، لبدت رأسي وأردت أن أحلق، قال عمر: فاذهب إلى شربة، فادلك منها رأسك حتى تنقي، ففعل كثير بن الصلت. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا أرى أن يتطيب المحرم حين يريد الإحرام إلا أن يتطيب...

كثير بن الصلت: الكندي المدي، التابعي الكبير، ولد في عهد رسول الله ﷺ ووهب من عده من الصحابة، كذا قاله الرقاني [٣٠٩/٢]. **لبدت رأسي** أي جعلت فيه شيئاً كالصمغ ليجمع شعره لئلا يترق في الإحرام. **شربة:** بفتح الشين، حوض حول النخلة، كذا في القاموس، وقال مالك: الشربة حميرة تكون عند أصل الشجرة، ذكره يحيى في 'موضئه'. **تنقيه:** من الإنقاء أو التنقية أي حتى تطفه من طيبك.

لا أرى إلخ: هذا موافق لما احتاره جماعة من الصحابة، منهم عمر حيث أنكر على معاوية وكثير بن الصلت بصبغ أصيب حال الإحرام، وأنكر أيضاً على البراء بن عازب كما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشير بن يسار: لما أحرموا وجد عمر ريح طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال البراء: مني يا أمير المؤمنين، فقال عمر: قد علمنا أن امرأتك عطرة أو عصارة، إنما الحاج الأدفر الأعير، ومنهم عثمان كما أخرجه الطحاوي [٣٦٣/١] عن سعيد بن إبراهيم عن أبيه: كنت مع عثمان بندي الخليفة فرأى رجلاً يريد أن يحرم وقد دهس رأسه فأمر به فغسل رأسه بالطين، ومنهم ابن عمر كما مر ذكره، ويوافقهم من المرفوع ما أخرجا عن يعلى بن أمية قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب وعليه جبة، فقال: كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تضيخ بطيب؟ فقال له رسول الله ﷺ: ما يصيب نديك فحسبه لئلا يمت، وما حبه فترجها. ثم صنع في عمرته ما تصنع في حجت. وفي لفظ لهما: وهو متضمخ بالخلوق، فقال له: **عسل عتك صفرة** [مسلم رقم: ٢٨٠٠] وفي لفظ للبخاري [رقم: ١٧٨٩]: **اغسل عتك أثر الخلوق وأثر الصفرة.**

وأجاب الجمهور عنه بجوابين: أحدهما: أن طيبه كان من زعفران، وقد فهمي عن الترمذ، يدل عليه رواية مسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، كذا ذكره المنذري، وأخرج الطحاوي [٣٦٢/١] أولاً عن يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بالجرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه، الحديث، ثم قال: لا حجة فيه، وذلك أن التطيب الذي كان على ذلك الرجل إنما كان صفرة وهو خلوق، وذلك مكروه للرجال لا للإحرام، ولكنه مكروه في نفسه في حال الإحلال والإحرام، ثم أيده بما أخرج من طريق آخر: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لي بعمره وعليه جبة وشيء من خلوق، فأمره أن يزع الجبة ويمسح بالخلوق. ومن طريق آخر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني أحرمت وعلي جُبتي هذه وعلى جبتي خلوق، والناس يسحرون مني، =

ثم يغتسل بعد ذلك، وأما أبو حنيفة فإنه كان لا يرى به بأساً.

باب من ساق هدياً فعطب في الطريق أو نذر بدنة

٤٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: من ساق بدنة تطوعاً، ثم عَطَبَتْ فنحرها فليَجْعَلْ قِلادتها ونعلها في دمه، ثم يتركها للناس يأكلونها، وليس عليه شيء، فإن هو أكل منها أو أمر بأكلها فعليه الغرم.

أي قرب هلاكها

٤٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه أن صاحب هدي هو ناجية الأسمي

= فقال: جمع عطف هدي، عطف هدي هدي، ثم أخرج أحاديث النبي عن التزعم والحق، ثم قال: فإذا أمر الرجل الذي أمر بعسل طيبه الذي كان عليه في حديث يعني: لأنه لم يكن من صلب الرجال، وليس في ذلك دليل على حكم من أراد الإحرام هل له أن يتطيب يبقى عليه بعد الإحرام أم لا. وثابيهما: ما نقل الحارمي في "كتاب الناسخ والمسحوق" عن الشافعي: أن أمر رسول الله ﷺ بعسل الطيب مسحوق؛ لأنه كان في عام الحمرانة وهو سنة ثمان، وحديث عائشة: "أما طيبت رسول الله ﷺ" ناسخ له؛ لأنه كان في حجة الوداع.

كان لا يرى إلح بل كان يقول باستحبابه أحداً من حديث عائشة، وبه قال أكثر الصحابة، فإنه المدرى، وأخرج سعيد بن منصور عن عائشة قالت: "طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم"، وأخرج الطحاوي [٣٦٤/١ - ٣٦٦] عن عبد الرحمن قال: "طيبت حاجاً فراقني عثمان بن العاص فلما كان عند الإحرام قال: اعسوا رؤوسكم بهذا الخضمي الأبيض فوق في نفسي من ذلك شيء، فقدمت مكة فسالت ابن عمر وابن عباس، فإن عمر قال: ما أحسنه، وابن عباس قال: أما أنا فأصمحه به رأسي"، وأخرج عن عائشة بنت سعد قالت: "كنت أشبع رأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب"، وأخرج عن عبد الله بن الربيع: أنه كان يتطيب بالعالية الحيدة عند الإحرام، وأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة رضى الله عنها قالت: 'كنا بصمّح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نغرم فنبسّل على وجوهنا ونحن مع رسول الله فلا يبهأ'.

فعطب كـ"فرح" هلك، كذا في "المصباح". قِلادتها. بكسر القاف أي ما قُذرت به من خاء شجرة أو قطعة مرادة. في دمه أي فليغمسها فيه وليضرب بها صفحة سنامها، وفائدة ذلك إعلام الناس أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأعياء. فعليه الغرم: بضم العين أي العرامة وهي قيمة ما أكل. أن صاحب هدي إلح: مرسل صورة لكنه محمول على الوصل؛ لأن عروة ثبت سماعه من ناجية، فقد أخرجه ابن حزيمة من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام عن عروة قال: حدثني ناجية، ورواه أبو داود وابن عبد البر من طريق سفيان بن سعيد الثوري، والترمذي =

رسول الله ﷺ قال له: كيف نَصْنَعُ بما عَطَبَ من الهدى؟ فقال رسول الله ﷺ: ^{أي منك} انْحَرِّها وَأَلْقِ قِلَادَتَهَا أَوْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، وَخَلْ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا يَأْكُلُونَهَا.

٤٠٥ - ^{أي أغمس} أَحْرَنَّا مَالَكُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ عُمَرَ بْنِ ^{هو عبد الله} الْخَطَّابِ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعِمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً، قَالَ: رَأَيْتُهُ فِي الْعِمْرَةِ يَنْحَرُّ بَدَنَتَهُ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي حَرْفِ دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ، وَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ طَعَنَ فِي لَبَّةٍ بَدَنَتَهُ حَتَّى خَرَجَتْ سَنَةُ الْحَرْبَةِ مِنْ تَحْتِ حَنَكِهَا. ^{من قوة الطعنة} ^{في نسخة: كَتَمَهَا}

٤٠٦ - أَحْرَنَّا مَالَكُ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْقَارِيُّ..... ^{يزيد بن القعقاع}

- وقال: حسن صحيح - والسائي من رواية عدة بن سليمان، وابن ماجه من رواية وكيع، والطحاوي من طريق ابن عيينة، وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد خمستهم عن هشام عن أبيه عن ناجية. قال في "الإصابة": ولم يسم أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم: الحراعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، وقد جزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن حذوب الأسلمي، كذا ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٤٢٢/٢] **أَوْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا** قال مالك مرة: أمره بذلك ليعلم أنه هدي فلا يُسْتَبَاحُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْعَى.

وَخَلْ بَيْنَ النَّاسِ إلخ قال عياض: فما عطب من هدي التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفقته؛ لنص الحديث، وهو قال مالك والجمهور، وقالوا: لا يدل عليه؛ لأنه موضع بيان، ولم يبين ﷺ. بخلاف الهدى الواجب إذا عطب قبل مجلته فيأكل منه صاحبه والأعياء؛ لأن صاحبه يصممه لتعلقه بدمته، قاله الرقائي. **يهدي**: من الإهداء أي يُرْسَلُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ. **بدنتين**: بالتكرار لإفادة عموم التشية.

خالد بن أسيد: [هو أخو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله ﷺ على مكة عام الفتح] قال هشام بن الكلبي: أسلم عام الفتح، وأقام بمكة وكان من المؤلفة، قال ابن دريد: كان جزّاراً، قيل: إنه فقد يوم اليمامة، وقيل: مات قبله، قاله الرقائي. [شرح الرقائي: ٤١٧/٢] **لبّة** بفتح اللام وتشديد الموحدة المحر من الصدر.

سنة الحربة: هو بالفتح آلة الحرب والعصا، والمراد به هما السكين ونحوه مما يُدْبَحُ به، وسنة الشيء بكسر السين وتشديد النون، والمراد به طرفه ورأسه ذو الحدة.

القاري: بالهمزة نسبة إلى قراءة القرآن، لا تشديد الياء نسبة إلى قارة بطن كما طه صاحب "المحلى".

أنه رأى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة أهدي عاماً بدنتين، إحداهما بُخْتِيَّة.
أي سنة من السنين

قال محمد: وبهذا نأخذ، كل هدي تطوع عطب في الطريق صنع كما صنع،
 وخلق بينه وبين الناس يأكلونه، ولا يعجبنا أن يأكل منه إلا من كان محتاجاً إليه.
من التخلية أي لا يجوز عندنا أي صاحب الهدي أي مضطراً إليه

٤٠٧ - أحمرنا مانت، حدثنا نافع، عن ابن عمر: كان يقول: الهدي ما قلد أو أشعر
 وأوقف به بعرفة.

٤٠٨ - أحمرنا مانت، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه قال: من نذر بدنة فإنه يقدها
 نعلًا ويُسعرها، ثم يسوقها فينحرها عند البيت أو بمنى يوم النحر، ليس له محل دون
 ذلك، ومن نذر جزوراً من الإبل أو البقر فإنه ينحرها حيث شاء.
من الإبل أو بقرة أي النادر

قال محمد: وهو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه

عبد الله بن عياش بشد التحتية وشيئ معجمة ابن أبي ربيعة اسمه عمرو بن المعيرة بن عبد الله بن عمر بن محروم
 القرشي المخرومي الصحابي ابن الصحابي، ولد بالحشة، وحفظ عن النبي ﷺ ولم يرو عنه، وروى عن عمر
 وغيره، وأبوه قنم الإسلام، قاله الزرقاني [٤١٧/٢]. بخنية بضم موحدة وسكون الحاء المعجمة، فتاء فوقية
 فتحتية مشددة، هي الأنثى من الجمال، والذكر النخعي، وهي حامل طوال الأعناق على ما في 'النهاية' [١٠١/١].
 عطب في الطريق أي قبل أن يصل إلى الحرم. كان محتاحاً إليه اعلم أن هدي التطوع إذا بلغ الحرم يجوز
 لصاحبه وغيره من الأغنياء أن يأكل منه، وأما إذا لم يبلغ فلا يجوز لصاحبه أن يأكل منه ولا لغيره من الأغنياء؛
 لأن القرية فيه بالإراقة إنما تكون في الحرم وفي غيره بالتصدق.

الهدي إلح في الأثر دليل على استئان الذهب بالهدي إلى عرفات كالقليد والإشعار، وبه قال أبو حنيفة أنه يسر
 ذلك من غير وجوب، كذا في "المحلى بحلي أسرار الموطأ". ليس له محل إلح لأنه لما عبر بدنة عنه أنه هدي.

حرورا بفتح الحيم وضم الراء هو من الإبل خاصة، يقع على الذكر والأنثى، كذا في "المصباح النعوي"، فقلوه:
 من الإبل والبقر تعميم باعتبار الإطلاق العربي، قاله القاري. حيث شاء أي في أي مكان؛ لأنه أراد إضعام
 لحمه مساكين موضعه، أو ما نوى من الموضع أي من الحرم وغيره، وفرق بين بدر البدنة ونذر الحزور بأن
 الأول خاص بالحرم والثاني عام.

أَنَّهُمْ رَخَّصُوا فِي نَحْرِ الْبَدَنَةِ حَيْثُ شَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْهَدْيُ بِمَكَّةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿هَدْيًا نَّاعٍ نَّكَعَةً﴾ ^(المائدة ٩٥) وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ فِي الْبَدَنَةِ، فَالْبَدَنَةُ حَيْثُ شَاءَ إِلَّا أَنْ يَنْوِي الْحَرَمَ فَلَا يَنْحَرُهَا إِلَّا فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٠٩ - أَحْبَبَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدَنَةِ جَعَلَتْهَا امْرَأَةً عَلَيْهَا، قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: الْبَدَنُ مِنَ الْإِبِلِ، وَمَحَلُّ الْبَدَنِ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمَتْ مَكَاناً مِنَ الْأَرْضِ فَلْتَنْحَرُهَا حَيْثُ سَمَتْ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ بَدَنَةَ فَبَقْرَةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِقَرَّةٍ فَعَشْرٌ مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ تَجِدْ بِقَرَّةً، فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ سَالِمٌ، ثُمَّ جِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: الْبَدَنُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَلَهَا أَنْ تَنْحَرُهَا حَيْثُ شَاءَتْ إِلَّا أَنْ تَنْوِي الْحَرَمَ، فَلَا تَنْحَرُهَا إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَيَكُونُ هَدْيًا. وَالْبَدَنَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ
أَيُّ مِنْ كِلَيْهِمَا فِي مَعْنَا لِلْمَرْأَةِ الْفَاتَرَةِ الْمَذْكُورَةِ
 أَيْ وَيَكُونُ بِالْهَيْئَةِ

الْهَدْيُ بِمَكَّةَ: يَعْنِي إِذَا بَدَرَهَا هَدْيًا فَهُوَ مَحْصُوصٌ بِمَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا. عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ ذَكَرَهُ أَنَّ حَبَابَ بْنَ "كِتَابِ الثَّقَاتِ" وَاسْمُ وَالِدِهِ بـ "عُبَيْدٌ"، وَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، يَرْوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ. جَعَلَتْهَا: أَيُّ أَلْزَمَتْهَا عَلَى نَفْسِهَا بِأَنْ يَدْرُهَا.

الْبَدَنُ مِنَ الْإِبِلِ: أَيُّ دُونَ الْبَقَرِ، وَهُوَ يُوَافِقُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ.
 وَمَحَلُّ الْبَدَنِ: وَبِكُسْرِ الْخَاءِ أَيُّ مَحَلِّ دَعْوَاهُ الَّذِي يَحِلُّ دَعْوَاهُ فِيهِ. خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: هُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّعَةِ بِالْمَدِينَةِ، مِنْ أَهْلِ الثَّقَاتِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ، وَقِيلَ: سِتَّةَ مِائَةٍ، قَالَهُ ابْنُ حَادٍ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَبُو هَاشِمٍ الْمَدَنِيُّ، وَثَقَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَالسَّائِي، مَاتَ ٩٨ هـ، كَذَا فِي "الإِسْعَافِ" [ص: ٢٥].

تجزئ عن سبعة ولا تجزئ عن أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

تجزئ عن سبعة روى مسلم [رقم: ٣١٨٦] عن جابر قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ مَهْبَيْنَ نَاحِجٍ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَكَ فِي الْإِبِلِ وَالْقَرَى كُلِّ سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَدَةٍ"، وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متفرجين بذلك أو بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متفرجين بالهدي، وعن داود وبعض المالكية: يجوز هذا في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك لا يجوز مطلقاً، واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الخديبية حيث كانوا محصرين، وبأن أبا حمزة حائفة ثقات أصحاب ابن عباس، فقد رووا عنه أن ما استيسر من الهدي شاة، وساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم، وقد روى ليث عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي حمزة لكن يث ضعيف، ثم ساق بسنده إلى محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: 'ما كنت أرى أن دماً واحداً لعله يجزئ أو يكفي عن أكثر من واحد'.

وأجاب الحافظ بأن تأويله لحديث جابر بأنه كان في الخديبية لا يدفع الاحتجاج بالحديث أي لثبوت حوار أصل الاشتراك، قال: بن روى مسلم من طريق آخر عن جابر في أثناء حديث: "فأمرنا رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يجعلوا من حنهم إذا أحلوا أن هدي، ويجتمع نفر من الهدي"، وأقول: بل كيف يصح تأويله بأنه في الخديبية مع قول جابر: خرجنا مَهْبَيْنَ نَاحِجٍ، والخديبية إنما كان فيه الإهلال بالعمرة، ثم قال الحافظ: وليس بين رواية أبي حمزة - قال: سألت ابن عباس عن المنعة فأمرني بها، وسألته عن الهدي فقال: فيها جرور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم، روى السحاري [رقم: ١٦٨٨] - وبين رواية غيره منافاة؛ لأنه راد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة أي وريادة الثقة مقبولة، قال: وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من رعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر.

قال: وأما رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس فمقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أحر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد، ومنى صح عبده النقل بصحة الاشتراك أفتى به أبا حمزة، وهذا يجتمع الأخبار، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه، وهو أبو حمزة، وقد روي عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عنه لما بلغته النسبة، قال الحافظ: واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال: تجزئ عن عشرة، وبه قال إسحاق بن راهويه وابن حزيمة من الشافعية، واحتج لذلك في "صحيحه" وقواه، كذا في "صياء الساري".

باب الرجل يسوق بدنة فيضطر إلى ركوبها

٤١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: إذا اضطررت إلى

بدنتك فاركبها ركوباً غير فادح.

أي غير منقل ومولم

أي إلى ركوبها

٤١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ مرَّ

على رجل يسوق بدنته، فقال له: اركبها، فقال: إنها بدنة،

فيضطر إلى ركوبها [بأن عجز عن المشي ولم يجد غيرها] احتلوا في ركوب البدنة المهداة، فقال بعضهم: هو واجب لإطلاق الأمر مع ما فيه من مخالفة الحاهية، ورد هذا بأنه لا يلزم لم يركب هديه، ولا أمر الناس بركوب هداياهم، ومهم من قال: له أن يركبها مطلقاً من غير حاجة، وقال أصحابنا والشافعي: لا يركبها إلا عند الحاجة، كذا في 'مرقاة المفاتيح' [٥٤٢/٥]. **غير فادح**. لقوله ﷺ: **بدينها** ر. مع. ف. د. أ. ح. ب. ن. ظهرها. **أخبرنا مالك إلخ** رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى، وأبو داود عن القعبي، والسنائي عن قتبية الأربعة عن مالك به، وتابعه المعيرة بن عبد الرحمن عن مسلم، وسفيان الثوري عن أسامة كلاهما عن أبي الزناد به. **مر على رجل** قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد وصول أسح، راد السنائي [رقم: ٢٨٠١] عن أس: وقد جهده المشي، أي وهو عاجز عن مشيه. **يسوق بدنته**. وعند مسلم [رقم: ٣٢١٠] بدنة مقددة.

إنها بدنة. قيل: الطاهر أن الرجل طس أنه **أدعى** حتى عليه كونه هدياً، فذلك قال: إنها بدنة، قال الحافظ: والحق أنه لم يخف ذلك عليه لكونها كانت مقددة، ولهذا قال له لما راد في مراجعته: "ويلك". [فتح اساري. ٦٧٩/٣] وقال القرطبي: إنما قال له: "ويلك" تأدياً لأجل مراجعته له مع عدم حفاء الحال عليه، وبهذا جرم أس عن عبد البر وابن العربي، وبالعق حتى قال. ولولا أنه **ﷺ** اشترط على ربه ما اشترط فذلك ذلك الرجل، قال القرطبي: ويحتمل أن يكون فهم عن الرجل أنه يترك ركوبها على عادة الخاهلية في السائبة وغيرها، فرحره عن ذلك، وعنى الخاليتين فهي إنشاء، ورححه عياص وعيره، قالوا: والأمر ههنا وإن قلنا: إنه للإرشاد لكنه استحق الدم بتوقفه عن الامتثال.

وقيل: كان الرجل أشرف على هلكة من الجهد، و"ويل" كلمة تقال لمن وقع في هلكة، فالمعنى أشرف على الهلكة فاركب، فعلى هذا هي إخبار، وقيل: هي كلمة تدعم بها العرب كلامها، ولا يقصد معناها كقولهم: لا أم لك، واستدل به على جوار ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به؛ لكونه **ﷺ** لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف، وبالجوار مطلقاً قال عروة بن الزبير، وسبه ابن المدر لأحمد وإسحاق، وبه قال أهل الطاهر، لكن نقل القسطلاني عن 'تفحيح المقع' من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عندهم - أن له ركوبها =

فقال له بعد مرتين: اركبها ويلك.

٤١٢ - أحمر مالت، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: إذا نتجت البدنة فليحمل ولدها معها حتى يُنحر معها، فإن لم يجد له محملاً فليحمله على أمه حتى ينحر معها.

صاحب البدنة

وجوباً

٤١٣ - أحمر مالت، أخبرنا نافع أن ابن عمر أو عمر - شك محمد - كان يقول: من أهدى بدنة فضلت أو ماتت، فإن كانت نذراً أبدلها، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدلها، وإن شاء تركها.

أي الطريق

قبل بلوغ الحمل

أي مثلها

والأول أولى

قال محمد: وبهذا تأخذ، ومن اضطر على ركوب بدنته فليركبها فإن نقصها ذلك شيئاً تصدق بما نقصها، وهو قول أبي حنيفة.

نقصه المجهول

أي بقيمة نقصها

- الحاجة ويضمن نقصها كذهب الحمية، وحره النووي بالأول في "أروضة" تعاً لأصحه في الصحايا، ونقله في "شرح المهدب" عن القفال والماوردي، ثم نقل فيه عن أبي حامد والسديجي وغيرهما تقييده بالحاجة وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق، وقيد صاحب "الهداية" من الحمية حوار ركوبها بالاضطرار إلى ذلك، وهو المقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة، وقال ابن العربي عن مالك: يركب للصورة فإذا استراح برل، وفي المسألة مذهب حامس، وهو المبع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشع عليه، قال الخافض: ولكن الذي نقله الطحاوي وعمره الحوار بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها تركوبه، وضمان النقص وافق عليه الشافعية في المهدي المدور. ومذهب سادس: وهو وجوب الركوب، نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر ثمسكاً بظاهر الأمر، ولمخالفة ما كانوا عليه في إباحية من الحيرة والسائبة [فتح الباري: ٦٧٩/٣] واحتلف المكيرون هل يحمل المهدي عليها متاعه؟ فمعه مالك، وأجازه الجمهور، كذا في "الضياء".

اركبها ويلك زحراً له ليعلم أن الضرورات تبيح المحظورات. إذا نتجت يقال: نتجت الناقة ولداً على الساء للفاع على معنى ولدت وحمت، كذا في "المصاحح المير". فإن لم يجد له وليجى فإن لم يوجد له محمل حمل على أمه. ابن عمر أو عمر. في "موطأ يحيى" عن ابن عمر عن غير شك. ذلك: أي ركوبها وحمل متاعه عليها.

باب المحرم يقتل قملة أو نحوها أو ينتف شعراً

٤١٤ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: المحرم لا يصلح له أن ينتف من شعره شيئاً، ولا يحلقه ولا يقصره إلا أن يصيبه أذى من رأسه، فعليه فدية، كما أمره الله تعالى. ولا يحل له أن يقلّم أظفاره ولا يقتل قملة، ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ولا من جسده ولا من ثوبه، ولا يقتل الصيد ولا يأمر به ولا يدل عليه.

قال محمد: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الحجامة للمحرم

بالكسر الاحتام

٤١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم إلا أن

يضطر إليه مما لا بد منه.

أي إلى الاحتام

قملة القمل والقملة بالفتح فالسكون، دوية تتولد من العرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو شعراً، يقال له بالفارسية: **سئش**. **ينتف شعراً**: وكذا إذا حلق شعراً أو قطع.

أن يصيبه أذى. أي فيحتاج إلى حلق شعره أو قصه. **أمره الله تعالى**: أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْشُرُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْدَأَ الْهَدْيُ مَحَنَةً فَمَنْ كَذَبَكُمْ مِرْيَةً أَوْ بِهِ أذى من رأسه ففدته من صدم أو صدفة أو سئش﴾ (البقرة: ١٩٦)، والصيام مفسر بثلاثة أيام، والصدقة بإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والسك بأدى ما يطلق عليه الهدى من غم أو بقر أو إبل، و"أو" للتخيير، وهذا عند العذر كما تقرّر، وأما عند عدمه فيجب عليه دم مع الإثم. **ولا يأمر به**: وكذا لا يرى ثوبه في الشمس بقصد قتل القملة.

أن يضطر: لأنه ﷺ لم يحتجم إلا للضرورة، فإن احتجم لغير ضرورة حرمت إن لرم منها قطع الشعر، فإن كان في موضع لا شعر فيه فأجارها الجمهور ولا فدية، وأوجبها الحسن البصري، وكرهها ابن عمر، وبه قال مالك: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة أي يكره؛ لأنها قد تؤدي لضعفه كما كره صوم عرفة للحاج مع أن الصوم أخف من الحجامة، كذا ذكره الزرقاني [٣٥٧/٢].

مما لا بد منه: أي مما لا فرار عنه ولا علاج فيه إلا الحجامة.

قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم ولكن لا يخلق شعراً، بلغنا عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو صائم محرم، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامه من فقهاءنا.

باب المحرم يُغْطِي وجهه

٤١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن عبد الله بن عامر بن ربيعة أخبره قال: رأيت عثمان بن عفان

يحتجم المحرم: إذ إخراج الدم لا يضر اتفاقاً، ولهذا جوروا له المقصد إجماعاً. بلغنا إلح: أخرجه البخاري [رقم: ١٩٣٨] وغيره من حديث ابن عباس: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"، وأخرج مالك عن سليمان بن ياسر مرسلاً: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه، وهو يومئذ بلحيي جمل - مكان بطريق مكة" -، ووصله البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن بجنة، ولأبي داود [رقم: ١٨٣٧] والسنائي [رقم: ٢٨٤٩] والحاكم عن أنس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به، وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها عدم الكراهة.

يعطي: من التعطية بمعنى الستر. عبد الله بن أبي بكر: ابن محمد بن عمرو بن حزم. رأيت عثمان إلح: أخرجه مالك أيضاً عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: أخبرني الفرافصة بن عمر الحنفي أنه رأى عثمان بالعرح يعطي وجهه وهو محرم، ويوافقه ما أخرجه الدار قطني في "العلل" عن أنان ابن عثمان عن عثمان: "أن النبي ﷺ كان يحمر وجهه وهو محرم"، لكن قال الدار قطني: الصواب أنه موقوف، وبهذا أخذ جماعة من الصحابة ومن بعدهم، منهم الشافعي وغيره، استدل بعضهم له بما أخرجه الشافعي من حديث إبراهيم بن حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في الذي وقص: حمره وجهه ولا تحمروا. وبما أخرجه الدار قطني في "سسه" [رقم: ٢٦٠، ٢٩٤/٢] عن ابن عمر أنه قال: "إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها"، واستدل أصحابنا بما أخرجه مسلم [رقم: ٢٨٩٢] والسنائي [رقم: ٢٨٥٣] وابن ماجه [رقم: ٣٠٨٤] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن رجلاً أو قسته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ: عسوه تد، وسدر وكسوه في ثوبه ولا تسموه صب، ولا تحمروا رأسه ولا وجهه. فله تبع يوم القيمة منبياً، ورواه الباقر ولم يدكروا الوجه. قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب 'علوم الحديث': ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف في الرواية لإجماع الثقات الإثبات على ذكر الرأس، ورد بأن التصحيف إما يكون في الحروف المتشابهة، وأي تشابه بين الوجه والرأس في الحروف، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع =

بالعَرَج وهو محرم في يومٍ صائفٍ قد غطى وجهه بقطيفة أَرْجَوَان، ثم أتى بلحم صيد، فقال: كلوا، قالوا: ألا تأكل؟ قال: لستُ كهياتكم، إنما صيد من أجلي.

أي من أيام الصيف
فالمدار على التبة

٤١٧ - أحرنا مالت، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس هو مجتمع لحمي الإنسان

فلا يحمره المحرم.

قال محمد: ويقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا **رحمته**.

- بين الرأس والوجه والروايتان عند مسلم؟ ففي لفظ "اقتصر على الوجه" وفي لفظ "جمع بينهما"، واستدلوا أيضاً بقول ابن عمر: ما فوق الذقن من الرأس فلا يحمره المحرم، هذا كله في الرجل، وأما المرأة فأحرج البحاري من حديث نافع عن ابن عمر: "لا تتقب المرأة المحرمة ولا تلس القفارين، ورواه مالك موقوفاً على ابن عمر، وله طرق في البحاري موصولة ومعلقة، وأحرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ غشي النساء في إحرامهن عن القاب، وأحرج أبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت: "كان الرُّكبان يمر بنا، ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاورونا كشمتا، وهو محمول على توسيط شيء حاجب بين الوجه وبين الحساب، وفي الباب آثار وأحبار مسبوطة في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٣١/٣ - ٣٣]، و"تخريج أحاديث الراعي" لاس حجر.

بالعرج: يعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فحيم، موضع بطريق المدينة. **قد غطى وجهه** [قال الباجي: يحتمل أن يكون فعل ذلك الحاجة إليه أي لصرورة دعت إليه، وأن يكون في رأيه مباحاً، وقد حاله غيره، فقالوا: لا يحور] قال الزرقاني: إنه كان يرى جائزاً، وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وريد بن ثابت وسعيد وجابر، وبه قال الشافعي، وقال ابن عمر: يحرم تغطية الوجه، وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن، وفيه النفية على مشهور المذهب، ولا يحور تغطية الرأس إجماعاً. [شرح الرقائي: ٣٠٣/٢]

نقطيمة هي دثار له حَمْلٌ، والذثار ما يتدثر به الإنسان أي ما يتلف فيه من كساء أو غيره.

أرجوان: بضم الهمزة والجيم: صوف أحمر أي فيه خطوط حمراء.

فلا يحمره المحرم: أي فلا يعطيه، فإن الوجه في حكم الرأس.

باب المحرم يغسل رأسه أو يغتسل؟

٤١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام.

٤١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمسيور بن مخزومة قماريا بالأبواء، فقال ابن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المسيور: لا، فأرسله ابن عباس إلى أبي أيوب يسأله فوجده يغتسل بين القرنين وهو يُستر بثوب،
 فيه التستر للغسل

 أي يجوز له
 عن حكمة الغسل للمحرم

أو يغسل أي بجميع بدنه من غير قصد إزالة وسخه. لا من الاحتلام ولا ينفيه ما سبق من غسله لدخول مكة وعشية عرفه، فعليه كان يغسل جسده دون رأسه، قال الشافعي: نحن ومالك لا نرى ناساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، وروي أنه اعتسل وهو محرم، ثم أطال الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن، ولو علمها ما خالفها، كذا ذكره البيهقي في "المعرفة"، كذا في "المحلى". عن إبراهيم الخ [هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج، وكذا السائي وابن ماجه، كذا في "إرشاد الساري"] ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله الخ، قال ابن عبد البر: لم يتابع أحد من رواة "الموطأ" يحيى على إدخال نافع بين زيد وإبراهيم، وهو خطأ لا شك فيه، وهو مما يحفظ من خطأ يحيى في "الموطأ" وغلطه، وأمر ابن وصاح بطرحه. والمسيور بكسر الميم وسكون السين المهمله وجفة الواو، ابن مخزومة بفتح الميم وسكون المعجمة - ابن نوفل القرشي، له ولأبيه صحبة، ذكره في "الإصابة" [رقم: ٨٠١١، ٩٣/٦] وغيره.

قماريا أي تشاكاً وتشاحاً وتحالفاً في حواز غسل المحرم وعدمه. بالألف بفتح الهمزة وسكون الموحدة، وبالمد: جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد يسب إليه، كذا في "النهاية". وقال مسور لا قال الأبي: الظن بهما أنهما لا يختلفان إلا ولكلٍ منهما مستند، قال عياض: ودل كلاهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر؛ إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الحانة، ولابد من صب الماء، فخاف المسيور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دوابها أو طرحها، وعلم ابن عباس أن عبد أبي أيوب علم ذلك. إلى أبي أيوب قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل. القرين تشية قرين، وهما الحشتان القائمتان على رأس الثور، وشبههما من الناء وبمد بينهما حشوة يجرّ عليها الحبل المستقي به ويعلو عليها الكرة، ذكره السيوطي.

قال: **فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنِينٍ أُرْسِلُنِي إِلَيْكَ**
ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ يَدَيْهِ
 على الثوب وطأطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان **يَصْبِ الْمَاءَ عَلَيْهِ: اصْبُبْ،**
 فصب على رأسه، ثم حرّك رأسه بيده، فأقبل بيده وأدبر، فقال: **هَكَذَا رَأَيْتَهُ يَفْعَلُ.**
قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِقَوْلِ أَبِي أَيُّوبٍ نَأْخُذُ، لَا نَرَى بِأَسْأَأَنَّ يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ،

فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ إِنْ قال عياض والمووي وغيرهما: فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث، وتعقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه ردّ عليه السلام بل ظاهره أنه لم يردّ، لقوله: "فقال: من هذا؟" بفاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشيء، فيدل على عكس ما استدل به. فإن قيل: الظاهر أنه ردّ السلام وترك ذكره لوضوحه، وأما الماء فهي مثل قوله تعالى: **لَمَسْتُ عَصَاً فَأُحْضِرُ فَغَسَّطُ** (الشعراء: ٦٣) قلت: لما لم يصرح بذكر ردّ السلام احتمل الرد وعدمه فسقط الاستدلال للحاشين، قال الزرقاني: وفيه وقفة. [شرح الزرقاني: ٢/٢٩٣] **كَيْفَ كَانَ إِنْ** قال ابن عبد البر: فيه أن ابن عباس كان عنده علم غسل رأس المحرم، أنبأه أبو أيوب أو غيره؛ لأنه كان يأخذ عن الصحابة، وقال ابن دقيق العيد: هذا يشعر بأن ابن عباس كان عنده علم بأصل الغسل، وقال القاري: فيه أنه لم يكن النزاع في كيفية غسله لكنها تفيد زيادة في بيان جواز فعله، وفيه ما فيه. **يَدِهِ** وليحيى: بيديه فأقبل بهما وأدبر - أي بهما -.

هَكَذَا رَأَيْتَهُ [راد ابن عيينة: فرجعت إليهما فأخبرتهما، فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً أي لا أجادلك، كذا في 'إرشاد الساري' (٣٨٢/٤)] في هذا الحديث فوائد: منها: جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه، وإمرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً. ومنها: قول حير الواحد وأن قبوله كان مشهوراً بين الصحابة. ومنها: الرجوع إلى النص وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص. ومنها: السلام على المتطهر في وضوء أو غسل بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا الحاجة. واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده عن الخنابة بل هو واجب عليه، وأما غسله للتبريد فمذهب ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة، ويجوز عند الشافعي غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث لا ينتف شعراً، ولا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي [٣٨٤/١].

نَأْخُذُ. لأن المثبت مقدّم على النافي، ولأن الأصل الجواز حتى يثبت دليل على منعه لثبوت ذلك بكثير من الروايات. **رَأْسَهُ بِالْمَاءِ:** سواء غسل سائر بدنه أم لا.

وهل يزيده الماء إلا شعثاً، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٤٢٠ - ^{أي لا يريده} أخرنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء بن أبي رباح أن عمر

ابن الخطاب ^{رضي الله عنه} قال ليعلى بن مُنيّة - وهو يصبّ على عمر ماءً وعمر يغتسل - ^{بالفتح اسمه أسلم} ^{أي حال اغتساله} أصيب على رأسي، قال له يعلى: أتريد أن تجعلها فيّ؟ إن أمرتني صبيتُ، قال: ^{مقولة عمر}

أصيب، فلم يزد الماء إلا شعثاً.

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

لا شعثاً قبل فيه: إن الشعث - محرّكة - انتشار الشعر وتعرّقه وتغيّره كما يتشرّ رأس السواك، ولا شك أن الماء يحصل الاجتماع والانتظام، وفيه نظر، فإن مجرد غسل الرأس دون أن يبقيه ويضميه بالخطمي أو غير ذلك يدخل العار في أصول الشعر ويتشر بعد الجفاف كانتشار أطراف السواك، بل أريد لفقدان التدهين، فلم يرده الماء إلا شعثاً. قول أبي حنيفة: وبه قال مالك والشافعي، وعن ابن عباس قال: يدخل الغرم الحمام، ذكره البخاري تعبيراً، ووصله البيهقي والدارقطني من طريق أبيوب عن عكرمة عنه قال: "يدخل الغرم الحمام، ويرع صرسه"، وإذا انكسر طمره صرجه ويقول: "أميطو عنكم الأذى فإن الله لا يصع أو ساحكم شيئاً"، وحكى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء، وهذا كنه في مجرد الغسل، وأما غسله بالخطمي وغيره فإن الفقهاء يكرهونه، وأوجب مالك والشافعي العدة عليه، ورحص عطاء ومحاهد بن ليد رأسه ذلك، كذا في 'عمدة القاري بشرح صحيح البخاري' [٢٠١/١٠].

عطاء: هو فقيه ثقة فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات ١١٤ هـ، كذا ذكره الرقائي. [شرح الرقائي: ٢٩٤/٢] مية. هي أمه، واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام، وهو صحابي، مات سنة سبع وأربعين، قاله الرقائي [٢٩٤/٢]. أريد أن تجعلها فيّ: قال ابن وهب: معناه إنما أفعله صوغاً لك لمصلتك وأمانت، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: أي العدة إن مات شيء من دواب رأسك أو ران شيء من الشعر لزمتني العدة، فإن أمرتني كانت عليك. إلا شعثاً: فلا ينافي ما ورد من أن الحاج أشعث.

باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب

٤٢١ - أخرجه **ماث**. أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ماذا يَلْبَسُ المحرم من الثياب؟ فقال: لا يَلْبَسُ القُمُص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين، فيلبس خُفَّين وليقطعهُما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب.....
بالكسر جمع حَف

عن ابن عمر قال القاري: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة. ان رجلاً قال الحافظ: لم أقف على اسمه في شيء من الطرق. [شرح الزرقاني. ٢٩٦/٢، ٢٩٧] **ما يلبس المحرم** وعند البحاري: ما يلبس من الثياب إذا أحرماً؟ وعند البيهقي: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يحط بذلك المكان، وأشار نافع إلى مقدم المسجد أي مسجد المدينة، وللبحاري ومسلم عن ابن عباس: أنه ﷺ حط بذلك في عرفات لكن ليس فيه أنه أجاب به السائل فهو محمول على تعدده. [شرح الزرقاني: ٢٩٧/٢]

لا يلبس بالرفع خبر عن الحكم الشرعي، أو معنى النهي، وبالجزم معنى النهي، وفي رواية: لا يلبس، وإما ذكر ما لا يجوز لسه مع أن السؤال كان عما يجوز لسه لكون ما لا يلبس محصراً، فقال: لا يلبس كذا أي يلبس ما سواه، وهذا على رواية مشهورة وإلا فعد أحمد وابن حزيمة وأبي عوادة: أن رجلاً سأل ما يختب المحرم من الثياب؟ وهذا الحكم أي عدم جواز لبس المحيط من القميص وغيره مخصوص بالرجال، وأما امرأة فيجوز لها جميع ذلك، قاله ابن المنذر، كذا في "فتح الباري" [٥٠٦/٣].

القمص بضمين جمع قميص، ولا العمام جمع عمامة - بالكسر - ما يلف على الرأس، ولا السراويلات جمع سراويل - وهو مفرد - أو جمع سراويل. **البرانس** بفتح الموحدة وكسر الون جمع البرنس بضم وهو قلنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أو جعة. كذا في "القاموس". إلا أحد بالرفع بدل من فاعل لا يلبس وهو أولى من نصبه استثناء، قاله القاري. لا يجد نعلين ظاهره أنه إذا كان قادراً على النعلين لا يلبس الخف مقطوعاً، يعني لا يحل له ذلك لما فيه من إتلاف المال من غير ضرورة، وقد صرح بهذا ابن نجيم في "البحر الرائق" [٥٠٣/٢]. وقال العيني في "النهاية" [١٨٢/٤]: إن وجد النعلين فلبس الخفين مقطوعين لا شيء عنده، وعند مالك يفدي، وكذا عند أحمد، وعن الشافعي قولان، وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي "عاية المقال فيما يتعلق بالعال". **وليقطعهُما**. الواو لمطلق الجمع، فإن لبسها إما يجوز بعد قطعهما. **من الكعبين**: المراد بهما الفصلان اللذان في وسط القدمين من عند مفصل الشراك. **ولا تلبسوا** هذا الحكم عام للرجال والنساء.

شيئاً منه الزعفران ولا الورس.

٤٢٢ - أخبرنا **مسند**، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فلبس خفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين. وفي حكمه العصير

٤٢٣ - **أخبار** **مسند**. حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تنتقب المرأة الحرمة ولا تلبس القفازين.

منه الزعفران قال الطيبي: به بالورس والزعفران على ما في معانيهما مما يُقصد به الطيب، فيكره للمحرم الثوب المصبوغ بغير طيب أيضاً. **ولا لورس** بفتح الواو نت أصغر يُصنع به، قاله في "النهاية" [١٧٣/٥]. **ولقطعهما** اتفق على وجوب القطع بحيث ينكشف الكعب وعدم حوار لبس الساتر له الجمهور، وخالف في ذلك أحمد، وحكي عن عطاء مثله قال: لأنه في قطعهما إفساداً، قال الخطابي: يشبه أن يكون عطاء لم يبلغه الحديث، وما أذن فيه رسول الله ليس بفساد. والعجب من أحمد فإنه لا يكاد يخالف ستة تبليه، وقلت ستة لم تبليه، ويشبه أن يكون ذهب إلى حديث ابن عباس فإن فيه: من لم يجد نعلين فلبس خفين من غير ذكر قطع، وللحاملة في تصحيح هذا القول أقوال مردودة بسطها العيني في "عمدة القاري" [١٦٢/٩، ١٦٣].

أنه كان يقول هذا رواه موقوفاً مالك وعبيد الله العمري وليث وأيوب السختياني وموسى بن عقبة كلهم عن نافع كما عند البخاري وأبي داود، وأخرجه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع السابق، فقل بعد قوله: ولا ورس ولا تنتقب، وورد ذلك مفرداً أيضاً مرفوعاً عند أبي داود. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف، وأن لها أن تعطي رأسها وتستتر شعرها إلا الوجه فتستدل عليها الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن أعين الرجال ولا تخمر؛ لما ورد عن عائشة: "كنا مع رسول الله إذا مر بنا ركب سدنا الثوب عنى وجوهاً وعن محرمات، فإذا جاورنا رفعناه"، أخرجه أبو داود وابن ماجه، وعليه يحمل ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر أنها قالت: كنا نخمر وجوهاً ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٠٤/٢، ٣٠٥].

لا تنتقب أي لا تلبس النقاب، وهو ما يستر الوجه من البرد وخوفه، وهو يحتمل أن يكون نفيًا أو هيًا إلا إذا جافت بسياها وبين وجهها، قاله القاري. **القفازين** بضم القاف وتشديد الفاء شيء يتحذه نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها، بالعربية **دستان**.

٤٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، أنه سمع أسلم يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو مُحَرَّم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: يا أمير المؤمنين! إنما هو من مَدَرٍ، قال: إنكم - أيها الرَهْطُ - أئمةٌ يقتدي بكم الناس، ولو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال: إن طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام.

قال محمد: يُكره أن يلبس المحرم المشيع بالعصفر والمصبوغ بالورس أو الزعفران، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غُسل؛ فذهب ربحه.....

طلحة بن عبيد الله هو أحد العشرة المبشرة، طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، يعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، وهو من السابقين الأولين، شهد أحداً وما بعدها، روي عنه قال: سماني رسول الله ﷺ يوم أحد طلحة الخير، ويوم العسرة طلحة الفياض، ويوم حنين طلحة الجود، استشهد في وقعة 'الحمل' سنة ست وثلاثين، وله مناقب جمة ذكرها ابن الأثير في "أسد الغابة". مدر يقتدي أي من طين أحمر وليس فيه طيب.

ولو أن رجلاً يؤخذ منه أن العلماء يستحب لهم التحنن من مواضع التهم، وأنه ينبغي لهم ترك مباح يحتل فيه الفتنة. لقال ولم يفرق الرأي بين الحلال والحرام، على أن نفس هذا اللون مع قطع النظر عن كونه طيباً لا يليق بالعلماء.

كان بس الح قال الزرقاني: إنما كره عمر ذلك لئلا يقتدي به جاهل فيظن جواز لبس الورس والمزعفر فلا حجة فيه لأبي حنيفة في أن العصفر طيب وفيه الفدية، قاله ابن المنذر، وقد أجاز الجمهور لبس المعصفر للمحرم. [شرح الزرقاني: ٣٠٣/٢]، وفيه نظر ظاهر، فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لئلا يظن جاهل من لبس الثوب المصبغ بالمدرة - ولونه أحمر - جواز لبس الأحمر مطلقاً حتى المعصفر، لا لئلا يظن جواز الورس والمعصفر، فإن لون كل منهما أصفر يبعد من رؤيته لون المدرة جوازه. المشيع من أشيع الثوب صبغاً إذا أكثر صعبه.

بالعصفر بضم العين والفاء: نبت معروف يُصبغ به الثوب صبغاً أحمر، يقال له: كسم. فذهب ربحه يشير إلى أن المشيع من المصبوغ بالزعفران والورس إنما هو لربحه لا لنفس اللون. قال العيني في "عمدة القاري": ظاهر الحديث أنه لا يجوز لبس ما مسه الزعفران والورس سواء انقطعت رائحته أو لم تنقطع، وفي "الموطأ" أن مالكا سئل عن ثوب مسه طيب، ثم ذهب ريح الطيب هل يحرم فيه؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس، قال: وإنما يكره لبس المشيعات؛ لأنها تفض. وذهب الشافعي إلى أنه إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الريح منه لم يجز استعماله، وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا يفيض فلا بأس بلبسه في الإحرام، -

وصار لا ينفض، فلا بأس بأن يلبسه. ولا ينبغي للمرأة أن تتنقب، فإن أرادت أن تغطي وجهها فلتسدل الثوب سداً من فوق خمارها على وجهها، وتجافيه عن وجهها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٤٢٥ - أحبراً مائت. حدثنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء بن أبي رباح أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بخنّين وعلى الأعرابي قميص به أثر صُفرة،

= وهو المنقول عن سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والحسن وطاوس وقتادة والحمي والثوري وأحمد وإسحاق، وقد روى الطحاوي عن فهد عن يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية، وعن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن صالح الأُردي عن أبي معاوية عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ...

لا يفسد بفتح الفاء وتشديد الصاد أي لا يتأثر منه الطيب ولا يهوج منه. فلا بأس بأن يلبسه صاهره أنه يجوز للرجل لس المرعر والمعصر، وحقق العيني في 'شرح البحاري' [١٦٤/٩] نقلاً عن شيخه الزين العراقي وأقره أن لس المرعر لغير المحرم حائر والمراد في النهي الوارد عن ترعرع الرجل فيما أحرجه الشيخان وغيرهما ترعرع بدينه، لكن أكثر كتب فقهاءنا ناصّة على كراهة المعصر والمرعر للرجل غير المخرم فما بالك بالمحرم، ويمكن أن يقال: معنى قوله: 'لا بأس بأن يلبسه' هنا لا بأس به للإحرام، ولا يضر لسه للإحرام إذا ذهب ريعه، وأما كراهته لنفس اللون فهو أمر آخر يُعلم من موضع آخر. فلتسدل لثوب يقال: سدلت الثوب أرحتة وأرسته من غير صة حاسبه، وإن صمتهما فهو قريب من التنقيف من فوق خمارها بالكسر ما تعطي به المرأة رأسه أي ترحي الثوب من فوق رأسها على وجهها من غير أن يمسّه، وفسره القاري بقوله: بكسر أوها أي ما تعطي بها وجهها من حش أو قص، وفيه نظر ظاهر لكونه تفسيراً مما ليس بتفسير.

وتجافيه أي تاعد الثوب المسدول عن الوجه. عن عطاء، الخ مرسل وصحه البحاري ومسلم والبرمدي والسنائي وأبو داود من طرق عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه. بخنّين بالتصغير وادّ بانطائف، قال ابن عبد البر: المراد مصفره من عروة خنّين، والموضع الذي نقيه فيه هو جعرانة، ذكره السيوطي. [تووير الخوالك: ٣٠٥/١] وكانت نك العروة سة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره. الأعرابي قال الحافظ: لم أقف على اسمه، وفي 'تفسير الطبري' اسمه عطاء بن أمية، قال ابن فتحون: إن صح هذا فهو أخو يحيى الرازي الحبر. [شرح الرراقي: ٣٠٧/٢] فبص به أي بذلك القميص، وفي رواية: حة.

فقال: يا رسول الله! إني أهملتُ بعمره، فكيف تأمرني أصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: **انزع قميصك واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك مثل ما تفعل في حجك.**

قال محمد: وهذا نأخذ، ينزع قميصه ويغسل الصفرة التي به. أي أحرم أي في إحرامها وأعمالها

باب ما رخص للمحرم أن يقتل من الدواب

٤٢٦ - أخبرنا مالك. حدثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **خمس من**

الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: بأنه أي به

انزع قميصك أي لأنه مخيط لا يحل استعماله في الإحرام، ولم يأمره بالفدية، فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وأحمد في رواية، وقالوا: من لس في إحرامه ما لا يغور جاهلاً أو ناسياً فلا فدية عليه، وقال أبو حنيفة وجماعة: يرمه إذا عطى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل الفدية، وفي أقل منه الصدقة وفيه أن المحرم إذا لس مخيطاً لا يجب عليه شقة بل برعه خلافاً لشافعي والحنفي والشعبي قالوا: لا يرعه لثلاث يصير معطياً رأسه، ونحوه عن علي والحسن وأبي قلابة عبد الله بن أبي شبة، كذا ذكره العيني. **عنك** أي عن يدك. كذا فسره القاري، وليس بصحيح، بل المعنى عن ثوبك عني ما يستفاد من رواية سعيد بن منصور والبيهقي كما فصبه شراح صحيح البخاري، ويستفاد منه هي المرعر للرجال. **ما تفعل في حجك** أي من الأفعال المشتركة بين العمرة والحج دون ما يخص بالحج، ودل هذا أن أفعال الحج كانت معلومة عنده.

الدواب جمع دابة هي ما يذب على الأرض. **خمس** مفهومه اختصاص الحكم بهذه الخمسة، لكنه مفهوم عدد، وليس بحاجة عند الجمهور، وعلى تقدير اعتباره يحتمل أنه . اقتصر عليه في وقت، وبقي في وقت آخر أن غير الخمس يشتركه، فقد ورد عند مسلم من حديث عائشة الاقتصار على الأربع من غير ذكر العقرب، وورد عنها عند أبي عوانة في "المستخرج" ست، هذه الخمسة والحية، وأخرج ابن جرير وابن المنذر زيادة عن الخمسة المذكورة، وهي الذئب والسمر. وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: **يسل خمسة خمسة** . سباع . سباع . كتب العقور . ومن ثم ذهب الجمهور إلى أن الحكم عام في كل مؤد، فيسحق بالخذاءة الصقر والباري وغيرهما من سباع الطيور، وبالعقرب البرصور والحية ونحوهما، وبالقارة ابن عرس، وبالكذب العقور والأسد والذئب والسمر وغيرها من سباع الهائم، ومن ثم قيد أصحابنا العرب بالأقبح وهو الذي يأكل الخيف لا غراب الررع؛ لأنه غير مؤد، وقد ورد التقييد بالأقبح في رواية عائشة عند مسلم [رقم: ٢٨٦٢] والتفصيل في "شروح صحيح البخاري". **ليس على المحرم الخ** وعلى غير المحرم ينهي الجناح بالأولى.

الغراب، والفأرة، والعقرب، والجدأة، والكلب العقور.

٤٢٧ - أخبرنا **مات**. حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **خمس من الدواب من قتلهنّ وهو محرم فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والجدأة.**

٤٢٨ - أخبرنا **مات**. أخبرنا ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب أنه أمر بقتل الحيات في الحرم.

٤٢٩ - أخبرنا **مات**. أخبرنا ابن شهاب قال: بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: **أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ.**

قال محمد. وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

الغراب أي الذي يأكل الخيف وهو الغراب الأنفع. **والجدأة** يستوي فيه الوحشية والأهلية. **والخداة** بكسر الخاء وفتح الدال والهمزة مقصورا على رنة عنة. **العقور** بفتح العين أي المجهول أو الذي يعص. **خمس من الدواب** في رواية: **الكلب العقور**. قال النووي: اختلفوا في المراد به فقيل: هو الكلب المعروف خاصة، وقيل: الذئب وحده، وقال جمهور العلماء: المراد به كل مفترس عادي غالباً كالسر والفهد. **في الحرم** الذي يحرم فيه الاصطياد وقتل الحيوانات للمحرم والحلال كليهما، وذلك لكون الحية مؤذية، وقد وردت الأخبار بخوار قتل الأشياء السابق ذكرها وغيرها من المؤذيات في الحرم، ولمحرم أيضاً في الحل والحرم كليهما، واختلفت الروايات في الأشياء المذكورة، ففي بعضها ورد نفي الجناح عن قتلها للمحرم، وفي بعضها نفي الجناح عن قتلهم في الحرم، وهما حكمان متعارضان ثابtan لا يستلزم أحدهما الآخر، وقد اشتهى على بعض الفقهاء أحدهما بالآخر، وورد الجمع بهما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٨٦٨] عن ابن عمر مرفوعاً: **حرم** **الغراب، والفأرة، والعقرب، والجدأة، والكلب العقور** كذا حققه الريلي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٥٨/٣].

ابن شهاب قال قال العيني في "عمدة القاري": فيه انقطاع بين الزهري وسعد. أمر ليس في هذه الرواية حوار القتل للمحرم، ولعل المؤلف استدل بإطلاقه فأورده في هذا الباب. **قتل الوزغ** بفتح الراء جمع ورغة، ودويّة معروفة تكون في السقوف والخدران، وكسارها يقال لها: سام أنرص، وقد ورد الأمر والوعد بالآخر في قتلها، فعن أم شريك أنها استأمرت النبي ﷺ في قتل الوزعان فأمرها بذلك، أخرجه البخاري ومسلم [رقم: ٥٨٤٣]. -

باب الرجل يفوته الحج

٤٣٠ - أخبرنا مائت، أخبرنا نافع، عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء

يوم النحر وعمر ينحر بُذْنَه، فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا في العدة كنا نرى أن

هذا اليوم يوم عرفة، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف بالبيت سبعاً، وبين الصفا

والمرأة سبعاً - أنت ومن معك - وانحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا أو قصروا
 من المحرمين بالحج خطاب إلى الجماعة

وارجعوا، فإذا كان قابل فارجعوا واهدوا،
عام مستقبل في ذلك العام

- وفي "الصحيحين" [البحاري رقم: ٣٣٥٩، ومسلم رقم: ٥٨٤٤]: أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً، وقال: كان يفتح سا على هاء مائة، وفي "الصحيح" من حديث أبي هريرة: من قتل الوزغ قتل من
 فيه آفة، وكذا حسبه، ومن قتلها في حسبه آفة، وكذا حسبه، ومن قتلها في آفة آفة، ومن قتلها في آفة آفة
 فيه آفة، وكذا حسبه، ومن قتلها في آفة آفة، ومن قتلها في آفة آفة، ومن قتلها في آفة آفة، ومن قتلها في آفة آفة
 الكعبة، وفي سنده عمر بن قيس المكي ضعيف، وعند ابن ماجه [رقم: ٣٢٣١] عن عائشة: أنه كان في بيتها
 رمح موضوع فقبل لها: ما تصنعين بها؟ قالت: أقتل الوزع، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من قتل
 في سائر ما كان في الأرض آفة لا تصيب عنه إلا غير آفة، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من قتل
 في "حياة الحيوان" للدميري.

يقوته بأن أحرم به ولم يحصل له الوقوف بعرفة في وقته، وهو من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم الحرة.
عن **سليمان** في رواية البخاري في "التاريخ": عن سليمان عن هبار أنه حدثه. **هبار** بفتح الهاء وتشديد الباء آخره راء مهمة، ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي، صحابي شهير، أسلم بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة". **جاء يوم الحرة** أي عني، وكان يحججه للحج من الشام كما ورد في رواية. **أخطانا في العدة** بكسر العين وتشديد الدال أي تعداد التاريخ والأيام، وكنا نرى بصيغة المجهول أي نفل أن هذا اليوم الذي وصلنا فيه يوم عرفة يوم الوقوف بعرفة، فلما تأخرنا وقد فاتنا الحج فأقننا فيما نحن فيه. **وارجعوا** أي إلى الأوطان، وهذا الأمر بإباحة، فلو أقام هناك فالحكم واحد. **فحجوا** أي قضاءً عن الحج الذي فاتهم وتحلل منه بأفعال العمرة سواء كان الحج الذي أحرم به فرضاً أو نفلاً، فإن النفل يلزم بالشروع عندنا.

فمن لم يجد **فليصم** ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا إلا في خصلة واحدة لا هدي عليهم في قابل ولا صوم، وكذلك روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج؟ فقال: يحلّ بعمره وعليه الحج من قابل، ولم يذكر هدياً، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال مثل ما قال عمر.

أي من غير ذكر الهدي

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكيف يكون عليه
أي فالت الحج

فليصم بدل الهدي ثلاثة أيام في الحج أي في أشهره بعد إحرامه، والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجعتم أي فرغتم من الحج مكة أو بعد الرجوع إلى الوطن، فإن الأمر موسّع. واستدل الشافعي ومالك والحنبل بن زياد من أصحابنا بهذا الأثر وقالوا: فالت الحج يتحلّل بأفعال العمرة، ويحج من عام قابل، وعليه دم، فإن لم يجد فصوم، ويوافقهم أيضاً ما أخرجه الشافعي والبيهقي عن أسد بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: "من أدرك ليلة البحر فوقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج، ومن فاتته فقد فاتته الحج، فليأت البيت وليطف به سبعاً، ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً، ثم ليحلق أو ليقصر، وإن كان معه هدي فلينحر، ثم ليرجع إلى أهله فإن أدركه الحج من قابل فليحج وليهد، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعاً إذا رجع إلى أهله"، وما أخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء بن أبي سفيان قال: من حج بعدد ما وجب عليه من الحج من قبل، وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي [نصب الراية: ١٨٤/٣، ١٨٥] والنعيمي. [الباية: ٤٥٨/٤، ٤٥٩] في خصلة واحدة أي في حكم واحد من الأحكام المذكورة.

لا هدي عليهم أي ليس بواجب عليهم، وأما على الاستحباب فلا ينكر، وعليه يُحمل ما ورد بأمره. روى الأعمش يوافقه حديث ابن عباس مرفوعاً: من حج بعدد ما وجب عليه من الحج من قبل، وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ١٨٤/٣، ١٨٥] وسدّها ضعيف كما بسطه الزيلعي. [رقم: ٢١، ٢٢، ٢٤١/٢] وسدّها ضعيف كما بسطه الزيلعي. [نصب الراية: ١٨٤/٣، ١٨٥]

يحلّ بعمره أي يخرج من العمرة بأفعال العمرة. ولم يذكر هدياً أي عمر، ولو كان واحداً لذكره. وكيف يكون عليه. استبعاد لوجوب الهدي أو الصيام عليه، وإيماء إلى لاستدلال على عدمه.

هدي؛ فإن لم يجد فالصيام وهو لم يتمتع في أشهر الحج.

باب الحَلَمَة والقِرَاد ينزعه المحرم

٤٣١ - أحرم مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حَلَمَة أو قِرَاداً عن بعيره.

قال محمد: لا بأس بذلك قول عمر بن الخطاب في هذا أعجب إلينا من قول ابن عمر.

٤٣٢ - أحرم مالك، حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ^{بالتفريد من البعير الآتي ذكره} أي في هذا الأمر،

وهو أي والحال أنه لم يتمتع في أشهر الحج، والهدي إن قدر عليه وصيام العشرة إن لم يقدر عليه حاص بالتمتع كما قال الله تعالى: ^{فمن سعى سعياً حثيثاً إلى الحج ففعل ما يشاء من حيث يشاء فلا جناح له في سعيه} ^{د. رجعت نكت حسنة كامنة} (القرة: ١٩٦) ولعل من حكم بالهدي على فائت الحج قاسه على المحصر، لكن يبقى الكلام في الصيام.

ينزعه المحرم أي يخرج من جسد بعيره حالة إحرامه، والقِرَاد بالضم كقُرَاب: دوية تتعلق بالبعير كالقفل للإنسان، ويقال له: أول ما يكون صغيراً: قمقمة، ثم يصير حمانة، ثم يصير قِرَاداً، ثم يصير حَلَمَة - بفتحين - كذا قال الدميري في "حياة الحيوان"، وقال أيضاً: مذهبنا استحباب قتل القِرَاد في الإحرام وغيره، وقال العبدري: يجوز عندنا أن يقرد بعيره، وبه قال ابن عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء، وقال مالك: لا يقرده، وقال ابن المنذر: ومن أباح تفريد البعير عمر وابن عباس وجابر بن ريد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وكرهه ابن عمر ومالك، وروي عن سعيد بن المسيّب أنه قال في المحرم يقتل قِرَاداً: يتصدق بتمرة أو تمرتين، قال ابن المنذر: وبالأول أقول. يكرهه: لأن تفريده سبب لإهلاكه، قال مالك: ذلك أحب ما سمعت إليّ في ذلك.

قِرَاداً عن بعيره: وأما عن نفسه فلا يكره؛ لأنه ليس من دواب الإنسان. عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن العمري المدني، وضعه جماعة، منهم ابن المديني ويحيى بن سعيد وغيرهما، ووثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة، توفي بالمدينة ١٧١هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٠٤٤، ٢٠٠/٣]. وقد بسطت الكلام في توثيقه والاحتجاج به في رسالتي "الكلام المبرور في رد القول المنصور"، وفي رسالتي "السعي المشكور في الرد على المذهب المأثور" كلاهما في بحث زيارة قبر النبي ﷺ، والرسالتان المردودتان لبعض أفاضل عصرنا ممن حج ولم يرد قبر النبي ﷺ. وكتب ما كتب، وفي "موطأ يحيى" في هذه الرواية لم يذكر عبد الله العمري، بل فيه مالك عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي إلخ.

عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة بن عبد الله بن الهذير، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقرّد بعيره بالسّقيّا وهو مُحرم، فيجعله في طين.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب لبس المنطقة والهميان للمُحرم

٤٣٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم.

قال محمد: هذا أيضاً لا بأس به، قد رخص غير واحد من الفقهاء في لبس الهميان للمحرم، وقال: استوثق من نفقتك.
أي كثير من الفقهاء

يقرّد بعيره من التفرّد، وهو نزع القراد من العير. بالسّقيّا بالصم قرية بين مكة والمدية. فيجعله في طين أي يلقي القراد في الطين. لا بأس به لأن القراد مؤدية بالطبع وليست بصيد ولا متولدة من بدن الإنسان حتى يحرم إهلاكه.

لبس المنطقة. قال القاري: المنطقة - بكسر الميم وفتح الطاء - ما يشد به الوسط، والهميان - بكسر فسكون - الكيس الذي تُجعل فيه النفقة ويُشد على الوسط ويشبه تكة السراويل.

كان يكره أي تنزيهاً، قال ابن عبد البر: لم يقل كراهته إلا عنه، وعنه جواره، ولا يكره عند فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذا لم يكن إدخال بعضه في بعض، ومع إسحاق عقده، وكذا عن سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة. وفي "أهداية" و"اللباية" [١٨٨/٤، ١٨٩]: لا بأس بأن يشد في وسطه الهميان، وهو ما يوضع فيه الدراهم والدنانير، وقال مالك: يُكره إن كان فيه نفقة غيره؛ لأنه لا ضرورة له في ذلك. ولما أنه ليس في معنى لبس المحيط فاستوت به الحالات، قال ابن المنذر: رخص في الهميان والمنطقة للمحرم ابن عباس وابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور غير أن إسحاق قال: ليس له أن يعقد، بل يدخل السيور بعضها في بعض.

استوثق أي استحفظ واستحكم ما تنفقه في سفرك، وهذا قول عائشة، ذكره محب الدين الطبري، نقله العيني، وفيه إشارة إلى أن الضرورات تبيح المحظورات، فكيف ما ليس بمحظور، فإن المحظور في الإحرام إنما هو لبس المحيط حقيقة أو حكماً لا شدة.

باب المحرم يحك جلده

٤٣٤ - أخبرنا علقمة بن أبي علقمة، عن أمه قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تُسأل عن المحرم، يحك جلده؟ فتقول: نعم، فليحك وليشدّد، ولو رُبِطت يداي، ثم لم أجد إلا أن أحكّ برجلي لاحتكت.
 قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب المُحرم يتزوج

٤٣٥ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع، عن ثبّيه بن وهب أخيه بني عبد الدار أن عمرَ ابنَ عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان - وأبان أمير المدينة - وهما مُحَرَّمان، فقال: إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر ابنة شيبَةَ بن جبير، وأردت أن تحضر ذلك، فأنكر عليه أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان

أخبرنا علقمة هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والصحيح أخبرنا مالك أخبرنا علقمة إلخ على ما في بعض النسخ الصحيحة. تسأل بصيغة المجهول أي يسألها الناس. يحك جلده استعظام تحذف الهمزة بيان للسؤال. وهذا نأخذ أي بخوار الحك، لكن بشرط أن يكون برفق لا يتنف شعرا.

سبه هو بضم السين - مصغراً - ابن وهب بن عثمان البغدادي، أخي بني عبد الدار بن قصي، قبيلة أي هو أحد منهم، وهو من صغار التابعين، مات ١٢٦هـ، وشيخه عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي جدّه معمر صحابي، وهو من التابعين، ذكره ابن حبان في "الثقات"، كذا في "شرح الرقائي" [٣٥٣/٢]. أرسل أي بيها الراوي كما في رواية لمسلم. [شرح الرقائي ٣٥٣/٢] وأبان الواو حالية وكذا الواو التي بعدها. أمير المدينة في 'موطأ يحيى': وأبان يومئذ أمير الحاج أي من جهة عبد الملك. أن أنكح من الإنكاح، طلحة بن عمر أي ابنه مع ابنة شيبَةَ، اسمها: أمة الحميد بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة البغدادي. وأردت أي قصدت وأحببت أن تحضر في مجلس العقد، وفيه دلالة على ندب الإيداع لحضور العقد. فأنكر عليه أبان وقال: لا أراه إلا عراقياً، كما في رواية مسلم [رقم: ٣٤٥٠] أي أخذنا بذهب العراق تاركاً للسنّة.

قال: قال رسول الله ﷺ لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَخْطُبُ وَلَا يُنْكَحُ.

٤٣٦ - أحمد، مسند، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ.

٤٣٧ - أحمد، مسند، حدثنا غَطَفَانُ بْنُ طَرِيفٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ طَرِيفاً تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَرَدَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِكَاحَهُ.

قال محمد: قد جاء في هذا اختلاف فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم،
أي في نكاح المحرم

لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ بفتح أوله المحرم مع أو عمرة أي لا يعقد نفسه، ولا يَنْكِحُ صَمَّ أوله أي لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة، ولا يَخْطُبُ من الخطبة بالكسر، ويَحْتَمَلُ أن يريد خطبه السكاج، والسَّرُّ في أنه يَنْكِحُ عن هذه الأمور أَمَّا من أمور العيش الديني، والإحرام يسعى فيه ترك الترفه والتعيش، ولذا هي عن التطيب وبس المحيط ونحو ذلك. وَلَا يَخْطُبُ من الخطبة بالكسر أو الصم، أي لا يكون سعيّاً للعقد، ولا يعقد نفسه ولا لغيره.

حدثنا غطفان هكذا في المسح الحاصرة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره: أن أبا له، وأبو عصاف - مفتحات - قيل: اسمه سعد تابعي ثقة، ونوه طريف ككثيره أيضاً من التابعين، وسننه المري - بضم الميم وكسر لراء مُشَدَّدة - إلى مرفعية، ذكره السمعاني [الأساس: ٢٦٨/٥] فَرَدَّ عَمْرُ بْنُ خَظَّابٍ ظاهره أنه فسحه بغير طلاق أحياناً بظاهر الحديث، وهو قول الشافعية، وعند المالكية يفسح بطنقة احتياطاً، ذكره الرزقاني [٣٥٤/٢]. اختلاف الروايات واختلاف العلماء.

أهل المدينة منهم سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار، وبه قال الثوري والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق: إنه لا يجوز للمحرم السكاج، فإن فعل ذلك فهو باطل، وهو قول عمر وابن عمر وعلي وأبان وغيرهم، وأحار ذلك إبراهيم السعفي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأصحابه. واحتج المانعون بحديث عثمان المذكور سابقاً، وقد رواه الجماعة إلا البخاري وابن حبان وغيرهما، واحتج المجوِّرون بحديث ابن عباس قال: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم"، أخرجه الأئمة الستة [البخاري رقم: ١٨٣٧، ومسلم رقم: ٣٤٥١، والترمذي رقم: ٨٤٢، والسنائي رقم: ٢٨٣٧، وأبو داود رقم: ١٨٤٤، وابن ماجه رقم: ١٩٦٥، وغيرهم، رد البخاري [رقم: ٤٢٥٨] في رواية: "وبني لها وهو حلال، وماتت سرور، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، وفي الباب عن عائشة أخرجه ابن حبان والبيهقي، قالت: "إن النبي ﷺ تزوج وهو محرم"، وأخرجه الصحاوي [٤٤٢/١] أيضاً، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم"، وكذا أخرجه الدارقطني [رقم: ٧١، ٢٦٣/٣]. =

وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه، وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوّج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوّج

= وأجاب المحرورون عن حديث المانعين بحمل "لا يكح" على منع الوطء فإن النكاح يستعمل فيه، وفيه سحافة ظاهرة، فإن لا يحط ولا يكح - بالصم - آياد عن هذا التأويل. والكلام في هذا البحث طويل من الطرفين، مسبوط في "تخريج أحاديث الهداية" للزليعي، وشرح "الهداية" وشرح "صحيح البخاري" للعيني [١٩٥/١٠].

فلا نعلم إشارة إلى ترجيح هذه الرواية بأن ابن عباس أعلم بكيفية تزوج ميمونة، وهو يحرم أنه كان في حالة الإحرام، فروايته مقدمة على رواية من روى أنه تزوّجها حلالاً، كما أخرج الطبراني في "معجمه" عن صفية بنت شيبة وغيره، وهما أبحاث يظهر بالتعمق فيها ترجيح قول المانع على ما ذهبت إليه المحرورون، أحدها: وهو أقواها أنه قد روي عن ميمونة وهي صاحب القصة أنها تزوّجها رسول الله ﷺ، وهو حلال، وفي رواية: "تزوجني ونحن حلالان بسرف"، وفي رواية: "بعد أن رجعا من مكة"، أخرج أبو داود والترمذي [رقم: ٨٤١] ومسلم [رقم: ٣٤٥٣] وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته. وثانيها: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يريد بن الأصم ابن أختها، وهو روى أنه ﷺ تزوّجها حلالاً، وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكهما متساويان في القراءة، ورواية يريد أخرجها الطحاوي [٤٤٢/١] وغيره.

وثالثها: أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ أحرر أنه تزوّجها وهو حلال وكان سفيراً بينهما، كما أخرج الترمذي [رقم: ٨٤١] وحسنه وأحمد وابن حبان وابن حريمة، ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره. ورابعها: أن أبا داود أسد عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس وهم في أنه تزوّجها وهو محرم. وخامسها: أنه لا شك أن تزويج ميمونة كانت في عمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان داهياً إلى مكة فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها فيكون في حالة الإحلال، وابن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يعد وهم وقلة حطه لهذه الواقعة لصغره، وليس فيه خطأ لشأنه بل بيان لدفع استبعاد وهمه لاسيما إذا حالقه أبو رافع وميمونة. وسادسها: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله: محرم أي في الحرم، فإن المحرم يستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً، وفيه بُعد كما يشهد به رواية البخاري [رقم: ٤٢٥٨]. "تزوّجها وهو محرم وبني بها وهو حلال".

وسابعها: أنه قد يحىء المحرم معنى الداحل في الشهر الحرام فيحتمل أن يكون هو المراد هنا، وفيه بُعد أيضاً نظراً إلى تقابل الحلال. وثامسها: أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث القولي مقدم على الحديث الفعلي، وقد أخذ بهذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوته وترجيحه على رواية غيره، وكون المحرم فيه معنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفعل السوي، وهو مع أنه لا عموم له يُقدم عليه حديث المبع القولي، والقول بأن التقدم إما يكون عند التعارض والتعارض إما يكون بالتساوي ولا تساوي ههنا كما صدر عن العيني =

رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا نرى بتزويج المحرم بأساً، ولكن لا يقبل ولا يمسه حتى يحلّ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. أي يخرج من الإحرام

باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر

٤٣٨ - أخبرنا مات. أخبرنا أبو الزبير المكي أنه كان يرى البيت يخلو بعد العصر وبعد الصبح، ما يطوف به أحد. نافية

قال محمد: إنما كان يخلو؛ لأنهم كانوا يكرهون الصلاة تينك الساعتين، والطواف أي بعد العصر وبعد الصبح لا بد له من صلاة ركعتين، فلا بأس بأن يطوف سبعاً ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض، كما صنع عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب، على ما يأتي

= في "عمدة القاري" مما لا يعاب به، فإنه لا شبهة في ثبوت التساوي، والكلام في سند حديث المبع، وكذا الكلام في سند روايات يزيد وميمونة وأي رافع إن كان فهو قليل لا يرتفع به قابلية الاحتجاج به، فافهم واستقم. وهو ابن أختها أي والحال أن ابن عباس ابن أخت ميمونة، فإن أمه أم الفضل أخت لها. لا نقل لأن التقيل والمس ونحو ذلك من دواعي الجماع، وهو مع دواعيه ممنوع عنه في الإحرام. يرى الست أي الكعبة أي حوله ومطافه. يخلو قال الزرقاني: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم، فسقط قول أبي عمر أي ابن عبد البر: هذا خير منك، رفعه من رأى الطواف بعدهما، وتأخير الصلاة كمالك وموافقته، ومن رأى الطواف والصلاة معاً بعدهما. [شرح الزرقاني: ٣٩٧/٢] يكرهون الصلاة لعموم الأحاديث الواردة بذلك كما مر ذكرها. لا بد له: أي وجوباً، ويستحب عدم فصل إلا من ضرورة.

بأن يطوف تصريح بعدم كراهة الطواف في هذه الأوقات التي كرهت الصلاة فيها، وتأخير ركعتي الطواف، فسقط ما قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، فإن فعل فلتؤخر الصلاة، قال الحافظ ابن حجر: لعل هذا عند بعض الكوفيين، وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره، وإنما تكره الصلاة. [شرح الزرقاني: ٣٩٨/٢] ونبيص أي تذهب حمرة وهو كالتفسير للارتفاع.

أو يصلي المغرب. أي أو حتى يصلي المغرب في الطواف بعد العصر، وإنما قيد بالصلاة؛ لأن النوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب مكروه عندنا؛ لكونه مؤدياً إلى تأخير المغرب، وكذا ركعتا الطواف وإد كانت واجبة؛ لأن إيجابه بفعل العبد لا بإيجاب من الله تعالى، نعم، ينبغي أن تؤدّي قبل سنة المغرب؛ لقولها بالنسبة إليها إلا من ضرورة.

وهو قول أبي حنيفة رحمته.

قول أبي حنيفة: وبه قال مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري وأبو يوسف ومالك في رواية، واحتجوا بعموم الأحبار الواردة في كراهة الصلاة في هذه الأوقات، وقد وافقهم أثر عمر حيث صلى بذى طوى، ولم يصل في الفور مع أن الموالة مستحقة، وأثر ابن عمر أخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. [شرح معاني الآثار: ٣٩٥/١] وأخرج ابن المنذر وسعيد بن أبي عروبة عن أيوب قال: كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد الصبح، وأثر جابر قال: كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **صمغ شمس من ولي مستحب**. أخرجه أحمد [رقم: ١٥٢٦٩، ٣/٣٩٣]، وأثر أبي سعيد الخدري: أنه طاف بعد الصبح، فجلس حتى طلعت الشمس، أخرجه ابن أبي شيبه.

وأثر عائشة قالت: "إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة العجر أو العصر فطف وأحر الصلاة حتى تغيب أو تطلع"، وذهب عطاء وطاوس وعروة والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق إلى جواز ركعتي الطواف في هذه الأوقات، ويوافقهم حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: لا بأس لمن صلى ركعتين من أي وقت شاء من يومه من غير أن يصليهما في وقت واحد طواف هدي وصلى في سائرته من أي وقت شاء، أخرجه الشافعي وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٦٨، والنسائي رقم: ٥٨٥، وابن ماجه رقم: ١٢٥٤، وأبو داود رقم: ١٨٩٤] وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وما أخرجه الدارقطني [رقم: ١٣٦] والبيهقي بسند ضعيف عن مجاهد قال: قدم أبو ذر فأخذ بعضادة باب الكعبة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يقبل أحد بعد لصبح حتى تطلم الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة.

وفي المقام أبحاث من الطرفين مبسطة في "فتح الباري" و"عمدة القاري"، وقد أطلال الكلام في المقام الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٩٤/١] ورجح جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب من غير كراهة، وكراهتهما في غيرهما من الأوقات المكروهة كوقت الطلوع والغروب والزوال، وروي ذلك عن ابن عمر وبجاهد والنخعي وعطاء. ولعل النصف المحيط بأبحاث الطرفين يعلم أن هذا هو الأرجح الأصح، وعليه كان عملي في مكة حين تشرفت مرة ثانية بريارة الحرمين في السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، ولما طفت طواف الوداع بعد العصر حضرتُ المقام مقام إبراهيم لصلاة ركعتي الطواف فمنعني المطوفون من الحنفية، فقلت لهم: الأرجح الجواز في هذا الوقت وهو مختار الطحاوي من أصحابنا، وهو كاف لنا، فقالوا: لم نكن مطلعين على ذلك وقد استفدنا منك ذلك.

٤٣٩ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا ابن شهاب، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن عبد الرحمن أخبره: أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة، فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس، فركب ولم يسبح حتى أناخ بذى طوى فسبح ركعتين. ^{أي أنتم} ^{أي إلى جانب المشرق} ^{قاصدا المدينة} ^{أي أحسن بعينه} **قال محمد**: وهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض، وهو قول أبي حنيفة . والعامة من فقهاءنا. ^{ليذهب وقت الكراهة}

باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا؟ ^{أي غير محرم}

٤٤٠ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن الصَّعْب بن جَثَامَةَ الليثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمرا وحشيا، وهو بالأبواء أو بودان، فردّه رسول الله ﷺ، فلما رأى ما في وجهي ^{أي الحمار الوحشي} **قال: إنا لم نردّه**

بالكعبة قيد به احترازا عن الطواف بين الصفا والمروة. **وهو مسح** أي لم يصل ركعتي الطواف، يقال: مسح بمعنى صلى السُّحرة - بالصم - وهي ركعتا النافلة. **بذي طوى** بالصم اسم موضع بين مكة والمدينة. **الصعب بن جثامة** بفتح الحيم وتشديد المثلثة، ابن قيس بن ربيعة الليثي، من أئمة الصحابة، مات في خلافة عثمان على الأصح، "أنه" أي الصعب أهدى لرسول الله ﷺ "وهو" أي رسول الله ﷺ "بالأبواء" بفتح الهمزة وسكون الموحدة: جبل بينه وبين الحنفية مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا "أو" شئت من الراوي "بودان" بفتح الواو وتشديد الدال المهملة: موضع قريب الحنفية بينهما ثمانية أميال. كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٦٤/٢، ٣٦٥] **ما في وجهي** أي من التعير والملال بسبب عدم قبوله الهدية. **قال** أي معتذرا أو كاشفا عن وجه الرد. **إنا لم نردّه** بفتح الدال رواية وضمه قياسا، قال القاضي عياض في "شرح صحيح مسلم": ضبطاه في الروايات بالفتح، ورده محققوا أشياءها من أهل العربية وقالوا: بصم الدال، وكذا وجدته بخط بعض أشياحنا أيضا، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا في التصاعف إذا دحنه اهاء أن يُصم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التي توجبها صمة اهاء، هذا في المذكور، وأما في المؤث مثل "لم تردّها" فمفتوح.

عليك إلا أنا حُرْم.

- ٤٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر: أنه مرّ به قومٌ ^{أي بأي هريرة} مُحْرَمُونَ ^{قرية قريب المدينة} بالرَّبْذَةِ فاستفتوه في لحم صيد وجدوا أحلةً يأكلونه، فأفتاهم بأكله، ثم قدم على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك، فقال عمر: **بِمِ أَفْتَيْتَهُمْ؟** قال: أفْتَيْتُهُمْ بأكله، قال عمر: لو أفْتَيْتَهُمْ بغيره لأوجعتك.
- ٤٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن نافع مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: أنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض الطريق تخلف مع أصحاب له مُحْرَمِينَ، وهو غير مُحْرَمٍ فرأى.....

إلا أنا بفتح الهمة بخذف لام التعليل أي لا نرده لعله من العلل إلا لأنا حُرْم بضمين جمع حرام بمعنى المحرم، قاله الكرماني، وقيل: إنا بكسر أوله ابتدائية. قوم مُحْرَمُونَ هم من أهل العراق، وكان أبو هريرة عند ذلك جاء من البحرين واستقر بالربذة فطلبوا منه الحكم في لحم صيد وجدوا ناساً من أهل الربذة يأكلونه وهم أحلة - بفتح الهمة وكسر الحاء وتشديد اللام - جمع الحلال بمعنى غير المحرم.

عن ذلك. أي عن حكم أكل المحرم لحم صيد وُحِدَ عند الحلال. **بِمِ أَفْتَيْتَهُمْ** أي بأي شيء أفْتَيْتَ الذين سألوا عنك. **لا وُجعتك.** أي لو أفْتَيْتَهُمْ بالحرمة أو الكراهية لأدنتك وضربتك وأوجعتك باللامعة على فتواك بخلاف الشريعة، ودل هذا الأثر على جواز أكل المحرم لحم صيد دبحه الحلال لا بأمر المحرم وإعاقته. **عن نافع** هو ابن عباس موحدة وسين مهملة أو عياش بياء تحية وشين معجمة: أبو محمد الأقرع المدني، ثقة، وهو مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي، وقال ابن حبان: قيل له ذلك للزومه به، وإلا فهو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥٧/٢] **مع رسول الله** في السفر عام الحديبية كما في رواية للبخاري، وفي رواية عام عمرة القضاء. **كان ببعض الطريق:** كان ذلك في قرية تعرف بـ "القاحنة" على ثلاثة أميال من المدينة كما صرح به في روايات البخاري [رقم: ١٨٢٣] وابن حبان، وعبد الطحاوي [٣٧٨/١] أن ذلك كان بعسفان، وفيه نظر. **تخلف:** أي بقي خلفاً متحلفاً عن الرسول ﷺ وأصحابه.

وهو غير مُحْرَم: استشكل كونه غير مُحْرَم مع أنه لا يجوز محاورة الميقات بغير إحرام لاسيما لمن يريد الحج أو العمرة، وأجيب عنه بوجوه ذكرها العيني في "عمدة القاري" [١٦٧/١٠] وغيره، منها: أنه لم يخرج من المدينة -

٤٤٣ - أخبرنا **مات**، حدثنا **زيد بن أسلم**، عن **عطاء بن يسار**: أن **كعب الأحبار** أقبل من الشام في ركب **مُحرمين** حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتأهم جمع راكب أي جماعة **كعب** بأكله،

= مع رسول الله ﷺ بل بعثه إليه أهلها بعد خروجه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، ورد بمخالفته صريح بعض الروايات. ومنها: أن رسول الله ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة الساحل، ولقيه في الطريق بعد مجاورة الميقات، وفي رواية الطحاوي [٣٨٧/١]: أنه بعثه على الصدقة فلقيه بعسفان وهو غير محرم، ويرده أيضاً ظاهر بعض الروايات. ومنها: ما ذكره القاضي عياض وغيره: أن المواقيت لم تكن وقتت بعد، فإنها عينت في حجة الوداع، ومنها ما ذكره علي القاري أنه لم يُحرم بقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الجحفة، فإن المديني يخبر بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يحرم من الجحفة.

حماراً وحشياً هو مقابل الحمار الأهلي، وقد مر في باب المتعة حكم الحمار الأهلي، وأنه حرام عند العامة، وفيه خلاف لا يُعتمد به، وأما الحمار الوحشي، ويقال له بالفارسية: **گورخر** فحلال بالإجماع، وكذا إذا صار أهلياً يوضع عليه الإكاف، وقد ثبت في أخبار متعددة أكل الصحابة بل أكل النبي ﷺ لحمه، كذا في "حياة الحيوان" للدميري ومختصره "عن الحياة" لتلميذه محمد بن أبي بكر الدماميني. **ثامسوى** أي ركب عليه مستوياً متهيئاً لصيده.

سألوهُ سوطه: في رواية: فسقط سوطه من يده فسأل أن يعطوه سوطه. **فدوا** أي أنكروا أو امتنعوا من مناوله السوط والرمح لعلمهم بأن المحرم لا يجوز له الدلالة على الصيد، ولا الإعانة بوجه من الوجوه.

وإني بعضهم أي امتنعوا من أكله طناً منهم أن المحرم لا يجوز له أكل لحم الصيد مطلقاً. إنما هي طعمة: بالضم أي طعام أطعمكموه الله بفضلته ورحمته، وفي رواية للبخاري [رقم: ١٨٢٤] ومسلم [رقم: ٢٨٥٥]: قال: هو منكم حد مده، ثم سئل: قالوا: لا، قال: فكتبه من حد. وفي رواية للبخاري [رقم: ٢٨٥٤]:

قال رسول الله ﷺ: "فليس مني من لم يترك ما تركه".

محرمين: وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس كما ورد في رواية.

فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا: كعب، قال: فإني أمرته عليكم حتى ترجعوا، ثم لما كانوا ببعض الطريق - طريق مكة - مرّت بهم رجلٌ من جرّاد، فافتاهم كعب بأن يأكلوه ويأخذوه فلما قدموا على عمر ذكروا ذلك له، فقال: ما حملك على أن تُفتيهم بهذا؟ قال: يا أمير المؤمنين ^{أي بين مكة والمدينة} ^{أي أي شيء يفتك عليه} ^{أي باكل الجرّاد وهم همرون} والذي نفسى بيده إن هو إلا نثرة حوت ينثره في كل عام مرتين.

فلما قدموا أي بالمدينة وهي ممر ركب الشام الداهيين إلى مكة. **ذلك** أي أكلهم لحم الصيد في الإحرام. **فإني أمرته**. من التأمر أي جعلته أميراً عليكم لتقتدوا به في سفركم لعلمه وفضله حتى ترجعوا من سبكم. **جراد** بالفتح يقال في الفارسية: "ملح"، وهو حلال بالإجماع من غير دبح. **فأنتهم** هذه الفتوى المذكورة في هذه الرواية مخالف لما ورد عنه أنه حكم بالجزاء في قتل الجراد كما في **رواية** مالك على ما يأتي، وفي رواية الشافعي بسند حسن عن عبد الله بن أبي عمار، قال: أقبلتُ مع معاذ بن جبل وكعب الأحمري في أناسٍ مُحرمين من البيت المقدس بعمرة، حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادتين فقتلهما، وكان قد نسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتفهما، فلما قدما المدينة قصَّ كعب على عمر فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درهمين، فقال عمر: بخ بخ، درهمان خير من مائة جرادة. وهذا يشتد كعباً رجوع عن فتواه بعدم الجزاء، ويحتمل العكس، ولا يُجزم بأحدهما إذا ثبت تأخر أحدهما، فيكون ذلك مرجوعاً إليه، ويمكن أن يكون ذلك للاختلاف في الجراد البري والبحري.

فلما قدموا أي بالمدينة بعد المراع من السك. **ال هو** نافية أي ليس هو أي الجراد إلا شرة حوت - بفتح
 الون وسكون الاء المثناة - هو كالعطسة للإنسان يعني هو شيء يخرج من نثره، "حوت بشره" بضم الاء
 وكسرها أي يرميه متفرقاً مثل ما يخرج من عطس الإنسان من المحاط، "في كل عام" أي كل سنة مرتين يعني
 فهو صيد بحري وهو حلال بنص قوله تعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَحْرَ وَالدَّيْلَةَ** (المائدة: ٩٦). قال الدميري: اختلف
 أصحابنا وغيرهم في الجراد هل هو صيد بحري أو بري؟ ف قيل: بحري لما روى ابن ماجه [٣٢٢١] عن أنس
 أن النبي **ﷺ** دعا على الجراد، فقال: **يَا مَعْشَرَ الْجَرَادِ وَالْجَنَادِ وَالْقَتَا أَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَوْمَئِذٍ يَخْتَارُ**
مَنْ يَشَاءُ فقال رجل: كيف تدعوا على جند من أحماد الله بقطع دابرهم؟ فقال: **يَا مَعْشَرَ الْجَرَادِ وَالْجَنَادِ وَالْقَتَا أَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَوْمَئِذٍ يَخْتَارُ**
مَنْ يَشَاءُ وفيه عن أبي هريرة: خرجنا مع رسول الله **ﷺ** في حج أو عمرة، فاستقلنا
 رجلاً من جراد، فجعلنا نضربهن بنعالنا وأسواطنا، فقال رسول الله **ﷺ**: **يَا مَعْشَرَ الْجَرَادِ وَالْجَنَادِ وَالْقَتَا أَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَوْمَئِذٍ يَخْتَارُ**
 أنه بري؛ لأن المحرم يجب عليه فيه الخزاء، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء، قال العبدري: =

٤٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب فقال:

إني أصبت جرادات بسوطي، فقال: أطلع قبضةً من طعام.

أمر من الإطعام أي حنطة أو غيرها

٤٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير بن العوام كان

يتزود صفيف الظباء في الإحرام.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صاد الحلال الصيد.....

= هو قول كافة أهل العلم إلا أبا سعيد الخدري، وحكاه ابن المدر عن كعب الأحبار، واحتج به حديث أبي المهزم عن أبي هريرة: أصاب رجلاً من جراد، فكان الرجل ما يصربه بسوطه وهو محرم، فقيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: **لا بأس**، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، واتفقوا على ضعفه بضعف أبي المهزم، اسمه يزيد بن سفيان، وقال الدمامي: ذكر بعض الخدائق من المالكية أن الجراد نوعان: بري وحر، فيترتب على كل حكمه ويتفق الأخبار بذلك.

إني أصت أي وجدت واصطدت في الإحرام. **قصه** بالفتح ما حمل كفه يدك من الطعام. الزبير هو الزبير - بالتصغير - ابن العوام - بتثنية الواو - ابن حويلد أبو عبد الله، ابن عمه رسول الله ﷺ صفيّة، قال النووي في "التهذيب": أسلم بعد إسلام أبي بكر بقليل، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وشهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها، وقتل يوم الحمل ستة وست وثلاثين. كان **يسرود** أي يجعله راداً يسره في حالة الإحرام.

صيف الصاء قال القاري: بكسر الطاء جمع الطي، والصفيف مهملة وفائين بينهما تحية - ما يصف من اللحم على اللحم يشوى. إذا صاد الحلال **بذبح** احتلفوا في أكل المحرم لحم الصيد الذي صاده حلال عبي أقواس: الأول: أنه لا يجوز للمحرم أكل الصيد مطلقاً صاده حلال أو غيره؛ لعموم قوله تعالى: **وحرّم الله** صيد **الأنعام** (البقرة ١٧٢) (ماتده ٩٦) وهو قول ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق، وبه قال صاوس وحابر بن ريد والثوري وإسحاق بن راهويه والشعبي والليث بن سعد ومجاهد، وروى نحوه عن عبي، واحتج لهم بما مر من حديث الصّعب بن حثامة حيث امتنع النبي ﷺ من قبول لحم صيده وعلنه بإحرامه. وأجاب الجمهور بأنه تركه على التره أو عدم أنه صيد من أجنه، ومعنى قوله: **وحرّم الله** صيد **الأنعام** **وحرّم عليكم** اصطیاده بذييل قوله تعالى: **وحرّم الله** صيد **الأنعام** (البقرة ١٧٢) (ماتده ٩٥) وقد ورد في أحبار كثيرة إجارة المحرم في أكل لحم الصيد، بل وأكل النبي ﷺ لحمه في إحرامه. القول الثاني: إن الصيد الذي صيد لأجل المحرم وإن لم يأمره ولم يُعنه إذا علم المحرم ذلك حرام عليه، وما ليس كذلك فهو حلال إذا لم يُعنه، وهو قول عثمان وعطاء والشافعي ومالك =

باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله

أي إلى وطنه

من غير أن يحج

٤٤٦ - أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال، فأذن له، فاعتمر في شوال ثم قفل إلى أهله ولم يحج.

أي رجع من مكة

قال محمد: وهذا نأخذ، ولا متعة عليه، وهو قول أبي حنيفة.

٤٤٧ - أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن ياسر المكي، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لأن أعتمر قبل الحج، وأهدي أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج.

أشهر الحج أي شوال وذو القعدة وأوائل ذي الحجة. عمر بن أبي سلمة هو ربيب النبي ﷺ. أمه أم سلمة أم المؤمنين، وأبوه أبو سلمة عبد الله بن عبد الله الأسدي المخزومي، روى أحاديث عن رسول الله ﷺ. وروى عنه جمع، مات ٨٣ هـ، قاله القاري. ولم يحج قال الزرقاني: فيه دليل على جواز العمرة في أشهر الحج، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٥٦٤، ومسلم رقم: ٣٠٠٩] عن ابن عباس قال: "كانوا - أي أهل الجاهلية - يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفقر الفحور في الأرض"، قال العلماء: هذا من متدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها، ولا ابن حبان [رقم: ٣٧٦٥، ٨٠/٩] عن ابن عباس قال: "والله ما أعمر رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر المشركين، فإن هذا الحي من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون" فذكر نحوه. [شرح الرقاني: ٣٤٢/٢]

ولا متعة بالصم أي لا يجب عليه دم التمتع؛ لأنه مشروط باجتماع العمرة والحج في أشهر الحج بنص الكتاب. أعتمر قبل الحج أي في أشهر الحج بأن يكون قارناً، وهو أن يحرم من الميقات بالحج والعمرة معاً، فإذا دخل مكة يعتمر، ولا يخرج من الإحرام إلى أن يحج، أو يكون متمتعاً بأن يحرم من الميقات بالعمرة فيتحلل بأفعال العمرة ويحلق أو يقصر، ثم يحرم بالحج من مكة، وأهدي أي أؤدّي هدياً واجباً وهو دم القراء والتمتع شكراً لأداء السككين في سفر واحد في موسم واحد، أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج وإن كان هو أيضاً جائزاً، وذلك؛ لأن في الاعتمار قبل الحج في أشهر الحج إبطالاً لقول المشركين، ومخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه، وفيه إيماء إلى الرد على من منع من التمتع من الصحابة، فإن قلت: قد منع عنه عمر وعثمان ومعاوية وقولهم أخرى بالقبول؟ قلت: قد أنكر عليهم في عصرهم أجلة الصحابة وخالفوهم في فعلها، والحق مع المنكرين.

قال محمد: كل هذا حسن واسع إن شاء فعل وإن شاء قرن وأهدى فهو أفضل من ذلك.
 ٤٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، إحداهنَّ في شوال واثنين في ذي القعدة.

باب فضل العمرة في شهر رمضان

٤٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع مولاه أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنتُ تجهَّزتُ للحجِّ وأردته، فاعترض لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمري في رمضان، فإن عُمرة فيه كحجَّة.

كل هذا أي مما ذكر من الاعتمار قبل الحج وبعد الحج. فهو أفضل أي القرآن أفضل من ذلك؛ لأن فيه جمعاً بين النسكين في إحرام واحد. من ذلك في نسخة: من ذلك كله. عن أبيه. أي عروة بن الزبير أن النبي ﷺ مرسل وصله أبو داود وسعيد بن منصور عن عائشة: لم يعتمر إلا ثلاث عمر، لا يخالف هذا الحصر ما في 'الصحيحين' عنها أنه اعتمر أربعاً، وعندهما عن أنس أنه اعتمر أربعاً: عمرة الحديبية حيث ردَّوه، ومن العام القابل، وهي عمرة القضاء، وعمرة الجعرانة، وعمرة مع حجته، ولأحمد وأبي داود عن عائشة: اعتمر أربع عمر؛ لأنها لم تعد التي في حجته؛ لأنها لم تكن في ذي القعدة بل في ذي الحجة؛ إحداهن في شوال، هذا مغاير لقولها ولقول أنس عندهما، والجمع أهما وقعت في آخر شوال، وأول ذي القعدة، وهذه عمرة الجعرانة، واثنين في ذي القعدة عمرة الحديبية وعمرة القضاء، كذا في "فتح الباري" وغيره. [شرح الزرقاني: ٣٤٠/٢، ٣٤١] يقول قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواة الموطأ وهو مرسل ظاهراً، لكن صح سماع أبي بكر عن امرأة من بني أسد بن حزيمة يُقال لها: أم معقل في رواية عبد الرزاق، وفي بعض الروايات تسميتها أم سنان الأنصارية، ورجح الحافظ بأقوى قصتان. [شرح الزرقاني: ٣٤٩/٢] تجهزت أي قصدته وهيأت أسباب سفره، قالت لما قال لهما النبي ﷺ بعد رجوعه من حج الوداع: من معك من حج معي، كما في "سنن أبي داود" [رقم: ١٩٨٩].

فاعترض لي: أي عرض لي عارض وعاقني عائق وهو مرض الجدري، كذا هو في رواية أبي داود.
 عمرة فيه كحجة. روي نحوه من حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم، وجابر عند ابن ماجه، وأنس عند ابن عدي، وأبي طليق عند الطبراني وغيرهم عند غيرهم، قال أبو بكر بن العربي: هذا حديث صحيح، وهو فصل من الله ونعمة، وقال ابن الحوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت، كذا في "عمدة القاري" [١١٧/١٠].

باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي

٤٥٠ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو في ذي القعدة أو ذي الحجة، فقد استمتع، ووجب عليه الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً.

٤٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة ^{أدناه شاة} أنها كانت تقول: الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ممن لم يجد هدياً ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فإن لم يصم صام أيام منى.

٤٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر مثل ذلك.

٤٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: من اعتمر في

أشهر الحج في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة، ثم أقام حتى يحج فهو متمتع ^{بيان لأشهر الحج} قد وجب عليه ما استيسر من الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً، ومن رجع إلى أهله ^{أي في تلك السنة} عطف على ما قبله ^{بعد تمام أعمال عمرته}

ثم حج فليس بمتمتع.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

أو الصيام أي ثلاثة أيام في الحج وسعة إذا رجع. الصيام أي صيام ثلاثة أيام قبل الحج. فإن لم يصم: أي في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر، وهي السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة صام أيام منى، وهي أيام التشريق التي يقوم الحجاج فيها على أي اليوم الحادي عشر والثاني عشر وهو يوم النحر الأول والثالث عشر يوم النفر الثاني - وهذا مذهب عائشة وغيرها من الصحابة، وبه قال مالك وغيره، وقال أصحابنا وغيرهم: لا يجوز في أيام منى الصوم مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الصيام. ثم أقام أي تمكة أو حواليتها من غير رجوع إلى أهله. وهذا كله إشارة إلى ما في هذه الأثر الأخير أو إلى جميع ما تقدم من الآثار في هذا الباب، وحينئذ يستثنى منه حكم صوم أيام منى، وإنما لم يصرح به اكتفاء بما ذكره في كتاب الصيام.

باب الرَّمْل بالبيت

٤٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله الحَرَامِي: أن رسول الله ﷺ رمل من الحَجَر إلى الحَجَر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة ^{أي في ثلاثة} والعامّة من فقهاءنا ^{صلى الله عليه وسلم}.

الرمل بالبيت أي في طواف بيت الله، وهو بفتح الراء وسكون الميم سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وقيل: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي مكبيه في مشيه، واتفقوا على كونه مشروعاً، وسه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهتهم - أي ضعفتهم - حتى يثرب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ولم يأمرهم به في جميع الأشواط شفقة عليهم، أخرجه البخاري [رقم: ١٦٠٢] ومسلم [٣٠٥٩] وأبو داود [رقم: ١٨٨٦] وغيرهم، واحتلفوا في أنه هل هو من السس التي لا يجوز تركها أم من السس التي يحبر فيها؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأول، وروي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود، وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسالم إلى الثاني، وروي ذلك عن ابن عباس، وهذا للرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع لكونه منافياً للستر، كذا في "عمدة القاري" [٢٤٩/٩].

جعفر هو جعفر الصادق فقيه، صدوق، إمام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأبوه محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فاضل، كذا في "شرح الرقائي" [٣٨٩/٢].

الحَرَامِي يفتح الحاء المهملة نسبة إلى حرام بن كعب الأنصاري حدث جابر بن عبد الله، ذكره السمعاني.

من الحجر يفتحين أي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود يعني في تمام الدورة. وقد روي نحوه من حديث ابن عمر عند مسلم والنسائي وأبي داود وابن ماجه، ومن حديث أبي الطمیل في مسند أحمد، وورد من رواية ابن عباس في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٦٠٢، ومسلم رقم: ٣٠٥٩] في ذكر ابتداء الرمل أنه ﷺ أمرهم أن يرملوا في الأشواط الثلاثة ويمشوا بين الركبتين أي الركبي اليماني والحجر الأسود، وجمع بأن ما في حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء، وما في حديث جابر كان في حجة الوداع فهو آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ.

فلزم الأخذ به. **أشواط**. جمع شوط بالفتح، وهو عبارة عن دورة واحدة حول الكعبة.

باب المكي وغيره يحجّ أو يعتمر هل يجب عليه الرَّمْل؟

٤٥٥ - **حسن** **مات**. أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التَّعْمِيم، قال: ثم رأيته يسعى حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة. **عروة بن الزبير** أي أخاه عبد الله بن الزبير **في نسخة**: وبهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب المعتمر أو المعتمرة ما تجب عليهما من التقصير والهدى

٤٥٦ - **حسن** **مات**. حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن مولاة لعمرة ابنة عبد الرحمن يقال لها: رُقَيْة، أخبرته: أنها كانت خرجت مع عمرة ابنة عبد الرحمن إلى مكة، قالت: فدخلت عمرة مكة يوم التروية وأنا معها، قالت: فطافت بالبيت وبين الصفا والمروة **أي رقية** **أي عبد الله** في نسخة: قالت **أي من المدينة**

عبد الله الح هو أبو حبيب، ويقال: أبو بكر عبد الله بن الزبير، أحد العشرة المشرة، الزبير - بالضم - من العوام الأسدي، وُلد أول سنة الهجرة، ودعا له رسول الله ﷺ، وبرك عليه، كان كثير الصيام والصلاة، وبويع له بالخلافة سنة أربع وستين في آخر عصر يزيد بن معاوية، واجتمع على طاعته أهل الحجاز والبس والعراق وحراسان، وقتله الحجاج الوالي من طرف عبد الملك بن مروان ٧٢هـ، ومن مآثره أنه بنى الكعبة على قواعد إبراهيم على نيسا وعليه الصلاة والتسليم، كذا في "جامع الأصول" وغيره.

من السج موضع خارج مكة في الحل، وإنما أحرم منه اتساعاً لعمرة عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر وتحرم من التعميم، واستدل به الجمهور على أن ميقات المكي للعمرة الحل، وحصة بعضهم بالتعميم، وذكر الطحاوي أنه ليس بميقات معين كمواقيت الإحرام، بل ميقات المعتمر الحل أي جهة كانت.

أو المعصرة قال القاري: "أو" للتبويب، وجمع بينهما ليكون نصاً على اتخاذ حكمهما إلا أن التقصير يتعين في حق المرأة، ويحوز في حق الرجل، وإن كان الخلق أفضل بالنسبة إليه. **ولهدي** عطف على "المعتمر"، أو على ما "تجب"، أو على "التقصير" وهو الأظهر. **عبد الله بن أبي بكر** ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري **يوم التروية** هو اليوم الثامن من ذي الحجة، سمي به، لأن التروية الفكر والتردد، وقد وقع فيه التردد لإبراهيم على نبينا وعليه السلام حين رأى في منامه في ليلة الثامن دبح ولده في أن هذا المنام رحامي أو شيطاني، وحصل له العرفان بأنه رحامي -

٤٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى بغير أو بقرة.

قال محمد: وبقول عليّ نأخذ، ما استيسر من الهدى شاة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب دخول مكة بغير إحرام

٤٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر اعتمر، ثم أقبل حتى إذا كان من مكة يريد المدينة بـ "قديد" جاءه خبر من المدينة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دونهما إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقتت فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بإحرام، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

بغير أو بقرة لعنه محمول على الاستصحاب، فإنه قد مر عنه أنه قال: لو لم أجد إلا أن أديح شاة لكان أحب إلي من أن أصوم. قول أبي حنيفة: وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية.

بقديد: مصفراً موضع بين مكة والمدينة، قرب مدينة. حر من المدينة أي حرم مابع من توجهه إلى المدينة، وهو حر وقوع الغتة في المدينة كما صرح به في رواية عبد الرزاق. بغير إحرام قال الرقابي: احتج به ابن شهاب وإحسان البصري وداود وأتباعه على جوار دخول مكة بلا إحرام، وأبى ذلك الجمهور، قال ابن وهب عن مالك: لست أحداً نقول ابن شهاب وكرهه، وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من القرب، وقال إسماعيل القاضي: كره الأكثر دخولها بغير إحرام، ورحصوا للحطابين ومن يكثر دخولهم، ولم يخرج منها يريد بنده ثم بدا له أن يرجع كما صنع ابن عمر، وأما من سافر إليها في نخارة أو غيرها فلا يدخلها إلا محرماً.

من كان في المواقيت المقررة للإحرام أي في نفسها، أو دونهما أي أسفل منها وأقرب إلى جهة مكة ليس بينه وبين مكة وقت أي ميقات من المواقيت التي وقتت = بصيغة المجهول = أي عيّنت، وفيه احتراز عن من دي الحيفة والجحفة، فإنهم وإن كانوا داخل ميقات ذي الحيفة لكن بينهم وبين مكة ميقات آخر، فلا يجوز لهم محاوزته بغير إحرام، =

باب فضل الحلق وما يجزئ من التقصير

٤٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: من صَفَرَ فليحلق، ولا تُشَبِّهوا بالتلبيد.

٤٦١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال:

= 'فلا بأس أن يدخل مكة بعير إحرام' كما صرح ابن عمر، وهذا إذا لم يُرد أحد السكينة، وإلا فلا إحرام لازم. "وأما من كان حلف المواقيت" أي في جهة مخالفة لجهة مكة "أي وقت من المواقيت التي يسه وين مكة فلا يدخن مكة" سواء قصد نسكا أو لم يقصد "إلا بإحرام" لأحد النسكين.

وأما إن لم يُرد دخول مكة بل أراد حاجة فيما سواها فلا إحرام عليه بلا خلاف، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بدرأ مارين ندي الخليفة ولم يحرموا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال الجمهور، قال العيني في "عمدة القاري" [٢٢٤/٩]: وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث والثوري ومالك في رواية، وهي قوله الصحيح، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد وأبي ثور، وقال الزهري والخس البصري والشافعي في قول ومالك في رواية، وداود بن علي وأصحابه من الظاهرية: لا بأس بدخول الحرم بعير إحرام، وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا البحث غير مرة وسيجيء ذكر ما استدلل به المحالفون مع جوازه إن شاء الله تعالى.

فضل الحلق أي حلق الناس عند التحلل من الإحرام. من صفر. بالضاد المعجمة والماء أي جعل شعر رأسه صفائر كل صغيرة على حدة، 'فليحلق' ظاهره الوجوب، و"لا تشبهوا" بالضم أي لا تلبسوا علينا فتفعلوا ما يشبه التلبيد، وروي بفتح التاء أي لا تشبهوا بالتلبيد، هو أن يجعل على رأسه قبل الإحرام لزوقاً كالصمغ ونحوه ليتسد شعره أي يلتصق ببعضه بعض، فلا ينتشر ولا يقمل، ولا يصيبه العبار، وظاهر هذا الأثر أن الحلق واجب عند عمر لمن صفر، ويجوز القصر لمن لبس؛ لأنه أشد منه، وفي رواية عنه كما في "موطأ يحيى": من عقص رأسه أو ضمّر أو لبس فقد يجب عليه الحلق، وإما جعله واجباً؛ لأن هذه الأشياء تقي الشعر من الشعث، فلما أراد حفظ شعره وصونه أنزله حلقه مبالغة في عقوبته، وإلى هذا ذهب مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم، وقال في الحديث كالحفنية: لا يتعين الحلق مطلقاً إلا إن نذر أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره، كذا في "شرح الررقاني" والقاري.

قال. أي في حجة الوداع كما ورد في رواية أحمد وابن أبي شيبة ومسلم والبخاري، أو في الحديبية كما ورد عند الطبراني وغيره، ورجح ابن عبد البر الثاني، وقال النووي في الأول: إنه الصحيح المشهور، وجمع القاضي عياض وابن دقيق العيد بوقوعه في الموضعين.

اللَّهُمَّ ارحم المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله، قال: اللَّهُمَّ ارحم المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله، قال: اللَّهُمَّ ارحم المخلّفين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله، قال: والمقصّرين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من ضفر فليخلق، والخلق أفضل من التقصير، والتقصير يجزئ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٤٦٢ - أخبرنا مات، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية ومن شاربه.

قال محمد: ليس هذا بواجب، من شاء فعله ومن شاء لم يفعله.

والمقصّرين أي قل: وارحم المقصّرين، فإن بعض الأصحاب كانوا عند ذلك مقصّرين، فأرادوا شلوهم في دعاء النبي ﷺ، قال لحافص: ما أفق في شيء من طرقه على نبي نوحى سبحانه في ذلك بعد لبحث الشديد.

قال والمقصّرين أي في مرة أربعة بعد ما دعى بمحقّق فقط ثلاثاً، وفي معظم الروايات عن مات الدعاء للمحلّفين مرنين، وعطف المقصّرين في ثلثه، وكذا وقع الاختلاف في رواية غيره في "الصحيحين" وغيرهما.

نحري أي يكفي، وإذا لم يكن له شعر فبمصرّ موسى على رأسه. قول أبي حنيفة قال العيني في "عمدة القاري" [١٠٠] ٦٧. قد أجمع العلماء على أن التقصير مجزئ في الحج والعمرة معاً إلا ما حكاه ابن اسد عن الحسن

لصري أنه كان يقول: يرمه الحق في نور حجة، وحكي ذلك عن الشعبي عند من أي شبة

أحد من حخته أي من طوها وعرضها، إذ راد على التقدير المسنون، وهو قدر القصّة.

ومن شاربه أي أحد من شاربه قصّاً وهكذا، لا حقّاً. ليس هذا بواجب أي ليس أحد النحية والشارب واجباً بل مسنون أو مستحب، أو يقال. ليس هذا من واجبات الحج وماسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله

ابن عمر اتفاقاً، وفي الأثر إشعار بأن أحد الشارب هو السنة دون حلق كما صرح به في "أهداية" بل قيل: إن الخلق بدعة، وحج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" إنه، لكن لم تأب عما يقبده، والتفصيل في شرحه لمعيني.

باب المرأة تَقْدُمُ مَكَّةَ بِحَجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ فَتَحِيضُ

قبل قدومها أو بعد ذلك

أي قبل دخولها مكة

٤٦٣ - **أحرمنا مالك**، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: المرأة الحائض التي قَهَلَّ بِحَجٍّ

أي تحرم

أو عمره قَهَلَّ بِحَجَّتِهَا أَوْ بِعُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا

أي طواف لإفاضة

وَالْمَرُوءَةِ حَتَّى تَطْهَّرَ، وَتَشْهَدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ

الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ، وَلَا تَقْرُبُ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَحِلُّ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ.

٤٦٤ - **أحرمنا مالك**، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة زوج

رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا

أي في حجة الوداع الواو حالية

وَالْمَرُوءَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **افْعَلِي** مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي

أي من مناسكه

أي ما وقع لي

بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَّرِي.

قَهَلَّ: أَيِ يَحُوزُهَا أَنْ تَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا أَرَادَتْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ وَكَدَا الْفَاسِ لَا يَمْنَعَانِ عَنْ حَوَارِ

إِحْرَامِهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَتْ، فَتَعْتَسِلُ لِإِحْرَامِهَا، لَكِنْ لَا تَصَلِّي سُنَّةَ الْإِحْرَامِ، وَلَا تَصُوفُ بِالْبَيْتِ إِذَا دَخَلَتْ مَكَّةَ

طَوَافَ الْعُمْرَةِ أَوْ طَوَافَ الْقُدُومِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ فِي صَحَةِ الطَّوَافِ، وَلِأَنَّ الطَّوَافَ يَكُونُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

وَهِيَ مَمْلُوءَةٌ عَنْ دُخُولِ كُلِّ مَسْجِدٍ، وَكَدَا لَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً بغير طهارة لكنه

متوقف على وجود طواف قبله، وإذ ليس فليس.

حتى تطهر. أَيِ بَانْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالْعَسَلِ، وَهُوَ يَفْتَحُ النَّاءَ وَالطَّاءَ الْمَشْدَدَةَ وَشَدَّ الْهَاءَ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّائِيْنِ،

وَيَفْتَحُ التَّاءَ وَسَكُونِ الطَّاءِ وَصَمِ الْهَاءِ. وَتَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ. أَيِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ كُلِّهَا مِنَ الرُّقُوفِ بِعَرَفَةَ وَبِمِزْدَلِفَةَ

وَرَمِي الْجِمَارِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا شَرْطُهَا الطَّهَارَةُ.

وَلَا تَقْرُبُ الْمَسْجِدَ: مِبَالَعَةً فِي السَّهْيِ، وَالْعَرَضُ نَهْيُ الدُّخُولِ وَلَوْ لَغَيْرِ طَوَافٍ وَلَا تَحِلُّ. أَيِ لَا تَخْرُجُ مِنَ

الْإِحْرَامِ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ أَوْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَتَسْعَى بَعْدَهُ. وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ. لِكُونِ الطَّوَافِ مُحَرَّمًا فِي

الْحَيْضِ وَكَوْنِ السَّعْيِ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ. **افْعَلِي**. أَيِ ارْفُضِي عُمْرَتَكَ وَأَحْرَمِي بِالْحَجِّ وَافْعَلِي جَمِيعَ أَعْمَالِهِ.

٤٦٥ - **أحرم ما مات**، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ **عام حجة الوداع**، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: **من كان معه هدي فليهل بالحج والعمره**، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ. فقال: **انقضى رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمره**، ...

عام حجة الوداع وهو عام عشر من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ مع أصحابه وهو آخر حجة، وسميت تلك السنة بعام حج الوداع؛ لأنه ودع الناس فيها، وقال: **فأهللنا بعمره** ظاهره أن عائشة كانت محزمة بالعمره مفردة، وقد صرح به في رواية عنها عند البخاري [رقم: ١٧٨٦] وغيره: وكنت ممن أهل بعمره، ومما من أهل بعمره، ومما من أهل بحج وعمره، وفي رواية عنها: حرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه أحج، فلما قدما مكة تطوفا بالبيت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق اهدي أن يحل أي من الحج بعمل العمره وهو فسخ الحج، وهذا محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فحرجوا لا يعرفون إلا الحج، فأمرهم النبي ﷺ - دفعاً لاعتقادهم - بفسخ الحج إلى العمره، وقيل: إنها كانت أحرمت بالحج أولاً، فلما أمرهم النبي ﷺ بالفسخ فسخت إحرام الحج وأحرمت بالعمره، والتفصيل في 'فتح الباري'، والعجب من القاري أنه قال: إنها كانت مفردة بالحج بالاتفاق، وكان فسحها بأمر رسول الله ﷺ فإن إحرامها قد احتفت الروايات فيه اختلافاً كثيراً فأين الاتفاق؟ ثم قال: أي سرف قرب مكة، كما في رواية عبد البخاري.

من كان معه هدي بالفتح اسم لما يهدي إلى الحرم من الأعمام، وسوق الهدي سة لمريد الحج والعمره، فليهل أي ليحرم بالحج والعمره معاً، ثم لا يحل بفتح - أوله وكسر ثانيه - أي لا يخرج من الإحرام، "حتى يحل منهما" أي الحج والعمره "جميعاً" بعد الفراغ من مناسك الحج. **حائض** حاملة حائبة، وكان ابتداء حيضها بسرف كما في رواية. **فشكوت ذلك** أي لما دخل عليها وهي تكبي، فقال: **انقضى رأسك** لا أصبي، وكان شكواها يوم التروية، كما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٩٢٢].

انقضى بضم القاف وكسر الصاد، 'رأسك' أي حلتي صفر شعره، 'وامتشطي' أي سرحي شعرك بالمشط، 'وأهلي' أي بالحج لقرب أيامه، 'ودعي' أي اتركي العمره، وظاهره أنها كانت مفردة بالعمره فقطعت إحرامها، وقصت تلك العمره بعد أيام الحج حين قالت لرسول الله ﷺ: يرجع الناس بحج وعمره، وأرجع أنا بحجة ليس معها عمره، فأمرها النبي ﷺ بالعمره بالتعميم، وقال: **هددتك عندك أي هذه العمره عوض عمرتك السابقة** =

قالت: ففعلتُ، فلما قضيتُ الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرتُ، فقال رسول الله ﷺ: هذه مكان عمرتك، وطاف الذين حلّوا ^{موضع قرب مكة} بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمره فإنما طافوا طوافاً واحداً. ^{أي قروا}

قال محمد: وبهذا نأخذ، الحائض تقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر، فإن كانت أهلت بعمره فخافت فوت الحج فلتحرم بالحج، وتقف بعرفة وترفض العمره، ^{أي أحرمت أي مفردة}

= برفع المكان أو نصبه أي بمجولة مكان عمرتك. وقد وقع في هذا الباب روايات مخالفة لهذا دالة على أنها كانت قارية ولم تقض إحرام العمره بل أهلت بالحج، ولما طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال رسول الله ﷺ: ^{أي أحرمت أي مفردة} فاعمرها بالتنعيم، وهو في "صحيح مسلم" من حديث جابر، لكن لا يخفى أن حبر صاحب القصة عن نفسه أخرى بالقبول من غير غيره.

الذين حلّوا بالبيت أي خرجوا من إحرام العمره بالخلق أو القصر وكانوا مُحرمين بالعمره مفردة. طافوا طوافاً واحداً هذا نص في أنه يكفي الطواف الواحد والسعي الواحد للحج والعمره كليهما للفقهاء، ونحوه ما روي عن ابن عمر مرفوعاً: من حج وعمره طوافاً واحداً، ^{أي أحرمت أي مفردة} أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٩٧٥] والترمذي [رقم: ٩٤٨]، وقال: حسن عريب، وفي سنن ابن ماجه [رقم: ٢٩٧٢] عن ابن عباس وجابر وابن عمر. "أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافاً واحداً لحجهم وعمرهم"، ونحوه عند الترمذي والدارقطني عن جابر، وعند الدارقطني عن ابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد، وسد بعضها ضعيف، ويخالف هذا ما أخرجه النسائي عن علي: "أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين"، ونحوه عند الدارقطني عن ابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصيص، وفي أسانيدهما كلام كما بسطه الريلي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٢٥/٣ - ١٢٨] ولأجل هذا الاختلاف اختلف الأئمة، فقال أصحابنا بالتعدد وهو الأقيس، وغيرهم ذهبوا إلى إجراء التوحد، وقد ذكرنا سابقاً بعض ما يتعلق بهذا المقام فتذكره. فرب الحج بأن جاء موسم الحج. وتقف بعرفه وتؤدي المناسك كلها غير الطواف والسعي. وترفض العمره أي تتركها وتقض إحرامها.

فإذا فرغت من حجتها قضت العمرة كما قضتها عائشة، وذبحت ما استيسر من ^{في نسخة: حجتها أي بعد الحج} ^{بالأمر النبوي} أي للتمتع الهدى. بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها بقرة، وهذا كله قول أبي حنيفة ^{رحمته} إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف طوافين ويسعى سعيين.

باب المرأة تحيض في حجتها قبل أن تصوف طواف الزيارة

٤٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الرجال، أن عمرة أخبرته: أن عائشة كانت إذا حجت ومعهما نساء تخاف أن تحضن قدامتهن يوم النحر فأفوضن، فإن حضن بعد ذلك لم تنتظر، تنفر بهن وهن حيض إذا كن قد أفوضن. ^{أي بعد طواف الزيارة}

ذبح عنها: وفي رواية: ذبح عن نسائه، أخرجه البخاري وغيره.

يطوف طوافين: طوافاً وسعيًا للعمرة، وطوافاً وسعيًا للحج.

طواف الزيارة هو صواف احج وهو أحد أركانه ويسمى طواف الإفاضة وطواف القرص أيضاً، ووقته أيام النحر، أفوضها أوما. أبو الرجال هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن السيمان الأصبهاني، سمع أس بن مالك وأمه، وعنه الثوري ومالك من أحلة التقات، وأمه عمرة - بافتح ست عبد الرحمن بن أسعد بن ررارة كانت في حجر عائشة، ورتتها وروت عنها كثير، وهي من التابعيات المشهورات، وسها محمد كني بأبي الرجال بالكسر - جمع رجل؛ لأنه كان له عشرة أولاد ذكور، كما ذكره ابن الأثير وغيره.

خاف أن تحض أي تخاف عائشة أن يأتينها الحيض لقرب أوقافهن المعتادة للحيض.

قدمتهن من التقدم أي أرستهن قبل جميع الرفقاء، وقبل نفسها إلى مكة يبرعن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج، لئلا يلزم اتوقف في المراحة إن جاءهن الحيض قبل لصواف فبرن انتظار تطهرهن وطوافهن فأفوضن: من الإفاضة أي طفن طواف الإفاضة.

لم تستطر أي طهارهن عن الحيض، بن تفر كسر الفاء - من اسفر أي ترحع وتسافر إلى المدينة هن، وهن أي الحال أنهن حيض - بضم الحاء وتشديد الاء المفتوحة جمع حائض، إذا كن قد أفوض أي فرعن من طواف الإفاضة، فلا تنتظروا لطوافهن اوداع، فإن طواف الوداع ويسمى نصاً طواف البصر وإن كان واجبا للأفاقي لكنه ساقط وجوبه عن الحيض، وأمثالهن لما سياتي من الخبر المرفوع.

٤٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله ﷺ! إن صفة بنت حبي قد حاضت لعلها تحبسنا، قال: ألم تكن طافت معكن بالبيت؟
أي طواف الزيارة

عبد الله الخ: هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، "أن أباه" هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم، وقد مرت ترجمتهما، وهذا الذي ذكرنا مصرح به في روايات البخاري ومسلم وغيرهما، وفي "موطأ يحيى"، ونص عليه شراح صحيح البخاري: العبي والكرماني وابن حجر والقسطلاني وغيرهم، وشرح صحيح مسلم، و"شرح موطأ يحيى" وغيرهم، والعجب كل العجب من علي القاري - ولا عجب فإن البشر يعطى - حيث يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف مع رسول الله ﷺ، فرمى بسهم رماه أبو محجن الثقفي، فمات منه في خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة، وكان أسلم قديماً، أن أباه أي أبو بكر الصديق أخبره عن عمرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فأخطأ في هذه السطور العديدة في مواضع.

أحدها: في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر المذكور هو ابن أبي بكر الصديق، ولو لم يطر "موطأ يحيى" و"صحيح البخاري" وغيرهما من الكتب المحرجة لهذا الحديث، بل تأمل فيما ذكره بنفسه ههنا من حاش عبد الله، لو صح له خطؤه، فإنه ذكر أن عبد الله بن أبي بكر الصديق مات سنة إحدى عشرة فهل يقول فاضل ممارس بكتب الحديث والرجال: إن مالكاً صاحب "الموطأ" الذي وُلد سنة إحدى أو ثلاث أو أربع أو سبع وتسعين يروي عنه، ويقول فيه: "حدثنا الدال على المشافهة، أو لم يعلم أن مالكاً لو أدرك عبد الله الذي ذكره لأدرك عمر وعثمان وأنا بكر وعبياً وكثيراً من الصحابة لكون أحلة الصحابة موجودين في ذلك الوقت، فكان مالك من أكابر التابعين، ولم يقل به أحد.

وثانيها: في زعمه أن المراد بأبيه هو أبو بكر الصديق وهو مبني على الأول. وثالثها: في زعمه أن عمرة المذكورة في هذه الرواية هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، لا والله بل هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة أم أبي الرجال. ورابعها: في زعمه أن هذا من قبيل رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو مبني على زعمه الثاني.

إن صفة: هي أم المؤمنين صفية بنت فتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه - بنم الحاء المهملة وفتح الياء التحتانية الأولى وتشديد الأخرى - ابن أنخطب بالفتح ابن سعية بالفتح من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران أخي موسى، قتل روحها كناية في عروة حير حين افتتحها رسول الله ﷺ سنة سبع، فوقعت في السبي فاصطفاه رسول الله ﷺ لنفسه، وأسلمت فأعتقها وتزوجها، وكانت وفاته ٥٢ هـ، وقيل: غير ذلك، كذا ذكره ابن الأثير. **لعلها تحبسنا:** أي تمنعنا من الخروج إلى المدينة لانتظار طهارتها وطوافها، فظاهر هذه الرواية أن هذا قول عائشة، وعبد البخاري [رقم: ١٧٥٧] وغيره قال رسول الله ﷺ: "عبي خمساً: من كن صافيت معكن؟"

قلن: بلى إلا أنها لم تطف طواف الوداع، قال: **فأخرجن**.

٤٦٨ - **حريز** مات، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن

بن عوف أخبره عن أم سليم ابنة ملحان قالت: استفتيت رسول الله ﷺ فيمن

حاضت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر فأذن لها رسول الله ﷺ ^{أي طابت الفتوى والحكم} فخرجت.

في محرم وهذا نأخذ، أيما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة

أو ولدت قبل ذلك فلا تنفرن حتى تطوف طواف الزيارة، وإن كانت طافت طواف

الزيارة ثم حاضت أو ولدت فلا بأس بأن تنفرن ^{أي لا تخرجن ولا ترجعن}

فحريز أي لا تنتظرن طواف الوداع، وفي رواية للبحاري [رقم: ١٧٦٢]: فاحرجي، حصاناً لصفية.

أم سلمة رضي الله عنها وفتح اللام ست منحان بكسر الميم وسكون اللام، اسمها سنية أو ربيعة مصعراً أو ربيعة

- كذلك - أو مليكة - كذلك - أو أبيعة، وهي والدة أس، وقد مر ذكرها، وذكر ابن عبد البر أن في هذه

الرواية انقطاعاً؛ لأن أبا سمة لم يسمع أم سليم، وروي أيضاً من حديث هشام عن قتادة عن عكرمة عنها، وهو

أيضاً منقطع، وذكر الحافظ في 'فتح الباري' [٧٤٢/٣]: أن هذه الرواية شواهد فعد الطيالسي في مسنده عن

هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة قال: اختلف ابن عباس ورید بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت

يوم النحر، فقال ريد: "يكون آخر عهدها بالبيت"، وقال ابن عباس: "تفر إن شاءت"، فقال الأنصار: 'لا تتابعك

يا ابن عباس! وأنت تحالف ريد، فقال: سموا صاحبكم أم سليم، فقالت: حصت بعد ما طفت بابيت، فأمرني

رسول الله ﷺ أن أنفر"، وعبد مسلم [رقم: ٣٢٢١] والسمائي والإسماعيلي عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس

فقال له ريد: تُفني أن تصدر الخائض قبل أن يكون آخر عهدها بالطواف؟ فقال: سل فلانة الأنصارية، هل أمرها

رسول الله ﷺ بذلك؟ فقال بعد ما رجع إليه: ما أراك إلا صدقت، وعبد الإسماعيلي فقال ابن عباس: سل أم سليم

وصوابها: هل أمرهن بذلك؟

فأذن لها أي لمن حاضت أو ولدت أو لأم سليم، فإنها كانت استفتت عن حال نفسها، ويدل عليه عبارة "موطأ

يحيى" أن أم سليم استفتت رسول الله ﷺ وحاصت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر، فأذن لها أن تخرج فخرجت،

وبناء عليه قال الزرقاني: أو ولدت شك من الراوي. [شرح الرقاني: ٤٨٣ ٢] **طواف الزيارة** لأن طواف

الزيارة أحد أركان الحج فلا يمكن النفر بدونه. **فلا بأس** أي جاز لها ذلك، فإن أقامت حتى صافت فهو أفضل.

قبل أن تطوف طواف الصدر، وهو قول أبي حنيفة - والعامة من فقهاءنا.

باب المرأة تريد الحج أو العمرة فتد أو تحيض قبل أن تحرم

٤٦٩ - **حبر** م.ث. أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن أسماء بنت عُمَيْسٍ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَدَاءِ، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلَ ثُمَّ لَتَهَلَّ**.
صيغة التصغير

قال محمد - وهذا نأخذ في النفساء والحائض جميعاً، وهو قول أبي حنيفة - والعامة من فقهاءنا.

طواف الصدر يفتح الأول والثاني بمعنى الرجوع وهو طواف الوداع. **قوله أبي حنيفة** - به قال الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وروى حلافه عن ابن عمر وريد وعمر فإهم أمروا الحائض بالمقام إلى أن تطوف طواف الصدر، قال ابن المدر: وقد ثبت رجوع ابن عمر وريد، وبقي عمر، فحالها لشوت حديث عائشة. **قل إن حرم** قال القاري: فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من الإرادة تحقيق البية، وكذا لا يكفي عن البية بمجرد قوله: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فإن الدعاء إخبار ولا بد في البية من الإنشاء.

ان **أسماء** هكذا قال القسبي واس بكير واس مهدي وغيرهم من رواة "الموطأ"، وقال يحيى ومعه ابن القاسم وقتيبة: عن أبيه عن أسماء، وعلى كل حال فهو مرسل؛ لأن القاسم لم يلق أسماء، قاله ابن عبد البر، وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن القاسم عن عائشة، ورواه السائني واس ماجه عن القاسم عن أبي بكر الصديق، كذا ذكره السيوطي [توير الخوالك: ٣٠١/١] **ولدت** أي حين سافرت مع النبي ﷺ في حجة الوداع قل وفاته بثلاثة أشهر. **محمد بن أبي بكر** بكى نأبي القاسم، شأ بعد ما مات أبوه في حجر علي، وشهد معه الجمل والصفين، وكان من ساءك قريش إلا أنه أعاد عني قتل عثمان، وولاه علي مصر، فأقام بها إلى أن بعث معاوية الحيوش فيهم عمرو بن العاص ومعاوية بن حديج، ووقع القتال فانهزم محمد بن أبي بكر، وقتله ابن حديج في صفر سنة ثمان وثلاثين، كذا في "نخبة المحققين بمناقب الحنفاء الراشدين".

باليداء قال القاري: هو مقدمة الصحراء بذي الحليفة. **فلعس** أي غسل الإحرام لسطافة لا للطهارة.

باب المستحاضة في الحج

أي ماذا حكمها

٤٧٠ - أخبرنا مالك. أخبرنا أبو الزبير المكي، أن أبا ماعز عبد الله بن سفيان ^{هو من أعيان التابعين} أخبره: أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر، فجاءته امرأة تستفتيه فقالت: **إني أقبلتُ** ^{أي تطلب الحكم في شأنها} أن أطوف البيت حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقت، فرجعتُ حتى ذهب ذلك عني، ^{أي سيلان الدم} ثم أقبلتُ حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقت، فرجعتُ حتى ذهب ذلك عني، ^{أي توجهت إلى المسجد} ثم رجعتُ إلى باب المسجد أيضاً، فقال لها ابن عمر: إنما ذلك رَكْضَةٌ من الشيطان، فاغتسلي ثم استتفري بثوب ثم طوفي.

إني أقبلتُ أي توجهت وأردت اطواف البيت. **أهرقت** أي سال الدم مني، وهو معروف أو مجهول، يقال: أراق الماء يُريقه وهراقه يُهريقه بفتح الهاء هراقه، وأهرقته إهراقه وإهراقاً يجمع بين العدل والميل منه، فإن الهاء في هراق بدل من الهمة، كذا في 'تجمع البحار' **بما دلت** بكسر لكاف يعني ليس ذلك الدم إلا ركضة من الشيطان، وليس بدم حيض حتى يجمع من الصلاة والصواف ودحون المسجد، وقد ورد كون الاستحاضة من ركضات لشيطان مرفوعاً من حديث حمّة بنت حنشل عند الترمذي وأبي داود وأحمد، ولا يباي ذلك ما في 'صحيح البحاري' من حديث عائشة في قصة قاصمة بنت أبي خبيش من قوله **دلت عرق** أي دم عرق العجر، ودلت: لأن للشيطان يجري من أمه دم محرّى الدم، فإذا ركضت ذلك لعرق سال منه الدم، ولمشيطان في هذا عرق خاص بصره، وبه احتصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا ذكره القاضي بدر الدين الشافعي في 'أحكام المرحاح' في أحبار الحاح. وقال ابن الأثير في 'النهاية': أصل الركض انصراف المرحاح، ومنه قوله تعالى: **فصل** (ص ٤٢)، والمعنى أن الشيطان قد وجد لذلك طريقاً يتسبب عندها في أمر دينها من صهرها وصلاتها.

فاغتسلي قال القاري: لعل أمرها بعد غسل بقدم حيضها أو تكبيل صهارتها وبطافتها، وإلا فاستحاضة تنوصاً إذا ستمر دمها لكل وقت، وما إذا سبب عادتها فيجب عليها لكن صلاة غسل. **ثم استتفري** الاستتفار أو تشدّ فرجها بحرقه عريضة بعد أن تخطي قصاً، ويوثق طرفيها بشيء تشده على وسطها، من ثمر الدابة الذي يجعل تحت دسها، كذا في 'تجمع البحار' وغيره **ثم طوفي** قال الرزقالي: قال سحنون في 'كتاب تفسير العريب': سألت ابن نافع: أدلت من مره بعد ما تنومت أيام الحيض ثم شككت طول ذلك لها ومعاودته إياها؟ قال: لا، ولكن ذلك فيما يرى في يوم واحد ذهب ثم رجعت وذهبت ثم رجعت ثم سالت، فرأه من عمر من الشيطان، =

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه المستحاضة فلتتوضأ ولتستنفر بثوب ثم تطوف وتصنع ما تصنع الطاهرة، وهو قول أبي حنيفة رحمته والعامه من فقهاءنا.

من الصلاة والصيام وغير ذلك

باب دخول مكة وما يستحب من الغسل قبل الدخول

أي من دخول مكة

٤٧١ - **الحبر مات:** حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا دنا من مكة بات بذِي طُوًى

أي قرب أي مكث ليلاً

بين الشَّيْتَيْنِ حتى يصبح ثم يصلي الصبح، ثم يدخل من الشَّيْءِ التي بأعلى مكة،

أي بذِي طوى

ولا يدخل مكة إذا خرج حاجاً أو معتمراً حتى يغتسل قبل أن يدخل إذا دنا من مكة بذِي طوى، ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا.

أي من المدينة

أي ابن عمر

متعلق بالاعتسال

- وقال غيره: يحتمل أنها ممن فعدت عن اغتسل فلا يكون دم حيض وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه رآها كاستحاضة والحيض له غاية ينتهي إليها، وقال أبو عمر: وأفتاها ابن عمر فتوى من علم أنه ليس بحيض، وقد رواه جماعة من روة "موطأ" بنقط: إن عجموراً استفتت الخ، ودل جوابه أنها ممن لا تحيض لقوله: إنها ركضة من ركضات الشيطان، ولذلك قال لها: طوى، وإنما يحل الطواف من نحل له الصلاة، وأما قوله: "اعتسلي" فعلى مذهبه من يذب الاعتسال للطواف لا أنه اعتسال للحيض ولا أنه لارم. [شرح الرقائي. ٤٠٢/٢]

هذه المستحاضة: هذه المرأة مستحاضة لا حائضة. **بذِي طوى** مثلث الطاء، وافتح أشهر، مقصور، مون وغير مون، وإد بقرب مكة، يُعرف اليوم بـ "نهر الراهد"، قاله الرقائي [٢٩٥/٢] وقال القاري: هو واد بقرب مكة على نحو فرسخ يُعرف في وقتنا بالراهر في طريق التعيم وينزل فيه أمراء الحاج حروجاً ودحولاً، ومن يؤنه جعنه اسماً للوادي، ومن معنه جعنه اسماً للبقعة مع العلمية. **بين الشَّيْتَيْنِ** كل عقبة في جبل أو طريق يسمى شبة بفتح المثناة وكسر النون وتشديد الياء التحتية، والشَّيْءِ التي بأعلى مكة هي التي يمر منها إلى الملقى، ومقابر مكة بحسب المخصب، وهي التي يقال لها: الحجون بفتح الحاء وصم الحيم، وقد صح في "صحيح البخاري" [رقم: ١٥٧٥] وغيره: "أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من الشَّيْءِ العليا ويخرج من الشَّيْءِ السفلى".

ثم يدخل أي في النهار اقتداء بالنبي ﷺ. فإنه صح أنه بات بذِي طوى ودخل مكة بهراً. **حتى يغتسل** قال ابن المنذر: الغسل لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه عامداً عندهم فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يُجرئ فيه، وهذا الغسل ليس لكونه محرماً بل هو لحرمة مكة. حتى يُستحب من كان حلالاً أيضاً، وقد اعتسل النبي ﷺ لدخولها يوم الفتح وكان حلالاً، أفاد ذلك الشافعي في "الأم"، كذا في "عمدة القاري" [٢٠٨، ٢٠٧/٩].

٤٧٢ - **عن** أبي هريرة **عن** النبي **صلى الله عليه وسلم**، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أباه القاسم كان يدخل

مكة ليلاً وهو معتمر، فيطوف بالبيت وبالصفاء والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح،
ولكنه لا يعود إلى البيت فيطوف به حتى يحلق، وربما دخل المسجد فأوتر فيه، ثم
أي في حلق الرأس غاية للتأخير
أي مرة ثانية
أي في آخر الليل

انصرف فلم يقرب البيت.

أي من المسجد أي للطواف والاستلام

عن محمد **عن** أبي هريرة **عن** النبي **صلى الله عليه وسلم**، لا بأس بأن يدخل مكة إن شاء ليلاً وإن شاء نهاراً، فيطوف ويسعى،

ولكنه لا يعجبنا له أن يعود في الطواف حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم، وأما

الغسل حين يدخل فهو حسن وليس بواجب.

أي عند دخول مكة أي مستحسن سنة أو مستحب

يدخل مكة ليلاً اقتداء بالنبي **صلى الله عليه وسلم** حيث دخل مكة ليلاً حين أحرم بالعمرة من الحجرة، كما أخرجہ النسائي
[رقم: ٢٨٦٣]. لا يعود ليقع التوالي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً.

إن شاء ليلاً **إخ:** لأن كل ذلك ثبت بفعل النبي **صلى الله عليه وسلم** وأصحابه.

ولكنه الضمير للشأن، لا يعجبنا من الإعجاب، "له" أي لا يُسرنا ولا يستحب عندنا للدخول بمكة أن يعود
في الطواف نهاراً، حتى يحلق رأسه أو يقصر شعر رأسه فيتم أفعال عمرته، ثم يأتي بالطواف ما شاء، كما فعل
متعلق بما فهم من الساق من عدم العود، ويؤيده ما أخرجہ البخاري [رقم: ١٦٢٥] عن ابن عباس قال: 'قدم
رسول الله **صلى الله عليه وسلم** مكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه حتى رجع من عرفة،
ونوب عليه البخاري **صلى الله عليه وسلم** من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع"، قال الحافظ في 'الفتح'
[٦١٣/٣]: هذا ظاهر فيما ترجم له، لكنه لا يدل على أن الحاج يُجمع من الطواف قبل الوقوف، فلهذا ترك
الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يحب التحفيف على أمته، وعن مالك أن الحاج لا يتفل
طواف حتى يتم حجه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو اعتمد.

باب السعي بين الصفا والمروة

٤٧٣ - **أخبار من** أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا فرقي حتى يبدؤ له البيت، وكان يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، يفعل ذلك سبع مرات فذلك إحدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات، ويدعو فيما بين ذلك، ويسأل الله تعالى ثم يهبط، فيمشي
 أي بعد التكبير
 أي يزدل من الصفا
 أي نسيئة: تهليل

باب السعي أي المشي بين الصفا والمروة - بالفتح - هما جبلان مكة يحب المشي بينهما بعد الطواف في العمرة والحج سعة أشواط مع سرعة المشي فيما بين الميدين الأخضرين، قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات": الصفا مبدأ السعي، وهو مقصور مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قبيس، وهو الآن إحدى عشرة درجة، وأما المروة فلاطئة جداً أي منخفضة، وهي أنف من جبل قيعان، وهي درجتان، ومن وقف عليها كان محادياً للركن العراقي، وتمنعه العمارة من رؤيته، وإذا رمل من الصفا سعى حتى يكون بين الميل الأخضر المعلق بقاء المسجد وبينه نحو ستة أذرع فيسعى سعياً شديداً حتى يجادي الميدين الأخضرين الذين بقاء المسجد وحذاء دار العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة.

وفي "شرح جامع الترمذي" لمخاطب رين الدين العراقي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ركن لا يصح الحج إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور عنه، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق وأبو ثور؛ لقوله **سعى** رواه أحمد [رقم: ٢٧٤٠٧، ٤٢١/٦] والدارقطني [رقم: ٨٥، ٢/٢٥٥] والبيهقي. والثاني: أنه واجب يُجبر تركه بدم وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك. والثالث: أنه سنة أو مستحب وهو قول ابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية.

بدأ بالصفا لحديث **سعى** **حتى يبدؤ** بضم الدال بعده الواو أي يظهر له البيت فيعابه ويستقبه وهو مستحب. يكبر ثلاث **إح** أي يقول: "الله أكبر" ثلاثاً على الصفا. **فعل ذلك** أي التكبير ثلاثاً مع التهليل المذكور. **ويسأل الله** عطف تفسير أو يقال: أحدهما بالجناس، وثانيهما باللسان، والمراد أنه كان يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته فيما بين المذكور من المرات السبع. **شمسي** أي على هيئته من غير عدو.

حتى إذا جاء بطن المسيل سعى حتى يظهر منه، ثم يمشي حتى يأتي المروة فيرقى،
 فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا، يصنع ذلك سبع مرات حتى يفرغ من سعيه،
 وسمعه يدعو على الصفا: اللهم إنك قلت: ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف
 الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني مني حتى توفاني وأنا مسلم.

٤٧٤ - أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ
 حين هبط من الصفا مشى حتى إذا انصبّت قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر منه،
 قال: وكان يكبر على الصفا والمروة ثلاثاً، ويهلل واحدة، يفعل ذلك ثلاث مرات.

وهذا كله نأخذ، إذا صعد الرجل الصفا كبر وهلل ودعا، ثم هبط ماشياً
 حتى يبلغ بطن الوادي، فيسعى فيه حتى يخرج منه، ثم يمشي مشياً على هيئته حتى
 يأتي المروة فيصعد عليها، فيكبر ويهلل ويدعو، يصنع ذلك بينهما سبعاً، يسعى في
 بطن الوادي في كل مرة منهما، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

بطن المسيل أي بطن الوادي وهو الموضع المحفص مسيل المياه والأمطار بين الميادين الأخصرين.
 يظهر منه أي يرتفع من المسيل ويخرج منه. يصنع ذلك أي ما ذكر من السعي والمشي بين الصفا والمروة.
 وسمعه هذا قول نافع يقول: سمعت ابن عمر. انصت أي انحدرت: عارت قدماه في الوادي. حتى ظهر أي
 صعد من بطن الوادي. صعد الرجل قال القاري: وكذا المرأة، ولا يعد أن يقال: امرأة لا يسعى لها أن تصعد؛
 لأن مبي أمرها على السر. كبر أي مرة من كل واحدة، وأوسطه ثلاث، وأعلاه سبع.

هبط ماشياً أي إذا لم يكن معدوراً وإلا فراكباً. على هيئته أي على سكون ووقار، يقال: سار على هيئته
 أي عادته في السكون والوقار والرفق، من امش على هيئتك أي على رسلك، ذكره في 'النهاية' [٥٠٢٩٠]. قال
 القاري: هو بكسر الهاء وسكون الياء التحتية وفتح الون وكسر القوقية. قول أبي حنيفة: أنه قال الجمهور
 خلافاً للطحاوي من الحنفية وبعض الشافعية حيث ذهبوا إلى الذهاب من الصفا إلى المروة، ثم منها إلى الصفا،
 مجموع ذلك شوط، فيكون الدور عنده أربعة عشر مرة، ويرده الأحاديث الصحيحة.

باب الطواف بالبيت راكباً أو ماشياً

٤٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: اشتكيتُ فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ. فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة، قالت: فطفتُ ورسولُ الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت، ويقرأ بـ الطور وكتاب مسطور.
صلاة الصبح بالجماعة
 قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس للمريض وذِي العلة أن يطوف بالبيت محمولاً.....
أي مرضت
الواو حالية أي على العبر
أي بسورة الطور
 على إنسان أو دابة

راكباً أو ماشياً قال القاري: المشي واجب إلا لصعوبة فحور الركوب، فكان لأولى تقدمه 'ماشياً'، وقد يقال: قدم راكباً لورود الحديث الآتي على صفة الركوب، والأوجه أن يقال: لما كان المشي أصلاً والركوب رحصة إذا وقعت ضرورة قُدم ذكر الركوب اهتماماً به. **عن ريب** هي ربة النبي ﷺ، أمها أم سلمة أم المؤمنين، وأبوها أبو سلمة عبد الله بن أسد المخرومي الصحابي، كذا في 'الاستيعاب' [رقم: ٣٣٩٥، ٤١٠، ٤١١] وغيره، ولم تذكر في رواية البخاري بل فيها من طريق يحيى عن هشام عن أبيه عروة عن أم سلمة، وتعلقه الدار قطي بأنه مقطوع، فإن عروة لم يسمعه عن أم سلمة، ورده أحافظ ابن حجر في 'مقدمة فتح الباري' بأن سماعه منها ممكن، فإنه أدرك من حياتها ثماناً وثلاثين سنة. **فذكرت ذلك**. أي أنها مريضة، وأنها لم تطف لما أراد رسول الله ﷺ الخروج، وكان ذلك في طواف الوداع، كما ورد في رواية هشام.

من وراء الناس أي من خلفهم متاعدة عنهم وهو مستحب للنساء. **قالت فطفت**: أي راكبة على بعير، وقد ثبت مثله عن النبي ﷺ أنه صاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن **محمي** - بالكسر - أي بعضاً، أخرجه البخاري [رقم: ١٦٠٧] ومسلم [رقم: ٣٠٧٣] وأبو داود [رقم: ١٨٧٧] وغيرهم، وكان ذلك بشكوى عرضت له، فلم يقدر على المشي كما في روايه أبي داود [رقم: ١٨٨١]، أو ليشرف فيه إنسان ويسأله كما ورد عن جابر عند مسلم [رقم: ٣٠٧٤]. ويحتمل أن يكون كل منهما ناعثاً به، ودل هذا كله على حوار الطواف راكباً عذر، فإن كان بعير عذر جاز بلا كراهة، كنه خلاف الأولى. أو كراهة قولان للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المشي واجب، فإن تركه بعير عذر فعليه دم، وفيه أيضاً حوار إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التوثيق، واستسقط منه طائفة طهارة بول ماكول النجس وعوره، وتحقيقه في موضع آخر، كذا في 'عمدة القاري' [٢٥٣ ٩] وغيره.

وذِي العلة. بكسر أونه وتشديد ثابته أي ذي المرض، والعطف تفسيري، وفسر القاري المريض بصعيف البدن، وهذا العلة بالأعرج والزمن ومن به وجع الرجل ونحوه.

ولا كفارة عليه وهو قول أبي حنيفة ^{رحمته} والعامّة من فقهاءنا.

٤٧٦ - أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن ابن أبي مليكة، أن عمر بن الخطاب ^{رضي الله عنه} مرّ على امرأة مجذومة تطوف بالبيت فقال: يا أمة الله! اقعدي في بيتك، ^{أي أصابها مرض الجدام} ولا تؤذي الناس، فلما توفي عمر بن الخطاب أتت، فقيل لها: هَلَكَ الذي كان ينهاك ^{أي أنت مكة} عن الخروج، قالت: والله لا أطيعه حيّاً وأعصيه ميتاً. ^{لأنه أمر بحق} ^{للطواف}

باب استلام الركن

٤٧٧ - حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقري، عن عُبَيْد بن جُرَيْج، أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن! رأيتك تصنع أربعاً ما رأيتُ أحداً ^{بعض الباء وفتحها} ^{كناية ابن عمر} ^{أي أربع حصال}

ولا كفارة ^{عنده} أي لا يجب عليه دم؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات ^{أي في مسكته} بالتصغير هو عند الله ابن عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة اسمه رهير التيمي، كان ثقة فقيهاً، مات سنة سبع عشرة ومائة، قاله الررقاني. [شرح الررقاني: ٥١١/٢] **اقعدي في بيتك** أي اجلسي ولا تطوفي، وفي رواية يحنى: لو جلست في بيتك، أي لكان حيراً **ولا يؤذي الناس** أي يريح أحداً، قال ابن عبد البر: فيه أنه يُحال بين المجدوم ومحالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز، وإذا مُنع أكل الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى القبع في العهد السوي فما طمك بأحداً؟ وهو عند بعض الناس يُعدي وعند جميعهم يؤذي، وألا عمر للمرأة القول بعد أن أحبرها أنها تؤذي، لأنه رحمها لللاء الذي لها، وقد عرفت منه أنه كان يعقد أن شيئاً لا يُعدي وكان يحاسب معيقياً أدوسياً ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله، ولعله علم من عقدها وديها أنها تكفي بإشارته، ألم تر إلى أنه لم يخطئ فراسته فيها فأطاعته حيّاً وميتاً.

استلام الركن أي من ركن الكعبة، وهي مشتملة على أربعة أركان، أحدها الحجر الأسود الذي يسعى لمسه وتقبيله. وثانيها. الركن اليماني، ويستحب لمسه أيضاً. وثالثها ورابعها. الركنان الشاميان وهما بجانب الحطيم.

عبد مصعراً، ابن جريح - مصعراً - التيمي مولاهم المذني، من ثقات التابعين، ذكره الحافظ ابن حجر. [شرح الررقاني: ٣٢٠/٢] **ما رأيت أحداً** أي أحداً من أقرانك وأمثالك ممن صحب النبي ^{صلى الله عليه وسلم}، والمراد بنبي الرؤية عن الأكثر، وبالع فيقال: ما رأيت أحداً، أو المراد بنبي رؤية أحد يفعل مجموع هذه الحصال الأربعة، أو المراد بنبي رؤية أحد يفعل هذه على سبيل الالتزام كما كان ابن عمر يلتزمها.

من أصحابك يصنعها، قال: فما هن يا ابن جريج؟ قال: رأيتك لا تَمَسُّ من الأركان إلا اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السَّبتية، ورأيتك تصبغ بالصفرة، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل أنت حتى يكون يوم التروية، قال عبد الله: أما الأركان فإني لم أر رسول الله ﷺ استلم إلا اليمانيين، وأما النعال السَّبتية فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال

إلا اليمانيين قال السيوطي في "توير الخواص" [٣٠٨/١]: تحفيف الياء؛ لأن الألف بدل من إحدى بائي النسب، ولا يُجمع بين البدل والمبدل منه، وفي لغة قديمة تشديدها على أن الألف رائدة، والمراد بهما الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود على جهة التقلب.

النعال السَّبتية النعال - بالكسر - جمع نعل، وهو ما يُلبس في الرجل لوقاية القدم، والسَّبتية - بالكسر - مسوب إلى سبت، وهي حلود البقر المدبوعة يتحد منها النعال، سميت بذلك؛ لأن شعرها سُت عنها أي خُلقت، أو لأنها استت بالدباغ أي لانت، وكان من عادة العرب لبس النعال من الحلود غير المدبوعة شعرها، وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره، وكان يلبسها أهل الرفاهية، وقيل: إنه مسوب إلى سوق السبت بالفتح، وقيل: إلى السبت بالضم ست يدغ به، ويرم عليهما أن يكون السبتية في الرواية بالفتح أو الصم، ولم يرد في الحديث على ما أخرجه مالك والنحاري ومسلم وأبو داود والسنائي وابن ماجة وغيرهم إلا الكسر، كذا حققه أحمد بن محمد المقرئ المغربي في كتابه "فتح المتعال في مدح خير النعال"، وفصلت ما يتعلق بهذا الحديث في رسالتي "غاية المقال فيما يتعلق بالنعال"، وتعليقاً المسماة بـ "طفر الأفعال".

تصبغ أي ثوبك أو شعرك، وهو بضم الموحدة، وحكي فتحها وكسرها، "بالصفرة" بالضم أي اللون الأصفر بالرغفران أو غيره، وقيل: الصفرة ببت يصع به أصفر. **أهل الناس** [أي أكثرهم ممن هو بمكة] أي رفعوا أصواتهم بالتلبية وأحرموا للحج. **يكون يوم التروية** أي يوحد، فهي تامة وما بعده فاعله، ويمكن أن يكون ناقصة وما بعده مفعوله وفاعله ضمير راجع. **إلا اليمانيين** أي الركن اليماني الذي بمكة اليمس والركن الذي بمكة أكثر بلاد الهند الذي فيه الحجر الأسود، ولا يستلم الركنين الآخرين، وهذا عن النبي ﷺ متفق عليه، وأما أصحابه فمذهب ابن عمر وعمر وابن عباس وجابر وأبي هريرة قصر الاستلام عليهما، ورؤي عن معاوية وابن الزبير مس الكل، وعنفوا بأنه ليس شيء من البيت مهجوراً، والآثار عنهم مخزنة في "مصنف ابن أبي شيبة" و"مسند أحمد" وغيرهما، وهذا الخلاف قد ارتفع وأجمع من بعدهم على أنه لا يُستلم إلا اليمانيين.

التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها، فإني أحبُّ أن ألبسَهَا، وأما الصُّفْرَةُ فإني رأيتُ رسول الله ﷺ يصبغُ بها فأنا أحبُّ أن أصبغُ بها، وأما الإهلال فإني لم أرَ رسول الله ﷺ يَهْلُ حتى تنبت به راحلته.

في نسخة. وهذا كله حسنٌ، ولا ينبغي أن يستلم من الأركان إلا الركن اليماني والحجر، وهما اللذان استلمهما ابن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

٤٧٨ - أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ألم تَرَي أن قومك

وخصوصاً فيها الظاهر أن معاه يتوضأ ويعسل الرجلين حال كون العدين فيهما، ولا بأس به إذا كان الثعلان طاهرين، ووصل الماء إلى الرجل يتمامه، وقال النووي: معاه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان. [شرح الرقائي: ٣٢١/٢] يصبغ هـ قال الرقائي: قال المأري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب، والأشبه هو الثاني، قال عياض: هذا أظهر الوجهين، وقد جاءت آثار عن ابن عمر فيها تصغير ابن عمر لحيته، واحتج بأنه كان يصفر لحيته بالورس والرعرعان، رواه أبو داود، وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأنه كان يصبغ بها ثوبه حتى عمامته. [شرح الرقائي: ٣٢١/٢] نعمت به راحلته أي تستوي قائمة إلى طريقه يعني أن النبي إنما كان يحرم حين التوجه إلى مكة والشروع في الأعمال، ففاس عليه الإحرام بمكة يوم التروية؛ لأنه يوم التوجه إلى منى ويوم الشروع في أفعال الحج، والمراد بانبعاث الراحلة انبعاثها به من ذي الحليفة لا من مكة، فإن النبي لم يحرم في حجته من مكة، وقد ذكرنا سابقاً ما يتعلق بهذا المقام، فنذكره.

عبد الله بن محمد هـ هو أخو القاسم بن محمد ثقات التابعين، قُتل بالحرة ٦٣ هـ، أخبر هو عبد الله بن عمر بنصب عبد الله على أنه مفعول "أخبر"، فالمخبر هو عبد الله بن محمد والمُخبر له ابن عمر، "عن" متعلق بـ "أخبر عائشة، فظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك، فتكون من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، وأخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، عن عائشة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر [فتح الباري: ٥٥٨/٣] وغيره.

ألم تَرَي هـ همزة الاستفهام وفتح التاء والراء وسكون الياء وبجذف الون للحزم أي ألم تعلمي. قومك بكسر الكاف مخاطب إلى عائشة، وقومها المراد به قريش.

حين بنّوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم عليه السلام؟ قالت: فقلت: يا رسول الله! أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟ قالت: فقال: لولا حدثان قومك بالكفر، قال: فقال عبد الله بن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يلبان الحجر إلا أن البيت لم يتمّ على قواعد إبراهيم عليه السلام.

حين بنّوا الكعبة أي أرادوا بناءها، وذلك قبل البعثة النبوية بخمس سنين، وكانت الكعبة قبل ذلك منيعة بالرضم ليس فيها مدر ولم تكن جدرانها مرتفعة، وكان لها بابان فتساقط بناؤها ووصلها الحريق فأراد قريش تسقيفها أو رفع جدرانها، ولم تكن قبل ذلك مسقفة، فبنوا الكعبة وسقفوها بالخشب والحجارة وجعلوا لها باباً واحداً ليدخلوا فيها من شاءوا ويمعوا من شاءوا، وقد كانوا تعاهدوا أن لا يُصرف في بنائها إلا المال الطيب، فجمعوه وشرعوا في بنائها فقصرت بهم النفقة، فأخرجوا قدر الخطيم من الكعبة، ولم يرل ذلك البناء في عهد النبي ﷺ ولم يغيره؛ لأن قريشاً كانوا قريبي العهد بالكفر والجاهلية، فحاف أن يطعموا عليه يهدم الكعبة من غير ضرورة، وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافته وبنّاها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتل ابن الزبير لم يرض الحاج الأمير من عبد الملك بن مروان من إبقاء بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان، كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين. قواعد: جمع قاعدة بمعنى الأساس.

لولا حدثان إلخ [بالكسر بمعنى الحدوث والقرب] وفي رواية: لولا حدثان قومك بالكفر، أي لم يهدم الكعبة من غير ضرورة، وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافته وبنّاها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتل ابن الزبير لم يرض الحاج الأمير من عبد الملك بن مروان من إبقاء بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان، كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين. واستنبط من الحديث جواز ترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد منه.

لئن قال الحافظ ابن حجر والقاضي عياض: ليس هذا شكاً من ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك، والمراد به التقرير. ترك استلام الركنين أي لمسهما وتقبيلهما، "الذين يلبان" أي يقربان الحجر - بالكسر - وهو الخطيم: الموضع الذي أخرجه قريش من الكعبة، وهما ركنان شاميان، ويُعرف اليوم أحدهما بالركن العراقي والآخر بالشامي، إلا أن البيت أي الكعبة لم يتم على قواعد إبراهيم فليس الركنان بحسب بناء الخليل طرفين للكعبة، ولذا ورد أن ابن الزبير لما بنى الكعبة على قواعد الخليل استلم الأركان كلها.

باب الصلاة في الكعبة ودخولها

٤٧٩ - أخرجه **ماث**. أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي، فأغلقها عليه، ومكث فيها، قال عبد الله: فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع رسول الله ﷺ قال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة.

دخل الكعبة كان ذلك يوم الفتح، كما ورد في رواية للبخاري. و**أسامة** بضم الألف، ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الهاشمي مولى رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، قال البيهقي لعائشة. **أخرجه الترمذي**، وولاه إمارة الخيش وفيهم عمر، وعقد له اللواء، توفي بالمدينة أو بوادي القرى ٥٤هـ، وقيل: غير ذلك، ذكره النووي في 'تهذيب الأسماء واللغات'. **بلال** هو ابن رباح - بالفتح - الحنسي، مؤذن رسول الله ﷺ. كان قديم الإسلام والمهجرة، وشهد المشاهد كلها، وله مناقب كثيرة، توفي بدمشق ٢٠هـ، وقيل: ٢١هـ، وقيل: بالمدينة وهو غلط، قاله النووي في 'التهذيب'. وقد ذكرت قدراً من ترجمته في رسالتي 'خير خير بأدراك خير البشر' وغيره.

عثمان هو ابن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار، يقال له: الحنفي، بفتح الحاء وإحيم لحجبه الكعبة، ويُعرفون الآن بالشَّيبِيِّين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة ابن عم عثمان المذكور ههنا. وخدمة علق البيت وفتحه فحفظ مفتاحه لم تنزل فيهم، ذكره العيني.

فأغلقها أي الكعبة، والصمير إلى عثمان، وإما أغلقه لكثرة الناس فحاف أن يردحوا عليه في الدحور، أو يصوبوا بصلاته فيكون ذلك عندهم من ماسك الحج. ثم صلى أي ركعتين مفلاً، وعند مسهم عن أسامة: أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة، ولكنه كثر في بواحيه، ووقع عند أبي عوانة عن ابن عمر، أنه سأل بلالاً وأسامة - حين خرجا - هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ فقالا: نعم، وكذا ورد عند أحمد والظري، وجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتنا اعتمد في ذلك على غيره، وحيث نفي أراد ما في علمه، ويحتمل أن يكون أسامة عاب بعد دخوله، فلم يره يصلي، ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديثه أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة، فكنت آتية بماء في الدلو يصرب به الصور، وقال ابن حبان: الأشبه أن يُحمل الخبران على دحولين متغايرين: أحدهما يوم الفتح وصلى فيه، والآخر في حجة الوداع ولم يصل فيه، كذا في "عمدة القاري" [٢٤٤/٩]

وكان البيت **الح** أي كانت الكعبة في ذلك الزمان مسية على ستة أعمدة، بالفتح وكسر الميم جمع عمود.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الصلاة في الكعبة حسنة جميلة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير

٤٨٠ - أخبرنا **مسك**، أخبرنا ابن شهاب، أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، قال: فأتت امرأة من خثعم تستفتيه، قال: فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، قال:

حسنة جميلة: أي مستحبة وفضيلة، وليست من مناسك الحج.

الفصل هو ابن عباس، أخو عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ له مناقب كثيرة، شهد حنيناً وحنّة الوداع، وخرج إلى الشام بعد وفاة النبي ﷺ. وتوفي بساحية الأردن في طاعون عمواس ١٨هـ، وقيل: توفي ١٥هـ، وقيل: غير ذلك، ذكره ابن الأثير، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس مثل ما ههنا، والأئمة الخمسة من حديث الفضل، فجعله بعضهم من مسند ابن عباس، وبعضهم من مسند الفضل، قال الترمذي: سألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال: أصح شيء في هذا الباب ما رواه ابن عباس عن الفضل، ويحتمل أن يكون سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ. ثم أرسنه فلم يذكر من سمعه منه.

رديف أي راكباً خلفه على بعير واحد وهو مما لا بأس به إذا أطافته الدابة. **فأتت امرأة** وكان ذلك غداة جمع بيوم البحر، كما في رواية للبخاري والسنائي. **من خثعم** بفتح الخاء وسكون الشاء المشقة وفتح العين: قبيلة مشهورة. [شرح الرقاني: ٣٧٦/٢] **تستفتيه** أي تطلب منه الحكم والفتوى. **فجعل الفضل** أي طفق وشرع الفضل بن عباس ينظر إلى تلك المرأة، وتنظر تلك المرأة إلى الفضل، وذلك لكون الطوائع مجبولة على النظر إلى الصور الحسنّة، وكان الفضل حسناً جميلاً، وتلك المرأة شابة جميلة، والأظهر أن ذلك النظر لم يكن عن شهوة بل من المباح الذي رخص فيه إذا أمن من الشهوة، لكن لما خاف النبي ﷺ أن يجر ذلك إلى فتنة صرف وجه الفضل بيده الشريفة إلى الشق - بالكسر وتشديد القاف - الآخر أي الحجاب الآخر الذي ليس فيه ذلك الاحتمال، وقد سأل عنه العباس فقال: لم لويت عنك؟ فقال: **رأيت من سجد عيسى** أخرجه الترمذي [رقم: ٨٨٥]، وبالغ في دفع الفتنة فصرف وجهه بيده، فإن الإنكار باليد أقوى من الإنكار باللسان، وبهذا ظهر أنه لا يصح استنباط حرمة مطلق النظر إلى وجه الأجنبية، ولو في حالة الأمن من هذه القصة.

وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل بيده إلى الشَّقِّ الآخر، فقالت: يا رسول الله! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثُبَّتَ على الراحلة، أفأحجُّ عنه؟ قال: نعم، وذلك في حجة الوداع.

٤٨١ - **حبر مائل**، أخبرنا أيوب السخيتاني، عن ابن سيرين، عن رجل أخبره، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن أمي امرأة كبيرة لا نستطيع أن نحملها على بعير، وإن ربطناها خفنا أن تموت، أفأحج عنها؟ قال: نعم.

٤٨٢ - **أخبار مائل**، أخبرنا أيوب السخيتاني، عن ابن سيرين: أن رجلاً كان

لا يستطيع أن يسير بضم الياء أي يقعد ويستقر على الراحلة، يعني أن الحج افترض على أبي حال كونه شيخاً كبيراً غير قادر على الذهاب لا ماشياً ولا راكباً بأن أسلم في ذلك الحال، أو أسلم قبله وكان فقيراً فحصلت له الاستطاعة الموجهة لافتراض الحج في تلك الحالة. **نعم** أي حجي نائبة عنه، واستبسط من الحديث جواز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس، ولا خلاف في جوازهما إلا ما قال الحسن بن صالح من عدم جواز حج المرأة عن الرجل، وهو غفلة عن السنة، وقالت طائفة: لا يحج أحد عن أحد، روي هذا عن ابن عمر والقاسم والسلمي. وقال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وقالت الحنفية والشافعية بجواز الاستئانة للشيخ الفاني، وكذا الحج عن الميت، كذا في "عمدة القاري" [١٨٠/٩].

وذلك أي كان هذا الاستفتاء والجواب في حجة الوداع سنة عشر. **سجدي** نسبة إلى بيع السخيتان - وهو بفتح السين وسكون الخاء وكسر التاء الموقانية وتخفيف الياء التحتية في الآخر - بنون - جلود الضأن، كان أيوب يبيعها، فنسب به، كذا في "أنساب السمعاني" [٢٣٢/٣] ومختصره المسمى بـ "اللباب" لابن الأثر الجزري، وأما قول السيوطي في مختصره "لب الباب": إنه بكسر السين فسق قلم، نبه عليه عبد الله بن سالم البصري المكي.

ابن سيرين اسمه محمد، ذكر النووي في "التهذيب": أن أباه سيرين - بكسر السين والراء - كان مولى أنس بن مالك، وله ستة أولاد: محمد، ومعبد، وأنس، ويحيى، وحفصة، وكريمة، وكلهم رواة ثقات من أجلة التابعين، وكثيراً ما يطلق ابن سيرين على محمد، هذا أبو بكر البصري الإمام في التفسير والتعبير والحديث والفقه، سمع ابن عمر وأبا هريرة وابن الزبير وغيرهم، ولم يسمع عن ابن عباس فحديثه عنه مرسل، وقد أكثر الأئمة في الثناء عليه، توفي بالبصرة ١١٠هـ. **لا يستطيع أن يثبت** أي لا تقدر أن تركبها على الراحلة خوفاً من سقوطها.

وإن ربطناها: أي شددنا بالحبل على البعير خوف السقوط.

جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْلُغَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ الْحَلَبَ فَيَحْلِبُ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ إِلَّا حَجًّا وَحَجًّا بِهِ، قَالَ: فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ وَقَدْ كَبِرَ الشَّيْخُ، فَجَاءَ ابْنَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: إِنْ أَبِي قَدْ كَبِرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالحج عن الميت، وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان أن يحجّا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ^{بكسر الأول وفتح الثاني} . وقال مالك ابن أنس: لَا أَرَى أَنْ يَحْجَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ. صاحب الموطأ

باب الصلاة بمنى يوم التروية

أي اليوم الثامن من ذي الحجة

٤٨٣ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب

من ولده. ففتحتين أو بضم الأول وسكون الثاني "الحلب" أي حلب اللبن عن الضرع، "فيحلب" بضم اللام وكسره أي ولده، "فيشرب" أي ذلك الولد، و"يستقيه" أي يسقي الولد ذلك اللبن والده إلا حج بنفسه حج به أي الولد، قال ابن سيرين: "فبلغ رجل من ولده الذي قال" أي إلى مرتبة قال بها ذلك الرجل، وهو أن يقدر على أن يحلب فيشرب ويستقيه، "وقد" أي والحال أنه قد "كبر" بكسر الباء الشيع أي بلغ الوالد من الشيخوخة وبلغ من الكبر إلى حد لا يقدر على إيفاء نذره، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ. فأخبره الخبر أي بين له كيفية النذر والكبر، فقال: إِنْ أَبِي قَدْ كَبِرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْجَّ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ أي نيابة عنه، قال النبي ﷺ: نَعَمْ. حج عنه وأوفى نذره عن الميت أي نيابة عن الميت فرضاً كان أو نفلًا، فإن كان فرضاً، وأوصى به الميت سقط عنه وإلا يجزئ عنه إن شاء الله، وفي النفل يصل ثوابه إليه.

الكبر: أي سناً لا يقدران الحج بنفسهما.

تمى. بكسر الميم، تصرف ولا تصرف، وهو موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، حدّها من جهة المشرق بطن السيل إذا هبطت من وادي محسر، ومن جهة المغرب جمرة العقبة، سمي به لما معنى فيه من الدماء أي يراق ويُصبّ، ذكره النووي في "التهذيب". كان يصلي أي كان يرحل من مكة بعد صلاة الفجر من اليوم الثامن إلى منى، فيصلّي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح من يوم عرفة، ثم يذهب في اليوم التاسع غداة أي صباحاً، إذا طلعت الشمس إلى عرفة ففتحتين، ويقال له: عرفات أيضاً، قال النووي: اسم لموضع الوقوف، سمي بذلك؛ -

والعشاء والصبح بمعى، ثم يغدّو إذا طلعت الشمس إلى عرفة.

عن محمد هكذا السنة، فإن عَجَّل أو تأخَّر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الغسل بعرفة يوم عرفة

أي اليوم التاسع

٤٨٤ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة حين يريد أن يروح.

قال محمد: هذا حسن وليس بواجب.

- لأن آدم عرف حواء هناك، وقيل: لأن جبريل عرف إبراهيم الماسك هناك، وجمعت عرفات؛ لأن كلَّ حد منه يسمى عرفة، وهذا كانت مصروفة كقصصات، قال الحويون: ويجوز ترك صرفه سوء عنى أنها اسم مفرد لقعة. هكذا السنة أي الطريقة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فإنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مكة ضحى من يوم التروية، وعدا إلى عرفات يوم عرفة بعد الطلوع، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسنائي وأحمد والحاكم وابن حزيمة وغيرهم، وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وتوحيته، ومهم من قال إنه سنة مؤكدة. فإن عَجَّل من التعجيل، وفي نسخة: تعجل أو تأخَّر بأن قدم معى يوم اسابع من ذي الحجة أو بعد صلاة الظهر أو العصر يوم التروية، وأن يذهب إلى عرفة قبل طلوع يوم عرفة في ليلة عرفة أو يوم التروية أو يذهب إلى عرفة وقت الضحى يوم عرفة أو بعد الروال بشرط أن يصل هناك وقت الوقوف، فلا بأس أي هو جائز إلا أنه خلاف الأولى، أو خلاف السنة، إن شاء الله تعالى، قال القاري: إما استثنى احتياطاً لاحتمال أن يكون تأخره في في متى كان لسبب وقصد العبادة أو لضرورة قلة الماء بعرفة أو الاستراحة أو لحوق الجماعة المتأخرة، وعن كل تقدير فالأولى هو المتابعة. إن يروح أي يذهب من مقام بروله إلى جبل الرحمة وموقف الدعاء. هكذا حسن أي هذا الغسل مستحب، وقيل: سنة لموقوف، وليس من المسانك بواجبة.

باب الدَّفْع من عرفة

٤٨٥ - أخبرنا **مات**، أخبرنا هشام بن عروة، أن أباه أخبره، أنه سمع أسامة بن زيد يحدث عن سَيِّر رسول الله ﷺ **حين دَفَعَ من عَرَفَة**، فقال: **كان يَسِير العَنَقَ** حتى إذا وَجَدَ فَحْوَةَ نَصْرٍ، قال هشام: والنصرَ أَرْفَعُ من العَنَقِ. **قال محمد**: بلغنا أنه قال **عليكم بالسكينة؛ فإن البر ليس بإيضاع الإبل وإجفاف الخيل**، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة **...**

باب بطن محسر

٤٨٦ - أخبرنا **مات**، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يُحَرِّك راحلته في بطن محسر كَقَدْر رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ.

الدفع من عرفة أي الرجوع من عرفة إلى المزدلفة عند غروب الشمس يوم عرفة. **حين دفع** أي انصرف وذلك في حجة الوداع. **كان يسير العنق**: بفتح العين وفتح الون، نوع من السير وهو أدنى المشي، وسير سهل للدواب من غير إسراع حتى إذا وجد فحوة - بالفتح - ما اتسع من الأرض - وفي بعض الروايات فرجة - نصر أي أسرع، والنصر والنصيب في السير أن تسار الدابة سيراً شديداً، قال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة إنما هو لصيق الوقت؛ لأنهم إنما يدفعون عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة ثلاثة أميال، وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء في المزدلفة، فتعجلوا في السير لاستعمال الصلاة. **بلغنا** هذا اللاحق فأخرجه البحاري وغيره من حديث ابن عباس. **محسر** قال العيني في "اللباية شرح الهداية" [٢٣٧/٤]: بكسر السين المشددة فاعل من حسر بالتشديد؛ لأن قيل أصحاب القبل حسر فيه أي أعبى، وهو واد بين مزدلفة ومي، وسمي وادي النار، يقال: إن رجلاً اصطاد فيه، فنزلت نار وأحرقته، وحكمة للإسراع فيه لمخالفة الصاري؛ لأنه موقفهم. **كان يحرك** أي تحريكاً رائداً ليسرع في بطن محسر كقدر رمية - بالكسر - تحرك أي مقدار ما إذا رُمي بالحجر فوصل بموضع، وهذا قيل لمخالفة الصاري كما مر، وقيل: لأنه واد عذب به بعض الكفار، فأحب أن يسرع في الخروج منه، وهو أمر مستحب ليس بواجب.

قال محمد: هذا كله واسع إن شئت حرّكت، وإن شئت سرت على هينتك بلغنا أن
 النبي ﷺ قال في السّيرين جميعاً: عليكم بالسكينة حين أفاض من عرفة وحين أفاض
 من المزدلفة. أي جائر أي رجوع بيان للسّيرين

باب الصلاة بالمزدلفة

٤٨٧ - أخبرنا مات. أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء
 بالمزدلفة جميعاً.

٤٨٨ - أخبرنا مات. أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: أن
 رسول الله ﷺ صَلَّى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً. ولم يتفلا بهما

٤٨٩ - أخبرنا مات. أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت الأنصاري، عن
 عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي، عن أبي أيوب الأنصاري
اسمه خالد بن زيد

حرك أي الراحلة للإسراع في وادي محسر. بلغنا دليل لكون الأمرين جائزين، يعني أن النبي ﷺ قال في
 السّيرين جميعاً - أي في السّير من عرفة إلى مزدلفة وفي السّير من مزدلفة إلى منى -:
 فدل ذلك على عدم الإسراع، وفيه: أن السكينة في السّير الثاني لا يتأني قدراً من الإسراع مع أن هذا
 القدر محصص من ذلك المطلق، وليس ذلك ثابتاً بفعل ابن عمر وحده، بل ثبت بفعل النبي ﷺ في حديث جابر
 الطويل المخرّج في الصحاح.

المزدلفة بضم الميم وكسر اللام: موضع بين منى وعرفة ما بين وادي محسر وأرمي عرفة، وهما جعلان بين
 المزدلفة وعرفة، واحده مازم بكسر الراء، والحدان خارجان من المزدلفة، سمي به لازدلاف الناس أي اقترابهم
 واجتماعهم بها، وقيل: لاجتماع آدم وحواء به، ومن ثم سمي بالجمع أيضاً، ذكره النووي. [شرح مسلم: ٣٩٨/١]
 عدي بن ثابت هو من ثقات التابعين الكوفيين، وثقه أحمد وغيره، مات ١١٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩].
 عبد الله بن يزيد هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي، نسبة إلى بني خطمة - بالفتح -
 بطن من الأنصار، وهو صحابي صغير، ذكره العيني وغيره.

قال: صَلَّى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمُزْدَلِفَةِ جميعاً في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يصلي الرجل المغرب حتى يأتي المزدلفة وإن ذهب نصف الليل، فإذا أتاها أذن وأقام فيصلّي المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وهو قول أبي حنيفة - والعامة من فقهاءنا.

جمعاً راد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بن ثابت هذا الإسناد بإقامة واحدة، والجعفي ضعيف، لكن تقوى بمتابعة محمد، وبه يردّ على قول ابن حزم: ليس في حديث أبي أيوب ذكر أذان وإقامة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" [٦٦١/٣، ٦٦٢]. لا يصحّ يعني أن تأخير المغرب واجب إلى أن يصل المزدلفة فيجمع بينه وبين العشاء في المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ودخل وقت كراهة العشاء، فلو صلاها في الطريق أو في عرفة أعاد، وهذا أحد القولين، وبه قال بعض المالكية، وقال الشافعية وغيرهم: لو جمع قبل جمع أو جمع بينهما تقديماً في الجمع أجراً، وفاتت السنة، والخلاف مبني على أن الجمع بعرفة أو المزدلفة هل هو النسك أو سفر، فمن قال بالأول قال بالأول، ومن قال بالثاني قال بالثاني، كما بسطه في "ضياء الساري".

بأذان وإقامة واحده أي بأذان واحد وإقامة واحدة للأولى فقط، والمرجع هو تعدد الإقامة لا الأذان كما بسطه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٠٧/١]. والمسألة مسدسة فيها ستة أقوال كما فصلها في "فتح الباري" [٦٦٣/٣] و"عمدة القاري" [١٢/١٠]: أحدها: الجمع بأذانين وإقامتين، روي ذلك عن ابن مسعود عند البخاري، وعن عمر عند الطحاوي، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر، وقال ابن حزم: لم نجده مروياً عن رسول الله ﷺ - أي نص صريح صحيح، وذكر ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود، وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه، ويترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع.

وأجيب عنه بأنه اعتمد صنيع عمر وإن كان لم يروه في "الموطأ"، وحمل الطحاوي صنيع ابن عمر على أنه أذن للثانية لكون الناس تفرّقوا لعشائهم فأذن ليجمعهم، وبه نقول إذا تفرّق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو لغيره فأذن لا بأس به، ويمثله يجاب عن فعل ابن مسعود. وثانيها: أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة، وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال ابن عبد البر: أنا أعجب من الكوفيين أخذوا بما رواه أهل المدينة، وتركوا ما رَوَوْا عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدّلون به أحداً، وحتّهم في ذلك حديث جابر أنه جمع بأذان وإقامة واحدة، أخرجه ابن أبي شيبة، وروي نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني ومن حديث أبي أيوب كما مرّ. وثالثها: أن يجمع بأذان واحد وإقامتين، ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم، وابن عمر عند البخاري، وهو الصحيح =

٤٩١ - أخبرنا مات. حدثنا عبد الله بن دينار، أنه سمع ابن عمر يقول: قال عمر ابن الخطاب ^{رضي الله عنه}: من رمى الجَمْرَةَ ثم حلق أو قصرَ، ونحر هدياً ^{أي دعه} إن كان معه حلٌّ له ما حَرُمَ عليه في الحج إلا النساء والطيبَ حتى يطوف بالبيت. ^{أي في إحرامه} لكونه من مقدمات الجماع

حمرة العقبة بفتح حاءين هو اسم لموضع رمي الجمار في طرف مي إلى جهة مكة، وفي يوم النحر يكتمى على رمي حمرة العقبة، وفيما بعده من الأيام يرمى في ثلاثة مواضع. ثم **حنم** أي بعد الرجوع من عرفة والمردلفة عادة يوم النحر، وفي رواية يحيى: "إذا حنمته مي" وهكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: "إن حنم"

والطيب أي استعمال الطيب في بدنه وثيابه. **يطوف باللب** أي طواف الزيارة في يوم النحر أو بعده إلى الثاني عشر من ذي الحجة.

قال محمد: هذا قول عمر وابن عمر، وقد روت عائشة خلاف ذلك قالت: طَيِّبْتُ رسول الله ﷺ بيدي هاتين بعد ما حلق قبل أن يزور البيت فأخذنا بقولها، وعليه أبو حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٩٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: كنت أطيب

هذا قول عمر الخ أي عدم حلّ النساء والطيب قبل طواف الزيارة، والأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه، فمذهب عمر عدم حلّ الطيب؛ لكونه من مقدّمات الجماع، وبه قال مالك، ويوافقه قول عبد الله بن الربير: "من سة الحج إذا رمى الجمرات الكرى حلّ له كل شيء إلا النساء والطيب حتى يزور البيت"، أخرجه الحاكم في 'المستدرک'، وقال: عني شرط الشيخين، ولعل هذا الحكم مبهم احتياطي، وإلا فقد ثبت عن رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة في أحاديث عديدة حلّ الطيب كما بسطه الريسي في "نصب الراية" [٩٢/٣]، فمن ذلك حديث عائشة الآتي ذكره، وأخرج أبو داود [رقم: ١٩٧٨] من حديث عائشة مرفوعاً: "إذا رمى أحدكم حجرة عنه فقد حلّ له كل شيء إلا النساء، ونحوه أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من حديثها، وأبو داود وأحمد والحاكم من حديث أم سلمة، وأخرج النسائي عن ابن عباس قال: "إذا رميت الحجرة فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب؟ قال: أما أنا فإني رأيت رسول الله ﷺ يضمح رأسه بالمسك أظفب هو أم لا؟" وزعم بعض المالكية أن عمل أهل المدينة على خلافه، قال العيني: ورد بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سديمان بن عبد الملك لما حج أدرك ناساً من أهل العلم منهم القاسم بن محمد وحارثة بن زيد وسالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة فكأنهم أمروه به، فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يُدعى مع ذلك العمل على خلافه؟

فأخذنا بقولها. لكونه متصفاً ببيان الفعل السوي. أنها قالت قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم في صحته وثبوته، وقد روي من وجوه، وقال العيني: أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجهاً. كنت أطيب: قال الحافظ في "فتح الباري" [٥٠٢/٣]: استدّل به على أن "كان" لا يقتضي التكرار؛ لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرحنا في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدّل به النووي في 'شرح صحيح مسلم' وتعقب بأن المدعى تكرراره إنما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من أن يتكرر الطيب لأجل الإحرام مع كونه الإحرام مرة واحدة، ولا يخفى ما فيه، وقال النووي في موضع آخر: إنما لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، وكذا قال الفخر في "المحصول"، وحزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، وقال جماعة من المحققين: إنما تقتضيه ظهوراً وقد تقع قرينة تدل على عدمه.

رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت.
أي خروجه عن الإحرام أي طواف الزيارة

وهذا نأخذ في الطيب قبل زيارة البيت وندع ما روى عمر وابن عمر أي في جواز استعماله أي ترك وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامّة من فقهاءنا.

باب من أي موضع ترمى الجمار

بصفة الجهر

٤٩٣ - أحمد بن محمد قال: سألت عبد الرحمن بن القاسم: من أين كان القاسم بن محمد يرمى جمرّة العقبة؟ قال: من حيث تيسر.

قال أحمد بن محمد: أفضل ذلك أن يرمى من بطن الوادي، ومن حيث ما رمى فهو جائز، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.
أي من أي موضع رمى جاز

لإحرامه أي لأجل إحرامه، دل هذا على جواز التطيب عند الإحرام، وقد اختلفوا فيه وقد مر ما تفصيله.

الجمار بالكسر جمع جمرّة بالفتح هي الحصا الصغيرة، ثم سمي المواضع التي ترمى الحجار فيها بالجمار، فقليل: جمرّة العقبة والحمرّة الوسطى وجمرّة الكرى، وسميت جمرّة العقبة؛ لأن العقبة بفتحتين في الأصل الطريق الصعب في الجبل، وتلك الحمرّة واقعة كذلك، وقيل: سميت تلك المواضع بما لاجتماع الحصى هناك، من يجرّ القوم إذا تجمعوا، ذكره العيني. [البناء: ٤/٢٣٩]

من **حيث تيسر** قال القاري: أي من جوارها علويها وسفليها، وقال الزرقاني: أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يعين محلاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها لما صحّ أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي. [شرح الزرقاني: ٤٧٤/٢] والذي يظهر في معنى هذا الأثر لعموم قوله: "من حيث تيسر" أي أمكن وسهل، هو ما ذكره القاري، ولا شبهة أن الرمي من بطن الوادي مندوب، وإما الكلام في الجوار وفيما إذا لم يمكن ذلك، قال في "الهداية" و"الباية" [٢٣٩/٤]: فيرميها من بطن الوادي أي من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود في الصحيحين [السخاري رقم: ١٧٤٨، ومسلم رقم: ٣١٣٤] والترمذي [رقم: ٩٠١] عن ابن مسعود "أنه لما رمى جمرّة العقبة جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ورمى من بطن الوادي"، ولو رماها من أعلاها جاز، والأول هو السنة، فإن عمر رماها من أعلاها للزحام.

باب تأخير رمي الجمار من علة أو من غير علة أي من أوقاته المقررة

وما يُكره من ذلك

٤٩٤ - أخبرنا **عبد الله بن أبي بكر**، أن أباه أخبره أن أبا **البداح** بن **عاصم بن عدي** أخبره، عن أبيه **عاصم بن عدي**، عن رسول الله ﷺ: أنه رخص لرعاء الإبل في البيتوتة يرمون يوم النحر، ثم يرمون من الغد، أو من بعد الغد ليومين، ^{بالكسر جمع راعي} ثم يرمون يوم النفر.

من علة بكسر الأول وتشديد الثاني أي مرض أو ضرورة. **أبا البداح** بفتح الموحدة والبدال المشددة المهملة فأنف فحاء مهملة، لا يوقف على اسمه، وكنيته اسمه، وقال الواقدي: أبو الداح لقب غلب عليه، وكنيته أبو عمرو، وكذا قال ابن المديني وابن حبان، وقيل: كنيته أبو بكر، ويقال: اسمه عدي، وهو من ثقات التابعين، مات ١١٧هـ، وقيل: ١١٠هـ، ابن عاصم بن عدي أخبره أي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه **عاصم بن عدي بن الجند** - بفتح الجيم - ابن العجلان بن حارثة القضاعي الأنصاري، هو من الصحابة، شهد أحداً وغيره، وعاش خمسة عشر ومائة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٧٥/٢].

البيتوتة مصدر بات أي في القيام ليلاً. بمعنى اللاتق للحجاج أي أباح لهم تركه لضرورتهم.

يرمون يوم النحر هذا بيان للرخصة يعني رخص لهم ترك البيتوتة. معنى، وأمرهم أن يرموا يوم النحر بعد طلوع الشمس كما لسانر الحاج، ثم يرمون أي إذا رموا يوم النحر جاز لهم أن يذهبوا من منى، ويقيموا خارجين عنه ثم يبيتوا في اليوم الحادي عشر، فيرمون من الغد، أي اليوم الحادي عشر أو من بعد الغد أي لا يرموا يوم الحادي عشر بل يدخلوا في منى في اليوم الثاني عشر فيرموا فيه ليومين للحادي عشر قضاءً وللثاني عشر أداءً، ثم يرمون يوم النفر - بالفتح ثم السكون - أي يوم الانصراف من منى - وهو اليوم الثالث عشر - وهو يوم النفر الثاني، ويستحب ذلك، ومن تعجل نفر في الثاني عشر فلا إثم عليه، كما قال الله تعالى: **فَمَنْ يَعْلَمْ مَوَاقِدَ النَّفَرِ فَلْيَرْجِعْ إِيَّاهُ** ^{عنه} **وَمَنْ يَعْلَمْ مَوَاقِدَ النَّفَرِ فَلْيَرْجِعْ إِيَّاهُ** (البقرة ٢٠٣) وعلى هذا التقرير الذي ذكرنا يكون رخصتهم لأمرين: أحدهما: ترك البيتوتة، وثانيهما: جواز جمع رمي يومين في يوم واحد. ويمكن أن يكون المراد بقوله: يرمون يوم النحر: رمي يوم النحر في ليلته فيكون رخصة ثالثة، كما أخرج الطبراني عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً"، وعند الدار قطني [رقم: ١٨٤، ٢٧٦/٢] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أنه ﷺ رخص للرعاة -

عن محمد بن محمد: ومن جمع رمي يومين في يوم من علة أو غير علة، فلا كفارة عليه إلا أنه يُكره له أن يدع ذلك من غير علة حتى الغد، وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى ^{لأنه خلاف السنة} الغد فعليه دم.

باب رمي الجمار راکباً

٤٩٥ - أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أنه قال: إن الناس كانوا إذا رموا الجمار مشوّاً ذاهبين وراجعين، وأوّل من ركب معاوية بن أبي سفيان. ^{على أقدامهم} المشي أفضل، ومن ركب فلا بأس بذلك. ^{إلى مقامهم}

= أن يرموا ليلاً وأيّ ساعة شاءوا من النهار، ونحوه أخرجه اسرار من حديث ابن عمر، وهذا استند الشافعي في أن أول وقت الرمي يوم النحر بعد نصف ليلته، وعندها وقته بعد طلوع الفجر؛ حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يأمر ساءه وثقفه صبيحة جمع أن يقيصوا مع أول الفجر سوداً، ولا يرموا الحمرة إلا مصححين، أخرجه الضحاوي [٤١٠/١]، وعنه أنه كان يقدم صعقة أهله من المزدلفة بعس ويأمرهم أن لا يرموا الحمرة حتى تطلع الشمس، أخرجه الأربعة، وهذا بيان الوقت الأفضل، وما مر من الأحاديث محمود عندنا عن رمي الأيام الثانية فيها جائزة ليلاً، ولو سمينا أن المراد به ليلة العيد فهو أمر ضروري ثبت رحمة للرعاة واصنعاء فلا يكون حجة لتعيين الوقت، كذا في "البنية" [٢٥٨/٤، ٢٥٩].

فعليه دم لأن رمي كل يوم في ذلك اليوم واجب عنده خلافاً لهما.

داهس أي من مازهم إلى الخمار. **ركب معاوية** قيل: ذلك لعده بالسم، وعنده أن شبة أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وعنده أن داود أن ابن عمر كان يأتي الخمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً داهساً وراجعاً، ويحذر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ثم المراد بالركوب ههنا المحكوم بأمره من معاوية الركوب في جميع الخمار، أو الركوب في غير يوم النحر، وإلا فالركوب يوم النحر عند حمرة العقبة ثابت عن رسول الله ﷺ عند البخاري ومسلم وغيرهما، وفي ذلك مع ما مرّ دلالة ما ذهب إليه الشافعي ومالك من أن رمي يوم النحر الأفضل فيه الركوب، وفي غيره المشي، وقال غيرهم: الأفضل المشي في الكل، وركوب النبي ﷺ كان ليراه الناس، فيتعلموا منه المأسك ويسألوه المسائل، والسط في عمدة القاري، وفي الهداية [٢١٩/٢] وغيره: كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يرميه ماشياً، وإلا فيرميه راکباً؛ لأن الرمي الذي بعده رمي فيه وقوف ودعاء فيرمي ماشياً ليكون أقرب إلى الإجابة.

باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين

٤٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى الجمرة بحصاة. ^{من الأذكار} ^{للدعاء}
قال محمد: وهذا نأخذ. ^{أي يقول: الله أكبر}

٤٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان عند الجمرتين الأوليين يقف وقوفاً طويلاً، يكبر الله ويسبحه ويدعو الله، ولا يقف عند العقبة.
قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده

٤٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تُرْمَى

وهذا نأخذ. فإن التكبير عند كل حصاة مستحب، فإن تركه فلا شيء عليه عند الجمهور، وعند الثوري يُطعم بتركه. **الجمرتين الأوليين**: فيه تغليب، والمراد الأولى التي تلي مسجد الحيف والوسطى، وهذا في غير يوم النحر، وأما فيه فلا يرمي إلا جمرة العقبة وليس هناك وقوف، والأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يُستحب فيه الوقوف والدعاء؛ لأنه في وسط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه؛ لأن العبادة قد انتهت، كذا في "المهذبة" [٢١٥/٢] وغيره.

وقوفاً طويلاً: أي مستقل القلعة، كما في رواية للبحاري [رقم: ١٧٥٢] عن سالم: "أن ابن عمر كان يرمي الحمرة الدنيا أي القرى من مسجد الحيف بسبع حصيات ويكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيقوم مستقبل القلعة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأتي ذات الشمال، فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، فلا يقف عندها ثم ينصرف"، وورد نحوه في رواية للبحاري من فعل النبي ﷺ. قال العيني: احتنفوا في مقدار ما يقف فكان ابن مسعود يقف قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر: "أنه كان يقف قدر سورة البقرة"، وعن ابن عباس: "بقدر قراءة سورة من المثني"، ولا توقيف في ذلك عند العلماء وإنما هو ذكر ودعاء. [عمدة القاري: ٩١/١٠] **ولا يقف** لا يوم النحر ولا فيما بعده.

أو بعده: قال القاري: أو لتتويع قبل الزوال يرمي العقبة يوم النحر، وبعده للبقيّة، وفيه أنه ليس لوقت رمي يوم النحر، وهو من طلوع الفجر إلى الزوال عند أبي يوسف وإلى غروب الشمس عندهما ذكر فيما بعد ترجمة الباب -

الجمار حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر.
قال محمد: وبهذا نأخذ.

باب البيوتة وراء عقبة منى وما بُكره من ذلك

٤٩٩ - أخبرنا **مسند**. أخبرنا نافع قال: زعموا أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجالاً يُدْخِلُونَ النَّاسَ من وراء العقبة إلى منى. قال نافع: قال عبد الله بن عمر: قال عمر بن الخطاب لا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ من الحاجِّ ليالي منى وراء العقبة.
من الإدخال
في منى: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد من الحاج أن يبيت إلا بمنى ليالي الحج، فإن فعل فهو مكروه ولا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

- إلا أن يُقال: قول ابن عمر: لا ترمى الجمار حتى تزول الشمس إلخ يدل على أن ابتداء وقت الرمي في الأيام الثلاثة التي بعد النحر وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الزوال دون يوم النحر، فإن الابتداء فيه قبل الزوال يدل عليه التقييد بما بعد يوم النحر، فالأثر المذكور دل على كلا الأمرين أحدهما بعبارة والآخر بإشارته، ويمكن أن يكون المهمة الاستهامة محذوفة وأو عاطفة عليه، فالمعنى بات بيان أن رمي الجمار هو قبل الزوال أو بعده؟

الحسار أي الحجار الصغار، والمراد مواضع الرمي. **وهذه** منه قال أبو حنيفة إلا أنه لو رمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح مع الكراهة عنده خلافاً لهما وهو الأصح.

باب البيوتة. هي بمعنى واجبة عند الجمهور حتى يجب الدم بتركها إلا من ضرورة الحديث: "رخص لرعاء الإبل"، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه سنة، يكره تركها ولا يجب شيء به، وهو مذهب أصحابنا.

أى منى وذلك لأن العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة. **ليالي الحج** وهي الليالي الثلاثة أو الاثنان لمن تعجل بعد ليلة العيد. **فهو مكروه** إلا للرعاة للحديث المار، وإلا لأهل السقاية لحديث: "رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت مكة أيام منى من أجل سقايته أي لماء رمرم".

باب من قدم نسكاً قبل نسك

أي عبادة من عبادات الحج

٥٠٠ - أخبر مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه، فجاء رجل فقال: يا رسول الله! لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج، وقال آخر: يا رسول الله! لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج، أي دبح
الجمرة في يوم المحرم
بفتح

عيسى بن طلحة ثقة فاضل، مات ١٠٠هـ، وأبوه من العشرة، قاله الحافظ. وقف للناس أي على ناقته عند جمرة العقبة كما في رواية للبخاري [رقم: ١٧٣٨]. فجاء رجل قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه، فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم. [فتح الباري: ٣/٧٢٠]
لم أشعر أي لم أعلم أو لم أتعمد. وقال آخر ذكر في هذه الرواية سؤال اثنين عن أمرين: أحدهما: تقدم الدبح على الرمي. وثانيهما: تقدم الحلق على الدبح، راد في رواية في "الصحيحين" وأشبه ذلك، وفي رواية لمسلم [رقم: ٣١٦٣]: قال آخر: أفصت قبل أن أرمي، قال: لا حرج، فهذا ثالث وهو تقدم طواف الإفاضة على الرمي، وفي رواية لأحمد ذكر السؤال عن أمر رابع وهو تقدم الحلق قبل الرمي.

فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو هو السؤال عن أربعة أشياء، وورد الأولان في حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري، وللدارقطني من حديثه أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي [٤٢٣/١] مثله، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي [٤٢٢/١] السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر عند ابن حبان السؤال عن الإفاضة قبل الدبح، وفي حديث أسامة السؤال عن السعي قبل الطواف، فهذه عدة صور سئل عنها النبي ﷺ وأجاب بأنه لا حرج. ولا خلاف في أن الترتيب بتقدم الرمي ثم الدبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم السعي مطلوب، واحتلف في وجوبه، فذهب الشافعي وأحمد في رواية، والجمهور إلى استثنائه، وأنه لو أحل في شيء من ذلك لا يلزم دم استدلالاً بقوله ﷺ لا حرج. وأوجب مالك في تقدم الإفاضة على الرمي، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه في الكل ولزوم الدم بتركه، وجعل قوله: لا حرج. على نفي الإثم، والكلام طويل مبسوط في شروح "صحيح البخاري" وشروح "المهذب".

فما سُئِلَ رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ ولا حَرَجَ.
أي يوم الحَرَجِ صفة لشيء

٥٠١ - **أحرقا مائت**، حدثنا أيوب السخيتاني، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس أنه كان يقول: **من نسي من نسكه شيئاً - أو ترك - فليهرق دماً**. قال أيوب: لا أدري أقال ترك أم نسي.
أي سعيد

قال محمد: وبالحديث الذي روي عن النبي ﷺ نأخذ أنه قال: لا حرج في شيء من ذلك. وقال أبو حنيفة **لا حرج في شيء من ذلك**، ولم ير في شيء من ذلك كفارة إلا في خصلة واحدة، المتمتع والقارن إذا حلق قبل أن يذبح قال: عليه دم، وأما نحن فلا نرى عليه شيئاً.

ترك الترتيب الواجب

أنه كان يقول هذا موقوف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبيرة وإبراهيم السحمي وجابر بن زيد نحو ذلك. **من نسي من نسكه** بصمتين أي من أعمال حجته وعمرته شيئاً - أو ترك - شك من أيوب السخيتاني هل روى شيخه سعيد لفظ نسي أو ترك، "فليهرق" أي يجب عليه أن يذبح ويريق دماً لتركه الواجب، وفي رواية ابن أبي شيبة والطحاوي بسند ضعيف لصعيف راويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عنه قال: "من قدم شيئاً من حجته أو أخر فليهرق لذلك دمًا"، ثم أخرج الطحاوي بسند آخر قوي مثله، قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار": فهذا ابن عباس يوجب على من قدم نسكا أو أخر دمًا، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ أنه ما سُئِلَ يومئذ عن شيء قدم أو أخر من أمر الحج إلا قال فيه: **لا حرج**. فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة، ولكن معنى ذلك على أن الدين فعلوه في حجة النبي ﷺ كان على الجاهل بالحكم فيه.

وبالحديث أي بظاهره الدال على نهي الحرج مطلقاً. **لا حرج** أي لا في الآخرة بالإثم، ولا في الدنيا بلزوم إخراج إذا لم يتعمد، وكذا لا حرج في الدنيا عند التعمد **إلا في خصلة** اختصر غير حقيقي لما في "الهداية" [٢٨٦/٢] وشروحه: من أخر الحلق حتى مضت أيام البحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أخر طواف الزيارة، وقالوا: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي وغير القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح، بخلاف ما إذا ذبح المفرد بالحج قبل الرمي أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء عنده أيضاً؛ لأن النسك لا يتحقق في حقه لعدم وجوب الذبح على المفرد، وأما القارن والمتمتع فعليهما دم واجب فيجب الترتيب بينه وبين غيره. **وأما نحن** أي أنا وأبو يوسف وغيرهما.

باب جزاء الصيد

٥٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قضى في الضَّبع بكَبْش، وفي الغَزَال بَعَنَز، وفي الأرنب بَعَنَاق، وفي اليربوع بِجَفْرَة.

قال محمد: وهذا كله نأخذ؛ لأن هذا أمثلة من النعم. الطبي الأثني من المعر الأثني من أولاد معر العار الوحشي

باب كفارة الأذى

٥٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الكريم الجزري عن مجاهد، عن عبد الرحمن

جزاء الصيد: أي جزاء صيد البر للمُحَرَّم، وأما صيد البحر فهو حلال، والأصل فيه قوله تعالى: **وَمَا كَانَ عَلَى الْمُحَرَّمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مِمَّا كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ** (المائدة: ٩٥)، واختلفوا في المثل: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو أن يقوم الصيد في المكان الذي قُتل فيه، أو في أقرب المواضع منه إذا كان في برية، فيقومه رجلان عدلان من له معرفة بقيمة الصيد، ثم القاتل بحجر، إن شاء اتاع بها هدياً إن بلغت قيمته قيمة الهدى فيدعه في الحرم، وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير أو تمر، وإن شاء صام عوض صدقة مسكين يوماً، وذلك؛ لأن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه لخروج ما ليس له مثل صوري فحمل على المثل معنى، وهو القيمة.

ومعنى قوله: "من النعم" بياناً لمثل أن يتاع من النعم من ذلك القيمة، وعند محمد والشافعي يجب في الصيد النظر فيما له نظير؛ لأن "من النعم" بيان لمثل، والقيمة ليس من النعم، ولذلك أوجب الصحابة النظر فيما له نظير لحديث: **صَاعٌ مِنْ نَعْمٍ كَعَشْرَةِ نَعْمٍ**. أخرجه أصحاب السنن، وما ليس له نظير تحب القيمة فيه، فيكون قولهما مثل ما مر، والكلام من الطرفين مبسوط في "فتح القدير" و"النهاية" وغيرهما.

في الصَّبع بفتح الضاد وضم الباء وسكوها بالفارسية "كفتار". **خفرة** بالفتح، قيل: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، وقيل: منه ومن الضأن أيضاً. **هذا أمثله** أي ما ذكر أمثلة - بالفتح - جمع مثل أي مشابهة ومماثلة حال كونها من النعم بفتح الحين أي الدواب.

كفارة الأذى. أي كفارة حلق الرأس بسبب أذى في رأسه من كثرة القمل ونحوه. **الحرري** بفتح الحاء بفتحتين سبة إلى جزيرة ابن عمر اسم موضع. **عبد الرحمن** هو من المجتهدين التابعين وثقات الحديث، وسيأتي ذكره في باب القسامة.

ابن أبي ليلى عن **كعب بن عُجرة**: أنه كان مع رسول الله ﷺ **مُحْرِمًا**، **فَآذَاهُ الْقُمَّلُ** في رأسه، فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق رأسه وقال: **صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ**، أو **أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَيْنٍ مُدَيْنٍ أَوْ نُسُكٍ شَاةٍ**، أي ^{اذبح} أي ذلك **فَعَلْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ**.
 من **نَحْمٍ** وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة **رحمهم الله** والعامه.

باب من قدم الصعفة من امرئ

٥٠٤ - **أَخْبَرَنَا نَافِعٌ**، عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر:

كعب بن عُجرة يضم أوله وسكون ثابته، اس أمية بن عدي الأنصاري، برل بالكوفة، ومات بالمدائن ٥١هـ أو بعدها، روى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومن التابعين ابن أبي ليلى وأبو وائل وغيرهما، قاله ابن الأثير، وقد كان مع رسول الله ﷺ في الحديبية محرما، فأراه رسول الله ﷺ والقملة تسقط من رأسه على وجهه، فقال: **نَحْمٌ** قال: نعم، فأمره أن يحلق، وأمر الله فيه قوله: **نَحْمٌ** (القره ١٩٦) يعني لا تخلقوا رؤوسكم في حال الإحرام إلا أن تضطروا إلى حلقه لمرض أو لأذى في الرأس من هوام أو صداع، فمدية أي فحلق فعليه فدية من صيام ثلاثة أيام، أو صدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع أو سلك، واحداً سبكة أي ديبحة أعلاها بذنة وأوسطها بقرة وأدناها شاة، كذا في "معالم التنزيل".
فَآذَاهُ الْقُمَّلُ بضم القاف وتشديد الميم واحدة قملة، أو بالفتح ثم السكون: دويبة صغيرة متولد من العرق والوسخ والعفونة، ذكره الدماميني في "عين الحياة". **مُدَيْنٌ** المد بضم الميم وتشديد الدال - ربع الصاع، فالغرض تصدق مدين مدين يعني نصف صاع لكل مسكين. **أَيُّ ذَلِكَ** ما مر من هذه الحصال فعت كفاك، يعني إنك تخير فيها كما دل عليه الكتاب.

باب من قدم من التقديم، "الصعفة" بفتحين جمع ضعيف مثل الساء والصبيان والشيوخ الكبار والمرضى. 'من المزدلفة' أي أرسلهم إلى مي من مزدلفة في ليلة العيد قبل أو ان يعر الحجاج منها، وهو وقت الإسفار من يوم العيد، وهو جائز بالإجماع خوف الرحام عبيهم، وقد قدم رسول الله ﷺ صعفة بني هاشم وصبيانهم، مهم ابن عباس ونساؤه، وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى يطلع الفجر كما هو ثابت في "صحيح البخاري" والسنن.
وعبيد الله هو من أعلام التابعين، ثقة ثبت، مات قبل أخيه سالم، قاله ابن الأثير

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ صَبْيَانَهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنَى.
 قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ تُقَدِّمَ الضَّعْفَةَ وَيُوْغِرَ إِلَيْهِمْ أَنْ لَا يَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ
 الشَّمْسُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقَهَائِنَا.

باب جلال البدن

٥٠٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالُ بَدْنِهِ،

يَقْدُمُ صَبْيَانَهُ أَيِ يَرْسُلُهُمْ بِاللَّيْلِ قَبْلَ عَمْرِ النَّاسِ. بِصَوْرِ الصُّبْحِ تَحْيَى فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" [رقم: ١٦٧٦]
 عَنْ سَالِمٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ فَيَقْعُونَ عَدَدَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ لَيْلًا، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا يَدَاهُمُ، ثُمَّ
 يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مِنَى لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا
 قَدِمُوا رَمَوْا الْجُمُرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: "أَرْحَصُ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْدُمُ مَجْهُولٌ مِنَ التَّقْدِيمِ وَكَذَا
 مَا بَعْدَهُ، وَفِي نَسْخَةٍ: يَقْدُمُ وَيُوْغِرُ مَبْنِيَانِ لِلْفَاعِلِ.

وَيُوْغِرُ إِلَيْهِمْ قَالَ الْقَارِي: بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ أَوْغَرَ إِلَيْهِ، هَكَذَا أَمْرُهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ وَيَتْرَكَ، وَالْمَعْنَى بِأَمْرِهِمْ
 وَيُؤَكِّدُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِيَكُونُوا حَامِلِينَ لِلْسَّعَةِ، وَإِلَّا فَيُحْزِرُ الرَّمْيَ بَعْدَ الصُّبْحِ
 إِجْمَاعًا، وَفِي "عَمْدَةِ الْقَارِي" [١٨/١٠]: جَوَّازُ الرَّمْيِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِلَّذِينَ يُتَقَدَّمُونَ قَبْلَ
 النَّاسِ قَوْلَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالنَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عِيَّاضُ:
 مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَمَى الْجُمُرَةَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الرَّمْيَ يَحِلُّ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَمَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ
 وَالنَّخَعِيِّ أَلَّا لَا تَرْمَى إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالُوا:
 فَإِنْ رَمَوْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَحْزَأْتُمْ وَقَدْ أَسَاءُوا، وَقَالَ الْكَاسِبِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَوَّلُ وَقْتِهِ الْمُسْتَحَبُّ مَا بَعْدَ
 طُلُوعِ الشَّمْسِ وَآخِرُ وَقْتِهِ آخِرُ النَّهَارِ، كَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِلَى الرَّوَالِ.

حَلَالٌ بِالْكَسْرِ جَمْعُ حَلٍّ - بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ - مَا يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ لِلْبِدَةِ كَالثَّوْبِ لِلْإِنْسَانِ
 يَقْبِهِ الْبَرْدُ وَالْوَسْخُ. الْبَدَنُ بِالضَّمِّ جَمْعُ الْبَدَنِ بَفَتْحَتَيْنِ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

كَانَ لَا يَشُقُّ أَيِ لَا يَقْطَعُهَا فِي مَوْضِعٍ لَثَلًا تَفْسُدُ، وَتَكُونُ قَانِلَةً لِأَيِّ انْتِفَاعٍ كَانَ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ
 مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ: زَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جِلَالُهَا مَخَافَةَ
 أَنْ يَفْسُدَ الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا، وَنَقَلَ عِيَّاضُ أَنَّ التَّحْلِيلَ يَكُونُ بَعْدَ الْإِشْعَارِ لَثَلًا يَتَلَطَّخُ بِالدَّمِ، وَأَنَّ يَشُقُّ الْحَلَالَ
 مِنَ السَّنَامِ إِنْ قُلْتَ قِيمَتَهَا، فَإِنْ كَانَتْ نَفِيسَةً لَمْ تَشُقَّ.

وكان لا يجللها حتى يغدو بها من منى إلى عرفة، وكان يُجلُّها بالحُلل والقُبَاطي والأنماط، ثم يبعث بجلالها، فيكسوها الكعبة. قال: فلما كُسِيت الكعبة هذه الكسوة أقصر من الجلال.

٥٠٦ - أحمرنا مئت، قال سألت عبد الله بن دينار: ما كان ابن عمر يصنع بجلال بُدنه؟
 حتى أقصر عن تلك الكسوة، قال عبد الله بن دينار: كان عبد الله بن عمر يتصدق بها.
 قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي أن يتصدق بجلال البدن وبخُطْمها، وأن لا يعطي الجزار
 من ذلك شيئاً ولا من لحومها. بلغنا أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب ^{أي استحباباً} ^{عليه السلام} بهدي فأمر أن يتصدق بجلاله وبخُطْمه، وأن لا يعطي الجزار من خُطْمه وجلاله شيئاً.

لا يخللها أي من التحجيل أي لا يكسوها الحلال. حتى نعدوها أي يصححها ويذهب من مئى إلى عرفة، وفي رواية ابن المنذر عن نافع: كان ابن عمر يجللُ نُدَه الأعماط والبرود حتى يخرج من المدينة، ثم يزرعها فبطونها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى يحرقها، ثم يتصدق بها، قال نافع: وربما دفعها إلى بني شبة.

بالحلل جمع حُلَّة بالضم فتشديد هي من برود اليمن، ولا يسمى حنة إلا أن يكون ثوبان من جنس واحد، والقباطي بالضم جمع القبطي بالضم ثوب رقيق من كتان يعمل بمصر نسبة إلى القبط بالكسر قبيلة بمصر، والضم في النسبة على غير قياس، فرق بين الثياب وبين نسبة الإنسان، فإنه يسمّى بالقبطي بالكسر، والأعماط جمع نمط بفتحين ثوب من صوف يُطرح على الهودج، ويكون ملوناً، وقيل: صرب من السبط له حمل رقيق، كذا ذكره الزرقاني [٤٢٠/٢] والقاري.

فكسوها الكعة قال ابن عبد البر: لأن كسوها من القرب وكرائم الصدقات، وكانت تُكسى من رمن تنع الجُمَيْري، ويقال: إنه أول من كساها، فكان ابن عمر يحملها بدينه ثم يكسوها الكعة فيحصل على فصيتين.

هذه الكسوة المعروفة، ولعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباخ، وكان قبل ذلك في عهد اخفاء تُكسى بالقساطي، كما بسطه العبي. **أفصر** يفتح الهمزة صيغة ماضٍ، أي ترك ما كان يفعله من بعثها إلى الكعة لعدم الاحتياج إليه. **حتى أفصر** في بعض السح: حين، وهو الظاهر.

وَنَظَّمَهَا بالصم جمع الحطام بالكسر وهو زمام المعير الذي يجعل في أنفه. **الحرار** بفتح الحيم وتشديد الزاء المعجمة الذي يذبح الإبل وغيره. **بلعا** هذا البلاغ أخرجه الجماعة إلا لترمذي، ذكره الريلي. **فامر** قال العيني: الظاهر أن الأمر للاستحباب. **لا يعطى** أي في أجرته، وأما إن كان فقيراً فلا بأس بتصدقه عليه.

باب المُحَصَّر

٥٠٧ - أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنه قال: من أُحْصِرَ دون البيت بمرضٍ فإنه لا يَحِلُّ حتى يطوف بالبيت فهو يتداوى مما اضطر إليه ويفتدي.

الحصر اسم مفعول من الإحصار، من أحصره إذا حسه، وهو الذي حبس عن إتمام الحج والعمرة بعذر أو مرض أو نحو ذلك. من **أحصر** أي مُع وحس دون البيت أي قل وصوله إليه بمرض ونحوه من غير عدو كافر، "فإنه لا يحل" بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه أي لا يخرج من إحرامه "حتى يطوف بالبيت" ولو امتدت الأيام، "فهو يتداوى" أي يعالج "مما اضطر" مجهول "إليه" أي باستعمال ما احتجج إليه من محظورات الإحرام كاللئس والطيب وإزالة الشعر وغير ذلك، "ويفتدي" أي يؤدي فدية ما استعمله من المحظورات وكفارته بعد الفراغ من مناسكه، وحاصله أن الإحصار المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا حَرَجَ عَلَى الْمُحَصَّرِينَ أَحْصَارُهُمْ﴾ (البقرة ١٩٦) لا يكون بالمرض. وقد وقع الاختلاف في الإحصار على أقوال كما سطره العيني وغيره: الأول: أن الإحصار وحكمه الثابت بالآية وهو أن يذبح الهدي، ويخرج من الإحرام كان مخصوصاً بالي. وأصحابه، والآية المذكورة نزلت في حصرهم يوم الحديبية حين صدّهم المشركون عن البيت فيحتص بمورده، وهذا القول شاذ لا يعتمد عليه.

والثاني: أن حكمه المحصر عام، لكنه لا يكون إلا بالعدو الكافر كما كان في العهد النبوي، ويدل عليه قوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿وَلَا حَرَجَ عَلَى الْمُحَصَّرِينَ أَحْصَارُهُمْ﴾ (البقرة ١٩٦) أي أمتم من خوف العدو، فلا يكون الإحصار بمرض ونحوه، وهذا مذهب ابن عمر كما دل عليه قوله المذكور ههنا، ومذهب ابن عباس حيث قال: "لا حصر إلا حصر العدو"، أخرجه ابن أبي حاتم وقال: روى نحوه عن ابن عمر وطاوس والزهري وريد بن أسلم، وبه قال الليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

والثالث: أن حكم الإحصار عام زماناً وسبباً فيحصل حكمه بكل جالس من مرض وعدو وكسر رجل وذهاب نفقة ونحوها مما يعمه المضي إلى البيت، وهذا قول ابن مسعود ورواية عن ابن عباس، وبه قال أصحابنا الحنفية وقالوا: الإحصار في اللغة عام غير مخصوص بالعدو، ونزول تلك الآية في حصر العدو لا يقتضي اختصاصه به، وكذا لفظ الأمن لا يقتضيه، فيمكن أن يراد به الأمن من عدو ومرض ونحوه، وعلى تقدير الاختصاص يقال: ورد بحسب تعين الحادثة، والعبرة لعموم اللفظ والعلة لا لخصوص السبب، ويوافقه حديث: من كسر له عرج بعد حرج، =

قال أحمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود **أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو**، فسئل عن رجل اعتمر فنهشته حية فلم يستطع المضي، فقال ابن مسعود: **ليبعث بهدي ويواعد أصحابه يوم أمار**، فإذا نحر عنه الهدي حلّ وكانت عليه عمرة مكان عمرته، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة **والعامة من فقهاءنا**.

باب تكفين المحرم

٥٠٨ - أخبرنا **ماث**، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كفّن ابنه وإقْد بن عبد الله **وقد مات مُحَرَّمًا بِالْجُحْفَةِ، وَحَرَّ رَأْسَهُ**.

أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وفي رواية: **ورواه عبد بن حميد، وقال:** روي نحوه عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وابن المسيب وعروة ومجاهد والنخعي وعطاء وغيرهم، وهناك قول رابع يحكي عن ابن الزبير وهو: **أن المحصر بالمرض والعدو سواء، لا يحل إلا بالطواف وهو قول شاذ، وأرجح الأقوال وهو القول الثالث.**

أنه جعل إلح أخرجه عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٣١/١] من طرق عديدة. **فهسد** من النهش، وهو لدغ الحية وجرحها. **فلم يستطع المضي** أي لم يقدر الذهاب إلى مكة لإتمام العمرة. **سعت** أمر أن يرسل مع بعض أصحابه إلى مكة هدياً.

ويواعد من المواعدة "يوم أمار" بالفتح أي يوم أماراة وعلامة تدل على وصولهم إلى مكة ودبجهم الهدي عنه، "فإذا نحر" ذبح عنه الهدي بمكة وجاء ذلك اليوم الموعود "حلّ" خرج من الإحرام واستعمل محظوراته من الخلق وغيره "وكانت عليه عمرة مكان عمرته" أي عوض عمرته السابقة قضاء عنها، فإنها إن كانت واجبة بالنذر وغيره فظاهر، وإن كانت نفلاً فالعمل بالشروع يلزم كما هو مذهبنا. ودل هذا على أن المحصر يبعث بالهدي إلى مكة، ولا يدخه حيث أحصر، وهو المراد من قوله تعالى: **ولا يدخلكم** (القرة: ١٩٦)، وقال الشافعي وغيره: المراد بالحل مكان الإحصار، وفي المقام كلام طويل لا يليق ههنا بحرف التطويل.

تكفين المحرم أي إذا مات المحرم في إحرامه. **بالجحفة** يضم الجيم موضع بين الحرمين ميقات أهل الشام وقد مر ذكره في بحث المواقيت. **وحمر رأسه** أي غطى رأسه، وفي رواية يحيى: **ووجهه** وقال: **لولا أنا حرّم لطيناه**.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه.

باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة

أي وصل إليها في نسخة عرفات

٥٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول:

إذا مات يعني أن بالموت تقطع الأعمال، فإذا مات ذهب الإحرام عنه، فلا بأس بتخمير وجهه ورأسه كما هو المسنون في سائر الموتى أخذنا من قول النبي رحمته الله لا شيء عليه. أخرجه الدار قطني [رقم: ٢٧١، ٢/٢٩٦] بسند صالح، وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية، فقال مالك بعد رواية هذا الأثر: إنما يعمل الرجل ما دام حياً فإذا مات فقد انقضى العمل، ويوافقهم حديث: رحمته الله لا شيء عليه. وأما ما أخرجه مسلم [رقم: ٢٨٩١] وغيره أن رجلاً محرمًا توفي، فقال رسول الله رحمته الله لا شيء عليه. وقد مر منا ذكر هذا الحديث في باب المحرم يغطي وجهه، وبه قالت الشافعية وغيرهم، وهو الأرجح نقلاً.

وأجاب العيني والزرقاني [٣٠٤/٢] وغيرهما من الحنفية والمالكية عن هذا الحديث بأن النبي رحمته الله لعلة عرف بالوحي بقاء إحرامه بعد موته، فهو خاص بذلك الرجل، وبأنه واقعة حال لا عموم لها، وبأنه علة بقوله: رحمته الله لا شيء عليه. وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصاً به، ولا يخفى على المصنف أن هذا كله تعسف، فإن الميت ملبياً ليس محاص به بل هو عام في كل محرم حيث ورد: رحمته الله لا شيء عليه. أخرجه مسلم [رقم: ٧٢٣٢]، وورد: رحمته الله لا شيء عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه الحاكم، وورد: رحمته الله لا شيء عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه الأصمهاني في "الترغيب والترهيب"، وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما بسطه السيوطي في "البلور السافرة في أحوال الآخرة".

فهذا التعليل لا دلالة على الاختصاص، وإنما علة به؛ لأنه لما حكم بعدم التخمير المحالف لمس الموتى رحمته الله على حكمه فيه، وهو أنه يبعث ملبياً فيسعي إبقاؤه على صورته الملبس، واحتمال الاختصاص بالوحي مجرد احتمال لا يُسمع، وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يصح إذا لم يكن فيه تعليل، وأما إذا وجد وهو عام فيكون الحكم عاماً، والجواب عن أثر ابن عمر أنه يحتمل أن يكون لم يبلغه الحديث، ويحتمل أن يكون بعه وحمه على الأولوية وجوز التخمير، ولعل هذا هو الذي لا يتجاوز الحق عنه.

ليلة المزدلفة أي في الليلة يقام فيها بمزدلفة، وهي ليلة العيد.

مَنْ وَقَفَ بِعَرْفَةِ لَيْلَةِ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

أي فجر العيد

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

باب من غربت له الشمس في النفر الأول وهو بمنى

٥١٠ - أَحْرَأَ مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرَبَتْ لَهُ

الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى لا ينفِرَنَّ حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْغَدِ.

هو اليوم الثاني عشر

أي لا يرجعن إلى مكة

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ أَي أَدْرَكَ أَكْثَرَ أَرْكَانِهِ، وَهُوَ الْوُقُوفُ بِعَرْفَةِ، وَهَذَا حُكْمٌ شَرَعَ تَسْهِيلاً، فَإِنْ أَصَلَ الْوُقُوفَ هُوَ مَا يَكُونُ بِالنَّهَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ ذَلِكَ كَفَى وَقُوفُهُ فِي جَرَاءِ مَنْ أَحْرَأَ لَيْلَةَ الْعِيدِ بِعَرْفَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ مِنْ هَذِهِ حُدُودَ مَنْ أَدْرَكَ فَسَجَّ مَرْحُومًا.

وقد رواه ابن جريرة وصححه واس حبان [رقم: ٣٨٥٠، ١٦١/٩] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٩١، والسنائي رقم: ٣٠٤١، وأبو داود رقم: ١٩٥]، وقال أيضاً: حجّ حججاً.

من سنة سبع مائة. أخرجه أصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٨٩، والسنائي رقم: ٣٠١٦، واس ماجه رقم: ٣٠١٥]، وراد يحيى في موطنه في أثر ابن عمر: من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج. وكذا روى نحوه عن عروة، وهذا يدل على أنه لا بد من الوقوف ليلاً أيضاً مع النهار حتى لو دفع من عرفة قبل غروب الشمس فاته الحج، وبه قال مالك، بل عده الوقوف في جزء من الليل أصل، والنهار تبع، وعندما النهار أصل والليل تبع، كما بسطه العيني في "عمدة القاري" [٥/١٠].

النفر الأول أي يوم الانصراف الأول من منى، وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة. من لعد أي من اليوم الثالث عشر. وهذا بأحد قال القاري: اعلم أن الأفضل أن يقيم ويرمي يوم الرابع، وإن لم يقدّر نفر قبل غروب الشمس، فإن لم ينفر حتى غربت الشمس يُكره أن ينفر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي لا شيء عليه وقد أساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في طاهر الرواية نص عليه محمد في "الرقبات"، وإليه أشار في "الأصل" وهو المذكور في المتن، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه إن لم ينفر قبل الغروب، وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر، وهو قول الأئمة الثلاثة، فوجه الظاهر: أن قبل غروب اليوم الثالث يجوز النفر، فكذا بعده بجماع أن كلاً من الوقفين لا يجوز الرمي فيه عن الرابع، ووجه رواية أبي حنيفة ومن تبعه: أن النفر في اليوم لا في الليل؛ لقوله تعالى: ٥٥ من حج منكم فليحج لياليها. والحوادث: أن لياليها التالية تابعة لآيامها الماضية، ولذا جاز رمي أيامها في لياليها اتفاقاً.

باب من نفر ولم يحلق

أي من مئ إلى مكة

٥١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر لقي رجلاً من أهله يقال له:

أي من أغزته وأقاربه

الجُبَر وقد أفاض ولم يحلق رأسه ولم يقصر، جهل ذلك، فأمره عبد الله أن يرجع
أي طاف طواف الإفاضة
فيحلق رأسه أو يقصر ثم يرجع إلى البيت، فيُفِيض.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

باب الرجل يجامع قبل أن يفيض

٥١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن

اسمه محمد بن مسلم

عباس: أنه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة.

أي وطنها

الخبر . بصيغة المفعول من التجبير، اسمه عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، فاجبر ابن أخي
عبد الله بن عمر، وقد مرت ترجمته ووجه لقبه في "باب الوضوء من الرعاف".

جهل ذلك: أي فعل الجبر ذلك جاهلاً عن هذا الحكم أنه يقدم الحلق أو القصر على الطواف لا عالماً عامداً.

فأمره: أمره بالرجوع إلى مئ والحلق أو القصر هناك، ثم طواف البيت أمر نذبة مراعاة للترتيب المسنون، وإلا
فيحور الحلق والقصر في غير مئ في الحرم مطلقاً، والطواف قبلهما يُعتد به ولا شيء عليه، لكنه مكروه.

قل أن يفيض. أي قل أن يطوف طواف الريارة، وفي نسخة عليها شرح القاري "باب الرجل يجامع بعرفة قبل

أن يفيض" وفسر القاري معنى يفيض يرجع من عرفات أي يجامع بعرفة قبل الرجوع بعد الوقوف، ويخذه أنه
ليس في الباب أثر يوافق هذا العنوان إلا أن يحمل قوله في أثر ابن عباس قبل أن يفيض على الجماع قبل الرجوع

من عرفة، فإن الإفاضة تطلق عليه، قال الله تعالى: ﴿فَبَدَأَ نُفُسَهُ مِنَ عِرَافٍ﴾ (البقرة: ١٩٨) لكنه ليس بصحيح،

فقد وقع في رواية يحيى في هذا الأثر: أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو مئ قل أن يفيض إلخ، وهذا صريح في

أن المراد به طواف الإفاضة. **قبل أن يفيض:** أي بعد الوقوف بعرفة سواء كان جماعه مئ أو بمكة فحيثد تم

حجه؛ لأنه وقع التحلل برمي الجمرات ووقع جماعه بعده، وعليه أن يذبح بدنة بقرأ أو إبلاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ، قال رسول الله ﷺ: من وقف بعرفة فقد أدرك حجّه، فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حجّه، ولكن عليه بدنة لجماعه، وحجه تام، وإذا جامع قبل أن يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجّه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. ^{أخرجه أصحاب السنن} ^{أي جزء لفعله} ^{هذا بظاهرة مكرر}

باب تعجيل الإهلال

أي الإحرام لمن عكة

٥١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة! ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مدهنون، أهّلوا إذا رأيتم الهلال. **قال محمد:** تعجيل الإهلال أفضل من تأخيره إذا ملكت نفسك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

فمن جامع تفصيله على ما في "الهداية" وحواشيها: أن الجماع قبل الوقوف بعرفة يفسد حجّه، وعليه أن يمضي فيه ويهدي شاة ويحج من قابل لما رواه أبو داود في المراسيل، والبيهقي: "أنه سئل رسول الله ﷺ عن رجل جامع امرأته وهما محرمان، فقال: فسد حجّه". وعند الشافعي تحب بدنة كما في الجماع بعد الوقوف، ولنا: إطلاق ما رويها، ولأنه لما وجب القضاء حقت الجنابة، ومن جامع بعد الوقوف بعرفة سواء كان قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجّه، وعليه بدنة لأثر ابن عباس، خلافاً للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر فإنه عنده وعند مالك وأحمد مفسد، هذا إذا جامع قبل الحلق، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة لقاء إحرامه في حق النساء، دون لبس المخيط فخفضت الجنابة.

يا أهل مكة. خطاب إلى من عكة مكياً كان أو آفاقاً، "ما شأن الناس" أي الآفاقيون، "يأتون" أي يدخلون مكة، "شعثاً" - بالصم فسكون - جمع أشعث: وهو والشعث بفتح أوله وكسر ثانيه، معبر الرأس متفرق الشعر متشتت الحال يعني يدخلون وهم محرمون من المواقيت مغبروا الرأس لا أثر عليهم للدهن والطيب، والحال يا أهل مكة أنتم مدهنون - تشديد الدال من الآدهان - أي مستعملوا الدهن في الشعر، "أهّلوا" أي أحرموا بالحج إذا رأيتم اهلال أي هلال ذي الحجة، وهذا الأمر منه لئلا يفسد، وقد مر أن ابن عمر كان يحرم يوم التروية ويستحجه ويتأسى في ذلك بمعل رسول الله ﷺ والأمر في ذلك واسع فمن تعجل فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، والأفضل هو التعجيل إذا أمن من الوقوع في المخطورات. **ملكك نفسك** أي قدرت نفسك وأمت من الوقوع في المخطورات.

باب القفول من الحج أو العمرة

بالصم أي الرجوع إلى وطنه

٥١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من حج أو عمرة أو غزوة يُكَبِّرُ على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحْيِي وَيُمِيت وهو على كل شيء قدير، آتئون تائبون عابدون ساجدون لرَبِّنا حامدون، صدَقَ اللهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ.

مصلون أو منقادون

باب الصدر

٥١٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا صَدَرَ من الحج أو العمرة أناخ

على كل شرف: قال العيني في "عمدة القاري": هو بفتحين المكان العالي، قال الجوهري: جبل مشرف أي عال، وقوله: "آتئون" أي راجعون إلى الله، وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، يقال: آب إلى الشيء أوباً وإياباً أي رجع، وارتفاعه على أنه خير متداً مخلوف أي محب آتئون، وكذا ارتفاع تائبون وما بعده، وقوله: "الرَّبِّنا" إما خاص بقوله: "ساجدون"، وإما عام لسائر الصفات، وقوله: "هزم الأحزاب" هم الطائفة المتفرقة الذين اجتمعوا على رسول الله ﷺ يوم الأحزاب فهرمهم الله بلا مقاتلة ولا إيجاف حيل، وقال عياض: يحتمل أن يريد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، ويحتمل أن يريد به الدعاء أي اللهم افعل ذلك.

ثم يقول إلح: اختار هذا الذكر لكونه جامعاً، ولكونه أفضل ما قاله الأنبياء قبله. صدق الله وعده أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين وعلية أمور اليقين، "ونصر عبده" أي عبده الخاص المستحق لكمال العبودية المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الإسراء: ١) وغير ذلك، وهو الرسول ﷺ.

باب الصدر بفتحين بمعنى الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُؤْمِنُ أَطْفَالُكُمْ﴾ (الرلة: ٦)

أناخ أي أجلس بعمرة، ونزل بالبطحاء بالفتح الوادي الذي فيه دقاق الحصى الذي بذى الحليمة - ميقات أهل المدينة - فيصلي بها نفلاً أداءً للشكر، "ويهلل" أي يؤدي التهليل المذكور سابقاً، قال القاري: فيه تنبيه على أنه يُستحب لأهل المدينة أن ينزلوا بذى الحليمة دهاً وإياباً، وينبغي أن يكون كذا أمر غيرهم بيلدهم.

بالبطحاء الذي بذى الحليفة فيصلي بها ويهلل قال: فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك.

٥١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال:

لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن آخر التُسك الطواف بالبيت.

من أهل الأفاق طواف الوداع
والنفساء، فإنها تنفر ولا تطوف إن شاءت، وهو قول أبي حنيفة ^{كل منها تسافر} والعامة من فقهاءنا.

باب المرأة يكره لها إذا حلت من إحرامها أن تمتشط

حتى تأخذ من شعرها

٥١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول:

البطحاء الذي الح احتراز عن البطحاء الذي بين مكة ومي. **فعل ذلك** اقتداء بالنبي ﷺ. فإنه كان كثير الاهتمام بمطاعة النبي ﷺ ولو في المذونات بل المساحات. لا يصدرن أي لا يرحعن من مكة.

آخر التسك بصمتين أي آخر المسالك المتعلقة بالحج والعمرة هو الطواف بالبيت، قال مالك: وذلك فيما يرى والله أعلم لقول الله: **فمن أتمه صلاته فليطوف بالبيت** (الحج ٣٢) وقال: **فمن أتمه صلاته فليطوف بالبيت**

الحج ٣٣) فمحل الشعائر كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق، وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالنبي ﷺ حيث قال: **لا يصدر من مكة حتى يحرم** أخرجه مسلم [رقم: ٣٢١٩]، ورواه الشافعي وراد:

فمن أتمه صلاته فليطوف بالبيت وأخرج البخاري [رقم: ١٧٥٥] ومسلم [رقم: ٣٢٢٠] عن ابن عباس قال:

"أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف إلا أنه خفف عن الخائض"، وعن هذا قال أئمتنا: إن طواف الصدر واجب بتركه الدم، وبه قال أحمد والحسن ومجاهد والثوري وأحمد وحمام، وعن ابن عباس ما يدل

عليه، وعبد الشافعي في أحد القولين مستحب، وقال مالك: سبة ولا شيء على تاركه، كذا ذكره في "الساية" [٢٦٤/٤] **على الحاج** وكذا على المعتمر من أهل الأفاق إذا أراد الرجوع.

إن شاءت: إذا اضطرت إلى ذلك، والأولى أن تنفر بعد الطواف.

يكره لها إذا حلت أي أرادت الخروج من الإحرام، والتحليل: أن تمتشط أي تسرح شعرها بالمشط حتى تأخذ

من شعرها أي تقصر قدر أمة، فإن القصر متعين في حقها والحقق مهي عنه ها.

المرأة المحرمة إذا حلت لا تَمَشُط حتى تأخذ من شعرها، شعر رأسها، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب النزول بالمحصب

٥١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي الظهر والعصر
إذا رجع من منى

حتى تنحر: أي تدبح ذلك الهدي، قال القاري: هذا الترتيب بالنسبة إلى القارن والتمتع واجب، وأما بالنسبة إلى المفرد بالحج فمندوب.

بالمحصب: اسم معمول من التحصيب، وهو اسم موضع بين مكة ومي لاجتماع الحصباء أي الحصا فيه بحمل السيل، وهو موضع منهبط بقرب مكة، وهو من الحجون مصعداً في الشق الأيسر وأنت داهب إلى مي إلى حائط حرمان مرتفعاً من بطن الوادي فذلك كله المحصب، والحجون الجبل المشرف على مسجد الحرمين بأعنى مكة على يمينك وأنت مصعد، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للووي، وفي "شرح القاري": هو ما بين الجبل الذي عنده المقرة والجبل الذي يقابله مصعداً في الجانب الأيسر وأنت داهب إلى مي مرتفعاً عن بطن الوادي، وليست المقرة من المحصب، وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله ﷺ، فنزل فيه رسول الله ﷺ إراءة لهم لطيف صنع الله، وتكرمه بنصره وفتح، فذلك سنة كالأرمل في الطواف، كذا في "شرح المجمع".

وقال شمس الأئمة السرخسي في "مبسوطه": الأصح أن التحصيب سنة أي ولو ساعة، وإلا فالأفضل أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويصنع صحفة، ثم يدخل مكة على ما ذكره ابن الهمام، وقال الشافعي: ليس بسنة لما في الكتب الستة عن عائشة قالت: "إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ليكون أسمح لخروجه وليس بسنة فمن شاء تركه ومن شاء لم يتركه"، ولنا: ما روى مسلم [رقم: ٣١٦٨] عن ابن عمر: "أنه كان يرى التحصيب سنة"، قال نافع: قد حصب رسول الله ﷺ والحلفاء بعده، أقول: الأظهر أن يقال: إنه مستحب وليس بسنة مؤكدة؛ إذ المحصب لا يسع جميع الحجاج، فلا يقاس على الرمل، أو يقال: إنها سنة مؤكدة على الكفاية، أو متعينة على أمراء الحجاج، وهذا أمر تركه الناس بالكلية إلا من نزل فيه من أعراب البادية من غير القصد والنية.

وقال العيني في "عمدة القاري" [١٠/١٠٠]: قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا نهر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحصب حتى يهجع ساعة ثم يدخل مكة، "وليس بشيء" أي ليس بسك الحج، وإنما فعله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال الحافظ عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين العراقي: -

والمغرب والعشاء بالمحصب، ثم ^{مكة} يدخل من الليل فيطوف بالبيت.

قال محمد: هذا حسن، ومن ترك النزول بالمحصب فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت

بعد الإحرام

٥١٩ - أخبرنا ^{صح} مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى، ولا يسعى إلا إذا طاف حول البيت.

= فيه نظر؛ لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي ومالك والجمهور، وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحب فكاك أسماء وعروة لا بحصان، حكاه ابن عبد البر في "الاستدكار"، وقال ابن بطال: كانت عائشة لا تحب.

فيطوف بالبيت أي طواف الوداع أو طواف الفيل. **فلا شيء عليه** أي لا يجب عليه كفارة ولا إثم، وهذا؛ لأنه ليس من مناسك الحج، وهذا هو معنى قول ابن عباس: "ليس التحصيب بشيء إنما هو مرل برله رسول الله ﷺ". أخرجه البخاري [رقم: ١٧٦٦] ومسلم [رقم: ٣١٧٢] والنسائي والترمذي [رقم: ٩٢٢]، وقول عائشة: "ليس البرول بالأبطح وهو المحصب سنة إنما نزله رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه إذا حرج" أي أسهل لتوجهه إلى المدينة، أخرجه مسلم [رقم: ٣١٦٩] وغيره.

أحرم من مكة أي يوم التروية تارة كما مر عنه، وللال دي الحجة تارة اتباعاً بأمر أبيه عمر كما مر، ففي "مصنف عبد الرزاق" عن نافع: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن معاذ قلت لابن عمر: أهلت فيا إهلالاً مختلفاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدحل على أهلي حراماً وأخرج حراماً وليس كذلك كنا نفعل، قلت: فأي شيء تأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، كذا ذكره شراح صحيح البخاري وغيرهم.

لم يطف بالبيت أي طواف الإفاضة فإنه بعد الفراع من مناسك الحج، بل ولا طواف الفيل. **يرجع منى**: قال القاري: الحاصل أنه يختار أن يقع سعي الحج بعد طواف الفراع وإن جاوز تقدّم سعي الحج بعد طواف نفل، ثم إنه لا يسعى بعد طواف الإفاضة؛ إذ السعي لا يكرر. **ولا يسعى** لأنه موقوف على تقدّم طواف ما.

قال محمد: إن فعل هذا أجزأه، وإن طاف ورمل وسعى قبل أن يخرج أجزأه ذلك، كل ذلك حسنٌ إلا أنا نحبُّ له أن لا يترك الرمل بالبيت في الأشواط الثلاثة الأولى إن عجل أو أخر، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب المحرم يحتجم

٥٢٠ - أخرجه مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ

احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة يقال له: لحي جمل.

بموضع في طريق مكة

أجزأه أي كفاه، بل هذا هو الأولى عند عدم الحرج. وإن طاف **الح** أي نفلاً بعد إحرام الحج في الطواف. حسن: أي مستحسن إلا أن أحدهما أحسن. **الثلاثة الأولى** بضم أوله وفتح ثابيه أي في الدورات الثلاث الأولى من الدورات السبع. إن عجل أي سواء عجل قبل الخروج أو أخر بعد الرجوع. باب المحرم يحتجم: وقع هذا الباب وبعض ما فيه مكرراً من المؤلف فإنه قد مر سابقاً "باب الحجامة للمحرم" وأورد فيه أثر ابن عمر المذكور ههنا، وذكر فيه احتجام النبي ﷺ وهو محرم صائم بلاعاً، ولعله لدهول أو نسيان، وقد مر منا نبذ مما يتعلق بهذا البحث هناك.

أن رسول الله ﷺ. هذا مرسل في "الموطأ" وقد روي ذلك من حديث جمع من الصحابة، فعن ابن عباس: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم"، أخرجه البخاري [رقم: ١٨٣٥] ومسلم [رقم: ٢٨٨٥] وأبو داود [رقم: ١٨٣٥] والترمذي [رقم: ٧٧٥] والنسائي [رقم: ٢٨٤٦] وعن أنس: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم من وجع كان برأسه"، أخرجه ابن عدي، وعن جابر: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم"، أخرجه النسائي [رقم: ٢٨٤٨] وابن ماجه [رقم: ٣٠٨٢] وعن ابن عمر: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم وصائم، وأعطى الحجامة أجرة"، أخرجه ابن عدي، وعن عبد الله بن بريدة: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه"، أخرجه البخاري [رقم: ١٨٣٦] ومسلم [رقم: ٢٨٨٦] والنسائي [رقم: ٢٨٥٠] وابن ماجه [رقم: ٣٤٨١]، ولحي جمل - بفتح اللام ويروى بكسرها وسكون الحاء المهملة بعدها ياء آخر الحروف، وفتح الجيم والميم آخره لام - اسم موضع بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى المدينة، وحزم الحارمي وغيره أن ذلك كان في حجة الوداع.

ودلت هذه الأحاديث على جوار الحجامة للمحرم مطلقاً، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطاوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، روي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، كذا في "عمدة القاري" [١٠/١٩٣].

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم، اضطر إليه أو لم يضطر إلا أنه لا يحلق شعراً، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

فإن حلق فعليه عتبه

٥٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه.

باب دخول مكة بسلاح

٥٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ

دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزعها.....
وصح عمر عن رأسه

اضطر إليه أي احتيج إليه إلى حد الاضطرار أو لا. **لا يحتجم** المحرم أي في موضع له شعر يحتاج إلى قطعه إلا أن يضطر إليه، فحينئذ يفتدي كما علم من قوله تعالى: **وَمَنْ حُجَّ الْبَيْتَ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَضَعَنَّ يَدَيْهِ فِيهِ** (البقرة: ١٩٦)، فلا منافاة من هذا الحديث وبين ما تقدم، كذا قال القاري: وأراد به إرجاع قول ابن عمر إلى ما ذهب الجمهور إليه، وليس بجديد، فإن خلاف ابن عمر في المسألة مشهور أنه لا يجوز الاحتجام مطلقاً إلا عند الاضطرار. أن رسول الله ﷺ هذا الحديث أخرجه البخاري [رقم: ١٨٤٦] ومسلم [رقم: ٣٣٠٨] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٦٩٣، والسنائي رقم: ٢٨٧٦، وأبو داود رقم: ٢٦٨٥، وابن ماجه رقم: ٢٨٠٥] من طريق مالك، وقد قيل: تفرد به مالك عن الزهري من بين أصحابه وليس كذلك، فقد رواه ستة عشر نفساً غير مالك عنه في "الحية" لأبي نعيم ومسنده أبي يعنى و"كتاب الصغفاء" لاس حناك وغيرها، وله طرق أخر أيضاً كما بسطه الحافظ في "فتح الباري" [٧٩/٤]. **عام الفتح** أي في سنة فتح مكة وهي سنة ثمان.

وعلى رأسه المغفر بكسر الميم وسكون العين المعجمة وفتح الفاء ثم راء، قال صاحب المحكم: ما يجعل من فصل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال ابن عبد البر: هو ما عطي الرأس من السلاح كالليصة وشبهها من حديد كان أو غيره، وقد راد بشر بن عمر عن مالك: من حديد، ولا أعلم أحداً ذكره غيره أي من رواة "الموطأ"، وأما حارثة فقد رواه عشرة أخرجه رويانهم الدارقطني، قال مالك: لم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرمًا، فإنه لم يرو عن أحد أنه تخلل من إحرامه وهو من الحصائص السوية عند الجمهور، وخالف ابن شهاب فأحار ذلك لغيره، قال أبو عمر: لا أعلم من تابعه عن ذلك إلا الحسن الصري، وروي عن الشافعي والمشهور عنه أنها لا يدخل إلا بإحرام، فإن دخلها أساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمرة، ولمسلم [رقم: ٣٣٠٩] وأحمد [رقم: ١٤٩٤٧، ٣٦٣/٣] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٦٧٩، والسنائي رقم: ٢٨٦٩، وأبو داود رقم: ٤٠٧٦، وابن ماجه رقم: ٣٥٨٥] -

جاءه رجل فقال له: ابن خَطْلٍ متعلقٌ بأستار الكعبة، قال: اقتلوه.

قال محمد: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير محرم، ولذلك دخل وعلى رأسه المغفر، وقد بلغنا أنه حين أحرم من حنين قال: هذه العُمرة لدخولنا مكة بغير إحرام يعني يوم الفتح، فكَذَلِكَ الأمر عندنا: من دخل مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهِلَّ بعمره أو بحجة لدخوله مكة بغير إحرام، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ^{من أهل الآفاق} ^{عوضاً عنه} ^{بحرم} والعامة من فقهاءنا.

= عن جابر: "دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام"، ولا معارضة بينه وبين حديث أس لامكان أن المغفر فوق العمامة قاله ابن عبد البر، وقيل: لعل العمامة كانت ملفوفة فوق المغفر، وقال القرطبي: يجوز أن يكون نزع المغفر عند انقياد أهل مكة، وليس العمامة بعده، كذا ذكره العيني [عمدة القاري ٢٠٧/١٠] والزرقاتي [٥٠٨، ٥٠٧/٢].

جاءه رجل هو أبو برزة الأسلمي - بفتح الباء وسكون الراء بعده راء معجمة - واسمه نضلة بن عبيد جزم به الكرماني والفاكهي في "شرح العمدة"، وقيل: سعيد بن حريث، وقال الحافظ: لم يسم.

ابن حنبل يفتحن، قيل: اسمه عبد الله، وكان اسمه في الجاهلية عبد العري، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل: غالب بن عبد الله بن خطل، واسم خطل عبد مناف، وهو لقب له من بني تميم، وكان قد ارتد بعد ما أسلم، وقيل: كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ. فكان يبذل ما نزل فيكتب مكان عفور رحيم رحيم عفور ونحو ذلك، ولما ارتد لحق بأهل مكة، فلما دخلها رسول الله ﷺ أبطل دمه، فقال: ^{سوداء} ^{وحنينه} حب أستار الكعبة - بالفتح جمع ستر بالكسر ما يُستر به البيت - فأحبر أنه متعلق بأستار فأمر يقتله فقتل.

غير محرم لأنها قد أحلت به في ذلك اليوم حتى حل له القتال فيها، ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة، فكان ذلك من خصائصه بمن معه، كما بسطه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٣٥/١، ٤٣٦]. وقد بلغنا هذا البلاع يدل على أنه ﷺ أدى العمرة التي أحرم بها من الجعرانة حين رجوعه من حنين وتقسيم غنائمه عوضاً لدخوله مكة بغير إحرام في فتح مكة، والله أعلم بحال بيته. حين مصغراً اسم موضع وادٍ بين مكة والطائف وراء عرفات، يسه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وكانت فيها عروة مشهور مذكورة في القرآن.

قول أبي حنيفة: وبه قال جماعة، وقيد بعضهم بمن أراد الحج أو العمرة، وقد مر منا ما يتعلق بهذا المقام في "باب دخول مكة بغير إحرام" وفي "باب المواقيت".

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
أبواب الطهارة		باب وقوت الصلاة	٥
باب وقوت الصلاة	٥	باب ابتداء الوضوء	١٨
باب ابتداء الوضوء	١٨	باب غسل اليدين في الوضوء	٢٤
باب غسل اليدين في الوضوء	٢٤	باب الوضوء في الاستحاضة	٢٦
باب الوضوء في الاستحاضة	٢٦	باب الوضوء من مس الذكر	٢٨
باب الوضوء من مس الذكر	٢٨	باب الوضوء مما غيرت النار	٤٦
باب الوضوء مما غيرت النار	٤٦	باب الرجل والمرأة يتوضآن	٥٢
باب الرجل والمرأة يتوضآن	٥٢	باب الوضوء من الرعاف	٥٥
باب الوضوء من الرعاف	٥٥	باب العسل من بول الصبي	٦٠
باب العسل من بول الصبي	٦٠	باب الوضوء من المذي	٦٣
باب الوضوء من المذي	٦٣	باب الوضوء مما يشرب منه	٦٦
باب الوضوء مما يشرب منه	٦٦	باب الوضوء بماء البحر	٦٩
باب الوضوء بماء البحر	٦٩	باب المسح على الخفين	٧١
باب المسح على الخفين	٧١	باب المسح على العمامة والخمار	٧٧
باب المسح على العمامة والخمار	٧٧	باب الاغتسال من الجنابة	٧٩
باب الاغتسال من الجنابة	٧٩	باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل	٧٩
باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل	٧٩	باب الاغتسال يوم الجمعة	٨٢
باب الاغتسال يوم الجمعة	٨٢	باب الاغتسال يوم العيدين	٩١
باب الاغتسال يوم العيدين	٩١	باب التيمم بالصعيد	٩١
باب التيمم بالصعيد	٩١	باب الرجل يصيب من امرأته	٩٥
باب الرجل يصيب من امرأته	٩٥		
		باب إذا التقى الختانان هل يجب الغسل ..	٩٨
باب إذا التقى الختانان هل يجب الغسل ..	٩٨	باب الرجل ينام هل ينقض	١٠٠
باب الرجل ينام هل ينقض	١٠٠	باب المرأة ترى في منامها	١٠١
باب المرأة ترى في منامها	١٠١	باب المستحاضة	١٠٣
باب المستحاضة	١٠٣	باب المرأة ترى الصفرة والكدرية	١٠٦
باب المرأة ترى الصفرة والكدرية	١٠٦	باب المرأة تغتسل بعض أعضاء الرجل ..	١٠٨
باب المرأة تغتسل بعض أعضاء الرجل ..	١٠٨	باب الرجل يغتسل أو يتوضأ	١٠٩
باب الرجل يغتسل أو يتوضأ	١٠٩	باب الوضوء بسور الهرة	١١٠
باب الوضوء بسور الهرة	١١٠		
		باب الأذان والتثويب	١١٥
باب الأذان والتثويب	١١٥	باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد ..	١٢١
باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد ..	١٢١	باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن	١٢٤
باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن	١٢٤	باب تسوية الصف	١٢٦
باب تسوية الصف	١٢٦	باب افتتاح الصلاة	١٢٧
باب افتتاح الصلاة	١٢٧	باب القراءة في الصلاة خلف الإمام	١٤٣
باب القراءة في الصلاة خلف الإمام	١٤٣	باب الرجل يسبق ببعض الصلاة	١٦١
باب الرجل يسبق ببعض الصلاة	١٦١	باب الرجل يقرأ السور في الركعة	١٦٤
باب الرجل يقرأ السور في الركعة	١٦٤	باب الجهر في القراءة في الصلاة	١٦٧
باب الجهر في القراءة في الصلاة	١٦٧	باب آمين في الصلاة	١٦٧
باب آمين في الصلاة	١٦٧	باب السهو في الصلاة	١٧٠
باب السهو في الصلاة	١٧٠	باب العبث بالخصى في الصلاة	١٧٧

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب فضل العصر والصلاة بعد العصر ..	٢٥٥	باب التشهد في الصلاة	١٨٠
باب وقت الجمعة وما يستحب	٢٥٧	باب السنة في السجود	١٨٦
باب القراءة في صلاة الجمعة	٢٥٩	باب الجلوس في الصلاة	١٨٧
باب صلاة العيدين وأمر الخطبة	٢٦١	باب صلاة القاعد	١٩٢
باب صلاة التطوع قبل العيد	٢٦٤	باب الصلاة في الثوب الواحد	٢٠٠
باب القراءة في صلاة العيدين	٢٦٦	باب صلاة الليل	٢٠٤
باب التكبير في العيدين	٢٦٦	باب الحدث في الصلاة	٢١٣
باب قيام شهر رمضان وما فيه	٢٦٨	باب فضل القرآن وما يستحب	٢١٤
باب القنوت في الفجر	٢٧٨	باب الرجل يسلم عليه وهو يصلي	٢١٦
باب فضل صلاة الفجر في الجماعة	٢٧٩	باب الرجلان يصليان جماعة	٢١٨
باب طول القراءة في الصلاة	٢٨٢	باب الصلاة في مراتب الغم	٢٢١
باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار	٢٨٤	باب الصلاة عند طلوع الشمس	٢٢٢
باب الوتر	٢٨٥	باب الصلاة في شدة الحر	٢٢٥
باب الوتر على الدابة	٢٨٦	باب الرجل يسى الصلاة أو تفوته	٢٢٧
باب تأخير الوتر	٢٨٧	باب الصلاة في الليلة الممطرة	٢٣١
باب السلام في الوتر	٢٨٩	باب قصر الصلاة في السفر	٢٣٣
باب سجود القرآن	٢٩٤	باب المسافر يدخل المصير	٢٣٦
باب المار بين يدي المصلي	٢٩٧	باب القراءة في الصلاة في السفر	٢٣٩
باب ما يستحب من التطوع	٣٠٠	باب الجمع بين الصلاتين في السفر	٢٣٩
باب الانفتال في الصلاة	٣٠١	باب الصلاة على الدابة في السفر	٢٤٣
باب صلاة المعنى عليه	٣٠٥	باب الرجل يصلي فيذكر	٢٤٩
باب صلاة المريض	٣٠٦	باب الرجل يصلي المكتوبة	٢٥١
باب النخامة في المسجد وما يكره	٣٠٦	باب الرجل تحضره الصلاة	٢٥٥

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٤٧	باب الصلاة على الجنائز في المسجد ...	٣٠٧	باب الخنب والحائض يعرفان
٣٤٨	باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه	٣٠٨	باب بدأ أمر القبة وما مسح
٣٤٨	باب الرجل تدركه الصلاة	٣١٠	باب الرجل يصلي بالقوم
٣٤٩	باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن ...	٣١٢	باب الرجل يركع دون الصف
٣٥٣	باب ما روي أن الميت يعذب	٣١٤	باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء ..
٣٥٤	باب القبر يتحد مسجداً	٣١٥	باب المرأة تكون بين الرجل
	باب زكاة	٣١٦	باب صلاة الخوف
٣٥٦	باب زكاة المال	٣١٨	باب وضع اليمين على اليسار
٣٥٧	باب ما يجب فيه الزكاة	٣١٩	باب الصلاة على النبي ﷺ
٣٥٩	باب المال متى تجب فيه الزكاة	٣٢٢	باب الاستسقاء
٣٦١	باب الرجل يكون له الدين	٣٢٥	باب الرجل يصلي ثم يجلس
٣٦٢	باب زكاة الحلي	٣٢٥	باب صلاة التطوع بعد الفريضة
٣٦٤	باب العشر	٣٢٦	باب الرجل يحس القرآن وهو جنب ...
٣٦٥	باب الجرية	٣٢٨	باب الرجل يجر ثوبه والمرأة تجر ذيلها ..
٣٦٨	باب زكاة الرقيق والحبل والبرادين	٣٢٩	باب فضل الجهاد
٣٧١	باب الزكارة	٣٣١	باب ما يكون من الموت شهادة
٣٧٣	باب صدقة القبر		باب حديث
٣٧٤	باب الكسر	٣٣٦	باب المرأة تغسل زوجها
٣٧٥	باب من تحمل له الزكاة	٣٣٩	باب ما يكمن به الميت
٣٧٦	باب زكاة الفطر	٣٤٠	باب المشي بالجنائز والمشي معها
٣٧٧	باب صدقة الزيتون	٣٤٣	باب الميت لا يتبع بنار بعد موته
	أبواب الصيام	٣٤٣	باب القيام للجنائز
٣٧٨	باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار	٣٤٤	باب الصلاة على الميت والدعاء

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب متى يحرم الطعام على الصائم.....	٣٧٩	باب متى تقطع التلبية.....	٤٢٢
باب من أفطر متعمدا في رمضان.....	٣٨١	باب رفع الصوت بالتلبية.....	٤٢٥
باب الرجل يطلق له الفجر في رمضان ..	٣٨٣	باب القران بين الحج والعمرة.....	٤٢٦
باب القبلة للصائم.....	٣٨٨	باب من أهدي هديا وهو مقيم.....	٤٣٣
باب الحمامة للصائم.....	٣٩٢	باب تقليد البدن وإشعارهم.....	٤٣٥
باب الصائم يذرعه القيء أو يتقيأ.....	٣٩٤	باب من تطيب قبل أن يحرم.....	٤٣٧
باب الصوم في السفر.....	٣٩٤	باب من ساق هديا فعطب.....	٤٤٠
باب قضاء رمضان هل يفرق.....	٣٩٧	باب الرجل يسوق بدنة.....	٤٤٥
باب من صام تطوعا ثم أفطر.....	٣٩٨	باب المحرم يقتل قملة.....	٤٤٧
باب تعجيل الإفطار.....	٣٩٩	باب الحمامة للحرم.....	٤٤٧
باب الرجل يفطر قبل المساء.....	٤٠٠	باب المحرم يغطي وجهه.....	٤٤٨
باب الوصال في الصيام.....	٤٠١	باب المحرم يغسل رأسه أو يغتسل.....	٤٥٠
باب صوم يوم عرفة.....	٤٠٣	باب ما يكره للمحرم أن يلبس.....	٤٥٣
باب الأيام التي يكره فيها الصوم.....	٤٠٥	باب ما رخص للمحرم أن يقتل.....	٤٥٧
باب النية في الصوم من الليل.....	٤٠٧	باب الرجل يفوته الحج.....	٤٥٩
باب المداومة على الصيام.....	٤٠٨	باب الخلعة والقراد ينزعه المحرم.....	٤٦١
باب صوم يوم عاشوراء.....	٤٠٩	باب لبس المنطقة والهميان للمحرم.....	٤٦٢
باب ليلة القدر.....	٤١٠	باب المحرم يحك جلده.....	٤٦٣
باب الاعتكاف.....	٤١١	باب المحرم يتزوج.....	٤٦٣
كتاب الحج		باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر ..	٤٦٦
		باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده.....	٤٦٨
باب المواقيت.....	٤١٤	باب الرجل يعتمر في أشهر الحج.....	٤٧٤
باب الرجل يحرم في دير الصلاة.....	٤١٨	باب فضل العمرة في شهر رمضان.....	٤٧٥
باب التلبية.....	٤٢٠		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب تأخير رمي الجمار من علة	٥١١	باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي	٤٧٦
باب رمي الجمار ركباً	٥١٢	باب الرمل بالبيت	٤٧٧
باب ما يقول عند الجمار والوقوف	٥١٣	باب المكى وغيره يحج أو يعتمر	٤٧٨
باب رمي الجمار قبل الزوال	٥١٣	باب المعتمر أو المعتمرة ما تجب	٤٧٨
باب البيوتة وراء عقبة	٥١٤	باب دخول مكة بغير إحرام	٤٨٠
باب من قدم نسكا قبل نسك	٥١٥	باب فضل الحلق وما يجزئ	٤٨١
باب جزاء الصيد	٥١٧	باب المرأة تقدم مكة بحج	٤٨٣
باب كفارة الأذى	٥١٧	باب المرأة تحيض في حجها	٤٨٦
باب من قدم الضعفة من المزدلفة	٥١٨	باب المرأة تريد الحج أو العمرة	٤٨٩
باب جلال البدن	٥١٩	باب المستحاضة في الحج	٤٩٠
باب المحصر	٥٢١	باب دخول مكة وما يستحب	٤٩١
باب تكفين المحرم	٥٢٢	باب السعي بين الصفا والمروة	٤٩٣
باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة	٥٢٣	باب الطواف بالبيت ركباً أو ماشياً	٤٩٥
باب من غربت له الشمس في النفر	٥٢٤	باب استلام الركن	٤٩٦
باب من نفر ولم يخلق	٥٢٥	باب الصلاة في الكعبة ودخولها	٥٠٠
باب الرجل يجامع قبل أن يفيض	٥٢٥	باب الحج عن الميت أو عن الشيخ	٥٠١
باب تعجيل الإهلال	٥٢٦	باب الصلاة بمعنى يوم التروية	٥٠٣
باب القفول من الحج أو العمرة	٥٢٧	باب الغسل بعرفة يوم عرفة	٥٠٤
باب الصدر	٥٢٧	باب الدفع من عرفة	٥٠٥
باب المرأة يكره لها إذا حلت	٥٢٨	باب بطن محسر	٥٠٥
باب النزول بالمحصب	٥٢٩	باب الصلاة بالمزدلفة	٥٠٦
باب الرجل يحرم من مكة	٥٣٠	باب ما يحرم على الحاج بعد رمي	٥٠٨
باب المحرم يحتجم	٥٣١	باب من أي موضع يرمى الجمار	٥١٠
باب دخول مكة بسلاح	٥٣٢		

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريباً بحون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

الموطأ للإمام مالك	المقامات للحريري
ديوان الحماسة	تلخيص المفتاح
الجامع للترمذي	المعلقات السبع
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
شرح الجامي	التوضيح والتلويح

☆☆☆☆☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)

Fazail-e-Aamal (Germon) (H. Binding)

Muntakhab Ahadees (Germon) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

أصول الشاشي	الهداية (٨ مجلدات)
نفحة العرب	الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)
شرح العقائد	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
تعريب علم الصيغة	نور الأنوار (مجلدين)
مختصر القدوري	تيسير مصطلح الحديث
شرح تهذيب	كنز الدقائق (٣ مجلدات)
التفسير للبيضاوي	البيان في علوم القرآن
الموطأ للإمام محمد	مختصر المعاني (مجلدين)
المسند للإمام الأعظم	تفسير الجلالين (٣ مجلدات)
قطبي	منتخب الحسامي
	نور الإيضاح

(ملونة كرتون مقوي)

عوامل النحو	متن العقيدة الطحاوية
المرفقات	هداية النحو (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النحو (المتداول)
شرح تهذيب	شرح مائة عامل
السراجي	دروس البلاغة
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
القرز الكبير	البلاغة الواضحة
	زاد الطالبين

مکتبۃ البشریٰ کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد / کارڈ کور

فضائل اعمال
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆.....☆.....☆

زیر طبع کتب

عربی کا معلم (سوم، چہارم) معلم المحتاج

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (مکمل)
خصائل نبوی شرح شامک ترمذی بہشتی زیور (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) تفسیر عثمانی (۲ جلد)
حسن حصین تعلیم العقائد
خطبات الاحکام لمجعات العام فضائل حج

رنگین کارڈ کور

آسان اصول فقہ تیسیر المنطق
الحزب الاعظم (جیبی) ماہانہ ترتیب پر علم الفحو
المجلد (پچھان لگانا) جدید ایڈیشن جمال القرآن
علم الصرف (اولین و آخرین) سیر الصحابیات
عربی مفقود المصادر تسہیل المبتدی
عربی کا آسان قاعدہ فوائد کیہ
فارسی کا آسان قاعدہ بہشتی گوہر
عربی کا معلم (اول، دوم) تاریخ اسلام
خیر الاصول فی حدیث الرسول زاد السعید
روضۃ الادب تعلیم الدین
آداب المعاشرت جزاء الاعمال
حیۃ المسلمین جوامع الکلم
تعلیم الاسلام (مکمل)